



الجمهوريـــــة الجـــزائريـــــة الديمقراطيــــة الشعبيــــة

وزارة الـــتعليـــم العالـــي والبـــحـــث العلـــمي

جامعـــــة محمـــــــد خيضـــــر بسكرة

كلية العلوم الإنسانيـــة والاجتماعيـــة

قسم العلـــوم الإنسانيـــة

شعبـــة التاريـــخ

الموضوع:

المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية 1954-1962

(محمد العموري- محمد عواشرية) أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)

تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالب:

الصادق عبد المالك.

إشراف الاستاذ الدكتور:

علـــــي آجقو

لجنـــــة المناقشـــــة

الأستاذ	بلقاسم ميسوم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	رئيسا
الأستاذ	علي أجقو	أستاذ	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
الأستاذ	حفظ الله بوبكر	أستاذ	جامعة تبسة	مناقشا
الأستاذ	بنادي محمد الطاهر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا
الأستاذ	فريح لخميسي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018



قال تعالى:

﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾

[سورة النساء، الآية 58].

شكر وعرفان

في الحديث القدسي

﴿عبدي لم تشكرني، ما لم تشكر من قدمت لك الخير على يديه﴾

أتقدم بوافر الشكر والعرفان للمشرف الأستاذ الدكتور "أجقو علي" الذي كان سنداً لي طوال مدة إشرافه على هذا العمل، وأيضا الأستاذ الدكتور"حفظ الله بوبكر" الذي قدم لي المساعدة والنصح والإرشاد والدعم بالعديد من الوثائق الأرشيفية الفرنسية فله مني كل الشكر، وأيضا الأستاذ الدكتور "شايب قدادرة" الذي قدم لي بعض الإضافات في هذا الموضوع، دون أن أنسى فضل الدكتور "بلقاسم ميسوم" الذي ساعدني كثيرا في تجاوز بعض العقبات أثناء مرحلة التكوين، وأيضا الدكتور "بنادي محمد الطاهر" ولكل أساتذتنا الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وكل الأساتذة الأفاضل الذين رافقوني طيلة مشواري الجامعي، دون أن أنسى الطاقم الإداري لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ببسكرة وتبسة دون استثناء.

ولكل من ساهم في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى والدتي رحمة الله عليها . .

إلى والدي أطال الله في عمره . .

إلى عائلتي الصغيرة الزوجة والأبناء أنار الله دربهم ووفقهم في

حياتهم ومسيرتهم العلمية . .

وإلى كل من دافع ومات من أجل هذا الوطن ولو بكلمة . .

الصادق عبد المالك .

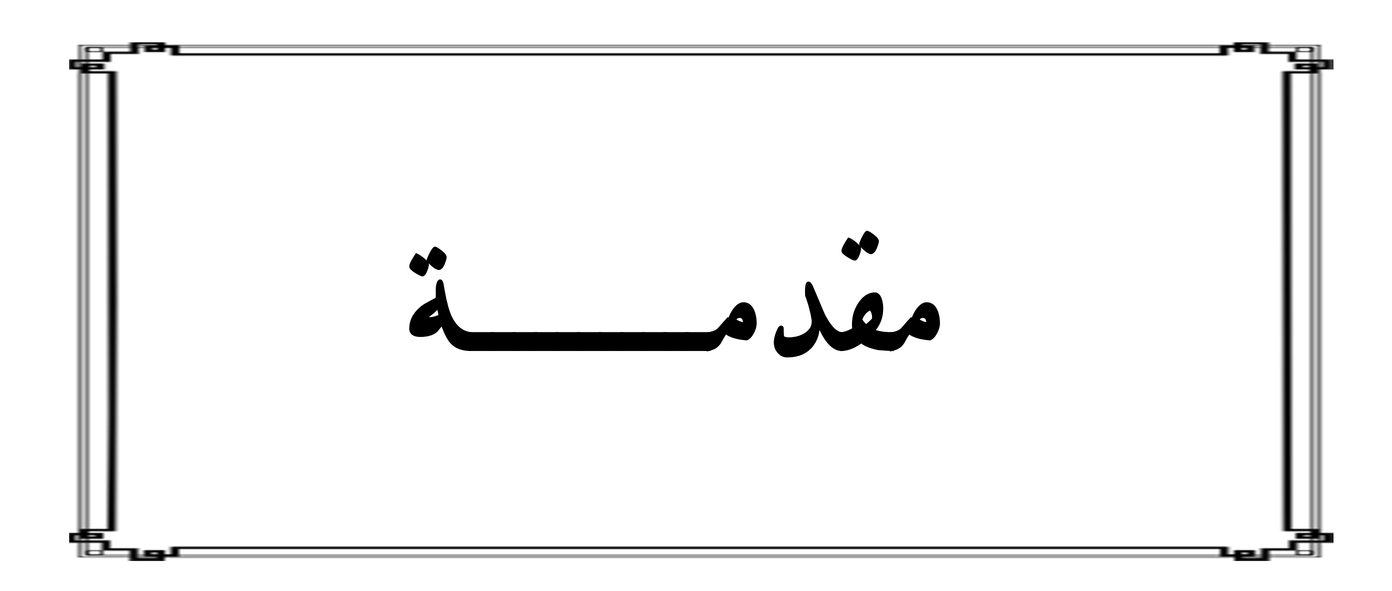
قائمة المختصرات

- **بالعربية:**

- **إ.ع.ع.ج:** الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- **ح.م:** الحكومة المؤقتة.
- **ح.إ.ح.د:** حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.
- **ح.و:** الحركة الوطنية.
- **ح.ش:** حزب الشعب.
- **ج.ت.و:** جبهة التحرير الوطني.
- **ج.ت.و:** جيش التحرير الوطني.
- **ل.ع.ع:** لجنة العمليات العسكرية.
- **ل.ت.ت:** لجنة التنسيق والتنفيذ.
- **م.و.ث.ج:** المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
- **م.خ:** المنظمة الخاصة.
- **ق.ش:** القاعدة الشرقية.
- **تر:** ترجمة.
- **قرا وتع:** قراءة وتعليق.
- **تع:** تعريب.
- **مج:** مجلد.
- **ع:** عدد.
- **ج:** جزء.
- **ط:** طبعة.
- **ص:** صفحة.
- **د.س.ن:** دون سنة نشر.
- **د.د.ن:** دون دار نشر.

- **الأجنبية:**

- **A.N.O.M**: Archives National d'outer mer.
- **C.O.M**: Comité des opérations militaries
- **C.C.E**: Comité de coordination et de mise en œuvre.
- **C.N.R.A**: Conseil national de la révolution algérienne.
- **S.A.S**: Sections Administrative Spécialisés.



مقدمـــــــة

مقدمة:

منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، طبقت فرنسا كل قوانينها التعسفية الظالمة التي خلفت العديد من الآثار السلبية داخل المجتمع الجزائري بعد أن تجاوزت كل الأعراف والمواثيق الدولية من خلال سياستها التعسفية،فتنوعت وتعددت محاكمها القضائية لمحاكمة واستعباد الإنسان والسيطرة على الأرض، فكان القضاء إستراتيجية من بين الاستراتيجيات التي تم اللّجوء إليها لتحقيق الاستعمار.

وعلى الرغم من وجود القضاء الإسلامي، إلا أن المشرع الفرنسي قننه وطوع قضاتا متخصصين خدمة لمصالحه الاستعمارية، وبدأ يطوره شيئا فشيئا حيث مر بمراحل متعددة سخرت فيه الإدارة الفرنسية كل وسائلها لتثبيت وجودها ودمج الجزائر مع فرنسا مستعينة بخبرائها المدنيين والعسكريين، في محاولة لتثبيت وجودها بطريقة قانونية .

اندلعت ثورة التحرير الجزائرية في ظروف صعبة للغاية فسارع جيش وجبهة التحرير الوطني إلى تنظيم القضاء وتوفير جو مناسب وملائم لمحاكمات عادلة بين الناس، بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية والإعتماد عليها كمصدر هام ورئيسي لإصدار الأحكام.

ومنذ انعقاد مؤتمر الصومام بتاريخ 20 أوت 1956 أصبح الوضع أكثر تطورا تماشيا مع الواقع الجديد بعد مسيرة سنتين من الكفاح المسلح عرفت خلاله الثورة بعض الأزمات الداخلية التي كادت أن تعصف بها خاصة في المنطقة التاريخية الأولى بعد استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد.

كان المؤتمر فرصة لتجاوز الأحداث وتنسيق العمل ومواصلة المسيرة على الرغم من وجود بعض العقبات التي شكلت منعرجا حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية، منذ أن فتحت بعض قراراته الباب على مصراعيه لبروز أزمة جديدة بين السياسيين والعسكريين نظرا لغياب الوفد الخارجي، والمنطقة الأولى وناحية سوق أهراس عن فعالياته.

ساهمت بعض قيادات الثورة التحريرية في ترتيب الأوضاع ومن بينها محمد العموري ومحمد عواشرية كل حسب موقعه القيادي، فالأول بصفته قائدا للولاية الأولى بعد انعقاد مؤتمر القاهرة سنة 1957، أما الثاني فتولى قيادة القاعدة الشرقية مكان عمارة بوقلاز سنة 1958، لينخرطا رفقة بعض القيادات الأخرى فيما بعد في صراع ضد لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة أطلق عليه المؤرخون "مؤامرة العقداء"، وكان نتيجته المحاكمة والإعدام.

إن مؤامرة العقداء أو انقلاب العقداء واحدة من أهم القضايا التي عالجتها المحاكم العسكرية للثورة، لأن المتورطين فيها هم قادة وإطارات جيش التحرير كانت عقوبتهم في الأخير الإعدام.

إن مثل هذا الموضوع جدير بالدراسة والبحث للكشف عن بعض خلفيات وتداعيات القضية التي كانت في خانة سري للغاية ومؤجلة النظر، فوجب محاولة البحث للكشف عن الحقيقة رغم التباعد والاختلاف في وجهات النظر بالنسبة للبعض وبالتالي وجب اعطاء صورة جديدة وتصور أكثر واقعية للحادثة، رغم صعوبة المهمة، باعتبار أن القضية شكلت جدلا بين المؤرخين والشهادات الحية لأن:

- تدبير محاولة الانقلاب والتمرد والعصيان والخيانة مصيره الاعدام، وهو أمر طبيعي يحدث في كل ثورات العالم، وبالتالي لايمكن اتهام أي كان بتصفية محمد العموري ومحمد عواشرية.
- التهمة غير مقبولة وغير مؤسسة وبأن العملية هي تصفية نتيجة العديد من الأسباب .

وفي محاولة لتتبع القضية، ومن باب التحفظ وبعيدًا عن الذاتية، وجب التطرق لبعض التفاصيل والوقائع التاريخية وتحليل بعض الاراء والكتابات والشهادات الحية، للوصول إلى الحقيقة من باب اعادة قراءة الأحداث وتتبعها، لوضع الحادثة في سياقها التاريخي بعيدا عن أي مزايدات أوايديولوجية أو توجه خاص.

أولا: أهمية البحث:

نظرا لأن دراسة موضوع المحاكمات العسكرية أثناء الثورة الجزائرية يتطلب بعض الجهد في ظل غياب وشرح الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع مباشرة تأتي أهمية هذا البحث المتعلق بمحاكمة شخصيتين قياديتين أثناء الثورة وهما محمد العموري ومحمد عواشرية، باعتبارهما من بين الإطارات التي لعبت دروًا أساسيا وبارزا في الكفاح المسلحّ، لذا وجب الوقوف على ملابسات المحاكمة، وإزالة بعض الغموض حول القضية.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب والدوافع الرئيسية لاختيار ودراسة هذا الموضوع إلى:

أ. أسباب ذاتية:

- الاطلاع على النظام القضائي العسكري وتاريخ المحاكمات وسير المرافعات القضائية أثناء الثورة
- محاولة الوصول إلى حقيقة محاكمة وإعدام محمد العموري ومحمد عواشرية، والكشف عن ملابسات وحيثيات الحادثة، وإيجاد تسمية للقضية.

ب.دوافع موضوعية:

- دراسة مسار ومصير بعض القيادات العسكرية من خلال نشاطها الثوري.
- إبراز دورهما في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية.

- أسباب ونتائج وتأثيرات الحادثة على مسار الثورة الجزائرية.
- المحاولة في تدعيم المكتبة الجامعية ببحث أكاديمي متخصص.

ثالثا: إشكالية البحث:

هل التصفية كانت الجزاء الأوفى لمحمد العموري ومحمد عواشرية؟ أم أن محكمة الثورة تسرّعت في إصدار الأحكام القضائية؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية، وجب طرح العديد من الأسئلة الفرعية أوجزها فيمايلي:

- كيف مرّ النظام القضائي في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية ؟
- كيف تطور النظام القضائي أثناء الثورة، وما هي أسسه ومرجعياته التاريخية ؟
- ما هي أبرز الأحداث والتطورات العسكرية والسياسية التي مرت بها الثورة، خاصة في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ؟
- فيما تمثل نشاط محمد العموري ومحمد عواشرية أثناء الثورة ؟
- ما هو دورهما في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى عقد اجتماع الكاف سنة 1958 ؟
- ما هي ظروف وملابسات محاكمة وإعدام محمد العموري ومحمد عواشرية ؟

رابعا: خطة البحث:

في محاولة للإجابة عن السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية قسمت البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق وبيليوغرافيا البحث وفهرس للأعلام والأماكن.

فالفصل التمهيدي تناول النظام القضائي الفرنسي في الجزائر منذ احتلالها سنة 1830م ومراحله، إلى غاية اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954م، أما الفصل الأول فتم التطرق فيه إلى واقع القضاء في الجزائر المستعمرة خلال الثورة التحريرية (1954-1962م) وكيف استطاعت جبهة وجيش التحرير الوطني تنظيمه في سعي لفصل الشعب الجزائري عن المحاكم الفرنسية ليتطور أكثر بعد انعقاد مؤتمر الصومام الذي نظم القضاء تماشيا مع الواقع الجديد للثورة التحريرية، وتناول الفصل الثاني بعض أحداث وتطورات الثورة التحريرية في المنطقة والولاية التاريخية الأولى(1954-1958م)، وما هي أهم المشاكل والأحداث التي عرفتها المنطقة داخليا وخارجيا وكيف ظهرت بعض القيادات داخل الثورة التحريرية ومن بينها محمد لعموري ومحمد عواشرية في مساهمة منهم لإعادة الأمور إلى طبيعتها إلا أن الأمر جرى

عكس ما كان يتوقعه الجميع ليجد الاثنين نفسهما رفقة بعض القيادات الأخرى في محاكمة عسكرية نفذ فيها حكم الإعدام ، ومن هذا المنطلق فقد تم تتبع المسيرة النضالية لمحمد لعموري في الفصل الثالث منذ الطفولة إلى غاية انخراطه في العمل السياسي والنشاط العسكري وخلافه مع الباءات الثلاث الأمر الذي دفعه للتعبير عن رفضه لكل الإملاءات فكانت النتيجة القبض عليه وتقديمه للمحاكمة العسكرية، أما الفصل الرابع والأخير فتناول شخصية محمد عواشرية ودوره في الثورة وانعكاسات المحاكمة والاعدام داخلا وخارجا، بعد أن شكلت الحادثة أزمة داخل الثورة والحكومة المؤقتة التي سعت بكل قوة لتجاوز تلك المرحلة.

خامسا: مناهج البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة التي تتطلب الوصف والتحليل، فقد اعتمدت على المنهجين التاليين:

- **المنهج التاريخي الوصفي:** وقد تم توظيفه في وصف وتتبع وعرض وتسلسل وترتيب زمني تاريخي للأحداث من البداية حتى النهاية.
- **المنهج التحليلي:** تماشيا مع طبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد على هذا المنهج نظرا للأحداث الشائكة التي تتطلب تحليلا علميا معمقا للأحداث بناءًا على ما توفر من مادة علمية ووثائق تاريخية وشهادات حية.

سادسا: أهم المصادر والمراجع:

من أجل الحصول على المعلومة وتجنبا لأي ذاتية فقد اعتمدت في انجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع، وحتى وإن كانت شحيحة المعلومات، إلا أنها وفرت بعض الحقائق التاريخية المغيبة ومن بين تلك المصادر والمراجع نذكر:

* **الأرشيف:** Armée de Terre،Archives. Vnicennes

–

– ARchives. Aix– en Provence Outre– mer.

– أرشيف المتحف الجهوي للمجاهد العقيد علي كافي– سكيكدة.

* **المذكرات الشخصية:**

نظرا لأن محاكمة العموري وعواشرية لم تتناولها الدراسات الأكاديمية بصورة مفصلة، إلا أن بعض المذكرات الشخصية تناولت القضية، لكن بصورة سطحية ونذكر منها:

- مذكرات علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري.

- مذكرات الشادلي بن جديد.
- مصطفى مراردة: مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي".
- الطاهر الزبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين.

*** المصادر:**

- فرحات عباس: تشريح الحرب.
- محمد الصغير هلايلي: شاهد على اغتيال الثورة في الأوراس.
- فتحي الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر.
- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع.
- بجاوي محمد المداني: ذكرياتي في المدرسة الحربية للإطارات بالكاف.

*** الشهادات الحية والمقابلات الشخصية:**

- شهادة عموري الدراجي: قرص مضغوط، ملحقة متحف المجاهد لولاية الطارف.
- شهادة محمد حجار، قرص مضغوط، ملحقة متحف المجاهد لولاية الطارف.
- شهادة مصطفى شريف، قناة البلاد الجزائرية متاحة على اليوتيوب.
- مقابلة شخصية مع صالح قوجيل: مجلس الأمة، معني بالقضية.
- مقابلة شخصية مع الوردي قتال: بمنزله في مدينة تبسة، التقى العموري في القاهرة.
- مقابلة شخصية مع عمار بن عودة: بمنزله في مدينة عنابة، عضو في لجنة العمليات العسكرية الشرقية.
- مقابلة شخصية مع بجاوي محمد المداني: بمنزله في برج بن عزوز بولاية بسكرة، التقى بمحمد العموري في الكاف.
- مقابلة شخصية مع عمار العموري: قريب محمد العموري، التقيته في منزله بعين ياقوت، باتنة.

*** المراجع:**

- محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجًا.
- محمد عجرود: أسرار حرب الحدود 1957-1958.
- سعيد بن عبد الله: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم.
- عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب.
- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية معالمها الأساسية.

- محمد عباس: الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر.
- مونيا ساكر: عمار قرام، الجبهة الخارجية، قصة كفاح من الجزائر إلى تونس.

*** المجلات:**

- محمد حربي: مؤامرة العموري، مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي.
- شاوش حباسي: من وثائق الثورة الجزائرية.
- مقلاتي عبد الله: محمد العموري ومؤامرة العقداء، محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية.

من خلال دراسة للمصادر والمراجع التي تناولت الموضوع نجد أن أغلبها لم يتطرق إلى أدق التفاصيل للحادثة ولعملية القبض على المجموعة ومحاكمتهم وإعدامهم، بحيث اتفقت جلّ الكتابات على تسميتها بمؤامرة أو انقلاب في عملية سرد واضحة ونقل للمعلومات دون تحليلها والخوض في حيثياتها ووقائعها الحقيقية، ونجد حتى بعض الشهادات الحية تهربت من الخوض في تفاصيل الحادثة، رغم إدانتهم لها ليجد الباحث نفسه في دوامة وصراع لمحاولة الوصول إلى الحقيقة.

سابعا: صعوبات البحث:

- عنوان هذا البحث من المواضيع التي لم تأخذ حظها من الدراسة لقلة مراجعها ومصادرها، وإن توفرت فإن بعض الأطراف الحاضرة والمعنية بالقضية لم تفصل فيها جيدا.
- تاريخنا مازال بكر وبحاجة لمثل هذه المواضيع التي تتناول مرحلة هامة من مراحل الجزائر المستعمرة.

الفصل التمهيدي

النظام القضائي الفرنسي في الجزائر من الاحتلال إلى غاية اندلاع الثورة (1830-1954)

المبحث الأول: حقيقية التواجد الفرنسي في الجزائر

المبحث الثاني: السيطرة الفرنسية على الجزائر

المبحث الثالث: مراحل تطور القضاء الفرنسي في الجزائر (1830-1954)

المبحث الرابع: القضاء الإسلامي قبل اندلاع الثورة التحريرية (1830-1954)

المبحث الخامس: ردود فعل بعض عناصر الحركة الوطنية من السياسة القضائية الفرنسية

المبحث السادس: المحاكم الفرنسية في الجزائر، أنواعها واختصاصاتها

المبحث الأول: حقيقة التواجد الفرنسي في الجزائر

مرت الحركة الاستعمارية الفرنسية عبر عدة مراحل واتخذت مظاهر وأشكال متنوعة فكانت عبارة عن مبادرات فردية لبعض المغامرين الفرنسيين الذي استوطنوا بعض المناطق ذات المساحات الضيقة من أجل تأسيس مستعمرات صغيرة فيها، ثم أخذت الفكرة تشق طريقها شيئا فشيئا بدعم السلطات العمومية الفرنسية لبسط سلطاتها على الأراضي التي يتم احتلالها، لتتطور بعد ذلك الأساليب وتتنوع وسائل التدخل لتشكل في الأخير ما اصطلح عليه بالاستعمار المعاصر [1].

ساهم الموقع الجيوإستراتيجي للجزائر كثيرا في المحافظة على قوتها البحرية، فشكلت في تلك الفترة قوة بحرية عظيمة اكتسبت احترام وهيبة الدول المجاورة، وأصبحت فيما بعد محل أطماع للتوسع الاستعماري لتلك الدول خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ميلادي، ومنها فرنسا التي خططت جيدا لاحتلال الجزائر [2]، على الرغم أنها كانت من المدافعين عن مبدأ الكرامة الإنسانية منذ ثورتها الأولى سنة 1789 [3].

اتجهت فرنسا إلى الجزائر لتكون ميدانا لتوسعها الاستعماري مبررة الاحتلال باختلاق أزمة سياسية مع الداي حسين داي الجزائر سنة 1827، فحشدت أساطيلها وهاجمت الساحل الجزائري بأكثر من مائة سفينة، واحتلت البلد وعاثت فسادا فيه منتهجة في ذلك كافة أساليبها العدائية لمحاربة كل ما له علاقة بالاسلام والعروبة بنشر ثقافتها وإزالة هويتها وسلب الشعب خيرات بلاده، والادعاء بأن الجزائر جزء من فرنسا وبالتالي وجب تطبيق كل القوانين الفرنسية عليها للقضاء على روح الثورة في قلوب أبنائها [4].

---

(1) علي بشيريرات، **ممارسات حقوق الانسان في الجزائر 1830-1962م**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص116.

(2) بوعلام نجادي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، زمن المجازر حقبة التحريف**، تر: بن فرحات مباركة، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص49.

(3) مصطفى خياطي، **حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي**، منشورات ANEP، الجزائر، 2013، ص11.

(4) محند الشريف ساحلي، **تخليص التاريخ من الاستعمار**، تع: محمد الشريف بن دالي حسين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص10.

المبحث الثاني: السيطرة الفرنسية على الجزائر

ما إن فرض المستعمر الفرنسي احتلاله للعاصمة وضواحيها حتى سعى بكل ما لديه من قوة للاستحواذ على الأموال والودائع، فعمت الفوضى والنهب المنظم من طرف اليهود وبعض الأهالي، وساد جو من الفوضى والمناورات التي تسبب فيها ضباط فرنسيون متورطون في اختلاس كمية كبيرة من ثروات خزينة الجزائر[1]، في نطاق السياسة الداخلية التي تم بموجبها الاستيلاء على الكنز والفائض الذي سيغطي نفقات الحملة [2].

أفادت اللجنة الخامسة التي كونها قائد الحملة الفرنسية والمكلف بأمن الخزينة بأن قيمة المسروقات بلغت 48.684.527.94 فرنك، وهي مقدار الكميات التي تم إرسالها إلى فرنسا عن طريق البواخر[3]، الأمر الذي أثر على الوضع الداخلي حيث تفشت ظاهرة السرقة في القصور والموانئ والأرصفة والإقامات، فنمت بذلك الغرائز المذمومة في نفوس الجنود الفرنسيين في لحظة لا يمكن من خلالها تحديد مدى الأضرار التي لحقت بالمدينة جراء الاحتلال[4]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى فرض ضرائب ألزم الجزائريون بدفعها، ثم الاعتداء على المساجد والأوقاف، فأصبحت بذلك الجزائر بلدا منكوبا عمت فيه الفوضى والخراب، ونلمس ذلك في قول النائب دي صاد (DESSADE) عضو اللجنة الإفريقية وعضو البرلمان الفرنسي لزملائه في البرلمان سنة 1834: «إن الجزائر كانت مليئة بالحدائق والمحلات الجميلة... ولكنها الآن أصبحت خرائب»[5].

تميزت الفترة الأولى للاستعمار بهجوم شرس أتى على كل شيء، وحربا شاملة ضد الجنس البشري وكل ما له علاقة بحياة السكان اليومية، فرغم ردة الفعل من طرف الشعب سواء بالمقاومة المسلحة أو بالاستمالة من أجل البقاء[6]، إلا أن فرنسا فرضت منطقها وبررت عدوانها بالثأر لقنصلها

---

[1] محمد عيساوي، نبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871**، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص37.

[2] بيار بيان، **سطو على مدينة الجزائر، تحقيق في عملية نهب جويلية 1830**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013، ص70.

[3] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص39.

[4] بوعلام نجادي، مرجع سابق، ص166.

[5] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص49.

[6] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر- دراسات في المقاومة والاستعمار**، مج04، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص104.

بيير دوفال[1] عقب حادثة المروحة الشهيرة[2]، رغم أن فكرة الاحتلال كان مخططا لها من قبل خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها فرنسا منذ 1795، وأيضا التنافس الاستعماري الفرنسي الإنجليزي خارج القارة الأوروبية [3].

شكلت الحركة الاستيطانية الفرنسية إيديولوجية حقيقية إذ لم يكن أمامها سوى الاحتفاظ بمدينة الجزائر ثم التوسع خارج الحيز الجغرافي المحتل، فكان استعمارا سيطر على كافة مجالات الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقام على أساس تحالف النظرية المعروفة في علم السياسة والقائلة بأن الدولة تتكون من إقليم وشعب وحكومات ونظام حكم ومجال سيادة[4].

كانت فكرة إبادة شعب بأكمله شبه مستحيلة، فلجأ المحتل إلى تطبيق مبدأين أساسيين معروفين في التاريخ بـ «دوس لتخضع» و«أشف لتخضع» لذا استعمل قطاعي التدريس والصحة لتوسيع أراضي الاستيطان[5]، كما سعى جاهدا للاعتماد على رجال الدين المسيحيين من أجل تمسيح الجزائريين، فبدأت عملية التنصير على نطاق واسع من أجل إحياء الكنيسة الإفريقية، وأمجاد الكنيسة الرومانية الاستعمارية[6].

وقع الجنرال كلوزيل (Clouzel) في 08 سبتمبر 1830 المرسوم الذي يضم ممتلكات الداي والبايات والأتراك المرحلين، والمداخيل التابعة للمساجد بعد تحويلها إلى ثكنات عسكرية، وحولت

---

[1] آخر قناصلة فرنسا في الجزائر، ارتبط اسمه بحادثة المروحة التي اتخذتها فرنسا ذريعة لاحتلال الجزائر ومعاقبتها، حيث حولت تلك القضية إلى قضية تمس بشرف فرنسا في حين أنه هو الذي أهان بجوابه الإسلام والدولة الجزائرية. أنظر: علي محمد محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي**, دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع, ط2, دمشق، سوريا, 2016, ص246.

[2] لم تكن في حقيقة الأمر سببا مباشرا لاحتلال فرنسا للجزائر، فقد ظلت العلاقات الفرنسية الجزائرية تتذبذب بين التفاهم والنزاع، إلى أن ظهرت وتطورت أزمة الديون، حيث بلغت تلك العلاقات أسوأ حالاتها، وانتهى الخلاف بغزو عسكري للجزائر، التي ساءت فيه علاقاتها بأكثر الدول وفقدت أسطولها في معركة نافرين. أنظر: بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص47.

[3] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص129.

[4] حميدة عميراوي، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص51.

[5] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص132.

[6] مليكة عالم، **التنظيم القضائي الثوري (1954-1962), الولاية الرابعة نموذجا**, رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر, قسم التاريخ, جامعة الجزائر, السنة الجامعية 2013-2014, ص26.

المصليات إلى مساكن للجنود والضباط، فأعطى العملية طابعًا شرعيا وقانونيا[1]، وانعدمت بذلك مجالات الحقوق والواجبات لتحل محلها سياسة البطش والنهب التي اعتمد عليها الاستعمار منذ الاحتلال، فجند كل طاقاته البشرية والعسكرية لبسط السيطرة على كل التراب الجزائري ورفع العلم المثلث واستبدل الماريشال بورمون بالجنرال كلوزيل، الذي ألغى المحكمة الحنفية، وأقر محكمة لليهود الذين كان لهم دور كبير في الاحتلال واغتصاب الأملاك وسفك الدماء والجرائم، فتعارضت بذلك القوانين الفرنسية في الجزائر مع نظم السلام والمساواة العالمية، حيث أن النفي والاغتصاب كونا المادة (57) من الميثاق الفرنسي، وبما أنها قوانين ظالمة فقد تضمنت المادة الأولى بوجوب رفع كل دعاوي المسلمين في الميدانين المدني والجنائي إلى قاضي عربي ينظر فيها ويحكم دون استئناف وفقا للعرف السائد في البلاد، على عكس المادة الثانية التي ترفع فيها دعاوي اليهود إلى المحكمة التي تنظر فيها وفق العرف والتقاليد الإسرائيلية[2]، حيث لعب القضاء دور هام في تنفيذ السياسة الاستعمارية الاستيطانية الفرنسية، لذلك أولته اهتماما خاصا، فكان من بين أهم المجالات التي دفعت من أجلها فرنسا سياسييها وعسكرييها ورجال دينها وخبرائها الاقتصاديين وغيرهم إلى المشاركة بآرائهم والإدلاء بأفكارهم حول كيفية إدماج الشعب والأرض الجزائرية في الكيان الفرنسي، فأوكلت بذلك مهمة تسيير العدالة إلى رئيس الشرطة الذي أصبح بمثابة قاضي ثاني، تحكم في كل شيء[3].

---

[1] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص138.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق وتع: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص202.

[3] مليكة عالم، مرجع سابق، ص27.

المبحث الثالث: مراحل تطور القضاء الفرنسي في الجزائر (1830-1954):

لم يكن النظام القضائي منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر مبنيا على أسس وقواعد متينة بل أخذ يتطور وفقا لما تقتضيه السياسة الاستعمارية نفسها، فأثر ذلك سلبا على الشعب الجزائري الذي لم يقف مكتوف الأيدي، حيث عمت المقاومات الشعبية كافة القطر الجزائري منذ الاحتلال وصولا إلى ظهور الحركة الوطنية في مرحلة أخرى من مراحل الجزائر المستعمرة، في مواجهة سياسة التعسف والقمع الذي مارسته السلطة العسكرية الفرنسية على شعب أعزل، فلم تكتف الإدارة العسكرية بمثل تلك الممارسات، بل أجهزت على القضاء وميعته العديد من المرات، فتعرض للتنظيم وإعادة التنظيم عشر مرات خلال فترة خمسة عشر سنة[1].

فعلى مدى مراحل متفاوتة سنت السلطات الفرنسية وصاغت العديد من القرارات والمراسيم التي كانت تهدف في مجملها إلى القضاء على القوانين الجزائرية النابعة من الشريعة الإسلامية وإلغاء دور القاضي المسلم وتعويضه، حيث أصبح مع مرور الوقت لا يحمل إلا الاسم فقط[2].

1- المرحلة الأولى (1830-1870):

عُرفت هذه المرحلة بفترة الحكم العسكري، وفي مجال القضاء مرّت سلطات الإحتلال خلال هذه المرحلة ببعض العقبات الصعبة، إذ أنها منذ البداية حاولت تطبيق سياسة الإدماج القضائي إلا أن الأهالي المسلمين رفضوه لأنه يتناقض ومبادئ الشريعة الإسلامية والواقع الجزائري[3]، فأسست مجالس الحرب الفرنسية تنظيما قضائيا قمعيا يهدف إلى حفظ الأمن لمواجهة حركة المقاومة، كما كرست الإدارة العسكرية المعينة مباشرة بعد الاحتلال سلطة الحاكم العسكري القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، دعما للعسكريين الذين رفضوا التنازل عن امتيازاتهم، واستأثروا بسلطات عقابية تقديرية تتنافى مع مبدأ الفصل بين السلطات وتتناقض مع مبادئ القانون الفرنسي نفسه[4].

---

[1] الصادق مزهود، **تاريخ القضاء في الجزائر، من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني**، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص236.

[2] مليكة عالم، مرجع سابق، ص27.

[3] رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1830-1892)، **مقال في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد04، الجزائر 2009، ص04.

[4] رمضان بورغدة، الأقضية القمعية والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر، **مقال في مجلة العلوم الإنسانية**، قالمة، العدد 29، جوان 2008، ص236.

أشرف دي برمون على إدارة البلاد فكان المسؤول أمام وزير الحرب في الحكومة الفرنسية بمساعدة ثلاث قواد، وقسمت إلى ثلاث نواحي، غربية مقرها وهران، وشرقية مقرها قسنطينة، أما الوسطى فكان مقرها الجزائر العاصمة، وعين على رأس كل ناحية مسؤولا عن قيادة ناحيته المقسمة بدورها إلى مجموعة أقسام يخضع كل قسم منها لضابط يأخذ أوامره من مجموعة من الموظفين الجزائريين الملقبين بألقاب إدارية[1] قديمة وهي: الخليفة[2]، الآغا، القائد[3] والشيخ[4].

بادرت السلطات الفرنسية منذ البداية وضع أسس وحدة قضائية تشمل جميع سكان الجزائر، فوقعت في مأزق لجهلها طبيعة وعادات السكان، فأجبر ذلك المشرع الفرنسي للرجوع خطوة إلى الوراء مجسدا قرار 22 أكتوبر 1830 الذي أسس ثلاث أقضية مختلفة عن بعضها البعض، ومتمتعة بكامل شخصيتها، وهي المحكمة الإسلامية، والمحكمة اليهودية والمحكمة الفرنسية[5]، كما أنشأت محكمة خاصة بالجزائر العاصمة متشكلة من رئيس وقاضيين ووكيل الملك، ومجال اختصاصها في المادة المدنية كدرجة أولى غير محددة وكدرجة أخيرة تصل الأحكام فيها إلى غاية فرض غرامة 12 ألف فرنك قديم[6].

---

(1) صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المرحلة الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005، ص235.

(2) في التنظيم السياسي للجزائر خلال العهد العثماني كان الخليفة نائبا للباي يحمل الضرائب السنوية للداي الذي هو رئيس الدولة والحاكم الأعلى، فكان الخليفة يمثله في بعض المناسبات. أنظر: علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص242.

(3) كتب شارل قيرو في المجلة الإفريقية سنة 1878 عن مثل هؤلاء القياد، ومنهم ابن عاشور في منطقة فرجيوة، وبوعكاز بن عاشور الذي كان وفيا للحاج أحمد باي، واعترافا بسلطة الفرنسيين فيما بعد، فكانت المحكمة دائما بقرب منزل القايد، ويستعين بقضاة الشكاوي والنزاعات. أنظر: الصادق مزهود، مرجع سابق، ص ص220-221.

(4) يستمد سلطته من العقل والحكمة والسلوك الحسن دينيا ودنيويا ورضا الناس عليه في كثير من الأحيان. أنظر: المرجع نفسه، ص219.

(5) رمضان بورغدة، جوانب من تطور، مرجع سابق، ص31.

(6) فارح رشيد، **التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين المبدأ العام والتميز**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص27.

خول القانون الفرنسي للسلطات الإدارية الصلاحية في أن تلحق بالعرب عقوبات جزائية دون أن تكون مطالبة بتبرير أفعالها أمام أي سلطة قضائية[1]، فالمادة الجزائية تنظر في كل الجرائم المرتكبة، بمساعدة قضاة مسلمين أو يهود عندما تكون القضية تعني مسلما أو يهوديا[2].

ونص قرار 22 أكتوبر 1830 على بقاء اختصاص المحاكم الشرعية المحلية، حيث ينظر القاضي الحنفي في القضايا التي تهم الجزائريين الذين يتبعون المذهب الحنفي، ويختص القاضي المالكي بقضايا المالكية، وفي حالة اختلاف المذهب يفصل المالكي بمساعدة القاضي الحنفي أو التركي ولهذا الأخير رأي استشاري[3].

وبعد مرور ثلاث سنوات من الاحتلال صدر القرار الفرنسي باستمرار الاحتلال والاحتفاظ بمدينة الجزائر ومواصلة التوسع، بناء على توصيات اللجنة الإفريقية التي أنشأت في 1833/07/07 وهي تضم خبراء في كافة الميادين، ومن بينها القضاء حيث عقدت ذات اللجنة إحدى عشرة جلسة تميزت في مجملها بالانحياز لسلطات الاحتلال وقراراته[4]، وفي ذلك تشجيع لفرنسا التي لم تتوقف عن وضع وسائل قانونية تضليلية رغم علمها وإطلاعها على القوانين الطبيعية والحقوق الأساسية فأبدعت في خلق قوانين سياسية لإخضاع الشعب من أجل كسر كرامته وعزته وعاداته وأصوله والأخطر من ذلك هويته[5].

أقام الاستعمار الفرنسي جهازا قضائيا استعماريا وطبقه بالشكل الذي يخدم أهدافه للقضاء النهائي على المرجعية التاريخية والحضارية للجزائر بصفتها دولة وأمة، فبعدما فرضت سلطات الاحتلال في السنوات الأولى فكرة التوطين المكثف للمستوطنين الأوروبيين والفرنسيين والذي تواصل إلى سنة 1914 وخلف محنا للشعب الجزائري الذي بدأ تعداد سكانه في التناقص[6]، توغلت في منظومة الجزائريين وعاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية والثقافية لفرض العزلة اقتصاديا وتجاريا، وتضييق حركة التنقل، وزعزعة كل استقرار ثم المساهمة في خلق نوع من الاختلاف الثقافي والديني[7].

---

[1] سعيد بن عبد الله، **العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم (2ج)**، مؤسسة ميسو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011،ج1، ص166.

[2] فارح رشيد، مرجع سابق، ص28.

[3] المرجع نفسه، ص31.

[4] مليكة عالم، مرجع سابق، ص33.

[5] بوعلام نجادي، مرجع سابق، ص28.

[6] المرجع نفسه، ص30.

[7] علي بشيريرات، مرجع سابق، ص168.

أصبحت الجزائر بموجب تلك القرارات والقوانين قطعة فرنسية وأحكمت عليها القبضة في شتى الميادين، وأصبح استغلال القضاء لتوطيد أركان الاستعمار على أسس متينة ووسيلة لتحقيق الهدف المنشود، فتدرجت قوانينه القضائية على النحو التالي:

- 04 ديسمبر 1830: منح صفة قاضي الصلح للمحافظ العام للشرطة[1].
- 20 أفريل 1832: إنشاء محكمة في عنابة بموجب قرار المتصرف المدني[2].
- 20 سبتمبر 1830: إنشاء محكمة بوهران[3].
- 16 أوت 1832: إنشاء محكمة الجنايات بالعاصمة والتي تشكلت من قضاة مجلس العدالة، ومحكمة الجنح[4].

وبموجب قوانين الأمن في الجزائر الصادرة سنة 1841 تم الفصل بين القضاء المدني والقضاء الجزائي فأصبح الأول من اختصاص الجهات القضائية الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة، أما الثاني فهو من اختصاص المحاكم الفرنسية[5]، وبناءا على الأوامر الملكية الصادرة يوم 28 فيفري 1841 و26 سبتمبر 1842 تأسس جهاز القضاء في الجزائر، وزود في فترة قصيرة بكل المؤسسات القضائية الفرنسية تقريبا من محاكم ابتدائية، ومحاكم جماعية، ومحكمة للاستئناف الملكية التي لها صلاحيات البث والنظر في كل القضايا التي تهم الجزائريين في جميع الجرائم والجنح والنطق فيها بأحكام القانون الفرنسي[6].

وبموجب أمر 16 أفريل 1843 أصبح قانون الإجراءات الفرنسي يطبق في الهيئات القضائية بالجزائر مع بعض التعديلات، كما فتح الاستئناف ضد الأحكام التمهيدية، وأصبحت الإجراءات الأولية للصلح إجبارية[7].

وبتاريخ 19 أوت 1854 وقع تأسيس قضويات الصلح ذات السلطة الواسعة وأنشأت محاكم الجنايات دون أن يكون فيها نظام المحلفين، كما صدر بتاريخ 1858/12/15 قرار بتوسيع محكمة جنايات الجزائر التي ألحقت بها غرفة اتهام، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات تقريبا صدر قرار حكومة

---

(1) فارح رشيد، مرجع سابق، ص30.

(2) المرجع نفسه، ص29.

(3) نفسه، ص30.

(4) نفسه، ص31.

(5) أمقران بوبشير محند، **النظام القضائي الجزائري**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص175.

(6) Charles Robert Ageron, **Les Algériens musulmans et la france (1871-1919)**, T1 Puf, Paris, 1968, P378.

(7) فارح رشيد، المرجع السابق، ص34.

الدفاع الوطني في 1870/10/24 والذي أنشأ نظام المحلفين بمحاكم الجنايات التي توسعت لتشمل كلا من العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة[1].

إن المتمعن في عملية تطور القضاء الفرنسي بشكل دقيق يستنتج مدى تدعيم فرنسا له بهياكل قضائية عديدة[2]، خاصة بعد سنة 1870 تزامنت مع مرسوم تجنيس اليهود المحليين[3]، ليصبح بذلك النظام القضائي أكثر خدمة للإدارة الاستعمارية الجديدة من خلال الأفكار المقربة من العرب التي تبناها الإمبراطور "نابليون الثالث"[4] في إطار سياسته المعروفة بالمحكمة العربية لخدمة المجتمع الجزائري المسلم[5]، بعد أن أصدر قانون 14 جويلية 1865[6] الذي يسمح بموجبه للمسلمين الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية عن طريق التجنيس المرفق بترك القانون الخاص الشخصي[7].

---

(1) أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مج08، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص309.

(2) محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914)**، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص44.

(3) فارح رشيد، مرجع سابق، ص43.

(4) ولد في أفريل 1808 وتوفي في 09 جانفي 1873، عُرف في فرنسا باسم الرئيس نابليون الثالث، ارتبط اسمه بالمجموعات الثورية (الكربوناري في إيطاليا) حاول الإطاحة بحكومة لويس فيليب الملكية 1836 في ستراسبورغ، وأعاد المحاولة في بولونيا سنة 1840، سجن وهرب إلى انجلترا عام 1846، وبثورة 1848 التي أدت إلى ظهور الجمهورية الفرنسية الثانية تم انتخابه سنة 1852 لمدة 19 سنة. أنظر: httP//bahrianForms.com في 2018/10/16 على الساعة 20:00.

(5) محمد بليل، المرجع السابق، ص45.

(6) **قانون سيناتوس كونسلت**, أو القرار المشيخي صدر بتاريخ 22 أفريل 1863 استبدل حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها، وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير والأفراد وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين، أي جذبهم للحضارة الفرنسية. أنظر: بشير بلاح، مرجع سابق، ص159.

(7) Charles henri Favrod, **La Révolution Algerienne**, édition Dahlab, Algerie, 2007, P35.

2- المرحلة الثانية (1871-1918):

تشكلت حكومة الدفاع الوطني في فرنسا يوم 04 سبتمبر 1870 بعد أسر الإمبراطور نابليون الثالث من قبل البروسيين، فقام وزير العدل اليهودي كريميو بالإمضاء على مرسوم عرض عليه يوم 1870/10/20 والخاص بتأسيس هيئة محلفين لدى محاكم الجنايات الفرنسية في الجزائر، رغم سعي الحاكم العام "دي غيدون" إلى إلغائه والعمل بنظام محاكم الجنايات المشكلة من قضاة محترفين[1]، فبعد المهزلة التي صنعتها هيئة المحلفين شهر مارس 1873 لدى محكمة جنايات قسنطينة التي اختصت بمحاكمة زعماء انتفاضة 1871 (المقراني والحداد)، أصبح الحاكم العام مقتنعًا بأن الحل الوحيد والعلاج الأمثل هو إلغاء هيئة المحلفين حينما يمثل متهمون مسلمون أمام محاكم الجنايات[2]، وبناءا عليه أصدرت المحكمة ذاتها في جلسة 06 ماي 1873 أحكاما قاسية ضد المتهمين منها إدانات بالإعدام وأربعة (04) أحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة عشرين (20) سنة، وأحكام أخرى تتراوح بين خمسة، وعشرين سنة[3].

صدر في 30 أوت 1883 قانون تم بموجبه إلحاق المحاكم الجزائرية كلها بالنظام العدلي الفرنسي[4] خلافًا لبقية المستعمرات الفرنسية، فأخضعت الجزائر لقوانين مخالفة تمامًا لتلك التي طبقت على الفرنسيين في الميتروبول، علما أن الجزائر ومنذ صدور المرسوم المؤرخ في 1870/10/24 ألحقت مباشرة بوزارة الداخلية الفرنسية عكس بقية مستعمراتها الأخرى في إفريقيا وآسيا الخاضعة لوزارة البحار إلى غاية 1885[5]، هذا إضافة إلى فصل منطقة القبائل حيث أصبحت بموجب مرسوم 29 أوت 1874 كل من منطقتي بجاية وتيزي وزو خاضعة إلى ولاية القضاء الفرنسي المتمثل في محاكم الصلح والمحكمة الابتدائية، ومحكمة استئناف الجزائر مع استثناء حق الطعن بالنقض أمام محكمة النقض ولو تأسيسا على عدم الاختصاص أو تجاوز السلطة[6]، وكلها قوانين جائرة وسلسلة من التنظيمات والممارسات التعسفية

[1] رمضان بورغدة، جوانب من تطور، مرجع سابق، ص16.
[2] المرجع نفسه, ص17.
[3] رمضان بورغدة، الأقضية القمعية، مرجع سابق، ص244.
[4] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص393.
[5] سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص187.
[6] فارح رشيد، مرجع سابق، ص51.

شرعها المشرع الفرنسي بخصوص الأهالي، ثم أطلق عليها فيما بعد قوانين الأنديجينيا[1] والتي هي أشبه ما تكون بقوانين التمييز العنصري بل أكثر وأقصى من ذلك، حيث مورست كل قوانين الزجر وقساوة الأحكام على الجزائريين[2]، كما تم تضييق الخناق على الأمة وأخمدت أنفاسها وجعلتها تعيش في جو مظلم وحالة ضغط يصعب تصورها وقلما يستطيع العقل البشري تصديقها[3]، خاصة بعد أن حددت جرائم خاصة بالأهالي نذكر من بينها:

رفض الخدمة المأمور بها من السلطة، وعدم دفع الضرائب، وإخفاء الأشياء الخاضعة للضريبة وإيواء شخص أجنبي عن القبيلة دون إعلام قائد الدوار، وأيضا السكن المنعزل خارج الدشرة دون ترخيص المتصرف الإداري أو ممثله[4]، وجملة كبيرة من الإجراءات الردعية التعسفية التي أثقلت كاهل الجزائريين، فأصبح هذا القانون بالنسبة لفرنسا وسيلة تهذيب على الأقوال الجارحة أو الأفعال غير المحترمة تجاه ممثل السلطة أو المندوب عنها[5].

لعب رجال الاستيطان الأوروبي دورًا كبيرًا في توجيه رسائلهم إلى رؤساء الوحدات العسكرية وقاموا بضغوطات كبيرة على الحكومة الفرنسية لإجبارها على اتخاذ قرارات لصالحهم، وخاصة بالنسبة للبلديات ذات الحكم المدني أو العسكري[6]، فرحبوا كثيرا بسقوط نابليون الثالث والإمبراطورية الثالثة ونظامها في صيف 1870 فأدى ذلك بحسبهم إلى التخلص من السلطة العسكرية ونفوذ العسكريين الذين كانوا أكبر عقبة في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم[7]، فتمت صياغة المرسوم الصادر سنة 1886 وكذا المرسوم المؤرخ في 17 أفريل 1889 بما يتماشى ورغبات ممثلي العدالة الفرنسية بالجزائر وعدد من

---

(1) هو قانون زجري أرادت العدالة الفرنسية وضعه بهدف إذلال الجزائريين وجعلهم تحت الرقابة بصورة مستمرة، وقد صدر هذا القانون في 1871، والذي تجدد في العديد من المرات إلى غاية سنة 1930، للمزيد أنظر: الصادق مزهود، مرجع سابق، ص270.

(2) المرجع نفسه، ص271.

(3) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص407.

(4) فارح رشيد، مرجع سابق، ص61.

(5) مليكة عالم، مرجع سابق، ص47.

(6) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص17.

(7) يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص27.

النواب الأوروبيين الأعضاء في اللوبي الذي يضم عددا من القضاة والنواب من المستوطنين[1]، بعد أن أدت هزيمة فرنسا العسكرية ضد ألمانيا[2] لبداية صراع بين الأهالي والمستوطنين ازدادت فيه أوضاع الجزائريين تدهورا وحرموا من المشاركة في ترتيب أوضاع بلادهم، بعد أن توسع نطاق التعمير وتجنيد المسلمين وبعث وحدات عسكرية منهم إلى فرنسا ضد ألمانيا، فكانت بوادر ثورة أخرى وشيكة بعد سلسلة مقاومات متتالية رافقتها أعمال بربرية قام بها الجنود الفرنسيون وضباطهم[3]، نظرا للتفوق العسكري الفرنسي الذي تمكن من إخماد بعض المقاومات والقضاء عليها[4]، كما أقيمت محاكم خاصة لمحاسبتهم والتنكيل بهم باستغلال القانون ذريعة لتصفيتهم، وبمساعدة المستوطنين الذين احتلوا مقاعد المحلفين[5]، مع العلم أن هذه المحاكمات ما كانت لتسقط الجزائريين إلا أن فرنسا استعملت كافة أساليب الردع سواء بالأحكام المتمثلة في الأشغال الشاقة المؤبدة أو النفي، وهو أمر أيّده الجنرال سيراز (Siraze) في تصريحه «لسنا في حاجة إلى أن نحاكم المتمردين، بل نحن بصدد عملية تصفية وتطهير»[6].

لم تكن الأحكام القضائية الفرنسية القاسية وحدها كافية لإخضاع الأهالي المسلمين بل تعداه إلى منح أعوان الإدارة صلاحية فرض وتطبيق العقوبات عليهم، فتجاهل المشرع الفرنسي مبدأ الفصل بين السلطات[7] بتطبيق قوانين استثنائية على الجزائريين، حيث صرّح الجنرال بيجو:[8] «إن حرب الجزائر

---

(1) علي بشيريرات، مرجع سابق، ص440.

(2) أعلنت فرنسا يوم 19 جويلية 1870 الحرب على ألمانيا وتم تجنيد الجزائريين للمشاركة فيها، وانتهت بهزيمة قاسية للفرنسيين في يودون يوم 1870/09/01 واستسلام الإمبراطور يوم 1870/09/02. للمزيد أنظر: بوعلام نجادي, مرجع سابق، ص ص414-415.

(3) محمد عيساوي، نبيل شريخي، مرجع سابق، ص264.

(4) قام الشيخ الحداد رغم تقدمه في السن بجمع القوم والاستعداد لمواجهة العدو الفرنسي تحت راية الإخوان الرحمانيين، فانظم إلى الثورة في أقل من شهر ما يزيد عن 120 ألف مجاهد، فاندهشت فرنسا وأصابها الذعر عندما علمت بأن المدارس الدينية أصبحت وكرًا للثورة ضدها. أنظر: الصادق مزهود، مرجع سابق، ص254.

(5) محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص265.

(6) المرجع نفسه، ص266.

(7) رمضان بورغدة، الأقضية القمعية، مرجع سابق، ص241.

(8) **هو** توماس روبير بيجو (Thomas Robert Bugeaud) التحق بالجيش سنة 1804 برتبة جندي ثم رقيّ إلى رتبة عريف محارب في إسبانيا مدة ستة (06) سنوات، قبل أن يرجع إلى الجزائر سنة 1836 محاربا للأمير عبد القادر أين رقيّ إلى رتبة جنرال، وعين حاكما عامًا بالجزائر حتى سنة 1847، توفيّ سنة 1849. أنظر: علاق محمد، **الأمير عبد القادر في كتابات العسكريين الفرنسيين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، السنة الجامعية 2012/2011، ص30.

تستلزم نوعًا من القضاء يختلف عن المعمول في أوروبا»، على عكس لوي ماسينيون الذي يعترف ويعلن في تصريحه: «بأن الواقع الذي يطبق في الجزائر هو أولا اعتداء على الشريعة الإسلامية، وثانيا إجراءات تعسفية غير خاضعة حتى للقانون الفرنسي»[1].

كان سن القوانين المتعارضة مع المواثيق الدولية يتطور مع عمليات التوسع الاستعماري منذ قيام النظام الجمهوري الذي سبب ضغوطات وتشويشات لمستوطني الجزائر الذين سارعوا في عمليات ضغطهم من أجل إنشاء محاكم للجنايات أخضع إليها الجزائريون دون غيرهم[2]، وتم التسريع في عملية تجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية وإجبارية وذلك حسب قرار الوزير اليهودي كريميو (Cremiex)[3]، وتم استصدار قوانين من أجل السيطرة على الأراضي الجزائرية بإجراءات أكثر تشددا وقمعا، بدءًا بقانون وارني[4] بعد مقاومة المقراني 1871 ثم قانون 1887/04/22 والذي يشيّع لفرنسة الأراضي الجزائرية لبيعها بأرخص الأثمان، رغم أن قانون 1897/02/16 والذي تضمن التقليص والتقليل لبعض الصلاحيات السلطوية الفرنسية في عملية الاستحواذ والسيطرة على أراضي السكان المحليين، إلا أن ذلك لم يطبق على أرض الواقع بل بقي مجرد حبر على ورق نتيجة المعارضة الشديدة له من قبل المستعمرين[5].

ومع مرور سنوات الاحتلال طبقت فرنسا أهم مراسيمها حول تنظيم الأعمال القمعية في الجزائر، ونذكر منها المرسوم الصادر بتاريخ 22 مارس و28 ماي 1902، من أجل ايجاد صيغة وطريقة ناجعة

---

(1) علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص678.

(2) إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830-1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص127-128.

(3) تولى وزارة العدل سنة 1848 في الحكومة المؤقتة ساند نابليون الثالث، كان نائبا عن مدينة باريس سنة 1869، وتولى منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني تحت إمرة الجنرال طورشو، وفي 34 أكتوبر1870 صدر مرسومه لتجنيس اليهود، أنظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2, دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2009، ص239.

(4) يرمي هذا القانون إلى تفكيك الشعوب وتسهيل قابلية انتقال قطع الأهالي الشركاء في الملكية، تم سنه سنة 1873 وذلك بحجة إلغاء الملكية المدعي بأنها جماعية، وجاءت تفسيرات وإجراءات متنوعة ماكرة أكثر منها قانونية فأتاحت أيضا زيادة فعالية هذا القانون، وكان بيع أراضي الملك الشائعة بالمزاد بطلب من المضارب حيث يشتري أرضا مشتركة صغيرة بالتواطؤ مع كتاب العدل ووكلاء الأعمال. للمزيد أنظر: شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، (2ج), ط2, تر: عيسى عصفور، دار المكتبة الجامعية، الجزائر، 1982،ج2، ص90.

(5) سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص212.

لإحلال الأمن على حد تصريحات الجانب الرسمي الفرنسي ليشمل ذلك كل الأقاليم المدنية للحد من الجنح المرتكبة من طرف الأهالي، وهو قانون سنه رئيس الجمهورية الفرنسية "إيميل لوبي"[1]، واختتم تلك السنة بقانون 30 ديسمبر 1902 والذي تم بموجبه إنشاء سبعة عشر محكمة جنائية وواحدة خاصة بالأهالي[2]، لتتميز فترة الحكم المدني بتواصل الاجتهاد والتنافس بإنشاء العديد من المحاكم القضائية تباعًا ونذكر منها:

- محاكم الدرجة الأولى في تيزي وزو (مرسوم 10 مارس 1873) والشلف (مرسوم 12 جوان 1880) قالمة وباتنة وسيدي بلعباس (مرسوم 1882/12/31)، ومعسكر (مرسوم 12 جوان 1889)[3]، وفي منتصف سنة 1905 تم إقرار قانون صادر بتاريخ 08 جوان متعلق بوضع الحراسة القضائية الجماعية، وأعقبه قرار آخر بتاريخ 12 جويلية من نفس السنة تضمن أيضا تحديد اختصاص قضاة السلم وإعادة تنظيم عدالة السلم[4].

1.2. بعض القوانين الفرنسية:

سنت فرنسا قوانينها الجائرة وتشريعاتها الماكرة وازدادت عمليات توسعها الاستعماري لتشمل الجنوب الجزائري، فبدأت السلطة الفرنسية تقوم بلعبة التشريع وتطويع القوانين لصالحها لاستخدامها كسلاح لنهب أراضي وأملاك الجزائريين، وتسليمها للمعمرين الفرنسيين، ثم تحويل الجزائر تدريجيا إلى مقاطعة فرنسية وتصبح بالتالي امتداد لفرنسا في القارة الأوروبية[5]، فطبقت في إطار سياسة الإدماج كل قوانينها وبكل احترافية لتفرض في الأخير على الأهالي دفع نصف الضريبة العربية إلى المجالس العامة التي مثل فيها الجزائريون سوى بستة أفراد معينين ومتعاونين مع الطرف الفرنسي[6]، لتستمر بعد ذلك في تطوير قوانينها وتجديدها حسب الظروف والأحوال، ليخول في الأخير للحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تم توسيع مهام

---

[1] حسين بوزاهر، **العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830-1962)**, تر: بوجلة عبد المجيد, دار هومة, الجزائر 2011, ص88.

[2] المرجع نفسه، ص89.

[3] فارح رشيد، مرجع سابق، ص36.

[4] حسين بوزاهر، المرجع السابق، ص91.

[5] إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص128.

[6] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري, مرجع سابق، ص29.

سلطات قضاة الصلح تماشيا مع رغبة الطرف الفرنسي، الذي خول أيضا لشيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي، كما تم منح السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك[1]، كما أخضع الحجاج الذين قاموا بأداء فريضة الحج دون رخصة إلى الاستجواب والتوقيف ثم الحجز، كما أن من قام بدعاية تحريضية ضد سلطة الاحتلال أو استعمل الدين لإثارة مشاعر الناس ضد السيطرة الفرنسية، سيكون مصيره المساءلة والتتبع القضائي في الأخير [2].

اعتمد الاستعمار الفرنسي منذ البداية على سياسة فرق تسد، بإحياء الأعراف والتقاليد التي تتنافى مع مقومات الشعب الجزائري المسلم ومع الشريعة الإسلامية، فاتجهت إلى تنظيم القضاء على الطريقة الفرنسية، فتم توزيع المحاكم بحسب الاختصاص مع خضوعها جزئيا لقوانين محلية منذ بداية الاحتلال[3]، ليتطور الوضع مع مطلع القرن العشرين ويحقق الكولون حلمهم في إنشاء حكم ذاتي كامل في الشؤون المالية والمدنية، رغم المقاومة المستميتة[4] والتي انعكست سلبا على أوضاع الجزائريين خاصة الاقتصادية والتي ساءت خلال سنوات 1905-1906 و1908 إضافة إلى فرض قوانين أكثر ردعية وعقوبات وأعمال قمع لا متناهية ضد السكان تحت مسمى قانون الأهالي بحسب تقارير السنة القضائية (1907-1908)[5]، ويضاف إلى ذلك صدور مرسوم 17 جويلية 1908 والذي نص على إحصاء الشبان الجزائريين من أجل تجنيدهم إجباريا عام 1912، وكذلك الاستيلاء على الأموال والأراضي الوضعية ومحاربة الإسلام، الذي شكل خطرا على الوجود الاستعماري الفرنسي[6]، ومن ثم إقامة محاكم زجرية مختصة بالمسلمين بدأت في أداء مهامها بحماس شديد، ونتجت عنه العديد من الأحكام القاسية تمثلت في أكثر من 16141 حكما سنة 1902، 16991 حكما سنة 1903، 18873 حكما سنة

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري, مرجع سابق، ص38.

[2] جمال قنان، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار- دراسات في التاريخ المعاصر**، مج06، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص186.

[3] مليكة عالم، مرجع سابق، ص48.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)**، (4ج), دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ج3، ص28.

[5] مليكة عالم، المرجع السابق، ص53.

[6] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م، 1962)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص232.

1904 و19147 حكما سنة 1905[1]، وكلها أحكام غير مبررة زادها استمرار القمع والإرهاب المسلط من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية ، وتأكيدا على ذلك شهادة جونار أمام اللجنة الخارجية والمستعمرات في 15 نوفمبر 1909، حيث صرح بأن محافظي البلديات كانوا أكثر عدلا وإنصافا من قضاة الصلح، لكن ذلك لم يقلل من الأمر شيئا، وبقي على حاله[2] ورفع الجزائريون العرائض تلوى الأخرى اشتكوا من خلالها تجاوز الأداة القمعية الجديدة والمستمرة والتي وضعت قيودا على ممتلكاتهم وحرياتهم ودينهم[3].

رغم سياسة التنصير المنتهجة، ومحاولة إحلال القضاء الفرنسي مكان القضاء الإسلامي، بإقامة المحاكم الاستثنائية للسيطرة على الشعب الجزائري والتدخل في كل شؤونه وقضاياه، وإثارته إلا أن كل تلك الممارسات زادته عزيمة وإرادة فولاذية وإصرار على مواجهة كل القوانين الاستثنائية الفرنسية وعجل بظهور المقاومة السياسية بعد أن توقفت المقاومة الشعبية، في فترة كانت تستعد فيها فرنسا لتجهيز نفسها في مواجهة أي طارئ خارجي قد يؤثر على الوضع الداخلي الفرنسي، ويساهم في فقدان المستعمرات الفرنسية، فكانت الضرورة ملحة لاستنزاف الفرد الجزائري واستغلاله أيما استغلال[4].

2.2. قانون التجنيد الإجباري:

كانت القوانين الفرنسية التي تنص على الانخراط في الجيش الفرنسي تستصدر تباعا، من أجل ضرورة تكوين جيش قوي وتزويد الكتائب الفرنسية بالمجندين، فضمت فرنسا في صفوفها أكبر عدد ممكن من الجزائريين خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى[5] مكنوها من اجتياز محنتها بعد أن جندت 82751 جزائري في إطار الخدمة العسكرية وانخراط 85519 جزائري آخر في الجيش بصفة دائمة، كما جلبت منهم 78.000 عامل للمساهمة في دعم الاقتصاد الفرنسي بالعمل في المصانع الفرنسية لتعويض العمال الفرنسيين الذين التحقوا بالجيش[6]، دون الأخذ في الحسبان المتطوعين منهم، لكن ورغم كل تلك التضحيات إلا أن باب الاستفادة من الحقوق بقي موصدا، وإذا طبق فيدخل دائما في إطار منظومة ردعية تختلف باختلاف المناطق في الجزائر وخارجها، فواحدة خاصة بالسكان العرب وأخرى خاصة

---

[1] جمال قنان، مرجع سابق، ص187.

[2] مليكة عالم، مرجع سابق، ص54.

[3] جمال قنان، المرجع السابق، ص188.

[4] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر, مرجع سابق، ص233.

[5] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص283.

[6] علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص696.

بأبناء منطقة القبائل، أما في الجنوب فكان يتم تطبيق منظومة خاصة بأبناء ميزاب وأخرى خاصة ببقية السكان الصحراويين[1].

لم يستفد الجزائريون من قوانين شبيهة بتلك التي يتمتع بها الفرنسيون رغم نمو المنطقة المدنية التي تطورت بلدياتها بعد أن تفرعت إلى قسمين، مختلطة يسيرها موظفون فرنسيون بمساعدة جزائريين، ونشطة يكثير فيها السكان الأوروبيون[2]، فالسياسة الفرنسية تطورت وفق ما تتطلبه المصالح الامبريالية والتي لم تكن الواحدة منها أحسن من الأخرى لأن هدف المستعمر واضح هو فرض هيمنة القوات الفرنسية على البلاد، وزرع الفتنة والتناحر بين أفراد المجتمع الجزائري[3].

سعت الإدارة الفرنسية من أجل دعم صفوفها العسكرية بإجبار الشباب الجزائري للالتحاق بوحداتها العسكرية عن طريق فرق عسكرية يطلق عليها الزواف[4] والصبايحية[5]، حيث كانت تأخذ الشباب من منازلهم بالقوة، وفي حالة الرفض تلجأ لاستصدار قوانين ترهيبية ضدهم[6]، ومثال على ذلك قانون 19 سبتمبر 1912، حيث صدر مرسوم ترهيبي يتضمن إجراءات عقابية لكل شاب يتغيب عن موعد الالتحاق بالثكنة، وأن أي مخالفة، أو تمرد أو عصيان، فإن صاحبها يحاكم في المحاكم الزجرية، إذ يعاقب المتغيب عن موعد الالتحاق بالثكنة بالسجن من شهر إلى سنة[7].

---

[1] علي بشيريرات، مرجع سابق، ص443.

[2] سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص190.

[3] المرجع نفسه، ص192.

[4] بعد عجز السلطات الفرنسية في التصدي للجزائريين نتيجة تزايد المطالب بزيادة الإمدادات العسكرية، لجأ كلوزيل إلى تقديم طلب للحكومة الفرنسية للسماح له بتجنيد جزائريين من قبائل زواوة، فأذنت له بذلك، فكون وحدات يقودها ضباط فرنسيون، وأعطيت لهم امتيازات خاصة، واتخذت لها زيًا عسكريا مستمدا من الزيّ التركي، وسُميّ هذا الجيش بالزواف أنظر: علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص309.

[5] مزيج من الجند الجزائريين والفرنسيين تم تشكيل الفيلقين الأولين منهما في 16 أكتوبر 1834، برئاسة مارلي مونغ (Marly Monge)، وبوصول بيجو للحكم في 22 فيفري 1841 تشكل فيلق الصبايحية بصورة رسمية، ومنظمة في 04 أكتوبر 1841 وأسندت رئاسته إلى يوسف المملوك. أنظر: ليلى تيتة، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19، **مقال في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع17، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص145.

[6] ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1916)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، السنة الجامعية 2004/2005، ص111.

[7] المرجع نفسه، ص112.

يعتبر المؤرخ شارل روبير آجرون أول من برهن على علاقة التجنيد الإجباري ببعض الثورات التي عرفتها الجزائر فترة الحرب العالمية الأولى، ودليل ذلك ما حصل في الأوراس سنة 1916 بعد أن رفض سكان المنطقة لكل القوانين التي تحط من كرامتهم، وتستنزف شبابهم وتصادر أراضيهم، وهو أمر حصل كذلك لقبائل بلزمة، التي رفضت مصادرة أراضيها من أجل تأسيس قرى "بيرنيل" و"كورنيل"، فكان ذلك سببا دفعها إلى التمرد، وكذلك الأمر بالنسبة لقبائل أخرى مثل أولاد عوف التي منع أهاليها من بيع منتجاتهم في بسكرة، بعد أن اقتنوها من غابات هي في حقيقة الأمر ملك لهم أو تابعة لعرشهم[1].

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى أحصت السلطات الفرنسية حصيلة المجندين الجزائريين في صفوفها حيث بلغ تعدادهم أكثر من 173 ألف عسكري، منهم 87500 متطوع، وسقط في ساحات القتال أكثر من 25 ألف جندي مسلم و22 ألف جندي فرنسي جزائري، زد على ذلك 119 ألف عامل جزائري قدموا للمساعدة في العاصمة الفرنسية[2].

والجدول التالي يبين بعض إحصائيات المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي (1914-1916)

جدول رقم (01): بعض إحصائيات المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي (1914-1916) [3]

الدفعة	المجندون إجباريا	المنظمون إراديا	المجموع
1914	2500	16604	19104
1915	2500	12052	14552
1916	4800	12608	17408

اشتدت احتجاجات الأهالي في بعض المناطق الجزائرية مما جعل الإدارة الفرنسية تعزز قواتها العسكرية بها لترهيب سكانها، كما قامت بحملات تمشيط اعتقلت على إثرها الآلاف من الجزائريين وحكمت عليهم بأحكام متفاوتة تراوحت بين الإعدام، والسجن لفترات مختلفة[4]، وشددت إجراءاتها

---

[1] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)**، ج02، مج02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص21.

[2] شارل روبير آجرون، مرجع سابق، ص111.

[3] ناصر بالحاج, مرجع سابق, ص 157.

[4] المرجع نفسه, ص169.

القمعية، وقد أكد عليها سينيوري الذي كـان عامـلا شرفيا بعمـالة الجـزائر آنذاك بوصفها "غير شرعية" ارتكبت تحت شعار "عمليات التنظيف" والتي كانت تعني الإعدام والحرق والغارات المسلحة[1].

لقد أثار قانون التجنيد ضمير جيل كامل من الجزائريين، فلم يستسيغوه دينيا ولا وطنيا، في زمن تعالت فيه الأصوات للمطالبة بحق تقرير المصير لمناضلين جزائريين في المهجر فكانت البداية بنص العريضة التي قدمها الأمير خالد[2] إلى الرئيس الأمريكي ولسن أثناء انعقاد مؤتمر الصلح سنة 1919[3].

تعتبر هذه الفترة من أصعب فترات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فقد مرت بمراحل تم خلالها إخماد الثورات المتعاقبة والتقليدية، كان آخرها ثورة المقراني 1871 المعاصرة لسياسة الكولون المدعم بالهيمنة السياسية والاقتصادية، واختتمت بظهور التحدي السياسي الذي تبناه بعض الشباب الجزائري ممهدين بذلك لظهور بعض التيارات السياسية التي مثلت الحركة الوطنية الجزائرية فيما بعد[4]، في فترة عانت فيها الأمة الجزائرية معاناة شديدة، وتعالت بذلك بعض الأصوات التي تدعوا إلى إنصاف المجتمع الجزائري ومجازاته نظير ما قدمه في الحرب، فاضطرت بذلك حكومة جورج كليمانصو إلى إعلان بعض الإصلاحات البسيطة[5]، والتي لم تتطور أكثر حيث بقي الحال على ما هو عليه إلى غاية صدور قرار 04 فيفري 1919[6].

3- المرحلة الثالثة (1919-1945):

انتهت الحرب العالمية الأولى وبدأت فرنسا سلسلة قوانينها التي لم تنتهي بعد ففي شهر فيفري 1919، صدر قانون يهتم بعملية التجنيس، قسم الجزائريين إلى قسمين، قسم رفض التخلي عن أحواله

---

[1] ناصر بالحاج, مرجع سابق, ، ص170.

[2] هو خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر ولد بمدينة دمشق محل منفى العائلة، يوم 20 فيفري 1875، تلقى تعليمه الابتدائي بدمشق، وتثقف على أيدي شيوخها، ثم جاء أبوه إلى الجزائر سنة 1892 فأتم ابنه خالد دراسته الثانوية بها ثم أرسله سنة 1893 إلى مدرسة سان سير العسكرية بباريس فتخرج منها برتبة نقيب, للمزيد أنظر: عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936)**، ج01, منشورات السائحي، الجزائر، 2010، ص87 .

[3] جمال قنان، مرجع سابق، ص195.

[4] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4, ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1996، ص56.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص42.

[6] قُدمت هذه الإصلاحات كترضية للأهالي الجزائريين جراء مشاركتهم في الحرب، فكانت بذلك ضربة قاضية للآمال التي علقوها على تضحياتهم الجسام، أنظر: عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون, المصدر السابق، ص84.

الشخصية، وقسم سمي بجماعة النخبة يتمتعون بحق المواطنة الفرنسية[1]، كما ثبتت السلطات الاستعمارية الفرنسية نظامًا إداريا لم يكن يستهدف المحافظة على التنظيم الإداري التقليدي بقدر ما كان يرمي إلى تجسيد أطماع معينة، كما عرفت هذه الفترة سن بعض القوانين فيما يخص نظام العدالة، أهمها مرسوم 12 أوت 1922 والذي يعدل نظام العدالة الإسلامية في الجزائر[2]، حيث تم إقراره سنة بعد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية ميلران ربيع 1922، فاعترف بوجود قضية سياسية أهلية، وبالتالي إعطاء فرصة للنواب المسلمين وبعض الشخصيات الفاعلة للإطلاع على مشاكل السكان، فصرح الأمير خالد مخاطبا رئيس الجمهورية: «أن جميع سكان الجزائر لا فرق بين معتقدهم وجنسهم، كلهم أبناء فرنسا ولذا فإن الجزائريين يجب أن يعاملوا مثل الفرنسيين ولكي يكون هذا حقيقيا فإن أول واجب هو الاعتراف للمسلين بحق النيابة في البرلمان»[3].

أخذت الضغوطات السياسية تأخذ شكلا منظما أكثر فأكثر فدافع تيار النخبة[4] عن مبدأ المساواة بين الجزائريين في الحقوق والواجبات[5]، كما تدعمت الساحة السياسية بتحرك النواب في المجلس المالي والمجالس الإقليمية، وبرزت كتلة النواب التي تزعمها الدكتور محمد الصالح بن جلول[6]، كما نشط الشيوعيين رغم العراقيل الكثيرة، إضافة إلى ذلك ظهور نجم شمال إفريقيا[7] في عشرينيات القرن العشرين،

---

[1] سعيد بن عبد الله, مرجع سابق، ص190.

[2] حسين بوزاهر، مرجع سابق، ص89.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، مصدر سابق، ص ص120-121.

[4] كانت النخبة الجزائرية تدرك تمامًا مسألة تمثيلها للأهالي المسلمين في المجالس المنتخبة والهيئات التنفيذية والقضائية، وتعتبرها أساسا يجب أن تُرد إليه جميع شؤون الدولة والمجتمع، أنظر: نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015، ص71.

[5] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، مرجع سابق، ص142.

[6] كانت له مكانة وشهرة كبيرة في الأوساط الفرنسية، عيّن مستشارا سنة 1931 ورئيس فدرالية المنتخبين سنة 1933، وبتكوين المؤتمر الإسلامي بدأ اسمه يكبر، كان عضوا في البرلمان بعد سنة 1945، وبعد اندلاع الثورة كان من أبرز أعضاء مجموعة 61 التي اعتبرت سياسة الإدماج قد تجاوزها الزمن، قضى بقية حياته بفرنسا. أنظر: حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص250.

[7] تأسس رسميا شهر فيفري 1926 بباريس وأخذ من شخص الأمير خالد رئيسا شرفيا له، ومن جريدة الإقدام لسانا ناطقا باسمه، وقد ظهر في البداية وكأنه فرع من الحزب الشيوعي الفرنسي، ليتطور مفهومه من جمعية تدافع على مصالح بلدان شمال إفريقيا إلى حزب ترأسه مصالي الحاج الذي طالب باستقلال الجزائر، وسحب فرنسا لقواتها. أنظر: يوسف مناصرية، **الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين (1919-1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص71.

والذي أصبح له أكثر من معنى[1]، كما تبنت جمعة العلماء المسلمين مشروعا يقوم على الدين والعلم والأخلاق إيمانا منها أن هذه العناصر توصل الشعب الجزائري إلى الاستقلال خلافًا لما ركز عليه بعض المؤرخين الفرنسيين في كتاباتهم ممن كان همهم الأكبر التقليص من دور الإسلام في الحركة الوطنية ثم في الثورة المسلحة[2].

بقيت المحاكم القمعية تشتغل دون انقطاع، وتصدر العقوبات في حق المسلمين في شكل أحكام صادرة عن سلطات لا علاقة لها بالقضاء وفي جنح لم تكن دائما محددة بوضوح، في فترة مر منها حوالي أكثر من سبعين (70) سنة على قانون الأهالي[3] الذي أدى تطبيقه حسب جريدة الجزائر الرسمية بين سنة 1914 وسنة 1926 إلى حوالي 40641 إدانة، تبلغ قيمتها 223490 فرنك من الغرامات، و142271 يوم حبس[4]، في فترة برزت فيها بعض الوجوه السياسية التي لم تعارض مسألة التخلي عن الأحوال الشخصية من بينها فرحات عباس[5] من التيار الإدماجي ومن نخب مفرنسة طالبت بالإدماج وإصلاح القضاء، وإلغاء القوانين التعسفية، والمساواة في الحقوق والواجبات وإلغاء المحاكم العسكرية والحفاظ عل قانون الأحوال الشخصية بفصل الدين عن الدولة، وإلغاء القيود المفروضة على الجزائريين المغادرين إلى فرنسا، لكن رغم ذلك بقي هذا الاتجاه معزولا عن الجماهير لأنه لم يعبر عن همومها وتطلعاتها[6].

إن النشاط السياسي الذي قام به بعض الوطنيين الجزائريين أصبح بمثابة تحد صارخ للسلطات الفرنسية التي سعت بكل وسائلها من أجل قمعه بمختلف الأشكال، فالاتجاه الاستقلالي رفض القوانين الفرنسية الرادعة ودعا إلى إلغائها، وتطبيق قوانين العفو دون قيد أو شرط كما طالب بالاستقلال التام للجزائر[7] وهو ما جعله عرضة للملاحقات والاعتقالات والحل، ففي سنة 1934 جرت المحاكمة السياسية

---

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص143.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الأمام محمد البشير الإبراهيمي (1929-1954)**، ج1، ط1, دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان, 1997، ص08.

[3] علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص679.

[4] Oliver le cour Grandmaison, **de l'indigénat, Anotomie d'un « Monstre » juridique le droit colonial en Algérie, et dans l'empire français**, saihi édition, Alger, 2011, P130.

[5] ولد يوم 24 أوت 1899 بجيجل، وسط أسرة فقيرة، تأثر كثيرا بالفكر السياسي الفرنسي وبفلسفة الأنوارالتي ظهرت خلال القرن 19م، اشتغل صيدليا، كما طالب بجمهورية متحدة مع فرنسا، للمزيد أنظر: رابح لونيسي، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة، بين الاتفاق والاختلاف (1920-1959)**، ط2، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012، ص202.

[6] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص370.

[7] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ج3، مرجع سابق، ص158.

الكبرى التي توبع فيها مصالي الحاج بتهمة إعادة تأسيس حزب منحل، وجرت المحاكمة أمام غرفة الجنح الـ14 للمحكمة الكبرى بلاسين (باريس)[1]، وبعد سنة واحدة (جويلية 1935) جرت محاكمة المشاركين في مظاهرات قسنطينة التي وقعت في أوت 1934، والتي خلفت خلالها 27 قتيلا من بينهم 04 مسلمين و23 يهوديا في أعقاب تدنيس مسجد سيدي لخضر من طرف اليهود[2]، وتحت التعذيب بنت تلك المحاكمة أحكامها بناءًا على اعترافات من أشخاص أوقفوا بعد عشرة أيام من الأحداث[3].

أما جمعية العلماء المسلمين التيار الإصلاحي التربوي الذي تزعمه ابن باديس فقد طالبت بأن يكون القضاء الجزائري نابعًا من القرآن والسنة، بإعادة تأهيله بشكل تدريجي وذلك بفتح مؤسسات لتكوين قضاة متخرجين من جامع الزيتونة مع ضرورة استقلالية المجلس القضائي الجزائري عن نظيره الفرنسي إضافة إلى إنشاء محاكم استئناف إسلامية[4].

وبداية من سنة 1937 انهالت الاعتقالات والإدانات ضد القادة السياسيين لحزب نجم شمال إفريقيا المدافعين عن عدالة قضيتهم، فشهد يوم 04 نوفمبر 1937 مثول كل من (مصالي الحاج، حسين لحول[5]، مفدي زكرياء[6]...) أمام محكمة الجنح بالجزائر العاصمة لإدانتهم في قضية ممارسة نشاطهم

---

[1] عمار بن تومي، **الدفاع عن الوطنيين**، تر: مراد وزناجي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2012، ص13.

[2] المصدر نفسه, ص14.

[3] نفسه، ص14.

[4] فضيلة علاوي، **موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من بعض القضايا الوطنية والثورة (1946-1956)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، السنة الجامعية 2008/2009، ص48.

[5] ولد بمدينة سكيكدة يوم 17 ديسمبر1917، هاجرت عائلته إلى العاصمة سنة 1933، كان من الرعيل الأول لنجم شمال إفريقيا ومن أقرب المساعدين لمصالي الحاج سجن العديد من المرات وشغل منصب الأمين العام لحزب الشعب سنة1951، وكان من أهم المعارضين لمصالي في اللجنة المركزية، توفيّ سنة 1995, أنظر: سعاد يمينة شبوط، **الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص374.

[6] ولد يوم 12 جوان 1908 ببني يزقن (غرداية)، درس بالزيتونة، ناضل بشعره في الحركة الوطنية المغاربية، كما شارك في مؤتمر شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب، سجن سنة (1937-1939)، كمال اعتقل في 19 أفريل 1956 إلى 01 فيفري 1959 بعد أن انخرط في خلايا جبهة التحرير الوطني، وبعد خروجه من السجن استقر في تونس ناطقا رسميا للقضية الجزائرية والمغاربية من خلال كتاباته في الصحف التونسية، توفي بتونس سنة 1977, أنظر: محمد الشريف ولد الحسين، **من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.س.ن، ص58.

داخل النجم المنحل[1].

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية تم نقل الملفات المتعلقة بالشؤون السياسية من طرف الهيئات القضائية العقابية المدنية إلى الشؤون العسكرية[2]، خاصة بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا، ليستمر استصدار القوانين التعسفية، وبقاء المحاكم تشتغل على سالف عهدها، فحوكم يوم 16 مارس 1941 مصالي الحاج مرة أخرى أمام المحكمة العسكرية بالعاصمة الجزائر في جلسة مغلقة بتهمة "التظاهر ضد السيادة الفرنسية، وبأمن الدولة "[3]، كما صدر مرسوم بتاريخ 25 نوفمبر 1941 حدد بموجبه عدد غرف محكمة الاستئناف بسبعة (07) بعد أن كان في السابق ثمانية (08) غرف، وفي الخامس أوت من نفس السنة صدر قانون اخر نظم محاكم للجنايات وهيئة محلفين جنائية في العاصمة[4].

وفي شهر أفريل 1943 تم اعتقال الدكتور لمين دباغين[5] و بن يوسف بن خدة[6] وبعض المناضلين السياسيين بتهمة تحريض المجندين على عصيان أمر الخدمة العسكرية[7]، وقد أعقب هذه السنة مرسوم آخر صدر بتاريخ 23 نوفمبر 1944 يضم مجموعة من النصوص حول تنظيم القضاء الإسلامي في الجزائر، وتوضيح الإجراءات الواجب إتباعها أمام المحاكم، كما نص على أن الجهاز القضائي يضم محكمة للاستئناف يشرف عليها الرئيس الأول للمحكمة والنائب العام[8].

وبعد تحرير فرنسا من الألمان انتقلت الحكومة الفرنسية إلى باريس في أوت 1944، وهو حدث سبقه تصريح شارل ديغول[9] شهر جانفي سنة 1944، والقاضي بمنح المستعمرات الفرنسية استقلالها

---

(1) عمار بن تومي، مصدر سابق، ص17.

(2) المصدر نفسه ، ص21.

(3) نفسه، ص21.

(4) حسين بوزاهر، مرجع سابق، ص99.

(5) مولود بمدينة شرشال سنة 1916، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، شارك في مظاهرات 8 ماي 1945، انتخب سنة 1946 نائبا في الجمعية الوطنية، عزله مصالي الحاج سنة 1949، نُصّب سنة 1955 مسؤول للوفد الخارجي بعد الثورة، وعين وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة, أنظر: حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص260.

(6) ولد سنة 1922 بالبليدة، أصبح السكرتير العام لـ ح.إ.ح.د بعد مؤتمر أفريل 1953، التحق بجبهة التحرير سنة 1955، عين وزيرا للشؤون الاجتماعية بعد تأسيس ح.م، ثم رئيسا لها فيما بعد، أقصى من الحياة السياسية بعد الاستقلال وعاد إليها سنة 1976, أنظر: المرجع نفسه، ص251.

(7) عمار بن تومي، المصدر السابق، ص25.

(8) مليكة عالم، مرجع سابق، ص67.

(9) ولد في 22 نوفمبر1890، وسط عائلة محافظة، التحق سنة 1908 بالجيش، وتدرج في الرتب العسكرية، إلى أن استدعى سنة 1921 إلى مدرسة سان سير لتعليم التاريخ العسكري، وبعد ح.ع2 استطاع أن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا

الذاتي، فأثر ذلك في نفسية جموع الجزائريين المتعطشين للحرية والاستقلال[1]، منتظرين بذلك لحظة أمل قد تحدث في أية لحظة للتخلص من الهيمنة الفرنسية المتواصلة، وتذوق طعم الحرية ولو جزئيا، فكان الاجتماع التأسيسي للجامعة العربية والإعداد لمؤتمر سان فرانسيسكو بمثابة إعلان لاستقلال الجزائر، فجعلت المناضلين يعتقدون أن ساعة النصر قريبة، أما بقية جموع الشعب الجزائري فقد أثارها قرار إبعاد مصالي الحاج، فلجأت للقيام بمظاهرات في أول جانفي 1945[2] كتعبير عن رفضها لذلك الإبعاد، وانقلبت الأمور إلى اصطدامات عنيفة عشية الثامن ماي حملت طابعا مأساويا، نتيجة القتل الوحشي والقمع الهمجي، الذي كانت حصيلته ثقيلة بارتكاب فرنسا لأبشع مجزرة في التاريخ حيث فقد الشعب الجزائري أكثر من 45 ألف شهيد، فأصبح يائسا من أي عمل سياسي قادم تحت نير وجود استعماري فرنسي قائم على البطش والتنكيل[3]، وختم مسيرته عشية 08 ماي 1945 باعتقال فرحات عباس وتوجيه تهمة المساس بالسيادة الفرنسية له، وحل حزبه حركة أحباب البيان والحرية[4]، على الرغم من أن تحقيقات السلطات الفرنسية لم تثبت أي مسؤولية له وللقوى السياسية الوطنية، إلا أن أكثر أعضائها حوكموا وأدينوا أمام قضاء صوري[5]، في وقت أعلنت فيه التقارير الفرنسية عن أرقام قليلة لشهداء سقطوا بالآلاف، فلو جمعت كلها ستبقى طبعا بعيدة عن الواقع، إذ اعتبرتها الأحزاب السياسية الجزائرية على اختلاف اتجاهاتها وكذلك الصحافة الأجنبية بأنها مزيفة، وفي غياب أي تحقيق حكومي للكشف عن العدد الحقيقي للضحايا، يبقى الباب مفتوحا لكل الاحتمالات [6]، بعد أن تم النطق بـ1500 إدانة من طرف المحاكم العسكرية منها تسعة أحكام بالإعدام، حيث برز دور قاضي التحقيق ذو الأصول الروسية "غوتارمانوف" والذي كان يحقق بروح انتقامية في العديد من القضايا التي طالت قادة وأعضاء أحباب البيان والحرية[7] من بينهم فرحات عباس و الدكتور سعدان.

بدعم من تشرشل سنة 1940, استنجد به الفرنسيون سنة 1958 لإنقاذ الوضع في الجزائر, أنظر: صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر, 2008، ص93.

[1] ناصر الدين سعيدوني، أحداث الثامن ماي 1945 ذكرى وتضحيات جسيمة، وعبرة كفاح مريرة, **مقال في مجلة الذاكرة**، ع02، السنة 02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص10.

[2] شارل روبير آجرون، مرجع سابق، ص151.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص28.

[4] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص101.

[5] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص224.

[6] المرجع نفسه، ص232.

[7] عمار بن تومي، مصدر سابق، ص34.

أما عن المجازر فلعل أصدق وصف معبر ما كتبه الشيخ البشير الإبراهيمي:[1] «...وفي لحظة واحدة تسامع العالم بأن الحرب انتهت مساء أمس ببرلين وابتدأت صباح اليوم بالجزائر، بين الغرب والشرق أعلنت حرب من طرف واحد، وانجلت في بضعة أيام عن ألوف من القتلى العزل والضعفاء...، وإحراق قرى وتدمير مساكن، واستبدت الحرمات ونهب الأموال... ذلكم هو الثامن ماي... وكل ما علينا من واجب هو أن ندون تاريخيا في النفوس، لئلا يمسحه النسيان من النفوس»[2]، فتم حرمان الموقوفين من الدفاع عن حقوقهم أمام القضاء القمعي الفرنسي، حتى أنه في بعض الحالات تقوم عائلات الأسرى بتوكيل محامين للدفاع عنهم، لكنهم يطلبون أجرا مرتفعا وغير مبرر، وفي أغلب الحالات المتعلقة بالقضايا المحالة على المحاكم العسكرية يتم تعيين المحامين رسميا وتلقائيا خاصة بعد اكتظاظ السجون بالمواطنين الذين تعرضوا إلى كافة أنواع القمع والتعذيب[3].

ألغي قانون الأهالي يوم 22 ديسمبر 1945، وبعد ذلك بسبعة (07) أيام اتخذ الحاكم العام تدابير، تم بموجبها العودة إلى العمل ببعض المخالفات الخاصة بالسكان الأصليين[4]، وقد طبقت أحكام قمعية استثنائية أخرى لفترة طويلة على الأهالي بموجب سلطات الضبط العليا المخولة للحاكم العام الذي يمكنه النطق بمختلف العقوبات لأسباب عامة تتعلق بحفظ النظام العام[5].

4- المرحلة الرابعة (1946-1954):

أصدرت السلطات الفرنسية القانون رقم 46-377 الصادر بتاريخ 09 مارس 1946 والذي تم بموجبه العفو عن بعض المخالفات المرتكبة في الجزائر بمناسبة إحداث 01 و08 ماي 1945، وبموجب القانون رقم 46-946 الصادر يوم 07 ماي من نفس السنة، فإن فرنسا منحت حق المواطنة لكل رعايا أقاليم ما وراء البحار[6].

وبعد خروجه من السجن صرح فرحات عباس يوم 24 مارس 1946 من سعيدة مخاطبا الفئات الشعبية قائلا: «لمّا تجدون أنفسكم أمام محافظ شرطة أو حتى أمام وزير، حدقوا فيه جيدا وقولوا له "هذا

---

[1] ينظر: الملحق رقم (01), مذكرة استعلامات حول نشاط جمعية العلماء المسلمين, أرشيف فانسان الفرنسي، علبة رقم: (1H1244/D1).

[2] البشير الإبراهيمي، جريدة البصائر 1948.

[3] سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص247.

[4] Grandmaison, op cit..., P139.

[5] Ibid, P140.

[6] حسين بوزاهر، مرجع سابق، ص102.

ما أريده، فأقتلني إذ كنت تريد ذلك فأنا أملك الإيمان"»[1]، فأسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المنادي بجمهورية جزائرية مستقلة في إطار فدرالي مع فرنسا وشارك في انتخابات 1946[2]، تطبيقا للإصلاح السياسي الذي صدر في 17 أوت 1945 والقاضي بمنح ممثلي الهيئة الانتخابية الثانية الحق في أن يرسلوا إلى البرلمان عددا من الممثلين الجزائريين مساوٍ لعدد فرنسيي الهيئة الانتخابية الأولى[3]، أما مصالي الحاج المحكوم عليه بالإعدام سابقا فبعد خروجه من السجن أعاد تنظيم حزب الشعب (ح إ ح د) مع الأخذ بعين الاعتبار المحنة القاسية التي مرت بها البلاد[4]، حيث وصل إلى الجزائر واستقر في 13 أكتوبر 1946 ببوزريعة، ففي الوقت الذي أصبح فيه عباس فرحات وأصدقاؤه الناطق الرسمي باسم الوطنية، احتاج مصالي الحاج وقتا آخر لمعاودة الاتصال بالمناضلين والجماهير الشعبية[5].

كانت ح إ ح د بمثابة التغطية القانونية لحزب الشعب الجزائري، وفي الوقت نفسه مثلت استمرارية هذا الحزب منذ نشاطه في الخفاء[6]، فمنذ وصوله ومحاولة منه لإقناع الشعب الجزائري وكذا خصومه السياسيين بعد المجازر التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي واتهام الحزب بضلوعه فيها، عقد المصاليون ثلاث لقاءات متتالية في قسنطينة ووهران وقالمة (16، 22 و30 مارس) تحت شعار الاستقلال بالدم، وما كاد مصالي الحاج يصل إلى تيزي وزو حتى أبلغته السلطات الفرنسية المحلية أنه ممنوع من ممارسة أي نشاط في أي مكان عام بهذه المدينة[7]، ونتيجة الرقابة الدائمة لهذا الحزب خلال ثلاث سنوات (1947-1950) قلت تجربته ولم يعد أكثر فاعلية كما كان من قبل، فأصبحت أهدافه محددة بشكل واضح بإتباع وسائل عمل متعددة[8]، خاصة بعدما يأس للأبد من الأكاذيب الفرنسية المتواصلة منذ انتخابات 1946 والتي أبدى فيها الشعب رغبة ملحة في القضاء على الروح الاستعمارية، فبذل كل ما في

---

[1] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص108.

[2] شارل روبير آجرون، مرجع سابق، ص194.

[3] عامر رخيلة، **08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن, ص88.

[4] عمار بن تومي، مصدر سابق، ص37.

[5] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951)**, (2ج) تر: أمحمد بن البار، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ج2، ص110.

[6] بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص173.

[7] رابح بلعيد، **الحركة الوطنية الجزائرية (1945-1954)**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص60.

[8] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص1079.

وسعه لينتخب أعضائه[1]، إلا أن آلة التزوير وقفت حاجزا أمام إرادة الشعب في محاولة لسد الطريق أمام بروز الحركة الوطنية على الساحة السياسية، وهو الشيء الذي سيدفعه للانتقال من مرحلة الإصلاح إلى مرحلة الثورة[2]، والتي بدأت أطروحتها تتبلور كبديل لتلك المطالب التقليدية حيث يذكر بنجامان ستورا (Benjamane Stora): «... أحدثت مجازر 08 ماي بحق تمزق مع الجالية الأوروبية في الجزائر، ومست جميع الفئات الاجتماعية، ودفعت الجزائريين إلى إعادة بلورة موقف جديد...»[3].

توصلت ح.إ.ح.د إلى التأكد من عدم نجاعة السياسة الانتخابية، فشرع مناضلوها ابتداءً من سنة 1947 في جمع الأسلحة من مخازن جيوش الحلفاء وبين فترة (1947-1948) نشأت المنظمة الخاصة، وأختير مناضلوها من ضمن أعضاء المنظمة السياسية السرية لحزب الشعب الجزائري بناءًا على مقاييس محددة مثل: القناعة، الشجاعة، القوة البدنية، الكتمان والسرية[4].

أما الطرف الفرنسي وابتداءً من تاريخ 20 سبتمبر 1947 قدم له النواب الشيوعيون مشروع تم وضعه أمام البرلمان الفرنسي أصبح بعد المصادقة عليه هو النظام العضوي للجزائر بموجب قانون 47-1853، والذي منح الجزائر ما سمي بالمجلس الجزائري [5].

ورغم ذلك لم يكن لـ ح.إ.ح.د سوى الالتفاف والوقوف مع زعيمها مصالي الحاج الذي أصبح في نظر الشعب نصير الضعفاء والرمز الحي للحزب وللحركة الوطنية[6]، فكانت كل اجتماعاته ولقاءاته محل حراسة مشددة من طرف السلطات الفرنسية خوفا من الانزلاق مثل ما حدث يوم الأحد 08 أفريل 1948 حينما جندت فرنسا حشدا من رجال الشرطة من أجل منعه من ممارسة نشاطه بكل حرية[7].

---

(1) جوان غليسبي، **الجزائر الثائرة**، تر: منيري حماد، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1991، ص86.

(2) باتريك أفينو جون بلانشايس، **حرب الجزائر ملف وشهادات**، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، رويبة، الجزائر، 2013، ص54.

(3) Benjamane Stora, **Histoire de l'Algérie Coloniale (1830-1954)**, édition; rahma, Algerie, 1996, P111.

(4) عبد الوهاب شلالي، **المنظمة الخاصة و"مؤامرة تبسة" دراسة تاريخية موثقة**، ط1، د.د.ن، الجزائر، 2016، ص25.

(5) رابح بلعيد، مرجع سابق، ص72.

(6) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص1084.

(7) Abd el Kader Ouagouag, **Les Grands forcés**, ENAG, Réghiaia, Algérie, 2011, P47.

لم تقف المعركة السياسية عند هذا الحد، ولم تثني الإجراءات الفرنسية من عزيمة الحركة بل بقيت متواصلة رغم تصدي اللوبي الاستعماري والصحف والنواب الفرنسيون، للتنديد بما سموه "النزعة الانفصالية" التي تروجها ح.إ.ح.د مذكرين مرة أخرى بأن الجزائر هي فرنسا[1].

ومع نهاية سنة 1948 بدأت تظهر الخلافات بين شباب المنظمة الخاصة وسياسيي ح.إ.ح.د، ففي الوقت الذي كان فيه حسين آيت أحمد[2] يطالب بوضع حد لنشاطات الحزب، بقي مصالي الحاج ومناضلون آخرون متمسكين بالعمل السياسي، لينتهي اجتماع النخبة المركزية في شهر ديسمبر بإعطاء الأولوية نهائيا للمنظمة الخاصة التي شرع أعضائها ومناضلوها في الإعداد للثورة[3].

4-1- اكتشاف المنظمة الخاصة:

مع مطلع سنة 1950 كان عدد الأفراد في المنظمة الخاصة حسب ما أورده حسين لحول حوالي ألف عنصر موزعين على عمالات الجزائر الثلاث، ومجهزين بمئات القطع من الأسلحة المخزنة معظمها في منطقة الأوراس[4]، فكانت تحرص على ضمان أمنها حتى أنها أخضعت كل مجند فيها لاختبار قياسي، كما حافظت على استمرار صلتها بالقادة الرئيسيين لـ ح.إ.ح.د عن طريق رجلين فقط، قائدها العام المعروف باسم "الرئيس الوطني" ومندوب خاص يعينه الحزب، ويتقابل مع الرجل الثاني الذي كانت مهمته تنسيق أنشطة المنظمة وح.إ.ح.د مع الرجل الأول مرة واحدة كل شهر لاستلام تقرير مفصل عن النشاط، وابلاغه بكل تعليمات الحزب[5].

لكن حدث طارئ منذ شهر مارس 1950 كان سببا في تفكيك المنظمة السرية، بعد الاشتباه في إطار محلي للمنظمة اسمه خياري عبد القادر ويدعى "رحيم" في إعطاء معلومة للشرطة، أدى إلى

---

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص175.

[2] من عائلة لها صلة بالطرق الصوفية، ولد عام 1926 بمنطقة القبائل، انضم سنة 1942 إلى صفوف حزب الشعب، ودعى سنة 1946 إلى ضرورة الكفاح المسلح، كان عضوا نشطا في المنظمة الخاصة، حكم عليه غيابيا فاختار القاهرة مقرا له رفقة خيضر منذ 1951 كممثل لحزب الشعب، وبعد اندلاع الثورة اختطف رفقة رفاقه في حادثة الطائرة يوم 1956/10/22، عين عضوا في م.و.ت.ج وبعد الاستقلال كان من أهم معارضي أحمد بن بلة، أنظر: حميد عبد القادر مرجع سابق، ص253.

[3] المرجع نفسه، ص120.

[4] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص222.

[5] رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص96.

اكتشاف المنظمة، وهذا ما ذهب إليه المؤرخ محفوظ قداش، حيث تم تكليف بن مهيدي العربي[1] الذي كان حينها رئيس محافظة قسنطينة بالتحقيق، فسيطر رجال كوموندو على خياري الذي استطاع بعد تعرضه لجرح بليغ من الإفلات وإخطار الشرطة الفرنسية[2]، أما المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجرون فقد ذكر أن بعض تقارير "المكتب الثاني" الخاصة بالوضع في الجزائر في عام 1947 أشارت إلى حصول المكتب على معلومات من الدرك الفرنسي حول تأسيس منظمة عسكرية سرية مستقلة عن حزب الشعب، ولكن المكتب شكك في المعلومات وظل يراقب الأوضاع إلى غاية مارس 1950 حين تفاجئ بوجودها فعلا[3].

أما شرطة الاستعلامات العامة بالجزائر فقد وجدت في تقاريرها ما يؤكد تركيز مصالح الأمن الفرنسية على نشاط حزب ح.إ.ح.د قبل 1950، حيث توفرت لها معلومات أمنية رفيعة المستوى عن توجه بعض المناضلين نحو الإعداد للكفاح المسلح[4].

لقد سبب اكتشاف الشرطة الفرنسية للمنظمة السرية قمعا عنيفا سلط على مناضلي ومسؤولي المنظمة الخاصة، وأيضا مسؤولي ومناضلي ح.إ.ح.د، وقد اكتسى هذا القمع أوجها عديدة وأثر بقسوة على نشاط الحركة الوطنية التي أصبحت عرضة للانتهاكات والاعتقالات المتواصلة[5].

4-2- محاكمة أعضاء المنظمة الخاصة:

تمكنت عناصر الأمن الفرنسية من توقيف ومحاكمة 28 إطارا من بين 45 الذين كانت تضمهم المنظمة الخاصة، فنظمت السلطات الاستعمارية سلسلة من المحاكمات التي عرفت تحت أسماء: محاكمة بجاية، عنابة، وهران و البليدة[6]، بعد أن استطاعت ومن خلال استجوابات مكثفة استغرقت قرابة

---

[1] ولد سنة 1923 في عين مليلة (أم البواقي) وسط عائلة فلاحية متوسطة الحال، ناضل في صفوف حزب الشعب، واعتقل بعد مظاهرات 08 ماي 1945، وكان أبرز المتهمين في قضية المنظمات الخاصة فيما بعد سنة 1951 حيث حكم عليه بـ 10 سنوات غيابيا، كما كان عضوا في م.و.ث.ج ول.ت.ت بعد مؤتمر الصومام، استشهد بعد معركة الجزائر يوم 1957/02/23، أنظر: حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص255-256.

[2] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص1145.

[3] شلالي عبد الوهاب، القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني 1954-1958، منطقة المناجم الشرقية نموذجًا، **مقال في مجلة المصادر**، ع28، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الثاني، الجزائر 2016، ص105.

[4] المرجع نفسه، ص104.

[5] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص1146.

[6] عمار بن تومي، مصدر سابق، ص68.

الأسبوعين أن تضع أيديها على كمية من الأسلحة والعتاد والوثائق[1]، فدامت إجراءات التحقيق القضائي مع المعتقلين مدة كبيرة تعاون فيها القضاة المعروفين بنزعتهم القمعية للجزائريين مع مسؤولي الشرطة بشكل وثيق قبل تقديمهم للعدالة[2]، في وقت نفى فيه حزب ح.ا.ح.د جملة وتفصيلا وجود هذه المنظمة كما أعطى الأوامر للمناضلين الذين اعترفوا تحت التعذيب بالتراجع عن اعترافاتهم[3]، أما فيما يخص أولئك الذين نجوا من الاعتقال فقد لجأوا إلى الأوراس للإختفاء عن أعين السلطات الفرنسية مثل رابح بيطاط[4] وبن طوبال[5] وغيرهم، أو بعيدا عن مناطقهم الأصلية[6].

حضر أعوان الشرطة المحاكمات للحيلولة دون استنجاد الموقوفين بالمساعدة القضائية، خاصة بعدما أجبروهم على التوقيع على تصاريح بتخليهم وعدم حاجتهم إلى محامين، فتمت المحاكمات وراء أبواب مغلقة وتحت حماية قوات الأمن الاستعماري عبر أربعة مراحل: مرحلة الشرطة، مرحلة التحقيق ومرحلة الاستجواب القضائي، مرحلة محكمة الجنح وأخيرا مرحلة محكمة الاستئناف[7]، بعد اعتقال حوالي 500 عنصر من أصل 1500 خلال شهرين ونصف بسبب التراخي في الاختباء الذي يجب أن يكون قاعدة كل عمل سري[8]، فبدأت المعارك الشاقة في السجون التي امتلأت بالمعتقلين الذين تعددت تهمهم وتنوعت أحكامهم.

لقيت محاكمة أعضاء المنظمة الخاصة إشهارًا كبيرًا فكانت مناسبة لمناضليها للتأكيد على تمسكهم بالمثل الوطنية والاعتزاز بها، ونفي التهم المنسوبة إليهم كما أنها مكنت من الكشف عن طريق

---

[1] رابح بلعيد، مرجع سابق، ص102.

[2] شلالي عبد الوهاب، القدرات القتالية، مرجع سابق، ص177.

[3] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص1147.

[4] ولد بقسنطينة سنة 1925، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل قبل اندلاع الثورة، ومجموعة 22 و09، ومسؤولا عن المنطقة الرابعة عشية اندلاع الثورة، اعتقلته السلطات الفرنسية سنة 1955 توفي سنة 2000. أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص347.

[5] ولد سنة 1923 بميلة، معروف باسميّ لخضر وعبد الله، ناضل في صفوف حزب الشعب، وعضوا في المنظمة الخاصة، وأحد أفراد مجموعة 22 قبل الثورة، وبعد اندلاعها كان من أهم مهندسي هجومات 20 أوت 1955، وقائدا للولاية الثانية في سبتمبر 1956، وعضوا في ح.م، شارك في مفاوضات إيفيان، توفيّ يوم 2010/08/23، أنظر: الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) (1954-1956)، **مجلة المصادر**، ع27، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2016، ص83.

[6] عمار بن تومي، مصدر سابق، ص69.

[7] شلالي عبد الوهاب، المنظمة الخاصة، مرجع سابق، ص177.

[8] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص73.

التعذيب في الجزائر عن حقيقة المستعمر وممارسي التعذيب والمتواطئين معهم من قضاة التحقيق وبعض قضاة النيابة العامة وقضاة المجلس[1]، فبدأت بذلك معركة السكان التضامنية مع الموقوفين بعد أن أغلقت كل الأبواب الأخرى في وجوههم، ولم يعد للانتخابات أي معنى، وبدأت الحاجة ماسة إلى القيام بعمل ما للوصول للحرية، وتحقيق الحلم المنشود وهو الاستقلال[2].

تميزت هذه المرحلة باستصدار العديد من القرارات والمراسيم التي تصب كلها في خانة الإجراءات التعسفية القمعية الفرنسية من بينها مرسوم 31 جانفي 1949 الذي يحمل رقم 49-134 ويتمم المرسوم رقم 47-2417 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1947 المتضمن النص التنظيمي للإدارة العمومية لتنظيم مصلحة العدالة في الجزائر[3]، وأيضا قانون 20 جويلية من نفس السنة رقم 49-1015 الذي يعدل المادة (48) من أمر 23 نوفمبر 1944 المتعلق بتنظيم العدالة الإسلامية في الجزائر[4]، كما عرفت نفس المرحلة وبالتحديد شهر مارس 1951 محاكمة عبان رمضان[5] المتورط في قضية المنظمة السرية، فتم الحكم عليه بعشر سنوات سجن، وعشر سنوات حضر الإقامة ومنعه من ممارسة حقوقه المدنية وغرامة 500.000 ألف فرنك، وسيطلق سراحه في 19 جانفي 1955[6]، كما تم في سنة 1952 استصدار نص قانوني حمل رقم 52-1277 متعلق بتسيير نشاط شرطة الجلسات في المحاكم الإسلامية[7]، لتستمر بعد هذه السنة مسيرة الإجراءات والقوانين إلى غاية سنة 1954، والتي عرفت انهزام

---

(1) عمار بن تومي، مصدر سابق ، ص85.

(2) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص1198.

(3) حسين بوزاهر، مرجع سابق، ص102.

(4) المرجع نفسه، ص103.

(5) من مواليد 20 جوان 1920 قرب الأربعاء نات إيراثن (تيزي وزو) وسط عائلة ميسورة الحال، واصل دراسته الابتدائية بمدينة البليدة وتحصل على البكالوريا سنة 1941، شغل وظيفة كاتب عام ببلدية شلغوم العيد. جند أثناء الحرب العالمية الثانية في الجيش الفرنسي برتبة ضابط صف، وبعد مغادرته انخرط في صفوف حزب الشعب (ح.ش)، شارك في مظاهرات 08 ماي 1945 وأصبح فيما بعد عضوا في المنظمة الخاصة. ألقي عليه القبض وحكم عليه بالسجن مدة ستة (06) سنوات سُجن بفرنسا ثم أطلق سراحه في جانفي 1955، فالتحق مباشرة بالثورة بعد اتصاله بعمر أوعمران وكلف بتنظيم شبكة المناضلين بالعاصمة. لعب دورا مهما في الإعداد لمؤتمر الصومام، كما أشرف على إصدار الأعداد الأولى لجريدة المجاهد. توفي في ظروف غامضة شهر ديسمبر1957 بالمغرب. للمزيد أنظر: معمري خالفة، **عبان رمضان المحاكمة الزائفة**، منشورات المهيدي، الجزائر، 2013.

(6) حسين بوزاهر، المرجع السابق، ص105.

(7) المرجع نفسه، ص102.

الجيوش الفرنسية في معركة ديان بيان فو، مع تزامن إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل[1]، التي سهل لها انهزام فرنسا التحاق الفئات الشعبية بها بعد أن ظهرت كتحالف ثوري لمجموعة من شباب المنظمة الخاصة الذين آمنوا بالعمل المسلح كوسيلة وسبيل وحيد لقهر فرنسا بعد انتظار طويل وفترات صعبة عاشها الشعب الجزائري[2].

---

[1] تكونت من مجموعة الأعضاء المحايدين للأزمة التي وقعت لحزب الشعب تضم أيضا مجموعة أخرى من الأعضاء المؤيدين لأفكار اللجنة المركزية بهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين تأسست بتاريخ 23 مارس 1954 أنظر: باتريك أفينو جون بلانشايس، مرجع سابق، ص176.

[2] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص125.

المبحث الرابع: القضاء الإسلامي قبل اندلاع الثورة (1830-1954):

1- القضاء في العهد العثماني:

لم تكن مهمة القضاء في الجزائر أثناء فترة الوجود العثماني مقتصرة على الفصل في الخصومات، بل كانت تتعداه إلى متابعة كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحياة[1]، فهي مؤسسة على قدر كبير من الهيبة وتحقيق العدل وتسيير شؤون الدولة تسييرا عادلا، فإضافة إلى المهام العادية للقضاة فإنهم أيضا ينظرون في قضايا تعدي الولاة على الرعية وعلى المال المغصوب، وفي الجور والظلم الذي قد يلحق بالعمال، ومراقبة مجالات كتاب الدواوين وأعمالهم وسلوكاتهم أثناء تأدية مهامهم، كما أوكلت لهم مهمة الإشراف على الأوقاف والنظر في تصرف الجباة تجاه الرعية[2].

وبما أن الدولة العثمانية كانت دولة إسلامية من بداية نشوئها فقد حملت على عاتقها لواء نشر الإسلام إلى أقطار جديدة والدفاع عنه ضدّ الغزاة والكفار، وأولى حكامها عناية كبيرة بالقضاء[3]، فتوفرت بذلك عدة وظائف قضائية يتولاها القاضي والعدل والعون والوكيل، يختارون من بين العلماء بعد اجتياز امتحان خاص فكان حكمهم لا رجعة فيه، على شرط أن يكون للمفتي كلمته فيه[4]، أما العدلية فلها نظامان إسلاميان في مدينة الجزائر أحدهما قاعدته المذهب الحنفي للأتراك والآخر يستمد أساسه من المواصفات المالكية لبقية السكان المسلمين، فكان لكل منهما قاضيا[5]، وممثلين في جميع المستويات، فهناك محكمة حنفية وأخرى مالكية، ومفاتي وقضاة حنفيون وآخرون مالكيون، ومجلس مشترك، أما بالنسبة لليهود فقد كان لهم قضاة خاصون بهم يطلق عليهم اسم الأحبار، وأما المسيحيون فقد كانوا

---

(1) مصطفى عبيد، القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، **مقال في مجلة عصور الجديدة**، ع11 و12، مخبر تاريخ الجزائر، وهران، د.س.ن، ص02.

(2) المرجع نفسه، ص03.

(3) الأمير بوغدادة، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، كلية الآداب والعلوم القانونية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص68.

(4) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ن، ص51.

(5) وليم سبنسر، **الجزائر في عهد "رياس البحر"**، تعر وتق: عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص129.

يحاكمون في القنصليات الأجنبية الموجودة في الجزائر، وتحتفظ الدولة بحق التدخل لاسيما في القضايا الجنائية[1].

كان القاضي محل ثقة الناس وممثلا للسلطة السياسية والإدارية والساهر على تنفيذ أحكام الشريعة في الأحوال الشخصية والعامل على الفصل في المنازعات[2]، إلا أن الفرنسيين بعد احتلالهم للجزائر وصفوه بالقضاء البسيط الذي لا يزال يرتبط بخصائص دولة العصور الوسطى محاولين فيما بعد محاربته بكافة القوانين والتشريعات الفرنسية لبلوغ هدفهم المتمثل في إلغاء هوية الشعب الجزائري[3]، رغم أنه كون قضاة متمرسين وعلى دراية تامة بكل صغيرة وكبيرة، ومن تلك الأسماء نذكر مايلي: الحاج أحمد بن سلامة، محمد بن محمد المحجوب، محمد بن الخلفة، وعلي بن سيدي المزاري[4].

2- القضاء الإسلامي بعد الاحتلال:

2-1- بداية الاحتلال:

نزلت القوات الفرنسية في ساحل سيدي فرج في 14 جوان 1830 ودخلت العاصمة يوم 05 جويلية وزحفت قواتها العسكرية في المدينة بسهولة فرغم تصدي بعض السكان، إلا أن الداي استسلم كما استسلم أيضا باي تيزي وزو الذي أعاد الفرنسيون تنصيبه عميلا في 15 من نفس الشهر وبالتالي أصبحت شواطئ العاصمة وجزء من ولاية تيزي وزو منطلقا وقاعدة للاحتلال، ليتطور الأمر بعد ذلك ويتوسع الاستعمار ليشمل بقية القطر الجزائري[5].

نص اتفاق 1830 بين الداي حسين[6] وبورمون على احترام الدين الإسلامي، واحترام تطبيق الشريعة الإسلامية ومجريات الأحكام القضائية على أيدي القضاة المسلمين لكن ذلك لم يطبق إلا جزئيا وعلى مراحل[7]، فقد وجد المستعمر الفرنسي نفسه جاهلا بعادات الشعب الجزائري وتقاليده ولغته، فاعتقد

---

(1) أبو القاسم سعد الله، محاضرات، مرجع سابق، ص52.

(2) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص265.

(3) مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص11.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص261.

(5) الصادق مزهود، مرجع سابق، ص225.

(6) لم يأخذ الحكام الأتراك بحالة التطور العلمي الذي وصل إليه الغرب خاصة في مجال التسليح، فرغم نصائح ابن العنابي، إلا أن الأزمة بقيت تعيش حالة غفلة إلى أن داهمها الاستعمار الفرنسي. أنظر: صالح فركوس، المختصر في تاريخ، مرجع سابق، ص112.

(7) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، (10ج) عالم المعرفة, الجزائر، 2011، ج7، ص420.

أن أحسن وسيلة تمكنه من السيطرة على البلاد هي إلحاق نظامها القضائي بنظام الأتراك ونظام الأمير عبد القادر فيما بعد، وبعد ذلك يقيم تدريجيا إدارة قضائية تستجيب لأهدافه الاستعمارية[1]، إذ شعر الفرنسيون أنهم ما لم يسيطروا على القضاء الإسلامي فإن شخصية الجزائر ستبقى وستدوم وبأن المقاومة بمختلف أنواعها وأشكالها ستستمر، على اعتبار أن القاضي المسلم هو رمز للشرعية، وبالتالي فإنه سيسهر على تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية ومعارضة السلطة الفرنسية[2] التي وجدت نفسها أمام عقبات كان من الصعب تجاوزها لتحقيق سياسة الإدماج القضائي، أهمها رفض الأهالي المسلمين الدائم للعدالة الفرنسية بسبب تناقض مبادئها مع مبادئ الشريعة الإسلامية[3].

كان القضاء الاسلامي جزءًا من صلاحيات مكاتب الشؤون العربية في القيادات العسكرية الفرنسية، قبل أن تنقل إلى قيادات الإدارة المدنية[4]، وينتهي بها المطاف إلى إدماجها في ترتيبات القضاء الفرنسي التي كشرت عن أنيابها وكشف الاستعمار بعد ذلك سرعة العداوة بين الأوروبيين والأهالي على أساس مسألة الأرض، حيث استمرت طيلة فترات الاحتلال وحددت بذلك وجهة سكان الجزائر حتى الاستقلال[5].

ألزم مرسوم 21 ديسمبر 1842 بحصر نفوذ القضاة المسلمين ومنع المحاكم الإسلامية من النظر في قضايا الجنح والجنايات وتحديد مهامهم في الدعاوي الشخصية المتعلقة بالميراث والزواج والطلاق[6]، لتجد فرنسا نفسها بعد ذلك أمام عراقيل عدة وقفت حاجزا أمام فرض منطقها الاستعماري، خاصة في المجال القضائي الإسلامي الذي عرفته بأنه تنظيم قضائي خاص بالمجال المدني، فحاولت تقنينه وهيكلته وتوفير هياكل له حتى يستطيع مواكبة تطور المجتمع[7]، فألغيت دور القاضي المسلم

---

[1] سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص165.

[2] أبو القاسم سعد الله, مرجع سابق، ص421.

[3] رمضان بورغدة، جوانب من تطور، مرجع سابق، ص04.

[4] عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، مرجع سابق، ج2، ص217.

[5] كمال كاتب، **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر (1830-1962)**، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص25.

[6] عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962)**، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص54.

[7] محمد بليل، مرجع سابق، ص63.

وألزمت المسلمين الجزائريين برفع قضاياهم إلى مجلس الاستئناف الفرنسي[1] ومحاولة تنظيمه على شكلين:

أ-جنائي: خاص بالمسلمين الذين لا يتقاضون وفق القانون الفرنسي، أما المخالفات الكبيرة فقد أخضعتها للقانون الفرنسي.

ب_مدني: يتعلق بالقضايا الخاصة بالأحوال الشخصية الإسلامية وفق الشرع الإسلامي[2].

مارست فرنسا كل صلاحياتها وتفننت في تجريد السكان والفلاحين من أراضيهم وتهجيرهم إلى أماكن أخرى بموجب مراسيم وقرارات تعسفية اتخذت طابعًا إجراميا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فقد حرّضت السكان الأوروبيين على الأهالي وأنشأت محاكم خاصة لمعاقبتهم بموجب قوانينها التعسفية الظالمة، ومن جملة تلك القرارات ما تم استصداره سنة 1840 مثلا:

- **10 جوان:** قرار وضع تحت الحراسة القضائية كل البنايات التي يملكها الداي، البايات الأتراك الذين خرجوا من الجزائر [3].
- **01 نوفمبر:** مصادرة أملاك الجزائريين الذين حملوا السلاح ضد فرنسا، أو انظموا للعدو وأيضا قرار حكومي تم بموجبه تخصيص مسجد البليدة للديانة الكاثوليكية، وتعيين مهام أخرى لمساجد وبنايات مختلفة في هذه المدينة[4].

تأسست مؤسسة الحراسة القضائية الفرنسية سنة 1845 نتيجة للوضع السياسي والعسكري المتردي في ذلك الوقت فكانت مهامها هي نزع ملكية ملاك الأرض من السكان المحليين، وكل من يساندهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأيضا الاستحواذ على الممتلكات التي يهجرها أهلها أو يتخلون عليها[5]، وقد سبق تأسيس هذه المؤسسة، تكوين لجنة استعمارية سنة 1841 والتي أشارت إلى أن المحاكم الإسلامية غير مؤهلة للبت في الخصومات الناتجة عن البيع الهمجي، وقد أتاح ذلك الوضع فرصة للسمسرة وفتح المجال واسعًا لاكتساب أراضي بثمن زهيد، أو تزوير سندات بيع في غياب المالكين

---

(1) عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص55.

(2) محمد بليل، مرجع سابق، ص65.

(3) حسين بوزاهر، مرجع سابق، ص66.

(4) المرجع نفسه، ص66.

(5) جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)**، تر: عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، 2013، ص17.

الحقيقيين والشرعيين، فتعرضت أملاك الجزائريين إلى عمليات نهب خطيرة أتت على مراحل مختلفة منذ احتلال فرنسا للجزائر [1].

2-2- القضاء الاسلامي فترة مقاومة الأمير عبد القادر:

منذ بداية مقاومته للاستعمار الفرنسي كانت السلطة القضائية في فترة الأمير عبد القادر منفصلة عن السلطة التنفيذية، حيث كان القاضي يعين من طرفه شخصيا بناءًا على ثقافته وخصاله الفاضلة[2]، أو يخضع إلى امتحان لتحديد مدى قدرته في حالة الجهل بمعارفه وسلطته الفكرية،وقد شملت صلاحياته نظام الأحوال الشخصية والميراث والشؤون العقارية وامتدت في أحيان أخرى حتى إلى القضايا الجنائية[3]، ويتم تعيينه لمدة سنة قابلة للتمديد في حالة تفانيه في عمله وعدم ارتكابه لأي خطأ مهني جسيم، حيث يتقاضى راتبا مثل بقية الموظفين[4]، أما مصدر أحكامه فيستمدها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ولم تكن تخرج عن دائرة اختصاص القاضي سوى القضايا المتعلقة بالأمن العام التي كانت من اختصاصات الخليفة أو الآغا، وقد برزت أسماء قضاة مشهورين في تلك المرحلة نذكر منهم: (أحمد بن الهاشمي المراحي، السيد عبد بن المصطفى المشرفي)[5]، أما الأمير عبد القادر فقد تولى شخصيا القضايا الأكثر خطورة ومنها: (الجوسسة، التواطؤ مع الفرنسيين، رفض الوحدة، الثورة والابتزاز، شكاوي المواطنين ضد القبيلة أو ضد الآغا)[6]، كما عين الأمير مجلسا استشاريا لإصدار الفتاوى أو فحص قرارات القضاة العدلية في كل مقاطعة من مقاطعاته، وربطها بالمجلس الأعلى للبلاد وبمجالس الاستئناف وكانوا يستشيرون علماء جامعة القرويين بفاس، وعلماء الأزهر ونظرا لبعد المسافة فإن الأمير لم يكن يلجأ إليهم إلا في الحالات الاستثنائية[7].

ومن جانب آخر فقد تزامنت فترة مقاومة الأمير عبد القادر بتهاطل العديد من القرارات الفرنسية التي حاولت بطريقة أو بأخرى طمس كل ما له علاقة بالقضاء الإسلامي محاولة قدر الإمكان تضييق الخناق على القضاة، ووصل الأمر إلى حد تجريدهم من الصلاحيات الممنوحة لهم سابقا، وخير دليل

---

(1) بوعلام نجادي، مرجع سابق، ص241.

(2) علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص372.

(3) سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص140

(4) علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص373.

(5) المرجع نفسه، ص372.

(6) سعيد بن عبد الله، المرجع السابق، ص141.

(7) علي محمد محمد الصلابي, المرجع السابق، ص374.

على ذلك القرار المؤرخ في 1842/09/26 حول تنظيم القضاء في الجزائر، حيث تم وضع القضاء الإسلامي مباشرة تحت سلطة وزير الحرب[1]، وفي مقابل ذلك اتبع الأمير نظاما قضائيا اتسم بالدقة فكان مبدأه في تقليد الوظائف القضائية هو التعيين المباشر مخالفا بذلك طريقة الدايات الأتراك القائم على تعيينهم حسب المذاهب، حيث أن نظامه كان قائما على مذهب واحد هو مذهب الأمام مالك[2].

ذكر أبو القاسم سعد الله أن أول القضاة الذين وردت أسماؤهم والمعينين من طرف الأمير مباشرة هو محمد بن أحمد البصري[3]، وأيضا الشيخ عبد الله بن صالح من قضاة محكمة المدية، فكانوا قضاتا تفرعت مسؤلياتهم حسب المكان ونوع القضايا التي تتماشى مع أوامر الشريعة الإسلامية، فرغم تعنت السلطات الفرنسية التي حضرت على المحاكم الإسلامية النطق بأحكام الإعدام بموجب قرار 17 جويلية 1843 تحت أي طائلة[4]، إلا أن الأمير عبد القادر اعتمد على نظام قضائي جنائي يفصل في المظالم المرفوعة إليه في شكل محكمة عليا لا يفلت من عقابها أي موظف مهما علت وظيفته ومهما كان مركزه في الدولة[5].

2-3- القضاء الإسلامي بعد استسلام الأمير عبد القادر:

بعد أن توقفت مقاومة الأمير عبد القادر باستسلامه ونفيه خارج البلاد، لجأت السلطات الفرنسية إلى أربعة علماء وهم: (حميدة العمالي، أحمد البدوي، ابن الحاج أحمد، محمد بن مصطفى)، وعهدت إليهم ترجمة قانون 1859 المتعلق بأحكام وتنظيم القضاء الإسلامي خدمة للمصالح الفرنسية[6] فشرع الفرنسيون أحكاما للسيطرة بها على القضاء الإسلامي، من أجل القضاء نهائيا على كل ماله علاقة بالدين والهوية، لكن ورغم كل المحاولات الفرنسية إلا أن شخصية الجزائر بقيت مستمرة[7]، فتواجد القضاة المسلمون في المدن والأرياف التي يكثر فيها السكان[8]، الأمر الذي جعل السلطات الاستعمارية الفرنسية

---

(1) حسين بوزاهر، مرجع سابق، ص68.

(2) أحمد مطاطة، نظام الإدارة والقضاء في عهد الأمير عبد القادر، **مقال في مجلة الذاكرة**، السنة الثالثة، ع04، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص180.

(3) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، مرجع سابق, ص266.

(4) حسين بوزاهر، المرجع السابق، ص69.

(5) أحمد مطاطة, المرجع السابق، ص144.

(6) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، مرجع سابق, ص88.

(7) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج3، عالم المعرفة, الجزائر, 2007, ص421.

(8) المرجع نفسه، ص423.

تصطدم بمقاومات أخرى نتيجة التغييرات السياسية الداخلية بعد انتقالها من النظام الملكي إلى الجمهوري ثم الإمبراطوري[1].

وجدت فرنسا نفسها في مواجهة قضاة مسلمين متعنتين غير متماشيين مع مصالحها، فدفعها ذلك إلى التفكير في حلول مستعجلة لفرض احتلالها وقوانينها بقوة، فبعد القرار الصادر عن الحاكم العام في 1848/07/29 الذي أعاد بموجبه تشكيل المجلس العلمي والذي هو بمثابة محكمة إسلامية عليا[2]، اقترح الماريشال راندون بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1854، بأن تتكون كل محكمة إسلامية من قاضي إضافة إلى شخصيتين تحملان لقب "عادل"، ومن مجموعة من المحاكم التي تكون مجلس الاستئناف، ثم تم سن مرسوم 31 ديسمبر 1859 الذي أصبح بموجبه القضاة خاضعين في عملهم للسلطات الاستعمارية التي خولت للقضاة الفرنسيين وضعهم تحت مراقبة دائمة[3] ليصبح بذلك النظام القضائي المستحدث تحت تصرف الإدارة الفرنسية الجديدة، من خلال الأفكار المقربة من العرب التي تبناها نابليون الثالث في إطار سياسته المعروفة بالمملكة العربية ظاهرها خدمة المجتمع الجزائري المسلم، وباطنها وضع حد لردود الفعل الأهلية الرافضة والمتمردة على قوانينها[4]، والتي أكدت أكثر من مرة بأنها لن تتخلى عن شريعتها الإسلامية، وبأنها لن تعرض قضاياها على المحاكم الفرنسية، فقرر بذلك المستوطنون الأوروبيين محاربتهم بتوجيه ضربات قوية إلى القضاء الاسلامي الجزائري[5]، خاصة بعد سقوط الإمبراطورية الثانية، فكان الخيار واضحا للإدارة الفرنسية الجديدة بإخضاع القضاء الإسلامي للقانون الفرنسي والإشراف عليه، حيث تأكدت نوايا الاستعمار جيدا بعد سنة 1870[6]، إلا أن ذلك لم يثني من عزيمة الجزائريين على تفضيله مقارنة بالقضاء الفرنسيين، فقل عدد القضايا بين سنوات 1874 و1879، إذ لم يتقدم أحد من المسلمين طيلة ثلاث سنوات أمام القضاء الفرنسي في مدينة الجزائر[7]، فعمدت السلطات الاستعمارية في عام 1880 إلى إلغاء 13 محكمة وبقيت في الجزائر كلها 61 محكمة

---

(1) محمد بليل، مرجع سابق، ص69.

(2) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص174.

(3) المرجع نفسه, ص176.

(4) محمد بليل، المرجع السابق، ص67.

(5) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص174.

(6) محمد بليل، المرجع السابق، ص69.

(7) Charles Rebert Ageron,op cit, P99.

صغيرة للنظر في بعض القضايا الشكلية[1]، كما طالب المجلس الأعلى في دورة نوفمبر 1881 بتعطيل قوانين المسلمين في المحاكم الفرنسية وبأن يكون في وسع أحد الأطراف المتنازعة المطالبة بالمثول أمام القضاء الفرنسي، حيث تنوعت التهم الموجهة في تلك الفترة ضد القضاة المسلمين بشكل مبالغ فيه فأصبحت بذلك هذه الفئة هي الأكثر تضررا بتوجيه مؤامرات مزعومة ضدهم[2]، أما في بلاد القبائل فقد قررت السلطات الفرنسية سنة 1906 منع القضاة والموثقين من كتابة العقود باللغة العربية وأجبرتهم على الكتابة باللغة الفرنسية، وهذا ما دفع بأحد الأوروبيين المختصين في القانون، إلى القول بأن الجزائر ككل يغلب عليها الطابع الإسلامي وبأن البربر لا تربطهم أية صلة بفرنسا وهم مثل العرب في هذا الشأن[3].

2-4- القضاء الإسلامي في مواجهة القوانين الفرنسية في مطلع القرن العشرين:

مع مطلع القرن العشرين عبرت نخبة صغيرة من سكان الجزائر- الذي تعلموا وتفرنسوا عن طريق الصحافة والجمعيات الفكرية- عن توجهاتهم السياسية بضرورة التمثيل السياسي للمسلمين وإنهاء نظام التبعية الأهلية[4] في فترة عرفت فيها تطورات الأحداث على الساحة العالمية زعزعة الصورة الأسطورية التي حاولت فرنسا التباهي بها أمام أعين الجزائريين وترسيخها في أذهانهم بسبب أحداث الحرب العالمية الأولى، فتعالت الأصوات مطالبة بحقوقها المهضومة[5]، وتحسين وضعية الجزائريين، ففي الجانب القضائي ورغم صدور المراسيم المقرة بإنشاء غرفة المراجعة الإسلامية داخل محكمة الجزائر، للتكفل باستقبال الطعون التي طالب أصحابها بالاستئناف من أجل إبطال أحكام قضائية مخالفة للدين الإسلامي[6]، إلا أن الإدارة الاستعمارية استعملت أسلوبا آخرا، راقبت من خلاله التعليم الديني وحددت المدارس القرآنية، وأغلقت الكثير منها مما أدى إلى قلة القضاة[7]، ولم تكتف بهذا فقط بل عمدت إلى تكوين طبقة رسمية من رجالات الدين الإسلامي أوكلت إليهم إدارة المساجد ومراقبة الزوايا[8]، كما تابعت صحافة المعمرين باهتمام القضاء الإسلامي ومشاكله، مركزة على مدى خطورته على سياسة الإدماج

---

(1) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص175.

(2) Charles Rebert Ageron, Op-cit, P402.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص176.

(4) شارل روبير آجرون، مرجع سابق، ص115.

(5) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص174.

(6) سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص217.

(7) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص40.

(8) المرجع نفسه، ص41.

التي حاولت فرنسا انتهاجها منذ تولي الجمهورية الثالثة زمام الأمور، فتعددت الأخبار عن تعيينات جديدة وإنشاء محاكم إسلامية أخرى[1]، وكلها ممارسات من أجل القضاء على القيم الإسلامية للمسلم الجزائري الذي أبان عن تمسكه بهويته الوطنية ورفضه التعامل مع النظام الفرنسي الذي بدأ يشعر بأنه في غير مأمن وبأن عاصفة لا محالة آتية تستهدفه إلى غير رجعة[2].

إن أهم ميزة امتاز بها النظام الاستعماري الفرنسي هو تقييده للقضاء الإسلامي، وعدم المساواة في أحكام العقوبات، وتقنين قضاء قمعي خاص بالمسلمين[3]، فحافظ في المجال المدني على التشريع الإسلامي لأن القانون إسلامي وحكم القايد مرتبطان ارتباطا وثيقا بالإسلام، وبالتالي فقد كان عرضة للعديد من الانتهاكات المتعددة بعد تزايد وتيرة الأحداث عقب انتهاء الحرب الكونية[4]، إذا ما اعتبرنا أنه غداة الحرب العالمية الأولى كانت البداية الحقيقية لظهور الأحزاب السياسية الجزائرية، التي ارتكزت خطابات نخبها على المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون "الأنديجينيا"[5] بعد أن سعت فرنسا إلى تدمير الهوية الإسلامية بضرب القضاء الإسلامي، فبرز جيل جديد ناضل من أجل مقاومة سائر الإجراءات التي تمس هوية الجزائريين، فسطع في ميدان القضاء اسم حميدو ابن باديس[6] الذي تتلمذ عل يد والده القاضي المكي بن باديس الذي دون في 14 جويلية 1875 تقريرا عن الوضعية المزرية التي وصل إليها القضاء الإسلامي في الجزائر في عهده أيام الاحتلال الفرنسي، بحيث أفرغت الإدارة الفرنسية القضاء الإسلامي من محتواه ومضمونه بعد إسناد صلاحياته واختصاصاته إلى المنظومة القضائية الفرنسية[7].

---

(1) محمد بليل، مرجع سابق، ص71.

(2) عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص57.

(3) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص32.

(4) المرجع نفسه، ص33.

(5) صالح فوكوس، المختصر في تاريخ الجزائر, مرجع سابق، ص402.

(6) علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص678.

(7) المرجع نفسه، ص60.

المبحث الخامس: ردود فعل بعض تيارات الحركة الوطنية من السياسة القضائية الفرنسية:

مع البدايات الأولى لظهور النخبة الوطنية في مطلع القرن العشرين التي شكلتها تيارات الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها السياسية والإصلاحية، بقيت المحاكم القمعية الفرنسية تشتغل دون انقطاع، فتم اتهام الاسلام بالتشدد وتحريك السكان وزعزعة الاستقرار الداخلي لفرنسا[1]، فرغم أن برنامج الأمير خالد تضمن المطالبة بإيقاف العمل بالقوانين والمجالس الاستثنائية والخضوع لنفس القوانين المطبقة في فرنسا وإلغاء عمل السلطات الزجرية[2]، إلا أن العقوبات لم تكن دائما محددة بوضوح ليبقى بعدها القضاء الاسلامي مفرغا من كل محتواه و تتهاوى بذلك قيمته التي بقيت دون صلاحية تذكر[3]، وبقيت فرنسا حريصة على بقاء قوانينها التي كلما كثر واشتد فيها الطلب على تغيرها إلا وتحايلت من أجل إفراغ مشاريع التعديل من أي تغيير جوهري، حيث يقول البشير الإبراهيمي: «...فتصدر القوانين بالفصل، ولكنها تقيدها بالتحفظات التي تجعل الفصل تأكيدا للوصول، أو تفتح لها من المنافذ ما يجعل المنفذ- وهو استعماري طبعا- في حل من كل ما يفعل، كما فعلت في قانون 1907 وفي دستور الجزائر... والدارس لهذه القوانين بعقل مجرد يراها بعيدة من الصراحة والحسم، دائرة على المداورة والمطاواة والاستبقاء»[4]، رأي عبر عنه أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين التي تجاوز نشاط علمائها الإطار المسموح به بالنسبة لفرنسا، فكان الدفاع عن مقومات الأمة الجزائرية وعن اللغة العربية يطرح على الصعيد الثقافي والديني، وأيضا على الصعيد السياسي بعد تمركز العلماء بقوة في الجزائر ونجاحهم في إبطال نفوذ الأطراف التي تفوقوت وأصبحت حليفة للإدارة[5].

عبر قرار 16 فيفري 1933 أو ما اصطلح عليه بمنشور ميشال (Michel) عن عدم ثقة السلطات الاستعمارية بنشاط جمعية العلماء المسلمين، فأوصى بمراقبتهم والانتباه الشديد لكل اجتماعاتهم

---

[1] يحياوي مرابط مسعودة، **المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين**، تر: محمد المعراجي، المجلد الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص110.

[2] بسام العسيلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، ط2، دار النفائس، لبنان، د.س.ن، ص08.

[3] علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص672.

[4] محمد دراجي، **مواقف الأمام الإبراهيمي والإسلام في الجزائر في عهد الاستعمار**، عالم الأفكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص13.

[5] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص445.

والملتقيات المنظمة من طرفهم، والمدارس القرآنية التي سعوا لطرد أئمتها المعتمدين واستخلافهم بمناضلين وهابيين[1]، من أجل تشتيتها وحل نشاطها واعتقال ومطاردة مناضليها، نظرا لالتفاف الشعب حولها.

إلى غاية 07 مارس 1944 بقي الوضع على حاله حيث صدر أمر قضائي من طرف الجنرال ديغول باسم السلطة الفرنسية المقيمة بالجزائر نص على إلغاء قانون الأهالي[2]، كما تبعه مرسوم آخر في نفس السنة صدر بتاريخ 23 نوفمبر 1944 ضم مجموعة من النصوص حول تنظيم القضاء الإسلامي في الجزائر، وتوضيح الإجراءات الواجب إتباعها أمام المحاكم[3]، لكن رغم ذلك بقي الشعب متمسكا بهويته وثقافته ودينه، وهذا معناه أن الإسلام يلائمه في كل الأوقات[4].

كان الخطاب التاريخي للجنرال ديغول سنة 1944 والذي أعقبه بقرار 17 أوت 1945 الذي يقرر تمثيل الجزائريين في الجمعية الوطنية الفرنسية التأسيسية، ثم قانون 07 أفريل 1946 والذي يعطي حق المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين[5]، بمثابة احتقار للشعب الجزائري ولجميع هيئاته الوطنية بقصد ابتلاع الجزائر وتهميش شعبها دون استشارته، وقد زاده شقاءً ذلك الدستور الصادر بتاريخ 1947/09/20 بعد سنتين من ارتكاب فرنسا لمجازر 08 ماي 1945[6].

ظهرت في عهد الجمهورية الرابعة نغمة جديدة هي نغمة "الوحدة الفرنسية"[7]، أنكرها وتصدى لها الشعب الجزائري، حيث نص القانون العضوي الجديد 1947/09/20 على إلغاء المجالس المالية وتعويضها بما أصبح يسمى "المجلس الجزائري"، الذي تضمن العديد من التدابير الليبرالية مثل تعليم اللغة العربية في جميع المستويات التعليمية، وفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية وإلغاء جميع البلديات المختلطة[8]، كما جاءت المادة (40) من قانون الجزائر الأساسي لسنة 1947 وفيما يتعلق بالقضاء مايلي: «يحدد المجلس الجزائري تأليف واختصاص هيئة عليا للقضاء وتشتمل هذه الهيئة على

---

[1] حسين بوزاهر، مرجع سابق، ص94.

[2] مليكة عالم، مرجع سابق، ص67.

[3] المرجع نفسه، ص67.

[4] فرحات عباس، **الشاب الجزائري**، تر: أحمد منور، المسك للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص158.

[5] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، مصدر سابق، ص291.

[6] المصدر نفسه، ص292.

[7] محمد دراجي، مرجع سابق، ص53.

[8] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص74.

قسمين: قسم للقضاء المدني، والقسم الآخر خاص بالقضاء الإسلامي»[1]، كما نصت المادة (41) على ضرورة تشكيل هيئة من معلمي المذاهب الإسلامية، لتقديم مشروع توحيد وتشريع العدل الإسلامي في كافة ربوع القطر الجزائري[2].

أوحت فكرة دستور الجزائر إلى الحكومة الفرنسية أن تنص على مبدأ الفصل، ويوكل تنفيذه إلى المجلس الجزائري للوصول إلى قاعدتين؛ الأولى بقاء ما كان على ما كان، والثانية إفهام العالم بأن النواب المسلمين هم الذين رضوا به، وطلبوا إبقاء الوضع القديم على حاله[3] خاصة إذا ما وجدنا أن ما جاء به الدستور فيما يخص الدعاوي الخاصة بالأحباس أو الأحوال الشخصية، إذا كان أحد الطرفين غير مسلم تخرج من اختصاص المحاكم المدنية[4].

وفي الأخير نستنتج أن فرنسا استهدفت الإسلام في الجزائر عن طريق اجتثاثه واستئصاله من الوجود، إلا أن روح المقاومة بقيت مستمرة لتخليصها من براثن الاستعمار[5]، وأن المؤسسات الإدارية والقضائية الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية قيام الثورة كانت تهدف إلى خلق فوارق عنصرية من خلال جملة القوانين التعسفية والإجراءات الاستثنائية التي عانى منها الجزائريون الخاضعون للقوانين الردعية الفرنسية.

---

[1] يحي بوعزيز، **الايدولوجيا السياسية للحركة الوطنية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص240.

[3] محمد دراجي، مرجع سابق، ص40.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص40.

[5] محمد دراجي، المرجع السابق، ص29.

المبحث السادس: المحاكم الفرنسية في الجزائر أنواعها واختصاصاتها:

اغتنمت فرنسا بعد غزوها الجزائر الفرصة لإرساء دعائم حضارتها المزعومة، فوضع الساسة الفرنسيون في مقدمة اعتباراتهم ما يسمونه "جبهة فرنسا الحضارية" سعيا منهم لتبرير غاياتهم الاستعمارية[1]، فكانت المراسيم والقرارات تتنوع بحسب تنوع المهمة المنجزة.

وقد عبر نظام القضاء أثناء فترة الاحتلال عن مدى حقد فرنسا وكرهها للجزائريين، فتفننت في قهرهم باسم القانون[2]، فأشتمل نظامها العدلي على عدة أنواع من المحاكم شملت أغلب مناطق البلاد نذكر منها[3].

1. محاكم الصلح:

مقسمة إلى ثلاث فئات: أولها ذات اختصاص عادي، وثانيها ذات اختصاص واسع[4]، وثالثها محاكم صلح عسكرية بالإقليم العسكري والجنوب يتولاها رجال الجندية لفض الخلافات البسيطة التي تقع بين الأوروبيين فيما بينهم، أو المخالفات التي تصدر منهم، ويمكن استئناف أحكامها في المحاكم الابتدائية[5].

2. المحاكم الابتدائية:

تسمى محاكم الدرجة الأولى لأنها تنظر في القانون المدني[6]، ومنذ سن قانون الأهالي يتخاصم لديها الأوروبيون[7]، أما الاستئناف أمام المجالس الإسلامية فلم يكن سوى اختياري وتم تقريره أمام هذه المحاكم وفي حالات محددة أي عندما يكون موضوع النزاع ذو قيمة تساوي 2000 فرنك قديم[8]، ويتجلى دورها من خلال القضايا المعروضة بين سنتي (1862-1863).

---

(1) علي بشيريرات، مرجع سابق، ص127.

(2) فارح رشيد، مرجع سابق، ص27.

(3) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص394.

(4) فارح رشيد، المرجع السابق، ص37.

(5) الصادق مزهود، مرجع سابق، ص244.

(6) المرجع نفسه، ص244.

(7) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص400.

(8) فارح رشيد، مرجع سابق، ص48.

3. دائرة الاستئناف:

تنظر في القضايا المستأنفة من سائر المحاكم الابتدائية، وقد وقع تنظيمها من جديد في 28 أفريل 1919، فأصبحت تضم رئيس أول و04 رؤساء أقسام، و24 مستشارًا ومدعي عمومي و04 وكلاء حق عام، و04 نواب وكلاء حق عام ورئيس كتبة و06 كتاب[1]، وقبل مرسوم 12 ديسمبر 1908 كانت تفصل في الاستئنافات المرفوعة ضد الأحكام الصادرة بالدرجة الأخيرة عن المحكمة الابتدائية في كل من بجاية، وتيزي وزو، أي القضايا العقارية غير محددة القيمة[2]، أو العقارات التي يتجاوز مدخولها 60 فرنك قديم، وهو ما تم إلغاؤه بموجب المرسوم السابق، كما حددت قواعد إجرائية خاصة بمرسوم 29 أوت 1874[3].

4. محاكم العرف:

يوكل لها النظر في الخلافات التي تقع بين العمال والمستخدمين، وكل ما يتعلق بذلك[4].

5. المحاكم التجارية:

أنشئت أول محكمة تجارية بموجب قرار 10 أوت 1834، ثم تلاها محاكم تجارية في كل من وهران وقسنطينة وعنابة[5]، ولا يحق للمسلمين التقاضي أمامها إلا إذا كانوا مطلوبين من طرف أوروبي وقد كان أعضاؤها يعينون من قبل الدولة، إلا أن أمر 24 نوفمبر 1847 أعطى لأعيان التجار الفرنسيين حق انتخاب أعضاء هذه المحاكم، و يحق للعشر انتخاب هيئة المحكمة[6].

6. المحاكم الجنائية:

تسمى (Cour Criminale) أُنشئت من أجل مقاضاة الجزائريين ومحاكمتهم زجريا[7]، خارج

---

[1] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص401.

[2] فارح رشيد، مرجع سابق، ص52.

[3] المرجع نفسه، ص58.

[4] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص400.

[5] فارح رشيد، المرجع السابق، ص41.

[6] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص401.

[7] لعبت دورًا هامًا من حيث الزجر وقساوة الأحكام على الجزائريين، وقد أصبح مفعولها باطلاً وبصفة رسمية منذ سنة 1928، وأصبحت الأحكام تصدر بصفة رسمية من قاضي الصلح وأصبح وحده المسؤول عن قانون الأنديجينا، أما المحاكم الزجرية الخاصة بالجزائريين والتي يرأسها قاض فرنسي بعضوية جزائري وأوروبي فقد انتهت هي الأخرى في شهر جويلية 1931، أما سلطة الوالي العام على الأفراد والجماعات والمحاكم الجنائية فقد بقيت تؤدي وظائفها الزجرية دون هوادة. للمزيد أنظر: الصادق مزهود، مرجع سابق، ص270.

المحاكم الشرعية التي اعتادوا عليها، أسست تنفيذا لقرار 19 أوت 1854[1]، ليتقاضى الأهالي أمام محاكم الجنايات (الكور داسيز)، والتي تنظر كذلك في الجرائم التي يرتكبها الأوروبيون[2]، وعندما سن قانون الأهالي طبق قوانين المحاكم الزجرية على الجزائريين ثم أدخلت عليها بعض التعديلات بواسطة قانون 31 ديسمبر 1902 ونظمت بموجب قانون 24 جويلية 1910[3]، وتتشكل من ثلاث قضاة فرنسيين ومحلفين واثنين جزائريين معينين بناء على مدى معرفتهم للغة الفرنسية[4]، وقد قسمت إلى أربعة: الجزائر، قسنطينة، وهران وعنابة، وكان إقليم عمالة قسنطينة مقسما بين محكمتي جنايات قسنطينة وعنابة[5].

مارست فرنسا كل سلطتها القهرية لمعاقبة الجزائريين بأحكام قاسية ونافذة وطبقت قوانينها الاستثنائية عليهم، والتي بقيت تتهاطل وتنظم بناءًا على ما يروق لها، فإلى غاية 05 أوت 1942 سنت السلطات الفرنسية العديد من القوانين كان من بينها قانون متعلق بتنظيم محاكم الجنايات وهيئة المحلفين الجنائية في الجزائر لتسخير كافة وسائلها وآلياتها القمعية وفقا لما تقتضيه الحاجة لذلك[6]، وهو أمر زاد من عزيمة الجزائريين وإرادتهم من أجل رفض كل القرارات التعسفية الفرنسية التي بدأت تزداد مع ازدياد حالة الغليان التي عرفتها الجزائر بعد مجازر الثامن ماي 1945م والتي مهدت الطريق لإعلان الثورة المسلحة ليلة أول نوفمبر 1954م.

---

[1] الصادق مزهود، مرجع سابق ، ص283.

[2] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص399.

[3] الصادق مزهود، المرجع السابق، ص283.

[4] المرجع نفسه، ص283.

[5] فارح رشيد، مرجع سابق، ص43.

[6] حسين بوزاهر، مرجع سابق، ص99.

الفصل الأول

واقع القضاء في الجزائر المستعمرة خلال الثورة التحريرية (1954-1962)

المبحث الأول: القانون الثوري الأسس والمبادئ العامة

المبحث الثاني: القضاء الثوري بعد مؤتمر الصومام (1956-1962)

المبحث الثالث: القضاء العسكري الهياكل وسير المحاكمات

المبحث الرابع: القضاء الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة (1954-1962)

المبحث الأول: القانون الثوري الأسس والمبادئ العامة:

المطلب الأول: نشأة وتطور جبهة وجيش التحرير الوطني:

تم الإعداد للعمل المسلح بفضل ما تبقى من الإطار البشري[1]، الذي أسس المنظمة الخاصة، رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتهم بعد أزمة ح.إ.ح.د، فكان الإيمان بفكرة الكفاح المسلح رغم كمية السلاح القليلة[2] هو الحل المناسب لتجاوز تلك الأحداث، فأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي حملت على عاتقها فكرة تفجير الثورة، في فترة كانت فيها بلدان المغرب العربي سبّاقة في إعلانها الكفاح المسلح ضد الاستعمار، فكان فاتح نوفمبر بادرة خير على الشعب الجزائري الذي عانى طيلة أكثر من قرن من بطش فرنسا[3] حيث نشطت بذلك الحركة الثورية على أوسع نطاق خاصة في المنطقة التاريخية الأولى[4]، وتم تقسيم البلاد إلى ستة(06) مناطق[5]، وسميت جبهة التحرير الوطني كجناح سياسي للثورة، وجيش التحرير الوطني هو الجناح العسكري لها، فانطلقت بذلك شرارة الثورة معلنة عن ميلاد مرحلة

---

[1] أفاد أحد أعضاء المنظمة الخاصة ويُدعى أمحمد باشاتارزي إلى أن المنظمة الخاصة اختارت كوكبة من الشبان متكونة من محمد بلوزداد و أحمد محساس، أمحمد يوسفي، حمودة لعراب، واقترحت في إحدى اجتماعاتها المرحوم محمد بلوزداد كمنسق وطني مع المكتب السياسي لحزب الشعب، وعين عبد القادر بلحاج جيلالي مدربا عسكريا، وحسين آيت أحمد مسؤولا سياسيا. أنظر: شلالي عبد الوهاب، القدرات القتالية، مرجع سابق، ص ص24-25.

[2] شكل الريف الجزائري قاعدة خلفية للثورة فسعت السلطات الاستعمارية إلى التهجير القسري للأرياف والبوادي نحو القرى لقطع الموارد والإمداد، ورغم سعيّ مصطفى بن بولعيد لتخزين وجمع السلاح بعد اتصالاته وعلاقاته بالسكان وتهريب الأسلحة من ناحية وادي سوف إلا أنه تبين بأن ذلك المخزون لا يسد حاجة الثورة الماسة للسلاح وبالتالي وجب البحث عن موارد أخرى, أنظر: مسعود عثماني، **من اغتال بن بولعيد**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2015، ص83.

[3] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص255.

[4] تضم سلسلة جبال الأوراس والنمامشة تمتد من بسكرة جنوبا إلى سطيف شمالا، وتشمل المناطق الحدودية ما بين وادي سوف وجنوب سوق أهراس, أنظر: محمد عباس، **الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص87.

[5] تضم المنطقة الثانية الشمال القسنطيني ما بين وادي الصومام غربا والحدود التونسية شرقا وتحدها منطقة الأوراس جنوبا وتمتد على الشريط الساحلي من بجاية إلى الحدود الجزائرية التونسية, أما المنطقة الثالثة فتضم القبائل الصغرى والكبرى وتمتد من وادي الصومام شرقا إلى دلس ومشارف الأخضرية غربا،فيما تمتد المنطقة الرابعة التي تضم العاصمة على الشريط الساحلي من دلس شرقا التي تنس غربا، ومن عمق الأخضرية شرقا إلى ثنية الحد بجبال الونشريس غربا، أما الخامسة فتضم المنطقة الممتدة غرب المنطقة الرابعة حتى الحدود المغربية، وتمتد جنوبا حتى الصحراء، وأخيرا تضم المنطقة السادسة المناطق الصحراوية وقد بقيت مشروع منطقة عشية اندلاع الثورة,للمزيد أنظر: المرجع نفسه، ص ص87-88.

جديدة في تاريخ الجزائر النضالي، رغم تناقل السلطات ووسائل الإعلام الفرنسية للحدث على أنه تمرد عابر تبنته مجموعات مسلحة خارجة عن القانون الفرنسي، لكن جبهة وجيش التحرير الوطني وفقا إلى حد بعيد في تجاوز محنة الأشهر الأولى رغم العراقيل والصعاب من أجل إحباط كل المناورات السياسية الفرنسية، فكان المبدأ الأساسي هو الإرادة الجماعية وفق ما أورده بيان أول نوفمبر في ميثاقه الثوري، لبلوغ الهدف الأسمى وهو تدمير وإنهاء الحكم الاستعماري الفرنسي دون تحيز أو تعصب[1].

سعت القيادة السياسية لـ: ج.ت.و إلى استغلال الروح المعنوية المرتفعة للشعب الجزائري، فتمكنت من تأطير الجماهير لتشكيل النواة الأولى للجيش، الذي أصبح مع مرور الوقت وتطور الأحداث أكثر فاعلية من منظمة متواضعة العدة والعدد إلى تنظيم سياسي وعسكري ذو كفاءة وفاعلية، رغم الوقت والجهد في البحث عن الطرق والمناهج التي تتلائم وتتناسب مع طموحات الشعب للوصول إلى الحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية[2].

لم يكن اندلاع الثورة ليستهدف البنية العسكرية الفرنسية فقط بل شمل أيضا المؤسسات المدنية والعسكرية التي مارست الظلم والطغيان ومحاولة فصل الشعب عن الثورة، فبات تحطيمها ومقاطعتها هو الهدف المستقبلي، من أجل إعادة الاعتبار لحقوق الإنسان في الجزائر[3].

أكدت جبهة التحرير الوطني على مبدأ الحريات الأساسية دون النظر إلى الجانب العرقي والديني لأن ديننا الإسلامي يؤكد على مبدأ الحرية والعدالة، فهي عبارة عن تجمع لكل القوى الوطنية من مختلف التوجهات والتيارات السياسية والشرائح الاجتماعية للمساهمة في المجهود الحربي للثورة والمضي قدمًا نحو وضع الآليات اللازمة لذلك، فكان المبدأ الأساسي هو تجنيد الجماهير وعزلها عن الأحزاب التي رفضت الثورة بعد النداءات المتكررة والدعوات المتتالية[4]، فأعلن بيان أول نوفمبر إضافة إلى ميثاقه الداخلي الاستعداد المطلق لتجسيد مبدأ السلم على أرض الواقع قولا وعملا، في وقت كان فيه الرد الفرنسي

---

(1) أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، مذكرات مع ركب الثورة التحريرية**، مج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ج3، الجزائر، 2010، ص364.

(2) سعيد بن عبد الله, مرجع سابق، ص257.

(3) يوسف مناصرية، **القضاء في الثورة من خلال بعض النصوص, إستراتيجية القضاء في الثورة وأهدافه**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص101.

(4) بومدين طاشمة، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية إرساء الدولة الوطنية 1962، **مقال في مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع25، السداسي الأول، الأبيار، الجزائر، 2012, ص ص132-133.

الرسمي يحمل حلا واحدا وقديما وهو الترهيب والرفض لكل ما له علاقة باستقلال الجزائر ،ونلمس ذلك من خلال تصريحات وزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتران[1] يوم 1954/11/07: «إن الجزائر هي فرنسا... المفاوضات الوحيدة هي الحرب»[2].

أخذت ج.ت.و العبرة من ثورات الشمال الإفريقي (ليبيا، تونس، المغرب) كما استخلصت الدروس من سلسلة الكفاح التحرري في قارتي إفريقيا واسيا، فنمى الوعي السياسي الذي تغلغل حتى في الأرياف الجزائرية، كما دعم التنظيم المحكم في البلاد بإرساء قواعد إدارية تنظيمية لتجنب أي عثرة في مسيرة الثورة، وفق برنامج ما فتئ يتعدّل شيئا فشيئا، آخذا بعين الاعتبار الأحداث الطارئة على الصعيد الفرنسي، أو على صعيد المغرب العربي[3].

ضمت ج.ت.و ذات التوجه السياسي في صفوفها جزائريين وطنيين من أجل تحقيق إرادة الشعب الجزائري بكل الوسائل ضد الحكم الاستعماري المستبد وذلك باستعادة السيادة الكاملة للأمة الجزائرية وإنشاء دولة مستقلة ديمقراطية واجتماعية باندماج كل القوى الحية بالإيمان بالله وبفكر وعقيدة مشتركة[4]. فمنذ انطلاق الثورة وإلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام وبعده، امتزجت جبهة التحرير الوطني بجيش التحرير الوطني بإعلانهما تنظيما سياسيا وعسكريا يقود الثورة، وذلك بالعمل بنظام المركزية بمنح المناطق الاستقلالية منذ مرحلة الاندلاع إلى غاية إنشاء مؤسسات أخرى أكثر توسعا فيما بعد على نحو يجعلها ذات كفاءة عالية في إطار توجه سياسي موحد[5]، فالعزم على إنهاء بعض الممارسات التي كانت تتخبط فيها أحزاب الحركة الوطنية هو ما عبر عنه بيان نوفمبر، فسعى قادة الجبهة إلى إنشاء مقاومة منظمة

---

[1] ولد سنة 1916 غرب فرنسا، التحق بجامعتين في باريس (الحقوق، معهد العلوم السياسية في جامعة السربون)، شارك في ح.ع.2 واعتقل من قبل الألمان وتمكن من الفرار والانضمام إلى المقاومة الفرنسية، تولى عدّة مسؤوليات وزارية، ورشح نفسه للانتخابات الرئاسية ضد ديغول وتحصل على 40% من الأصوات، توفيّ سنة 1996, أنظر, فرانس بيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج3، ط1، دار أسامة للنشر، الأردن، 2003، ص108.

[2] عبد القادر كرليل، التدويل والتفاوض في وثيقتي بيان أول نوفمبر1954,وأرضية مؤتمر الصومام، **مقال في مجلة المصادر**، ع23, المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الأبيار، الجزائر، 2016, ص92.

[3] مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص ص178-179.

[4] شخوم سعيدي، **قراءة تحليلية للدليل العام للمجاهد الصادر بتاريخ 1958/04/12**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، أيام 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص135.

[5] محمد تقية، **الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز، المال**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص200.

تنظيما جيدا، لتجنب كل ما له علاقة بالفوضى والاندفاع والعشوائية[1]، احتل من خلالها العنصر البشري المرتبة الأولى ثم بعد ذلك العنصر المادي، لأن الإيمان بحب الله وحب الوطن كفيل بالتغلب على كل الصعوبات والمشاق، من أجل تحقيق هدف نبيل سطرته سواعد الرجال لتحطيم كل الحواجز التي حرمت الفرد الجزائري من العيش بحرية وكرامة طيلة سنوات الرعب،فتم اللجوء إلى استعمال الامكانيات العسكرية البسيطة من بنادق صيد وأسلحة حربية صدئة وقنابل ذات صنع محلي لاعلان ثورة كان لها صدى كبير على أكثر من صعيد [2].

ركزت الجبهة على بناء الدولة الوطنية دون اعتبار لمضمونها في المستقبل: «إن من مبادئ جبهة التحرير الوطني وأهدافها بأن الدولة الجزائرية في المستقبل لن تكون لا ملكية ولا دينية كما تدعيه الدعاية الفرنسية، بل ستكون جمهورية مبنية على المبادئ والدعائم التي تقوم عليها الدولة، وعلى الحياة الاجتماعية، جمهورية ديمقراطية حديثة... حيث برهن نشاطاها إلى اليوم على الغياب التام للتعصب والعنصرية والكراهية تجاه الأجانب »[3]، وتحلى قادتها بروح المسؤولية الأمر الذي دفعهم إلى الانتقال من مرحلة التحسيس إلى مرحلة شحذ همم المواطنين لإدراكهم بواجبهم تجاه الوطن، وإشراكهم في الكفاح المسلح إلى جانب المجاهدين والمناضلين من أجل اجتثاث المستعمر من جذوره، وذلك بالمساهمة الفعالة في عملية التخريب والتهديم[4]؛ حيث رسمت منذ البداية هدفين:

- أولهما العمل الجاد تجاه جموع الشعب من أجل إبطال الخرافة القديمة بأن فرنسا لا تقهر.
- وثانيها دعوة السكان للتحرر من الخضوع السيكولوجي للقوة الكولونيالية[5].

طبقت فرنسا قانون حالة الطوارئ[6]، فتوافد الشعب إلى الانضمام لجيش التحرير خاصة خلال سنة 1956، كما انضمت القوى الوطنية الأخرى وأدمجت في جبهة التحرير، ونقصد بالذكر الجناح

---

(1) زدرافكو بيكار، **شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر**، تر: فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص28.

(2) أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص30.

(3) زدرافكو بيكار، المرجع السابق، ص241.

(4) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص121.

(5) هارتموت إلزنهانس، **فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص91.

(6) تكمن أهميته بالنسبة للفرنسيين أنه وضع المنظومة القضائية المدنية الفرنسية في صميم الحرب، فأصبح القاضي جزءًا من الجيش الفرنسي، والقاضي المدني ضابطا من الضباط الكبار في الجيش، فهو يأمر بالإيقاف والمتابعة والملاحقات

المعتدل لبعض الحركات السياسية السابقة، باستثناء ما تبقى طبعا من الحركة المصالية التي بقيت عصية ومعارضة بقوة[1].

ولدت جبهة التحرير الوطني مع ثورة 01 نوفمبر 1954 كوريث مباشر للجنة الثورية للوحدة والعمل عن طريق نشطاء أشداء في المنظمة الخاصة المنحلة، وبواسطتهم تم تفجير الثورة داخليا، وشكلت وفدا خارجيا[2] متخذا من القاهرة مقرا له يقود عملية سياسية في العالم العربي وعلى الساحة الدولية، كما أوجدت فدرالية سميت بفدرالية جبهة التحرير الوطني تنشط في فرنسا و أوروبا و أمريكا أيضا[3].

أما جيش التحرير الوطني فقد ضم في صفوفه كتلا متنوعة من عامة الشعب الجزائري، من الفلاحين الذين منعوا من ممارسة نشاطهم الفلاحي، ومن فئة الطلبة والأطباء الذين درسوا بالمعاهد الفرنسية سواء في الجزائر أو في فرنسا، استجابة لنداء الواجب الوطني لمحاربة وطرد الاستعمار[4]، فامتاز جندي جيش التحرير بخصائص طبيعية، حيث امتلك إحساس وشعور وطني لا يقهر، رغم محدودية التسليح، فولد له الإيمان وشدة العزيمة إرادة لا تقهر بالتفاف شعب شرس حوله آمن بالحرية

وإجراءات التحقيق. للمزيد أنظر: بوعلام بلقاسمي، **القضاء إبان الثورة التحريرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية, المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة, 16-17 مارس 2005, منشورات وزارة المجاهدين, الجزائر، 2007، ص292، وأنظر, حسين بوزاهر، مرجع سابق، ص210.

[1] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص42.

[2] أول من عُرف بهذه التسمية هم أحمد بن بلة و حسين آيت أحمد و محمد خيضر الفارون من سجن البليدة بتاريخ 16 مارس 1952، التحقوا بالقاهرة وشكلوا مكتب هناك عُرف فيما بعد بمكتب جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، قبل أن تلتحق بهم شخصيات تاريخية أخرى، ونظرا للظروف الأمنية لم يشاركوا في اجتماع 22 التاريخي، تم اختطافهم بتاريخ 1956/10/22 عن طريق القرصنة الجوية الفرنسية لطائرتهم, أنظر: مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص166.

[3] نظمت في فرنسا تحت إشراف محمد بوضياف الذي كان يعرف مناضليها إذ أنه قاد اتحادية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في باريس من جوان 1953 إلى فيفري 1954، وقد لعبت دورا كبيرا في مكافحة المصاليين وأعداء الثورة والمصالح الأمنية والاقتصادية الفرنسية وفي تمويل الثورة وإعلام الرأي العام الفرنسي والدولي عن أسباب قيام الثورة وأهدافها وجرائم الاستعمار الفرنسي, للمزيد أنظر: بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية معالمها الأساسية**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص281، وأنظر: يوسف مناصرية، نشاط بعض خلايا فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا خلال 1959-1960 من خلال تقرير محاكمة بعض أعضائها، **مقال في حولية المؤرخ**، ع13 و14، اتحاد المؤرخين الجزائريين، السداسي الثاني، الجزائر، 2011.

[4] حفظ الله بوبكر، **نشأة وتطور جيش التحرير الوطني (1954-1958)**، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص15.

والنصر والكرامة كسبيل وحيد لإركاع مرتزقة الاستعمار، بالاعتماد على قانون داخلي[1]، حدد من خلاله مجال حقوق وواجبات جندي جيش التحرير الوطني، المتمثلة -إضافة إلى الحقوق العادية- في المنح العائلية والعلاج في حياته وعند استشهاده تخصص لعائلته منحة معينة[2].

امتثل ج.ت.و لقواعد ودروس تنظيمية، من أجل انجاز مهمته بكل وعيّ ومسؤولية بإعطاء المظهر الخارجي وحب العمل اهتماما خاصا، خدمة للشعار الوطني، الذي هو رمز المقاومة، وسلاح الثورة في صراعها ضد المستعمر، وفرض المعركة عليه في الميدان وتجاوز كل الصعاب داخليا وخارجيا لتحقيق النصر، كما حقق بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني العديد من التطورات كان من أهمها، تأسيس نظام هيكلي لتجنيد الشبان واختراق صفوف العدو، فتكونت بذلك شبكات للاستعلام استطاعت التوغل والتواجد في كل مكان[3]، اعتمدت على الأسلوب الدعائي التي مثل جزءًا من مخططاتها العسكرية، من أجل رفع المعنويات وسط جموع السكان والمتطوعين، حيث تم توزيعها على شكل مواد مطبوعة (المجاهد، الجرائد السياسية، المنشورات، نشر الشعارات...)، وأيضا اللجوء الى الشائعات التي يتم عرضها من الفم إلى الفم مباشرة، نظرا لفعاليتها[4] مما اكسبه الخبرة في الميدان، فبدأت للجندي حياة جديدة، وتزايدت بذلك أعداد المجاهدين مع مرور الوقت بعد أن اعتمدت الثورة على مبدأ التطوع الحر في تكوين القادمين من المدن والقرى والأرياف و المداشر[5].

تم الإعداد إداريا وسياسيا وعسكريا لتثبت دعائم العمل والتجنيد، كما أوكلت المهمة للقيادة الجماعية فيما بعد من أجل السعي لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية خارجيا، وتكوين إدارات من أجل إرساء العمل الجاد على الصعيد الداخلي، فباتت الحاجة أكثر إلحاحا لتطوير النظام القضائي والإداري والعسكري والسياسي ملائمة مع التطورات والمستجدات التي عرفتها الثورة، ومجاراة للمرحلة الحاسمة والتطور الذي حدث بعد مؤتمر الصومام 1956 إلى غاية الاستقلال[6].

---

[1] ينظر: الملحق رقم (02): قواعد وسلوك وواجبات المجاهد, أرشيف فانسان الفرنسي، علبة رقم: (1H1248/D1).

[2] حفظ الله بوبكر، مرجع سابق، ص19.

[3] محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بينور، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص21.

[4] ينظر: الملحق رقم (03) الدعاية أثناء الثورة, أرشيف فانسان الفرنسي، علبة رقم: (1H1244/D2).

[5] علي زغدود، شروط الانضمام إلى جيش التحرير الوطني، **مقال في مجلة أول نوفمبر**، ع61، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1983، ص87.

[6] شتوان نظيرة، التنظيم العسكري والإداري والسياسي في الولاية الرابعة إبان الثورة التحريرية 1954-1962، **مقال في حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين، ع11 و12، السداسي الأول، الجزائر، 2012، ص270.

بدأت القيادة في مباشرة إرساء وتدعيم قواعد التنظيم السياسي والإداري الذي سيجند ويؤطر جماهير الأرياف والقرى والمداشر في أطر تنظيمية دقيقة، وذلك بإنشاء الخلايا واللجان والمراكز، وتكثيف اللقاءات والاتصالات المستمرة الرامية إلى انتقاء الرجال المناسبين، وتحميلهم مسؤولية الإشراف على هذه الهياكل النظامية[1]، فكانت المعطيات كفيلة بأن يقرر المصير الذي سيواجهه –طبعا نتكلم هنا عن الحياة المستقبلية للمجاهد– ومدى تقبله للحياة الجديدة في الجبل، والحياة الصعبة التي سيعيشها، لكن رغم ذلك كانت أمنية الالتحاق بالمجاهدين تستلهم قلوب أكثر الجزائريين، فلم تجند الثورة السكان إجبارًا بل ترك الأمر اختياريا للشباب الراغب في ذلك، والمتحمس لجيش التحرير الذي بدأت فاعليته تتطور في الميدان شيئا فشيئا خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان أن بعض المنتسبين له، هم جنود اكتسبوا الخبرة في القتال لما كانوا جنودا في الجيش الفرنسي، والدور الذي لعبه المحافظون السياسيون بعد مؤتمر الصومام[2] في التوعية والإقناع قصد تشكيل خزان ضروري بزيادة عدد المقاتلين في الجبال لأن العدو اجتهد في توفير الوسائل والتقنيات للقضاء على الثورة[3]، مهما كلفه ذلك من ثمن.

لم يكن من أهداف جيش التحرير الوطني في البداية هزيمة الجيش الفرنسي، فالحال يقول أن فارق القوة لفرنسا أكثر بكثير من الجزائر، لكن كان دوره وسياسته الوحيدة هي احتلال الأرض، والضرب بسرعة والصمود طويلا بوسائل كفاح خفيفة باستطاعتها أن تسهم في تحرير البلد، وإنهاء إستراتيجية أن الجزائر سوف تبقى فرنسية[4]، فلم يقف نقص المؤونة أو الأموال عائقا أمام ج.ت.و في تجسيد مشروع الوحدة، بل ساهمت قوى الشعب في التأكيد على أن ما يقع هو ثورة، دون أن ننسى الدور الذي لعبه المسبل والفدائي في معركة الميدان والذي لم يكن حكرا على الرجل فقط، بل قدمت المرأة الجزائرية تضحيات جسام في دعمها للرجل أثناء الثورة[5]، بما يتماشى والضرورة التي اقتضتها مصالح ج.ت.و

---

(1) الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص433.

(2) مهمتهم تعليم الشعب وتربية الجماهير، وكذلك الدعاية والحرب النفسية، وقد أعطى مؤتمر الصومام أهمية بالغة للمحافظ السياسي, حيث انه يتجول بين القرى والدواوير لمراقبة المجالس الشعبية، وتكوين الجماهير سياسيا، ونشر إيديولوجيا جبهة التحرير الوطني، كما كان يزود جيش التحرير الوطني بالأخبار, للمزيد أنظر: صالح فركوس، بو رمضان عبد القادر، التنظيم العسكري والسياسي للثورة التحريرية بمنطقة جيجل (1954-1962), **مقال في مجلة المصادر**، ع26, السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2012، ص164.

(3) أحمد بن الشريف، **حديث المقاتل**، تر: أحمد سبع، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص41.

(4) ساحي أحمد تيجيني، **بلوغ سن السابعة عشر في الفاتح نوفمبر 1954**، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص154.

(5) انحصر عملهن داخل المدن، وتتلخص مهامهن في تنفيذ أحكام الجيش, وكان الهدف من العمليات الفدائية هو بث الوعي في نفوس العملاء وغيرهم، وتحذير المعارضين للثورة, للمزيد أنظر: تقارير الملتقيات الولائية لتاريخ الثورة, **مقال في**

فاختلفت استراتيجية جيش التحرير من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة التضاريس، فإلى جانب الحرب العسكرية اعتمد على تطبيق الحرب الاقتصادية كقطع قنوات المياه، وإتلاف المزارع، وتحطيم الجسور، وممارسة الضغط على المعمرين لمغادرة أراضيهم[1]، في وقت اعتبرت فيه فرنسا جيش وجبهة التحرير منظمة إرهابية ذات توجه معادي لها، متناسية بذلك ماضيها الشنيع بعد ارتكابها أبشع المجازر في حق الشعب طيلة سنوات مضت مجندة ضده الآلة العسكرية والحشود الضخمة، فكانت الفرصة مناسبة للقوى الثورية للرد ولو بجزء بسيط على كل الممارسات الاستعمارية الفرنسية التي اعتمدت على مرتزقتها في تنفيذ عملياتها الحربية، وقد تفطن جيش التحرير الوطني لهم مدركا تمامًاخطر وجودهم، فقام بتصفيتهم لدفعهم للهرب من الجزائر، كما قام بسلسلة من التهديدات المستمرة في حالة تم القبض على الرافضين للمغادرة[2].

ومع مرور الوقت وبعد انعقاد مؤتمر الصومام أصبح ج.ت.و أكثر تطورًا، احتضنه الشعب وسلم بإرادته وتضافرت الجهود وبرزت الروح القتالية التي جعلت آلاف المجندين يتطوعون تباعًا للانضمام إليه[3]، فلم يبقى بمعزل عن قاعدته الجماهيرية، خاصة في الأرياف والدواوير المتفرقة بالاعتماد على لجان الاتصال المتكونة من ثلاثة مجاهدين من ج.ت.و ومجلس الشعب الذي يرأسه خمسة أعضاء لكل واحد منهم صلاحياته الخاصة[4]، فكان الجندي من ج.ت.و يجتمع مع جميع أفراد الدشرة ويتحاور معهم، وقد يدوم ذلك مدة لتوضيح الرؤى، ليتم اختيار العناصر الأكثر استعدادا وصمودًا في مواجهة العواصف والهزات والمناورات سواء من العدو، أو داخل الثورة[5]، فالتحقت بذلك الجماهير بجنودها، وهبت جموع الشعب الجزائري دعما واسنادا للثورة متحدية بذلك كل ماقامت به فرنسا في مواجهة الثورة بعد سلسلة المناورات السياسية والعسكرية التي تفنن فيها الجنرالات ورؤساء الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ مرحلة

مجلة أول نوفمبر، ع65، 1984، الجزائر، ص11، وأنظر: حمود شايد، **دون حقد ولا تعصب**، تر: كابوية عبد الرحمان، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص223.

[1] حفظ الله بوبكر، إستراتيجية جيش التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي، **مقال في حولية المؤرخ**، ع7 و8، السداسي الأول، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2010، ص ص377-380.

[2] مصطفى خياطي، مرجع سابق, ص465.

[3] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص23.

[4] محمد تقية، مرجع سابق، ص202.

[5] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص97.

الاندلاع إلى غاية الاستقلال، طيلة سبع سنوات ونصف قدم خلالها الشعب الأرواح الزكية الطاهرة كثمن للحرية.

المطلب الثاني: تنظيم القضاء بعد اندلاع الثورة (1954-1956):

احتل تنظيم الشعب وتوعيته –منذ البدايات الأولى للثورة– اهتماما بالغًا من طرف مسؤولي المناطق فبالإضافة إلى إقناعه بضرورة دعم الكفاح المسلح، كان أهم هدف للسيطرة على الوضع هو عزله وإبعاده على التعامل مع المؤسسات الاستعمارية الفرنسية، وبما أن للقضاء دور هام في حياة السكان اليومية فقد صدرت الأوامر من أعضاء ج.ت.و تطلب من الشعب الالتزام بمعالجة مشاكلهم وقضاياهم أمام رجال الثورة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وتم حثهم باسم الدين والوطن على الالتزام بذلك[1]، إدراكا من الجبهة لأهميته ودوره في بسط العدل والمساواة بين الناس، وبما أنه من بين المهام الصعبة فقد أسندت ج.ت.و مهمة الفصل في القضايا الشرعية والبث فيها إلى علماء وفقهاء من جنود ج.ت.و، وقد كلّف قائد الناحية بذلك، حيث تم اللجوء إلى مواطنين لتكوين لجان صلح يتمتعون بسلوك مثالي ومتمكنين من معرفة أحكام الشريعة الإسلامية بصفتها المصدر الأول والمرجع الرئيسي لكل الأحكام، وفي حالة ارتكاب تلك اللجان لخطأ جسيم أثناء تأدية مهامهم فإنه سيتم عزلهم من طرف الناحية[2].

اهتم الأعيان في الداخل بمعالجة القضايا المدنية تحت إشراف لجنة سميت بلجنة الخمسة، أما على الحدود فقد أنشأت محاكم خاصة تجتمع في أغلب الأوقات لمعالجة عدة قضايا،و ترفع دعاويها فيما بعد إلى القيادة إذا ما تعلق الأمر بقضايا الجنايات بعد أن تستمع اليها المصالح المختصة،التي تدرس الملفات المعالجة من طرف ضباط للحكم فيها فيما بعد[3].

كان لكل دوار لجنة عدل تعقد جلساتها دوريًا سواء في المساء أو في الليل، ويتولى درك الدوار اختيار مكان وزمان الجلسة، وأحيانا يتم إستدعاء الخصوم إلى مكان ما، ثم يحول فيما بعد إلى مكان آخر لعقد الجلسة، وهذا حفاظا على سرية وأمن المحاكمة[4].

---

[1] يوسف مناصرية، **دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية (1954-1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص321.

[2] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص347.

[3] حمود شايد، مرجع سابق، ص303.

[4] إبراهيم راس العين، "**مذكرات مجاهد**"، **من مقعد الدراسة إلى ملحمة الثورة بالجزائر**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص39.

لم تسمح ظروف الحرب في هذه المرحلة بتنفيذ حرفي لكل التوجيهات، حيث اجتهد المسؤولون محليا بتعيين القضاة واللجوء إلى الجماعات التي كان دورها النصح بالصلح خاصة فيما يتعلق بالقضايا البسيطة آخذين بعين الاعتبار الممنوعات التي قررتها مصالح ج.ت.و، فوجب تنفيذ الأحكام فورًا لأن الاستئناف صعب التطبيق[1].

نص البند العاشر من الأوامر العشرة[2] لـ ج.ت.و على الرجوع إلى الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم معنويات قوات العدو، رغم الصعوبة الكبيرة في استئصال بعض عادات وتقاليد الشعب الجزائري المخالفة للشرع، ففتحت الجبهة مجالا للقاضي للاجتهاد في القضايا المستجدة بإيجاد الحلول بأنفسهم[3]، وقد اعتبر الشعب هذا العمل عبارة على استعادة للسيادة الوطنية بما أن القضاء أصبح حتمية إستراتيجية مضادة للاستعمار، الهدف منه هو كسب الشعب إلى جانب الثورة وحمايته من المخططات الفرنسية وإعادته إلى تطبيق الشرع الإسلامي وفق المبادئ السامية وإبعاده عن القضاء الجائر[4].

عُرِّفَ القضاء الثوري في هذه الفترة على أنه مجموعة من الخصائص والمميزات التي يجب أن تتوفر لنجاح محاكمة عادلة، لأنه لم تكن هناك مؤسسة قائمة تسمى محكمة، فكانت المساجد والبيوت والغابات والجبال عبارة عن مؤسسة موازية للنظر في القضايا المدنية والجنائية، وكان القاضي يُعين من طرف القائد السياسي[5]، كما اهتم القضاء الثوري بحقوق وواجبات المتقاضين للوصول إلى الهدف المستطرد وهو فصل الشعب عن السلطة الاستعمارية[6].

---

(1) بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص292.

(2) تشكل النص الأول القانوني- الشرعي الذي تم الإعلان عنه في بيان أول نوفمبر، ومن مواده التي ترتبط بالعدالة.

- المادة السادسة «الخضوع التام لمبادئ الإسلام وللقوانين الدولية في الحرب ضد القوات الغازية»
- المادة السابعة «توسيع شبكة تأثير جبهة التحرير الوطني في الأوساط الشعبية التي ينبغي أن تتحول إلى دعم قوي وثابت للثورة».
- المادة الثامنة « تعزيز النظام داخل صفوف جيش التحرير الوطني», أنظر: سعيد بن عبد الله, العدالة في الجزائر, ج1, مرجع سابق, ص 76.

(3) منى صالحي، **نظام القضاء أثناء الثورة التحريرية (1954-1962) الولاية الأولى أنموذجا**، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 2015، ص46.

(4) يوسف مناصرية، القضاء في الثورة من خلال بعض النصوص، مرجع سابق، ص108.

(5) **برز** دوره بعد مؤتمر الصومام، وكان يختار من بين الإطارات الكفأة المكونة سياسيا، وذو خبرة اجتماعية وعسكرية، ومتمكنا من مبادئ دينه, للمزيد أنظر: منى صالحي، المرجع السابق، ص29.

(6) جمال يحياوي، **القضاء الثوري (1954-1962) خصائص ومرجعيات**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية، مرجع سابق, ص ص117-118.

تمكنت جبهة التحرير الوطني من ضبط وتوجيه بعض القضايا، وفق القوانين الشرعية لفرض النظام من أجل المصلحة العامة للشعب، اعتمادا على أسس وقواعد تأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد وعلى مبادئ أساسية تتمثل في المساواة باستنادها في كثير من الأحيان على النظام القضائي الذي أسسه الأمير عبد القادر[1].

ساهم العامل الديني على تخطي معظم الصعوبات وتجاوزها خلال المرحلة الأولى للاحتلال، لكونه يتلائم مع تقاليد الشعب الجزائري، فكان الهدف من تطبيق القانون في تلك الظروف الصعبة هو تغطية الفراغ القانوني خاصة في مجال المنازعات التي تخص المواطنين لإعطائه بعدًا سياسيا ونفسيا حيث أصبح بديلاً يلجأ إليه للفصل في المشاكل بطرق شرعية تساير الحياة اليومية للناس[2]، وكمنطلق للتوعية والتعبئة الجماهيرية وتوحيد الصف منذ أن قامت طلائع جيش التحرير بنزع فتيل الأحقاد والتفرقة والتمييز التي عمل الاستعمار على زرعها خلال الاحتلال وترسخت في أذهان أفراد المجتمع، فتم الاستعانة بالحكماء والعلماء وكبار القوم للقضاء عليها خاصة في المناطق المعزولة في المداشر والدواوير والاحتكام إليهم فيما تعلق بالخصومات مهما كان نوعها[3]، لأن الثورة في مرحلة تأسيس لهياكلها، وفي تجنيد الشعب بجميع فئاته للالتفاف حولها وكيفية ترسيخ الهياكل السياسية والعسكرية لها،فبدأت وتيرتها في التطور بعدما كانت تسير ببطء[4].

أما عن القضايا التي كان القضاة يتكفلون بها خاصة ما تعلق بالنزاعات الشخصية التي تدخل في إطار القضاء المدني والأحوال الشخصية للمواطنين، فقد تمثلت في النظر في قضايا ملكية الأرض كموثقين حيث يتم تسجيل معلومات البائع والمشتري، ويأخذون نسبة مئوية مقابل ذلك، كما كانت هناك بعض الخلافات المتمثلة في مشاكل الحدود (الأرسام) وأيضا المياه، الإرث، الزواج، الطلاق...، وأيضا

---

[1] سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص36.

[2] محمد موفق، **القضاء إبان الثورة التحريرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية, مرجع سابق، ص ص238-239.

[3] الهادي درواز، **القضاء إبان الثورة التحريرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية، مرجع سابق, ص252

[4] الصادق مزهود، مرجع سابق، ص337.

الإشراف على تكوين المعلمين (تعليم عام) وتنظيم الامتحانات السنوية، أما القضايا التي تخص جيش التحرير فكانت مهامها تسند إلى محكمة عسكرية خاصة بالجيش[1].

وعن ظروف التقاضي فإن الثورة ونظرا للطابع الخاص الذي تميزت به منذ الانطلاقة فإن إجراءات التقاضي اقتضت الاعتماد على الطرق التقليدية، بحيث يطرح صاحب القضية قضيته على القاضي مباشرة أو عن طريق مسؤول اللجنة الشخصية الذي يُوجه الأمر للقاضي الذي ينظر في المسألة بحضور الأطراف إذا كانت جاهزة، أما العقوبات فكانت تتم تحت إشرافه في القضايا المدنية التي يكون فيها توزيع الحقوق أو جبر الخاطر أو إصلاح ذات البين، واجب مقدس بالنسبة إليه،ولتوضيح أكثر يكفي أن نذكر سيرعملية التقاضي كمايلي:

"صاحب الدعوى يرفع قضيته إلى مسؤول الأمن بالدوار، ثم تدون كل القضايا وتصنف حسب طبيعتها سواء مدنية تتعلق بالأحوال الشخصية والخصومات والنزاعات، وجزائية مثل الضرب والسرقات،أو جنائية كالقتل والاعتداء على الحرمات"[2]، وتخضع كلها لأحكام تأطير الجماهير الشعبية التي ظهرت على مستوى الدواوير بما فيها المجالس الشعبية التي تتكون من منسق وأربعة أعضاء، وأيضا المجالس القضائية ومن خلالهما انتظمت عمليات التموين وجمع الاشتراكات وقلت حركة التقاضي أمام المحاكم الاستعمارية[3].

تُدَوَنُ جميع الأحكام مهما كانت في دفتر خاص وتسلم شهادات عنها،كما تؤخذ رسوم قضائية عليها وتقدم الجهات القضائية تقاريرها إلى المجالس الشعبية ومنها الى القسمة ومن القسمة إلى الناحية ومن الناحية إلى المنطقة ومن المنطقة إلى الولاية[4] (بعد مؤتمر الصومام).

لعب المحافظ السياسي بعد مؤتمر الصومام دورا أساسيا في الثورة، حيث كان الناطق الرسمي لجيش وجبهة التحرير الوطني في كافة الميادين السياسية والتنظيمية والاجتماعية أو الإخبارية وحتى القضائية حيث يفصل وبكل حرية وأخوة في القضايا والنزاعات التي تحدث بين مواطن وآخر، فكان

---

[1] بن عبيد مصطفى، المدعو عبيد مسعود، **القضاء أثناء الثورة**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية, مرجع سابق, ص266.

[2] منى صالحي، مرجع سابق، ص 46.

[3] محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص326.

[4] عمار ملاح، **قادة جيش التحرير الوطني، الولاية الأولى**، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص43.

مصدرًا للطمأنينة ورفع المعنويات خاصة بعد اكتشافه للخونة والعملاء المندسين وسط ج.ت.و [1] مستغلين إقناع مسؤولي المناطق بحسن نيتهم وصدق توبتهم وتقديمهم لإعانات واشتراكات كبيرة للجبهة، في وقت أنهم كانوا يعملون لصالح المخابرات العسكرية الفرنسية[2] فكان رد فعل الثورة قاسيا متسما بالصرامة وعدم التسامح والانضباط في مثل هذه الحالات، ومصير الخائن الموت دون رحمة أو شفقة[3]، ومن أجل ذلك أولت مصالح ج.ت.و عناية بالغة لهذا الأمر خاصة أن هؤلاء العملاء كانوا يندسون وسط مجموعات خاصة تحاول محاكاة المجاهدين في تحركاتهم وعلاقاتهم بالمواطنين[4]، حيث أصبح التحقيق مع المنظم لجيش التحرير ضرورة ملّحة اقتضتها التطورات الميدانية، لقطع دبر المخططات الفرنسية التي تريد من وراء ذلك التوغل وسط المجاهدين وزرع الفتن والقلاقل لزعزعة الاستقرار [5].

اعتبرت العدالة الاسلامية المصدر الهام للقضاء الثوري من أجل تطبيق القانون على الجميع دون تفرقة أو تمييز بفرض الانضباط التام والتزام الكل بالامتثال للقواعد والقوانين للاستمرار في العمل، فكانت الشريعة الإسلامية هي الفيصل في القضايا اليومية التي تعرض على القضاة كالقتل وشرب الخمر والزنا والتعدي على المحارم وغيرها من الجرائم والمخالفات الأخرى.

أما كتمان السر فقد سعت الثورة ومنذ اللحظة الأولى إلى تشديد الرقابة على كل التحركات المشبوهة فاعتبرته مبدءًا هامًا من مبادئها الأساسية خاصة فيما تعلق بتنظيماتها الداخلية، فبادرت ومنذ الوهلة الأولى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات العقابية المشددة التي طبقت على مرتكب هذا الجرم[6].

لقد ألزم النظام الثوري احترام القضاء الثوري وتطبيقه، وفي حالة الرفض يتعرض الرافض والمخالف لأحكامه إلى غرامة مالية وعقوبة جسدية[7]، كما شدد على المدخنين بالامتناع عنه والا

---

(1) خياري محمد السعيد، **القضاء إبان الثورة التحريرية**, أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء ابان الثورة التحريرية, مرجع سابق، ص298.

(2) باسطة أرزقي، **مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص374.

(3) الطاهر سعيداني، **(مذكرات)، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص117.

(4) مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص331.

(5) ينظر: الملحق رقم (04) التحقيق مع المنظم حديثا لجيش التحرير الوطني، المتحف الجهوي للمجاهد سكيكدة.

(6) يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة**، منشورات دار الأمة، الجزائر، 2004، ص68.

(7) من تقارير الملتقيات الولائية تاريخ الثورة، **مقال في مجلة أول نوفمبر**، ع64، وزارة المجاهدين، الجزائر، 1984، ص07.

سيضطرهم الأمر إلى دفع ضريبة أو التعرض إلى أشد العقوبات، لأن فرنسا اعتبرت أن المجاهدين مدمني تدخين وسرعان ما سيركعون في حالة تم قطع التموين عنهم[1]، ولأسباب انضباطية صدر الأمر من ج.ت.و بمنعه منعا باتا على كل الجزائريين من مدنيين وعسكريين وأصدرت عقوبات صارمة وصلت في بعض الأحيان إلى الإعدام علاوة على بعض العقوبات الجسدية الأخرى كقص الأذن والأنف والشفتان[2].

شجعت السلطات الفرنسية الجزائريين على إنشاء مصانع لإنتاج التبغ، والمساهمة في دعم الاقتصاد الفرنسي الذي أصبح يستهين بالجزائريين، بإدعائه أن مدخوله وحده يكفي للقضاء على الثورة، فكان منعه، إضافة إلى عدم ارتياد الحانات، بمثابة ضربة قاضية للاقتصاد الفرنسي وتحطيمه، وهي من بين الإستراتيجيات التي تم اللجوء إليها لقمع كل ما له صلة أو تواصل مباشر مع الفرنسيين، ومن خلال هذا الإجراء هجر الجزائريون المقاهي الفرنسية، وتهاوت أكثر المصانع وأقواها في إنتاج التبغ ومنها مصنع باسطوس الذي كان مصيره الافلاس، ونفس المصير بالنسبة لمصانع ابن شيكو وابن معطي بقسنطينة[3].

المطلب الثالث: الإجراءات وسير المحاكمات:

لم يختلف النظام القضائي كثيرا بين المناطق التاريخية أثناء الثورة، فرغم الظروف الاستثنائية إلا أنه لم يفسح المجال أمام بعض العابثين الذين يريدون تمييع الكثير من القضايا حتى لا تحيد الثورة عن طريقها الصحيح[4]، فكانت الإجراءات القضائية بعيدة كل البعد عن التعقيدات وفي مجملها شفوية، وأحكامها لا تنتظر التأجيل، بحيث تجري المحاكمة بحضور الأطراف المتنازعة، أما بالنسبة للعجزة أو النساء ففي حالة عدم الحضور فإنه يقبل ممثلون للدفاع عنهم على عكس البقية[5].

أما المحاكمة فإنها تعتمد على المواجهة المباشرة بحيث يقدم المدعي حججه بالأدلة والبراهين، ليحسم القاضي في الأخير بناءًا على الوثائق والأدلة التي قدمها المتخاصمان بإصدار حكمه بين

---

[1] الوردي قتال، معركة الجرف مسيرة بطل، مقابلة شخصية بمنزله بمدينة تبسة بتاريخ 26 ديسمبر 2017 على الساعة الواحدة زوالا.

[2] من تقارير الملتقيات الولائية تاريخ الثورة، مرجع سابق، ص08.

[3] منى صالحي، مرجع سابق، ص27.

[4] الصادق مزهود، مرجع سابق، ص341.

[5] سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص121.

الأطراف في مكان متغير[1]، فنظرا لطبيعة وظروف الحرب لا يوجد مكان قار، كما أن متابعة السلطات الفرنسية لرجال القضاء حالت دون إجراءات التقاضي، فحتم على ج.ت.و ترك المجال للقاضي للاجتهاد في المسائل المتجددة[2]، وقد يضطره الأمر التنقل إلى عين المكان للبحث عن الأدلة والشهود فيما يخص القضايا المدنية، أما إذا استحال الحكم فيها فإنه يتم إحالتها إلى القضاء العسكري[3] الذي يتكفل بالقضايا التي تمس الثورة والانضباط العسكري.

إن سكان البوادي والدواوير والمشاتي هم الركيزة الأساسية للثورة، فكان القاضي يؤدي عمله بكل إخلاص بالتنسيق التام مع قضاة القسمات الذين يضطرون لحل المشاكل في الأوساط الشعبية، وإن تعذر الأمر فإن ج.ت.و مضطر للتدخل في حالة تفاقم الأوضاع داخل حيزهم الجغرافي [4]، الأمر الذي أدى إلى قلة بعض المنازعات والخصومات، ومرد ذلك إلى مجموعة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

- عدم إفلات المدعي عليه أو الظالم من العقاب مهما حاول ذلك وهذا راجع لصرامة وانضباط ويقظة القاضي.
- حرية القضاء حيث لا يمكن لأي كان التدخل مهما كانت صفته ورتبته.
- الأحكام غير قابلة للاستئناف والطعن.
- الخصومات المتعلقة بالجانب العقاري وما شابهها تم تأجيل النظر فيها إلى ما بعد الاستقلال، وهذا لانعدام الوثائق والمستندات التي تستعمل كأدلة من طرف المتنازعين[5].

كان الحكم يرضي الأطراف المتنازعة في معظم الحالات، لسببين: أولهما دور الجماعة والأعيان في التدخل لحل القضايا والنزاعات خاصة ما تعلق بالأحوال الشخصية، وثانيها فصل جهاز القضاء الفرنسي في فرض الأحكام، وهذا ما جعل عامة الجزائريين يعزفون عنها لاسيما في البوادي[6]، مما خلف نوعًا من الانزعاج عند القضاة الفرنسيين بعد أن خلت أروقة محاكمهم من المتخاصمين الجزائريين الذين كانوا مصدرا آخر لزيادة ثروتهم التي اعتمدت على قبول الرشوة كواجب لإنصاف أحد المتخاصمين دون

---

(1) سعيد بن عبد الله، مرجع سابق ، ص122.

(2) منى صالحي، مرجع سابق، ص49.

(3) باهي التركي، **القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية الجزائرية- جمع ودراسة**، رسالة ماجستير، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2010، ص205.

(4) عمار ملاح، قادة جيش التحرير الوطني, ج1, مصدر سابق، ص44.

(5) إبراهيم راس العين, مصدر سابق، ص40.

(6) محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 224.

العودة إلى مجريات التحقيق خاصة في قضايا الميراث[1]، فأوجدت جبهة التحرير الوطني البديل المناسب خاصة أن أسلوب العقاب اختلف عن السابق، فبعد إصدار العقوبة التي تعرض على الأمة لمعرفة حكم الشيء فيها، ترسل الإجابة للمتخاصمين، فإذا رفض أحدهما الحكم يُسجن في قبو[2].

استجاب الشعب الجزائري لأوامر ج.ت.و وأحكام القضاء، وعيًا منه بضرورة التآزر مع الثورة التي جمدت كل القضايا المطروحة على المحاكم الفرنسية، وأصبحت المشاكل التي تحدث بين الأفراد تحل عن طريق المحاكم الثورية[3].

كما غيرت الثورة الجزائرية المبادئ والأعراف القديمة التي كان يعيشها الشعب طيلة مساره التاريخي، حيث أحدثت قفزة نوعية في مختلف المجالات وخاصة القضائية بعد أن لعبت دورا هامًا في تعميق الهوة بين الشعب والتشريعات الفرنسية، وطمس المعالم السائدة في تلك الفترة، فوضع القضاء الثوري بنوعيه المدني والعسكري حدا للمفاهيم العامة، وعمل على قطع صلة الشعب بفرنسا فأصبح تسجيل عقود الزواج والطلاق والولادات والوفيات، من مهام القضاء المدني، في حين كانت قضايا أخرى أكثر خطورة خاصة فيما تعلق بالجرائم والانضباط داخل صفوف جيش التحرير تعالج من طرف محاكم ثورية مختصة بجرائم المدنيين والعسكريين إذا كان المتهم عسكري[4]، كما أن التنظيم الشعبي المتمثل في تعيين مجالس على مستوى الدواوير قد ساهم في إقامة مجالس قضائية في إطار مقاطعة الاستعمار، وبفضل الهياكل التي أحدثتها الثورة في الجانب القضائي، فقد غطت جميع جوانب الحياة المدنية والعسكرية التي انعكست إيجابا على قيادات المناطق خاصة بعد استشهاد أبرز قيادييها[5].

---

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص346.

[2] منى صالحي، مرجع سابق، ص159.

[3] الصادق مزهود، مرجع سابق، ص87.

[4] معزوزي هدى، **التنظيم الإداري والقضائي أثناء الثورة التحريرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة, مرجع سابق, ص200.

[5] محمد عباس، الثورة الجزائرية, مرجع سابق، ص182.

المبحث الثاني: القضاء بعد مؤتمر الصومام (1956-1962):

المطلب الأول: تصنيف المخالفات والعقوبات:

حدد مؤتمر الصومام -منذ انعقاده بتاريخ 20 أوت 1956- دور المحاكم بحيث لا يحق لأي ضابط مهما كانت رتبته العسكرية إصدار حكم الإعدام على أي شخص، فتشكلت المحاكم على مستوى الجهة والمنطقة لمحاكمة المدنيين والعسكريين، كما تم منع بعض الممارسات القديمة منعا باتا مثل الذبح وغيره، فكل محكوم عليه بالإعدام سيقتل رميا بالرصاص، دون تشويه لجثته، كما يحق للمتهم اختيار من يدافع عنه[1].

وضعت القيادة الثورية الأسس التنظيمية السياسية والعسكرية، وتم تشكيل المجالس الشعبية التي اهتمت بالجانب القضائي العدلي الإسلامي للنظر في قضاياه، إضافة إلى القضايا المالية والاقتصادية والحراسة[2]، كما أصدرت قوانين حددت من خلالها الأخطاء التي يُعاقب عليها المذنب، وقسمتها إلى ثلاث أقسام وهي:

1.1. الصغيرة:

ومنها عدم دفع الاشتراكات وعدم الاستجابة لنداء الجبهة ورفض تنفيذ الأوامر بشأن الكلاب التي تنبح كاشفة عن مكان المجاهدين عندما يتوجهون إلى الشعب في مهام خاصة[3]، حيث يجد الثوار الملجأ والمساعدة لدى سكان التجمعات لمواصلة الكفاح المسلح وتحقيق الانتصار تلوى الآخر.

2.1. المتوسطة:

مثل القذف والتفوه بالكلام البذيء وعقوبته الجلد والغرامة المالية، وأيضا القتل غير المتعمد سواء بين المجاهدين أو المواطنين، فالمجاهد القاتل تخفض رتبته العسكرية أو يجرد من المسؤولية، وقد تصل العقوبة أحيانا إلى نزع السلاح مؤقتا مع التوبيخ، واذا تكررت المخالفات، ورفض تطبيق الأوامر من الأخطاء المتوسطة فقد يكون الجزاء مضاعفة تطبيق المهمة المرفوضة أو التغيير من وحدته إلى وحدة أخرى[4].

---

(1) الصادق مزهود، مرجع سابق، ص309.

(2) منى صالحي، مرجع سابق، ص29.

(3) محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، عبن مليلة، الجزائر، 2003، ص85.

(4) الصادق مزهود، المرجع السابق، ص92.

3.1. الجسيمة:

وتتمثل في محاولة القتل وإثبات الفاحشة التي يعاقب عليها الدين الإسلامي، والتمرد على سلطة الثورة والانهزام أمام العدو دون مبرر والدعوة إلى تبني أفكار ذات توجه جهوي وإيديولوجي، والاتصاف بالمحسوبية وتعاطي الرشوة[1]، وغيرها من الأخطاء والمخالفات الخطيرة التي تتعلق بأمن الثورة وتنظيماتها وتموينها وأماكن تمركزها وتواجدها وتسمى في الثورة بالخيانة، والتمرد والعصيان المسلح من قبل العسكريين ضد السلطة المركزية للثورة، وكلها أخطاء تصل عقوبتها بعد المحاكمة إلى القتل[2].

طبقت الثورة القانون بصرامه إزاء الجنح والجرائم، فبات من ضروريات حماية الثورة، لأن القضاء هنا يعاقب الفعل وليس الشخص، والدليل على ذلك أن العديد من المناضلين قاموا بإعدام آبائهم وإخوانهم وحتى أمهاتهم، فالشخص لا يصبح ذا قيمة إلا إذا ارتقى إلى مستوى مصلحة الثورة، ولو على حساب نفسه ومصلحته[3].

لم يخول القانون للقاضي المدني النظر في القضايا الجزائية، بل هي من صلاحيات المحاكم العسكرية، لكن رغم ذلك نجد أن القاضي المدني ينظر في بعضها، خاصة فيما تعلق بقضايا الأسرة مثل الاعتداء على الأعراض والزنا[4]، فحدد مؤتمر الصومام الخطوط العريضة لتنظيم الشعب وتطويره وفق المستجدات والأحداث التي تعيشها الجزائر وحتميات الحرب، فالمادة الخامسة، الفقرة (ب) المتعلقة بنشاطات جيش التحرير الوطني حددت بدقة كل الإجراءات الضرورية المتعلقة بتنظيم القضاء[5].

لقد أكد مؤتمر الصومام الاعتماد على القضاء الإسلامي خدمة لمصلحة الثورة، وظروفها وهو المصدر الذي تم الاعتماد عليه في تنظيم قضاء جبهة التحرير، لأن الشريعة الإسلامية من أهم الأسس التي تبنى عليها أخلاقيات الفرد والمجتمع لما لها من تأثير نفسي لتهذيب النفس والتعامل بالأخلاق واحترام الشرائع الدينية، لأن الجهاد عامل يربط عناصر الثورة ببعضها من القاعدة إلى القيادة، كل حسب مهمته في جيش التحرير[6].

---

[1] محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده**، محاضرات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، 2000، ص86.

[2] الصادق مزهود، مرجع سابق، ص ص94-95.

[3] سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص128.

[4] منى صالحي، مرجع سابق، ص39.

[5] الصادق مزهود، المرجع السابق، ص85.

[6] مليكة عالم، مرجع سابق، ص179.

خضع القضاء المدني في تشريعاته للوائح الأساسية للثورة قبل انعقاد مؤتمر الصومام، أما بعده فقد حدثت تغيرات عميقة حيث ورد في وثيقته الأساسية مايلي:

"... أدى الانهيار البطيء والعميق الذي تشهده الإدارة الاستعمارية إلى نشوء وتطور سلطة مزدوجة فبدأت العمل إدارة ثورية تتكون من منظمات مسؤولة عن التموين وعن الجباية وعن العدل كما أصبحت الجبهة في الجانب المدني تستند إلى أسس وهي: التربية كاحترام آراء الغير دون تعصب أو إساءة مع احترام الجميع مهما كانت مراتبهم، ثم العدالة التي بمقتضاها كل الجزائريين سواسية وأكثر إحساسا بالعدالة الحقيقية، وفي هذا المجال عليهم أن يكونوا واعين بالهدف..."[1].

تألفت اللجان القضائية من أربعة أعضاء يشمل قضاؤها سائر القطاع، كما تم تشكيل الشرطة الريفية التي ارتبطت مباشرة بالجمعيات الشعبية في الدوار، حيث لا يزيد تعدادها بين اثنين إلى ثلاثة، لكن لم يعمم هذا التنظيم، كما أوجدت الجبهة "نواطير الحراج" مهمتها حماية الغابات من الحرائق، وقد تحولت إلى شرطة مدنية، فكانت هذه اللجان تنظر في النزاعات الحقوقية والجرائم المدنية في القطاع[2].

المطلب الثاني: المجالس الشعبية

دعمت جبهة التحرير الوطني قواعدها الشعبية وتمكنت من توسيعها، وتقريب الشعب الجزائري لها لإدارة شؤونه بنفسه، لذلك تم استحداث المجالس الشعبية التي تشكلت بواسطة الانتخابات التي انطلقت من الدواوير والمشاتي والقرى، باختيار خمسة أعضاء من بينهم رئيس المجلس[3] فمثل قطاع القضاء حيزا هاما من اهتمامات تلك المجالس لتقريب الثورة من الشعب، فإلى جانب لجان العدل، ولجان الصلح على مستوى المجالس المنتخبة، كانت هناك محاكم ابتدائية للنظر في المنازعات والأخطاء والجنح التي يكون أطرافها مدنيين، واهتمت أيضا بتنظيم الأحوال الشخصية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية[4].

كما تم التركيز على دور المحافظ السياسي الذي كان يؤدي دورًا بارزًا في المجال القضائي لأنه يقوم بتشكيل المجالس الشعبية[5]، ويساهم في الفصل في المنازعات ومراقبة تلك اللجان وإحصاء المساجين وجرد حالات الزواج والطلاق، وتقديم التقارير الشهرية عن كل ما يحدث في مجال اختصاصه.

---

[1] عالم مليكة، مرجع سابق، ص ص164-165.

[2] محمد بجاوي، **حقائق عن الثورة والجزائر**، دار الفكر الحديث، الجزائر، 1976، ص68.

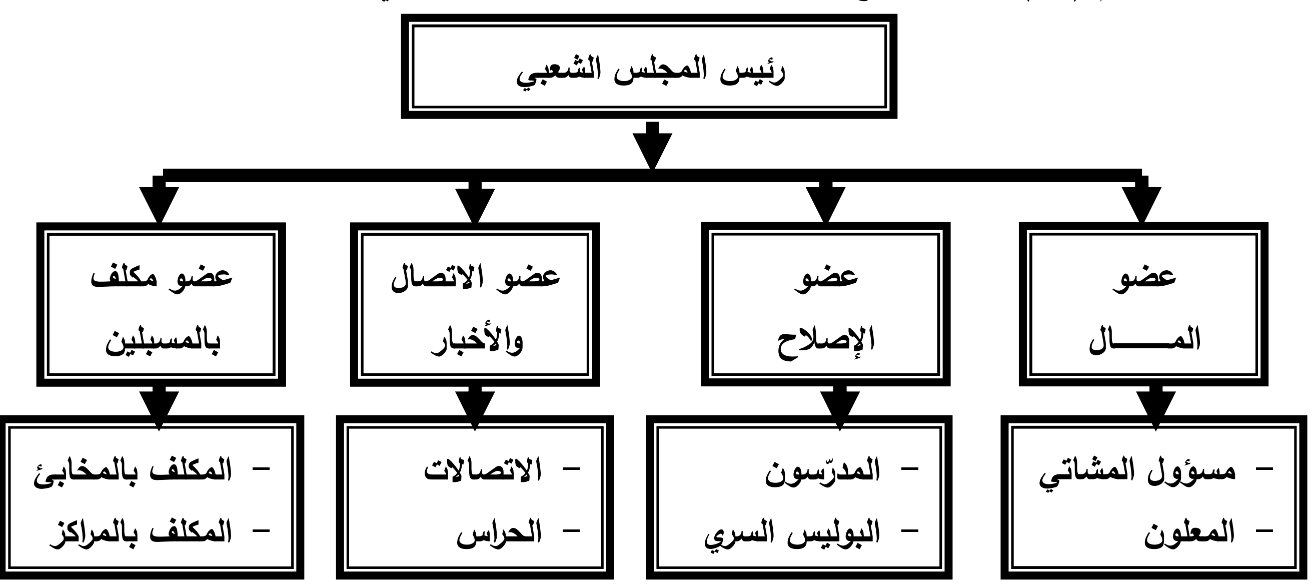
[3] الغالي غربي، مرجع سابق، ص441.

[4] المرجع نفسه، ص442.

[5] مليكة عالم، المرجع السابق، ص71.

والشكل التالي يبين مجموع الأعضاء المتفرعة عن المجلس الشعبي ومجال اختصاصاتها:

شكل رقم (01): يبين مجموع الأعضاء المتفرعة عن المجلس الشعبي ومجال اختصاصاتها(1)



تتوزع مهام المجالس الشعبية المنتخبة، حيث تهتم في الاعتناء بالحالة المدنية والشؤون القضائية والإسلامية والاقتصادية، فلم تكتفي بما حدده مؤتمر الصومام، بل سعت إلى إحداث جهاز الشرطة الذي يساعد في تأدية مهامها(2)، كما أن تنصيب المجالس الشعبية في أهم المدن والقرى أسهم في دراسة أهم المشاكل والنزاعات التي تنشب بين الجزائريين، أو بين الجزائريين والأجانب وإيجاد الحلول لها سواء ما تعلق منها بالقضايا المدنية أو التجارية أو غيرها(3).

وإضافة إلى ذلك فقد اشتغلت المجالس الشعبية على جمع الاشتراكات والتبرعات وأموال الزكاة وتنظيم الحراسة الشعبية بالتناوب، والإشراف على عملية صرف المنح على أسر الشهداء وعائلات المجاهدين والإشراف على أمنهم، وكشف هوية العملاء والخونة والمنحدرين وإحصاء المجندين في صفوف الجيش الفرنسي وجمع المواد التموينية وتخزينها ثم توزيعها على مراكز ج.ت.و(4).

(1) أبو رمضان عبد القادر، من نظم الثورة التحريرية الجزائرية, النظام الإداري وتطوره (1954-1962) "منطقة جيجل أنموذجا"، **مقال في مجلة المصادر**، ع28، السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2016، ص210.

(2) الغالي غربي، مرجع سابق، ص441.

(3) سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص116.

(4) الغالي غربي، المرجع السابق، ص442.

زكت مجالس الشعب بعض القرارات التي بث فيها "الجماعة" في أغلب الأحيان، رغم أن هذه الأخيرة "تعوض مجلس الشعب، حيث تعمل بموافقتها، لكن يتضح حرص الجبهة وهمومها على فض النزاعات بسرعة كي تتفرغ لأهداف أخرى سطرتها من قبل، أهمها الوحدة في النضال والمقاومة "[1].

المطلب الثالث: لجان القضاء ولجان العدل:

1.3. لجان القضاء:

تتشكل من قضاة تم اختيارهم من أفراد الشعب (مسبلين) مهمتهم الرئيسية الفصل في القضايا المدنية والجزائية، وكذلك ما له علاقة بالقضايا التجارية والجنح إلى جانب النظر في قضايا أخرى بسيطة[2].

2.3. لجان العدل:

تم استحداثها للفصل في قضايا المدنيين، أي كل ما يتعلق بالجانب المدني في حياة الناس من حقوق شخصية إلى حقوق عينية والتزامات وعقود هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو قضايا الوصايا والمواريث، والجنح بمختلف أنواعها[3].

لقد استندت عدالة الثورة الجزائرية إلى أسس ومبادئ أقرها بيان أول نوفمبر 1954، وتم التأكيد عليها بعد انعقاد مؤتمر الصومام حيث خضعت إلى نفس القواعد والأسس آخذة بعين الاعتبار واقع البلاد واعتبارها مؤسسة ثورية مبدؤها الإنصاف والوحدة والانسجام غير عابثة بالقوانين الاستعمارية، أو بالأعراف البالية التي خضعت لها العدالة التقليدية[4].

كان لتكوين اللجان والسّهر على مصداقيتها وانضباطها، العديد من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تنظيم الجزائريين وتوحيدهم من أجل استعادة السيادة الوطنية.
- ضمان العدالة في الأوساط الشعبية من أجل الإعداد والتكوين النفسي للمجاهدين.
- تعبئة الجماهير وتشجيعها للالتحاق بالثورة[5].

---

(1) سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص117.

(2) منى صالحي، مرجع سابق، ص200.

(3) علي كافي، مصدر سابق، ص147.

(4) Mohamed Guentari, **Organisation politique administrative et militaire de la révolution Algérienne de (1954-1962)**, Volume1, office publicitaire aniversitaire, Alger, 1996, P196.

(5) صايغي مبارك، الجانب التشريعي للثورة الجزائرية، **مقال في مجلة العلوم الإنسانية**، ع41، جوان 1999، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، ص220.

شملت اختصاصات المحاكم كل ما له علاقة بالقضايا المدنية التي تم شرحها سابقا، بحيث التزمت بمبادئ الثورة مستندة في أحكامها إلى الدين الإسلامي والأعراف التي تم بموجبها سير المحاكمة وتنفيذ الحكم، فيما يتعلق بالقضايا البسيطة، أما الجرائم الخطيرة فقد اختصت بها محاكم الثورة، للنظر ومعاقبة مقترفيها سواء مدنيين أو عسكريين.

المطلب الرابع: المحاكم وأنواعها، وإجراءات المحاكمات:

1.4. المحاكم الجزائية:

تشكلت المحاكم الجزائية من مجلس يشكل المحكمة الثورية مهمته النظر في مخالفات الجنح وطبيعتها، سواء كان الشخص مدنيا أو عسكريا ارتكب مخالفة بسيطة،لذلك فإنه يمثل أمام "اللجنة الشعبية" التي لاتستطيع أن تحكم عليه سوى بحكم مخفف متمثل في غرامة مالية، أو "الفلقة"[1] وتنظر هذه اللجنة كذلك في القضايا الجزائية، بشرط أن يرأسها قائد القطاع[2]، كما أن عدم الاستجابة لإستدعاءات الجيش أو الجبهة دون عذر مقنع يُنظر فيها كجنحة ويعاقب عليها القانون.

في الحقيقة ليس من صلاحيات القاضي المدني النظر في القضايا الجزائية لأن الأمر يعود إلى المحاكم العسكرية، لكن ضرورة بعض القضايا تقتضي الفصل فيها من طرف القاضي المدني، وكنموذج عن ذلك ما أوردته منى صالحي عن بعض تلك القضايا على لسان يوسف يعلاوي وهو أحد مسؤولي الولاية الأولى حيث يقول: «جاء المسبلون بامرأتين جزائريتين إلى المركز الذي يتواجد به جيش التحرير الوطني، وقد شوهدتا مع رجلين أجنبيين داخل سيارة -جنوب مدينة سطيف- متلبستين بالسكر والاختلاط غير الشرعي (وقد فرّ الأجنبيان بسيارتهما)، جاؤوا بالمرأتين وبعد البحث والبت في القضية، وقع الحكم بالإعدام على واحدة منهما، ولحظة تنفيذ الحكم التفتت تقول: يا عمار إني جزائرية، فأجابها الجندي المنفذ،"أنت كذلك فعلا"، ولكنك جزائرية "سفيهة"... جزائرية مريضة...، ولهذا وجب استئصالك عن هذا الجسم الطاهر السليم، وعن المجتمع الجزائري»[3].

ومن طرائف ما روي عن كيفية التقاضي، ما ذكره محمد زروال حيث يقول: «تقدم متخاصمان أمام إحدى اللجان الشرعية بهدف فض مشكلتهما التي طال عليها الأمد، والتي أصبحت تشكل عداوة قائمة بين أفراد العائلتين المتخاصمتين، وكانت تلك المشكلة المتنازع فيها تتمثل في شجرة زيتون، يدعي

[1] **الفلقة** أو الضرب بالعصي على القدمين، وهذه العقوبة كانت تنفذ أيضا في الكتاتيب في حالة عدم حفظ السور القرآنية.

[2] سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص131.

[3] منى صالحي، مرجع سابق، ص11.

كل واحد منهما أنه ورثها وراثة شرعية عن أبيه و عن جده، ومما زاد في تعقيد هذه الخصومة هو أن الشجرة في أرض مشاعة (أي ملك للجميع)، وكانت اللجنة الشرعية قد استغربت تفاهة هذه القضية عندما نظرت فيها، وبعد بحث ورد، حكمت اللجنة بمايلي: على المتخاصمين أن يأتي أحدهما بفأس والآخر بشاقور، ثم طلبت من مسؤول المشتى أن يُحضر أربعة مواطنين، وعندما حضر هؤلاء فقد صدر إليهم أمر بقلع جذور تلك الشجرة ثم حملها إلى أحد مراكز جيش التحرير الوطني وإشعال النار فيها ليتدفأ عليها المجاهدون فقد كان الفصل شتاءًا»[1].

اعتبر القانون الثوري ارتكاب جنحة الجوسسة جريمة، ويُعد مرتكبها خائنا يستحق الإعدام أمام المحكمة الثورية للمنطقة، التي تتكون من:

- قائد الناحية، مسؤول سياسي وعسكري رئيسا.
- مسؤول الإعلام والاتصال، وكيلا.
- المحافظ الوطني، مدافعًا.
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من ضمن السكان المدنيين المنتمين إلى العرش، أي بصفة محلفين مساعدين[2].

كما يحق للمتهم اختيار وكيل يدافع عنه سواء من المدنيين أو العسكريين، وبالنسبة للمدنيين وجب أن يكون المدافع عضوًا من العائلة، أما الحالات الخطيرة جدا، فإنها تحال إلى المحاكم الثورية، بعد انسحاب قائد الناحية من المحكمة بدعوى عدم الكفاءة[3].

اكتفى مؤتمر الصومام بوضع قاعدة سياسية وأدوات قانونية ونظام عام للكفاح المسلح، بعيدًا عن أية إيديولوجية ودون البحث في الأسباب والتوافقات بين كل التوجهات، لأن الهدف هو محاربة العدو، عوض الخلافات التي تسببت في بعض المظاهر والحساسيات فيما بعد[4]، فعلى الرغم من أن القضاء يشوبه بعض الغموض والتردد[5]، والتشكيك في مصداقية وكفاءة القضاة، إلا أن الجبهة كانت صارمة إلى أبعد الحدود في المحافظة على نظامها القضائي، حيث أنها مثلا كانت تعاقب كل من لم يسجل عقد

---

(1) محمد زروال, اللمامشة في الثورة، مرجع سابق, ص87.

(2) سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص132.

(3) المرجع نفسه، ص132.

(4) مسعود معداد، **حرب الجزائر, أحداث تاريخية وتعاليق**, تر: حروش موهوب, موفم للنشر, الجزائر، 2013، ص198.

(5) سعيد بن عبد الله, المرجع السابق، ص263.

نكاح أو طلاق أو بيع أرض أو غيرها من الأحكام الأخرى بعقوبات متفاوتة [1]، وبموجب هذه القرارات الصارمة فإنه وإلى غاية شهر جوان 1957 كانت الهيكلة الإدارية في غاية من التطور باعتراف السلطة الفرنسية نفسها[2]، فأصبح الشعب الجزائري يشعر بثقته بنفسه وكرهه لفرنسا إلى درجة أن المتخاصمين كانوا يرضون بأي حكم ولا يلجؤون للمحاكم الفرنسية[3].

2.4. محاكم الثورة:

حددت اختصاصاتها للنظر في القضايا التي يكون أطرافها من جبهة أو جيش التحرير الوطني، وأيضا قضايا الجنايات مهما كان فاعلها مدنيا[4]، وقد وضع جيش التحرير الوطني قانون داخلي يحدد الإجراءات التي تخضع لها عملية تنفيذ العقوبات، فطبقا لدرجات المسؤولية فقد خول للهيئة العليا قانونًا بتنفيذ جميع الأحكام الصادرة في حق أفراد ج.ت.و والنظام السياسي[5]، ولعل أكثر القضايا التي كان يحاكم عليها هي قضية الخيانة حيث شكلت هاجسا في الولايتين الثانية والرابعة ابتداءً من سنة 1958 ثم تسللت إلى الولاية السادسة، وانتقلت آثارها إلى الولاية الأولى[6]، حيث يذكر الرائد مصطفى مراردة في هذا المجال: «عندما كنت عضوا في الناحية، أرسلت إلينا اللجنة الشعبية مع الفدائيين التابعين لها، رجلا جزائريا تم اكتشاف تعامله كجاسوس مع الاستعمار، هذا الرجل كان من برهوم، ولكنه كان يعمل في الجزائر العاصمة، وكان من عادته أن يأتي إلى برهوم، ويقضي فترة من الزمن ثم يعود إلى العاصمة فلم يثر أمره أي شك لأنه كان حريصا على التخفي وعدم الظهور بمظهر جاسوس لكن في آخر مرة جاء فيها، مرت الحافلة -التي كان هو أحد ركابها- بحاجز للجيش الفرنسي، فلما صعد العسكري الفرنسي وطلب استظهار بطاقات التعريف سارع ذلك الرجل إلى استظهار بطاقة الجوسسة (Carte Bloncche) دون أن يتفطن إلى أن في الركاب من يعرفه، وبمجرد أن وصلوا إلى برهوم سارع أحد الركاب إلى اللجنة الشعبية وأخبر أعضائها بأمره فألقوا عليه القبض، وأرسلوا به إلينا، وعندما وصل سألناه عن أمره، فاعترف بأنه يعمل في الجزائر وأنه يأتي أحيانا إلى أهله في برهوم، لكنه حين يأتي يستغل مجيئه في التجسس على الثورة، حيث يجمع المعلومات المتعلقة بالفدائيين واللجان الشعبية ومراكز التموين وما إلى ذلك، فإذا

---

[1] منى صالحي، مرجع سابق، ص50.

[2] سعيد بن عبد الله, مرجع سابق، ص40.

[3] منى صالحي، المرجع السابق، ص207.

[4] علي كافي، مصدر سابق، ص148.

[5] الغالي غربي، مرجع سابق، ص443.

[6] منى صالحي، المرجع السابق، ص71.

ما عاد إلى العاصمة يتجه مباشرة إلى مركز (لاصاص) في القبة، وهناك يسلم ما جمع من معلومات فتأتي الأوامر من هناك باعتقال المتعاونين مع الثورة والهجوم على أماكن تمركز المجاهدين، لذلك حكمنا عليه بما يتم الحكم به على الخائن في مثل هذه الظروف التي كانت فيها الثورة، وهو حكم الإعدام»[1].

تكونت المحكمة الثورية، من قائد المنطقة وهو الرئيس، ونائبه المكلف بالاتصال والإعلام وهو الوكيل والمحافظ السياسي وهو المحامي، وهذا طبعا بطلب من المتهم وثلاثة محلفين من المدنيين[2].

وانقسمت من حيث التشكيل إلى قسمين:

أ. **المحاكم الشعبية:** تختص بمحاكمة المدنيين الذين ارتكبوا مخالفات، غالبا ما كان يترأسها مساعدا عسكريا.

ب. **المحاكم العسكرية:** تتولى مهمة محاكمة المدنيين الذين ارتكبوا جنحا وجنايات وأيضا الجنود المكلفين بمهام خاصة في صفوف جبهة التحرير الوطني[3].

أما فيما يخص حكم الإعدام، فقد أوكلت مهمة النطق به لمجلس التأديب العسكري للمنطقة وبحضور قادة الناحية المعنية التي حدث فيها الجرم، كمامنعت القوانين ضباط الجيش مهما، كانت رتبهم العسكرية إصدار أحكام الإعدام على مرؤوسيهم[4] أما أحكامها لا تقبل الطعون، وتوجد سوى محكمتين ثوريتين الأولى في شرق الجزائر مجاورة للحدود التونسية والثانية في غربه على الحدود المغربية[5].

في حين أن تنفيذ حكم الإعدام على المتهم وبعد تطبيقه فإنه وجب أن تبلغ الولاية بذلك، لكي يكون ساري المفعول ويمنع الذبح والتنكيل وتشويه الجثث مهما كان المبرر والحجة[6].

اختلفت المحاكمات فكان من بينها، الزيارات دون إذن مسبق من المسؤول المباشر سواء إلى الداخل أو الخارج، وبعض الجرائم الخطيرة جدا التي توكل إلى المحاكم العسكرية للجيش[7].

---

(1) منى صالحي، مرجع سابق، ص ص88-89.

(2) سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص132.

(3) معزوزي هدى، مرجع سابق، ص207.

(4) الغالي غربي، مرجع سابق، ص444.

(5) سعيد بن عبد الله، المرجع السابق، ص136.

(6) الغالي غربي، المرجع السابق، ص444.

(7) معزوزي هدى، المرجع السابق، ص209.

والتي تشكلت من:

- غرفة التحقيق، يشرف عليها ضابط برتبة نقيب مهمته التحقيق يساعده كاتب ضبط، رئيس وكاتبان، يتم تعيين الكل من طرف القيادة العليا للجيش[1].
- القاضي، مجموعة من القضاة المستشارين يقومون بدور المحلفين، كتاب الضبط، الدفاع، أما رئيس المحكمة فيجب أن يكون عسكري حتى ولو كان المتهم مدنيا، فلو كان المتهم برتبة ملازم يجب أن يكون الرئيس رائدًا، وإن كان الرئيس رائدا ينبغي أن يكون الرئيس برتبة عقيد، حيث يُعتمد هنا على الدرجة الأعلى رتبة بمعنى الوصول إلى أن يكون الرئيس عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ أو الحكومة المؤقتة[2]، والجدير بالذكر هو أن العقوبات وعلى اختلافها يحددها القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني[3]، حيث يتم تنفيذ الأحكام طبقا لدرجات المسؤولية باستثناء الحكم بالإعدام الذي يصدر وجوبا من طرف مجلس التأديب العسكري للمنطقة وبحضور قيادة الناحية المعنية، كما تم ذكره سابقا[4].

هذا عن القضاء داخل الجزائر، أما خارجها فقد نصبت محاكم طرحت قضايا أكثرها وأغلبها عسكرية ومنها محكمة تبرسق في تونس، التي نظرت في قضية (جوليت 1957)، ومحكمة تونس لمحاكمة محمد لعموري ورفاقه سنة 1959 ، وأيضا محكمة وجدة[5] بالمغرب التي حاكمت النقيب الزبير صيف 1960، أما السجون فقد اهتمت بها القيادة الثورية المنبثقة عن مؤتمر الصومام، لضمان النظام وتنفيذ الأحكام سواء تعلق الأمر بالمساجين الجزائريين أو الأجانب، أو مساجين الحرب الذين لا يحتفظ بهم في الداخل مدة طويلة بل يتم إرسالهم إلى قواعد جيش وجبهة التحرير في الحدود التونسية والمغربية[6].

3.4. نموذج عن تنظيم المحاكم القضائية؛ قيادة الشمال القسنطيني:

---

(1) سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص135.

(2) المرجع نفسه، ص136.

(3) عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر, دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، مج07, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر، 2010، ص524.

(4) علي كافي، مصدر سابق، ص148.

(5) بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص293.

(6) مليكة عالم، مرجع سابق، ص188.

حددت قيادة الشمال القسنطيني، وبناءًا على التقرير المرفق رقم 4/1657 بتاريخ 1957/09/12[1] الذي يعمم على جميع لجان المناطق والنواحي والقطاعات بخصوص تنظيم المحاكم القضائية فإنه وبقرار من قائد المنطقة، فإنه تم تأسيس لجان قضائية في كل قطاع تتكون من:

- **اللجنة:** تتشكل من 04 أعضاء ورئيس معين من طرف قائد المنطقة وباقتراح منه، على شرط امتلاكهم لأخلاق عالية ومعرفة كل ما يتعلق بالقانون الأساسي، كما يجب أن يمتلك رئيس اللجنة القضائية روح القيادة ويتصف بالعدل بحيث لا يمكن انتقاد قراراته.
  - إن أعضاء اللجنة مسؤولون عن كل ما يخص المسائل القضائية الصادرة من طرفهم.
  - في حالة حدوث خطأ خلال القيام بالمهام، أو انحراف في قيادة اللجنة، تسحب منهم المهام.
- **الكفاءات ومجال الاختصاص:** لا تستطيع اللجنة القضائية الفصل إلا في النزاعات والجرائم التي تنشأ بين المدنيين داخل إقليمهم، وفي حالة الخصومة بين شخصين خارج إقليم اللجنة، فإنه يقدم طلب للقيادة لتحديد الاختصاص.
- **القضايا المدنية:** تفصل الهيئة المختصة في القضايا الآتية؛ الطلاق وما ترتب عنه، الزواج ونتائجه... حقوق وواجبات الأب والأم والأطفال... مراقبة الأطفال ذوي الحقوق، فاقدي القوى العقلية... إلخ.
- **حق الملكية:** كل ما يتعلق بالأراضي والمباني، اكتساب حق الملكية عن طريق الحيازة أو التحويل، ضياع حق الملكية، ملكية غير مقسمة، ملكية مشتركة... إلخ، حيث تقوم السلطة القضائية بتسوية جميع المنازعات المتعلقة بتسليم العقود واتخاذ قرار بشأن موضوع البيع وعلى استعداد لاستخدام المعاملات، التفويض، السندات، المزاد العلني...
- **الأخطاء والعقوبات:** محكمة الاختصاص مؤهلة للحكم على الأخطاء والقضايا المدنية البسيطة، ولكنها غير مؤهلة في قضايا أخرى كالسرقة والقتل، الخيانة، الزنا، عدم الاحترام، الاعتداءات وزيادة الأسعار.
- **العقوبات:** يطبق القانون بالرجوع للشرع الإسلامي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الراهنة، كما أن حل كل المنازعات الخاصة بالملكية والعقود وحقوق الميراث وتنظيم الممتلكات تحدد وفق للقانون الإسلامي، أما بالنسبة لبقية الأخطاء فإنها تحدد على النحو التالي: النظر في خطورة الجنحة،

---

[1] ينظر: الملحق رقم (05) تنظيم المحاكم القضائية لقيادة الشمال القسنطيني، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، علبة رقم (A.L.G, G.G.A, D.C.3.Q, 63 A.N.O.M).

فمحاولة السرقة أو السرقة، عقوبته إعادة الشيء المسروق إلى صاحبه وقبل ذلك يحلق رأسه، ويجلد من 10 إلى 50 جلدة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة الجرم، ثم غرامة مالية تتراوح ما بين 1000 إلى 100.000 فرنك (خاصة بالعقار) وفقا للأهمية التجارية، وفي حالة تكرار الفعل يعاقب بعقوبة مزدوجة أكثر من العقوبة الأولى، وفي حالة العودة يحال الجاني إلى محكمة الثورة، هذا إضافة إلى العديد من الإجراءات الجزائية فيما يتعلق بالزنا والاعتداء، والإصابات الطوعية التي يخضع في مجملها إلى طرق وإجراءات تنظيمية[1].

المطلب الخامس: القضاء أثناء المرحلة الانتقالية:

جاء في أحد بنود اتفاقيات إيفيان، أن الجزائر وفرنسا ستحلان كافة المنازعات المتعلقة بالطرق السلمية، وفي حالة عدم الوصول إلى اتفاق فإنه من حق الدولتين اللجوء إلى محكمة العدل الدولية[2] وستأخذ جبهة التحرير الوطني الصفة القانونية كهيئة سياسية[3].

فبموجب قانون العفو الشامل وأحداث الجزائر، يطلق سراح جميع أسرى الحرب لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار، وفي حالة عدم تنفيذ القرار خلال عشرين (20) يومًا يحق للمعنيين بالأمر إخطار اللجنة الخاصة المكلفة بالإشراف على تنفيذ العفو، والمتكونة من رئيس يتم اختياره من ضمن القضاة الممتازين ويتعين بموجب مرسوم بعد استشارة الهيئة التنفيذية المؤقتة[4].

أما فيما يخص النظم الخاصة بالمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام الجزائري، والذين ولدوا بالجزائر، وأقاموا بها عشر سنوات إقامة دائمة ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير فإنه ستحترم حقوقهم في الملكية، وسيحتفظون بقانونهم الشخصي الذي ستطبقه المحاكم الجزائرية وفقا للقانون الداخلي الجزائري[5].

---

(1) للمزيد عن هذا الموضوع أنظر الملحق رقم (05) السابق.

(2) عبارة عن هيئة قضائية جنائية دائمة مستقلة أوجدها المجتمع الدولي سنة 2002 لمقاضاة مرتكبي الجرائم بمقتضى القانون الدولي ضد الجرائم الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. أنظر: فدوى الذويب، **المحكمة الجنائية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2013-2014.

(3) سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص304.

(4) أمحمد يوسفي، **منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية**، تر: عبد المجيد بوجلة، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص162.

(5) سعيد بن عبد الله، المرجع السابق، ص308.

إن المرسوم المؤرخ في 19 مارس 1962 قد حدد تنظيم السلطات العامة بالجزائر مؤقتًا، حيث نصت مادته الثانية على مايلي:

"إن تنظيم كل السلطات هي من صلاحية المندوب السامي الأمين على سلطات الجمهورية الجزائرية، وهيئة تنفيذية مؤقتة مكلفة بتسيير القضايا العمومية، ومحكمة تتكفل بردع جرائم الأمن العمومية" [1].

لقد تم وضع مصالح إدارية خاصة تحت تصرف الجزائر وقوة لحفظ النظام، ومحكمة للأمن العام بهدف قمع الاضطرابات التي تمس الأمن العمومي أثناء الفترة الانتقالية، وهي محكمة محايدة تستمد سلطاتها من الاتفاق المشترك، وجاءت كضرورة حتمية بسبب الموقف العدائي الذي اتخذته محاكم أخرى إزاء جبهة التحرير الوطني ومؤيديها[2]، رغم أن عدالتها نشطت بشكل فعال خلال هذه الفترة إذ صدرت عنها قرارات كثيرة زكتها المحكمة العليا وهي أعلى مؤسسة قضائية في الجزائر [3].

---

[1] رافائيلا برانش، **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية**, تر: أحمد بن محمد بكلي, أمدوكال للنشر, الجزائر، 2010، ص550.

[2] سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص313.

[3] **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص51.

المبحث الثالث: القضاء العسكري، الهياكل وسير المحاكمات:

المطلب الأول: تنظيم القضاء العسكري أثناء الثورة في الداخل والخارج:

انطلاقا من الثوابت التي وضعتها الثورة منذ الانطلاقة فيما يتعلق بالقضاء، فإن الشريعة الإسلامية كانت المرجع الأساسي لتطبيق الأحكام، إضافة إلى بعض مواثيق الثورة الأساسية بدءًا من بيان أول نوفمبر إلى غاية مؤتمر الصومام الذي تم فيه وضع الآليات والقواعد والأسس من أجل مواصلة النضال وتنظيم العمل الثوري بمختلف جوانبه، فكان تطبيق الأحكام يخضع لإرادة قانونية وانضباط تام رغم بعض الهفوات، فقد نجحت جبهة التحرير الوطني في بلوغ الهدف الذي تم التخطيط له منذ الانطلاقة، فسعى قادتها إلى تحفيز القضاة وتشجيعهم من أجل مواصلة العمل بكل انضباط وأمانة دون الرضوخ إلى أي إغراء أو مساومات مهما كانت[1].

تكفلت المحاكم الثورية بالقضايا التي تمس الثورة والانضباط العسكري تماشيا وظروف الحياة في الجبل حيث يتنقل الجيش من مكان إلى آخر، وأيضا انعدام وسائل الاعتقال ونقص إمكانيات البحث والتحري، فكانت الجنايات تحاكم حسب وقوعها[2]، بوضع ترتيبات وقواعد وتنظيمات بشأن الانضباط والقضاء العسكري، تماشيا والظروف الخاصة للمعركة التي حققت توافق بين روح العدالة والمجاهدين الذين يعينون أو تنزل رتبهم العسكرية أو تؤخر من قبل الحكومة بناءًا على رأي قادة الولايات، أما ضباط الصف فإن الحقوق تمارس عليهم بناءًا على اقتراح من قادة المناطق[3].

اقتصر قانون النظام العام والتشريع القضائي العسكري الصادر عن لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 12 أفريل 1958[4] على المحاكم العسكرية، إذ يعتبر قانون عام لجيش التحرير الوطني الذي اعتمدته الحكومة المؤقتة فيما بعد بناءًا على تقرير اللجنة الوزارية للحرب [5]، لمعالجة العديد من الأخطاء الخطيرة، وقد صنفت المحاكم كما يلي:

---

[1] Claude Paillat, **Deuxième dossier secret de l'Algérie (1954-1958)**, Presse de la cité, T1, Paris, 1961, P85.

[2] حمود شايد، مرجع سابق، ص303.

[3] محمد بجاوي، مرجع سابق، ص ص75-76.

[4] ينظر: الملحق رقم (06) قانون التشريع القضائي العسكري الصادر عن لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 12 أفريل 1958 بتوقيع كريم بلقاسم، أنظر: عالم مليكة، مرجع سابق، ص383.

[5] منى صالحي، مرجع سابق، ص64.

أ. المحكمة القضائية العليا؛ تحاكم الضباط السامين.

ب. محكمة الولاية؛ تحاكم الضباط من بقية الرتب.

ج. محكمة المنطقة؛ تحاكم ضباط الصف والجنود[1].

كما يوجد في كل منطقة وناحية محكمة عسكرية دائمة؛ وهي:[2]

أ. **محكمة الناحية:** عبارة عن محاكم الدرجة الأولى، تنظر في الجرائم التي يرتكبها المدنيون ولا يحق للجان القضائية رؤيتها وكذا النظر في الجريمة التي تقوم بها مختلف فصائل الجيش من جنود وضباط (عرفاء، ورقباء)[3].

ب. **محكمة المنطقة:** تتكون من ضابط أول أو ملازم ثاني للمنطقة وضابطان من الدرجة الثانوية (ملازم، أو ملازم ثاني)، وثلاثة حكام مساعدين (ضابط وضابط ثانوي الدرجة، وجندي مفوض عن الجيش، كاتب، محامي)[4].

ج. **محكمة الولاية:** تستأنف إليها القضايا التي حكمت فيها المحاكم العسكرية في مختلف المناطق التابعة للولاية، كما أنها محكمة أسست لمقاضاة الملازمين الأولين والنقباء[5].

د. **المحكمة العليا (الثورية):** ذات صلاحيات كاملة وسلطة واسعة، تنظر في القضايا المهمة داخل الوطن وخارجه، تحاكم الضباط السامين في جيش التحرير، يوجد منها محكمتان واحدة بالقاعدة الشرقية، والثانية بالقاعدة الغربية[6]، كما يخضع لها أعضاء م.و.ث.ج (C.N.R.A) والحكومة المؤقتة، الذين يحاكمون أمام المحكمة الثورية العليا[7].

تتشكل محكمة الولاية بموجب قرار من مجلس الولاية بعد استشارة من هيئة القيادة، وتتكون من صاغ أول وهو الرئيس، وضابطان وثلاثة حكام مساعدين (أحدهما ضابط والآخر ضابط صف والثالث جندي)، كما يوجد مفوض عن الجيش وكاتب قضائي ومدافع.

---

[1] الصادق مزهود، مرجع سابق، ص316.

[2] محمد بجاوي، مرجع سابق، ص76.

[3] مليكة عالم، مرجع سابق، ص174.

[4] الصادق مزهود، المرجع السابق، ص317.

[5] محمد بجاوي، المرجع السابق، ص76.

[6] منى صالحي, مرجع سابق، ص75.

[7] محمد بجاوي، المرجع السابق، ص76.

أما عن شكوى الإجابة أمام المحكمة العسكرية فإنه إذا اقترف الجندي خطأ خطير، يجب على رئيسة المباشر أو السلطة التي عاينت الخطأ أن ترسل في أسرع وقت ما يمكن ارساله إلى المسؤول الذي له الحق تعيين أعضاء المحكمة العسكرية،بموجب شكوى محررة مصحوبة بتقرير مفصل عن الخطأ أو الأخطاء المرتكبة، واذا انعدمت هذه الشروط تصطحب الشكوى بوثائق مؤكدة ثم يحال المتهم على المحكمة العسكرية[1].

1.1. محكمة القاعدة الشرقية:

تشكلت من قائد القاعدة الشرقية والذي هو أعلى رتبة عسكرية (عقيد) ينوبه نائب برتبة رائد، وقائد كتيبة برتبة ملازم، ومحامي للدفاع عن الاثنين (محامي المدعي، ومحامي المدعي عليه) رتبته ملازم أول، تعقد جلساتها دوريا، وجلسات طارئة،و تخضع في أحكامها إلى قانون التشريع العام الصادر عن لجنة التنسيق والتنفيذ[2].

2.1. محكمة القاعدة الغربية:

مقرها وجدة بالمغرب تتركب من رئيس برتبة عقيد، ومساعدين برتبة ملازم أول، وكاتب برتبة ملازم، ومحامي برتبة ملازم أول وثلاث محلفين، يسير الرئيس ومساعدين المناقشات ويعلق موقفه من البراءة أو العكس على إثر تصويت يتبع بمداولات يشارك فيها المساعدون والمحلفون[3].

اختلفت المحاكمات في داخل الولايات، فنتيجة لسرعة التحقيق وعدم وجود أدلة الإدانة ذهب العديد من الأبرياء ضحية سوء التقدير، كما أن سبب ايجاد محكمة في الشرق و أخرى في الغرب يرجع إلى وجود وتكاثر أعداد ضخمة من اللاجئين الجزائريين وجنود جيش التحرير على طول الحدود الجزائرية التونسية والمغربية[4].

اعتنى قادة الثورة بتنظيم القضاء العسكري لما له من أهمية ودور في المحافظة على الانضباط، فلم يعد لأي ضابط مهما كانت رتبته العسكرية الحق في إصدار الحكم بالإعدام إلا بعد تشكيل المحكمة ويراعي فيها شروط الإجراءات القضائية العسكرية اعتمادًا على مبدأ التسلسل الهرمي بدءًا من القاعدة

---

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر, مرجع سابق، ص542.

[2] الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص118.

[3] ينظر: الملحق رقم (07) صورة تنصيب محكمة عسكرية من طرف قيادة الأركان العامة، تليها صورة للوكيل الذي يلقي قرار الاتهام. أنظر: حمود شايد، مرجع سابق، ص322.

[4] منى صالحي، مرجع سابق، ص ص74-75.

وصولا إلى القمة، أي بمعنى من القسمة إلى الناحية ثم المنطقة وأخيرا الولاية التي تتولى كما سبق ذكره مسؤولية الجرائم الخطيرة التي يرتكبها المدنيون والعسكريون[1].

المطلب الثاني: إجراءات التقاضي:

حددت وثيقة التشريع القضائي العسكري الممضاة من طرف كريم بلقاسم[2] المسؤول عن دائرة الشؤون العسكرية للجنة التنسيق والتنفيذ كيفية القضاء، فبعد سماع المتهمين والشهود ولسان الاتهام، ولسان الدفاع ينفرد رئيس المحكمة بمساعديه فيتشاورون ثم يصرحون بإدانة المتهم أو براءته وفي كلتا الحالتين يحاط من يهمهم الأمر علمًا –في الحال– ويكونون قد عادوا إلى مقر المحكمة، التي تصدر الحكم الغير قابل للطعن، فالمحكوم عليهم بالإعدام لا يجوز ذبحهم بل ينفذ فيهم الحكم رميا بالرصاص[3]، كما لا يحق لكل محكمة عسكرية أن تتكون بصورة مخالفة للتراتيب والتوجيهات المنصوص عليها آنفًا في الانعقاد و في إصدار أي حكم.

قبل انعقاد المحكمة وتحديد التهم بناءً على القرائن فإن اجراءات التقاضي تخضع إلى مراحل نوجزها فيما يلي:

تقدم شكوى الإحالة أمام المحكمة العسكرية التي تتولى تقديم تقرير كتابي يتعين بموجبه أعضاء المحكمة لمحاكمة المتهم أو المتهمين، بعد فتح الجلسة من طرف رئيس المحكمة العسكرية، حيث يأتي بالمتهم محاطا بجنديين اثنين ثم يقرأ كاتب القضاء على مسمعه قرار الاتهام، وبعد ذلك تلقى عليه الأسئلة من طرف رئيس المحكمة أو مساعديه إذ وُجدا، كما تلقى أسئلة على الشهود إن وجدوا، ومن ثم تحال الكلمة إلى المفوض عن الجيش فتتلوه مرافعة بيان الدفاع[4]، لكن قبل الإجابة على المحكمة فإنه وجب المرور بمراحل قانونية، وهي عبارة عن ملف قضائي يقدم إلى المحكمة العسكرية بناءًا على ما يلي:

---

[1] إبراهيم لونيسي، **القضاء العسكري خلال الثورة التحريرية مع إشارة إلى محاكمة لعموري وزملائه**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء أثناء الثورة، مرجع سابق, ص144.

[2] ينظر الملحق رقم (08) مذكرة استعلامات عسكرية فرنسية, أرشيف فانسان الفرنسي، علبة رقم: (1H1244/D3).

[3] ينظر: الملحق رقم (09), وثيقة إنذار بالموت، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، علبة رقم: (A.L.G, G.G.A, D.C.3.Q, 63 A.N.O.M).

[4] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر, مرجع سابق، ص535.

البحث: فور وصول شكوى إلى السلطات المعنية تعين ضابط بحث بمساعدة كاتب قضائي لدراسة القضية، وبعدها يتم تقديم تقرير خاص بالمتهم والمتهمين إلى ضابط البحث الذي يتولى عملية الاستنطاق، طوال المدة التي يراها مناسبة للوصول للحقيقة[1].

أما محضر المحاكمة فيمضيه رئيس الجلسة ويكون فيه اسم القضاة والديوان والوكيل العام ويتكون من:

- دعوى أو شكوى فوق ورق عادي.
- طلب الإحالة أمام محكمة عسكرية.
- محضر تعيين ضابط بحث.
- محضر استئناف المتهم.
- محضر الجلسة.
- محضر تنفيذ الحكم[2].

المطلب الثالث: مصير الخونة:

طورت جبهة التحرير الوطني إستراتيجيتها الدعائية خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، كما تأسست مدارس التأهيل العسكري، والمصالح الصحية والمخابرات الحربية التي سمحت لجيش التحرير الوطني أن يبقى في تواصل مع وحداته القتالية، وبالخارج أيضا، كما شكلت شبكة استطاعت من خلالها اكتشاف المتعاونين مع العدو، بل واختراق صفوفه[3]، واستئصال المتعاونين مع فرنسا، والذين أصبحوا يشكلون خطرا على أمن الثورة بصفتهم عين الاستعمار وجرثومة خطيرة ابتلي بها الوطن[4].

يظهر أغلب العملاء ولائهم التام للعدو، أما البعض الآخر فإن مهمته هي جمع المعلومات لصالحه، حيث ينتشرون داخل القرى والمداشر التي تسيطر عليها ج.ت.و يظهرون ولائهم الظاهري وتعاطفهم وتعاونهم مع الجيش[5] إلى درجة لا تثار الشكوك حولهم، حيث استطاع العدو أن يكسب هؤلاء في صفه والمراهنة على كسب الشعب في طريق الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

(1) الصادق مزهود، مرجع سابق، ص318.
(2) منى صالحي، مرجع سابق، ص73.
(3) محمد بجاوي، مرجع سابق، ص77.
(4) بسام العسيلي، **الله أكبر... وانطلقت ثورة الجزائر**، ط2، دار النفائس، بيروت، لبنان, 1986، ص108.
(5) الرائد عز الدين، **الفلاقة**، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص68.

من أجل فصل المجاهدين وعزلهم في الجبال والترويج للشعارات التي مازال يتغنى بها، بأن القائمين على الثورة هم جماعة خارجة عن القانون أو قطاع طرق[1]، فأنشأت السلطات الفرنسية اللجان لأجل الدعاية لإنجاح مخطط قسنطينة، فتم إنشاء لجنة الإنقاذ الشعبي التي تتكفل بالتهدئة وإقناع الناس بتغيير الأوضاع[2] بالاعتماد على تلك العناصر التي راهنت من أجل إجهاض مخططات جيش التحرير، بنقل كافة المعلومات عن تحركاته ونشاطاته في الجبال والمدن، فكان توقيفهم في الغالب بناءًا على معلومات من المواطنين، وفي هذه الحالة فإن التعامل معهم إما أن يكون بطريقة غير إنسانية وهذا ما رفضته الثورة، أو إحالتهم على القضاء العسكري للنظر في جريمتهم[3]، ورغم أنهم كانوا يعرفون مصيرهم إلا أن تنفيذ حكم الإعدام فيهم بصرامة، قرار لا رجعة فيه[4].

المطلب الرابع: نماذج من المحاكمات العسكرية أثناء الثورة (1954-1962):

1.4. قبل مؤتمر الصومام:

أ. قضية شيحاني بشير:

شيحاني بشير[5] النائب الأول لقائد المنطقة الأولى الأوراس النمامشة "مصطفى بن بولعيد"[6] تولى القيادة بعد سفر هذا الأخير إلى المشرق لجلب السلاح ودعم الثورة.

---

[1] يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث, مرجع سابق، ص105.

[2] مصطفى مراردة، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي", شهادات ومواقف عن مسيرة الثورة في الولاية الأولى**, دار الهدى عين مليلة, الجزائر، 2003، ص145..

[3] الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص69.

[4] ينظر: الملحق رقم (10) تقرير عن ذبح خائنة، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، علبة رقم: (G.G.A, 93/9636 .(A.N.O.M

[5] ولد يوم 22 أفريل 1929 بالخروب ولاية قسنطينة، درس الابتدائية بالمدرسة الفرنسية، وتعلم القرآن واللغة العربية بزاوية سيدي حميدة، التحق بمتوسطة بمدينة قسنطينة حيث أقام عند أسرة ابن باديس إلى غاية سنة 1946، ناضل في صفوف ح.إ.ح.د ومسؤولا على الحزب سنة 1952، عين نائبا لبن بولعيد عشية انطلاق الثورة، استشهد بعد معركة الجرف في ظروف غامضة. أنظر: الطاهر جبلي، **دور القاعدة الشرقية في الثورة (1954-1962)**، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص ص307-308.

[6] ولد يوم 5 فيفري 1917 في آريس بباتنة، من عائلة تنتمي إلى العيان، ناضل في حزب الشعب بعد ح.ع.2، وعضو في اللجنة المركزية سنة 1953، قائدا للمنطقة الأولى بعد اندلاع الثورة، اعتقل في فيفري 1955 بتونس، وفر من سجن الكدية شهر نوفمبر من نفس السنة، استشهد يوم 22 مارس 1956 إثر انفجار جهاز إرسال. أنظر: حميد عبد القادر مرجع سابق، ص255.

انطلق بتاريخ 13 فيفري 1955 رفقة مساعديه مصحوبين بثلاثين مجاهدين باتجاه جبال النمامشة في "أعالي الناس" أين قرر تحويل مقر قيادته إلى القلعة بتاريخ 20 فيفري من نفس السنة، لدواعي متعددة، أولها القرب من تونس وثانيها تنظيم العمل بناحية تبسة، غير أن مجاهدين من الأوراس اعتبروا خياره خيانة[1]، بعد تزايد النعرات القبلية بالمنطقة منذ القبض على مصطفى بن بولعيد في تونس بتاريخ 11 فيفري 1955 فبدأت حمى الخلافات وأولوية القيادة تزداد شيئا فشيئا بين الإخوة الأعداء "عباس لغرور[2]، عاجل عجول[3]، عمر بن بولعيد[4] ".

قرر شيحاني بشير أن يجمع المحبين من الثورة من الأهالي في كل من تبسة، الشريعة، بكارية، الماء الأبيض و الكويف، فألقى خطابًا حماسيا في قمة جبل الجرف دعى فيه إلى حماية الثورة وأمن وحدة الأمة الجزائرية[5] بعد أن أثارت عملية استخلافه ردود أفعال متباينة، أغلبها من عناصر كانت تطمح في قيادة المنطقة دون أي اعتبار للوضعية والمشاكل التي تتخبط فيها الثورة بالأوراس، مع العلم أنّ مصطفى بن بولعيد هو من عين شيحاني بشير مكانه نظرا للمواصفات التي كانت تطبع شخصيته التي عرف بها خلال نضاله في الحركة الوطنية ومرحلة الإعداد للثورة[6]، مواصلا الكفاح بعد اندلاعها إلى

---

[1] محمد العربي مداسي، **مغربلو الرمال، الأوراس النمامشة (1954-1959)**، منشورات ANEP، الجزائر، 2011، ص70.

[2] ولد في شهر جوان 1926 بدوار انسيغة بخنشلة، ينتمي إلى أسرة فقيرة جدا، دخل المدرسة الفرنسية وتحصل على الشهادة الابتدائية، وغادرها متوجها إلى الحياة العملية، حيث اشتغل طباخا لدى حاكم المدينة عام 1948. انظم إلى صفوف الحركة الوطنية في حزب الشعب، شارك رفقة بن بولعيد في الإعداد للثورة وتفجيرها، و في معركة الجرف الشهيرة، غادر إلى تونس معترضًا على قرارات مؤتمر الصومام واستشهد في 25 جويلية 1957, أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص ص328-330.

[3] من مواليد سنة 1923 بكيمل، انخرط في ح إ ح ت سنة 1948، تقلد عدة مسؤوليات في الحركة، ساهم في تهريب السلاح من تونس خلال فترة الإعداد للثورة، ضل يرتقي بفضل نشاطه وحركيته إلى أن وصل إلى عضوية قيادة الثورة في الأوراس. أنظر: مسعود عثماني، من اغتال بن بولعيد، مرجع سابق، ص80.

[4] لم يكن عمر بن بولعيد يمتلك مواصفات القائد ليتزعم الثورة في منطقة مصنفة خطر في دوائر الاستعمار الفرنسي، وبعد استشهاد أخيه قام بزيارة للولاية الثالثة، التقى فيها ببعض المسؤولين من أمثال كريم بلقاسم و عميروش، وبعد عودته أوهم الجميع بأنه نصب قائدا للمنطقة، فزاد هذا من تمزيق وحدة الصف وتأزم الأوضاع. للمزيد أنظر: مسعود عثماني، من اغتال بن بولعيد، مرجع سابق، ص ص195-196.

[5] محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية- الولاية الأولى أنموذجا**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.س.ن، ص143.

[6] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص84.

غاية توليه القيادة التي عُرف من خلالها بانضباطه التام وتنظيمه المحكم لها واتخاذه قرارات أنزل بموجبها العقاب على مقترفيها كإصدار حكم بالموت على من أخطأ القتل أو اغتصب أو سلب ونهب، والنقل إلى مناطق أخرى لمن ارتكب خطا أقل فداحة، وهو القانون الذي قرأه على مسامع قادة اللمامشة فكان الإجرام والاغتصاب والعلاقات الجنسية غير المشروعة وعدم تنفيذ الأوامر وضياع السلاح وتبذير الأموال كلها جرائم تؤدي إلى الحكم بالإعدام(1).

وتمسكا بهذا النظام فقد أعدم شيحاني بشير شخصا يدعى محمد الغبروري(2)، فتركت هذ القضية العديد من الاستفهامات وردرد الفعل الرافضة والمنددة بالقرار الذي اتخذه شيحاني في مثل تلك الظروف الصعبة التي تعيشها المنطقة خاصة أن المنفذ فيه حكم الاعدام هو من متساكني قطاع الشلية، فخلفت ردود أفعال حاقدة لشخص شيحاني، الذي ألقى اللوم لعاجل عجول، الذي صرّح: «لم أرى في حياتي شيحاني يفقد برودة دمه بهذه الطريقة وفي لحظة معينة هاجمني مباشرة، كيف يمكن لك أن تسلم جوازات مرور، لأنصار ثورة مضادة دون اتخاذ أية احتياطات أمنية»(3).

بدأت الفجوة تتسع والخلافات تتصاعد خاصة بعد عزل شيحاني لعمر بن بولعيد من الإدارة وتعيين آخر مكانه وهو فرحي سعيد من تبسة، وأيضا تعيين الكاتب الشخصي لشيحاني وهو حسين معارفي على رأس منطقة أريس(4)، الأمر الذي خلف ردة فعل عنيفة من طرف هؤلاء القادة الرافضين تولية شيحاني للقيادة، خاصة وأنه من خارج المنطقة.

لم ينفذ حسين معارفي وعمر بن بولعيد أوامر القيادة وبقي هذا الأخير في تنقل رفقة جنوده بين جبال الأوراس غير مبال بأوامر القائد وتحت حماية فصيل من المتطوعين الأمر الذي إستاء له شيحاني

---

(1) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية- الولاية الأولى أنموذجا، مرجع سابق، ص143.

(2) انتاب شيحاني شك من شخصين هما "عمار معاش" وقريبه "محمد الغبروري" اللذين قررا اغتياله, فوجب عليه التصدي لهما، فخلال تنقلهما في الأوراس باتجاه مركز القيادة اعترضتهما دورية عادية في منطقة يشرف عليها عجول حيث اكتشفت عدم حصولهما على رخصة مرور، فتم القبض عليهما وحوّلا إلى عاجل عجول الذي زودهما بالرّخص للاتصال بمركز القيادة العامة، وأثناء علمه بقدومهما احتاط شيحاني للأمر خاصة بعد علمه أن هذين الشخصين هما قريبان لشخص آخر تم إعدامه من قبل يُدعى "معاش"، فتم تكليف عباس لغرور للتحقيق معهما، فتوصل إلى حقيقة أنهما ينويان تصفيته فأمر بإعدامهما، ووجه إستدعاء لعاجل عجول متهما إياه بالتورط في الخطة. أنظر: الرائد هلايلي محمد الصغير، **(مذكرات)، شاهد على الثورة في الأوراس**، دار القدس العربي، وهران، الجزائر،2013، ص178.

(3) محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص125.

(4) المرجع نفسه، ص127.

الذي قرر دعوة قادة المناطق من أجل مناقشة تصرف عمر بمحاولة تقسيمه للجيش وبث الأفكار الجهوية والتخطيط لاغتيال قادة المنطقة ورفض الأوامر وتجنيده لأحمد بن عبد الرزاق[1] المعروف بانتمائه للحركة المصالية[2]، وبناءًا عليه فقد تم إصدار الأوامر بإلغاء صفة الجندي من جيش التحرير لعمر بن بولعيد، والدعوة إلى اعتقاله ومحاكمته رفقة رفاقه المتهمين بالتمرد[3]، إلا أن عمر لم يبال بأوامر وقرارات شيحاني معتبرا نفسه الأولى بالقيادة مكان أخيه، أما شيحاني فقد اعتمد على وسائله الخاصة من أجل إلقاء القبض على عمر بن بولعيد الذي بقي دائم التنقل وممارسة نشاطه إلى غاية تصفية بشير شيحاني[4].

في سلسلة جبال الجرف[5] قررت القيادة المتمثلة في بشير شيحاني، عاجل عجول، عباس لغرور، و سيدي حني[6]، عقد اجتماع جنوب الشريعة بتبسة، حضره جمع غفير من الجنود والمناضلين والمواطنين[7] يروي المجاهد الراحل الوردي قتال[8] عنه «أنه كان كبيرا وحماسيا حماسة القائد نفسه، الذي

---

[1] أصبح يُعرف بالقائد سي الحواس ولد بقرية "مشونش" سنة 1923، تلقى تعليمه عن والده, استهوته السياسة سنة 1947 لينضم إلى ح.إ.ح.د سنة 1950، التحق بالثورة سنة 1955 بمنطقة الأوراس، كلف سنة 1956 بالصحراء, دخل إلى تونس سنة 1957 بأمر من قائد الولاية الثالثة وبتاريخ 02 أفريل 1957 تولى مسؤولية المنطقة الثالثة (الصحراء)، ومع حلول شهر سبتمبر1958 تولى مسؤولية الولاية السادسة برتبة عقيد, استشهد في 29 مارس 1959 إلى جانب العقيد عميروش بمعركة جبل ثامر بضواحي بوسعادة, للمزيد أنظر: المجاهد محمد الشريف عبد السلام، **(مذكرات)، قبسات من الثورة التحريرية بالأوراس, ناحية جبل أحمر خدو**، دار الأوراسية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص379.

[2] عمر تابليت، **الأوفياء يذكرونك يا عباس لغرور**، ط2، الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص107.

[3] محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص126.

[4] عمر تابليت، المرجع السابق، ص108.

[5] ذات تضاريس وعرة، شهدت أضخم المعارك التي عرفتها الثورة بعد أن لقن المجاهدون القوات الفرنسية درسا في عملية الانقضاض الجبلي.

[6] ولد بشير ورتال (سيدي حني) سنة 1918 بكيمل، حفظ القرآن متنقلا بين العديد من الزوايا (العثمانية، سيدي عقبة، بوسعادة)، انخرط في ح.إ.ح.د، وكان عنصرا في المنظمة الخاصة، فاعتقلته السلطات الفرنسية نتيجة نشاطه، لمدة سنة، وبعد اندلاع الثورة كان من الرعيل الأول المشارك فيها، عين سنة 1956 مسؤولا لناحية كيمل، وفي 1958 بالناحية الرابعة، استشهد يوم 1959/07/15. أنظر: عمار ملاح، مصدر سابق، ص84.

[7] ولد الوردي قتال بتبسة سنة 1932، التحق بالثورة بمجرد اندلاعها، وشارك في معركة الجرف في سبتمبر 1955 وعين إثرها مسؤولا عن ناحية سوق أهراس، خرج رفقة لزهر شريط على قيادة عباس لغرور في محاولة منه للاستقلال بناحية النمامشة نتيجة سلسلة التصفيات التي بدأت بمقتل شيحاني بشير، وفي خريف 1956 نجا من محاولة اغتيال من تدبير عبد الحي السوفي وعباس لغرور قتُل فيها الزين عباد، أبعد إلى القاهرة بعد هذه الحادثة. أنظر: محمد عباس، **فرسان الحرية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص188.

[8] عمار جرمان، **من حقائق جهادنا**, دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع, عين مليلة, الجزائر, 2009، ص38.

ألقى خطابا مطولا أمام جموع الناس، وعلى مسمع الكل بأن هذه الأرض جزائرية وستبقى جزائرية، وسندافع عنها مهما كلفنا ذلك من ثمن»[1]، فكان ذلك اللقاء بمثابة تزكية جديدة لشخص شيحاني بشير فالتفت حوله جموع السكان من المشاتي والقرى القريبة، وكان بداية لمرحلة جديدة في حياة شيحاني بشير القيادية.

توصل الاستعمار الفرنسي عن طريق عملائه المندسين بين الناس إلى معرفة تفاصيل الاجتماع ومكانه وتاريخ عقده، فأرسل أعدادا ضخمة من جيوشه لمحاصرة المكان والقضاء على كل من فيه، فبلغ الأمر إلى القيادة التي أحست بخطورة الأمر، فأمرت الجيش بالتحصن في جبل الجرف ذي التلال الوعرة والمسالك الخطيرة التي يصعب الوصول إليها، لكن ذلك لم يمنع الجيوش الفرنسية من الوصول ومحاصرة جيش التحرير من كل الجهات، فبدأت معركة الجرف الكبرى يوم 22 سبتمبر 1955[2]، والتي كانت آخر المعارك لبشير شيحاني الذي تمت تصفيته بعدها مباشرة.

تميز شيحاني بخصال حميدة وحس وطني وقيادة لا متناهية وحنكة فائقة في تدبير خطط الحرب أثناء المعركة وكان دائم الاتصال بالجنود رغم تحصنه في مغارة بالجبل وكانت أوامره تنفذ رغم الحصار المضروب على المنطقة من بداية المعركة إلى نهايتها، متحليا بصبر شديد ورجولة فائقة ومهارة قيادية لا توصف انتهت بتفجير قنبلة وسط المغارة التي كانت تؤويه لكنه نجا والتحق برفاقه بعد نهاية المعركة بأكثر من أسبوع[3]، يوم 9 أكتوبر 1955 فتوجه إلى "لمرة" وهي آخر مرحلة قبل وصوله إلى "القلعة" مقر القيادة، حيث وجد نائبه عباس لغرور، عاجل عجول ومعهما لزهر شريط[4] في استقبال ينذر بأن شيئا ما سيقع[5].

---

[1] ينظر: الملحق رقم (11): صورة للباحث مع المجاهد الوردي قتال بمنزله بولاية تبسة بتاريخ: 2017/12/26.

[2] عمار جرمان، مرجع سابق، ص39.

[3] الوردي قتال عراسة، **مذكرات المجاهد والقائد الميداني الوردي قتال غراسة**، ط1، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان، الجزائر، 2017.

[4] ولد عام 1914 في دوار تازينت بتبسة أين زاول دراسته في مسقط رأسه، أدى الخدمة العسكرية الإجبارية خلال ح.ع.2، وبعد مغادرته عاد ليمارس تجارة الأسلحة والأقمشة، ثم سافر سنة 1948 للجهاد من أجل فلسطين، إلا أنه فشل في ذلك، انظم سنة 1953 وناضل إلى جانب التونسيين في ثورتهم، وبعد اندلاع الثورة التحق بالمجاهدين في الجبل الأبيض، أين قاد العديد من المعارك، توفيّ بتونس إلى جانب عباس لغرور. أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص305.

[5] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص198.

وفي جو ثقيل جدا عقد شيحاني بشير جلسة افتتحها بقراءة تقرير من طرف نائبه عن معركة الجرف والآثار السلبية الناجمة عنها، وخسارتهم للجنود والسلاح، وفقدانهم الكثير من الشهداء الذين كانوا يمثلون هيكلة حقيقية لجيش التحرير الوطني، وبنبرة حادة وملف مثقل ذكر عباس وعاجل وشيحاني بفقدانهم لأصدقائهم وخسارتهم في المعركة، فتم تدوين الملاحظات على أمل أن يلتقي الجميع يوم 1955/10/20 للتباحث في الأمر [1].

أشيعت العديد من الشائعات حول التهمة التي وجهت لبشير شيحاني وهي ممارسة الشذوذ الجنسي، لكن الأمر لا يعلمه إلا الله خاصة أنه أثناء المعركة لم يلاحظ عليه أي تصرّف يذكر، سوى الاهتمام بالمعركة فقط لكن تم الاستناد إلى هذه التهمة لمحاكمة شيحاني هذا دون أن ننسى تحميله مسؤولية ما وقع في معركة الجرف[2]، وعن التهمة الرئيسية فيكفي فقط التعليق بأن في مثل تلك الظروف العصيبة التي حاصرت من خلالها السلطات العسكرية الجميع، فأكيد أحس الكل بما فيهم شيحاني نفسه بقرب الأجل ومقابلة المولى عز وجل، وبالتالي أي استعداد نفسي سيكون شيحاني جاهزا له لممارسة الشذوذ، وهل إلى هذه الدرجة وبعد أن نهل من التعليم القرآني مشوارا طويلا سيموت شيحاني مرتكبا لفعل يغضب الله؟

يقول عاجل عجول: «...قدما مناضلين هما أونيس عبد الله و أونيس بولنوار يحملان الأكل للقائد شيحاني بشير فوجداه يمارس شذوذه الجنسي، فاندهشا ورجعا إلى عاجل عجول وعباس لغرور وأخبراه بالأمر»[3].

قبل المحاكمة تطرق شيحاني بشير إلى العديد من القضايا التنظيمية فتلا على رفاقه أمر نقلهم إلى أماكن أخرى، عاجل عجول إلى جبل كيمل، عباس لغرور إلى تبسة لتنظيم الحدود الجزائرية التونسية، وقبل الافتراق طلب عجول من شيحاني أن يذهب الجميع إلى حمام شابورة لقضاء بضع أيام هناك في لحظة كان يخفي فيها غضبا شديدا مؤكدا لعباس لغرور أن بشير لن يكون له بعد اليوم أي

---

(1) محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص150.

(2) الوردي قتال، مذكرات، مصدر سابق.

(3) عمر تابليت، مرجع سابق، ص134.

نفوذ عليهما وأنه يجب عليهما القيام بعمل ما[1]، فذهب عباس إلى شيخ من رجال العلم والدين لاستفتائه في الشذوذ الجنسي والانحراف الخلقي، فكان رد الشيخ هو القتل لمرتكب هذه الجريمة[2].

- **محاكمة شيحاني:**

كان شيحاني يجهل أن مصيره قد تم البت فيه، فمنذ معركة الجرف كان كل من عباس لغرور وعاجل عجول دائمي الاختلاء بنفسيهما والحوار فيما بينهما وكلما اقترب منهما شيحاني يقطعان حديثهما إلى غاية القبض عليه[3]، أين استعملا الحيلة لإبعاد الجنود عنه، فبعد رجوع لغرور من عند الشيخ الذي استشاره في قضية الشذوذ الجنسي، أُعلم شيحاني بأن قواتا فرنسية قادمة لمداهمة المكان، فتفرقت الحراسة عنه، وبعد اتفاق بين عجول ولغرور تم نصح شيحاني بالانتقال إلى مكان آخر قرب أعالي الناس[4]، وهناك تم القبض عليه رفقة فرحي ساعي[5]، والشايب علي وشامي محمد، وتم تقييدهم واستنطاقهم واعترفوا برؤيتهم لشيحاني بشير يمارس الشذوذ في تهمة اختلفت بشأنها الروايات، فالمجاهد الوردي قتال ينفيها تمامًا بدليل أن الصراع كان قائما من قبل، وكانت الفرصة مناسبة لتصفيته، فلماذا تم اختيار ذلك التاريخ بالذات[6]؟

قبل إعدامه دعا شيحاني إلى تجديد العهد للقائد المأسور مصطفى بن بولعيد بصفته أبو الجميع وبأنه قد حمله المسؤولية، لكن دعوته لم تلقى آذانا صاغية فتعمد لغرور وعجول ليلة 23 أكتوبر 1955 إطلاق النار على كربادوا مسؤول الحراسة الذي فر بجلده تاركا شيحاني لمصيره المحتوم، حيث اعتقل إثر ذلك وتولى عجول نقله مقيدا [7].

---

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص202.

[2] عمر تابليت، مرجع سابق، ص135.

[3] الوردي قتال، مذكرات، مصدر سابق.

[4] قمة جبلية تقع في الأوراس.

[5] حسب الوثائق الفرنسية كان جنديا ممتازًا بالجيش الفرنسي، وفي سنة 1930 خرج منه تحت رقم 40، التحق بالثورة الجزائرية وأصبح قائد مجموعة في بداية الثورة، أصدرت السلطات الفرنسية مذكرة توقيف ضده وضد أقاربه الذين التحقوا معه بالثورة، وحسب التقارير الفرنسية فإنه في شهر أوت 1955 كان يقود أكثر من 200 جندي. أنظر: حفظ الله بوبكر، **التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي**، ط1، سوهام للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص234.

[6] الوردي قتال، المصدر السابق.

[7] محمد عباس، **كفاح الدم والقلم**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر ,2015ص54.

تم تثبيت التهمة وأطلق سراح البقية الذين صرّحوا بأنهم أخفوا أمر التهمة خوفًا من التصريح، فاتفق عاجل عجول وعباس لغرور على إستدعاء جميع المجاهدين الحاضرين للحضور إلى المحاكمة العلنية، حيث أعيد استنطاق المتهمين من جديد في وقت تشاجر فيهما شيحاني مع المدعو شامي، وتأثر الجميع بما صدر عن القائد، طبعًا هذا بناءا على تصريحات البقية[1].

جن جنون بشير شيحاني بعد أن وجد نفسه مقيدا في وقت اعتصرت فيه قلوب محبيه ألمًا، وفر بيشة جودي حارسه الشخصي يوم 22 أكتوبر 1955 إلى جبال أعالي الناس مرددا عبارة واحدة وهي: "أن بشير لا ينتمي لأي قبيلة تحميه مما يتعرض له من الموت المحدق به"[2].

حضر المحاكمة أكثر من مائة (100) مجاهد، واستغرقت حوالي ساعتين قُرأ خلالها محضر الاتهام ثم أعدم بعدها رميا بالرصاص[3] في حدود التاسعة والنصف من يوم 1955/10/24، فكانت ردود الفعل بين مستنكر ومؤيد للحكم، حيث يرى البعض بأن تصفيته كانت غلطة وجب تفاديها وكان الأولى عزله أو نقله إلى مكان آخر، في حين يرى البعض الآخر ومن بينهم عباس لغرور بأنه يتحمل المسؤولية كاملة عن المحاكمة والإعدام.

بموت شيحاني بشير دخلت المنطقة الأولى في دوامة من الصراعات كان أولها تمرد عباس لغرور على قيادة الثورة معترضا بذلك على قرارات مؤتمر الصومام فيما بعد، فكانت النتيجة تعرضه للمحاكمة والإعدام، لتستمر الخلافات والمشاكل وينتهي أمر عاجل عجول إلى الاستسلام للعدو الفرنسي وتبدأ بذلك مرحلة أخرى من مراحل الخلافات والنعرات القبلية التي عرفتها المنطقة والولاية الأولى[4].

حسب تصريحات عاجل عجول جرت محاكمة شيحاني على النحو التالي:

- عجول في دور القاضي والنائب العام في نفس الوقت.
- لغرور وفرحي ساعي وبن بلقاسم في دور شهود إثبات.
- محمد الشامي في دور الشاهد الضحية.

---

(1) عمر تابليت، مرجع سابق، ص137.

(2) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص205.

(3) عمر تابليت، المرجع سابق، ص138.

(4) محمد زروال، المرجع السابق، ص209.

وحسب رأي بيشة الجودي فإن المحاكمة كانت صورية، وليس لها أي أساس قانوني وسيحاسب من قتله في الدنيا والآخرة[1].

ب. قضية جبار عمر:

قبل اندلاع الثورة وبعد التقسيم الذي تم الإعداد له من طرف القادة الستة، فقد كانت ناحية سوق أهراس تابعة للمنطقة الثانية، وعُيّن جبار عمر[2] قائد فوج، وبعد اندلاع الثورة التحريرية استشهد باجي مختار[3] بتاريخ 18 نوفمبر 1954، فتفكك فوجه بعد استشهاده وتم أسر أغلب المجاهدين، فأراد جبار عمر إعادة إحياء العمل الثوري بتجنيده للمزيد من المجاهدين متحملا مسؤولية قيادة الناحية التي انقطعت اتصالاتها مع المنطقة الثانية[4].

بعد شهر أوت 1955 حلّ بسوق أهراس عبد الله نواورية[5] الذي أعلن أنه أرسل مسؤولا عن ثلثي الناحية الثانية التي كان يقودها عمار بن عودة[6]، إضافة إلى الناحية التي كان يشرف عليها باجي مختار والتي بقيت بلا مسؤول، وأعلن بأن الناحية ستكون تابعة للأوراس[7]، وفي الوقت الذي سعى فيه

---

[1] محمد عباس، كفاح الدم والقلم، مرجع سابق ص95.

[2] ولد بمنطقة الهمامة ناحية سوق أهراس سنة 1930 وسط أسرة فلاحية فقيرة، حفظ القرآن منذ صغره، اشتغل في ميدان التجارة وحصل على عمل في منجم ونزة، انخرط سنة 1952 في صفوف ح.إ.ح.د، وشارك في الثورة بعد اندلاعها، صُفيّ في ظروف غامضة بعد خلاف مع الوردي قتال يوم 11 أفريل 1956. أنظر: الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص285.

[3] ولد سنة 1919 بعنابة وسط عائلة متواضعة انتقلت إلى سوق أهراس فيما بعد، حصل على شهادة التعليم الابتدائي سنة 1934، ودخل عام 1936 ثانوية سوق أهراس، انخرط في صفوف الكشافة وناضل في صفوف حزب الشعب، كان عضو اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وساهم في تخريب منشآت العدو وبعد اندلاع الثورة استشهد يوم 18 نوفمبر1954. أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص ص263-264.

[4] الطاهر الزبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص124.

[5] ولد يوم 06 سبتمبر1929 ببلدية الناظور ولاية قالمة، ناضل في صفوف الحركة الوطنية في حزب الشعب، وهو من أبرز إطارات (CRUA)، ومنذ اندلاع الثورة كان من أبرز مفجريها بناحية سوق أهراس، والساعد الأيمن لباجي مختار، وتقلد العديد من المسؤوليات بعد الاستقلال، توفي يوم 1998/05/05. أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص ص338-339.

[6] ولد بن عودة مصطفى سنة 1925 بمدينة عنابة، عضو مجموعة 22 سنة 1954، وم.و.ت.ج سنة 1957 بعد حضور مؤتمر الصومام، وعضو لجنة العمليات العسكرية الشرقية، عين في وزارة التسليح والتموين في سبتمبر1958، شارك في المرحلة النهائية لمفاوضات إيفيان، وعند الاستقلال عُيّن ملحقا عسكريا بالقاهرة. أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص ص273-274.

[7] الشادلي بن جديد، **مذكرات, (1929-1979)**, ج01، دار القصبة للنشر, الجزائر, 2011، ص75.

جبار عمر بسط سيطرته على ناحية سوق أهراس فوجئ بوصول مجموعة من مجاهدي النمامشة بقيادة الوردي قتال في 25 أكتوبر 1955 بعد معركة الجرف[1] الأمر الذي لم يرق له ولأبناء المنطقة، إذ اعتبروا دُخلاء ونعتوا بالعديد من الألقاب، مرة بالشاوية وأخرى بالنمامشة الأمر الذي لم يتقبله الوردي قتال وجماعته[2] –علما أن مبادرة الانقطاع عن المنطقة الثانية والاتصال بمنطقة الأوراس قرار اتخذه جبار عمر نفسه رفقة عبد الله نواورية– فأرسلت القيادة إلى ناحيته بداية الأمر أحمد الأوراسي بعد أن كان من المفروض أن يشرف على الناحية سي الغزالي، لكن الأمر آل في النهاية إلى الوردي قتال الذي حل أياما بعد تصفية شيحاني بشير[3]، وفور وصوله وجد القائد عمر جبار مسؤولا عنها، وما إن التقى الاثنان حتى بدأت الصراعات بينهما حول القيادة بحيث استند الأول إلى رصيده الجهادي وبطولاته وأحقيته في قيادة الناحية التي أعاد تنظيمها بعد استشهاد باجي مختار، هذا إضافة إلى أنه ابنها، بينما استمد الثاني شرعيته من القيادة في المنطقة الأولى التي منحته الشارة، وأيضا شهرته بعد معركة الجرف[4].

قررت القيادة في الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد، الفار من سجن الكدية في نوفمبر 1955 عقد اجتماع تنظيمي بوادي العطاف لتقييم الوضع، حيث وصلت رسالة بتاريخ 05 فيفري 1956 إلى الوردي قتال تطلب منه الحضور رفقة جبار عمر للتباحث حول بعض الأمور التنظيمية[5].

يقول الطاهر الزبيري عن تلك الرحلة: «... شكل جبار فوجًا من عبد الله نواورية، موسى حواسنية، مسعود جعادي، حمة شوشان بالإضافة إلى إبراهيم طايبي وأنا، حيث أردنا مقابلة بن بولعيد كما تواعدنا على ذلك في السجن، وانطلقنا من "جبل بوسو" جنوب تاورة مرورا بمركز السبتي بومعراف وواصلنا طريقينا باتجاه الأوراس وسرنا إلى أن وصلنا إلى منطقة بنواحي خنشلة تدعى الخناق الأكحل وهي منطقة خاضعة لنفوذ رجال عباس لغرور وعجول، ونزلنا في كوخ مهجور وأقمنا فيه لمدة يومين في جو بارد ومثلج واجتمعنا هناك بالوردي قتال وجنوده، وكان هذا المركز خاضعًا لمسؤولية قائد ثوري يدعى "عثماني تيجاني"، وقبل مغادرتنا الكوخ ذهب جبار عمر إلى الوردي قتال لاستئذانه بمواصلة الطريق إلى الأوراس، إلا أن الوردي قتال فاجأه عندما طلب منه عدم اصطحابي وإبراهيم طايبي معهم، فرد عليه

---

(1) الطاهر الزبيري، مذكرات، مصدر سابق، ص124.

(2) عمر تابليت، **القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف**، دون دار نشر، الجزائر، 2010، ص44.

(3) محمد عباس، كفاح الدم والقلم، مرجع سابق، ص164.

(4) الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص124.

(5) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك, مرجع سابق، ص48.

جبار منفعلا، ولكن هؤلاء أصدقاء مصطفى بن بولعيد وهم الذين هربوا معه من سجن الكدية ويرغبون في ملاقاته، كما تواعدوا على ذلك عندما كانوا في السجن فقال قتال: فليذهب إذا إلى عباس لغرور في الجبل الأبيض فإن وافق على السماح لهما بالذهاب لملاقاة مصطفى بن بولعيد فسيعطيهما الرخصة والدليل الذي يرافقهما»[1]، وهي نفس الرواية التي رواها المجاهد الوردي قتال خلال لقائي به إذ أكد أنه لم يكن ليرضى بمرافقة الطاهر الزبيري وإبراهيم طايبي معه[2] رغم أن الاثنان تحت قيادة جبار عمر ويؤكد الزبيري بأن قتال الوردي كان يُضمر شرًا لجبار عمر، ولم يكن يريد أبدا أن يُفسد عليه الأخير وإبراهيم طايبي مخطط التخلص من جبار[3].

في أول اجتماع ترأسه بن بولعيد مصطفى بتاريخ 11 مارس 1956 أياما قبل استشهاده بادر كل من الوردي قتال وجبار عمر طرح خلافاتهما، علما أن بن بولعيد كان شديد الإعجاب ببطولات جبار عمر ناحية سوق أهراس[4]، فوجه الوردي قتال تهما خطيرة لجبار عمر من بينهما الاعتداء على حرمة أحد الجزائريين وطالب من خلالها قيادة الأوراس توقيفه ومعاقبته، غير أن سي مصطفى رفض ذلك، وأمر بإيفاد لجنة تحقيق[5] مشكلة من محمد العيفة و عبد الوهاب عثماني و عمار درنة، فكان عبد الوهاب عثماني رئيسا للجنة ممثلا عن عجول، وعمار درنة عن عباس لغرور، ومحمد العيفة أحد الفارين من سجن الكدية ممثلا عن مصطفى بن بولعيد[6]، وأثناء عودة وفد الناحية رفقة أعضاء اللجنة رفض الوردي قتال اصطحاب عمر جبار لمقابلة عباس لغرور الذي كان جريحا، فواصل جبار عمر السير إلى الناحية دون انتظار الأمر من أحد[7].

---

[1] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص ص131-132.

[2] الوردي قتال، مذكرات، مصدر سابق.

[3] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص132.

[4] محمد عباس، كفاح الدم والقلم, مرجع سابق، ص164.

[5] عمر تابليت، القاعدة الشرقية, مرجع سابق، ص46.

[6] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص133.

[7] محمد عباس، المرجع السابق، ص164.

- **توقيفه وتصفيته:**

تم إيفاد لجنة إلى ناحية سوق أهراس للتحقيق في صحة التهم الموجهة إلى جبار عمر، وبعد فترة من عودة قادة الناحية إلى قواعدهم استدعي جبار عمر إلى مركز الوردي قتال لمقابلة أعضاء اللجنة[1] التي باشرت الاجتماع بحضور كل من سي الأزهاري، الزين عباد، محمود قنز[2]، بعد أن وصلت جبار عمر رسالة من قيادة ناحية سوق أهراس ممضاة من طرف الوردي قتال جاء فيها: «إلى الأخ جبار عمر المطلوب منكم الحضور إلى الإدارة لفض النزاع بينكم وبين عبد الحميد زروال»، وهو أحد القياديين التابعين لعباس لغرور، إلتقاه جبار عمر في معركة الجرف، وفي نص الرسالة توجيه تهمة ثانية له من طرف الوردي قتال[3].

وأثناء حضوره إلى مركز القيادة تم قتل جبار عمر بأمر من قائد الناحية وبتواطؤ من رئيس اللجنة عبد الوهاب عثماني، ولم يكن بإمكان العضوين الآخرين عمل أي شيء للتخفيف عليه، غير أن الأمر قضي دون أخذ أمر مسبق أو تقرير إلى مصطفى بن بولعيد قبل اتخاذ أي قرار[4].

2.4 المحاكمات بعد مؤتمر الصومام (1956-1962):

1.2.4. نماذج عن بعض المحاكمات العسكرية:

أ. النموذج الأول:

جعلت الثورة التحريرية القانون بمثابة قاسم مشترك بينها وبين بعض الممارسات التي ليس لها صلة بقواعد الانضباط العسكري، فمن واجب القيادة أن تعرف وتطلع على كل ما يجري في الولاية، وتلزم الجميع بالامتثال والالتزام بنصوص القانون وجعله واجبا ودرسا يوميا، وفي حالة المخالفة يطبق بحذافره على الجميع دون استثناء، وكدليل على ذلك نذكر بعض الأمثلة لمحاكمات عسكرية جرت وقائعها في حدود الولاية الأولى حيث نظرت في مجموعة من المخالفات وقررت مايلي:

1. حكمت المحكمة العسكرية للولاية الأولى على عثمان مبارك بإعدامه بإطلاق النار عليه يوم 05 ماي 1957 بالمنطقة الثانية لرفضه الأوامر التي أعطيت له من قبل النظام.

---

(1) الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص134.

(2) عمار جرمان، مرجع سابق، ص54.

(3) عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص47.

(4) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص135.

2. حكمت المحكمة العسكرية للولاية الأولى على الرقيب الأول صالح جيلاني بتاريخ 20 ماي 1957 بالمنطقة الأولى بالإعدام رميا بالرّصاص بعد إطلاقه النار في مؤامرة مع جندي.
3. حكمت المحكمة العسكرية للولاية الأولى على الجندي بن عمار صالح بتاريخ 25 ماي 1957 بالموت بعد ادعائه بالمرض وتقديمه شهادة طبية، مع أنه بصحة جيدة ورفضه إطاعة الأوامر المملاة عليه.
4. حكمت المحكمة العسكرية للولاية الأولى على الصغير عيسى بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، لإثارته خلاف وسط الجيش، وتبديله إلى منطقة الصحراء، ونزع سلاحه الحديث مع إبقائه لسلاح من نوع ستاتي وإذا حمل سلاح ممنوع يتم إعدامه.
5. حكمت المحكمة العسكرية للولاية الأولى على المدعو داودي الغربي يوم 1957/08/02 لإثارته خلاف في " تشويدة " في وسط الجيش بـ:

أ. السجن لمدة شهر حضوريا.

ب. تغييره إلى المنطقة الثالثة رفقة ثلاث جنود منزوعي السلاح الحديث وحاملي بنادق من نوع ستاتي.

ج. إذا ارتكب خطأ في الحاضر سيتم تنفيذ الحكم.

د. المسمى مزيان عمار تم تبديله إلى منطقة الصحراء وإنهاء مهامه كمسؤول، وإرسال تقرير مفصل إلى مسؤول المنطقة عن سوء سلوكه في الجيش[1].

ب. النموذج الثاني:

بتاريخ 07 جانفي 1958 ابتداءا من الساعة السادسة صباحًا إلى غاية العاشرة مساءًا تأسست المحكمة العسكرية برئاسة القائد السياسي للقسمة رقم 02 السيد علي دريوح وبحضور المسؤولين السياسيين للقسمة رقم 02 ومسؤول مخابرات الناحية السيد عبد الله عبيد والرقيب سعيد السعيد والعضو المدني صالح شايب عينوا المتهم أحمد شعيب البالغ من العمر 17 سنة من مشتة نادر دوار الزوي بلدية شاتودان، اعترف أمام المحكمة بأنه يعمل كمندوب ويحمل بطاقة هوية (وضع بطاقة هويته)، ولم يتمكن من دفع الضرائب سنة 1957.

---

[1] ينظر: الملحق رقم (12) نماذج لمحاكمات عسكرية في حدود الولاية الأولى، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، علبة رقم: (A.L.G, G.G.A, D.C.3.Q, 63 A.N.O.M).

أصدرت المحكمة حكم الإعدام ضد هذا المندوب، وقد أمضى على ذلك كل من محمد أزغيش- عبيد- صالح- علي دريوش، علمًا أن ملف المتهم يحتوي على ستة (06) أحكام إعدام أخرى من قبل نفس المحكمة وللأسباب نفسها ضد الأفراد الآتية أسماؤهم:

- عمار بوكرومة البالغ من العمر 52 سنة مشتة الظهرة مزيوت دوار عيون.
- صالح رقون البالغ من العمر 60 سنة دوار الزمالة.
- مبارك خنفوسي البالغ من العمر 61 سنة مشتة حاسي برقوق دوار جرنة.
- صالح مغلاوي البالغ من العمر 67 سنة مشتة بيفرازن دوار الزوي.
- رمضان مناصري البالغ من العمر 67 سنة مشتة الزعابة دوار تلاغمة.
- دوادي قرباع البالغ من العمر 67 سنة مشتة الزعابة دوار تلاغمة[1].

كانت المحاكمات العسكرية تعاقب كل من ارتكب جرمًا مخالفًا لنظام القيادة بالإعدام وذلك من أجل السيطرة على الجنود ومنعهم من الانزلاقات خاصة أن أعين المستعمر الفرنسي تتربص بالثورة في أي وقت، وكما وقعت محاكمات في الداخل فإنه أيضا جرت محاكمات عسكرية في القواعد الخلفية سواء في تونس أو المغرب، فعلى سبيل الذكر فإنه جرت وقائع محاكمة يوم 24 جويلية 1957 بتبرسق بتونس، حيث انعقدت محكمة عسكرية مكونة من عدة ضباط وكان من ضمنهم محمود الشريف[2]، وقد أصدرت تلك المحكمة حوالي أربعة عشر (14) حكما بالإعدام وكان من ضمن المحاكمين علي محساس الذي طبق فيه الحكم غيابيا بعد فراره، حيث خلقت تلك المحاكمة جوا من التوتر في الداخل والتعنت من طرف مسؤولي الولاية الأولى ضد لجنة التنسيق والتنفيذ، فتم تنفيذ الحكم قتلا بالرصاص[3]، وفي المغرب جرت في مدينة وجدة نهاية سنة 1960 محاكمة نقيب في الجيش يدعى الزبير، واسمه الحقيقي طاهر حمايدية كان ضابطا في الجيش الفرنسي، وانظم بعدها إلى جيش التحرير وتدرج في الترتيبات العسكرية إلى أن أصبح قائدا للمنطقة الأولى بالولاية الخامسة نظرا لذكائه الشديد وصرامته وحنكته في القتال.

---

(1) أنظر: الملحق رقم (13) نموذج لمحاكمة عسكرية، المتحف الجهوي للمجاهد سكيكدة.

(2) حسب التقارير الفرنسية كان محمود الشريف رفقة مجموعة من جنود جيش التحرير بالإضافة إلى بعض الجنود الفرنسيين الفارين من الجيش الفرنسي وكان من ضمن هؤلاء النقيب قراناس المدعو القبطان الوهراني والذي فرّ من وهران نحو الجزائر ثم إلى تبسة رفقة عشرات من قوات الصاعقة وذلك ما أشار إليه مصدر الوثيقة رقم 1136 الصادرة عن مركز الاتصالات الفرنسية بتبسة. أنظر: حفظ الله بوبكر، التطورات العسكرية، مرجع سابق، ص19.

(3) باسطة أرزقي، مصدر سابق، ص490.

تمثلت تهمة الزبير في التمرد على الجيش وعصيان الأوامر، حيث لم يمثل للأوامر الصادرة عن انعقاد مجلس العقداء العشر في صيف 1959 بعدما تقرر التحاق قادة الخارج بالجبال، فرفض الأمر وتمرد عليه رفقة حوالي 1200 مجاهد لمدة ثلاث أشهر، وبعد تدخل الحكومة المؤقتة لدى السلطات المغربية سلم نفسه وجرت محاكمته أمام محكمة تترتب من:

- العقيد، عثمان، رئيس.
- النقيبين، العربي وعبد الرحمان مساعدين.
- الملازمين الأوائل، بختي وأبو بكر وفرحات محلفين.
- الملازم مقداد ،كاتب، والملازم الأول عمار، وكيل[1].

بعد المحاكمة صرّح بتحمله للمسؤولية، ورغم ذلك تم تنفيذ حكم الإعدام فيه رميا بالرصاص[2].

وإضافة إلى هذه المحاكمة فإن هناك العديد من المحاكمات التي وقعت خارج التراب الوطني أهمها:

- مناصل إبراهيم، ملازم أول بـ ج.ت.و بالولاية الأولى اعتقل سنة 1957، سجن بتبرسق وحول إلى سجن مورناق بتهمة التخريب[3].
- سي أحمد بلويس، طبيب صيدلي من وهران مقيم بتونس كان مساعدا لأحمد محساس، ألقي عليه القبض من طرف التونسيين وسلم للجنة التنسيق والتنفيذ في مارس 1957[4].
- عبد المالك بومعيزة، كان ضمن جماعة عباس لغرور[5]، دافع على أصدقائه اللذين عُوملوا بحسب وجهة نظره من طرف القيادة على أنهم خونة، حوكم يوم 24 جويلية 1957 مع لغرور وصدر فيهم الحكم بالإعدام[6].

---

[1] حمود شايد، مرجع سابق، ص305.

[2] المرجع نفسه، ص308.

[3] باسطة أرزقي، مصدر سابق، ص497.

[4] المصدر نفسه, ص498

[5] اتهم عباس لغرور وجماعته تدبير محاولة تصفية قادة النمامشة وتم إيداعه السجن خلال شهر ديسمبر 1956، وقد ظل رهين السجن إلى غاية شهر مارس 1957، عندما صدر الأمر بإعدامه رفقة 14 شخصا، وبدون محاكمة حسب شهادة عمارة بوقلاز. للمزيد أنظر: مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص310.

[6] باسطة أرزقي، المصدر السابق، ص498.

2.2.4. محاكمة سليمان لاصو:

في صيف 1957 تمت محاكمة أخرى لمجاهد في جيش التحرير يدعى سليمان لاصو، جرت وقائعها في القاعدة الشرقية بعد تأسيس محكمة عليا هناك للنظر في القضايا الخطيرة التي تمس مصالح الجيش، وكانت تهمة لاصو هي السلوك الفوضوي وعدم الانضباط واستعماله للذخيرة والسلاح بغير وجه حق، وتخليه عن قافلة سلاح كانت موجهة إلى الولايتين الثالثة والرابعة، فتم إعطاء الأمر من طرف عمارة بوقلاز[1]، إلى عبد الرحمان بن سالم[2] لتوقيفه وتجريد جنوده من السلاح وتمت محاكمته، حيث ضمت المحكمة إضافة إلى بوقلاز، كلا من محمد عواشرية المسؤول العسكري للقاعدة الشرقية و رماضنية الحفناوي والزين نوبلي، والشاذلي بن جديد[3]، أماهيئة الدفاع فتكونت من أحمد ترخوش وعبد القادر عبد اللاوي ومحمد الشريف مساعدية[4]، فكانت التهمة عدم احترام الأوامر والتدخل في شؤون ولاية أخرى، والاشتباك مع العدو وتم إصدار حكم الإعدام فيه[5].

---

[1] **عمارة** العسكري المدعو بوقلاز، ولد عام 1925 بضواحي عنابة، أنهى دراسته الابتدائية، وحفظ القرآن، انخرط في صفوف البحرية الفرنسية وعمره لا يتجاوز 16 سنة، وفي نفس الفترة كان مناضلا في حزب الشعب، وبعد اكتشافه التحق بصفوف الثورة سنة 1955 مسؤولا على ناحية القالة ومساعدا لعمار بن عودة، أصبح عضوا في م.و.ث.ج سنة 1957، وقائدا للقاعدة الشرقية بصفة عقيد، وعضوا في الكوم سنة 1958، توفيّ يوم 1996/10/14. أنظر: الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) (1954-1956), ع27, السداسي الأول, المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954, الأبيار, الجزائر 2016، ص94.

[2] ولد سنة 1923 بدوار الهناشير ولاية قالمة، مُنح وسام الشرف الفرنسي بتونس عام 1944، التحق بصفوف الثورة بعد عودته من حرب الهند الصينية على اثر عملية البطيحة في مارس 1956, بعد إنشاء القاعدة الشرقية عُين قائدا على الفيلق الثاني سنة 1957. توفي في ظروف مأساوية شهر أكتوبر 1980 لما خنقته حسرة الذكرى على الشهداء ورفقاء السلاح بعد أن كشفت جرافات مصلحة الغابات ببوحجار عن رفات زملائه الشهداء, أنظر: الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة، مرجع سابق، ص99، وأنظر: محمد عباس، كفاح الدم والقلم، مرجع سابق، ص235.

[3] ولد يوم 01 جويلية 1929 بقرية السباع ببلدية بوثلجة ولاية الطارف، انخرط سنة 1954 في جبهة التحرير الوطني، وفي سنة 1956 التحق بجيش التحرير بالمنطقة الثانية، عُين سنة 1957 نائب قائد منطقة، وقائد منطقة برتبة نقيب سنة 1958، توفي في 2012/10/06, أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص ص269-270.

[4] ولد سنة 1924 بتيفاش دائرة مدواروش ولاية سوق أهراس، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1942، كما درس في جامع الزيتونة بتونس، التحق بصفوف ج.ت.و رفقة الشادلي بن جديد، كان ضمن المجموعة التي ألقيّ عليها القبض بعد اجتماع الكاف، سجن لمدة سنتين، أطلق سراحه فيما بعد وأرسل إلى الحدود المالية رفقة عبد العزيز بوتفليقة. أنظر: **القرص الضغوط**, تاريخ الجزائر (1830-1962), وزارة المجاهدين، 28 جويلية 2017.

[5] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص106.

3.2.4. مؤامرة الزرق:

هي عبارة عن محاولة فرنسية لاختراق وتفويض الثورة المسلحة من الداخل، بعد فشلها في إخماد نارها من الخارج حيث تمثلت في محاولة لغرس بعض الجواسيس في صفوف المجاهدين[1].

استعملت كلمة "مؤامرة" في الرسالة التي أرسلها القائد عميروش آيت حمودة[2] قائد الولاية الثالثة إلى قائد الولاية الثانية "علي كافي"[3]، والتي يعود تاريخها إلى 03 أوت 1958 استهدفت تحذير الولاية الثانية والولايات الأخرى من مؤامرة دبرت ضد الثورة الجزائرية، إلا أن الولاية الثالثة أفشلتها[4].

إن تظاهر الخونة بالوطنية وحب الجهاد والتضحية والرغبة في الانضمام لصفوف ج.ت.و قد سمح لبعضهم تنفيذ مخططاته، إلا أن مصالح الثورة اكتشفت أغلبيتهم وحوكموا بالإعدام، فكادت هذه المؤامرة أو الخدعة أن تنطلي على بعض القيادات، إلا أنه تم اكتشافها[5].

دبرت مؤامرة جهنمية كادت أن تزعزع الثورة وتصيبها في الصميم، وهي ما عُرفت بعملية (Bleuite) التي دبّرها "قودار" (Goddar) ونفذها (Cap- léger) في شهر جويلية 1958[6].

اقتبست تسمية الزرق من لون اللباس الأزرق الذي جهز به ليجي رجاله، وقبل العودة إلى تفاصيل المؤامرة وجب إعطاء نظرة خاطفة حول مكائد ودسائس الاستخبارات الفرنسية في الجزائر وفي العاصمة بالذات بعد إعادة تنظيمها حيث صرح المجاهد حسين بن معلم، وهو أحد رفقاء العقيد عميروش، "بأن الولاية الثالثة وبعد إعادة تنظيم العاصمة التي برمجت فيها عمليات عسكرية استعانت

---

(1) أحمد بن نعمان، **جهاد الجزائر، حقائق التاريخ ومغالطات الجغرافيا**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص88.

(2) قال فيه الجنرال الفرنسي فور «عميروش يساوي 50% من الثورة بمنطقة القبائل»، ولد سنة 1926 بقرية تاسافت أوقمون إحدى قرى جبال جرجرة، ناضل في صفوف ح.إ.ح.د ب، سافر إلى فرنسا سنة 1950 لمزاولة نشاطه السياسي، وقبل اندلاع الثورة بشهرين رجع والتحق بصفوف إخوانه بناحية عين لحمام، تقلد العديد من المسؤوليات العسكرية، استشهد يوم 29 مارس 1959 رفقة سي الحواس. للمزيد أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة...، مرجع سابق، ص322، وأنظر: محمد عباس، **في كواليس التاريخ دوغول... والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص38.

(3) ولد بمدينة الحروش بسكيكدة، وسط أسرة ريفية فقيرة، انخرط في صفوف ح.إ.ح.د وعمره 16 سنة، التحق بجامع الزيتونة،ثم انضم إلى ج.ت.و في بداية 1955، عين مسؤول الولاية الثانية سنة 1957، و سفيرا في القاهرة سنة 1961 وفي سوريا عام 1962. أنظر: حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص261.

(4) بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص468.

(5) أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص89.

(6) علي كافي، مرجع سابق، ص158.

بقدماء منطقة الجزائر المستقلة ممن ظل وقتها طليقا، وكانت تجهل وقتها بأنهم قد سلموا أنفسهم للعدو، حيث تعلق الأمر وقتها بشخص اسمه غندريش حسن، يدعى زروق صافي، قائد الناحية الثالثة في منطقة الجزائر المستقلة[1]، أُلقي عليه القبض من قبل الفوج الثالث للمضليين (3ᵉRPC) يوم 06 أوت 1957 ووافق على التعاون مع ضابط مخابرات الفوج النقيب شبان، فبقيت عملية توقيفه سرية ووضع في ملجأ مواصلا منه مراسلاته مع قائده ياسف سعدي، الذي ذهب إلى حد تعيينه مسؤولا عسكريا في المنطقة.

بعد عملية القبض على ياسف سعدي وزهرة ظريف يوم 1957/09/23، تراسل مع علي لابوانت واسمه الحقيقي عمار علي، وبفضل تبادل تلك الاتصالات تم التوصل إلى تحديد مخبأ كل من سعدي وعلي لابوانت وأدى تفجير مخبأ هذا الأخير في القصبة إلى هدمه بأكمله، وأودى بحياته رفقة حسيبة بن بوعلي، وعمر الصغير ابن أخ سعدي، محمود بوحميدي عون اتصال، وكذا قرابة عشرين شخصا من المواطنين الأبرياء، وعدد كبير من الجرحى، وبعد تلك اللحظة صرّح "ليجي" في الثامن أكتوبر 1957، بانتهاء معركة الجزائر الثانية" [2].

ويواصل حسين بن معلم شهادته فيقول "...بعد إلقاء القبض على سعدي، انتقل غندريش المسمى صافي ليعمل تحت إمرة النقيب ليجي، مقدما له بذلك خدمات جليلة، فقام هذا الأخير بعد ذلك بتنحيته من واجهة الساحة العملياتية، بعد أن خلص إلى أن مهمته انتهت، حيث تم التعرف عليه أثناء عملية توقيف ياسف سعدي وقد استبدل بـ"هني محمد" المسمى سي صادق الذي تم تجنيده بدوره من قبل مجموعة الاستعلام والاستغلال، بعد إلقاء القبض عليه فشغل منصب قائد الناحية الثانية في منطقة الجزائر المستقلة، وتحول إلى مراسل للملازم كمال، واسمه الحقيقي أحمد معيوط، عضو قيادة المنظمة الرابعة من الولاية الثالثة"[3].

يبدوا أن القيادة الفرنسية بدأت في عملية التحضير للمؤامرة بواسطة عناصر لها اتصال بالأقسام الإدارية المتخصصة تدعي أنها متابعة من طرف العدو، في الداخل وقد تأتي من تونس مرسلة من المصالح الخاصة الفرنسية[4]، فمن خلال ما ذكره حسين بن معلم فإن النقيب ليجي قد جند هني الذي أصبح أداة بين يديه ينفذ الأوامر بكل وفاء، فقاموا بتوجيهه العديد من المرات إلى المركز القيادي

---

[1] ينظر: الملحق رقم (14) هيكلية المنطقة المستقلة (ZAA), أرشيف فانسان الفرنسي، علبة رقم: (SHD/GR1H/1612).

[2] **مذكرات اللواء حسين بن معلم**, ج1, تر: أحمد بن محمد بكلي, دار القصبة للنشر, الجزائر, 2014، ص129.

[3] المصدر نفسه، ص129.

[4] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص469.

للمنطقة الرابعة حيث التقى بالملازم الأول كمال، وهوعضو قيادي ،كما حضر اجتماعات مجلس الولاية المنعقد تحت قيادة عميروش[1]، وخلال الشهور الأخيرة لعام 1958 واصل العقيد غودار والنقيب ليجي عملية التضليل بواسطة مصالح الحرب النفسية التابعة له، لزرع الشك والقيام بعملية خداع وتضليل لقيادة الولاية الثالثة[2].

تم الإطاحة بالعديد من الإطارات من خلال هذه العملية من طرف المخابرات الفرنسية بعد أن تم الاختراق بواسطة عناصر من تنظيم ج.ت.و التي تم القبض عليها واستغلالها للإيقاع بتنظيم شبكة الفداء في منطقة الجزائر العاصمة[3].

أظهر "غندريش"، فاعلية وولاءا كبيرا لجهاز الاستعلامات الفرنسية، بمعية الفتاة المجندة المعروفة باسم حورية السمراء والتي تحمل رقم 53، فتمكن الثنائي غودار وليجي من تحييد القائد العسكري للمنطقة الخاصة حاجي عثمان ونائبه الشريف ذبيح بعد عشرين يومًا من إلقاء القبض على غندريش الذي تعمد مسؤولوا الاستعلام استغلاله أطول فترة ممكنة[4].

في 22 جانفي 1958 دفعت الجرأة بالنقيب ليجي التوجه مرفقا بمجموعة مشكلة من اثني عشر (12) عنصرا من مجموعة الاستخبار والاستغلال، وهم من الجزائريين العملاء، بالدخول إلى مركز قيادة المنطقة الرابعة من الولاية الثالثة وتنكروا تحت هوية عناصر من ج.ت.و من الولاية الرابعة متوجهين إلى تونس، وكانت بحوزتهم كافة الوثائق المزورة النظامية التي حررها ليجي بنفسه[5].

زادت ضربات المغامرة التي انتهجها النقيب ليجي مما سمح له بالقبض على عضوين في قيادة المنطقة وهما الملازمان حسين صالحي و صبري أحمد، وكافة الأشخاص الموجودين في المركز القيادي، علما أن حسين صالحي تمت تصفيته من قبل السلطات الفرنسية بتمجيده لعناصر ج.ت.و أمامها وأمام أهله، بعدما حاولت السلطات الفرنسية استغلاله[6].

وبعد استشهاد القائد العسكري لمنطقة العاصمة حاجي عثمان أصبح غندريش قائدا لها، ونال ثقة قيادة الولاية الثالثة، كما استغل ليجي كلا من عندريش وهني الذين حضرا اجتماعين لمجلس الولاية

---

[1] حسين بن معلم، مصدر سابق, ص131.

[2] الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص293.

[3] مسعود عثماني، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**, دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع,الجزائر, 2011، ص273.

[4] المرجع نفسه، ص274.

[5] حسين بن معلم، المصدر السابق، ص131.

[6] المصدر نفسه، ص132.

بحضور الرائد عمر أوصديق[1] من الولاية الرابعة ونال ثقة القيادة التي رقته وعينته كمسؤول عن المنطقة الخاصة التي ألحقت بالولاية الثالثة التي لم تتمكن من تحليل الموقف ومعرفة أسباب وملابسات القضاء على إطاراتها وتفكيك شبكات الدعم والمساندة في ظرف قياسي[2].

دامت الوضعية ستة أشهر كاملة، فاللعبة المزدوجة التي أطلقها ليجي باتت تحقق النصر بالنسبة إليه فسارع إلى التحضير النفسي لامرأة شابة تدعى زهرة (روزا)[3] تبلغ من العمر 18 سنة اعتقلها خلال حملة تفتيش عادية وعرض عليها أثناء عملية الاستجواب التعاون معه، بعد أن شوه صورة المجاهدين أمامها وأمهلها أسبوعا كاملاً تظاهرت بعده بالقبول، وكضمان لولائها سمح لها بزيارة أهلها في بلكور على أن تتصل به أسبوعيا عن طريق الهاتف[4]، كما ناورها ليجي جيدا حيث وضع بين يديها وثائق كاذبة تحتوي على أسماء إطارات في الولاية الثالثة يزعم بأنهم يتعاونون مع الجيش الفرنسي[5].

في إحدى اتصالاته الهاتفية مع عميلته الجديدة، فوجئ ليجي بانقطاع أخبار روزا التي عادت إلى الجبل حيث استقبلت من قبل قائد المنطقة الرابعة النقيب أحمد محيوز الذي لعب دورًا كبيرًا في تسيير مكيدة "التشكيك الأزرق" واتهمها بولائها للنقيب ليجي، وبأنها جاسوسة بعدما شاهدها بمعيته في سيارة ببرج منايل، فردت عليه بأنه قبل اتهامها هي فمن الأجدر أن يتبين بأنه محاط من خونة، فأسردت أسماؤهم له بعد تحصلها على قائمتهم من مكتب النقيب ليجي[6].

كشف قائد المنطقة الرابعة النقاب عن المؤامرة مما جعل قيادة المنطقة تتساءل عن أسباب الفتور الذي كان يظهره أحمد هني، والأهم من ذلك أنها كشفت الفيروس الخطير الذي زرعه ليجي وعناصر استخباراته وفق مخطط مرسوم بدهاء من خلال تمكنه من زرع الشك خاصة بعد أن قام بتوجيه مئات الرسائل إلى المجاهدين الذين يعرف مكانتهم وخطورتهم، ليوهم المسؤولين في الولاية الثالثة والرابعة بتورطهم في عملية الزرقوية[7].

---

[1] من مواليد 1923 بعين الحمام تيزي وزو، تابع دراسته بالمدرسة العليا ببوزريعة، انخرط في صفوف حزب الشعب وأصبح ممثلا لمنطقة القبائل في ح.إ.ح.د، انضم للثورة سنة 1955 وعين عضوا في م.و.ث.ج، وكاتب دولة في الحكومة المؤقتة. أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص319.

[2] مسعود عثماني، الثورة التحريرية, مرجع سابق، ص275.

[3] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص133.

[4] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص277.

[5] حسين بن معلم، المصدر السابق، ص133.

[6] المصدر نفسه، ص133.

[7] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص279.

- **ردود الفعل:**

تمكن سرطان الشك من نفسية العقيد عميروش وبعض مساعديه، فاتخذ قرارًا دون تحري وتعمق بإقامة محاكمات واستعجال الإعدامات ضد كل الخونة المشكوك فيهم[1]، خاصة أن عناصر المؤامرة مثقفون وطلبة وسياسيون من عهد ما قبل الثورة، والخونة المحترفون، وبعض الإطارات الطموحين، والفارون من الجيش الفرنسي[2].

- **المحاكمة:**

بعد اكتشاف العملية حدثت تجاوزات عديدة واعتقالات عشوائية وعمليات تعذيب وحشية طالت رجالا وطنيين[3]، بحيث أعدم البعض منهم بالولاية الثالثة من طرف الرائد "سي أحسن"، وبما أن العدو قد اختار اختراق الولاية الثالثة والرابعة فقد زادت الولاية الأولى من حدة عملياتها ضد المصالح الفرنسية[4].

أصدر العقيد عميروش أوامره بالقيام بعمليات تطهير دامية حرمت ج.ت.و من إطارات هامة خاصة في صفوف الطلبة، وحاول نشر عمليات التطهير في كل أرجاء البلاد[5]، فكانت النتيجة إعدام حوالي 1800 من الضحايا أغلبهم من المثقفين، وكتبرير لموقفه أرسل عميروش إلى باقي الولايات يحذرهم بأنهم مهددون بنفس العملية، وأعلم الحكومة المؤقتة ،التي بعثت إليه برسالة تهنئة وشكر لاكتشافه المؤامرة قبل أن تستفحل في صفوف الثوار [6].

يقول عميروش في رسالته: «من واجبي ولي الشرف أن أطلعكم داعيا الله عز وجل أن تصلكم الرسالة في وقتها، على مؤامرة واسعة داخل ولايتنا، نسجتها منذ مدة طويلة المصالح السرية الفرنسية ضد الثورة الجزائرية وبتواطؤ مع عناصر مختلفة، وحسب المعلومات التي بحوزتنا فإن هذه المؤامرة ستمتد إلى جميع الولايات، بل قد تكون لها فروع وشبكات حتى في قواعدنا بتونس والمغرب، الشبكة التي تمكنت في ولايتنا تم القضاء عليها بعد تحقيق ثبت أن مسؤولي هذه المؤامرة هم أشخاص كانوا في الظاهر بعيدين

---

(1) علي كافي، مصدر سابق، ص159.

(2) بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص469.

(3) ينظر الملحق رقم (15) وثائق جيش التحرير حول القمع ضد الزرق، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، علبة رقم: (G.G.A, 93/9636 A.N.O.M).

(4) باسطة أرزقي، مصدر سابق، ص534.

(5) الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص293.

(6) علي كافي، المصدر السابق، ص160.

عن كل شك وريبة، فأغلبية هؤلاء المسؤولين إن لم يكن جميعهم قد ألقي عليهم القبض وأدلوا باعترافات تسمح لنا أن نبعث لكم بالمعلومات...»[1].

جرت المحاكمة في ظروف استثنائية، وبما أن الضحايا كثر فلاشك أنها تنطوي على أكثر من احتمال خاصة إذا ما علمنا أن بعض من قتل قد يكون عن طريق الظن أو الشك، وهناك من أفلت من العقوبة لأنه يحسن التصنع ويجيد التمثيل، وبقي يمارس نشاطه بشكل عادي داخل الهياكل المدنية والعسكرية لجيش وجبهة التحرير الوطني[2].

[1] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص184-185.

[2] مسعود عثماني، الثورة التحريرية, مرجع سابق، ص280.

المبحث الرابع: القضاء الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة (1954-1962):

المطلب الأول: التقاضي في المحاكم الفرنسية.

سمح الكثير من المثقفين الفرنسيين لأنفسهم تمجيد الظاهرة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خدمة لأطماع وأذناب الاستعمار في السيطرة على البلاد والعباد، فهنري دي بلزاك، وجول فيري، وألكسييس دي توكفيل، ولامارتين، كانوا خدامًا لها وغضوا البصر عن الجرائم والإبادات الجماعية التي لولاها لما تغلب الاستعمار عن حركة المقاومة في القرنين التاسع عشر والعشرين، بل أعطوا صورة متحضرة عن واقع السيطرة على الشعوب التي أطلقوا عليها من قبل اسم البربرية[1].

مارس الاستعمار الفرنسي الإعدام باسم الجميع واستخدم لتنفيذه جلادين من الدرجة الأولى، بعدما تحول مبرر الدولة في إصدار المحكمة للأحكام، إلى حقيقة مُطلقة في نظر شعب ليس بيده أية حيلة[2] فتدعم النظام الفرنسي بقوة الأحكام الصادرة، وقتل مجاهدين في جيش التحرير،و مواطنين عاديين كان مصيرهم محتوم، بقرارات المحكمة التي هي في الأصل صورة طبق الأصل للموقف الرسمي الفرنسي [3].

اعتبر نظام القضاء الفرنسي نفسه منذ بداية الحرب مسؤولا عن نظام الاحتلال، والدليل على ذلك تعليمات وزير الداخلية الفرنسية فرنسوا ميتران في تصريحاته: «اقتلوا كل من أشهر السلاح في وجه فرنسا، أو يشتبه في تعاونه مع الفلاقة»، كما كانت تعليمات الحاكم العام جاك سوستيل[4] الذي حل بالجزائر في فيفري 1955 تصب في نفس الاتجاه[5].

إن جرائم فرنسا كانت أكثر تقدما وأكثر عددًا، وقوانينها غير مكتملة أسفرت عن إجراءات مجحفة ذهب ضحيتها حتى أشخاص من ذوي الجنسية الفرنسية أنفسهم[6].

---

(1) عمار بلخوجة، **الاستعمار جرائم دون عقاب**، ط1، منشورات ألفا، الجزائر، 2015، ص202.

(2) سارج مورو، **محامون بلا حدود، مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير**، تق: علي هارون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص26.

(3) المرجع نفسه، ص34.

(4) (Jacques Soustelle)، ولد سنة 1912 بمدينة بمونبلييه (Montpellier)، من عائلة نقابية بروتستانتية، درس علم الفلسفة و الأجناس، انخرط في لجنة مناهضة للفاشية سنة 1935، عين بعد اندلاع الثورة الجزائرية في 15 جانفي 1955 حاكما عاما للجزائر، وغادرها بعد أن تم استخلافه بروبير لاكوست في عهد حكومة غي موليه, أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص ص363-364.

(5) محمد عباس، **الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر**, ط2, دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر, 2014، ص437.

(6) كلود ليزو، **الاستعمار والقانون والتاريخ**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص168.

إثر تشكيل حكومة إدغار فور[1] في 23 فيفري 1955، وبعد المصادقة على قانون الطوارئ ابتداء من 31 أفريل 1955، اتسمت السياسة الفرنسية بالجزائر بطابع الأولوية العسكرية حيث تتلخص في حل القضية الجزائرية بالقوة العسكرية[2]، كما نجحت نفس السياسة في كسب مواقف الحركة المصالية لجانبها في وجه جبهة التحرير الوطني ورأت بأنها الأجدر بتمثيل الشعب الجزائري في مرحلة أخرى، حيث استغلت وقوفها كحركة مضادة للثورة من أجل دعمها واستغلالها خدمة لمصالحها الاستعمارية الخاصة[3].

عالجت المحاكم الفرنسية في الجزائر قضاياها في جلسات مغلقة، مخالفة بذلك لكل القوانين والشرائع الدولية التي تنص على أن هذا الإجراء لا يتم اللجوء إليه إلا في الحالات الاستثنائية، فيجد المتهم نفسه معزولاً عن العالم الخارجي، وحتى عن حقوق الدفاع، فيبقى المحامي –إن سمحت له السلطات الحضور للجلسة– في حيرة من أمره وهو يرى موكله ينادي ببراءته دون أن يملك أية فرصة ليعترف له بأنه بريء[4].

خلف اندلاع الثورة التحريرية جوًا من التوتر بالنسبة لفرنسا، مما جعل سلطاتها تخضع الشعب الجزائري إلى أحكام قاسية، فانهالت القوانين الاستثنائية للسيطرة على الشعب وعلى الوضع السائد في الجزائر[5]، فتم سن قانون حالة الطوارئ لنقل السلطات من الجهات القضائية والإدارية ووضعها في يد الجيش ليصبح بذلك سلطة فعلية في البلاد، له كافة الحرية في ممارسة القمع، فكان بمثابة الحل للسلطات الفرنسية التي قررت التخلي عن وسائلها التقليدية الغير مُجدية[6].

---

[1] سياسي فرنسي، ترأس الحكومة الفرنسية لفترتين كان آخرها في شهر فبراير 1955,للمزيد أنظر: ادغارفور، **مذكرات ادغارفور رئيس وزراء فرنسا الأسبق**، تر: حافظ الجمالي، ط1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ج1، دمشق، سوريا، 1986.

[2] لمياء بوقريوة، **تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها (1958-1959)**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص38.

[3] المرجع نفسه، ص68.

[4] هنري كوبون، **محامي الفلاقة**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص50.

[5] Ben Abdaallah Said, **La justice du FLN pendant la lutte de libération**, E.N.A, Alger, 2006, P20.

[6] Pierre Vidal-Naquet, **Les Crimes de l'armée française Algérie (1954-1962)**, EDIF, Alger, 2010, P122.

أسندت بتاريخ 02 أفريل 1955 القيادة المدنية والعسكرية للجنوب الشرقي القسنطيني للجنرال بارلانج[1] وفي نفس الفترة بالتقريب تم تكليف الجنرال "أوليي" بقيادة القبائل الكبرى، وبحسب عدوانية السكان على حد تعبير السلطات الفرنسية فقد تم تعميم التجزئة الترابية، مما يسمح بتوزيع القوات فتم إنشاء المناطق المحرمة وكلفت القوات بفرض رقابة على مداخلها، وباتت عمليات التمشيط والمراقبة والتفتيش بمثابة مناهج مستعملة من قبل الجنرال باري دوبو لاردبير في قطاع المتيجة[2].

ومع أواخر سنة 1955 توجهت السياسة الاستعمارية إلى محاولة اختراق الثورة من الداخل، باستغلالها للإنشراخ في صفوف التيار الاستقلالي، والانشقاق الذي حصل قبل اندلاع الثورة مما دفع بفرنسا إلى النجاح في استدراج بعض من عناصر الحركة الوطنية الجزائرية[3] واستغلالها لجيش محمد بلونيس في معركتها، مما أرهق كثيرا جيش وجبهة التحرير الوطني تنظيميا وسياسيا، وكلفها ذلك خسائر مادية وبشرية[4].

كما اتخذت السلطات الاستعمارية سياسة الزجر والعقوبات الردعية في حق الجزائريين، فبالإضافة إلى زيادة عدد قواتها فإنها وسعت قانون حالة الطوارئ بقرار 17 مارس 1956 ليشمل كل أنواع المخالفات التي لها علاقة بالتمرد، فبموجبه تم اعتقال آلاف الجزائريين وسجنوا وعذّبوا دون رأفة أو شفقة[5].

زودت السلطات الفرنسية نفسها بوسائل قانونية لممارسة نشاطها القمعي ضد نشاطات ج.ت.و ومناضلي ج.ت.و وترهيب الشعب، وإنشاء مراكز اعتقال تسمى محتشدات الإيواء، وهو خرق واضح حتى

---

(1) من مواليد 24 أوت 1897 بمدينة بايون الفرنسية، تطوع في الجيش الفرنسي وسنه لم يتجاوز 17 سنة، شارك في ح.ع.1، رقيّ إلى ضابط الشؤون الأهلية في المغرب، وخلال ح.ع.2 قاد العديد من فرق الطابور منها الفيلق 05، رقيّ فيما بعد إلى رتبة جنرال مشرف على الحدود المغربية الجزائرية، وفي ماي 1955 وضع تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر, أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص323.

(2) رافائيلا برانش، مرجع سابق، ص39.

(3) ارتبط نضالها تاريخيا مع حركة مصالي الحاج وحزب نجم شمال إفريقيا، فبعد أن أسس الأمير خالد حزب « الجزائر الفتاة» تولى مصالي الرئاسة وأعطاه دفع جديد، وأصبح في فترة من الفترات «والد الحركة الوطنية الجزائرية» لينقلب فكر بعض مناصريه ويؤسس تنظيما مناهضا لـ ج.ت.و، أنظر: بسام العسيلي، **نهج الثورة الجزائرية**، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010, ص33.

(4) سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، المرجع السابق، ص226.

(5) منى صالحي، مرجع سابق، ص86.

لقوانين حالة الطوارئ التي تم فرضها[1]، حيث اشتملت الجزائر على منطقة اعتقال بالعاصمة ودائرتين عقابيتين بالقطاع القسنطيني والوهراني لتغطية الولايات الإدارية في ذلك الوقت، فمنطقة العاصمة تغطي سجن البرواقية، الحراش، السجن المدني بربروس، وأربع سجون ولائية وثلاثين سجنا مُلحقًا، ودائرة وهران تحتوي على سجن مدني بوهران وست سجون ولائية وأربعة وعشرون سجنا ملحقًا، أما القطاع القسنطيني ففيه مؤسستين عقابيتين بقسنطينة، وسبع سجون ولائية وثلاثة وثلاثون سجنا ملحقا[2].

كما سمح قانون السلطات الخاصة لغي مولي[3] منذ سنة 1956 بالاعتقال وبصفة رسمية لكل مشتبه فيه، كما منحت السلطات المدنية من طرف السلطات العسكرية الحق في سجن المشتبه فيهم، وسجن الأشخاص المشبوهين، ليتطور الأمر فيما بعد بانتهاج المصالح الفرنسية للعديد من الأساليب القذرة التي أصبحت ممارستها الخطيرة معروفة لدى كامل الجيش الفرنسي[4]، فيتم الاستنطاق بعد وصول السجناء في كل ليلة وبوتيرة متزايدة، فزيادة على الضرب واستعمال العنف المُفرط، والإغراق، تعرض المشبوهون للتصفية والموت، فكان من النادر أن يبقى المسجون حيا، فتزايدت بذلك آلة القتل والاغتيالات في زمن المجرم أوساريس[5] ليصبح الإعدام بالرشاشات والدفن عمليات يومية يتنافس على ارتكابها جنود وضباط وجنرالات فرنسا بكفاءة وانتظام[6].

---

[1] عمار بن تومي، مصدر سابق، ص117.

[2] مصطفى خياطي، **سجناء سياسيون خلال حرب التحرير**، تر: قندوز عباد فوزية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص19.

[3] **غي مولي**, (1905-1975) سياسي فرنسي، ورئيس الحكومة الفرنسية (جانفي 1956- مارس 1957)، والأمين العام للحزب الاشتراكي، أقدمت حكومته على إقامة الأسلاك المكهربة على الحدود المغربية والتونسية، معلنة بذلك عن مشروعها المتمثل في إيقاف القتال، إجراء انتخابات، التفاوض مع من تقررهم الانتخابات. أنظر: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص424.

[4] مصطفى خياطي، **معسكرات الرّعب أثناء حرب الجزائر**، تر: قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص23.

[5] هو بول أوساريس أو سفاح فرنسا بلا منازع، اعترف في مذكراته بممارسته التعذيب، بما في ذلك إشرافه على قتل الشهيد العربي بن مهيدي, أنظر: الجنرال أوساراس، **شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة (الجزائر1957-1959)**، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2001.

[6] جاك فرجاس، **جرائم الدولة، الكوميديا القضائية**، قر وتع: موسى زمولي، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر، 2013، ص69.

تتدرج إقامة المحتشدات في إطار المادة السابعة من وثيقة قانون حالة الطوارئ، فكان اختيارها أمرًا منطقيا ليصعب الاتصال بالمجبرين على الإقامة فيها، وعزلهم عن العالم الخارجي[1] والحيلولة دون التحاقهم بالثورة إلى درجة أن عددهم فاق المليونين، فأصبحت الجزائر ميدانا تعبث فيه الوحوش الضارية، بعد أن أطلقت فرنسا حضارتها وفقا لمبادئ وتقاليد العدالة الدولية التي التزمت بمواثيقها، فكان الشعب الجزائري على مدار الأشهر والسنين مخبرا تنفذ فيه كل عمليات التصفية والإبادة الجماعية [2].

في السجون الفرنسية المكتظة عن آخرها تبدأ حياة السجناء الجزائريين سواء في تجمعات أو في غرف منعزلة، أو حتى خارج قاعات الاستقبال حيث تمارس الشرطة الفرنسية مهامها في التفتيش بطرق فردية، فالتفتيش الأكثر يعني المخزن الذي توجد فيه الأمتعة، أما التفتيش العادي فهو جميع التظاهرات التي تجري داخل السجن المدني، وهي المروعة وتقع كل خمسة عشرة يوما[3]، وكل هذا من أجل الضغط على الجزائريين بعد فشلها في معركة الميدان على المستوى الداخلي والخارجي[4].

حرصت السلطات العسكرية الفرنسية في عملية انتقائها للمعتقلين فكانت في البداية تختارهم من بين المثقفين والإطارات والسياسيين والطلبة، ومع تفاقم الوضع الذي أصبحت فيه خاصة مع انتشار الثورة أصبح العدو يسوق إلى زنزاناته كل من تحوم حوله الشبهة، وفي هذه الحالة لا فرق بين أحد ،لاسياسي ولا مدني ولا إمرأة ولا طفل أو شيخ [5]، فكانت العقوبات الجماعية وسيلة فعالة للحد من اتساع الثورة، فتم ممارسة الاستنطاق كأحد الدروس التي طبقها الجنود على الميدان في جو من الفزع الذي مورس على الجزائريين إلى درجة إصابة أكثريتهم بصدمات بعد عمليات الاستنطاق المتكررة [6].

كثرت تسميات جلادي فرنسا، نذكر منها الشرطة العدلية ومصلحة الاستعلامات العامة، وفرقة الأمن الترابي والحرس الجمهوري والزواف، والمظليون، الذين أبدعوا في فنون التعذيب وتهديم القرى وإحراق الغابات وقتل الأطفال والنساء، والضرب حتى الموت والاعدام بالمقصلة فإلى غاية سنة 1956 تم الشروع في تنفيذه في سجن سركاجي على مساجين أبرياء نذكر منهم(أحمد زبانة، عبد القادر فراج،

---

(1) محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر**، دار منى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص205.

(2) مالك بن نبي، **شهادات حول ثورة التحرير**، تق: الصادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2010، ص21.

(3) تامي مجبر، **تجاه الحائط أو مذكرات محكوم عليه بالإعدام**، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص136.

(4) لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص63.

(5) محمد شاطو، واقع المعتقلات أثناء الثورة من خلال التقارير السرية للإدارة الاستعمارية معتقل « سان لو » نموذجا، **مقال في مجلة المصادر**، ع23، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الأول، الجزائر، 2011، ص151.

(6) رافائيلا برانش، مرجع سابق، ص57.

محمد تعزوين) في تحد صارخ لحقوق الإنسان والأعراف الدولية[1]، وفي منظر لممارسات قديمة استعملتها كل مصالح الشرطة والدرك الفرنسي وهو أمر لم تعترض عليه العدالة الفرنسية ، مما مكّن بعض القضاة استنطاق متهمين حاملين أخطر أنواع التعذيب دون الحاجة لفتح تحقيق عن ملابساته وظروفه[2].

المطلب الثاني: قضاء المحاكم الفرنسية:

في التشريع الفرنسي العام يفتتح البوليس التحقيق تحت مسؤوليته، وبأمر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق بموجب المادة (14) و(74) من قانون الإجراءات الجنائية، فلا يمكن له اعتقال أو حبس فرد أكثر من 24 ساعة دون أن يحال على قاضي التحقيق، ولا يمكن تمديد مدة الحبس إلى 48 ساعة إلا بموافقة كتابية من النائب العام، وهذا بموجب المادة (63) و(77) من الإجراءات الجنائية[3].

ورغم ذلك لم تستطع المحاكم الفرنسية أن تتفادى الاعتراف الضمني بحالة الحرب القائمة، فبات من الأجدر على لجانها أن تقمع الثورة الجزائرية بالاستناد إلى التشريع الاستثنائي الذي سنته فرنسا[4].

1.2. أثناء التحقيق:

- حرية الاتصال مع المحامي.
- إجبارية التكليف بالحضور قبل الجلسة.
- حق الاطلاع على كامل الملف.
- الحق في طلب الإجراءات[5].

2.2. أثناء إحالة القضية إلى المحكمة:

أ. بالنسبة للجنح:

- إلزامية إصدار أمر من قاضي التحقيق مبينا الأفعال المنسوبة إليه والوقائع التي تم إثباتها.

---

[1] أحسن بومالي، أدوات التجنيد, مرجع سابق، ص381.

[2] مليكة القرصو، **الجزائر (1954-1962), التعذيب في ميزان النقاش, ملف جن مولير**, تق: بيار شولي, منشورات دحلب, الجزائر, 2013، ص57.

[3] زوبير رشيد، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)**، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص280.

[4] محمد بجاوي، مرجع سابق، ص193.

[5] زوبير رشيد، المرجع السابق، ص281.

ب. بالنسبة للجنايات:

- إلزامية تدخل غرفة الاتهام.
- تنبيه المحامي وإلا تكون الإجراءات باطلة أمام المحكمة.
- إخطار المتهم ومحاميه في وقت مناسب قبل تاريخ المحاكمة.
- الاطلاع على كامل الملف وذلك من أجل التحضير الجيد للدفاع.
- للمتهم حق التدخل في كل وقت أثناء المحاكمة.
- بإمكان طرح الأسئلة على الشهود الحاضرة وطلب الخبرة والمطالبة بإجراءات أخرى يراها مناسبة.
- إلزامية حضور المحامي[1].

3.2. الطعن:

✓ **أثناء التحقيق:** يُمكن الطعن في قرارات قاضي التحقيق أمام غرفة الاتهام وخاصة طلب الإفراج المؤقت (المادة 186).

✓ **بعد الحكم:** يمكن للمتهم استئناف الحكم في مهلة عشرة (10) أيام من تاريخ صدور الحكم ويُعاد النظر في الدعوى من جديد حيث يتمتع بنفس الحقوق، ويمكن الطعن بالنقض في قرار المجلس أمام المحكمة العليا في مهلة خمسة (05) أيام (المادة 568)[2].

كانت سياسة الوزير المقيم تقوم على التهدئة بإعادة تنظيم أمور الإدارة، بينما اتسمت سياسة الاشتراكيين بالقوانين والمراسيم التنفيذية باسم القانون الإطار[3] (La Loi Cadre) الذي قسم بموجبه التراب الجزائري إلى مناطق تتمتع بالحكم المحلي خاضعة لحكم فدرالي وسلطة تنفيذية، ثم أنشأ نظام الأقسام الإدارية الخاصة (SAS) والحضرية (SAU) من أجل خلق نظام مكاتب عربية تكون في اتصال مباشر مع السكان[4]، حيث تطور موقف الحكومة الفرنسية بعدما أيقنت أنها تواجه تنظيما سياسي وعسكريا منظما، فنتج عن هذا التطور، ظهور معارضين لسياسة الحكومة الفرنسية وقضائها[5]، وضمن المعركة القاسية ضد سياسة التعذيب ظهرت جريدة "شهادة مسيحية" كأول المنددين بالتعذيب والممارسات القضائية

---

(1) زوبير رشيد، مرجع سابق، ص282.

(2) المرجع نفسه، ص283.

(3) وضعه ديفير في إفريقيا السوداء، حيث نصت مادته الأولى أن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية، وقسمت بذلك إلى عدة مقاطعات تتمتع بإدارة ذاتية مستقلة ذات صلاحيات واسعة.

(4) منى صالحي، مرجع سابق، ص89.

(5) سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص260.

الفرنسية، فمنذ 12 ديسمبر 1954 ندد روبرت بارا بعمليات التمشيط والاغتيالات المباشرة دون محاكمة، ومعسكرات التجميع والرعب البوليسي، وكانت شهادة جون مولير وهو أحد قادة الكشافة الفرنسية، أول شهادة إتهامية ضد البطش البوليسي الفرنسي[1].

اعترفت المحاكم الفرنسية بالثورة بعد سلسلة الدعاوي القضائية التي رفعتها الشركات الاقتصادية الفرنسية التي تضررت جراء التخريب الذي طالها من أعمال مجاهدي ثورة التحرير[2]، فرغم أن التشريع الفرنسي لم يفي بالغاية إلا أن تشريع الحرب أحدث انفجار داخليا تحت ضغط الرضوخ للأمر الواقع[3].

إن استقلالية القضاء الفرنسي قد جعل لنفسه مبادئ وأسس يجب الالتزام بها، على الرغم من أنه كان بعيد كل البعد عن مبادئ القانون الدولي، فبدأ بالقضاء الجماعي واختيار المحلفين بطريقة القرعة وازدواجية القضاء فيما يتعلق بالمتابعة ومبدأ المساواة في العقوبة وعدم اختراق القانون،و كلها قوانين لم تحترم لا العدالة الفرنسية ولا الحريات الفردية ولا الضمانات القانونية المعترف بها دوليا وقانونيا، والدليل على ذلك سلسلة الأحكام والقضايا التي واجهها المتهمون الجزائريون، وكذا معاملة العدالة الفرنسية للجلادين والسفاحين الفرنسيين سواء مدنيين أو عسكريين، حيث أن الترقية في الرتب والمناصب كانت خير دليل على تطبيق القانون بكل أمانة[4].

أنشئت هيئة القضاء العسكري بموجب المادة (12) من القانون الصادر في 03 أفريل 1955، وبموجب المراسيم التي صدرت بعد صدور قانون 16 مارس 1955 بحيث أصبح لتلك المحاكم هيئة مختصة في إصدار الأحكام في حق الجانحين الصغار والذين يواجهون عقوبة الإعدام[5]، أما مصير الأسرى فإنه بين الحقائق والأكاذيب، على عكس معاملة جيش التحرير الوطني لأسرى الحرب، وهي اعترافات علنية وموثقة عرّت السلطات الفرنسية بعد شهادة إحدى الأسرى الأربعة في القاعدة الشرقية،الذي صور له بأن جيش التحرير كان يقتل الجميع وعندما تم إطلاق سراحه أحس بأن عملية تحريرهم أصبحت تحرج القيادة العسكرية الفرنسية نفسها وهنا يتضح من كان يقتل من زمن الحرب[6].

---

[1] مليكة القرصو، مرجع سابق، ص68.

[2] سعيد بن عبد الله، مرجع سابق، ص261.

[3] محمد بجاوي، مرجع سابق، ص193.

[4] زوبير رشيد, مرجع سابق، ص285.

[5] علي بشيريات، مرجع سابق، ص595.

[6] محمد عجرود، **أسرار حرب الحدود (1957-1958)**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص29.

المطلب الثالث: وضعية السجناء:

تم سجن العديد من الجزائريين داخل الزنزانات الفرنسية نذكر منهم على سبيل الذكر لا الحصر:

- كاب عبد الرحمان، الرقم التسلسلي 3658.
- ملزي شفيق، حرفوشي محمد، رقمه التسلسلي 4664.

وتم تنفيذ حكم الإعدام فيهم دون رحمة أو شفقة(1) ومنهم من تم تنفيذ حكم الإعدام فيه، وفرّ من السجن على غرار مصطفى بن بولعيد ورفاقه، وأيضا من بقي على قيد الحياة إلى غاية هذا الوقت، ونذكر مثال على ذلك السيد عرباجي محمود الذي نفذ فيه حكم الإعدام بتاريخ 08 فيفري 1957(2)، كما لم تستثني السلطات الفرنسية النساء، حيث تم سجن العديد منهن ونذكر على سبيل المثال الممرضة إيفون جونيستوا (Yvonne Genestoux)(3).

نشط بعض المحامين من أجل الترافع على السجناء سواء السياسيين أو غيرهم في محاولة لإيجاد ثغرة لإنقاذ موكليهم على الرغم من علمهم المسبق بقرار العقوبة، إلا أن الأمل لم يمنعهم من أداء عملهم بكل تفاني وتضحية، فكانوا يأتون بزييهم الرسمي من أجل أخذ معلومات عن موكليهم المحبوسين مؤقتا أو على ذمة التحقيق، وفي هذا الجانب يذكر هنري كوبون: «أصدرت محكمة الجنايات لمدينة إيزير حكما بالإعدام في حق اثنين من مناضلي جبهة التحرير الوطني اللذين قتلا سجانًا أثناء عصيان وقع في السجن الذي كانا محبوسين فيه بغرونوبل، بعد الحكم تلقى المحامي اتصالا من عند جزائري فقبل بالخدمة التي طلبت منه، زوّد شيانو نفسه بآلة تصوير صغيرة وأثناء زيارته للمحكوم عليهما بالإعدام قام بتصويرهما بزنزانتهما ثم سلم الفيلم والآلة للمراسلة، وحسب أقوال هذا الأخير فإن الأمر لم يكن يتعلق سوى بعمل إنساني يسمح لعائلتيّ المسجونين بأن تحفظ آخر ذكرى لابنيهما»(4).

أثار اغتيال المحامي علي بومنجل(5) في 23 مارس 1957 ردود فعل قوية من طرف مثقفي فرنسا، كما أدى اختفاء موريس أودان في جوان 1957 إلى تأسيس لجنة موريس أودان في ديسمبر 1957، التي تمكنت ابتداءً من سنة 1960 الحصول على اعترافات بممارسات التعذيب الفرنسية من

---

(1) باسطة أرزقي، مصدر سابق, ص ص172-173.

(2) ينظر: الملحق رقم (16) شهادة وجود بالسجن للسيد عرباجي محمود بتاريخ 1957/02/08.

(3) مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص463.

(4) المرجع نفسه، ص103.

(5) درس القانون وأصبح صحفيا في جريدة إيجاليتي (Egalité)، استفادت منه الثورة بعد اندلاعها فأصبح واحد من المحامين الذين دافعوا عن المجاهدين ألقي عليه القبض سنة 1957، وتعرّض لأشد أنواع التعذيب. أنظر:

طرف مجلس الكرادلة، ورؤساء أساقفة فرنسا نفسها[1]، فكانت المحاكمات عبارة عن مهازل، والمحامي كان مجرد همزة وصل لا أكثر ولا أقل[2]، في وقت بقيت فيه القوانين والمراسيم الفرنسية تتهاطل ظاهرها إصلاحات وباطنها تعسف، والدليل على ذلك مايلي:

- المرسوم رقم 57-1079 المتمم للمرسوم 56-268 لـ 17 مارس 1956 المعدل سنة 1957 والمتعلق بتنظيم اختصاص وسير العدالة العسكرية في الجزائر [3].
- 31 ديسمبر 1957، قانون رقم 57-1426 المتضمن تنصيب قانون الإجراءات العقابية[4].
- أمر رقم 58-916 لسنة 1958 والمتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها تجاه الأشخاص الذين يشكلون خطرا على الأمن العام بسبب المساعدة التي يقدمونها للمتمردين في الأقاليم الجزائرية[5].

كما أعلنت المحكمة الدائمة للقوات المسلحة بالجزائر بتاريخ 15 فيفري 1958 مجموع أحكام حطمت رقما قياسيا في تاريخ المحاكم الفرنسية، فكانت الحصيلة المحاكمات لا تُحصى ولا تُعد وهي نتائج لسياسة قمعية مارستها فرنسا من أجل إسكات الحق وإعلان الباطل مهما كان.

المطلب الرابع: نماذج عن المحاكمات الفرنسية:

إن المتتبع لصور القضايا التي عالجتها المحاكم الفرنسية في الجزائر سيدرك مدى كثرتها، وضخامة ملفاتها القضائية، لذلك سأكتفي بذكر بعضها، لتوضيح حقيقة القضاء والمحاكم الفرنسية:

أ. طُبق المرسوم التشريعي الصادر سنة 1940 والذي لا يطبق إلا في حالة الحرب، في قضية الباخرة أتوس فالحكم الصادر بتاريخ 21 جويلية 1957 عن محكمة القوى المسلحة الفرنسية بوهران، أحدث ضجة كبيرة، لذلك عمدت محكمة النقض بالجزائر إلى نقذ الحكم، لكن ذلك لم يفقده مغزاه الحقيقي[6].

ب. سعت الحكومة العسكرية الفرنسية في تونس وبالتنسيق مع نظيرتها بالجزائر إلى إعداد ملف ضخم جمع وصنف ورتب بعد عملية تبادل للرسائل بين الطرفين كانت نتيجته تمييع ملف ضخم وتهم

Malika Rahal, Ali Boumendjel, **Une affaire française, une histoire Algérienne**, édition les belles lettres, Paris, 2010, P86.

(1) مليكة القرصو، مرجع سابق، ص ص63-64.

(2) حمود شايد، مرجع سابق، ص85.

(3) حسين بوزاهر، مرجع سابق، ص105.

(4) المرجع نفسه، ص106.

(5) نفسه، ص107.

(6) محمد بجاوي، مرجع سابق، ص193.

منسوبة إلى بن بولعيد، وأصدرت بعده المحكمة الحكم على بن بولعيد بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، وعلى مرافقة عمار بريك بالسجن النافذ لمدة سنة، وبعد نقله إلى قسنطينة يوم 16 جوان 1955، انعقدت المحكمة العسكرية بقسنطينة بتاريخ 24 جوان 1955 لتصدر حكما بالإعدام مرتين عليه، بعد الاستئناف باعتباره متهما في أكثر من قضية[1].

ج. بتاريخ 05 سبتمبر 1960 افتتحت المحكمة النظامية للقوات المسلحة بباريس لمحاكمة شبكة فرنسيس جونسون[2] وبعد سلسلة الدفاع التي قادها مجموعة من المحامين، كان أبرزهم المحامي جاك فيرجيس الذي كان دوره محل بحث وتحري من قبل الاستخبارات الفرنسية فيما سبق، بدفاعه عن المناضلة جميلة بوحيرد[3] إلا أنه وفي هذه المحاكمة وبعد سلسلة المرافعات التي تواصلت لأيام أصدرت المحكمة أحكامها النهائية في هذه القضية والتي تراوحت ما بين البراءة، إلى الحكم بالسجن والغرامات المالية، وقد تلى قرار حكم المحكمة بعد ساعتين من المشاورات على الساعة الحادية عشرة مساءًا و15 د بإدانة كل من (حداد حمادة، ولد يونس، حنون سعيد، علياني حاميمي، دكسي علاوة، هيلين كوينات (Helène Cuénat)، فرانس بينار (France Binard)، جون كلود بوبير (Jean– Clande Poupert)، جيرار مي (Gérard Meier)، ميشلين بوتو (Micheline Pouteau) بالحبس خمس سنوات سجن نافذا، و500 فرنك فرنسي غرامة وخمس سنوات منعًا من الإقامة وحرمان من الحقوق المدنية في حق جاكلين كاري (Jaqueline Carré)، وثلاث سنوات جنا نافذًا وعشرة آلاف غرامة وحرمان من الحقوق المدنية في حق جاك ريسبال (Jaques Rispal) وثمانية أشهر (08) سجنا نافذا، و500 فرنك فرنسي وحرمان من الحقوق المدنية في حق جانين كاهين (Janine Cahen)، كما حكمت غيابيا على

---

[1] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص ص227-228.

[2] من أصدقاء الثورة الجزائرية, الذين دعموها واختلفوا ضد بلادهم في حربها على الجزائر, للمزيد أنظر, هرفي هامون وباتريك روتمان, **حملة الحقائب**, تر: كابوية عبدالرحمان, منشورات دحلب, الجزائر، 2010.

[3] ولدت سنة 1935 في القصبة بالعاصمة الجزائر، كانت البنت الوحيدة وسط سبعة شبان، تولدت عندها ميولات نضالية منذ الصغر، وبدأت العمل مع الثوار وعمرها عشرون سنة، وكانت آنذاك طالبة في معهد الخياطة والتفصيل، وعن أهم العمليات الفدائية التي اشتهرت بها نذكر تنفيذها رفقة زهرة ظريف، وسامية الأخضر لعملية بتاريخ 30 سبتمبر1956، قبض عليها يوم 09 أفريل 1957، وتعرضت لأشد أنواع التعذيب. أنظر: حسنة حماميد، **شهادات وحقائق عن نضال جميلة بوحيرد**، الملتقى الدولي الخامس حول تاريخ الثورة الجزائرية دور المرأة الجزائرية إبان الثورة، المنعقد يومي 25 و26 أكتوبر2010، بجامعة 20 أوت 1955، بسكيكدة، الجزائر، 2010، ص23.

فرانسيس جونسون (Francis Jeanson) ودنيال صافري (Danielle Safret) و سيسيل ريغافنون (Cécile Regafnon) وجاك فين (Jacques Vignes) بأقصى العقوبة[1].

كانت الأحكام القضائية الفرنسية في حق الجزائريين سواء من عامة الشعب أو من جبهة وجيش التحرير الوطني، قاسية جدًا فاندرجت كلها تحت جرائم القانون العام، وتم تكليف العدالة العسكرية بمعالجتها، كما قبل المحامون الفرنسيون أنفسهم ولمدة ثلاث سنوات الدفاع عن الجزائريين، ولكن رغم الإطار الذي حاولت الحكومة الفرنسية فرضه، إلا أن فرضية الحل تواصلت بالمواجهة المباشرة للاستعمار الذي لم يرضى بأية قواعد، سوى سلسلة التحرر الوطني التي مارسها جيش التحرير إلى غاية 05 جويلية 1962[2].

---

[1] مارسيل بيجو، **محاكمة شبكة جونسون**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص299-300.

[2] جاك فرجاس، مرجع سابق، ص153.

الفصل الثاني

بعض أحداث وتطورات الثورة التحريرية في المنطقة والولاية الأولى (1954-1958)

المبحث الأول: الثورة الجزائرية في مرحلة الإعداد (1954-1956)

المبحث الثاني: الثورة في المنطقة الأولى قبل انعقاد مؤتمر الصومام(1954-1956)

المبحث الثالث: مؤتمر الصومام التنظيم والهيكلة 20 أوت 1956

المبحث الرابع: التطورات السياسية والعسكرية للثورة بعد مؤتمر الصومام (1956-1958)

المبحث الأول: الثورة الجزائرية في مرحلة الإعداد (1954-1956):

المطلب الأول: الاستعداد، التنظيم، الانطلاق:

شهدت سنة 1954 أحداثا متسارعة أدت إلى التعجيل باندلاع الثورة الجزائرية، فبعد المشاكل التي عرفتها المنظمة الخاصة، بدأت أزمة أخرى في التطور بعد رفض مصالي الحاج كل المساعي الحثيثة للخروج بحل نهائي ينهي جدلية الصراع بين المركزيين والمصاليين، فرغم كل المساعي الحميدة التي توسط فيها بعض رجال الحركة الوطنية، إلا أن مصالي الحاج قرر إخراج الأزمة إلى الشارع ولم يتوان لحظة في التحدث عن المشاكل والخصومات الداخلية التي اعتبرتها المنظمة أسرارا دفينة، ولم يبق أمام أعضاء اللجنة المركزية سوى خيارين لا ثالث لهما إما الثبات على الموقف أو التسليم بالأمر الواقع[1]، ليدخل بذلك الحزب في دوامة أخرى ونزاع حاد أدى إلى حالة الانسداد واللاتوافق.

حرص بعض شباب المنظمة الخاصة المنحلة على إنقاذ الحزب من التبعثر، فلجأوا إلى اتخاذ موقف محايد موجهين دعوتهم للجميع من أجل الاتحاد والعمل على إشعال فتيل الثورة بعيدا عن كل الخلافات التي تخدم مصالح الإستعمار، وكتأكيد على خيارهم أسسوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل المتألفة من أربعة أعضاء، اثنان من قدماء المنظمة الخاصة (بن بولعيد وبوضياف)[2]، واثنان من أعضاء اللجنة المركزية محمد دخلي المسؤول العام عن التنظيم بمساعدة رمضان بوشبوبة[3] مراقبا له [4].

---

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص252-353.

[2] ولد سنة 1919، بأولاد ماضي بولاية المسيلة، اشتغل بمصالح تحصيل الضرائب بجيجل، انخرط في صفوف حزب الشعب وفي المنظمة الخاصة,و في سنة 1950 التحق بفرنسا، وبعد عودته ساهم في تأسيس (CRUA)، وكان من بين أعضاء مجموعة 22 التاريخية، اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة يوم 1957/10/22، أسس في سبتمبر1962 حزب الثورة الاشتراكية، سجن لمدة ثلاثة أشهر سنة 1963، لينتقل بعدها للمغرب، حيث عاش متنقلا بينها وبين فرنسا، عُيّن بعد استقالة الشاذلي بن جديد رئيسا للدولة، ليغتيل في عنابة يوم 1992/06/29, أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص281.

[3] ولد يوم 08 أفريل 1924 ببودواو، معروف بسي موسى، ناضل في صفوف الحركة الوطنية، ودخل السجن سنة 1947، وأفرج عنه فيما بعد، شارك في مؤتمر المركزيين (أوت 1954)، والتحق بالثورة بعد اندلاعها وشارك في الفداء بفرنسا، حيث تقلد عدة مسؤوليات هناك إلى غاية القبض عليه سنة 1959. أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص340.

[4] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص82.

وابتداءً من هذه المرحلة تم الاتفاق على عدم تبنى نزاعات ومواقف المركزيين والمصاليين، فاجتمع محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد وديدوش مراد[1] وقرروا دعوة بقية أعضاء المنظمة الخاصة من كل مناطق الوطن للاتفاق حول المستقبل وتحديد موقف واحد تجاه المتخاصمين[2].

باءت كل مساعي الصلح بالفشل، خاصةً بعدما اتجه كل طرف إلى عقد مؤتمره بالطريقة التي يراها مناسبة له، فبات الانشقاق أمرًا لا مفر منه، ثم إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل عرفت هي الأخرى نوعًا من الخلاف بين قادتها، ونقصد هنا كل من بوضياف ودخلي هذا الأخيرالذي مايزال يرى بضرورة مواصلة مساعي التوفيق بين المركزيين والمصاليين على عكس بوضياف الذي يرى بوجوب تجاوز هذه الأزمة والتفرغ للتحضير للعمل المسلح[3].

إن الفترة الممتدة بين سنوات (1946-1954)، كانت كفيلة لتهيئة الجو المناسب لاندلاع الثورة التحريرية،إذا ما اعتبرنا أن الطبقة السياسية التي كانت تنشط في تلك الفترة فهمت قواعد اللعبة الفرنسية جيدا،بعد سلسلة الانتخابات المزورة والمتابعات والتصفيات في حق أعضاء المنظمة الخاصة، ثم إن ضغط أنصار العمل المسلح من أمثال محمد مشاطي[4]، لخضر بن طوبال، زيغود يوسف[5]، قد فسح الطريق بتوجيه دعوات إلى واحد وعشرين شخصا من الإطارات الشابة لحضور اجتماع في منزل الياس

---

[1] لقب بسي عبد القادر، ولد سنة 1927 بالعاصمة، تحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1939، غادر الثانوية التقنية عام 1952 متنقلا إلى قسنطينة لمواصلة دراسته، لكن وفاة والده حالت دون ذلك، ثم رجع إلى العاصمة، فنشط في الحركة الوطنية وأصبح قائدا في المنظمة الخاصة، كما كان أحد محرري بيان أول نوفمبر1954، عين قائدا للمنطقة الثانية عشية انطلاق الثورة، استشهد في 18 جانفي1955, أنظر: الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة، مرجع سابق، ص ص77-78.

[2] بوعلام بن حمودة, مرجع سابق، ص155.

[3] سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة, مرجع سابق، ص53.

[4] ولد يوم 04 مارس 1921 بقسنطينة، ودرس بها المرحلة الابتدائية، جند سنة 1942 في الخدمة العسكرية الإجبارية الفرنسية، ناضل في صفوف الشعب الجزائري، وفي المنظمة الخاصة، وكان عضوا في مجموعة 22 التاريخية، وبعد اندلاع الثورة التحق بفدرالية جبهة التحرير بفرنسا، سجن في أوت 1956 ومكث في سجن الصحة، وفر منه إلى سويسرا قبل وقف القتال, أنظر: محمد عباس، فرسان الحرية، مرجع سابق, ص34.

[5] اشتغل في مهنة الحدادة منذ صغره بالسمندو في قسنطينة، ناضل في الحركة الوطنية بعد ح.ع.2 في صفوف حزب الشعب، اختير سنة 1948 للمشاركة في التنظيم المسلح للمنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950، فرّ سنة 1952, كان عضو بمجموعة 22، وبعد اندلاع الثورة خلف ديدوش مراد على رأس المنطقة الثانية سنة 1955، استشهد في سبتمبر 1956، أنظر: حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص260.

دريش بالجزائر العاصمة للتباحث لاستخلاص النتائج من تجربة المنظمة الخاصة وتبادل الآراء حول الأزمة[1]، وضرورة تحديد موعد لتجاوز كل العقبات وتفجير الثورة المسلحة.

كان التفكير في العمل الثوري مهيمنا على الاجتماع، ثم إن اللجنة الخماسية[2] المنبثقة عنه قد وضعت لنفسها قانونا داخليا تقرر فيه تقوية اللجنة الثورية عن طريق ضم أعضاء المنظمة الخاصة واستئناف التكوين العسكري بالاعتماد على المنشورات التي أعيد طبعها، وتنظيم الأفواج التي تتولى جمع السلاح، وإقرار مبدأ اللامركزية في المبادرة واتخاذ القرار، وأولوية الداخل على الخارج ليترك لها مبادرة اتخاذ القرارات في تسيير الكفاح، فتم تسمية الهيكل السياسي والعسكري وقسمت الجزائر إلى مناطق[3].

كثف أعضاء القيادة الجديدة من نشاطاتهم وتحركاتهم الميدانية خاصة في البحث عن وسائل وسبل للحصول على الأسلحة وتجميعها في منطقة الأوراس انتظارًا لموعد الحسم، والبحث عن القنابل والمتفجرات والمواد الأولية المستعملة في صنعها، مستفيدة من مساعدات الوطنيين في الداخل والخارج وأيضا المجهودات التي قام بها بوضياف وديدوش مراد أثناء تواجدهما في فرنسا فترة نشاطهما في المنظمة الخاصة حينما تم جمع الأموال من المهاجرين والجالية الجزائرية، بالتنسيق مع مسؤول حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في تلك الفترة[4]، حيث كانت المنظمة الخاصة بمثابة المخبر الذي تكون فيه الرجال وتم جمع المال والسلاح في وقت أصبح فيه الشعب مستعدا للثورة مستوعبا فكرة الكفاح المسلح بعد أن سقطت القيادة السياسية السابقة في مهاوي البحث عن الحل السياسي مع فرنسا، وبالتالي أصبحت الأحداث في تسارع خاصة بعد احتراس بعض الرجال من الوقوع في مستنقع السياسة الكاذبة

---

[1] سمير بوعبد الله، **الخلافات داخل التيار الثوري الاستقلالي وأثرها على النضال في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسة العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر03، السنة الجامعية 2010/2011، ص136.

[2] كثفت هذه اللجنة من نشاطاتها وتحركاتها واجتماعاتها شهر جويلية 1954، حيث ركزت في البداية على الاتصال بالوفد الخارجي لحركة إ.ح.د المقيم في القاهرة، وفي بداية جويلية انتقل محمد خيضر وبن بلة إلى سويسرا لمحاولة التوفيق بين الطرفين المتخاصمين (المصاليين، المركزيين), أنظر: رياض بودلاعة، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، الجزائر, السنة الجامعية 2005/2006، ص73.

[3] الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، **مقال في دورية كان التاريخية**، ع21، سبتمبر 2013، ص07.

[4] محمد لحسن أزغيدي، معراج جديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني (1947-1954)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة، الجزائر، 2012، ص50.

والزائفة التي تبناها الاستعمار، وبالتالي مواصلة وشق الطريق لتفجير الثورة والتي بدأت معالمها تتضح شيئا فشيئا أكثر من ذي قبل[1].

ضمت لجنة الستة كلا من محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، لتطبيق قرارات مجموعة الاثنين والعشرين فتقرر تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق من أجل توزيع العمل الثوري وعينت على كل منطقة قائد[2]، وبتاريخ 20 جويلية 1954 تم حل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتعويضها بجبهة التحرير الوطني التي أوكل أمر تنظيمها سياسيا وإداريا إلى محمد بوضياف[3]، كما شكل حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة، ومحمد خيضر[4] المتواجدين في العاصمة المصرية القاهرة –منذ الفترة الممتدة بين 1951 إلى 1953– دورًا محوريًا بعد تعيينهم بمكتب القاهرة خلفا للشاذلي المكي[5] المطرود من قبل مصالي الحاج، ووزعوا مهامهم على النحو التالي: محمد خيضر مكلفا بالمهام السياسية، وحسين آيت أحمد أسندت له الشؤون الدبلوماسية وأحمد بن بلة مكلفا بالمالية والتسليح،

---

(1) آمال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2006/2005، ص86.

(2) المنطقة الأولى (الأوراس– النمامشة) يقودها مصطفى بن بولعيد بمساعدة شيحاني بشير, أما الثانية (الشمال القسنطيني فيقودها ديدوش مراد بمساعدة زيغود يوسف أما الثالثة (منطقة القبائل) فكانت تحت قيادة كريم بلقاسم بمساعدة عمر أوعمران، والمنطقة الرابعة كانت تحت قيادة رابح بيطاط بمساعدة سويداني بوجمعة سميت الجزائر وضواحيها، والمنطقة الخامسة (القطاع الوهراني) فكان يقودها العربي بن مهيدي بمساعدة بن عبد المالك رمضان، أما المنطقة السادسة فتظم القسم الشرقي من الصحراء وتعرف بمنطقة الصحراء، وأسندت قيادتها لمنطقة الأوراس ونظرا لخصوصيتها الجغرافية المكشوفة والواسعة فقد تقرر أن تبقى مركزا للتموين بالسلاح ومشروعًا قابلا للتطور, أنظر: سعاد يمينة شبوط، الثورة الجزائرية في مرحلة المخاض (1953-1954)، **مقال في دورية كان التاريخية**، ع21، السنة السادسة, سبتمبر 2013، ص08.

(3) سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص22.

(4) ولد في 13 مارس 1912 في الجزائر وسط عائلة متواضعة من بسكرة، زاول دراسته التي غادرها مضطرا لإعالة أهله ثم انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب، انتخب نائبا عن الجزائر العاصمة سنة 1946، اتهمته فرنسا بتورطه في حادثة بريد وهران سنة 1950، ولجأ بعدها إلى القاهرة سنة 1951، وأصبح مندوبا للحزب هناك، وبعد اندلاع الثورة ساهم في ضمان دعمها العربي، اعتقل يوم 1956/10/22 في حادثة الطائرة, أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص291.

(5) ولد بتاريخ 15 ماي 1913 بخنقة سيدي ناجي ببسكرة درس بالزيتونة (1934-1939)، قاد فدرالية حزب الشعب بقسنطينة 1943, بعد أحداث 08 ماي 1945 حكم عليه بالإعدام, التحق بمكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947 وتولى الإشراف على الطلبة الجزائريين في شهر أفريل 1955 ,أنظر: بجاوي محمد المداني، **ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي (1957-1958)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص135.

وانتقلوا بعدها إلى جمع الدعم العربي وخاصة في المشرق بما أن الظروف كانت مهيئة لتضامن عربي مع قيام الثورة التحريرية، خاصة بعد ثورة الضباط الأحرار في مصر ووصولهم إلى السلطة سنة 1952، وأيضا الوضع الملائم في أقطار المغرب العربي للقيام بثورة مشتركة وعامة رغم العقبات التي أوجدت نوعًا من الاستعداد للقيادة المصرية لتقبل وجهة النظر الجزائرية بترك الحرية لكل قطر في تسيير شؤونه، واكتفاء العرب بالدعم المادي والدبلوماسي[1]، ويؤكد على ذلك السيد عبد الحميد مهري[2] في قوله: «...إنه بعد إعادة تنظيم المنظمة الخاصة في سنة 1952 والتي ارتبطت بعلاقات وروابط مع حركات التحرر في تونس والمغرب، حل بالجزائر يومئذ ضابطان من الريف المغربي، وهما الهاشمي الطود[3] وحمادي الريفي، وكانا على اتصال بجبهات ثلاث، الأمير عبد الكريم الخطابي، ومصالح المخابرات المصرية وبعض ممثلي حزب الشعب الجزائري بالقاهرة، كلفهما الأمير عبد الكريم الخطابي بالإعداد لعمل ثوري منسق على مستوى الأقطار الثلاثة، وقد اتصلا بقيادة الحزب ح.إ.ج.د ولكن لم يجدا التجاوب المطلوب، ولذلك اتصلا بطريقة غير رسمية بالأخ عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية للحزب، والذي نظم اتصالا بين محمد بوضياف وبين الضابطين القادمين من المغرب وبحث عملية تنسيق الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي...» [4].

طغى حديث الثورة المسلحة على مجريات الأحداث خاصة بعد تعيين تسعة أعضاء لمجلس الثورة ستة منهم في الداخل والثلاث الذين يمثلون الوفد الخارجي الذي اتخذ من مصر مقرًا له، ولم يبقى سوى تحديد الموعد لليوم المشهود والذي تم تحديده مرتين وألغي، وفي العشر الأواخر من شهر أكتوبر

---

[1] مصطفى سعداوي، عناصر المنظمة الخاصة واستكمال شروط النقلة الثورية 1953-1954، **مقال في حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين، ع09 و10، السداسي الثاني، الجزائر، 2010، ص ص306-307.

[2] ولد سنة 1925 بضواحي قسنطينة، وسط عائلة متواضعة، كان عضوا نشطا في حزب ح.إ.ح.د، بعد أن أنهى دراسته الجامعية، انضم إلى المركزيين، وألقي عليه القبض، وبعد إطلاق سراحه، التحق بالجبهة بعد اندلاع الثورة، تقلد العديد من المهام من بينها ممثل للثورة في دمشق، ووزيرا للعلاقات الإفريقية في الحكومة المؤقتة, أنظر: حميد عبد القادر, مرجع سابق، ص261.

[3] ولد سنة 1930 بمدينة القصر الكبير بالمغرب الأقصى، هاجر إلى المشرق سنة 1945 للتطوع للقتال في فلسطين استجابة لنداء الأمير عبد الكريم الخطابي، وفي سنة 1951 ربط اتصالاته مع المتورطين التونسيين العائدين من المشرق لإنشاء جبهة تمتد من القاهرة حتى المغرب من أجل نقل السلاح وتخزينه. أنظر: https://m.amayom24.com, اطلع عليه بتاريخ 2018/10/16 على الساعة الرابعة مساءا.

[4] العايب معمر، التباين الإيديولوجي لقيادات مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة يوهن مشروع مستقبل وحدة المغرب العربي السياسية، **مقال في مجلة المصادر**، ع24, السداسي الثاني, المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2011، ص11.

اجتمع الأعضاء الستة لآخر مرة وحددوا وبصورة نهائية تاريخ اندلاع الثورة المسلحة فكان أول نوفمبر بمثابة برميل مليء بالبارود، عرف كيف يوظف إيديولوجية التحرر الوطني بإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية التي حدد أهدافها ومضامينها بيان أول نوفمبر 1954، والذي هو بمثابة ميثاق حقيقي للثورة الجزائرية[1].

إن قيادة جبهة التحرير الوطني وضعت في الحسبان إستراتيجيتها الميدانية أي الشروع في حرب التحرير وبالتالي وجب أن يتقدم لها كل وطني مؤمن بمصير مشترك وهدف واحد هو الاستقلال، فافترق القادة الستة والتحقوا بمواقعهم القيادية على أن يلتقي الجميع في شهر جانفي 1955 لتقييم العمل المسلح، أما محمد بوضياف فقد سافر إلى سويسرا يوم 27 أكتوبر 1954[2] حيث يذكر عمار بوحوش: «...كان من المفروض أن ينقل بيان أول نوفمبر إلى الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة ويذيعه من هناك، وفي نفس الوقت كان عنده موعد بسويسرا مع أصدقائه من اللجنة المركزية للحزب امحمد يزيد[3] وحسين لحول[4] وفيلالي مبارك و أحمد مزغنة[5] -من حزب مصالي الحاج-، فالمفروض أن يتوجه الجميع إلى القاهرة وتقع المصالحة النهائية بين الجميع، وعندما تندلع الثورة في أول نوفمبر 1954 سيجد هؤلاء أنفسهم أمام الأمر الواقع، وما عليهم إلا الاختيار بين الالتحاق بالثورة أو بطلان ادعاءاتهم بأنهم يحبذون العمل من

---

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص374-375.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص360.

[3] كان عضوا في حزب الشعب سنة 1945، فمسؤول عن الفرع الجامعي في باريس حتى سنة 1947، وكاتبا عامًا لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين وابتداء من سنة 1948 عضوا للجنة المركزية لحزب الشعب، اعتقل خلال هذه السنة وحكم عليه بالسجن سنتين، وعشر سنوات نفيا وبين سنتي 1950 إلى 1953 ممثلا لـ ح.إ.ح.د في فرنسا تحت اسم مستعار " الزبير", بعد اندلاع الثورة عين وزيرا للإعلام في ح.م (1958-1962) وعضوا في المجلس الوطني (1962-1965) سفيرا في بيروت 1975 وعضوا في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني (1979-1984). أنظر: حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص252.

[4] من مواليد مدينة سكيكدة يوم 17 ديسمبر1917، كان تلميذا ناجحا,انظم لحزب نجم شمال إفريقيا، مساعدا لمصالي الحاج ورفيقا له في السجن، وأمينا عامًا لحزب الشعب ربيع 1951، وقبيل إعلان الثورة كان رفقة امحمد يزيد في القاهرة في إطار الاتصال مع التيارات الأخرى توفيّ في سنة 1995, أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص ص373-374.

[5]احتل مقعدا في الجمعية الوطنية الفرنسية رفقة كل من الدكتور دباغين، محمد خيضر، مسعود بوقادوم، و جمال دردور، صرّح مزغنة وزملاؤه بان هدفهم خاصة بعد زيارتهم إلى باريس لم يكن تعبير عن ولاء لفرنسا، وإنما إحاطة الرأي العام الفرنسي والعالمي بالأحوال غير الإنسانية التي فرضتها الإمبريالية الفرنسية على الشعب الجزائري. أنظر: رابح بلعيد، الحركة الجزائرية، مرجع سابق، ص70.

أجل استقلال الجزائر»[1]، إلا أن الأمر كان عكس ما توقعه الجميع بعد أن رفضت أي مصالحة من شأنها التعجيل بالعمل المسلح كخيار وحيد وأبدي لشباب آمنوا بالثورة كحل وسبيل وحيد للاستقلال.

انطلقت ثورة نوفمبر 1954 في ظروف أقل ما يقال عنها مواتية وملائمة لذلك الوضع، فاستهدفت مرحلتها الأولى إخراج البلد من دائرة الجزائر الفرنسية إلى دائرة الجزائر المستعمرة، وبعد ذلك تبدأ مرحلة المعركة الحقيقية من أجل استعادة الحرية التي باتت حلما لشعب عانى طويلا، مستبشرا لنصر قريب،ومؤمنا بالجهاد طريقًا للاستقلال وبأن حمل السلاح واجبا على كل مقتدر، تيمنا بما قاله الشيخ سيدي علي بن الحفصي الولي الصالح لعرش أولاد سيدي عبيد بمنطقة بئر العاتر تبسة: « حافظ على زرعك وملحك وسلاحك، واسكن قمم الجبال بعيدا عن الطرقات، وانصب هناك خيمة أفضل لك من مزرعة واسعة»[2].

انتشر خبر اندلاع الثورة عبر كافة أرجاء الوطن في وقت عرفت فيه المنطقة الأولى نشاطا أكثر نوعية من ناحية التوسع والانتشار وقوة التسلح في مواجهة العدو على شاكلة حرب العصابات، أما بقية المناطق فقد عرفت بعض العمليات الخفيفة اختلفت فيها عن المنطقة الأولى،سواء في التحضيرات وتنظيم الأفواج والنشاط السري[3]، أو العمل المسلح، فالتحق بالثورة أعدادا هائلة من الجزائريين الذين أعلنوا القطيعة مع الاستعمار وحتى اللذين كانت لهم مناصب سياسية وإدارية في الإدارة الفرنسية، وأيضا الفارين من الجيش الفرنسي بأسلحتهم ملتحقين بصفوف المجاهدين في الجبال لخوض معركة التحرر ضد الاستعمار [4].

فرضت الظروف والواقع الجديد لقيادة الثورة شن العمليات العسكرية، و توعية وتعبئة الجماهير بمختلف شرائحها الاجتماعية وإقناعهم بحتمية التعبئة والعمل المسلح، فكان عليها إرساء وتدعيم قواعدها التنظيمية السياسية والإدارية بتأطير جماهير الأرياف، وإنشاء الخلايا واللجان والمراكز وتكثيف اللقاءات والاتصالات من أجل انتقاء الرجال الأكفاء لتحميلهم مسؤولية الإشراف على الهياكل النظامية[5] فكانت استجابة الشعب قوية،وبدأ العمل العسكري في توسع عبر كامل التراب الوطني بعد ما تحملت الأوراس

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص362.

[2] محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص79.

[3] يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص53.

[4] الغالي غربي، مرجع سابق، ص389.

[5] المرجع نفسه، ص433.

أعباء الثورة لمدة عشرة أشهر[1]، عرف خلالها جيش التحرير انتشارا واسعًا في مناطق عديدة من الوطن[2]، ليتطور الوضع أكثر خلال مدة سنتين ونصف كانت فيها الخسائر كبيرة من الجانب الفرنسي حيث يذكر المؤرخ الإنجليزي ألستير هورن: «... في مدة سنتين ونصف من اندلاع الثورة كانت خسائر الجانب الفرنسي كالتالي: قتل حوالي 1035 أوروبي، وتخريب 34-38 ألف من العتاد الفلاحي، قطع 4432000 شجرة عنب، حرق 4583 هكتار من المحاصيل الزراعية، وتخريب حوالي 283 مدرسة فرنسية...»[3].

جاء في بيان أول نوفمبر، إقامة الدولة الجزائرية واحترام جميع الحريات دون تمييز عرقي أو ديني تمسكا بالطبيعة الإنسانية للثورة، لذلك التف الشعب حولها ودعمها، فعاملت الأسرى بحسب القوانين الدولية والأعراف والتقاليد الإنسانية، إلى درجة أن هناك من اختار الانضمام إلى صفوفها طواعية، لذلك فشلت كل المحاولات الفرنسية لتفتيتها وتحويلها إلى حرب أهلية أو حرب عصابات تقوم بها طلائع خارجة عن القانون الفرنسي، فأثبتت بذلك روح الكفاح ضد نظام الاضطهاد، وهي رسالة جبهة التحرير الوطني إلى الفرنسيين، بأنها مسعى تحرري، وليست نتيجة حقد ما، وهذا ما سوقه الاستعمار للشعب الفرنسي وللمستوطنين حيث حملهم على نسيان ما قامت به المقاومة الجزائرية التي عرفت كيف تتجنب الاعتداءات على المدنيين، رغم أن الجانب الفرنسي كان ضحاياه الآلاف والآلاف من المدنيين الجزائريين[4].

مرت الثورة التحريرية ببعض الصعوبات خاصة من جانب التموين، فالاجتماع التنسيقي الذي تم الاتفاق عليه من قبل لم يقع بسبب ردة الفعل العنيفة من طرف السلطات الفرنسية، والمأزق الذي شهدته الأشهر الأولى بعد استشهاد ديدوش مراد وأسر كل من مصطفى بن بولعيد ورابح بيطاط، وإعلان فرنسا لحالة الطوارئ وميلاد الحركة الوطنية الجزائرية التي أرادها مصالي الحاج تنظيما منافسا ومواجها لجيش وجبهة التحرير الوطني[5]، وبالتالي أصبح الحصول على التأييد الشعبي داخليا والدولي خارجيا أمرا عسيرا

---

[1] لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص15.

[3] محمد العربي ولد خليفة، **المحنة الكبرى**، موفم للنشر، الجزائر، 2016، ص138.

[4] شارل أنري فافرود، **الثورة الجزائرية**, تر: كابوية عبد الرحمان, وسالم محمد, منشورات دحلب, الجزائر, 2010, ص354.

[5] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص38.

فجمع الأموال تم بمشقة كبيرة، كما أن زيارة محمد خيضر إلى الأقطار العربية للحصول على الدعم المادي انتهى بخيبة أمل، فاستلزم الأمر الاعتماد على ما وجد داخليا وفي حدود الإمكانيات الذاتية خاصة بعد أن وهب مصطفى بن بولعيد ثروته وماله للثورة ورهن جزءًا من أملاكه، وهي خطوة قام بها ديدوش مراد أيضا بعد أن رهن جزءًا من مخبزته، كما قدم الحاج بن علاّ[1] مبلغًا من المال تم جمعه من سكان منطقة وهران[2].

تحمّل جنود جيش التحرير أعباء المواجهة في جانبها التمويني أثناء المعارك، فكان كل جندي يحمل معه مؤونته البسيطة والتي هي عبارة عن كمية من الدقيق والبصل وما توفر من زيت وبقول، وأيضا السكر والقهوة إلى جانب سلاحه البسيط وذخيرته المتواضعة[3]، كما لعب العامل الديني دورا هامًا في بعث روح التضحية والفداء في نفوس الجماهير والمجاهدين الذين يقاتلون من أجل النصر والاستشهاد مؤمنين بأن لغة السلاح هي أفضح لغة لمخاطبة المستعمر[4] على الرغم من اختلاف الاستعدادات والإمكانيات والظروف التي ميزت كل منطقة عن الأخرى، فكانت المنطقة الأولى أكثر استعدادًا بحكم توفرها على الأسلحة المخزنة منذ عام 1948 بأمر من مصطفى بن بولعيد، كما كانت ملجأ الفارين من أعضاء المنظمة الخاصة المنحلة[5].

بعد الانطلاقة واجه ج.ت.و بشراسة، بشاعة الرد العسكري الفرنسي الذي صبّ جام غضبه على المدنيين العزل بإحراق محاصيلهم الزراعية وتهجير السكان وإقامة المحتشدات والمراقبة المستمرة لتنقلاتهم بل وتقييدهم في أحيان كثيرة، خاصة بعد الحصار الشديد عليه منذ الفاتح نوفمبر بلجوء المجاهدين على

---

[1] ولد بتيارت سنة 1923، ودرس بها المرحلة الابتدائية, انخرط في حزب الشعب سنة 1941، وجند سنة 1944 في سلاح المشاة الفرنسي، وشارك في ح.ع.2 وسرّح في سنة 1946، التحق بالمنظمة الخاصة سنة 1948 وشارك في عملية بريد وهران، اعتقل سنة 1950 وسجن ببربروس ومستغانم، وأفرج عنه سنة 1953، شارك في الإعداد لتعميم الثورة بالمنطقة الخامسة، غير أن العدو اكتشف أمره وسجنه, أنظر: محمد عباس، فرسان الحرية، مرجع سابق، ص ص45-46.

[2] آمالي شلي، مرجع سابق، ص98.

[3] Bainjamane Stora, **Histoire de la guerre d'Algerie (1954-1962)**, édition la découverte, Paris, 2004, P39.

[4] صالح الخوري، المنظمة الوطنية للمجاهدين، **مقال في مجلة أول نوفمبر**، ع10، الجزائر، أفريل 1975، ص10.

[5] عبد المالك بوعريوة، **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص18.

تطبيق الحرب الاقتصادية باعتماد قادتهم –خاصة المنطقة الثانية والثالثة والرابعة– على قطع قنوات المياه وإتلاف المزارع وحرقها وتحطيم الجسور وممارسة الضغط على المستوطنين لمغادرة أراضيهم[1].

وبالنظر إلى المصاعب الجمة التي صادفت انطلاق الكفاح المسلح فإن التحرك الفرنسي جاء سريعا بعد المحادثات التي جمعت بورقيبة[2] مع منديس فرانس[3] رئيس الحكومة الفرنسية في ديسمبر 1954 والقاضي باتفاق يقضي بوقف العمل المسلح في تونس، في محاولة لتحييد الثورة عن الجبهة التونسية والمغربية بعد إعادة الملك محمد بن يوسف من منفاه، لكنهما تحولتا إلى قاعدتين خلفيتين للثورة الجزائرية بفضل وفاء قادة المقاومة التونسية والمغربية لاتفاق قادة جيش تحرير المغرب العربي[4].

على صعيد إستراتيجيتها المرسومة والمحددة ليلة أول نوفمبر، تطورت ج.ت.و إلى أن أصبحت المنظمة السياسية الوحيدة التي تحظى بإجماع واسع في الجزائر فأقامت هياكلها السياسية والعسكرية في مختلف مناطق الوطن[5]، وأثبتت بأنها التنظيم السياسي والعسكري الذي جند الجماهير الشعبية بعد أن ضمت في صفوفها كل مواطن جزائري أيا كان منبعه الاجتماعي أو الفكري شريطة التخلي عن أي التزام حزبي أو نشاط في هيئة سياسية تفاديا للتشتيت والتفرقة والصراع الذي عرفته الجزائر في مرحلة ما قبل الثورة[6].

---

(1) حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص45.

(2) ولد يوم 03 أوت 1903، أول رئيس للجمهورية التونسية، ناضل ضد الاستعمار الفرنسي، ولد بمدينة المنستير من عائلة متوسطة الحال، تلقى تعليمه الثانوي بالمعهد الصادقي، ودرس الحقوق بعد تحصله على الباكالوريا في فرنسا حصل على الإجازة سنة 1927، انضم إلى الحزب الدستوري سنة 1933، واستقال منه ليؤسس سنة 1934 الحزب الحر الدستوري الجديد اعتقل لنشاطه النضالي وأفرج عنه سنة 1936, للمزيد أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص276.

(3) **مانديس فرانس** (Mendés France)، ولد بمدينة باريس سنة 1907 من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية، حصل على شهادة الدكتوراه في القانون، وإجازة في العلوم السياسية، عين رئيس بلدية Louviess سنة 1955، وقبل ذلك أشرف سنة 1938 على الخزينة في حكومة بلوم، عارض الحرب الفيتنامية ومنح الاستقلال لتونس، تميز موقفه بالشدة والصلابة تجاه الثورة الجزائرية، سقطت حكومته قي 1956/02/06، وأصبح وزير للدولة في حكومة غي مولي، للمزيد أنظر: الغالي غربي، مرجع سابق، ص242.

(4) محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص121-122.

(5) المرجع نفسه، ص ص150.

(6) أحسن بومالي، **مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة (1954-1956)**، رسالة ماجستير في الإعلام معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1984-1985، ص37.

لقد ارتبكت تصريحات الجهات الفرنسية وتشتت أفكارها، بتوجيه اتهاماتها إلى جهات ليس لها أي ضلع أو علم بما حدث[1]، فلم توفق إلى إحلال السلم في وقت وصلت فيه قدرات ج.ت.و إلى الفوز بثقة الشعب ومواجهة فرنسا بقوة محدودة وسلاح بدائي امتد عمله إلى مختلف مناطق البلاد في الأوراس (نوفمبر 1954) والقبائل وشمال قسنطينة (ديسمبر 1954) ووهران (أكتوبر 1955)[2]، الأمر الذي جعل رئيس الحكومة الفرنسية يلقي خطابًا في البرلمان الفرنسي عكس كل التوقعات: « كان الجو هادئا... وكل الشر جاء فجأة من إذاعتي بودابست والقاهرة، وهذا الوضع مثار قلق دائم لنا... فمن هاذين العالمين يفد المهرجون والمشاغبون، ومنهما تتسرب الأسلحة التي تجد الحرب الكلامية امتدادها في الحرب الدموية »[3].

ومهما يكن فإنه ومن خلال استقراء بسيط للأوضاع فقد حققت الثورة مفاجأة بإرادة وصمود وصبر وسريّة شكلت كلها دعائم أساسية اعتمدت عليها لجنة الستة لتفجير الثورة وتجنيد الشعب، ووجد الفرنسيون أنفسهم في مواجهة وضع آخر فبدؤوا يعبئون أنفسهم لمواجهته بعد أن سارعت قواتهم إلى حجز النداء الأول للجبهة ومنع المواطنين من الاطلاع عليه[4]، ومباشرة القمع الميداني في القرى والأرياف والمدن والمداشر.

المطلب الثاني: الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير من مرحلة الانطلاق إلى انعقاد مؤتمر الصومام (1954-1956):

عمد ج.ت.و. منذ الانطلاقة إلى القيام بعمليات نوعية كان لها صدى قويا، ففي المنطقة الأولى تم الدخول إلى ثكنتين عسكريتين بباتنة، كما تم تصفية قائد الموقع العسكري الفرنسي بمدينة خنشلة، إضافة إلى عزل بعض المناطق من جميع الجبهات، وقد امتدت العمليات إلى الصحراء بعد القيام بستة عمليات عسكرية في مدينة بسكرة[5]، كما توغل في أوساط الشعب وتم تصفية الموالين للاستعمار لتفادي وشاياتهم وقد انتهت هذه العملية على مراحل متعددة، مما سمح للجنود في التنقل بكل حرية[6]، وفي

---

[1] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، ط3، دون دار نشر، د.س.ن، ص307.

[2] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص19.

[3] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص308.

[4] عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص179.

[5] أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص79.

[6] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص36.

منطقة الشمال القسنطيني تمت مهاجمة الثكنات ومراكز الشرطة في السمندو والخروب وغيرها من الأماكن الأخرى[1]، أما في القبائل فقد تركزت العمليات في مدينتي العزازقة ذراع الميزان، بمهاجمة مراكز الدرك وإحراق أماكن مجمع الفلين[2]، أما في العاصمة فقد استهدف المجاهدون مصنعًا للغاز ودار الإذاعة وخزانات الوقود بالميناء والمركز الهاتفي بساحة أول ماي، ومواقع اقتصادية أخرى وعسكرية امتدت الى كل من بوفاريك والبليدة، أما في وهران فقد تم استهداف مطار الحلف الأطلسي بطفراوي لكن العملية لم تنجح، كما تم الاستيلاء على الأسلحة الموجودة بالثكنة 66 للمدفعية بوهران[3].

لم تكن عملية الانطلاقة سهلة خاصة في المناطق الريفية التي تكونت من قبائل وأعراش لازالت تتحكم فيهم أولوية التأثر بما يصدر من الأعيان، وبالتالي فقد يوشي أحدهم بآخر ويُلحق به تهمة لغاية في نفسه بغرض الانتقام، ولأجل ذلك فقد حثت القيادة على الاتصال بجماهير الشعب ومحاورتهم فردًا فردًا حتى يتم التعامل مع مستجدات الأحداث دون اكتشاف أمرهم أو محاولة تصفيتهم[4].

أحدثت البدايات الأولى لحرب التحرير بلبلة للنظام الفرنسي الذي أصيب بهستيريا الفوضى والجنون بعد أن سيطرت قواته الاستعمارية والأقلية الأوروبية في الجزائر لسنوات عديدة على القدرات الاقتصادية وعلى السلطة السياسية في البلاد على مدى سنوات متواصلة[5]، أما الحركة الوطنية فقد كان ردة فعلها متباينا من الثورة تجسد ميدانيا من خلال ضبابية الطبقة السياسية الجزائرية التي ناورت كثيرا، ولم تتخذ موقفا علنيا موحدا لصالح اختيارات الشعب، فيما انقسمت جمعية العلماء إلى تيارين مختلفين، عارض الأول فكرة العمل المسلح نتيجة الوضع المتردي ووصف ذلك باللاشعورية والعفوية[6]، أما التيار الآخر فكان الأولى به أن يتريث حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط السود لتكون أحكامه وجيهة وذات رأي سديد[7] على أن هناك رأي آخر يذهب إلى القول بأن البشير الإبراهيمي قد أعلن مباركته للثورة في خطابه الشهير بالقاهرة يوم 15 نوفمبر 1954[8].

---

(1) أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص78.

(2) المرجع نفسه، ص79.

(3) نفسه، ص80.

(4) علي كافي، مصدر سابق، ص97.

(5) هارتموت إلزنهانس، مرجع سابق، ص82.

(6) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2 اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص182.

(7) مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص123.

(8) عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص27.

استعمل المؤرخ الفرنسي "ايف كوريير" عبارات عدم الاكتراث، واللامبالاة الفرنسية للثورة [1] مؤكدا أن الوسط الشعبي لم يكن متحمسا بداية الأمرلها، خاصة بعد تشويه الدعاية الفرنسية للمجاهدين ووصفهم بأقبح الأوصاف نظرا لأن الطبقة السياسية لم تكن لتتصور الواقع الجديد، وبأن هناك ثورة مسلحة حقيقية يقودها مجموعة من الشباب المدركين لعواقب الأمور، لكن ردود فعل سلطاتها أثبت العكس وأكد الحقيقة وما تنتظره فرنسا من أيام عصيبة بعد أن اشتد عود الثورة، فتم فتح باب التجنيد وتشكلت اللجان الشعبية على مستوى المناطق والنواحي، لتسجيل الراغبين في الالتحاق بالثورة وفق معايير وأسس معينة، فكان السعيّ لإيجاد مناضلين مكلفين ببث الوعيّ الثوري والتعبئة المادية والمعنوية هو الهدف المنشود في تلك الفترة[2].

إن الواقع الجديد الذي فرضته الثورة تطلّب وضع أسس وهياكل قاعدية، تلبية لاحتياجات الجبهة المتزايدة والتصدي لكل مناورات العدو، فقد وضعت المقاييس لاختيار الرجال تماشيا ومتطلبات المرحلة الراهنة من أهمها النضج السياسي والتجربة الطويلة في ميدان التنظيم، وآخرها الاستعداد الكامل للتضحية بالنفس والنفيس من أجل تحرير الوطن[3]، فبمرور سنة على اندلاعها ارتفع عدد المجندين ليصل إلى أكثر من أربعة آلاف مجند، في وقت كان لا يتجاوز الأربعمائة (400) ليلة الفاتح نوفمبر 1954[4] ليتطور العدد والنشاط العسكري مع مرور سنوات الحرب ، مستفيدا من تجارب المجاهدين الذين اكتسبوا الإستراتيجية الحربية من مدرسة الحركة الوطنية وخبراتهم في مختلف الحروب التي خاضوها مع الجيش الفرنسي ومن الطبيعة الجغرافية للقطر الجزائري باعتبار جباله شاهقة ووعرة المسالك[5]، فكانت بذلك صفوف الجيش تتطور وتتزايد تماشيا مع ميدان الحرب[6] فتم إخضاع أفراده إلى تكوين عسكري بتلقي المتربص دروسا نظرية وميدانية تتعلق باستعمال السلاح وفنون القتال وفق استراتيجية محددة مسبقا من قبل قادة جيش التحرير الوطني.

والجداول التالية توضح إحصائيات وقدرات ج.ت.و. ولوحات تقديرية لقواته وتسليحه بحسب المناطق:

---

(1) مسعود عثماني، مرجع سابق، ص122.

(2) الغالي غربي، مرجع سابق، ص390.

(3) المرجع نفسه، ص433

(4) لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص433.

(5) المرجع نفسه، ص17.

(6) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص19.

جدول رقم (02): إحصاء قوات جيش التحرير الوطني الجزائري من 01 نوفمبر إلى 20 أكتوبر 1955[1]

اسم المنطقة	الجيش النظامي	الجيش الإضافي	الجيش الاحتياطي	السلاح الحربي ونسبة	السلاح الحربي ونسبه	حدود المنطقة
المنطقة الأولى أوراس النمامشة	بين 1500 و200	1100	3010	75% منها 6 رشاشات FM	30%	جبال الأوراس وجبال النمامشة وجبال تبسة وجبال سوق أهراس جبال بني صالح طريق قالمة عين عبيد الخروب- سطيف برج بوعريريج
المنطقة الثانية شمال قسنطينة (اسمندو)	بين 900 و1200	1000	1200	30% منها 04 رشاشات FM	70%	طريق القالة، قالمة وعين عبيد- قسنطينة المليلة- الطاهير
المنطقة الثالثة ناحية القبائل الكبرى والصغرى	500	500	-	30%	70%	تيزي وزو ووادي الصومام، طريق وادي الساحل
المنطقة الرابعة تم القبض على قائدها رابح بيطاط	-	-	-	-	-	بومرداس وكانت تتقدم نحو متيجة
المنطقة الخامسة	300	200	-	قطعة سلاح حربي منها 150 مخزنة	-	غطت جبال غرب تلمسان وجبال الهوارة
المجموع	3200	2800	4200			

[1] يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص ص:41-42.

جدول رقم (03): القدرات الوطنية لجيش التحرير الوطني حتى جوان 1956[1]

المناطق	عدد الرجال القادرين على حمل السلاح (سنهم بين 15 و50 سنة)	عدد الرجال المسلحين أو غير المسلحين القادرين على المشاركة في انتفاضة عامة يدعو إليها جيش التحرير حين يشتد الوضع	القدرات الإضافية التي يمكن اكتشافها بحسب وجود أسلحة الصيد والبيضاء المتوفرة في الدواوير
المنطقة الأولى (الجنوب القسنطيني والأطلس الصحراوي، الجلفة- بوسعادة)	650.000	440.000	2.000.000
المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)	250.000	180.000	5000
المنطقة الثالثة (ناحية القبائل والصومام)	375.000	190.000	20.000
المنطقة الرابعة (التيطري ومتيجة)	375.000	190.000	20.000
المنطقة الخامسة (الناحية الغربية)	450.000	150.000	50.000
المجموع	**2.100.000**	**1.150.000**	**115.000**

[1] يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص:44.

جدول رقم (04): لوحة تقديرية لقوات وتسليح جيش التحري الوطني من 25 جوان 1956[1]

القوات البشرية			التسلح	السلاح الخفيف
الجيش النظامي	القوات المساندة مقاتلون ومناضلون			
المنطقة الأولى: أوراس النمامشة				
6500	6000	4500	- 04 رشاشات Mitrailleuses - 55 إلى 60 بندقية رشاش Fusil Mitrailleuses	- 450 إلى 500 مسدس رشاش - 1500 بندقية حربية - 3500 بندقية صيد
المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني				
3500	6000	4500	- 01 رشاش Mitrailleuses - 25 بندقية رشاش (FM)	- 130 مسدس رشاش - 550 بندقية حربية - 2500 بندقية صيد
المنطقة الثالثة: القبائل الكبرى والصغرى				
2500	3000	2250	- 10 إلى 12 بندقية رشاش	- 200 إلى 225 مسدس رشاش - 400 إلى 450 بندقية حربية - 1500 بندقية صيد
المنطقة الرابعة: الجزائر ومتيجة				
2500	3000	2250	- 10 إلى 12 بندقية رشاش (FM)	- 200 إلى 225 مسدس رشاش - 400 إلى 450 بندقية حربية - 1500 بندقية صيد
المنطقة الخامسة: الغرب الجزائري				
3000	3000	2500	- 50 بندقية رشاش (FM)	- 450 إلى 500 مسدس رشاش - 1500 بندقية حربية - 3500 بندقية صيد

[1] يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص ص: 46-50.

أما عن اللباس العسكري فإنه ومنذ أول نوفمبر ارتدى عسكريو جيش التحرير ملابس تجمع ما بين مدني وعسكري، فالمدني عبارة عن ألبسة أغلبيتها شعبية (القشابية ذات اللون الرمادي) تباع في الأسواق، أما العسكرية فقد تم الحصول عليها من عند أشخاص شاركوا في صفوف الجيش الفرنسي[1].

سعى قادة الثورة منذ انطلاقتها إلى إيجاد حل لإشكالية تسليح المجاهدين في الداخل، فتم اللجوء إلى قاعدتها المتمركزة في القطر الليبي، والتي لعب فيها المجاهدان أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد دورًا بارزا[2]، فرغم الظروف التي كانت تمر بها ليبيا إلا أنه تم الاتفاق بين الملك إدريس الأول والمسؤولين في الحكومة الليبية ممثلة في رئيس وزرائها مصطفى بن حليم على ضرورة مساندة الثورة الجزائرية، وتم ترتيب الأمور وتأمين قوافل الإمداد لنقل عمليات السلاح نحو الحدود، ومن ثم يقوم المجاهدون بنقلها إلى الداخل[3]، فكانت قاعدة طرابلس تتلقى الأسلحة من بعثة الثورة في أوروبا الوسطى ومصر، ويقوم ممثلوها بنقلها وتمريرها إلى الجزائر عن طريق الحدود التونسية الشرقية[4]، كما أن كلا من تونس والمغرب كونتا أيضا قاعدتين أساسيتين للثورة، حيث أكدت القيادة السياسية للبلدين ابتداءًا من سنة 1956 على تضامنها مع الشعب الجزائري، فعلى الرغم أن البلدين حديثي الاستقلال إلا أن ذلك لم يمنعهما من دعم الثورة رغم تاعاونهما مع فرنسا أثناء المراحل الأخيرة لكفاحهما[5].

طور ج.ت.و من قدراته القتالية بالاستفادة من الرماة الجزائريين الذين شاركوا في حرب الهند الصينية[6] أما الحركى فلم يكونوا لينالوا الثقة على الرغم من أنه تم تجنيد بعضهم لاستخدامهم في جلب الأخبار والمعلومات من مصالح العدو، وأيضاالعمل مع جيش التحرير في تنفيذ هجومات على المراكز الاقتصادية الفرنسية والحصول على التجهيزات والألبسة والذخيرة[7].

كانت وسائل الكفاح ضد المستعمر بدائية بعض الشيء مقارنة بالآلة الحربية الفرنسية، فاهتم ج.ت.و ببناء المخابئ الباطنية "كازمات"، حيث تم استخدامها كمخابئ لتخزين الأسلحة ومآوي

---

(1) أحسن بومالي، أدوات التجنيد، مرجع سابق، ص75.

(2) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص286.

(3) محمد ودوع، **الدعم الليبي للثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص187.

(4) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص287.

(5) هارتموت إلزنهانس، مرجع سابق، ص23.

(6) **ديان بيان فو**, معركة فاصلة بين فرنسا والفيتناميين في جانفي 1954 حول الحصن الواقع شمال غرب مدينة هانوي وقد حاصرت القوات الفيتنامية بقيادة الجنرال جياب الفرنسيين لمدة 56 يومًا، استسلم بعدها ما تبقى من القوات الفرنسية، وتمكن الفيتناميون من تحرير مدنهم فيما بعد.

(7) محمد تقية، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص221.

للمجاهدين، علما أن بنائها يخضع لقواعد من بينها أن يكون الموقع على مقربة من جذع شجرة، وغير بعيد عن مجاري الوديان أو منابع الصرف المائي[1]، وبهذه الوسائل التقليدية تمكن الثوار من الصمود والتصدي لكل عمليات القمع الفرنسية، وعمليات التخريب الممنهجة الممثلة في حرق القرى والمداشر خاصة في منطقتي الأوراس والقبائل الكبرى[2].

انطلقت الثورة من الصفر يقول بن طوبال: «... في الوقت الذي بدأت فيه الثورة... نستطيع أن نقول من الصفر... وهذا لا يعني أنه ليست لدينا قوة، فالقوة الكبرى التي كانت عندنا هي الإيمان بالهدف... أخذنا قرار على أنفسنا، وقد أخذه كل مجاهد... أننا لا نغلب»[3]، وقد سلك في ذلك جيش التحرير إستراتيجية عسكرية مكنته من التموقع بتشكيلات تختلف باختلاف تكوينها ونشاطها في الميدان.

والجدول التالي يمثل التشكيلات العسكرية لجيش التحرير الوطني:

جدول رقم (05): يبين التشكيلات العسكرية لجيش التحرير الوطني[4]

التشكيلة	عدد أفرادها	القيادة
الزمرة	05 مجاهدين	- جندي أول
الفوج	13.11 جندي	- عريف ونائبان برتبة جندي أول
الفصيلة أو الفرقة	03 أفواج 35-45 مجاهد	- يرأسها 06 مجاهدين برتبة جندي أول و03 برتبة عريف، وعلى رأس الفرقة عريف أول يساعده كاتب
الكتيبة	فصائل 105-110 مجاهد	- يرأسها مساعد ونائبان عسكري وسياسي
القسم	يتكون من عدة كتائب	
المنطقة	تتكون من عدة أقسام	

بتاريخ 1955/11/23 أعدت السلطات الفرنسية دراسة للتنظيم العسكري والوحدات القتالية لجيش التحرير، ففي منطقة الشمال القسنطيني والتي كان مقرها السمندو برئاسة زيغود يوسف إنقسمت إلى نواحي مقسمة على النحو التالي: ناحية جيجل وفج مزالة، ناحية الميلية، ناحية سكيكدة، ناحية عنابة

(1) محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، مرجع سابق، ص146.

(2) عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص189.

(3) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام، مرجع سابق، ص87.

(4) الغالي غربي، مرجع سابق، ص:551.

وناحية برج سبان[1]، أما المنطقة الخامسة فكانت مقسمة إلى أربع نواحي[2]، كما تموقع في الجنوب شاملا إقليم تقرت وشمال إقليم غرداية، وجنوب بوسعادة وواحات بوكحيل شمال إقليم غرداية[3]، أما تنقل أفرادج.ت.و بهذه المنطقة وتحديدا بناحية ذراع تندوف فإن هناك جنود بالمغرب الأقصى عددهم تقريبا حوالي ألف (1000) مجاهد كان لهم نشاط متمركز حول مراكز أم العشار وحاسي الميز وتندوف، وكانوا دورهم مهاجمة المراكز العسكرية الفرنسية المتواجدة في أم العشار وبني ونيف، قادمين لها من جبل قروز بالمغرب الأقصى[4]، نظرا لما شكلته الحدود كرهان لجيش التحرير من الشرق والغرب حيث لعبت دورا أساسيا وحاسمًا في عمليات الإمداد والتوغل، فكانت ممرا حاسما في البداية الأولى للثورة وحتى قبل اندلاعها حيث أصبحت تحتل مكانة في الحسابات العسكرية لقادة الثورة في الداخل والخارج كمنفذ إستراتيجي لعبور العدة والعتاد[5]، حيث تمكنت من إقامة مراكز لها، فإلى جانب المغرب الأقصى نجد كل من تونس وليبيا شكلتا قاعدتين خلفيتين للثورة، وكان للقائد عبد الحفيظ بوصوف الدور البارز في إقامتها بعد دعم العديد من الدول العربية والإسلامية في فترة أخرى دون أن ننسى الدعم العالمي الذي ساهم في تخفيف الضغط الذي مارسته فرنسا على الثورة[6].

فتحت الجبهة الشرقية رغم المراقبة المستمرة الباب على مصراعيه أمام الجزائريين لتمرير السلاح وعمليات النزوح والهجرة هروبا من قمع المستعمر، أما الجبهة الغربية فتمثلت مهمتها في البحث عن السلاح وتهريبه مهما كانت الصعوبات نظرا لخصوصيتها الجغرافية التي دفعت قيادة الثورة إلى توظيفها بما أنها تطل على واجهة بحرية أصبحت في السنوات الأخرى قبلة لعشرات السفن المحملة بالسلاح[7]، رغم الوضعية الصعبة التي عاشتها المنطقة الخامسة في البدايات الأولى من حصار للسكان خاصة

---

[1] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص48.

[2] المرجع نفسه، ص49.

[3] نفسه، ص50.

[4] نفسه، ص51.

[5] الطاهر جبلي، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، **مقال في مجلة المصادر**، ع25، السداسي الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954, الجزائر، 2012، ص131.

[6] حفظ الله بوبكر، **التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)**، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص115.

[7] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ص192-193.

القرويين في عين تيموشنت باستخدام العدو لتقنيات التعذيب المتعددة من أجل الضغط عليهم للاعتراف والتعرّف على الرؤوس المدبرة التي ساهمت في الفوضى [1].

تحمل المجاهدون الصعاب ومشاق التنقل الأمر الذي ساهم في التفوق العسكري على أكثر من صعيد فأغلب الروايات التاريخية تشير إلى أن مجندي ج.ت.و أبدعوا في إعداد الخطط والوسائل لمعالجة وضعية الصراع الذي تستخدم فيه القوة من أجل تحقيق هدف السياسة الذي تعذر تنفيذه بوسائل أخرى وبالتالي فإن إجادتهم لاستعمال السلاح مهما كانت بساطته ساهم في إلحاق الأضرار بالعدو، بالاعتماد على قوانين حرب الكر والفر التي تقوم على مبدأ مقاوم واحد يقاتل 09 جنود نظاميين للعدو، وثائر واحد يدعمه 05 مناصرين[2].

تخوف الاستعمار من تزايد إعداد ج.ت.و خاصة أن عملية التضامن الشعبي مستمرة، فمنذ الفترة الممتدة بين شهري مارس وأفريل 1955 بدأ الجيش الفرنسي في الخروج إلى البوادي، فتحتم على المجاهدين الاختباء من العيون الفرنسية المتربصة بهم في كل مكان خاصة المنطقة الأولى التي اعتبرتها فرنسا معقلا للمتمردين والخارجين عن قانونها وخشيت أن تنتشر عدوى التمرد إلى المناطق الأخرى[3]، وهو ما تم بالفعل حيث أنه ومنذ العاشر من شهر أوت 1955 قامت الشرطة الفرنسية في المنطقة الثانية بجملة من المداهمات والاعتقالات الواسعة التي شملت المواطنين العزل، فاعتقلت خلالها 310 شخص بدعوى انعدام الأمن، وانخفاض تحركات المعمرين الذين أصبحت ممتلكاتهم تحت رحمة وحدات جيش التحرير [4]، الأمر الذي اعتبره زيغود يوسف فرصة سانحة ووقتا ملائما لمشاركة السكان بالريف والمدينة في حركة التحرير رفضا للبقاء على هامش ساحة المعارك[5].

عرفت الفترة الممتدة من أول نوفمبر 1954 إلى نهاية سنة 1955 العديد من التطورات والأحداث كان أبرزها استشهاد ديدوش مراد في 18 جانفي 1955 إثر اشتباك في بوكركر،و تعيين جاك سوستال في 25 جانفي 1955 حاكما عاما مكان روجي ليونارد، وسقوط حكومة منديس فرانس في 06

---

[1] محمد بليل، اندلاع الثورة بعمالة وهران في الفاتح نوفمبر1954، الصعوبات والتحديات، **مقال في مجلة المصادر**، ع24, السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954, الجزائر، 2011، ص214.

[2] شلالي عبد الوهاب، القدرات القتالية، مرجع سابق، ص90.

[3] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام، مرجع سابق، ص104.

[4] إبراهيم سلطان شيبوط، **زيغود يوسف الذي عرفته**، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2004، ص58.

[5] المرجع نفسه، ص59.

فيفري، والإعلان المشترك في 10 فيفري عن إنشاء جبهة التحرير الوطني والتحاق عبان رمضان بالثورة، وأيضا إلقاء القبض على بن بولعيد في 11 فيفري ثم تطبيق مرسوم 04 أفريل 1955 والذي يحدد تطبيق حالة الطوارئ على مناطق الأوراس وقسنطينة والقبائل ممهدة بذلك الطريق للجنرال بارلالج[1] كقائد وحيد لقمع الثورة في الأوراس، وكلها أحداث وتطورات لم تثني من عزيمة المجاهدين في ثورتهم المسلحة ضد فرنسا فكانت هجومات الشمال القسنطيني تحت قيادة زيغود يوسف بتاريخ 20 أوت 1955[2]، بداية لمرحلة حسم عسكري حقيقي في مرحلة ما من تاريخ الثورة التحريرية بعد الحصار المتعمد والمفروض على الأوراس طيلة الأشهر الأولى للثورة، كما اثبتت معركة الجرف في 1955/09/22م مدى صبر وتحمل المنطقة الأولى للحصار المضروب عليها من كل الجوانب،فكانت من أبرز معارك تلك الفترة[3].

المطلب الثالث: المواجهة العسكرية الفرنسية لجيش التحرير الوطني:

مع البدايات الأولى لاندلاع الثورة أصيبت السلطات الفرنسية بحالة ذعر، فمع صوت صفارات الإنذار سارعت السلطات الفرنسية إلى تقزيم الأمر وعدم الاكتراث بالعمليات التي قام بها المجاهدين على اعتبار أن الأمر يتعلق بعمل إجرامي تخريبي قام به مجموعة من المتمردين الخارجين عن القانون الفرنسي أو الفلاقة، لكن ومع تزايد وتيرة الأحداث وإدراك فرنسا بخطورة الأمر سارعت سلطاتها لاتخاذ مجموعة من الإجراءات الإدارية والقانونية والسياسية والعسكرية من أجل القضاء على الثورة في مهدها، وعزلها عن القاعدة الشعبية التي هي الركيزة الأولى لجيش التحرير الوطني.

---

[1] أسندت إليه مهمة القيادة الموحدة في الأوراس من أفريل 1955 إلى مارس 1956، ففي الوقت الذي عجزت فيه القوات الفرنسية في القضاء على الثورة في الأوراس،تم استقدامه من المغرب فأراد دغدغة مشاعر الأوراسيين بمنحهم الاستقلال الذاتي على أن يتم ذلك وفق إجراءات وترتيبات تقوم بها مصالحه للشؤون الأهلية أو الفرق الإدارية المتخصصة، وأختار الظرف المناسب مع الضغوط المسلطة على السكان في المحتشدات للقيام بهذه المناورة، للمزيد أنظر: مسعود عثماني، **الأوراس مهد الثورة**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2017، ص126.

[2] يتفق المؤرخون في الداخل والخارج على أن هذه الهجومات كانت محطة هامة من تاريخ الكفاح المسلح في الجزائر عامة والمنطقة الثانية خاصة، لاعتبارات عديدة أولها أن الثورة مرّت بمرحلة عصيبة فكانت هذه الهجومات بمثابة إنعاش لها، وفي هذا يقول مهندس العمليات الشهيد زيغود يوسف: « لم أكن أتصور بأن يأتي يوم أتحمل فيه عبء الثورة في بداية انطلاقها، إما بإنجاحها والوثب بها إلى جو الأمان أو بانهيارها وفشلها لا قدر الله »، علما أن تاريخ 20 أوت كان بمثابة تضامن جزائري مع ذكرى نفي ملك المغرب محمد الخامس، وأيضا هز كيان العدو وإدخال الهلع والرعب فيه، وفك الحصار عن الأوراس, للمزيد أنظر: محمد كشود، **مقال في مجلة أول نوفمبر**، ع181 و182، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2016، ص41.

[3] مسعود معداد، مرجع سابق، ص ص31-34.

كانت الصدمة عنيفة ومؤثرة في الأوساط الفرنسية لأنها لم تكن لتتصور ما حصل، بيدا أن فرنسا استعملت كل أساليبها سابقًا في إركاع الشعب مستعملة البطش والقساوة ضد كل جزائري حاول تحدي الاستعمار على مدار أكثر من قرن وربع، فحاولت التقليص من أهمية الثورة بإصدار وزير داخليتها بلاغًا جاء فيه: «قد حدث عدد من الاعتداءات في الليلة الماضية في عدة نقاط من الجزائر وهي من اقتراف أفراد أو عصابات صغيرة معزولة، وأن الهدوء سيسود مجموع السكان»، وتصريح جاك شوفالي رئيس بلدية الجزائر يوم 02 نوفمبر: «إن الحكومة لن تقبل بأية صفة كانت بأي إرهاب فردي أو جماعي، وأن جميع التدابير الصارمة ستتخذ»[1]، إلا أن ما قامت به فرنسا بعد ذلك باستدعاءها لجنود الاحتياط، والتعبئة العامة إلا دليلا واضح على النية المبيتة لها للتربص بأفراد جيش التحرير أولا، والشعب الذي يمثل خزانها ثانيا.

وجهت السلطات الفرنسية آلتها العسكرية باتجاه منطقة الأوراس لأنها كانت تدرك أن إخماد الثورة هناك سينعكس إيجابا على بقية المناطق، باعتبار أن المنطقة الأولى خاضت معارك ناجحة منذ الانطلاقة فركزت على وسائلها الدعائية من إذاعة وصحافة مكتوبة، ومناشير وغيرها من تلك الأساليب لإظهار المجاهدين على أنهم مخربين ومرتزقة وقطاع طرق ومجرمين، حتى لا يدرك المجتمع الفرنسي ومن بعده الشعب الجزائري بأنه يواجه ثورة عارمة على كافة تراب الوطن[2]، بعد سلسلة العمليات التي أثارت دهشة واستغراب السلطات الفرنسية بعد أن وصل عددها إلى حوالي 60 عملية جرت في 30 مكانًا عبر كافة القطر، وما اختيار يوم أول نوفمبر إلا لغاية حققت المبتغى لأنه كان يوم عطلة، وكانت الحراسة الفرنسية فيها متراخية غير مبالية فأيقظت العمليات سباتهم، بعد أن اقترنت خسائرهم بالأرواح، وكشفت النقاب عن نقائص سرعان ما تم تداركها فيما بعد[3]، بعد أن تلقت الدعم العسكري لمتابعة المخطط الاستعجالي الذي أطلقت عليه (إجراءات الأمن) أو (تدابير التهدئة)، وانطلق الجنرال "جيل" بعمليات التطهير التي تم من خلالها اعتقال أكثر من ألفي جزائري، شملت منطقتي الأوراس والقبائل على وجه الخصوص، بعد حالة الفوضى والذعر وسط المستوطنين الأوروبيين المستاءين والمعارضين لسياسة حكومتهم المتهاونة -على حد زعمهم- مع الجزائريين، فبالاضافة إلى حل حزب ح.ا.ح.د المتهم

---

[1] أحسن بومالي، مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص89.

[2] أحسن بومالي، أدوات التجنيد، مرجع سابق، ص34.

[3] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص166.

بالثورة طورت السلطات العسكرية أعمالها القتالية تماشيا مع تطور الثورة فيما بعد[1]، فاشتدت حمى الاعتقالات في فترة اصطدمت فيها حكومة منديس فرانس بالواقع الجديد، فاجتهدت في القضاء عليها بشتى الطرق[2].

وجهت الاتهامات المباشرة والثقيلة إلى الجامعة العربية التي تم اتهامها بتأسيس مكتب يمثل الحركات الوطنية العاملة في كل أنحاء المغرب العربي،بعد اذاعة صوت العرب من القاهرة عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، ودعوة الجزائريين إلى اللحاق بالثورة من خلال اعلانها المتكرر ومنددة بالتجاوزات الفرنسية[3]، التي عمدت الى استعمال القوة العسكرية كسبيل وحيد للقضاء على الثورة، واستدعاء المجندين الذين شاركوا في حرب الهند الصينية خاصة القوات العسكريةالرابعة حيث وصل تعدادهاالى: 105.000 في منتصف سنة 1955[4]، شاركت كلها في قمع الثورة وشن حملة اعتقالات وحشية، إضافة إلى مشاركتها في أشهر العمليات العسكرية (فيرونيك 1955) التي شملت ناحية جبال أحمر خدو بالأوراس وكان مصيرها الفشل، وأيضا (عملية فيوليت) الموجهة لتطهير الجبال المحيطة بمدينة بسكرة والممتدة على مساحة 250 كلم^2، إضافة إلى قنبلة جبال الأوراس بالنابالم الذي أتلف الأخضر واليابس مما ترك انطباعا عنونت عليه الجرائد الفرنسية في صفحاتها الأولى: «إن المنظمة الإرهابية قد قضي عليها نهائيا في الشرق الجزائري»[5].

أما عن فكرة المؤامرة الخارجية فقد أكدها منديس فرانس نفسه حيث طلب من مصر الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين و لوّح في الأخير إمكانية القيام بإجراءات ردعية ضدها[6]، بعد أن ازدادت الأوضاع في عهده تعقيدا مما دفع بالمسؤولين الفرنسيين لاستعمال العنف ضد الجزائريين أينما كانوا، بعد أن تمكنت قوات الشرطة من سجن أكثر من 2000 مناضل في الأيام الأولى للثورة[7]، كما وجهت السلطات العسكرية قواتها إلى الأوراس بإشراف مباشر من قائد ناحية الشمال القسنطيني الجنرال سبيلمان

---

(1) بسام العسيلي، الله أكبر، مرجع سابق، ص125.

(2) عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص356.

(3) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص21.

(4) مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص116.

(5) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص21.

(6) محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، موفم للنشر، الجزائر، 1997، ص28.

(7) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص406.

(Spillman) الذي فشل عسكريا في مجابهة الثوار بعد أن تم فتح جبهة القبائل ابتداء من سنة 1955، ووصول الأسلحة إلى القطاع الوهراني أواخر 1955 ليتم تعويضه بالجنرال آلارد (Allard)[1].

أصدرت جمعية العلماء المسلمين نداءا من أجل تشكيل تجمع جزائري يضم كل الهيئات والمنظمات والشخصيات المستقلة المعروفة بدافعها عن القضية الوطنية، كماصرح فرحات عباس في 12 نوفمبر 1954: « إن موقفنا معروف ولا يقبل أي غموض ونحن مازلنا مقتنعين بأن العنف لا يساوي شيئا»[2]، لتتقلب تصريحاته وبنبرة أكثر حدة بتاريخ 28 جانفي 1955 وفي جريدة الجمهورية الجزائرية ويكتب مقالا جاء فيه: « إذا تنازلت باريس أمام الأوليغارشيات المالية، وأظهرت ضعفها وهذا بخصوص وعد فرنسا واحترام القانون الفرنسي وتطبيقه، فإنه لم يبقى أمام الجزائريين سوى الاختيار بين السجن أو الجبال»[3]، يقابله تصريح آخر من الجانب الفرنسي في جريدة لاديباش دي كونستونتين (La Dépeche de Constantine) لأندري سارفار (Audré Server): «إن لكل هذه الثورات نفس المصدر، إنه شخص طموح أو إنسان مريض بالأعصاب الذي يحرض على التعصب ضد إخوانه في الملّة، ويدفعهم ضد الإنسان غير المؤمن، وذلك بواسطة دروسه في الوعظ، فإنها هجمات زهد من الجنون وهيجان مباغت من التعصب، زوابع رعدية مفاجئة تنفجر دون أن توقع في سماء صافية، ولكن بالنسبة لخاصيتها المرتجلة لا تدوم »[4].

طبق الاستعمار سياسة حرب العصابات المضادة كما لجأ إلى الحليف الأمريكي من أجل الحصول على المروحيات العسكرية، ثم حضر الأحزاب السياسية وقام بتقسيم إداري جديد بإنشاء عمالات ودوائر، كما قام بتوسيع الفلاحة قصد شد الجزائريين إلى الأرض ومنعهم من الالتحاق بالجبال والتركيز على الصناعة قصد خلق مناصب شغل، وبعد ذلك قام بفصل الدين الإسلامي عن الإدارة استجابة لأحد مطالب جمعية العلماء[5]، إلا أن ذلك لم يجدِ نفعا فبقيت الحكومات الفرنسية تتساقط كأوراق الخريف وبقي الأوروبيون خائفون، وساعة الشك بدأت وبداية النهاية يمكن أن تكون هي سنة 1955 وبالضبط عندما صرّح نائب الجزائر الدكتور سولاكرو قائلا: « لقد بدأت المغامرة الكبرى ونحن على علم بذلك، ومن أعلى هذه المنصة لا أخفي خوفي... هناك ثلاثة أجيال تنام تحت أرض الجزائر، لذلك لا أريد التخلي عن هذا

---

(1) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص407.

(2) الغالي غربي, مرجع سابق، ص ص144-145.

(3) حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص129.

(4) شارل أنري فافرود، مرجع سابق، ص175.

(5) صالح بلحاج، تاريخ الثورة، مرجع سابق، ص70.

البلد مهما كلفني الثمن، وأقولها بكل صراحة لمن يريد الاستماع إليّ، أفضل الموت على هذه الأرض بدل مغادرتها»[1]، ليقابله موقف آخر للبشير الإبراهيمي: «... إن الحكومة الفرنسية لتضل السبيل إذا كانت تعتقد أن الإرهاب وقوة جيوشها وبوليسها تمكنها من إقرار السيطرة الفرنسية والاستغلال الاستعماري بالجزائر»[2]، فبات اللجوء إلى قانون حالة الطوارئ حلا وحيدا بالنسبة للفرنسيين نقمة على الجزائريين اللذين ساعدتهم إرادة جبهة التحرير في تجاوز الأحداث وفي نشر مبادئها وأهدافها التي سرعان ما تحولت إلى منابع لا تنضب تزود روافد الكفاح المسلح، سواء في الريف أو في المدينة[3].

استعانت الحكومة الفرنسية بالمصالح المختصة[4] واستعمال الحرب النفسية كنموذج للقتال النفسي الذي اتخذ العديد من الأدوات سواء الإعلامية أو الإشاعات أو الإرهاب البدني والنفسي، وإنشاء وحدة للضباط المتجولين لشرح أهداف ومبادئ الحرب النفسية، واستعانة مصالح المكتب الخامس بالعنصر النسوي من الفرنسيات لتجنيدهم كنوع من الفرق الطبية الاجتماعية التي كانت مهامها الكشف عن توجهات النساء الجزائريات وإعلام السلطات الاستعمارية بها[5]، إلا أن الحصيلة كانت لصالح جبهة التحرير الوطني فبالرغم من القمع البوليسي وردود الفعل الانتقامية، لم تفلح كل المحاولات الفرنسية للوصول إلى حل توافقي وهدنة مؤقتة، فكان تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة بعد مؤتمر باندونغ 1955[6] أكبر انتصار حقيقي على الصعيد الدولي بفضل دعم حشود جماهير الشعب وإيذانا بأن الثورة ستستمر لتشمل كل أنحاء الوطن وبأن النصر آت مهما كلف ذلك من ثمن[7]، وها هو الكاتب الكاثوليكي فرونسوا مورياك عضو الأكاديمية الفرنسية يصرّح: « إن الفظاعة التي ستشن على الجزائريين

---

[1] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص132.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، مرجع سابق, ص58.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص26.

[4] كانت هذه المصالح في الحقيقة مكملة للمكتب الخامس، وفي هذا الشأن يصرح لاكوست: « إن المصالح الإدارية المتخصصة (SAS) التي أنشأت هي استمرار لتقاليد المكاتب العربية». للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: لخضر شريط وآخرون، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954, الجزائر، 2012، ص309.

[5] الغالي غربي، مرجع سابق، ص ص191-174.

[6] حضرت جبهة التحرير الوطني هذا المؤتمر في أفريل 1955 حيث مثلها كل من أمحمد يزيد وحسين آيت أحمد، وأصدر قرار ينص على حق الشعوب المغاربية في تقرير المصير والاستقلال, للمزيد أنظر: مالك بن نبيّ، **فكرة الإفريقية الآسياوية في ضوء مؤتمر باندونغ**، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2001.

[7] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، مرجع سابق، ص51.

ينبغي أن يخفف من وطئها هجوم منسق على الأجور المنخفضة، والبطالة والأمية والبؤس المادي وأن يعزز ذلك بالإصلاحات الهيكلية التي ينادي بها الشعب الجزائري»[1].

إن فرنسا كانت تعْلم جيدا مدى ما ارتكبته سابقا، وتريد تعزيز تفوقها بارتكاب المجازر، غير أن تلك اللغة سرعان ما انقلبت إلى مفهوم عكسي أغضبته حوادث الجزائر على حد تعبير مسؤوليها ومفكريها فباستثناء الفيلسوف سارتر[2] الذي أيد الكفاح الجزائري بل وذهب إلى حد استعداده لحمل حقائب جبهة التحرير الوطني[3]، فإن الموقف الفرنسي لم يختلف عن سابق عهده رغم كل الإصلاحات والتصريحات التي اتفقت في مجملها بأن الخطر سيكون أكثر بكثير مما كان يعد له، فالسياسة التي حددها جاك سوستال باعتماده على استمالة شريحة من الجزائريين في قوله: «من الضروري أن تجد فرنسا في هذه الأرض مواطنين ليس بالمعنى القانوني فقط بل فرنسيين أفارقة مدججين في ثقافة مشتركة فلاحين قادرين على العيش بطريقة سوية، عمالا مؤهلين موظفين وإطارات...»[4]، فشلت لأنها على مقاسه، لأن ذووا الفكر المعتدل لن يكونوا بديلا لأولئك الذين حملوا السلاح في وجه فرنسا[5]، وقوبلت هذه الرواية برواية أخرى لجبهة التحرير التي بقيت هي نفسها باعتبارها الجهة المخولة والمؤهلة للتفاوض حول مستقبل الجزائر من خلال إعلانها في بيانها الصادر بتاريخ جوان 1955 بالرفض القاطع لأي جهة تبادر بالتفاوض باسمها[6]، وهذا ردًا على اللقاء الذي جمع بين فانسان مونتاي بعدد من الشخصيات الجزائرية وممثلي التيارات السياسية التي لم تلتحق بالثورة بعد، ومن بينهم الشيخ خير الدين عن جبهة العلماء والدكتور أحمد فرنسيس عن الاتحاد الديمقراطي للبيان، والمحامي وجواج عن الحركة المصالية، والحاج محمد شرشالي عن المركزيين[7]، ومجموعة الواحد والستون (61) التي تشكلت في 26 سبتمبر 1955 تحت رئاسة بن جلول[8].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص120.

[2] ولد في 21 جوان 1908 بباريس، وبدأ بها حياته الدراسية في أكتوبر1915، وفي سنة 1924 دخل المدرسة العليا للأساتذة حيث التقى بعدة طلبة أصبحوا فيما بعد نخبة فرنسية وسجلوا أسمائهم في تاريخ الفكر المعاصر بمناهضتهم للاستعمار, للمزيد أنظر: عبد الحميد عمراني، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر, د.س.ن.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص121.

[4] الغالي غربي، مرجع سابق، ص215.

[5] المرجع نفسه، ص216.

[6] نفسه، ص217.

[7] نفسه، ص218.

[8] مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص156.

فازداد نفوذ الجبهة بعد السياسة التي طبقها جاك سوستال والحكومات الفرنسية المتعاقبة والتي كان مصيرها الفشل، بالتحاق بعض الوطنيين على شاكلة فرحات عباس الذي بقي مترددا حتى انتخابات أفريل 1955 المزورة والتي جعلته يتأكد بأن الإصلاحات السياسية في الجزائر مستحيلة[1]، وعلى الجبهة أن تتصرف بحزم خاصة بعد التأكد بأن الثورة فجرّها شباب ليس لهم أية علاقة بمصالي الحاج، في وقت وجد فيه سوستال نفسه معزولاً والأوضاع في تدهور مستمر بفشل كل مبادراته، من سياسة القتل والمحتشدات إلى المبادرات السلمية التي قادها مثقفون فرنسيون من شاكلة ألبير كامي[2] لإحلال الهدنة المدنية بسبب الممارسات الكولونيالية، وبالتالي يجب الالتحاق بالثورة التي عرفت منعرجا ايجابيا، فابتداء من شهر جوان 1955 عندما كان فرحات عباس يجري لقاءات سرية مع عبان رمضان إلتحق المركزيون بالثورة، وفي جانفي 1956 جاء دور جمعية العلماء وكل الوطنيين الذين التحقوا تباعا بعد ذلك، في فترة بدأت فيها المتاعب الفرنسية تتزايد، فسقطت حكومة مانديس فرانس في الفاتح فيفري وشكل غي مولي حكومة جديدة، وعُين روبير لاكوست[3] في منصب وزير مقيم بالجزائر يوم 07 فيفري 1956، وبدأت بذلك مرحلة أخرى من مراحل الممارسات القمعية البوليسية الفرنسية [4].

---

[1] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص128.

[2] هو الابن الثاني لعائلة تشتغل بالفلاحة، توفيّ والده لوسيان إبان الحرب العالمية الثانية في ساحة المعركة، أما والدته كاترين سانت فقد كانت خادمة عند أسرة من المعمرين بالمنطقة، لم يتوقف عن نقده اللاذع العنيف لكل ما هو ظلم، حيث كان يعلق بأنه يجب تذكير الفرنسيين بأن الجزائر موجودة, للمزيد أنظر: نوارة حسين، **المثقفون الجزائريون بين الأسطورة والتحول العسير**، تر: سعيدي فتحي، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص243.

[3] درس بالثانوية وكلية الحقوق بباريس، مناضل نشط في صفوف النقابات العمالية الفرنسية, اختاره ديغول ممثلا له في حركة فرنسا لمقاومة النازية، أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص373.

[4] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص141.

المبحث الثاني: الثورة في المنطقة الأولى قبل انعقاد مؤتمر الصومام (1954-1956):

المطلب الأول: التنظيم العسكري:

عكف الشهيد مصطفى بن بولعيد على تنظيم الثورة بالمنطقة الأولى ووضع الأسس الأولى لتعبئة الجماهير الشعبية، بعد أن نجح قبل اندلاع الثورة في إيواء عناصر المنظمة الخاصة الملاحقين من طرف السلطات الفرنسية، فجنّبهم خطر الملاحقة، وساهم في سلسلة الاجتماعات التي عقدت من أجل تنظيم العمل العسكري والسياسي، بعد أن أسندت إليه قيادة المنطقة الأولى ينوبه كل من شيحاني بشير وعباس لغرور وعاجل عجول.

تمتد هذه المنطقة على طول سلسلة جبلية ذات مسالك وعرة تضم جبال الأوراس، جبال النمامشة والهضاب العليا وناحية سوق أهراس وجبال بني صالح والحضنة، وجبال تبسة وطريق قالمة، عين عبيد، سطيف، برج بوعريريج[1].

قسم مصطفى بن بولعيد ج.ت.و إلى حوالي 39 فوجًا ذوو مستوى تدريبي عالي، نظرًا للمستوى التكويني الذي تلقاه لما كان عسكريا في الجيش الفرنسي، مشاركا في الحرب العالمية الثانية، مما أكسبه خبرة في الميدان وسرعة انتشار وبراعة في حرب العصابات، كما عيّن لكل فوج أماكن الهجوم عشية انطلاق الثورة[2] وأمن الخطط الإستراتيجية، وأوصى بضرورة الانضباط التام والصارم للحيلولة دون الوقوع في الأخطاء التي ستكون لها عواقبه وخيمة في مواجهته لجيش مدرّب ومحنك[3]، فاعتمد على ثلاث مراحل، كان أولها الاجتماعات التمهيدية أو التحضيرية، وثانيها توزيع السلاح، وثالثها الاجتماعات التقويمية بعيد الثورة[4]، وفي الأخير استخراج الأسلحة المخبأة في المطامير وتنظيمها وتوزيعها على الجنود وعلى المناطق المجاورة خاصة الثانية والثالثة[5].

---

(1) جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية**، باتنة، الجزائر 1999، ص36.

(2) سليمان بارو، **حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد**، الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص47.

(3) محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص45.

(4) جمعية أول نوفمبر، المرجع السابق، ص51.

(5) محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص50.

يعتبر اجتماع "لقرين" حدثا بارزا كونه يفصل بين مرحلتين؛ مرحلة التوعية والتخطيط والإعداد للعمل المسلح، ومرحلة التنفيذ والتطبيق[1] حيث حضره -إضافة إلى القائد بن بولعيد ونائبه شيحاني بشير- كل من عاجل عجول والطاهر نويشي[2] وأمزيطي عبد الله، وحاجي موسى من الخروب وعباس لغرور من خنشلة[3]، أما الاجتماع الأخير فقد تم عقده في دار على برغوثي بأشمول حيث تم وضع المقررات موضع التنفيذ لتجسيدها على الميدان، وقد حضره أيضا -إضافة إلى القائد سي مصطفى وصاحب المنزل- كل من عجول ولغرور ونويشي، وفيه أثيرت أهم نقطة وهي البحث عن مكان ملائم لتجميع الأوفياء من الجنود والمناضلين ليكون لهم السبق في إطلاق العيارات الأولى للثورة[4].

وقبل ليلة أول نوفمبر انعقد الاجتماع السادس- قبل مرحلة الانطلاق- في دشرة أولاد موسى ليلة السبت 29 أكتوبر 1954، وكان عدد المجاهدين حوالي 300 مجاهد، وفي الليلة الموالية انتقلوا إلى دار بلقواس شمال جبال أشمول، وتم توزيع السلاح على مناضلي مشونش، بنيان، عشيرة تجموت، كيمل، زلاطو أريس، أشمول، الشمرة، وقد أعطيت الأوامر وتم تحديد الأهداف للاستعداد للمواجهة ولحظة الحسم بالإضافة إلى أماكن التجمع بعد الهجوم[5].

كانت قيادة المنطقة الأولى واعية بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها حيث أولت عناية فائقة في اختيار الأفواج وقياداتها، بعد أن تعاهدوا قبل الثورة على مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في القائد وهي:

1. أن يكون مُصلّي.
2. أن يتحلى بروح المسؤولية.
3. على كل مسؤول أو مناضل أن لا يقوم بعمل خارج ميدان المعركة إلا إذا كان مصحوبا بمرافقين من المجاهدين.
4. التحلي بالطاعة للمسؤول مهما كانت رتبته.
5. السرقة أو الاختلاس أو تبذير أموال الثورة حكمه الإعدام.

---

[1] مسعود عثماني، الأوراس مهد الثورة، مرجع سابق، ص240.

[2] ولد الطاهر غمراس سنة 1915 بقرية تزديين دوار كيمل، أسندت إليه قيادة ناحية بوعريف في المنطقة الأولى الأوراس عشية اندلاع الثورة, أنظر: مسعود عثماني، من اغتال بن بولعيد، مرجع سابق، ص81.

[3] جمعية أول نوفمبر، مرجع سابق، ص54.

[4] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص240.

[5] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ط1، دار البعث، قسنطينة، ج1، الجزائر، 1990، ص199.

6. ممنوع الاتصال بالشعب أو الخونة إلا إذا كان برفقة مجاهد على الأقل،ثم مجموعة من الشروط الأخرى المؤجلة إلى ما بعد الاستقلال[1].

أما بالنسبة لمقار القيادة فقد تم تحديدها بناءًا على احتمالات المعركة حيث كانت تتمركز في عدة مواقع إستراتيجية تم الاعتماد عليها لتجنب كشفها، حيث تركزت في: كيمل، غابة لبرايجة، غابة بن ملول، شليا وكانت هذه المواقع متغيرة بحسب الظروف والمستجدات والمعلومات المتاحة، كما زودت بكل الاحتياجات من مؤونة وذخيرة لمواجهة أي طارئ[2].

توجه عباس لغرور إلى ناحيته بعد أن تلقى الشروحات والتوصيات لتنفيذ العمليات الأولى على مستوى مدينة خنشلة على أن تكون أهدافه مهاجمة محافظة الشرطة، ومقر البلدية والثكنة العسكرية ومقر الدرك الوطني وتخريب وتحطيم المحول الكهربائي الممون للمدينة،و قطع خطوط الهاتف الرابط بين خنشلة وعين البيضاء وباتنة لمنع الاتصالات الخارجية[3]، كما تم توزيع مهام الطلائع التي تحملت مسؤولية التبشير للثورة، متحدين كل الصعوبات والعراقيل، فكلف بن بولعيد أقرب الناس إليه بمهام شاقة، بعد أن أرسل ابن أخته مصطفى رعايلي[4] لمشارف سطيف، وقريبه طورش عبد الحفيظ[5] لنواحي بريكة،

---

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص85.

[2] عمار جرمان، مرجع سابق، ص49.

[3] عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك، مرجع سابق، ص42.

[4] ولد يوم 19 فيفري 1927 بخنقة أمعاش، دوار إيشمول حوز آريس بباتنة، ابن بلقاسم وبن بولعيد زينب، تعلم القرآن منذ الصغر على يد والده, مارس مهنة الرعيّ بعد كبره ولما بلغ سن الرشد تزوج سنة 1948، انخرط في صفوف ح.و سنة 1946 في ح.إ.ح.د، وكانت له صلة بأعضاء م.خ فيما بعد، كان من الرعيل الأول الذي شارك في اندلاع الثورة، وقبل اجتماع الصومام زار المنطقة الثالثة ضمن وفد محمد عموري، وعند رجوعه تم تكليفه بالذهاب إلى الولاية السادسة (الصحراء) واستشهد في الطريق بناحية بوسعادة سنة 1959 في ظروف غامضة, أنظر: عمار ملاح، **قادة جيش التحرير**، ج1، مصدر سابق, ص 21.

[5] ولد في 19 مارس 1920 في الأوراس، حفظ ما تيسير من القرآن، امتهن الفلاحة بعد زواجه, وفي سنة 1948 عين مسؤول خلية في المنظمة الخاصة بخنقة أمعاش حوز آريس ضمن صفوف ح.إ.ح.د, عند اندلاع الثورة كان ضمن الصفوف الأولى، فعين مسؤولا على ناحية بريكة، وقاد عدة معارك من بينها: معركة خالد، معركة تخابيت، معركة جبل بوطالب... بعد سفره إلى تونس أواخر 1957 وفي طريق العودة بجبل بوعمود بناحية الونزة، وقع اصطدام مع العدو الفرنسي فاستشهد في تلك المعركة بتاريخ 28 مارس 1958, أنظر: المصدر نفسه، ص129.

وبن عكشة[1] المنتمي لعرشه إلى ناحية عين التوتة، وتم تكليف المجاهد مسعود الزحاف بنشر الثورة في منطقة وادي ريغ[2] ووادي سوف[3].

تميزت المنطقة الأولى عن بقية المناطق بالنشاط العسكري الذي شهدته ليلة أول نوفمبر، حيث عرفت نشاطا مكثفا وحقق جيش التحرير انتصارات كثيرة بكثرة المعارك التي خاضها خلال أشهر جويلية، أوت، سبتمبر، أكتوبر 1955[4]، نظرا للتنظيم الجيد الذي وضعته قيادة الثورة عند اندلاعها.

إن أهم المهام التي أوكلت لخلايا الثورة –رغم مواجهتها بعض المشاكل–، هي الاتصال بالنواحي لتنسيق العمل، والإشراف على العمليات الفدائية والعسكرية، وأيضا القيام بعمليات إشهار للثورة والاتصال بالشعب، في وقت جندت فيه الآلة الاستعمارية كل إمكانياتها العسكرية والبشرية والمادية إيمانا منها أنها ستخمد الثورة في الأوراس، وبأن النهاية الحتمية لكل أعمال الشغب قادمة لا محالة [5].

انطلقت الثورة بصورة جيدة، وما نجاحها في الأوراس إلا دليلا على الحس القيادي للشهيد مصطفى بن بولعيد منذ أن أعطى أوامره الشفهية إلى قادة الأفواج، كيف ومتى تتم مهاجمة العدو، وكيف يتم اللقاء بعد التفرق وما هي النواحي الني يجب تفاديها؟[6]، فتمكن من تنظيم جيش مدجج بأسلحة اشتراها من ماله الخاص، لذلك وضعت فرنسا أكثر معداتها الحربية في هذه المنطقة، بعد أن أدركت بأن سكانها قادرون على السير بالثورة إلى الأمان، لما يملكونه من روح وحسن وشجاعة قتالية، فتحولت بذلك

---

[1] هو محمد الشريف بن عكشة ولد بدوار إيشمول يوم 05 جانفي 1926 ترعرع وسط أسرة فلاحية تمتهن الرعيّ والتجارة حفظ القرآن ثم انتقل إلى قرية الحجاج أين باشر تعليمه في النحو والصرف وغيرها من العلوم الأخرى, وفي سنة 1947 بدأ التدريس في مدرسة إنوغيسن دوار زلاطو، ثم بقرية الحجاج دوار إيشمول, انخرط في حزب الشعب أواخر الحرب العالمية الثانية، وانضم إلى المنظمة الخاصة حيث كلف من طرف بن بولعيد بالإشراف على خلية إيشمول, وبعد اندلاع الثورة كان ضمن الفوج الذي هجم على الثكنة العسكرية أسبايس، انتقل إلى تونس لجلب السلاح لناحية عن التوتة أواخر سنة 1957 وكان من بين القادة الذين أرسلوا إلى الولاية السادسة بعد مؤتمر الصومام, استشهد في أحد المعارك في 28 مارس 1959 إلى جانب العديد من الشهداء, أنظر: عمار ملاح، **قادة جيش التحرير**، ج1، مصدر سابق، ص126.

[2] يقع غربي وادي سوف ويشمل مدن وقرى وواحات المغير، وغلانة، تامغنة، مقار، المقرين، تقرت، تماسين، التوق؛ وقد كانت هذه الجهة مركز إمارة إسلامية (إمارة بني جلاب)، وكانت آخر الإمارات سقوطا بعد الاحتلال, أنظر: أحمد توفيق المدني، **أبطال المقاومة الجزائرية**، مج07، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص142.

[3] محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص79.

[4] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص32.

[5] عمار ملاح، المصدر السابق، ص20.

[6] محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص39.

مهدا وعاصمة للكفاح المسلح[1]، بعد أن عرفت تطورات عسكرية بانخراط فئات متنوعة ومختلفة من شرائح المجتمع لها، حيث بلغ تعداد ج.ت.و فيها إلى غاية 15 جوان 1956 حوالي 6500 مجاهد و6000 مسبل[2]، منذ التشكيلة الأولية التي اعتمد عليها بن بولعيد في تقسيمه للنواحي، أين أسند قيادة ناحية أريس لمدور عزوي[3] (160 مجاهدا)، وعين القصر تحت قيادة قيادة الطاهر النويشي (144 مجاهدا)، وخنشلة للغرور عباس (42 مجاهدا)، وعين مليلة بقيادة بشير بجاج (29 مجاهدا)، كما شدد على تجديد أفواج المجاهدين وتكوينها وتوزيعها، على النحو التالي:

1. عبد الحفيظ طورش ونائبه أحمومة قادري (بريكة، المسيلة، الحضنة).
2. مصطفى رعايلي ونائبه أحمد بن العربي زروالي وعلي النمر (سطيف، برج بوعريريج).
3. محمد الشريف بن عكشة ونائبه الحاج إدريس (عين التوتة، متليلي، القنطرة، عين زعطوط، واستيلي، لارباع).
4. محمد الطاهر عبيدي[4] المدعو الحاج لخضر (باتنة وضواحيها إلى غاية عين مليلة، بيضاء برج، مروانة، العلمة).
5. الطاهر نويشي ونائبه عبد الله بن مسعودة (جبل بوعريف ونواحيها حتى القرزي، وامتدادا إلى عين مليلة وعين كرشة).
6. عمر بن بولعيد ونائبه أحمد عزوي (أريس، وادي عبدي).

7. مسعود عيسي معه محمد الصغير تيغزة وعمار امعاش (شلية، الرميلة بناحية قايس).

---

[1] الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص152.

[2] جمال يحياوي، **التسليح أثناء الثورة**، أعمال الندوة الوطنية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، المنعقدة في باتنة شهر ماي 2005.

[3] ولد سنة 1923 بقرية الحجاج حوز آريس، نشأ وتربى وسط أسرة محافظة، تعلم القرآن ودرس ما تيسر من العلوم التقليدية كالفقه والنحو والصرف والسيرة النبوية بمسقط رأسه، انضم إلى الحركة الوطنية وعمل تحت قيادة بن بولعيد في صفوف ح.إ.ح.د وأثناء اندلاع الثورة عُين أمين مال نظرا للثقة التي كان يتمتع بها لدى القائد بن بولعيد, شارك في العديد من المعارك منها معركة خنقة أمعاش ومعركة أفرى البلح، وكانت آخر معركة خاضها يوم 12 جانفي 1957 بذراع عيسى, للمزيد أنظر: عمار ملاح، **قادة جيش التحرير**، ج1، مصدر سابق، ص98.

[4] ولد سنة 1916 بقرية أولاد أشليح بولاية باتنة من عائلة فقيرة، غادر أرض الوطن إلى فرنسا سنة 1936 للبحث عن العمل، وبعد أن قضى أربع سنوات احتك خلالها بمجموعة من المناضلين، عاد إلى أرض الوطن وكون العديد من الخلايا وجمع الأسلحة رفقة بن بولعيد، وبعد اندلاع الثورة واصل جهاده في الأوراس وترقى في عدّة مناصب عسكرية, أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص261.

8. عاجل عجول (كيمل)[1].

المطلب الثاني: التموين والتسليح:

منذ بداية الثورة، عينت قيادة الأوراس رجال على قدر عال من المسؤولية في منطقة الجنوب الشرقي والحدود التونسية الليبية، فكان إدماج بعض العناصر من رجال المقاومة التونسية بمثابة عنصر فعال وناجح لتنفيذ البرنامج الذي سطرته القيادة لما لهم من فضل كبير في حماية قوافل التسليح وتمريرها من الحدود على ظهور الجمال والبغال،تحت حراسة مشددة تقودها فرق عسكرية على دراية كاملة بالمسالك الصحراوية والطرق الجبلية، من نالوت الليبية إلى الرديف التونسية[2] بدعم من الجالية الجزائرية المنتشرة بكثافة على الحدود الشرقية خاصة في تونس، فانتظم الجزائريون وفق تقسيم إداري تم وضعه بناءا على معطيات معينة بحسب تواجد الجالية الجزائرية التي ساهمت في تموين الثورة[3].

مرت العملية بمراحل مختلفة كما يلي: "بعد الحصول على المؤونة يتم تسليمها للمسؤول عن التموين مباشرة، فيتولى تخزينها في مخازن يشرف عليها الممون بإعانة المواطنين وهي على شكل مطامر ومخابئ (كازمات) وهذه الأخيرة مخصصة للحبوب والألبسة،وهناك مخابئ مخصصة المواشي ذات أسقف تغلق مداخلها بالأشجار أو الحجارة أو الحلفاء، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر مركز عمار طراش بالمنطقة الأولى، ومركز أرقو وغيفوف بالجبل الأبيض ومركز الإدارة بتروبية وتازينت، وقد كانت هذه المخابئ أساسية لأنها ضمنت تواجد وحدات جيش التحرير في كل مكان واستطاع بذلك جيش التحرير أن يحقق انتصارات عسكرية على الجيش الفرنسي في هذه المرحلة "[4].

أما عن الأسلحة فقد ركز قادة الثورة منذ البداية على المنطقة الأولى باعتبارها العمود الفقري في الحصول عليها ونقلها إلى التراب الوطني، فابتداء من سنة 1955 تم إدخال قوافل محملة تتكون من 10 جمال بمعدل قنطار ونصف من السلاح على ظهر جمل واحد، وتطورت القوافل تدريجيا، وتنوعت من خلالها الأسلحة (أسلحة ذات 10 طلقات، سلاح رشاش من نوع ستارن، قنابل يدوية، مدفع هاون) ليتم بها دعم الثورة، ويرجع الفضل في تأمين تلك القوافل إلى مساعدة الحركة اليوسفية التونسية[5] التي قدمت

---

[1] مصطفى مراردة، مصدر سابق, ص ص44-45.

[2] عبد الحميد بسر، **الشهيد القائد الطالب العربي قمودي**، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2014، ص219.

[3] حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح، مرجع سابق، ص117.

[4] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص27.

[5] تعود جذورها إلى بدايات القرن الماضي حينما تشكل الحزب الدستوري التونسي سنة 1920 على يد عبد العزيز الثعالبي الذي كان ركنا من أركان الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والفكري الديني في تونس، وقد ورثها صالح بن يوسف الذي

دعما كبيرا للثورة على الرغم من الخلاف القائم بين زعيمها صالح بن يوسف أمين الحزب الدستوري التونسي والحبيب بورقيبة المتهم بتقديم تنازلات لفرنسا[1].

واجهت عملية التموين عدة صعوبات ومشاكل بعد سلسلة الإجراءات التي اتخذتها فرنسا والتي من بينها ترحيل السكان وتجميعهم في مراكز يصعب الاتصال بها لأنها مراقبة، وتفتقر إلى بعض المواد الخاصة (الأدوية)، كما أن السلطات الاستعمارية وصلت إلى بعض المخابئ وأتلفت ما بها من مؤن، مما صعب من مهام جيش التحرير[2].

مرّ الدعم التونسي والليبي للثورة على مراحل، فكانت البداية الاتصال بالشبكات التونسية بليبيا عن طريق "محمد شلوف" من الجزائر، وعبد العزيز شوشان وهو تونسي، ليتم النقل عبر مدينة "مدنين" المعبر الرئيسي على الحدود التونسية الليبية، وأيضا "بن قردان" عن طريق الدليل "ناصر عشيش" الملقب بالأزرق للاتصال بقاعدة العسّة أين يتواجد بن بلة ثم يتم إرسال الشحنات إلى المنطقة الأولى[3]، أين برزت شخصيات كان لها الفضل في عملية التموين والتزويد بالسلاح نذكر منها الطالب العربي قمودي[4] في عملية التموين والتزويد بالسلاح، حيث قام باختيار الرجال المختصين والأكفاء أمثال القائد سي الجيلاني الذي قام بتوزيعها وإرسالها إلى مناطقها وفق مخطط تم الأعداد له من طرف القيادة، فأعطيت الأوامر له بتنظيم وترتيب الهياكل العسكرية والمدنية وفقا للمستجدات الطارئة مع اتخاذ الرديف قاعدة خلفية أين تتواجد أعداد كثيفة للجالية الجزائرية في المدينة[5].

سطر بن بولعيد مصطفى أهدافا أساسية بتكثيف عملية البحث عن السلاح انطلاقا مما يملكه السكان ومن الدعم على طول الحدود الشرقية، فأولى العملية عناية فائقة، نظرا لما تمثله الأسلحة من

حضر مؤتمر باندونغ 1955، وهو ما عزز حضوره السياسي ووحد علاقاته مع عبد الناصر وزعماء العالم الثالث للاطلاع أكثر أنظر: أحمد توفيق المدني، **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، 2001.

[1] الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شخصية قومية جديدة**، ط2، دار المعارف، تونس، د.س.ن ص114.

[2] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص27.

[3] محمد بجاوي، مرجع سابق، ص152.

[4] من خلال الوثيقة رقم 266/8 الصادرة عن مركز الاستعلامات الفرنسية بالوادي، فإن الطالب العربي المتواجد بتونس رفقة جيشه قرر مغادرة الرديف يوم 07 أو 08 ماي 1957 مساءًا، وقد تم تقسيم جيشه إلى قسمين، الجزء الأكبر التحق بالمعبر الشمالي للجريد التونسي، أما هو فقد غادر رفقة شقيقه وما تبقى معه من الجيش إلى مدينة قفصة, أنظر: حفظ الله بوبكر، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة، مرجع سابق، ص80.

[5] عبد الحميد بسّر، مرجع سابق، ص219.

مورد هام يعيد التفاؤل والثقة بالنفس للمقاتل الجزائري، الذي أصبح فيما بعد أكثر تنظيما وتدريبًا، يمتلك تنوعًا في السلاح والعتاد في القتال، حيث يشير الصحفي اليوغسلافي زدرافكو بيكار إلى ذلك بالقول: «...هذا جندي من الكتيبة الثالثة، ممازح ومقاتل عنيد، يرتدي من رأسه إلى رجليه ثيابا أمريكية لا تزال تحمل عبارتي (U.S) و(GI) يحمل أيضا سلاحًا أمريكيا، حتى أطلق عليه اسم إيزنهاور... أما البنادق الأخرى فمن صنع فرنسي (MAS. 36) و(MAS.49) نصف آلية ذات العشر طلقات، وكوكبة من الأسلحة الأوتوماتيكية تحمل رشاشات فرنسية (MAT.39) و(PM.38) وعدد معتبر من بنادق (Thompson) الأمريكية و(Sten) البريطانية وتوجد ضمن المدافع الرشاشة أسلحة فرنسية (FM.24) و(12.7) وأخرى فرنسية (Rebel) و(Hotchkis)»[1].

اعتمدت الثورة على العمال الجزائريين في المناجم لتموينها بخراطيش الديناميت ومنها منجم الطويرف الموجود بتراب المنطقة الأولى[2]، لكن ورغم ذلك لم تعد تلك الكميات تكفي حاجتهم خاصة مع تزايد الملتحقين بها فكان لابد من الاتجاه نحو البحث عن الأسلحة خارجا، ومن هنا لعب مكتب جبهة التحرير في القاهرة دورا كبيرًا في إقناع الدول العربية وعلى رأسها الحكومة المصرية بضرورة الإسراع في تقديم المعونة[3]، وقد تم التجاوب بعد الاتصال بممثلي الثورة ، حيث يقول أحمد بن بلة: «... قمنا بنقل السلاح من مصر إلى ليبيا في شهر فبراير 1955 حيث حملنا شحنة من السلاح في مركب "فخر البحار" ثم تم نقل السلاح عبر الصحراء إلى الجزائر، وكانت هذه هي أول عملية نقل سلاح نقوم بها من مصر إلى الجزائر»[4]، وتجدر الإشارة هنا أن مصطفى بن بولعيد كان قد توجه قبيل اندلاع الثورة إلى طرابلس قصد تحضير الطريق لعملية نقل السلاح، وقد أعد لذلك مراكز اتصال في كل من "الرديف، قابس، وبن قردان"، وقد التقى مع بن بلة في حديقة طرابلس، وبما أنه لم تكن بحوزته وثائق الهوية، فقد ألقي عليه القبض من طرف السلطات الليبية التي سرعان ما أطلقت سراحه بعد أن عرفت أنه جزائري[5].

مع المعاناة الأولى للثورة والمشاكل التي واجهتها في مجال التسليح بعد اكتشاف الأسلحة التي كانت بحوزة الحاج محمد بن الحاج في قرية قمار بالوادي وتوزيعها على وحدات الحركة المصالية

---

[1] زدرافكو بيكار، مرجع سابق، ص ص115-116.

[2] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص30.

[3] الغالي غربي، مرجع سابق، ص397.

[4] أحمد منصور، **الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار الثورة الجزائرية**، ط1، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2007، ص197.

[5] محمد ودوع، مرجع سابق، ص317.

والعملاء قرر بن بولعيد السفر إلى المشرق للحصول على الأسلحة ودعم الثورة الفتية في تلك الفترة [1]، وقبل مغادرته اجتمع مع أقرب مساعديه وعدد من المجاهدين، ألقى خطابًا مطولا حثهم على التحلي بالصبر والأخلاق الحميدة، والتركيز على الطاعة، وأعلن بشير شيحاني قائدا للمنطقة بالنيابة يساعده كل من عاجل عجول وعباس لغرور[2]، وكلف عجول ومصطفى بوستة بتكوين الدورية التي سترافقه والتي يترأسها عبد الوهاب عثماني، بصحبة عمر المستيري[3] لكونه عمل بالقطر التونسي[4]، وكان سفره يوم 14 جانفي 1955، وبعد رحلة متعبة تمكنت قوات الاحتلال الفرنسي من القبض عليه في الحدود الليبية التونسية بتاريخ 12 فيفري 1955، مما زاد في تأزم أوضاع المنطقة عسكريا وسياسيا واقتصاديا[5].

المطلب الثالث: صراعات على القيادة في غياب بن بوالعيد

يذكر محمد حربي بأن الصراع على الزعامة وقف حاجزا في تقوية الثورة، وعائقا أمام المجاهدين في الداخل، فقد مرت المنطقة الأولى بمرحلة صعبة وحرجة بعد سفر بن بولعيد والقبض عليه إلى درجة أن عباس لغرور وعاجل عجول لم يقتنعا بقيادة شيحاني بشير الذي توفي بعد معركة الجرف[6].

وعن تفاصيل تلك الأحداث نسرد ما روي عن القصة من روايات مختلفة لعلّ أهمها أنه: وبعد تسلم شيحاني أصيل منطقة الخروب قيادة المنطقة الأولى، لم يرق الأمر لبعض الأوارسيين فعلى الرغم ثقافته وحنكته وتكوينه السياسي إلا أنهم كانوا يتمنون أن يقودهم واحد من أهل المنطقة[7]، فإلى جانب طموح كل من عاجل عجول وعباس لغرور، فقد سعى عمر بن بولعيد شقيق سي مصطفى للعمل جاهدا لحشد الدعم لتنصيب نفسه خلفًا لشقيقه، بمساعدة القائد "مسعود عايسي" و"الطاهر نوشي"[8]، وفي الجانب الآخر رأى بعض قادة النمامشة أنهم الأحق بالقيادة فأصبح هناك فريقان يتصارعان، الأول يمثله

---

(1) الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية**, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ المعاصر, قسم التاريخ, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, الجزائر، السنة الجامعية 2008/2009، ص118.

(2) سليمان بارو، مرجع سابق، ص62.

(3) مجاهد من الرعيل الأول، ورد اسمه تحت رقم 265 في قائمة مجاهدي أول نوفمبر1954، قاد فوج في القليعة، وكلف من طرف القيادة ذراع الطير بكيمل بمرافقة بن بولعيد في رحلته إلى المشرق. أنظر: مسعود عثماني، **مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث**، ط4، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص148.

(4) سليمان بارو، المرجع السابق، ص63.

(5) آمال شلي، مرجع سابق، ص120.

(6) حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص148.

(7) محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، مرجع سابق، ص143.

(8) محمد الشريف عبد السلام, مصدر سابق، ص86.

النمامشة بزعامة لزهر شريط والوردي قتال، والثاني بزعامة عباس لغرور وعاجل عجول، ليصل الأمر فيما بعد إلى حد المواجهة المسلحة في في سبتمبر 1956[1].

ازداد الصراع حدة بعد أن اتهم عباس لغرور شيحاني بشير بارتكاب تجاوزات أخلاقية تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية[2]، كما تعرّض لعدة انتقادات تعلقت بعدم محاولة فك الحصار عن مجموعته خلال معركة الجرف، ليكون مصيره الموت بعد تلك المعركة[3].

على الرغم من أن مصطفى بن بوالعيد سطر برنامجًا للمنطقة لمواصلة الكفاح إلا أن الانحرافات وقعت بعد عملية القبض عليه، ويكفي أن نستشهد برواية الرائد مصطفى مراردة الذي تكلم عن ذلك الوضع بالقول: «... بعد استشهاد جبار عمر في سوق أهراس أدى إلى استفحال الانقسام في الناحية التي كانت خاضعة للمنطقة الأولى بين هؤلاء الذين قتلوا جبار عمر وبين جماعة سوق أهراس، ومنهم عبد الله نواورية وباجي مختار، لأن جيش المنطقة هو الذي فتح كل من سوق أهراس وتبسة وأدى كذلك إلى طرد جماعة الأوراس (أريس) من تبسة ومنهم البشير ورتان وجماعته»[4]، ثم يواصل: «... كان الجميع ضد العدو -لاشك في ذلك- لكن كان لكل منهم رؤيته في كيفية مهاجمة العدو ومحاربته، بسبب القيادة العامة الممثلة في بن بولعيد وهو سبب الخلاف الذي وقع بين شيحاني من جهة وعباس وعجول من جهة أخرى»[5].

أصبح الوضع أكثر ترديّا عما كان عليه في السابق إلى درجة الانقسام والمواجهة في مشهد أقل ما يقال عنه انزلاق خطير يصفه مراردة في قوله: «...كانت كل المناطق مشتتة فيما عدا المنطقة التي كان يقودها الحاج لخضر وحيحي المكي[6] وحمومة قادري وعبد الله صالحي والتي بقيت متماسكة ولم

---

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص143

[2] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص128.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص143.

[4] مذكرات الرائد مصطفى مراردة، مصدر سابق، ص46.

[5] المصدر نفسه، ص47.

[6] ولد في 20 أكتوبر 1932 بعين البيضاء أم البواقي, ساعدته ظروفه العائلية أن يتعلم اللغتين العربية والفرنسية، عُين أستاذ بثانوية قسنطينة، فكان قدوة للنضال والوطنية داخل صفوف الطلبة، حيث انخرط في صفوف ح.و في قسنطينة ضمن خلايا المناضلين,و بعد اندلاع الثورة تم القبض عليه سنة 1955 وزج به في معتقل الجرف بناحية المسيلة حيث مارس نشاطا نضاليا وثوريا داخل المعتقل، فرّ من السجن في أفريل 1956 والتحق بصفوف المجاهدين أين تدرج في المسؤوليات الثورية حتى أصبح ضابطا ثانيا وقائدا للمنطقة الأولى. بعد عودته من تونس يوم 30 نوفمبر1957 وقع في اشتباك مع قوات العدو، فكانت النهاية لمسيرته الثورية حيث استشهد مع مجموعة من المجاهدين أنظر: عمار ملاح، **قادة جيش التحرير**، ج1، مصدر سابق، ص141.

تكن بينهم خلافات»[1]، وفي الوقت الذي بقي عمر بن بوالعيد ينادي بالشرعية بصفته أوراسيا أبا عن جد، سعى عاجل عجول لتنسيق النشاطات السياسية والعسكرية للنواحي الستة (06) انطلاقا من مقر قيادته بكيمل، أما عباس لغرور فقد عاد إلى القلعة[2]، وبقيت المنطقة على حالها إلى غاية فرار مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية.

1.3. فرار بن بولعيد:

بناءا على التقارير الفرنسية المتعلقة بعملية فرار مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية، يذكر حفظ الله بوبكر بأن النقيب (Beland) قائد كتيبة الدرك الوطني بالمنطقة العاشرة لقسنطينة أعد تقريرا إثر فرار إحدى عشرة محكومًا عليهم بالإعدام من السجن، يوم 10 نوفمبر 1955 حوالي الساعة الخامسة والنصف فر عدد من المحكوم عليهم بالإعدام من السجن المدني لقسنطينة، وتم اكتشاف فرارهم على الساعة السادسة وخمسة عشر دقيقة مساءًا، عن طريق المراقب الرئيسي للمؤسسة العقابية أين تنقلت فرقة الدرك الوطني وتم إخطار السلطات بذلك[3].

عاد مصطفى بن بوالعيد إلى مقر قيادته بعد أيام مطاردة متواصلة من السلطات العسكرية الفرنسية التي جندت كل امكانياتها للقبض عليه، مدعمة بالكلاب البوليسية المدربة، ليصطدم بتعاليم سنها هو بنفسه بعد أن أراد عاجل عجول تطبيق التعليمات التي أمر بها سي مصطفى سابقا، ومن بينها ضرورة وضع الأسرى الفارين من السجون الفرنسية تحت الرقابة لمدة لا تقل عن ستة (06) أشهر قبل توليهم مسؤوليات مهمة من جديد، كأمر احترازي يحمي الثورة من دسائس المخابرات الفرنسية[4]، كما وجد القيادة ممزقة، وشقيقه واحد من أسباب التمزق محكوم عليه بالإعدام من طرف شيحاني بشير، الذي تسائل عن أسباب وخلفيات تصفيته في موقف أقل ما يقال عليه حسرة بن بوالعيد الذي لم يكن ليتوقع أن تسير الأمور على هذه الشاكلة، فقرر أن يقوم بجولات خاطفة للاطلاع المباشر على الأوضاع، وأن يعقد سلسلة من الاجتماعات رغم قيود القانون الذي أقرّه بنفسه[5]، بعد أن تم التشكيك في عملية فراره وشعوره

[1] مصطفى مراردة، مصدر سابق، ص46.

[2] محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص ص161-164.

[3] نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص33.

[4] محمد الصغير هلايلي، مذكرات، مصدر سابق، ص190.

[5] محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص131.

بالتضايق خاصة أن تلك الأسئلة كان مصدرها عاجل عجول صديقه، لكن سرعان ما أذيب الجليد بين الرجلين بإقرار عجول عن خطئه وإعادة منح الثقة لبن بولعيد من جديد بصفته أبو الثورة[1].

عقد بن بولعيد اجتماعا لإطاراته شهر فيفري 1956 حضره أخوه عمر وعجول وغاب عنه لغرور بسبب جروح أصابته في اشتباك مع العدو[2]، وفي 13 مارس 1956 رجع إلى جبل كيمل حيث كان القادة ينتظرونه في غياب عمر بن بولعيد ومسعود بن عيسى ومدور عزوي، وبحضور قادة المناطق الخمس الوردي قتال (سوق أهراس)، وسيدي حني (تبسة)، والتيجاني عثماني (خنشلة)، ومصطفى بوستة (كيمل) وعلي بن شايبة ومحمد بن عكشة (أريس)[3]، في محاولة لاعادة الانضباط وتنشيط العمل العسكري ضد العدو الفرنسي لتجاوز المحن والظروف الصعبة التي وجد منطقته تتخبط فيها، لكن الأجل وافاه بعد أن استشهد بواسطة مذياع مفخخ.

2.3. ظروف استشهاده:

بعد اجتماع وادي عطاف الذي تسلم فيه بن بوالعيد القيادة من جديد، تم عقد اجتماع آخر بتافرنت بالجبل الأزرق، يضم قادة المناطق الأولى والثانية والثالثة، على أن يليه اجتماع آخر بناحية النمامشة يضم المناطق الأخرى الرابعة والخامسة والسادسة[4]، لكن آخر اجتماع له كان نقطة تحول في تاريخ المنطقة أين هزّ انفجار عنيف منطقة نارة بتاريخ 22 مارس 1956، كان مصدره مذياع مفخخ عثر عليه يوم 15 مارس من نفس السنة بعد عملية إنزال لطرد من طرف طائرة فرنسية (DC3)، فاستشهد بن بوالعيد على إثر ذلك الانفجار رفقة بعض المجاهدين فيما جرح آخرون[5]، بعد أن نفذت العملية –حسب ماذهب إليه بعض المؤرخين– فصيلة من كوماندو مخابرات جاءت من فرنسا لهذا الغرض ونزلت بين الوحدات الفرنسية المرابطة في منعة ثم لجأت إلى حيلة التضليل وألقت الجهاز القاتل

---

[1] عمر تابليت، **عاجل عجول أحد قادة الأوراس التاريخيين "حياته، جهاده، محنته"**، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2015، ص71.

[2] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص444.

[3] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص243.

[4] عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك، مرجع سابق، ص160.

[5] محمد زروال، المرجع السابق، ص253.

فانطلت الحيلة على الجميع رغم الحرص الشديد من قائد المنطقة ورغم تنبيهات المجاهدين[1]، فكانت عملية الاستشهاد بمثابة ضربة موجعة للثورة في المنطقة لأنه وبعد استشهاده ازداد وضعها سوءا وتعقدت الأمور أكثر فظهرت ثلاث تشكيلات جديدة على النحو التالي:

- الأولى: لغرور وعجول، فرضت نفسها نيابة لبن بولعيد سابقا وتمارس قيادتها على قسم من المنطقة يشمل ناحيتي خنشلة وكيمل.
- الثانية: تزعمها عمر بن بولعيد، متكونة من كتلة أريس بباتنة وشكلت قيادة جماعية من 12 عضوا وحاولت الاتصال بالمنطقة الثالثة التي كانت تعمل بالتنسيق مع العاصمة.
- الثالثة: وهي كتلة النمامشة التي تمردت على عباس لغرور، وشكلت في جوان 1956 قيادة مستقلة بسطت من خلالها قيادتها على الناحية السادسة (تبسة)[2]، على النحو التالي: الأزهر شريط: قائد؛ الوردي قتال: نائب؛ الزين عباد وعمر البوقصي: أعضاء[3].

حفاظا على معنويات المجاهدين المرتفعة فقد كتم خبر استشهاد بن بولعيد، لأن ذلك سيعطي فرصة للدعاية الفرنسية لإحباط تماسك المجاهدين، على الرغم من الاستفهامات والتساؤلات التي طرحت بعد ذلك على أكثر من صعيد، ومنها ما ذكره الطاهر الزبيري: «... أن مبعوثي زيغود يوسف وصلا إلى مركز عباس لغرور في مكان يُدعى رأس العش على أن يواصلا طريقهما إلى مركز بن بولعيد، فاستقبلهما لغرور وطلب منهما تسليمه الرسائل لإيصالها لمصطفى بن بولعيد، فرفضا وأكدا له أن زيغود أوصاهما بتسليم الرسائل إلى سي مصطفى يد بيد، فغضبت حاشية عباس لغرور من رد الرسولين وصاح فيهما أحدهم قائلا، كيف ترفضون إعطاء الرسالة للقيادة!؟ فأصر الرسولين على موقفهما وقالا هذه هي الأوامر فإن شئتم قتلنا وأخذ الرسالة فهذا شأنكم»[4] ثم يواصل حديثه فيقول: «...غادر عباس مركزه في الجبل الأبيض قاصدا مركز المنطقة على أساس مقابلة سي مصطفى وعجول رفقة إبراهيم طايبي بالإضافة إلى رسولي زيغود يوسف ومعه 150 جنديا وسرنا إلى منطقة بالقرب من رأس العش... وقضى المجاهدون ليلتهم هناك وفي منتصف نهار الغد شدنا الرحال نحو الخناق الأكحل أحد مراكز جيش التحرير، وقضينا ليلتين ثم مشينا بين الجبال حتى شارفنا وادي العرب... وتوقفنا للاستراحة قليلا... ولما

(1) محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص174.
(2) المرجع نفسه، ص175.
(3) محمد عباس، فرسان الحرية، مرجع سابق، ص196.
(4) مذكرات: مصدر سابق، ص145.

وصلت إلى مركز عجول دخلت عنده ووجدت عباس لغرور والتيجاني وعلي معافي وبابانا ساعي وآخرون... ثم بادرني عجول قائلا: سي الطاهر يجب أن ترجع كما قال لك سي عباس:

- ولكن أريد أن ألتقي سي مصطفى لأننا تواعدنا على هذه الملاقاة قبل أن نهرب من السجن.
- سي مصطفى غير موجود.
- إذن سأنتظره.
- سي مصطفى غير موجود في الجزائر إطلاقا والنظام لا يعطيه الثقة تسعة أشهر»[1].

وزعت كتل المنطقة بعد استشهاد بن بولعيد بناءًا على ولاءات، فكتلة باتنة، اتصلت بجماعة العاصمة عن طريق الولاية الثالثة بفضل محمد العموري والشيخ اليعلاوي، وتبعت ذلك زيارة عمر بن بولعيد الذي اجتمع بالعقيد عميروش أواخر شهر ماي 1956 وبفضل هذا اللقاء دُعيّ لمؤتمر الصومام[2]، أما مجموعتي لغرور وعجول، فقد ناورتا على جبهتين: العاصمة وتونس وقد دُعيتا بدورهما إلى المؤتمر، لكن كتلة باتنة أفشلت ذلك، في فترة كان فيها لغرور يستعين بالوفد الخارجي لفرض منطقه وقيادته عن طريق أحمد محساس[3]، واتصاله بالجبهة في تونس ممثلة في جماعة عبد الحي[4] والطالب العربي[5].

أما كتلة النمامشة فبقيت متراوحة بين جماعة العاصمة بواسطة ممثليها في تونس المحامي آيت الحسين والشيخ روابحية، إضافة إلى وساطة إبراهيم مزهودي[6]، وبدعم من جماعة تونس بفضل العلاقة

---

(1) الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص146.

(2) محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص175.

(3) ولد سنة 1923 في بودواو، نشط في صفوف حزب الشعب وعضوا في اللجنة المركزية (1946-1947)، اعتقل سنة 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، فر منه سنة 1952، والتحق بالقاهرة سنة 1955 وأصبح مسؤولا فيما بعد, أنظر: حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص257.

(4) ولد سنة 1927 بالشبابطة قبيلة المساعدية بلدية الوادي ابن الطاهر بن سعيد ومريم بنت محمد، أقام بالرقيبة بالوادي درس بالزيتونة، ينتمي إلى الطريقة القادرية للمزيد, أنظر: حفظ الله بوبكر، التطورات العسكرية، مرجع سابق، ص ص130-177.

(5) محمد عباس، المرجع السابق، ص176.

(6) رائد في صفوف ج.ت.و بقاعدة تونس، أصله من تبسة، درس بالزيتونة، وناضل في الحركة الوطنية في صفوف حزب الشعب الجزائري، التحق بجبهة التحرير بعد ميلادها كان ضمن الموفدين لإعادة النظام لمنطقة الأوراس, أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص333.

بين لزهر شريط ومحساس وعبد الحي، وبناءًا عليه فقد طالبت قيادة هذه الكتلة تأجيل مؤتمر الصومام بحجة الوضعية التي تعيشها المنطقة[1].

المبحث الثالث: مؤتمر الصومام التنظيم والهيكلة 20 أوت 1956:

المطلب الأول: ظروف وملابسات انعقاد المؤتمر:

منذ المرحلة الأولى من اندلاع الثورة وضع قادتها الثوريون خطة مدروسة لضمان النجاح والاستمرارية والمضي قدما لاسماع صوتها داخلا وخارجا، في إطار العمل السياسي والعسكري، فكانت أولى الخطط هي توسيع العمليات العسكرية، بالاستفادة من الدعم الشعبي وتلاحمه حولها، وتقديم المساعدات المادية والمعنوية ورفع مستوى التحدي بإلتحاق بعض السياسيين والمثقفين الذين كانوا محسوبين على الإدارة الاستعمارية[2]، فتطور بذلك العمل الثوري من المواجهة إلى المقاطعة النهائية للإدارة الفرنسية، والامتناع عن دفع الضريبة وعدم الامتثال للأوامر الصادرة عن سلطات المستعمر، فأطرت الجبهة جماهير الشعب رغم بعض المشاكل الداخلية التي ما انفكت تتراكم وتدفع إلى الأمام بفكرة عقد مؤتمر لمعالجة بعض النقائص في صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني.

حسب تصريحات رابح بيطاط فإن مجموعة الستة اتفقوا على عقد اجتماع تقييمي للثورة بعد فقدان الأمل في التوجه الثوري للمصاليين، وإبعادهم عن التنظيم الجديد للثورة، إذا ما اعتبرنا أنه وإلى غاية شهر جوان 1955 كانت الجبهة لا تزال تطالب مصالي الحاج للالتحاق بصفوف الثورة، لكن منذ شهر سبتمبر من نفس السنة شددت لهجتها، وأصدرت بيانًا تشير فيه إلى أنه العدو الذي يجب القضاء عليه[3].

تمركزت في الجزائر العاصمة قيادة الثلاثي كريم بلقاسم، عبان رمضان، أعمر أوعمران الذي تم تعيينه على رأس المنطقة الرابعة بعد إلقاء القبض على رابح بيطاط، وتدعمت هذه القيادة فيما بعد بعناصر موالية لعبان رمضان[4].

ذكر خالفة معمري بأن عبان رمضان خير من يحسن أسلوب التطمين في الوقت المناسب ومع الشخص المناسب، حيث كان يمثل الثورة في الجزائر العاصمة ولم يكن يوجه اللوم لأحد ولم يطالب أحد بالتخلي عن معتقداته، بل كان يدعو الجميع إلى الاكتفاء بالمشاركة في الكفاح من أجل تحرير البلد[5].

بدأ نجم عبان رمضان في السطوع ابتداءا من أول أفريل 1955 بعد أن أطلق نداءا يدعوا فيه الجزائريين إلى الانضمام بقوة إلى الجبهة، وفي جويلية 1955 قام بتوزيع منشور جاء فيه: « إن جيش

---

[1] محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق ، ص176.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرين**، دار البصائر للنشر والتوزيع, الجزائر، 2007, ص145.

[3] Mohammed Harbi, **Le FLN Mirage et réalité les origines du ponvoir (1954-1962)**, édition Paris, 1985, P147.

[4] Bernard Droz, Evelyne lever, **Histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962)**, éditions du Seuil, Paris 1982, P68.

[5] خالفة معمري، **عبان رمضان**، تع: زينب زخروف، دار تالة الأبيار، الجزائر، 2008، ص280.

التحرير الوطني لا يعترف لأي كان بحق الحديث باسمه، إنه لا يجوز إلا لقادة جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج دون سواهم الحديث باسم الجيش »[1]، ومن هنا بدأ النشاط الحقيقي له في دعم مسيرة الثورة التحريرية محاولا قدر الإمكان اغتنام أي فرصة لعقد مؤتمر تنظيمي لها.

عقدت الإطارات الثورية للمنطقة التاريخية الثانية في شهر ديسمبر 1955 اجتماعا في الميلية وبالضبط في بني صبيح للتباحث حول مسيرة الثورة، خاصة بعد هجومات 20 أوت 1955 وعزلة هذه المنطقة عن بقية المناطق بسبب الإجراءات الفرنسية، وأثناء الاجتماع نزل مبعوث لعبان من العاصمة يُدعى عمارة رشيد للتباحث حول مصير الثورة، فكانت الفرصة مناسبة لزيغود يوسف بأن يقترح عقد مؤتمر وطني في نص رسالة وجهها إلى عبان، لما لهذا المؤتمر من أبعاد تنعكس ايجابيا على مستقبل الثورة ورشح شبه جزيرة القل لاحتضانه[2].

وفي الأشهر الأخيرة من سنة 1955 بدأت المراسلات بين عبان والوفد الخارجي المقيم بالقاهرة للتباحث حول آليات تفعيل عقد مؤتمر يجمع قادة الثورة[3]، حيث أشير في إحداها إلى محمد خيضر المسؤول السياسي بالوفد الخارجي، بتاريخ الفاتح ديسمبر1955 على أنه في اتصال مع زيغود يوسف من أجل الإعداد لعقد مؤتمر، وأنه بعد الانتهاء من تحديد المكان سيتم مراسلة الوفد الخارجي على أن يرسل هذا الأخير ممثل أو اثنين للحضور للمؤتمر[4].

مرت سنة 1955 بمرحلة مخاض عسير، فاقتضت الضرورة الإسراع في عقد المؤتمر، بعد أن أعطى زيغود يوسف تعليماته لاحتضانه في المشروحة بجبال بني صالح، لكن استشهاد باجي مختار أدى إلى حدوث مشاكل داخل قيادة الناحية التي يشرف عليها عمار بن عودة بعد أن انشقت سوق أهراس عن المنطقة الثانية، وبالتالي اللجوء إلى اختيار بوزعرور في شبه جزيرة القل[5]، وفي الوقت الذي بدأت فيه التحضيرات تجري على قدم وساق، وردت رسالة من العاصمة تقترح مكانا وسطيا لتسهيل جمع القادة وتم اقتراح وادي الصومام مكانا للاجتماع وتحديد تاريخ 20 أوت 1956 موعدا لعقده كتشريف واحياء لذكرى 20 أوت 1955[6]، ومناسبة ستلتقي فيها كل أطياف اللون السياسي فكريا وإيديولوجيا وعقائديا[7].

---

[1] الهاشمي جيار، **مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومرّه**، تر: حضرية يوسفي، منشورات ANEP، الجزائر، 2014، ص46.

[2] محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص220.

[3] Belhocine Mabrouk, **Le Courrier Alger-Le Caire (1954-1956)**, édition casabah, Alger, 2000, P48.

[4] محمد عباس، **فصول من ملحمة التحرير**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر، 2012، ص109.

[5] علي كافي، مصدر سابق، ص124.

[6] المصدر نفسه، ص126.

[7] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص21.

كانت سنة 1956 منذ بدايتها فأل خير على الثورة على عكس السنتين الأوليتين، حيث تم تجنيد العشرات من المنخرطين في إ.ع.ع.ج الذي تم إنشائه في 24 فيفري 1956، كما قرر الطلبة شهر ماي ترك مقاعد الدراسة والالتحاق بالثورة بعد سنة من الإضراب العام، بالإضافة إلى دعم الدول الصديقة والشقيقة للثورة، وتخلى البعض عن دعم فرنسا في حربها، بينما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن النزاع ليس أمرًا دوليا، ومن ثم عارضت إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العام للأمم المتحدة، بعدما صرح ممثلها بأن الجزائر في ظل القانون الفرنسي إداريا هي جزء من الجمهورية الفرنسية[1]، أما الجارتين تونس والمغرب، فكان شهر مارس 1956 بادرة خير على الدولتين بعد أن منحت فرنسا الاستقلال لهما، مما سيسمح بتدعيم الالتحام المغاربي أكثر بعد أن تلقت الثورة الجزائرية القطرين الشقيقين إلى جانب مصر كل الدعم والإعانة والتأييد[2].

أثمرت جهود عبان رمضان واتصالاته حسب الحصيلة التي قدمها هو شخصيا بانضمام قدماء حزب الشعب، وبقية الأحزاب الأخرى ومنهم عمار أوزقان زعيم الحزب الشيوعي الذي أصبحت فكرة استدعاءه للمؤتمر بالنسبة إلى عبان هدف على المدى القصير[3]، في وقت غاب فيه الوفد الخارجي المدعم بثلاث اتحاديات تابعة له في كل من فرنسا وتونس والمغرب، على أن الحدث الأبرز تمثل في غياب المنطقة الأولى مماترك العديد من الاستفهامات عن أسباب وخلفيات تغييبها مع العلم أنها تحملت عبء الثورة مدة سنتين عانت فيه حصارا طويلا وعمليات إبادة وتنكيل بالسكان العزل[4].

ذهبت بعض الأطراف إلى اتهام عبان رمضان بمحاولة فرض زعامته على الثورة، وإلغاء دور قدماء أول نوفمبر، بعد أن بدأ وهم الزعامة يتخمر في الأذهان على حساب مفجري الثورة، الذين أصبح ينظر إليهم بعين النقص كونهم منحدرين من أوساط ريفية ومستواهم الثقافي والسياسي لا يؤهلهم لمنافسة السياسيين على زعامتها، مشهرا ببعض الأخطاء من بينها الاعتمادعلى العنف العسكري كعقيدة على حساب العمل السياسي [5].

---

[1] علي تابليت، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958)**، الكرامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص79.

[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح, مصدر سابق, ص332.

[3] خالفة معمري، مرجع سابق، ص321.

[4] محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص160.

[5] محمد الصغير هلايلي, مصدر سابق، ص210.

إن التحاق الشيوعيين بالثورة بشكل فرادي، ورفض الكولون إصلاحات لاكوست، وتزايد حدة الخلافات بين قادة الثورة[1]، إضافة إلى حدث أبرز وهو صدور جريدة "المجاهد" لسان حال جبهة التحرير الوطني وتقارب في وجهات النظر بين عبان وبن مهيدي، كلها أحداث ساهمت في الإعداد لمؤتمر الصومام بعد سلسلة اللقاءات والمناقشات التي جمعت القادة السياسيين حول بلورة وضبط الأفكار التي يجب مناقشتها في المؤتمر، كما أن استياء زيغود يوسف من قيادة الخارج التي لم ترسل الأسلحة كلها كانت من بين العوامل التي خلقت جوا من التوتر الذي ساد المنطقة التي يشرف عليها، هذا إضافة إلى عدة عوامل أخرى عجلت وساهمت في عقد مؤتمر الصومام[2]، أما بالنسبة لتاريخ الانعقاد فإنه وإضافة إلى ما تم ذكره سابقا فإن قرب ذكرى انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة[3]، كانت من بين العوامل التي ساهمت في تحديد هذا التاريخ بالذات.

انهمك فريق العاصمة في الإعداد للمؤتمر، بعد أن جند عبان رمضان لهذه المهمة كلا من أوزقان عمار، ومحمد لبجاوي وبن خدة ودحلب سعد[4] وشنتوف وغيرهم، كما ظل على اتصال بكريم بلقاسم وأوعمران وبن مهيدي للتشاور وإبداء الرأي[5].

أما الوفد الخارجي فكلف به الأمين دباغين، لكنه اصطدم ببن بلة الذي رأى بضرورة تأجيل عقد المؤتمر لعدة اعتبارات وظروف غير مناسبة في تلك الفترة [6].

---

(1) ينظر الملحق رقم (17): مؤشر الخلافات بين السياسيين والعسكريين، أرشيف فانسان الفرنسي، علبة رقم: (1H1244/D1).

(2) حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص150-151.

(3) أحسن بومالي، أحزاب 28 جانفي 1957، إجماع وطني عبر عنه الشعب الجزائري على الرفض والتحدي، **مقال في مجلة الذاكرة**، ع04، الجزائر، 1996، ص338.

(4) ولد في 18 أفريل 1918 بقصر الشلالة (تيارت) ودرس بمسقط رأسه،عين في ل.ت.ت, ووزير للخارجية في ح.م الثالثة, توفي في 16 ديسمبر 2000, أنظر: محمد عباس, **الحلم والتاريخ 1930-1962**, ط2, دار هومة, الجزائر، 2014.

(5) Abbas Ferhat, **Autopsie d'une guerre**, L'aurore. édition garnier fières, Paris, 1981, P265.

(6)Abbas Ferhat, Op-cit, P266.

والجدول التالي يفسّر غياب بن بلة عن مؤتمر الصومام:

جدول رقم (06): يشرح غياب بن بلة عن مؤتمر الصومام[1].

	المبادرات	الموضوع
عبان	01 أفريل 1955 جوان 1955 20 سبتمبر 1955	- نداء باسم جبهة وجيش التحرير الوطني. - منشور باسم جيش التحرير الوطني. - مساءلة الوفد الخارجي.
خيضر	20 فيفري 1956	- اقتراح إنشاء لجنة ستة مقيمة بالقاهرة تتمتع بحق الاطلاع على ما تقوم به قيادة العاصمة.
عبان	13 مارس 1956 15 مارس 1956 4 أفريل 1956 20 جويلية 1956	- الرد على المبادرة التي أطلقها خيضر في 20 فبراير. - انتقادات موجهة إلى الوفد الخارجي حول مسائل أساسية. - تأكيد عقد اجتماع لكبار قادة الثورة في جبهة وجيش التحرير الوطني - عبان يقطع الاتصالات المباشرة مع القاهرة. - عبان يكلف بن خدة بإنابته.
خيضر	16 أوت 1956	- اقتراح مضاد للوفد الخارجي (خيضر) بين حل إنشاء حكومة مؤقتة قبل نهاية أكتوبر 1956.

جند العقيد عميروش أكثر من 300 جندي لحماية المؤتمرين، وشرع في التحضيرات السرّية المكثفة والاستعداد التام لوضع خطة محكمة ومتكاملة لحراسة مكان انعقاد المؤتمر، كما بدأ المكلفون بإعداد وثائق المؤتمر وهم بن خدة ودمان عبد المالك، وعبان رمضان في انجاز المهمة بالجزائر العاصمة[2].

استَقبلت المنطقة الثانية بوفدها من طرف المسؤول "قاسي"، أما المنطقة الرابعة فعندما تم استقبالها من طرف عميروش وقع جنود المنطقة في كمين فرنسي، وكانوا قد وضعوا وثائقهم على ظهر بغل ولما وقع الاشتباك فرّ البغل باتجاه العدو هروبا من صوت الرصاص، ليتم اكتشافه وتطويق المنطقة على امتداد مساحة شاسعة[3]، أما المنطقة الخامسة فقد تم تمثيلها من طرف العربي بن مهيدي دون أن

---

(1) قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط1، دار الشعب للطباعة والنشر، الجزائر، 1991، ص386.

(2) الهاشمي جيار، مرجع سابق، ص:88.

(3) علي كافي، المصدر السابق، ص128.

يأتي بوثائق خاصة بالمنطقة[1]، أما ناحية سوق أهراس فقد انعزلت ولم تحضر، كما أن المنطقة الأولى وبحسب الروايات واجهت صعوبات خاصة بعد استشهاد بن بولعيد لتوضع علامة استفهام حول تمثيلها[2]، في حين رفض الوفد الخارجي الحضور لأسباب لا يعرفها سواهم، لأن بن مهيدي هو الذي كان مكلف بالاتصال به بصفته نائب بوضياف يقول المجاهد علي كافي[3].

حرر عبان رمضان رفقة بن مهيدي وأوعمران رسالة أخبروا فيها الوفد الخارجي بما سيتم الاتفاق عليه وتمت دعوتهم للحضور ورغم موافقتهم بادئ الأمر إلا أنهم اعتذروا في نص الرسالة التي حررها محمد خيضر، بسبب الظروف الصعبة، كما أنهم اشترطوا أن تكون هناك واجهة شرعية للجبهة[4].

المطلب الثاني: انعقاد المؤتمر وقراراته:

يعتبر مؤتمر الصومام أول مؤتمرتقييمي للثورة الجزائرية بعد اندلاعها، في ظلّ رهانات داخلية، ووسط تحديات وعقبات رهيبة، حضرته حوالي أربعة عشر (14) شخصية، ممثلة في بعض المناطق الثورية من أمثال زيغود يوسف ولخضر بن طوبال وعمار بن عودة وإبراهيم مزهودي وروابحية حسين عن المنطقة الثانية[5]، أمحمدي السعيد[6] وكريم بلقاسم وقاسي حمادي وآيت حمودة وعميروش عن المنطقة الثالثة، وعن المنطقة الرابعة حضر كل من أعمر أوعمران وسليمان دهيليس[7] وسي محمد، أما

---

[1]علي كافي، مصدر سابق ، ص129.

[2] المصدر نفسه، ص130.

[3] نفسه، ص131.

[4] محمد عباس، في كواليس التاريخ، مرجع سابق، ص318.

[5] عمار بن عودة، **مسيرة نضال**، شهادة حية، مقابلة شخصية بمنزله بمدينة عنابة بتاريخ 31 جانفي 2017 على الساعة العاشرة صباحا.

[6] ولد بناحية الإربعاء ناث إيراثن بتيزي وزو في 27 ديسمبر1912، وبها تعلم وحفظ القرآن في الكتاب، ثم الفرنسية بالمدرسة الابتدائية، انخرط في حزب نجم شمال إفريقيا بالمهجر (فرنسا) سنة 1936، وبعد عودته اعتقل سنة 1944، وفي جوان 1955 التحق بالثورة أين تقلد مسؤوليات عدّة من بينها قائدا للولاية الثالثة بعد مؤتمر الصومام ووزير دولة مكلف بالمجاهدين في ح.م شهر جانفي 1960، توفي في 08 ديسمبر1944, أنظر: محمد عباس، الحلم والتاريخ، مرجع سابق ص373.

[7] ولد سنة 1920 بواضية دائرة بوغني ولاية تيزي وزو, جُند في الحرب العالمية الثانية ولم يسرّح منها إلا سنة 1945 فالتحق بصفوف حزب الشعب الجزائري (ح.ش) (ح.إ.ح.د)، ساهم في تدريب المناضلين على استعمال السلاح, التحق بصفوف الثورة أواخر سنة 1954 وعُين في أركان المنطقة الثالثة مسؤولا على ناحية جنوب جرجرة، اصطدم بقوات بلونيس ابتداء من أكتوبر 1955 وأجبرها على الانسحاب إلى جنوب المنطقة, عين عضوا في م.و.ث.ج قائدا للولاية الرابعة بعد مؤتمر الصومام, عمل سنة 1958 إلى جانب هواري بومدين في لجنة العمليات العسكرية الغربية، وانتخب نائبا بالمجلس التأسيسي بعد الاستقلال، وبعد سنة 1965 تفرغ للأعمال الحرة, أنظر: محمد عباس، فرسان الحرية، مرجع سابق، ص87.

المنطقة الخامسة، حضر عنها العربي بن مهيدي[1]، أما عبان رمضان فقد بقي في قرية إيفري أوزلاقن بغابة أكفادوا في السفوح الشرقية بجبال جرجرة، أين تم استقبال المؤتمرين لمناقشة حصيلة اثنين وعشرين شهرا من الكفاح خلال عشرة أيام وفق جدول أعمال تم الاتفاق عليه مسبقا[2].

بدأت أشغال المؤتمر منذ تاريخ 14 أوت 1956 على شاكلة لقاءات تمهيدية، بينما انطلقت الأشغال الحقيقية يوم 20 أوت 1956[3] تضمن جدول الأعمال- بعد إسناد الرئاسة إلى العربي بن مهيدي والأمانة العامة إلى عبان رمضان- دراسة الوضع السياسي والعسكري لجبهة وجيش التحرير الوطني، ثم تم التطرق إلى استعراض أهداف الاجتماع ودراسة تقارير مسوؤلي النواحي عن الوضع العام للثورة، كما وجهت أولى الانتقادات إلى هجومات 20 أوت 1955 في منطقة الشمال القسنطيني[4].

رغم أن الوثائق الرسمية التي تضمنت محاضر جلسات المؤتمر لم تخف الصفة التمثيلية لجميع القادة على الرغم من القراءات المختلفة والتي أشارت بعض المصادر إليها، من بينها أن زيغود يوسف وإبراهيم مزهودي هددا بالانسحاب من المؤتمر، إلا أن تبريرات عبان رمضان وتلك اللمسة اللائكية التي غطت أرضية الصومام نجحت في تجاوز الخلافات، بعد أن تمكن من اقناع رفاقه بأن التغيير يهدف إلى تسهيل الجهود الرامية إلى احتواء السياسيين الجزائريين وكسب تأييد المعتدلين والرأي العام الفرنسي[5]، فاستغرقت مداولات المؤتمر مدة أسبوع بعد أن تضمن جدول الأعمال عدة نقاط أساسية تمحورت حول المواضيع التالية:

1. شرح الأسباب التي دعت إلى عقد الاجتماع وموضوعه.
2. تقديم التقارير عن كل المناطق التي ستصبح ولايات.
3. القاعدة الأساسية والنشرات المقررة[6].
4. توحيد النظام وتقسيم المناطق، وتعيين مراكز قيادات محلية وإجراء تغييرات على القيادات.
5. توحيد في الوحدات والرتب العسكرية والنياشين والأوسمة والمنح العائلية والمرتبات.

---

(1) محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والوقع (1954-1962)**، ط1، تر: كيمل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983، ص79.

(2) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام، مرجع سابق، ص137.

(3) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص277.

(4) محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، مرجع سابق، ص59.

(5) عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2006/2005، ص151.

(6) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام، مرجع سابق، ص136.

6. مهام المرشد السياسي.
7. مجلس الشعب.
8. مسيرة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE).
9. جيش التحرير الوطني، الألفاظ المستعملة "المجاهد، المسبل، الفدائي" والإكثار من العمليات العسكرية[1].
10. العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير وبين الداخل والخارج وخصوصا بين تونس والمغرب وفرنسا.
11. نظام العمل السياسي والعسكري ووسائله المادية، ومسألة وقف القتال.
12. مواضيع مختلفة، الأوراس، القبائل..الخ[2].

واعتمادا على الوثائق التي تمكنت السلطات الفرنسية من الحصول عليها يوم 1956/11/21 في بني وقاق والتي كانت بحوزة عبد الرحمان ميرة[3]، وتم نشرها من طرف الدكتور حفظ الله بوبكر في كتابه نشأة وتطور جيش التحرير، فإن قادة المناطق قدموا تقاريرهم على النحو التالي:

قدم زيغود يوسف تقريرمنطقته مكتوبا فأشار إلى نقص المناضلين في جبهة التحرير الوطني وجدول احصائي حول التسليح والتموين، أما المنطقة الثالثة فقدم تقريرها كريم بلقاسم مبينا كيفية تقسيم منطقة القبائل، أما أوعمران، والعربي بن مهيدي فقد قدما تقريري منطقتهما على التوالي، مع العلم أن بن مهيدي غادر المنطقة الخامسة يوم 01 ماي 1956، أما المنطقة السادسة فقد قدم تقرير شفوي من طرف عمر أوعمران نيابة عن سي الشريف واستحدثت هذه المنطقة سنة 1956، وتضم أومال، سيدي عيسى، عين يوسف، شلالة والجلفة، الأغواط وأقصى جنوب منطقة الجزائر [4].

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص137.

[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مصدر سابق، ص236.

[3] ولد ببني ملكيش دائرة آقبو ولاية بجاية سنة 1922 وسط أسرة فقيرة فلاحية، انخرط في الحركة الوطنية في صفوف ح.إ.ح.د، وأصبح مناضلا نشطًا منذ سنة 1947، ومجاهدا في صفوف ج.ت.و منذ اندلاع الثورة، رقيّ إلى رتبة ملازم سنة 1955، وكان من القادة الذين لعبوا دورًا كبيرًا في التحضير لمؤتمر الصومام، استشهد في 07 نوفمبر 1959, أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص386.

[4] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص ص58-60.

1.2. القرارات:

بعد سلسلة المداولات ودراسة وضعية المناطق بناءًا على التقارير المقدمة من طرف قادتها، تم اتخاذ قرارات هامة، كان أهمها تحويل المناطق إلى ولايات وإعادة هيكلتها وإنشاء ولاية سادسة ومنطقة الجزائر المستقلة، وقسمت كل ولاية إلى أربع مناطق، وكل منطقة إلى أربع نواحي، وكل ناحية إلى أربعة أقسام[1]، كما وضع المؤتمر مبدأين لتنظيم جبهة التحرير الوطني وهما أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج وأيضا مبدأ القيادة الجماعية[2]، وأرسل رسالة إلى فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لتنظيم العمل الثوري وجمع الإعانات لصالح الثورة.

كما أنشأ المؤتمر هياكل تسيير قيادية للثورة وتم تعيين أعضاء لها تشكلت على النحو التالي:

1-المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA): يتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمين و17 إضافيين تجري المداولات ويضم كافة الحساسيات السياسية الوطنية[3].

2-**لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE):** على شاكلة هيئة أركان، تتكون من خمسة أعضاء يختارون من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين يوجدون في داخل الجزائر [4].

2.2. الانتقادات الموجهة للمؤتمر:

جمع مؤتمر الصومام أطياف اللون السياسي على اختلاف نظرياتهم الفكرية والمفاهيم الإيديولوجية في جبهة واحدة، وربما للمرة الأولى تمنح سلطة مركزية للثورة ممثلة في ل.ت.ت[5]، غير أن هناك من قادة الثورة من رأى في بعض التوجهات السياسية والممارسات السلطوية لعبان رمضان مساسًا بالمبادئ الوطنية، لعدم التأكيد مثلا على الإسلام كثابت من ثوابت الأمة الجزائرية، وكذلك الإخلال بمبدأ التسيير الجماعي باستحداث فكرة التمييز بين السياسي والعسكري وأفضلية الداخل على الخارج[6].

وفي أول ردة فعل بعد استلامه الأرضية السياسية ومحضر اجتماع 20 أوت 1956، ورسالة التوضيح من عبان بصفة أخوية بحسب المراسلات بين الطرفين، فقد اعتبر بن بلة بأن القرارات تمثل

---

[1] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص63.

[2] Belhocine Mabrouk, **op cit**, P54.

[3] ينظر: الملحق رقم (18) هيكلة ل.ت.ت وم.و.ث.ج أرشيف فانسان الفرنسي، علبة رقم: (1H1244/D5).

[4] لمزيد من التفاصيل حول دور كل من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ. أنظر: حفظ الله بوبكر نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص 64.

[5] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص22.

[6] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص166.

انحرافا حقيقيا عن المبادئ الملموسة للثورة، وستبعث على الخلاف وأن نشرها على الملأ سيترتب عليه تبعات خطيرة[1]، فعارض الوفد الخارجي وبعض قيادات الولاية الأولى قرارات المؤتمر وتم إرسال أحمد محساس مندوب الثورة في القاهرة للاتصال بإطارات الولاية وناحية سوق أهراس للالتقاء في مدينة غار ديماو التونسية، حيث تم عقد اجتماع هناك ضم كل من: عمارة بوقلاز، مسعود عيسى، لزهر شريط، محمود قنز، الحاج علي حمدي.. الخ[2]، لمناقشة قرارات المؤتمر ومدى شرعيته وكذلك مسألة عدم اعتراف المؤتمر بسوق أهراس كولاية بعد أن رجعت مسؤولية تسييرها للولاية الثانية[3].

أما بعض قادة النمامشة فقد رفضوا خضوع جيش التحرير إلى جبهة التحرير، وبعدم شرعية سلطة عاجل عجول على الولاية الأولى، ونتيجة لهذه الخلافات دخلت الأوراس في انقسامات حادة، ولم يتفق قادتها على رجل واحد يمسك بدفة القيادة، وبذلك أصبح مصيرها مجهولا، فدعى ذلك قادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إرسال مبعوثين لتقصي الحقائق، وإعادة هيكلتها بناءًا على ما تم استحداثه في مؤتمر الصومام[4].

3.2. الخلافات:

أصبح من الضروري وضع حد للصراع الداخلي في الولاية، بعد أن فتحت عدة جبهات خارجية وداخلية إيذانا بمرحلة صعبة وعسيرة ستمر عليها الثورة بعد ذلك، فأرسل أحمد بن بلة مبعوثه إلى منطقة النمامشة "أحمد بوزبيد" لإبلاغهم برفض قرارات مؤتمر الصومام، ومن بعده أرسل مبعوثا آخر "عبد الكريم السوفي" الذي حذرهم من السياسيين الجدد الذين يريدون إقصاء العسكريين والاستحواذ على الانجازات السابقة[5].

ومن جانبه فبعدما رحب عمر بن بولعيد بقرارات المؤتمر في البداية، تراجع في الأخير رفقة بعض القادة الآخرين رافضا له، فلم يتقبل أولوية السياسي على العسكري، وغادر مباشرة إلى تونس لحشد

---

[1] Belhocine Mabrouk, Op-cit, P57.

[2] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص169.

[3] عمار بن عودة، مصدر سابق.

[4] أشيع عن القائد شيحاني بشير بعض الأخطاء التي حوكم عليها، وبعد إعدامه استمر عباس لغرور وعاجل عجول في القيادة مستغلين في ذلك شرعية تعيينهما من طرف مصطفى بن بولعيد ومن قبلهما القائد شيحاني نفسه, للمزيد أنظر: محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص180.

[5] محمد عباس، فرسان الحرية, مرجع سابق، ص196.

المعارضة ضد المؤتمرين، وبقي عايسي مسعود يترأس فوجًا آخر في الأوراس أطلق عليهم اسم المشوشين إلى غاية مغادرته هو الآخر سنة 1957[1].

يؤكد محساس في تصريحه لجريدة الشعب يوم 26 مارس 1957 بأن المؤتمر كان لابد منه، لكن غياب تمثيل الولاية الأولى وناحية سوق أهراس والوفد الخارجي، جعله دون مصداقية معتبرا أن لجنة التنسيق والتنفيذ خصصت للمتواجدين في العاصمة وأن أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج سابقة لأوانها[2]، في حين ذهب أحمد بن بلة ومنذ شهر أكتوبر 1956 وبناءا على رسالة منه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ إلى طلب تأجيل نشر أرضية الصومام حتى تتفق الآراء بعد غياب التأكيد على المقومات الإسلامية، ووجود عناصر ذات مواقف وطنية ضعيفة في ل.ت.ت، مما سيزيد من تعقيد الأمور أكثر[3]، خاصة أن المؤتمر عرف غياب منطقة مهمة وقائد مهم هو مصطفى بن بولعيد.

أقلق غياب مصطفى بن بولعيد المؤتمرين فقررت ل.ت.ت تعيين خمسة مسؤولين لاستقصاء الأمر فأوكلت المهمة لزيغود يوسف، وإبراهيم مزهودي، وكان عليهم الدخول من الجهة الشرقية للنمامشة، أما أوعمران وسي علي ملاح[4]، فكان عليهم أن يدخلوا من الجنوب، في حين يدخل عميروش من الغرب[5]، وعلى إثر اشتباك بسيدي مزغيش شمال قسنطينة استشهد زيغود يوسف يوم 1956/09/23، في حين كلف أعمر أوعمران بالذهاب إلى تونس لضبط الأمور على الجبهة الشرقية[6].

ازدادت الخلافات تأزما وازداد الوضع تعقيدا وبدأت التحالفات تأخذ منعرجًا خطيرًا في وقت كانت السلطات الاستعمارية تترقب انفجار البركان في أي لحظة، بعد أن استغلت بعض الأطراف الوضع للتشجيع والتحريض من الوفد الخارجي، فيذكر محمد زروال: «.. كان الوفد الخارجي وخاصة علي

---

[1] محمد الشريف عبد السلام، قبسات من ثورة التحرير، مصدر سابق، ص98.

[2] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص217.

[3] Mohammed Harbi, **Les Archives de la révolution algérienne**, postface de chrles-Robert ageron, édition dahlab, Alger, 2010, P168.

[4] ولد سنة 1924 في بلدة مكيرة بتيزي وزو، كان شابا مثقفا، انخرط في حزب الشعب قبيل ح.ع.2 وبسبب نشاطه السياسي لاحقته السلطات الفرنسية، و سجن لمدة سنتين غيابيا سنة 1948، كما ناضل في صفوف المنظمة الخاصة إلى غاية اندلاع الثورة حيث لم يتوقف عن الجهاد ضد فرنسا، إلى غاية تعيينه على رأس الولاية السادسة التي استشهد قبل أن يتسلم مهامها سنة 1957, أنظر: **من أمجاد الجزائر (1830-1962)**، سلسلة تاريخية ثقافية تصدر عن وزارة المجاهدين،الجزائر، 2010.

[5] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص64.

[6] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص168.

محساس وعناصر من ناحية سوق أهراس ومن المنطقة الأولى، يصدرون تعليماتهم إلى عبد الحي وجماعته بهدف التنسيق معه في هذا الخلاف الناشب بين جماعة الداخل وجماعة الخارج من جهة، وبين الحكومة التونسية من جهة أخرى، فقد اشتكى الحبيب بورقيبة من جماعة عبد الحي الذي كان يمثل دولة في دولة»[1].

اتصل عبد الكريم هالي بقيادة النمامشة التي كان على رأسها الأزهر شريط المعارض للمؤتمر والمحذر من محاولة الاستئثار بالثورة من طرف السياسيين دون العسكريين[2]، في وقت عينت فيه ل.ت.ت مسوؤلين جدد في مواقع الثورة بالخارج، مما أحدث أزمات أخرى في باريس وتونس والقاهرة لدى بعض المسؤولين الأوائل في الثورة الجزائرية[3]، زاده تعقيدا تنحية محساس من المسؤولية وتعويضه بعمر أوعمران الذي أصبح ممثلا للجيش والجبهة رفقة عمار بن عودة وإبراهيم مزهودي في تونس[4]، كما ألقي القبض على عباس لغرور ووضع في السجن بعد تجريده من سلاحه رفقة مؤيديه، وإضافة إلى كل هذه التغييرات على مستوى القيادة قرر كريم بلقاسم تعيين محمود الشريف قائدا للولاية الأولى[5].

تم تفسير أولوية السياسي على العسكري بأنه تأسيس لانفراد عبان الرجل السياسي القوي في مؤتمر الصومام المدافع عن فكرة فتح الجبهة لكل التيارات السياسية الوطنية التي كانت تنشط قبل الثورة، لتصبح الجبهة مرادفة للوحدة الوطنية في نظره، بالاعتماد على كل الحركات السياسية، حركة فرحات عباس والمركزيين والعلماء بل وحتى الشيوعيين[6].

ومع بداية ظهور بوادر المعارضة تمت محاكمة عباس لغرور ولزهر شريط بتهمة العصيان والتمرد، وتم تنفيذ حكم الإعدام عليهما رفقة بعض المجاهدين، مما أجج روحًا انتقامية استمرت لفترة طويلة في الأوراس نظرا للسمعة الثورية الكبيرة التي يتمتع بها هؤلاء القادة في مناطق تبسة وخنشلة وسوق أهراس[7].

---

(1) إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص262.

(2) الوردي قتال، مصدر سابق.

(3) محمد بلقاسم وآخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، الجهة الشرقية (1954-1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54, الجزائر، 2007، ص133.

(4) المرجع نفسه، ص134.

(5) الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص156.

(6) Yves Courrière, **La guerre d'Algérie**, édition casabah, Alger, 2005, P321.

(7) علي كافي، مصدر سابق، ص102.

المطلب الثالث: إعادة هيكلة الولاية الأولى:

خرج مؤتمر الصومام بنتائج وقرارات أرست مبدأ القيادة الجماعية على أسس متينة، فقد حددت وثيقته مذهب جبهة التحرير الوطني وقانونها الأساسي ونظامها الداخلي وتنظيماتها القيادية، وحددت العلاقات بين ج.ت.و وبين الداخل والخارج(1)، وخلق قيادة جديدة للثورة ثم التوجه لخلق واقع جديد، فكان أهم شيء هو إعادة تنظيم الولاية الأولى المغيبة عن المؤتمر، خاصة بعد ظروف صعبة عاشها أبناؤها تحت حصار فرنسي شديد وخلاف بين قادتها، فاتجهت ل.ت.ت إلى إعادة ترتيب الأوضاع في البيت الأوراسي من جديد بعد أن تجاوبت قيادات من الصف الثاني والثالث من أمثال محمد العموري وصالح قوجيل وغيرهم، مع قرارات مؤتمر الصومام مرحبين به وبأنهم على أتم الاستعداد لتقديم يد العون، وقد تجسد ذلك الواقع بعد زيارة العقيد عميروش إلى المنطقة(2).

ما بين سنتي 1954 و1956 تشكلت المنطقة الأولى من ستة مناطق، وكونت في مجموعها الولاية الأولى بعد مؤتمر الصومام مقسمة على النحو التالي:

أ. **المنطقة الأولى:** تتكون من أربع نواحي:
- الناحية الأولى: باتنة
- الناحية الثانية: عين ياقوت
- الناحية الثالثة: سطيف
- الناحية الرابعة: بريكة

ب. **المنطقة الثانية:** تتكون من:
- الناحية الأولى: أريس
- الناحية الثانية: شلية
- الناحية الثالثة: عين لقصر
- الناحية الرابعة: جبل كيمل

ج. **المنطقة الثالثة:** تتكون من:
- الناحية الأولى: مشونش
- الناحية الثانية: بسكرة
- الناحية الثالثة: بوسعادة

---

(1) عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص305.

(2) صالح قوجيل، **قضية محمد العموري**، مقابلة شخصية يوم 24 ديسمبر 2016 بمقر مجلس الأمة، الجزائر العاصمة على الساعة الحادية عشر صباحًا.

- الناحية الرابعة: أولاد جلال المقار

د. **المنطقة الرابعة:** تتكون من:

- الناحية الأولى: عين مليلة
- الناحية الثانية: أم البواقي
- الناحية الثالثة: عين البيضاء
- الناحية الرابعة: مسيلة

هـ. **المنطقة الخامسة:** تتكون من:

- الناحية الأولى: الكويف
- الناحية الثانية: ونزة
- الناحية الثالثة: مداوروش
- الناحية الرابعة: سدراتة

و. **المنطقة السادسة:** تتكون من:

- الناحية الأولى: تبسة
- الناحية الثانية: بئر العاتر
- الناحية الثالثة: الشريعة
- الناحية الرابعة: ششار [1].

ومن بين تلك المناطق بقيت المنطقة الثانية عصية على الاستعمار الفرنسي محررة تحريرا تاما،فلم تحاول السلطات العسكرية الاقتراب منها إلا بعمليات ضخمة ومعدات كبيرة[2].

وابتدءًا من سنة 1957 تشكلت الولاية السادسة لتشمل المنطقة الثالثة التي كانت تابعة للأوراس وأصبحت المنطقة الخامسة تابعة لسوق أهراس (القاعدة الشرقية فيما بعد)، أما ولاية الأوراس فقسمت إلى مناطق وكل منطقة لها أربعة نواحي وكل ناحية لها أربع قسمات، والقسمة هي القاعدة التنظيمية الإقليمية في نظام الثورة، وكل قسمة لها لجنة خماسية والتي هي همزة الوصل بين الشعب وجيش التحرير الوطني[3] الذي جاء نظامه الجديد متشكلا من وحدات قتالية كالآتي: الفيلق: 350 مجاهد، الكتيبة: 110 مجاهد، الفرقة: 35 مجاهد، الفوج: 20 مجاهد، الكوماندو: 12 إلى 15 مجاهد[4].

---

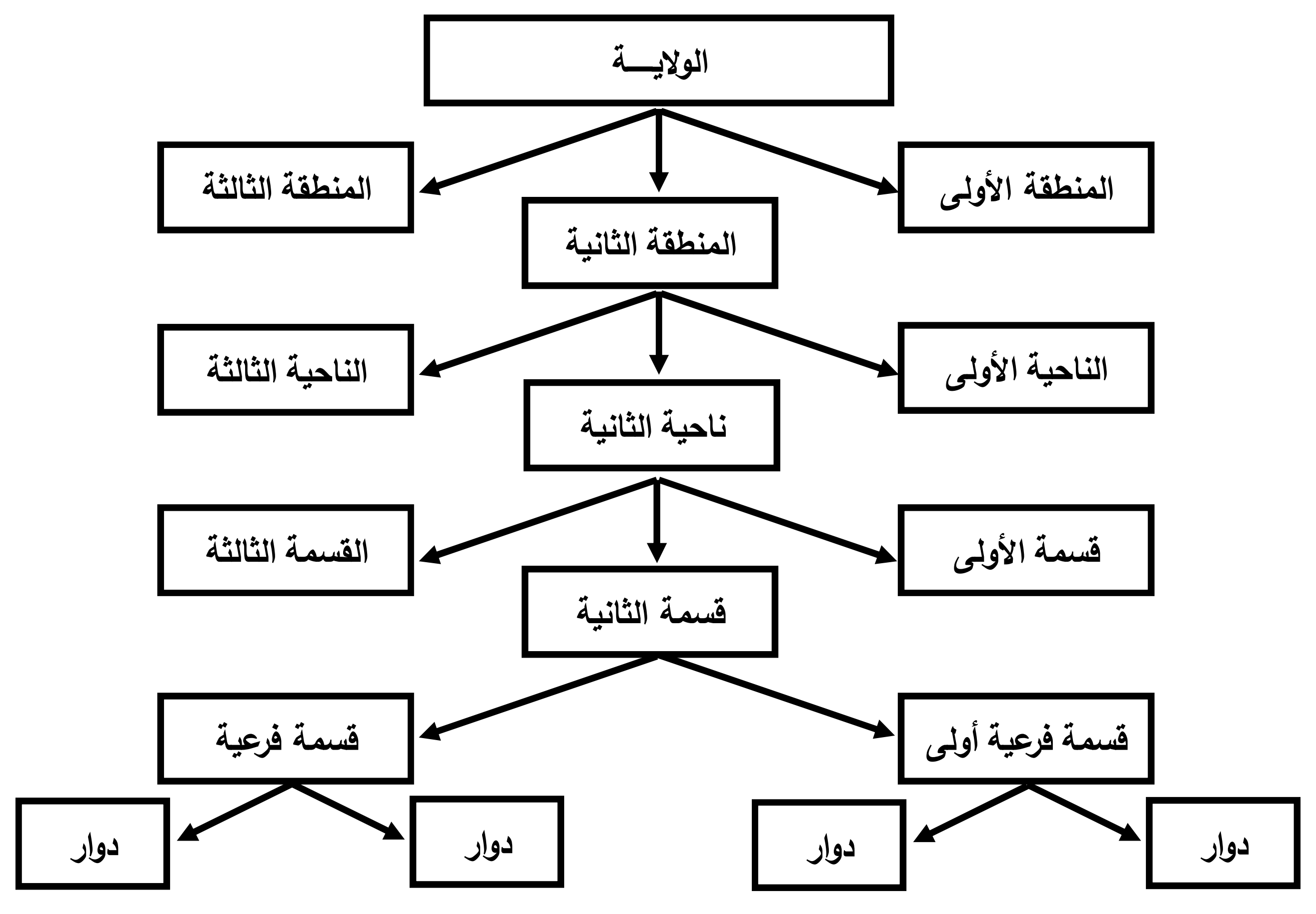
[1] عمار ملاح، قادة جيش التحرير، ج1، مصدر سابق، ص ص154-160.

[2] بسام العسيلي، الله أكبر، مرجع سابق، ص192.

[3] عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عبن مليلة، الجزائر 2012، ص163.

[4] المصدر نفسه، ص166.

شكل رقم (02): مخطط يمثل التقسيم الجغرافي للولاية بعد مؤتمر الصومام[1].



1.3. عميروش في الأوراس:

ابتداءا من شهر أكتوبر سنة 1956 يصل العقيد عميروش في مهمة استعجالية للأوراس مكلفا من ل.ت.ت من أجل لعب دور الوسيط والمرشد لتحقيق السلام وإعادة الود بين الأطراف المتنازعة، فتم استقباله وحُظيّ بمكانة بين إطارات المنطقة[2]، رغم أنه لم يحمل مخططا جاهزا لتطبيقه، لكن وعلى الرغم من ذلك لم يتردد في لعب دور الوساطة بعد أن جهز نفسه للسفر بمعية (حسين بن معلم كاتبه الخاص، عبد الحميد مهدي الحارس الشخصي، أعمر بن ثابت) فالتقى في منطقة المعاضيد بوفد هام يضم مجموعة من القادة المحليين قدموا أنفسهم على أنهم مندوبوا الأوراس المعنيين بالمشاركة في مؤتمر الصومام وهم: عمر بن بولعيد، الحاج لخضر، أحمد نواورة، عبد الحفيظ طورش، عرعار محمد (بوعزة)،

---

(1)حمود شايد، مرجع سابق، ص111.

(2) السعيد بلخرشوش، **(مذكرات)، من قلب الثورة**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع, عين مليلة، الجزائر، 2016، ص401.

الطاهر نويشي، أحمد عزوي، مصطفى رعايلي، علي مشيش، محمد العموري؛ كما التقى في عين لقصر مبعوث عاجل عجول المدعو جبالي ومعه خاتم ورسالة ورزمة مناشير [1].

باشر عميروش مهمته التفتيشية للأوراس، فطرح العديد من الأسئلة على قادتها أهمها سرّ موت مصطفى بن بولعيد، كما شرح كيفية تنظيم النواحي والرتب والعلاقات مع السكان وعن صفته في ل.ت.ت والتي هي الهيئة الوحيدة المسيرة للثورة، وبتوفره على الكثير من المال لتقديمه لمساعدتهم وما على الجميع إلا طلبه وبأنه كفيل بمنحه لهم[2].

خلال مدة شهرين جاب عميروش المنطقة والتقى بجمع من السكان والمسؤولين والمجاهدين، حيث كان حريصا على التحدث معهم قصد التوصل إلى مصالحتهم، فكان لقائه مع عجول وديا، بذل فيه هذا الأخير كل مدخرات كرمه، وأبدى التعاون التام، بل ووصل به الأمر إلى حد قبول التخلي عن قيادة منطقته ومرافقة عميروش إلى النمامشة، وإلى تونس أيضا [3]، كما التقى ببعض قادة النواحي، ودرس تقارير شلية ويابوس، وتقارير الجنود ضد عايسي مسعود، وإجراء مواجهة بينه وبين عمار معاش، وموضوع الأسرى لدى عايسي وحالة محمد بن مسعود بلقاسمي الذي جيء به مقيدا بأمر من عايسي مسعود[4]، وفي نهاية الاجتماع تقرر تعليق مسؤوليات عايسي مسعود والإفراج عن سجنائه، وتسليم تقارير اللجان إلى لجنة العشرة للتحقيق فيها[5].

وخلال سلسلة اجتماعاته أبلغ عميروش المجتمعين بأن ل.ت.و عهدت إليه بإحداث مناطق عسكرية جديدة أن تطلبت ظروف الحرب ذلك، كما أنه طلب وجوب تنفيذ حمل الرتب العسكرية التي أقرها المؤتمر، فرقيّ الطاهر نويشي إلى رتبة نقيب قائدا للمنطقة الثانية أريس، ونفس الرتبة للحاج لخضر كمسؤول عن المنطقة الأولى باتنة رغم رفضه لها مصرّحًا: «إنني أرفض رتبكم وتعيينكم، بأي حق تأتون هنا لتفرضون قراراتكم وأوامركم»، وبعد تدخل محمد العموري و علي بن مشيش هدأ الحاج لخضر الذي سحبت منه المسؤولية نتيجة العناد فعيّن العموري مكانه[6].

---

[1] مسعود عثماني، من اغتال بن بولعيد، مرجع سابق، ص ص211-212.

[2] محمد العربي مداسي, مرجع سابق، ص219.

[3] حسين بن معلم, مصدر سابق، ص84.

[4] عمر تابليت، عاجل عجول, مرجع سابق، ص103.

[5] المرجع نفسه، ص104.

[6] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص269.

أما عن قضية تسليم عاجل عجول نفسه للسلطات الاستعمارية فقد كثرت الروايات عن تلك الحادثة وعن خيانة عجول للثورة وغيرها من التهم الأخرى المنسوبة إليه ويكفي أن نذكر ما كتبه حسين بن معلم في مذكراته حيث أورد ما يلي: «...لما وردت معلومات للفرنسيين عن تواجد عميروش في شليا... فحركوا قواتهم في اليوم الأول خوفا من رد عنيف ولم تجرأ قوات العدو في التوغل في عمق الغابة... انسحبنا بالسلاح والزاد... كان عجبا حين علمنا بتواجد عجول في المنطقة بينما كنا نعتقد بأنه ماضٍ في الطريق إلى منطقة الجزائر منذ مدة طويلة، يبدوا أنه غير رأيه وحرص على استعادة منطقته، صرح ذلك صراحة لبعض المسؤولين رغم هذا فقد دعاه عميروش لحضور اجتماع كبير برمج ليوم الغد، وصل عجول إلى سيد علي في بداية الأمسية وقام بموقعه ما يعادل فصيلا متشكلا من أبرز المقاتلين، في قمة تبة قبالة دار مهجورة، كنا قد اتخذناه ملجأ»[1]، نادى عميروش الحاج لخضر وطلب منه دعوة عجول إلى تناول القهوة، بعداجتماع استمر إلى غاية الليل، وبعد تناول العشاء قرر عجول أن ينام، فخاطبه الحاج لخضر بقوله: (لا تنم يا عجول حتى ترشف كوبا من الشاي) فأجابه عجول: (أنا متعب فإن نمت أرجوك لا توقضني وإن لم أنم سأشاركك الشاي)[2]، وما إن رآه الحاج لخضر يغط في النوم حتى غادر المنزل، وتوجه بخطوات مسرعة نحو المخبأ المخصص للنويشي، فوجده في اجتماع مصغر مع عميروش ومشيش وبن عيسى وعمار معاش وآخرون[3]، وما هي إلا لحظات حتى هجم بعض الثوار على المكان الذي ينام فيه عجول وأمطروه بالرّصاص مما أدى إلى مقتل كاتبه، وإصابته هو بجروح بليغة بعد تبادل إطلاق النار، وتمكن من الإفلات من الموت قاصدا بيت والده، وفي طريقه كانت جراحه تنزف دمًا، ليسلمه والده إلى الجيش الفرنسي في شهر نوفمبر1956 معتقدا أنه سيحميه من خصومه اللذين حاولوا قتله[4]، ليفشل عميروش في الوصول إلى نتيجة تذكر، وفي ظل غياب بعض القيادات المحلية التي خرجت إلى تونس، قرر العودة متجها إلى منطقة القبائل أواخر 1956 تاركا توصيات مؤتمر الصومام والتنظيم الجديد للثورة للعمل به مستقبلا[5].

---

(1) حسين بن معلم، مصدر سابق، ص86.

(2) محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص239.

(3) محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص239.

(4) السعيد بلخرشوش، مصدر سابق، ص413.

(5) المصدر نفسه، ص404.

2.3. تعيين محمود الشريف قائدا للولاية الأولى:

ابتداءً من 02 أفريل 1957 وبعد أشهر من عملية القرصنة الجوية الفرنسية لقادة الوفد الخارجي يوم 22 أكتوبر 1956 في رحلتهم من المغرب إلى تونس، وصلت إلى قيادات المناطق الثلاثة للولاية الأولى إستدعاءات من ل.ت.ت التي غادرت نحو تونس، لحضور اجتماع للحسم في قيادة الولاية الأولى أشرف عليه العقيد أوعمران مسؤول الشؤون العسكرية في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بعد أن التحق بهم عميروش [1]، وسعى مزهودي لإنجاح مهمته بالبحث عن حلول لمشاكل القيادة في الولاية الأولى، بالاتفاق مع بن عودة ورشيد قايد على ضرورة تجديد قيادة الولاية كسبيل لإنهاء نزاع السلطة[2]، فتكفل مزهودي بمشكلة النمامشة وبن عودة بمنطقة سوق أهراس، إلا أن الأمور لم تصل إلى نتيجة، حيث أن قادة المنطقتين بقوا موالين لمحساس[3] وبعد مشاورات ماراطونية تشكلت قيادة الولاية الأولى كمايلي:

- قائد الولاية: محمود الشريف برتبة عقيد.
- سياسي الولاية: محمد العموري برتبة رائد.
- عسكري الولاية: عبد الله بلهوشات[4] برتبة رائد.
- المكلف بالاتصال والأخبار: أحمد نواورة[5].

---

[1] مصطفى مراردة، مصدر سابق، ص709.

[2] عبد الله مقلاتي، **محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية**، وزارة المجاهدين، الجزائر 2013، ص35.

[3] المرجع نفسه، ص35.

[4] رائد ج.ت.و ولد سنة 1923، انخرط في الجيش الفرنسي سنة 1945، وأصبح ضابط صف، وأعيد تجنيده سنة 1956 وفرّ منه وحكم عليه غيابيا بعشرين سنة سجنا، عضو م.و.ث.ج سنة 1957، اعتقل سنة 1958 وحكم عليه بالسجن وصدر عفو في حقه سنة 1960، والتحق بالحدود المالية, تقلد بعد الاستقلال عدة مسؤوليات، توفي في 2003/09/16 أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص ص265-266.

[5] ولد بغسيرة، سنة 1920 وسط عائلة محافظة, التحق بالمدرسة الفرنسية سنة 1939, ناضل في حزب الشعب تحت مسؤولية مصطفى بن بولعيد، هاجر إلى فرنسا خريف 1953 لعدة أشهر, عُين بعد الثورة على رأس الفوج المكلف بالعمليات في مدينة آريس، دخل إلى تونس في ربيع 1957 بدعوى الاتفاق على تعيين قيادة الولاية الأولى حيث عُين رفقة العموري وبلهوشات كأعضاء مجلس الولاية نوابا لمحمود الشريف، تولى قيادة الولاية الأولى في أفريل 1958، احتج على تصرفات كريم وبن طوبال نتيجة معاقبة العموري، وكان ضمن المجموعة التي اصطلح عليها بتكوين مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة, توفي في 19 مارس 1959, أنظر: محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص287, وأنظر: عمار ملاح، قادة جيش التحرير، ج1، مصدر سابق، ص47.

- المكلف بالتموين: علي الحركاتي[1].

أما المناطق فتشكلت قياداتها كمايلي:

- المنطقة الأولى: حيحي المكي
- المنطقة الثانية: محمد بوعزة
- المنطقة الثالثة: أحمد بن عبد الرزاق
- المنطقة الرابعة: محمود قنز
- المنطقة الخامسة: عمار راجعي
- المنطقة السادسة: صالح بن علي[2].

كُلف كل من الحاج علي والطاهر النويشي بتمثيل الولاية في التراب التونسي، ويمكنه تعيين مساعد له إذا اقتضت الضرورة ذلك، على أن تتعهد المنطقة الأولى من الولاية الأولى بربط الاتصال مع الولاية الثالثة، والمنطقة الخامسة مع الولاية الثانية، والمنطقة الثالثة مع الولاية الرابعة والخامسة[3].

سعى قادة لجنة التنسيق والتنفيذ المجتمعون في تونس التوفيق قدر الإمكان للوصول إلى قرارات ترضي الأطراف المتنازعة على قيادة الولاية الأولى على الرغم من كثرة العقبات التي واجهتها والمعارضة الشديدة لشخصية محمود الشريف من طرف بعض القادة المناوئين لمؤتمر الصومام، إلا أنه تم تعيينه في الأخير نظرا للمقدرة التي يتمتع بها في تسيير الولاية الأولى.

خلقت التعيينات الجديدة صراعات داخلية بين قادتها، فوجد عباس لغرور نفسه مهمشا مرة ثانية، فبعد اقصائه من ل.ت.ت، وم.و.ث.ج، وجد نفسه مستثنيا من القيادة الجديدة التي كان تعيينها مفاجئا للجميع، بحسب تصريح صالح قوجيل[4]، رغم وجود كفاءات تستحق أن تستلم زمام أمور الولاية بعد

---

[1] ولد سنة 1920 بعين البيضاء أم البواقي، ابن بوجمعة وفاطمة عبابسة تعلم وحفظ جزءًا من القرآن الكريم وعلم الدين والفقه، التحق بالثورة سنة 1956 وعين على الناحية الثالثة عين البيضاء التابعة للمنطقة الرابعة بالولاية الأولى، وأصبح عضوا فيما بعد في قيادة المنطقة الرابعة. وفي بداية أفريل 1957 عُين في مجلس قيادة الولاية الأولى بتونس برتبة رائد (صاغ أول). استشهد سنة 1958 في تونس ونقل جثمانه بعد الاستقلال ليدفن في مقبرة العالية. أنظر: المصدر نفسه، ص29.

[2] مصطفى مراردة، مذكرات، مصدر سابق، ص80.

[3] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص315.

[4] مجاهد ومناضل صاحب تجربة كبيرة في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، من مواليد سنة 1932 بعين ياقوت ولاية باتنة، كان والده مؤذنا وإماما بمسجد القرية، فحرص على تعليم أبنائه باللغتين، كانت ح.إ.ح.د أولى محطاته السياسية، وبعد الثورة جاهد في صفوف ج.ت.و إلى جانب مصطفى بن بولعيد بالمنطقة الأولى وشهد كذلك العديد من

مصطفى بن بولعيد[1]، لكن قيادة الثورة كانت ترى فيه الرجل الأنسب لتنقية الأجواء وإعادة الأمور إلى طبيعتها نظرا لما يتميز به من ثقافة ومهنية ومقدرة على التعايش بذكاء ودهاء مع الأوضاع الجديدة[2]، ففي الوقت الذي تحفظت فيه مجموعة غرب ووسط الأوراس على تعيينه عارضت مجموعة من المنطقة السادسة التعيين، لينتهي أمر الولاية ورجالها في الأخير إلى الحبيب بورقيبة الذي وضع شرطته تحت تصرف رجال عبان رمضان مباشرين بذلك إجراءات التصفية والعقاب لقادة الأوراس الذين صدقوا حيلة التنقل إلى تونس من أجل الاتفاق على اختيار قيادة لولايتهم كغيرهم من أبناء الولايات الأخرى[3].

المبحث الرابع: التطورات السياسية والعسكرية للثورة بعد مؤتمر الصومام (1956-1958):

المطلب الأول: الخلافات واشتداد الأزمة

انتقلت الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام إلى مرحلة التنظيمات، حيث أصبح م.و.ث.ج هو الذي يتمتع بالسلطة السياسية العليا، أما ل.ت.ت فقد كانت مهمتها تجنيد أعضاء المنظمات لخدمة الثورة، ومد جسر تواصل وتعاون بين القيادة المركزية التي مقرها في الجزائر العاصمة والولايات والمسؤولين سواء في الداخل أو الخارج[4]، فكانت بذلك عبارة عن حكومة مصغرة و هيئة تنفيذية وحربية.

ومع نهاية سنة 1957 التفتت ل.ت.ت للبحث عن أشكال جديدة للنشاط الثوري، خاصة مع تزايد وتيرة العمل الفدائي في الجزائر العاصمة على يد وحدات الكومندو الذين نجو من الاعتقالات بعد تفكيك العمل الثوري في أعقاب اعتقال رابح بيطاط سنة 1955[5].

أما عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري فقد خلق نوعًا من الصدام الذي كان له أثر سلبي وحاجز في تنفيذ مخططات مؤتمر الصومام، حيث أن أغلبية الآراء كانت تصب في أنه لا فرق بين

الأحداث التاريخية من بينها استشهاد بن بولعيد وعنصرا من المقبوض عليهم في حادثة الكاف, صالح قوجيل، مصدر سابق.

[1] المصدر نفسه.

[2] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص370.

[3] محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص ص276-277.

[4] عمار بخوش، تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني، **مقال في مجلة الذاكرة**، ع03، السنة2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص397.

[5] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص167.

سياسي وعسكري لأن المجاهدين تخرجوا كلهم من مدرسة واحدة وهي الثورة[1]، فذكر السيد عمار بن عودة أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو لضبط شروط وقف إطلاق النار[2]، أما رابح لونيسي فيؤكد بأن عبان رمضان بعد عملية اختطاف الطائرة أصبح هو الزعيم الأوحد للثورة، ليدخل فيما بعد في صراع مع حليفه كريم بلقاسم، فحسب قوله أن بعض قرارات مؤتمر الصومام فتحت الباب على مصراعيه لأزمات داخل الثورة، وصلت في بعض الأحيان إلى حد استعمال العنف[3].

عمل مؤتمر الصومام على ترسيخ مبدأ القيادة الجماعية الذي اتفقت عليه لجنة الستة قبل انطلاق الثورة بضرورة فتح الجبهة لكل التيارات السياسية وهي فكرة دافع عنها عبان رمضان، رغم معارضة الكثير من العسكريين من بينهم لخضر بن طوبال، وأوعمران الذي كان متخوفا من أن تتحول الفئة الجديدة إلى قوة ثالثة تتفاوض مع فرنسا[4]، لكن حنكة عبان ساهمت في إقناع بن مهيدي وأغلبية المعارضين مثل كريم بلقاسم وزيغود يوسف وأوعمران نفسه، رغم أن بن طوبال وجد نفسه مضطرا لقبول الأمر الواقع[5].

اتخذ أعضاء ل.ت.ت الخمسة الجزائر العاصمة مقرا لهم، لإعطائها رمزا للسيادة الوطنية الذي هو العنوان الرئيسي لدوافع الثورة الجزائرية، فكانت تتصرف في جميع المجالات كحكومة للثورة ساعية إلى تطبيق قرارات المؤتمر رغم المعارضة الشديدة لبعض بنوده[6]، كما لاقت العديد من التحفظات، فقيل عن عبان رمضان بأنه كان مُلحدًا، في حين أن بن مهيدي متشبعا بعظمة الإسلام وبالتالي فقد كان بن خدة أكثر تقربا منه، أما كريم بلقاسم فقد كان ميالا للقوى المادية، في حين أن سعد دحلب كان فكره يتنافى مع أية عقيدة[7].

---

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص120.

[2] محمد شبوب، **اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية 54-62، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2010/2009، ص16.

[3] **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص16.

[4] إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2015، ص40.

[5] المرجع نفسه، ص41.

[6] معمري خالفة، مرجع سابق، ص382.

[7] المرجع نفسه، ص383.

تحول مبدأ الداخل على الخارج والسياسي على العسكري إلى إشكالية وعقدة حقيقية لدى قادة الثورة فقد اقترح بن خدة فكرة ضرورة إنشاء حكومة مؤقتة ومصغرة لوضع حد لكل هذه الخلافات[1]، لأن هذا المبدأ سيسمح بتحويل الصراع بين الثورة والاستعمار من صراع بين عسكريي الطرفين إلى مفاوضات بين سياسيي الطرفين، وهذا ما يفسر قبول العسكريين الذين شاركوا في المؤتمر، هذا إضافة إلى رغبة عبان في أبعاد الوفد الخارجي وواقع الأمر يقول بأنه أرسل لمين دباغين إلى القاهرة لتكليفه بمهمة قيادة ذلك الوفد[2].

إن الحديث عن مبدأ الأولويات التي طرحها مؤتمر الصومام تجسد واقعيا قبل الثورة، فخلال اجتماع لجنة الستة أشار بوضياف أنه تم الاتفاق على مبدأين أساسيين هما:

- اللامركزية؛ نظرا لاتساع رقعة التراب الوطني الأمر الذي سيصعب على أي جهاز مركزي التحكم في تسيير الكفاح المسلح، وبالتالي فقد تركت الأفضلية للمناطق لأجل خلق المبادرة.
- أن القرارات يجب أن تصدر عن المجاهدين بالداخل[3].

وتأكيدا على ذلك فإنه أثناء وجوده في سويسرا بعث برسالة للوفد الخارجي بتاريخ 29 أكتوبر 1954 يذكر فيها: «إن أولئك لهم مواقف ثابتة من هذا الجانب، ولا يقبلون أية وصاية، وهذا السبب هو الذي يجب أن يكون دافعًا لكم التزموا بموقف مطابق للموقف الذي تم تحديده لتفادي سوء الفهم الذي قد يكون خطيرا على مستقبل العمل»[4].

خلال سنة 1957 عرفت الجزائر العاصمة اضطرابات خطيرة بعد سلسلة الإعدامات التي مارستها فرنسا ضد الجزائريين، في عجزها عن المجابهة بعد الإعلان عن إضراب الثمانية أيام، وفشل الجنرال ماسوا في التصدي للوضع مع بداية معركة جديدة عرفتها مدينة الجزائر بدأت من ديسمبر 1956 لتدوم إلى سبتمبر 1957[5]، لتفشل في الأخير بعد أن اضطر أعضاء ل.ت.ت الخروج إلى تونس في جويلية 1957 بعد عقدهم لمؤتمر تقييمي لأوضاع الثورة، برز خلاله صراع آخر إلى السطح بين

---

[1] عابد الصالح، عبان رمضان والطموح القاتل لقيادة الثورة (1955-1957)، **مقال في مجلة كان التاريخية**، ع27، السنة الثامنة 2015، ص91.

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع, مرجع سابق، ص21.

[3] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص42.

[4] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي، مرجع سابق، ، ص43.

[5] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص97.

العسكريين والسياسيين، وكان على رأس العسكريين ما يُعرف فيما بعد بالباءات الثلاث وهم كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، والأخضر بن طوبال، أما السياسيين فكان على رأسهم عبان رمضان[1].

وفي فرنسا انتزعت جبهة التحرير وجيش التحرير وبشكل منهجي وشجاع ح إ.ح.د من "الحركة الوطنية الجزائرية" ليحولوها إلى ما يشبه الولاية السابعة بقطع النظر عن نشاطها السياسي، حيث كانت مردوديتها ماليا جد معتبرة بوصول مساهمتها السنوية أكثر من مساهمة الدول العربية مجتمعة[2].

مرت سنة كاملة على إعدام العربي بن مهيدي يوم 23 فيفري 1957، فاعتقد عبان رمضان أن الزعامة ستعود إليه آنيا باسم الشرعية الثورية، لكن الباءات الثلاثة وقفوا له بالمرصاد[3]، ففي المؤتمر السابق للجنة التنسيق والتنفيذ انتقد عبان ممارسات بوالصوف البوليسية والديكتاتورية في حين قدم هذا الأخيرة تقريرا لقائد الولاية الثالثة مستنكرا فيه رغبة عبان في بسط سلطته، لتتزايد بذلك حدة الصراعات وتبادل التهم وكثرة الانتقادات ليتم في الأخير اللجوء إلى عقد اجتماع (CNRA) في شهر أوت1957 بالقاهرة ليعرف هذا التاريخ ميلاد لجنة تنسيق وتنفيذ ثانية، وبداية ظهور طموح العسكريين ونهاية لمسيرة عبان رمضان السياسية[4].

المطلب الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية:

انعقدت الدورة الأولى لـ: م.و.ث.ج بالقاهرة شهر أوت 1957، أين تم تشكيل دوائر شبه وزارية تمهيدا لتحويل ل.ت.ت إلى حكومة مؤقتة، حيث باشرت مهامها في سبتمبر 1957 في أجواء تميزت بالخلاف الشديد مع عبان رمضان[5]، فكان الواجب تعيين خليفة للشهيد العربي بن مهيدي، لكن كريم وبوصوف استغلا الفرصة لوضع حد لطموح عبان، ومناسبة للتخلص من صديقيه دحلب وبن خدة اللذين كانا دائمي الولاء له[6]، فبعد أن وجهت له العديد من الانتقادات وهمش دوره إلا أنه بقي يناور بصفته

---

(1) رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، **مقال في مجلة إنسانيات**، ع25/26 جويلية- ديسمبر، الجزائر، 2004، ص28.

(2) Abbas Ferhat, Op-cit, P297.

(3) حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص157.

(4) المرجع نفسه، ص158.

(5) عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص178.

(6) سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص67.

القائد الفعلي للثورة، مما أثار حفيظة الباءات الثلاث الذين اتهموه بالاتصال بالعدو والتفاوض معه بصفة انفرادية[1].

لم يشر اجتماع القاهرة إلى المفاهيم والفروق المميزة التي أقرها مؤتمر الصومام لكنه أقر بأنه لا يفرق بين هذا وذلك، فحسب عبد الحميد زوزو فإن الاجتماعات استغرقت طويلا، سادها نوع من التلاسن والنقاش الحاد ظهرت من خلاله تكتلات وترضيات حيث تم رفع عدد أعضاء ل.ت.ت[2]، وبعد اقتراح من كريم بلقاسم على النحو التالي:

- كريم بلقاسم
- لمين دباغين
- عبان رمضان
- فرحات عباس
- عبد الحفيظ بوصوف
- عبد الحميد مهري
- محمود الشريف
- الأخضر بن طوبال
- عمر أوعمران

والمعتقلون الخمسة في فرنسا (أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط)[3].

إن الشيء الملاحظ على التشكيلة الجديدة لـ: ل.ت.ت هو أبعاد حليفين مقربين من عبان هما بن خدة ودحلب، للحفاظ على مبدأ القيادة بالنسبة لكريم، فتم تكليف بن خدة بجولة عبر الشرق الأوسط رافقه فيها أحمد بودة[4] و أحمد توفيق المدني[5]، أما سعد دحلب فقد كلفته اللجنة بالرد عن كل الاشاعات

---

[1] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص172.

[2] محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص25.

[3] سعد دحلب، مصدر سابق، ص69.

[4] ولد بنواحي عين الطاية بالجزائر العاصمة في 03 أوت 1907، ونشأ يتيما فاضطر إلى مغادرة مقاعد الدراسة مبكرا وفي منتصف العشرينيات من القرن الماضي بدأت حياته النضالية مريدا لإحدى الطرق الصوفية ثم تحول إلى الحركة الإصلاحية، قبل أن يستقر به المقام في الحركة الوطنية منذ 1936، وتدرج إلى أن أصبح من كبار قادتها، توفي سنة 1992 بالجزائر العاصمة, أنظر: محمد عباس، الحلم والتاريخ (1930-1962)، مرجع سابق، ص91.

[5] هو أحمد توفيق المدني بن محمد بن أحمد المدني القبي الغرناطي، ولد يوم 01 نوفمبر 1899 بنهج الناعورة بتونس كان والده من كبار السادة الأشراف، أما والدته عائشة، فكان والدها قائدا للفرسان الجزائريين في معركة سطاوالي، نشط في الحزب الدستوري التونسي، وبعد إبعاده إلى الجزائر نشط وساهم في النضال وله إسهامات في الكتابة التاريخية, أنظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مصدر سابق، وأنظر: أبو عمران الشيخ وآخرون، **معجم المشاهير المغاربة**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص425.

المغرضة التي كان من الواجب وضع حد لها، مما دفعه إلى كتابة مقال في جريدة المجاهد لتوضيح ذلك[1].

أما عن مسألة تعيين القادة السجناء فإن إعادة الاعتبار لهم باتت أمرًا واجبًا على القيادة الجديدة التي رأت أنه وإن اقتضى الأمر ورغم سجنهم فلهم الحق في المشاركة في أجهزة القيادة والتنفيذ حيث أنهم من بين الرجال الذين حضروا ونظموا وقرروا اندلاع الثورة، وهو واجب تقتضيه المرحلة الراهنة في المحافظة على وحدة الشعب الجزائري[2].

كشفت دورة م.و.ث.ج في القاهرة انتصار كريم بلقاسم، الذي أكد ضرورة إزالة أي عائق تنظيمي وبشري يعترض تلاحم الأعضاء المؤسسين لجبهة التحرير الوطني[3]، كما سمح بحرية التنقل لـ: ل.ت.ت الجديدة بين القاهرة وتونس والرباط للإشراف على شؤون الكفاح المسلح[4] ففي الوقت الذي أحسّ فيه الباءات الثلاث باحتمال تحييدهم عن دورهم الأساسي بصفتهم أحد رجالات نوفمبر، أصبح من الضروري حتمية التقرب من بعضهم البعض والعمل اليد في اليد، وهو ما تبلور فيما بعد بتجسيد دورهم القيادي في الثورة[5].

إن تجزئة مهام ل.ت.ت الثانية تعطي صورة أكثر عن الأولوية التي كان توليها القيادة لتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة[6]، أما عبان فإنه أصبح يواجه أمرا صعبا بعد سلسلة الانتقادات التي بدأت تتهاطل عليه، وأصبحت كل التهم منسوبة له[7]، إلى غاية وفاته أواخر ديسمبر 1957.

وقفت ل.ت.ت الثانية على صعوبات كبيرة أصبحت تشكلها السدود المكهربة التي تزامن انتهاء الجيش الفرنسي من عملية انجازها مع انشغال قادة الثورة بخلافاتهم، فبعد ظهور ل.ت.ت الثالثة شهر

---

[1] الطاهر آيت حمو، **صنعوا التاريخ « لقاء مع يوسف بن خدة »**، الدار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2011، ص119.

[2] Belhocine Mabrouk, Op-cit, P70.

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مصدر سابق، ص170.

[4] محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص241.

[5] محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص226.

[6] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص99.

[7] معمري خالفة، مرجع سابق، ص396.

أفريل 1958[1]، تشكلت قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني سميت بلجنة العمليات العسكرية (COM)، أوكلت لها قيادة الكفاح المسلح من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية بتاريخ 09 أفريل 1958[2]

[1] تشكلت في شهر أفريل 1958 وتتكون من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، عمر أوعمران، محمد الشريف، فرحات عباس، محمد الأمين دباغين وعبد الحميد مهري. أنظر: صالح فركوس، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص512.

[2] سليم سايح، **العقيد محمد عموري (1929-1959) مسار ومصير**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011، ص93.

الفصل الثالث

محمد العموري من النضال إلى الإعدام

(1959-1929)

المبحث الأول: النشاط السياسي لمحمد العموري (1929-1954)

المبحث الثاني: النشاط العسكري لمحمد العموري (1954-1957)

المبحث الثالث: مؤتمر القاهرة وظروف تولي محمد العموري قيادة الولاية الأولى أوت 1957

المبحث الرابع: عضويته في لجنة العمليات العسكرية أفريل 1958

المبحث الخامس: اجتماع الكاف والمحاكمة، الظروف والملابسات.

المبحث الأول: النشاط السياسي لمحمد العموري (1929-1954):

المطلب الأول: البيئة والنشأة:

منذ أن دخل الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر مارس كافة سلطته على السكان، فعلى الرغم من ردة الفعل المباشرة والمتمثلة في بعض المقاومات، إلا أن الآلة الاستعمارية فرضت قوانينها ومنطقها على الأهالي دون استثناء مستعملة في ذلك كل قواتها العسكرية مستندة إلى قوانينها العنصرية التي تم سنها وإقرارها تماشيا مع الوضع الجديد.

لم تكن منطقة الأوراس بمنأى عن تلك القوانين والممارسات فقد حكم قبائلها نظام البلديات المختلطة[1] والمقدر عددها بحوالي 78 بلدية على امتداد مساحة تزيد عن 68.741.181 هكتارا تشمل الأغلبية الكبرى من الأراضي الجزائرية، يتولى أمرها شخصية معينة من فرنسا[2]، ومؤطرة بأبناء العائلات التي ربطت مصيرها مباشرة بالمحتل، الذي بذل جهدا كبيرا في تهميش وإبادة السكان، ولم يكلف نفسه أي جهد لتطوير حياة الناس، مقتصرا المسؤولية على جمع الضرائب وتسليط العقوبات الفردية والجماعية، وفرض السخرة[3] المجانية المدعومة بشتى أنواع القهر والتعسف[4].

وفي تلك المناطق البلدية والتي هي عبارة عن مزيج بين البلديات العاملة والبلديات الأهلية[5] وبالقرب من منطقة عين ياقوت[6] يقطن أهالي عرش أولاد سي علي، أو العرش الثائر على حد تعبير

---

[1] هناك نوعان من البلديات، النوع الأول كامل الصلاحيات، أما النوع الثاني فهي البلديات المختلطة، فالأول أنشأ في الجهات التي تتوفر على كثافة أوروبية نظامها مماثل لنظام الميتروبول، يوجد على رأسها مجلس بلدي ينتخب من بين أعضائه شيخ البلدية، أما البلديات المختلطة فهي مختلفة تمامًا عن النوع الأول ففيها مراكز استيطان (كولون) ودواوير وعلى رأسها لجنة بلدية تحت رئاسة متصرف إداري عبارة عن موظف يعينه الحاكم العام ويتولى وظائف شيخ البلدية، للمزيد أنظر: محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، ص ص171-172.

[2] عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، مرجع سابق، ص30.

[3] هي شكل من أشكال العبودية أو العمل الإجباري حيث تلجأ السلطة الاستعمارية الفرنسية إليها كوسيلة للضغط السياسي، وهي بمثابة تفرقة عنصرية واجتماعية تتحدد من خلالها الطبقية بمفهومها الصحيح.

[4] محمد الصغير هلايلي, مصدر سابق، ص38.

[5] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص344.

[6] أصلها "تاغوت" وتعني عند أهل الأوراس "الضباب"، وبعد تعريبها، أضيف لها لفظ عين، فأصبحت تحمل اسم عين ياقوت، كانت إبان الاحتلال الفرنسي تابعة لبلدية عين القصر "المختلطة" إلى غاية 1957 عندما سميت بلدية مستقلة، وقد سكنها عدد من المعمرين، تبعد حاليا عن مقر الولاية باتنة بحوالي 35 كلم من جهة الغرب, أنظر: سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص56.

صالح قوجيل، ولد محمد عموري يُدعى العموري بتاريخ 14 جوان 1929 بالبلدية المختلطة عين القصر باتنة، ابن أحمد بن فرحات وحيزية بنت صحراوي[1].

ووسط هذه الأسرة المتواضعة –التي تمتهن الفلاحة والتجارة– تربى وترعرع رفقة خمسة (05) ذكور، وهم على التوالي (فرحات، النور "صحراوي"، محمد، عبد الله، موسى) وبنت واحدة هي (فاطمة)[2].

توفي والده وتركه صغيرا تحت كفالة والدته، فحفظ القرآن الكريم وزاول دراسته الابتدائية في عين ياقوت التي انتقلت إليها العائلة سنة 1938، مزاولا دراسته الابتدائية في المدرسة الأهلية التي تفوق فيها في اللغة العربية، وتكوّن في اللغة الفرنسية إلى غاية 1939 أين تحصل على مستوى نهاية الدراسة[3] من مدرسة (3eme College)[4]، في فترة حرمت فيها السلطات الفرنسية مواصلة الدراسة على الأبناء المعوزين لمنع الاختلاط بأبناء المعمرين الفرنسيين نظرا للنشاط والحس الوطني لأبناء القرى المتزايد منذ الصغر.

منذ بداية المرحلة الابتدائية كان محمد العموري دائم النشاط والجدية محبًا لوطنه شغوفا للحرية متنكرا لكل ما له علاقة بالاستعمار الفرنسي، فكان يكتب «تحيا الجزائر» في السبورة، ويعلم أمه أناشيد الحرية إضافة إلى جديته وميوله الوطني، نظرا لما كان يعانيه أبناء الشعب في المدارس الفرنسية من اضطهاد وتمييز، ومن ثم استغلالهم في الرعيّ وتربية الأغنام وممارسة النشاط الزراعي في أراضي الكولون[5].

خارج أسوار المدرسة جمع محمد لعموري أبناء القرية ملقنًا إيّاهم القرآن والكتابة وكل ما تزود به من علم، كما امتهن الفلاحة لمساعدة عائلته وإعالتها، مما جلب إليه احترام وتقدير الناس، بعد أن جمع إلى جانب الحس والوعي الوطني التواضع والجدية في أمور تتعلق بمصيره ومصير بلده[6].

---

(1) ينظر الملحق رقم (19): مذكرة استعلامات فرنسية, أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، علبة رقم: (A.N.O.M FC27046).

(2) صالح قوجيل، مصدر سابق.

(3) محمد علوي، **قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)**، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، فرع ولاية بسكرة، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص45.

(4) عموري الدراجي، شهادة حيّة بتاريخ 12 أكتوبر 2004, المنظمة الولائية للمجاهدين، باتنة، **قرص مضغوط**، محفوظ بملحقة متحف المجاهد بالطارف، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 08 جويلية 2017.

(5) عمار عموري بن علي, **مقابلة خاصة**، بعين ياقوت, بتاريخ 20 جوان 2017.

(6) المصدر نفسه.

انتهت الحرب العالمية الثانية بعد أن ارتكبت فرنسا أبشع المجازر عشية الثامن ماي 1945 راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد، في مشهد بقي راسخا في أذهان الجزائريين الذين عاشوا الأحداث وتأثروا بها بالغ التأثر، فتركت انطباعًا سيئا عن وضع مارسته فرنسا على شعب أعزل، فكان لتلك المجازر الأثر البالغ على الشعب الجزائري بصفة عامة وعلى محمد لعموري بصفة خاصة، فغادر قريته أواخر سنة 1946 وبداية 1947 باتجاه مدينة قسنطينة والتحق بمعهد العلامة الشيخ ابن باديس حيث زاول التعليم به إلى غاية 1948[1]، وفي هذا المعهد ربط علاقات صداقة مع بعض الجزائريين هناك، ومن أبرزهم شيحاني بشير أين تشبع بالروح الوطنية وتعلم مبادئ القرآن وأصوله[2].

فتح معهد ابن باديس آفاقا واسعة لمحمد العموري[3] فنهل من مبادئ العلوم والشريعة ليقرر بعد ذلك قطع تعليمه والسفر إلى المغرب الأقصى[4] رفقة شخص آخر يدعى إسماعيل، وهو من ناحية خميس مليانة، وانضم إلى جامع القرويين، وإن كانت الدراسة هي دافعه الظاهري، إلا أن تلك الرحلة كانت ورائها دوافع نضالية، حيث تذهب بعض الروايات إلى أن السلطات الفرنسية بالمغرب الأقصى ارتابت لوجوده[5] وتم طرده بعد فترة قصيرة لأسباب مجهولة فعاد من جديد إلى أرض الوطن واستأنف نشاطه في ميدان الفلاحة والتجارة لتوفير حياة كريمة لعائلته. فكانت رحلته إلى المغرب واطلاعه على الحياة هناك فرصة لتوسيع دائرة معارفه بصورة مكنته من فهم حقائق وقضايا لم يكن له علم وعهد بها من قبل[6]، فالتحق ثانية بمعهد ابن باديس وأنهى به دراسته إلى غاية السنة الرابعة ثم عاد إلى مسقط رأسه لممارسة نشاطه السابق، وكان ذلك سنة 1949 على أقصى تقدير[7].

المطلب الثاني: نشاطه السياسي في الداخل والخارج:

انخرط محمد العموري منذ سنة 1947 في صفوف ح.إ.ح.د وعُين مسؤول خلية بعين ياقوت، يؤطر فيها حوالي 45 رجلا من شباب القرية رفقة رفيق دربه صالح قوجيل، فكان نشطا، ورعًا، يمتاز

---

[1] الزوبير بوشلاغم، "الشهيد سي محمد العموري (1929-1959)"، **مقال في مجلة أول نوفمبر**، ع165، الجزائر، د.س.ن، ص37.

[2] ينظر: الملحق رقم (20)، صورة للباحث مع صالح قوجيل بمقر مجلس الأمّة الجزائر العاصمة يوم: 2016/12/24م.

[3] ينظر الملحق رقم (21): النشاط السياسي لمحمد العموري من خلال الوثائق الفرنسية، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، علبة رقم: (A.N.O.M FC27046).

[4] سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص57.

[5] الزوبير بوشلاغم، المرجع السابق، ص37.

[6] المرجع نفسه، ص37.

[7] سليم سايح، المرجع السابق، ص58.

بالجدية في العمل، ومحل احترام وتقدير من طرف أهل القرية[1]، دائم التنقل إلى مدينة قسنطينة فتعرف على نشاط جمعية العلماء المسلمين وح.إ.ح.د فاستفاد من نشاطهم أكثر.

بين باتنة وقسنطينة كان يوجد أكبر سوق في الجزائر مما ساعده على ربط علاقات عديدة بالمثقفين (إسماعيل قطاف) أو العسكريين (محمد قوجيل) وحتى كبار التجار (زرقين السعيد)، وأيضا كبار القوم من أمثال أحمد قادة، واحتكاكه بشباح لخضر الذي ساهم في إيوائه ومسؤولي الحركة الوطنية أثناء لقاءاتهم المتكررة نظرا لما يتميز به من صلابة وكتمان للأسرار[2].

امتهن التدريس كمعلم للغة العربية أثناء فترة دراسته بالمعهد مما ساعده في هيكلة شباب القرية[3]، كما كان دائم الاتصال بشيحاني وبن بولعيد مصطفى بين قسنطينة وباتنة في ديار عائلة زعلاني، وهي عائلة ثورية معروفة في عين ياقوت، فاستطاع أن يربط الاتصال مع الناس من أجل خلق الجو المناسب وتهيئة الظروف لاحتضان الثورة في حال اندلاعها[4].

سافر في سنة 1949 إلى المهجر واستقر بناحية سان ميشال (Sain Michel) أين يتواجد عدد كبير من العمال المهاجرين الجزائريين، فأصبح مسؤول خلية ضمن خلايا ح.إ.ح.د، لمدة قصيرة، لأن السلطات الفرنسية اعتقلته وزجت به في السجن[5]، ورُحّل سنة 1950 إلى الجزائر ثم مثل أمام محكمة باتنة التي أدانته بستة أشهر حبس نافذة قضاها في سجن الكدية بقسنطينة[6]، ليعاود بعد خروجه من السجن الذهاب إلى فرنسا مرّة ثانية، بأمر مباشر من قيادة ح.إ.ح.د، فاستقر في ناحية سافوا (Savoie)، وهناك التحق بمركز للتكوين المهني أين قضى به تسعة (09) أشهر إلى جانب متابعة نشاطه السياسي في تعبئة الجماهير الشعبية فاكتسب خبرة ومهارة ووسّع نشاط ح.إ.ح.د في أوساط الجالية والعمال الجزائريين في الخارج[7].

---

(1) عموري الدراجي، مصدر سابق.

(2) المصدر نفسه.

(3) نفسه.

(4) سليم سايح، مرجع سابق، ص60.

(5) الزوبير بوشلاغم، مرجع سابق، ص38.

(6) عموري الدراجي، المصدر السابق.

(7) الزوبير بوشلاغم، المرجع السابق، ص38.

رجع إلى أرض الوطن وكله عزم وتصميم على مواصلة الطريق الذي سلكه رغم خطورة الوضع بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، فاستقر بمسقط رأسه واستأنف نشاطه في الميدان الفلاحي لإخفاء نشاطه الحقيقي المتمثل في تعبئة الجماهير وتنويرهم بحقائق الوضع الصعب الذي كان يعيشه عامة الشعب[1].

استقلت ليبيا سنة 1951، فكان هذا الخبر بمثابة دفع قوي لبقية البلدان المغاربية ومنها الجزائر من أجل طرد الاستعمار، وحافزا لمحمد العموري من أجل الدعوة للجهاد ضد الاستعمار الفرنسي فاعتلى في أحد ايام الجمعة المنبر وبعد نهاية صلاة الجمعة، خطب في جموع المصلين مهنئا الشعب الليبي على استقلاله، متمنيا أن تكون الجزائر هي البلد القادم[2]، فجلب له ذلك الخطاب الملاحقة المباشرة من طرف السلطات الفرنسية[3] التي باشرت عملية بحث وتعقب للقبض عليه، لكنه فر باتجاه فرنسا وتم القبض على صديقه زرقين السعيد، وبعد مكوثه شهرين في باريس تم اعتقاله بموجب مذكرة توقيف ونقل بعدها إلى ليون، ومرسيليا ليرحل إلى الجزائر ويودع في سجن الحراش[4].

قضى محمد العموري سنة 1952 شهرين نزيلا بسجن الحراش[5] التقى فيهما بعبان رمضان، الذي لم يكن يعرفه بهذا الاسم بل باسم آخر هو "سي حسان"، رفقة أمحمد بوقرة[6].

---

[1] الزوبير بوشلاغم، مرجع سابق، ص38.

[2] وفي رواية أخرى لعمار عموري، أنه قبل اعتلاء منبر المسجد كان هناك عرض مسرحي حماسي ألهب جموع الحاضرين وصفق الجميع على ذلك العرض, ثم أعطيت الكلمة لمحمد العموري ليلقي الخطاب, والذي كان بمثابة صرخة ضد الغطرسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

[3] صالح قوجيل، مصدر سابق.

[4] المصدر نفسه.

[5] ينظر الملحق رقم (22): تقارير إدانة ومتابعة لمحمد العموري، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، علبة رقم: (A.N.O.M FC27046).

[6] ولد أحمد بوقرة المدعو "سي أمحمد" سنة 1926 بخميس مليانة، وسط أسرة محافظة متوسطة الحال, درس بالمدرسة الابتدائية الفرنسية وحفظ القران الكريم ومبادئ الدين الإسلامي, وشارك في مظاهرات 08 ماي 1945 والقي عليه القبض وأطلق سراحه سنة 1946، ثم انتقل إلى تونس للدراسة بجامع الزيتونة، ناضل في صفوف ح.إ.ح.د وانخرط في المنظمة الخاصة. مع اندلاع الثورة استجاب لنداء الواجب بالمنطقة الرابعة وتقلد مهمات سياسية من بينها مساعد سياسي سنة 1955 وكلف بمهمة الاتصال بين العاصمة وما يحيط بها. بعد مؤتمر الصمام كان عضوا قائدا ضمن مجلس الولاية الرابعة، وفي ماي 1957 أرسله العقيد سليمان دهيليس رفقة سي لخضر مرفوقين بالنقيب رابح أزراري المدعو عز الدين على رأس " كومندو علي خوجة " لتسوية الوضع في الولاية السادسة. استشهد يوم 1959/05/05 بجبال أولاد بوعشرة جنوب غرب المدية بعد معركة غير متكافئة, أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص190.

رحل بعد فترة إلى باتنة تمت محاكمته وسط حضور جماهيري كبير من أبناء قريته داخل وخارج أروقة المحكمة، لتتم إدانته من قبل المحاكمة الجنائية بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة[1]، وتحت الضغط الشعبي حكم عليه بثلاثة أشهر قضاها تحت الرقابة القضائية[2].

واجه محمد العموري الأوضاع المستجدة على الساحة السياسية بمضاعفة نشاطه الحزبي على مختلف الأصعدة من أجل الإعداد للثورة، بالتنسيق مع شيحاني بشير الذي حل بالمنطقة هو الآخر سنة 1953 فتلاقت جهودهما وتطورت بمرور الوقت تحت رعاية وإرشادات الشهيد مصطفى بن بولعيد[3] الذي التقى به أكثر من مرة، كان آخرها في ضواحي لقرين في أكتوبر 1954، بعد أن كلفه بالذهاب إلى فرنسا ودعوة الشعب للعودة إلى أرض الوطن والمساهمة في النضال السياسي والعسكري ضد الوجود الفرنسي في الجزائر [4].

---

[1] ينظر: الملحق رقم (23)؛ مذكرات توقيف وأحكام قضائية، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، علبة رقم: (A.N.O.M FC27046).

[2] صالح قوجيل، مصدر سابق.

[3] الزوبير بوشلاغم، مرجع سابق، ص38.

[4] لمين شعبان، "في الذكرى 39 لثورة نوفمبر الخالدة"، **مقال في مجلة الأوراس**، ع09، الجزائر، 1993، ص08.

المبحث الثاني: النشاط العسكري لمحمد العموري (1954-1957):

المطلب الأول: التحاقه بالثورة:

التحق محمد العموري باكرا بالثورة بعد تجربة صغيرة قضاها في المهجر بفرنسا، وبعد نضال سياسي في ح.إ.ح.د[1]، فنشط قبيل اندلاع الثورة في جمع التبرعات وإرسالها إلى الداخل، وبعد أكثر من أسبوع على اندلاع الثورة رجع إلى أرض الوطن، فراسل أصدقائه ومعارفه وشقيقه النور الذي كان يقطن بناحية "لي باس بيريني" على الحدود الفرنسية الاسبانية في رسالة مشفرة **(المطر ينزل بغزارة)** لدعوتهم إلى العودة بأقصى سرعة ممكنة نظرا لتطور الأحداث داخل الجزائر بصفة عامة والأوراس بصفة خاصة[2].

وقفت الظروف الصعبة التي عرفتها البدايات الأولى للثورة سواء في عمليات الإعداد وكذا بعض المشاكل التي واجهة عملية الانطلاق، حاجزا أمام محمد العموري الذي لم يتمكن من المشاركة في بداية الأمر رغم مساهمته في عملية التحضير والاستعداد المادي والمعنوي [3]، فسارع إلى البحث عن طريقة ما للالتحاق بالجبل والانضمام إلى جيش التحرير، أين تمكّن من ربط الاتصال مع نظام الثورة في أواخر سنة 1954، إلا أنه طلب منه التريث والاستعداد حتى يحين الوقت المناسب للصعود إلى الجبل[4].

منذ الصغر كان "محمد العموري" واعيا بخطورة الوضع، حاقدا على الاستعمار مناضلا شرسا وكتوما وعن ذلك يقول المجاهد الرائد عمار ملاح[5]: «...في 08 نوفمبر1954 تلقينا رسالة سرية من طرف المناضل عموري محمد في المهجر، وقد أعلمنا بطريقة رمزية غير صريحة بأن الثورة التحريرية قد

---

[1] محمد عباس، "مؤامرة العموري، عقوبة قاسية لثائر بدون تغطية"، **مقال في جريدة الشروق اليومي**، ع1633، الجزائر 2006، ص14.

[2] كانت السلطات الفرنسية تفتح كل الرسائل المرسلة والواردة إلى داخل الجزائر، ونظرا لخطورة الأمر فقد تم استعمال الرسائل المشفرة، لكي لا يُفتضح الأمر، وبما أن النور وابن عمه فهما فحوى الرسالة فقد سارعا للعودة إلى أرض الوطن فنزلا بميناء الجزائر قادمين من فرنسا، ثم انتقلا فيما بعد إلى الأوراس حيث يتواجد الأهل والرفاق، أنظر: عموري الدراجي، مصدر سابق.

[3] الزوبير بوشلاغم، مرجع سابق، ص38.

[4] المرجع نفسه، ص38.

[5] ولد ملاح محمد الصالح المعروف بالرائد عمار ملاح في 15 فيفري 1938 بدوار الحراكتة تاحمامت- المعذر, التحق بصفوف الثورة سنة 1956 بعد إضراب الطلبة يوم 19 ماي 1956, تقلد عدة مسؤوليات في الجيش كان آخرها عضو قيادة مجلس الولاية الأولى وعضو م.و.ث.ج برتبة صاغ أول, أنظر: عمار ملاح، قادة جيش، ج1، مصدر سابق، ص86.

انفجرت في الجزائر لمقاومة المحتل، وهذا خوفًا من أن يتفطن الفرنسيون لذلك حتى لا نتعرض للاعتقالات والمتابعة ويكشف أمرنا، وأخبرنا في هذه الرسالة بأن عمليات فدائية مسلحة ضد المحتلين المدنيين والعسكريين تم تنفيذها في عدة قاعات للسينما في الجزائر، كما تأكدنا من أن الثورة قد اندلعت فعلا، وذلك من خلال تلقينا أخبارا من زملائنا المناضلين والمجاهدين في المنطقة الشرقية من فرنسا وكذلك في منطقة الحدود الفرنسية الاسبانية في منطقة بابون»[1]، وتتطابق هذه التصريحات مع شهادة عموري الدراجي[2]، فنلاحظ مدى حرص وسرية "محمد العموري" في التعامل مع المستجدات والحفاظ على أرواح هؤلاء الشبان من التصفية أو الاعتقال، ثم يواصل عمار ملاح: «... وفي حديث دار بيني وبينه (محمد العموري) ومدى احتضان الشعب للثورة، وعدم ترك الثوار لوحدهم، أكد لنا بأن الثورة في بدايتها تشبه الطفل الصغير في مرحلة الحبو، ولابد من العناية بها وتتبعها والإيمان بها كطريق وحيد لتحرير البلاد من الاستعمار، لذلك لابد من الصمود والعمل على دعمها وتقوية مسيرتها، والتفاف الشعب حولها»[3]، ويضيف: «...عن قريب ستصلكم الثورة هنا في المنطقة، وستتسع وتقوى وتنظم وتتدعم أكثر من كل المواطنين والشعب الجزائري ووجه نداءا بذلك إلى أبناء المنطقة في 1954/11/13 وطالبهم بضرورة الدعم المادي والمعنوي وعدم التخلف عن الالتحاق بصفوفها»[4].

كلّف "محمد العموري" شباب القرية بإتلاف أعمدة الكهرباء والهاتف وتخريب المنشآت القاعدية الفرنسية وتحطيم الجسور، ومراقبة تحركات العدو، أول بأول، كما اهتم بتجنيد الشباب وتعبئتهم استعدادا لتطور الوضع، للمشاركة في الثورة[5]، وللدلالة على ذلك فقد عقد العديد من الاجتماعات مع الشباب لمناقشة وضعية الأيام الأولى للثورة، كان أهمها اللقاء الذي جمعه بتاريخ 18 نوفمبر 1954 مع الشاوش غضبان الطيب، في المكان المسمى (الوديان الحمر)، بحضور المناضل عموري المداني بن عمر، حيث

---

[1] عمار ملاح، قادة جيش، ج1، مصدر سابق، ص88.

[2] ولد سنة 1925 بعين ياقوت دائرة المعذر ولاية باتنة، ابن المداني وعاشوري فاطمة، دخل المدرسة الفرنسية سنة 1939 وطرد منها بسبب فشله في النجاح في الشهادة الابتدائية، التحق بالمدرسة القرآنية ومن بعدها بحزب الشعب تحت قيادة محمد العموري، وفي فرنسا أسندت له مسؤولية ثلاثة أفواج وبعد اندلاع الثورة تم تكليفه بالاتصال والتموين في القسمة الثانية الناحية الثالثة المنطقة الثانية بالولاية الأولى, وفي بداية 1959 كلف من طرف عسكري الناحية الثانية عبد المجيد عبد الصمد لتموين الناحية بالمؤونة، في إحدى المعارك أصيب بجراح وقبض عليه من طرف السلطات العسكرية الفرنسية إلى غاية إطلاق سراحه بعد الاستقلال, أنظر: المصدر نفسه، ص85.

[3] نفسه، ص88.

[4] نفسه، ص89.

[5] عموري الدراجي، مصدر سابق.

تم مناقشة كيفية دعم الثورة وطريقة جمع الإعانات والتبرعات لها،فكان لقاءا سرّيا للغاية، لأن مكان الاجتماع أصبح فيما بعد مركز دائم للقاءات الثوار[1].

وفي شهر ديسمبر 1954، وقع اتصال بين محمد العموري والطاهر نويشي بناحية بوعريف[2] للتنسيق وتأمين انطلاق الثورة بعين ياقوت، فتم تشكيل خلايا وشبكات دعم أسند قيادتها لأقربائه، كما تم تكليف مجموعة أخرى للقيام بعمليات فدائية ضد مصالح العدو الفرنسي بالمنطقة، وفي حالة اكتشاف الأمر أعطيت الأوامر بالصعود إلى الجبال والالتحاق بالثورة مباشرة[3].

تميز نشاطه منذ شهر ديسمبر 1954 إلى غاية شهر مارس 1955 -وهو الشهر الذي يرجح فيه التحاقه بالثورة- بمراقبته للوضع وتوسيع دائرة اتصالاته، وحث السكان على احتضان الثورة وتشجيع الناس على ذلك العمل، أملا ورغبة في استقلال قريب[4].

اختلفت الآراء حول تاريخ التحاق العموري بالثورة، فالمجاهد محمد حجار[5]، يقول بأنه التحق في الأشهر الأولى من سنة 1955، ففي الفترة التي عيّن فيها حجار في جبل واستيلي من قبل القائد مصطفى بن بولعيد في ناحية باتنة نائبا "للحاج لخضر" كعسكري، تم تعيين محمد العموري كسياسي بناحية سطيف نائبا "لمصطفى رعايلي" برتبة ملازم إلى غاية تعيينه على رأس الولاية سنة 1957[6].

---

[1] عمار ملاح، قادة جيش التحرير، ج1, مصدر سابق، ص89.

[2] شهدت هذه المنطقة إحدى أهم معارك الولاية الأولى، ففي 11 أوت 1957 وقعت معركة جبل بوعريف قادها قائد المنطقة الثانية الضابط الثاني محمد عرعار (بوعزة) بصحبة حوالي 40 مجاهدا بحوزتهم مدفع رشاش 29/24 في مواجهة قوات العدو بحوالي 1500 عسكري مدعم بالطائرات والدبابات ومدفعية الميدان. دامت المعركة من الصباح إلى المساء استعمل فيها العدو النابالم وحرق الغابات مما أدى إلى احتراق العديد من المجاهدين، كما استطاع المجاهدون حرق دبابة وإسقاط هيلكوبتر، إضافة إلى خسائر تقدر بـ 100 عسكري بين قتيل وجريح، أما جيش التحرير فكان حوالي 21 شهيدا بينهم قائد المنطقة الثانية محمد عرعار والضابط الطاهر عباس سياسي الناحية بوعريف, أنظر: المصدر نفسه، ص188.

[3] سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص63.

[4] الزوبير بوشلاغم، مرجع سابق، ص39.

[5] من مواليد 1932 بواد الماء ولاية باتنة، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه إلى أن تحصل على الشهادة الابتدائية (مزدوج التعليم) عربي فرنسي، سافر إلى فرنسا سنة 1949 للعمل، انخرط في ح.إ.ح.د أين كان ينشط محمد العموري, التحق بالخدمة العسكرية الفرنسية بعدها أين قضى مدة ثلاث سنوات، منهم سنة كاحتياطي, ثم التحق بصفوف الثورة في جانفي 1955 نائبا للحاج لخضر، خاض العديد من المعارك بالمنطقة والولاية الأولى، وكان رفيقا للعقيد العموري محمد خلال نشاطه بالولاية الأولى، للمزيد أنظر: شهادة في مسيرة نضال المجاهد محمد حجار وعن حياة الشهيد محمد العموري، **شهادة حية مسجلة في قرص مضغوط**، منظمة المجاهدين باتنة، بتاريخ 2004/10/12, محفوظ بملحقة متحف المجاهد لولاية الطارف.

[6] شهادة المجاهد محمد حجار، مصدر سابق.

وإذا استندنا إلى هذه الشهادة، فقد يكون تاريخ التجنيد قبل شهر مارس بدليل أن بن بولعيد تم القبض عليه من طرف السلطات الفرنسية، شهر فيفري 1955، مما يعني أن التاريخ أواخر شهر فيفري وبداية شهر مارس، وهو التاريخ الذي لم يحدده صراحة المجاهد "عمار ملاح"، الذي ذكر السنة فقط، مدعّما ذلك بذكره للمهمة التي أوكلت "لمحمد العموري" وهي الإشراف على المنطقة العسكرية التي كان يشرف عليها "الطاهر نويشي"، وهو التاريخ الأقرب إلى الصحة حيث أشرف "الطاهر نويشي" على منطقة بوعريف، ثم "عبد الله مزيطي"[1] بعد ذلك، وتتطابق هذه الرواية مع تصريحات المجاهد "صالح قوجيل"[2]، بدليل أنه بعد فقدان "محمد العموري" الاتصال بالقيادة قبل اندلاع الثورة ربطها ثانية أواخر شهر فيفري 1955، وفي هذا التاريخ كان الشهيد بن بولعيد مسافرا، بمعنى أن التاريخ نهاية شهر فيفري وبداية شهر مارس 1955[3]، وبالتحديد في 02 مارس 1955 كجندي في جيش التحرير الوطني وذلك بمزرعة المجاهد مصطفى بن النوي ، وبذلك تحقق حلمه بعد أن تمرس في النضال السياسي والتنظيمي وأتقنه جيدا، الأمر الذي ساعده في عملية التدرج في مراتب المسؤولية والقيادة بسرعة[4]، في فترة قامت فيها مصالح العدو بحملة اعتقالات واسعة شملت قريتي المعذر و عين ياقوت مسقط رأسه، فاستطاع الإفلات والهرب رفقة كل من "صالح قوجيل"، "محمد قوجيل"، "النور عموري"، "بهلول عبد اللطيف"، "عمار زعلاني بن أحمد"، "العربي زعلاني" "الطاهر حسان (محام)، "موسى زوال"[5].

امتاز محمد العموري بالجدية وحسن التدبر وقدرة فائقة على مسايرة الأحداث وتحمل المسؤولية وقيادة الرجال في كل الظروف الصعبة، الأمر الذي جعله يحظى بثقة كبيرة من القيادة التي عينته فيما بعد ضابط ثاني مسؤول عام للمنطقة الأولى[6].

---

(1) هو عبد الله مسعودة المدعو (أمزيطي) ولد سنة 1916 بإيشمول من أسرة قروية بسيطة، فحفظ ما تيسر من القران الكريم وعند ما كبر كان يساعد والده وإخوانه في الفلاحة كما استطاع أن يتعلم حرفة البناء, استدعى للخدمة العسكرية الإجبارية, وبعد حوادث 08 ماي 1945 انظم إلى ح.إ.ح.د تحت قيادة مصطفى بن بولعيد, وعندما اندلعت الثورة كان من القادة المتحكمين الجديين في تحمل المسؤولية والقيادة فأسندت إليه قيادة الفوج المكلف بمنطقة إيشمول وزلاطو وعين كرشة وعين مليلة وعين الزيتونة, غادر أواخر سنة 1957 الناحية الثالثة بوعريف متجها إلى تونس التي لم يعد منها إلا بعد توقيف القتال, للمزيد أنظر: عمار ملاح، قادة جيش التحرير، ج1، مصدر سابق، ص234.

(2) المصدر نفسه.

(3) نفسه.

(4) الزوبير بوشلاغم، مرجع سابق، ص89.

(5) عمار ملاح، المصدر السابق، ص44.

(6)عمار ملاح، قادة جيش التحرير، ج1، مصدر سابق، ص44.

كلفه الشهيد "شيحاني بشير" القائد بالنيابة التنقل إلى منطقة القبائل، بمهمة في إطار التبادل بين المنطقتين والتنسيق فيما بينهما فأدى مهمته بنجاح، وعند عودته شارك في ضبط الأمور بعد سلسلة المشاكل والأزمات التي عانت منها منطقة الأوراس[1] ومواجهة الحملات الفرنسية المتتالية والسياسة التي انتهجها الجنرال بارلانج في المنطقة لإخماد الثورة فيها[2].

كما كلّف بنقل الأسلحة إلى منطقة الشمال القسنطيني المحاصرة بعد الهجومات التي قادها زيغود يوسف مما جعلها تتعرض إلى أعمال تصفية تحت قيادة الجنرال "ألارد" راح ضحيتها العديد من الأبرياء من المدنيين، فزوّدها بكمية من السلاح للمساهمة في فك الحصار عليها[3].

بدأ نجمه يسطع شيئا فشيئا بعد النجاح الذي حققته الثورة ومساهمته فيها وبعد المسؤوليات التي عهدت له منذ البداية فبدأت الأعين تقتفي أثره للوشاية به، ومن بينها قصة صديقه "زرقين السعيد" الذي رفض الالتحاق بالثورة وأغوته أموال المستعمر، وحاول جاهدا الإيقاع "بمحمد العموري"، إلا أنه فشل في مسعاه ليتمكن هو من الالتحاق بمدرسة لاكوست المتواجدة بمنطقة القبائل[4]، في حين واصل العموري مسيرته بعد فرار الشهيد "مصطفى بن بولعيد" من سجن الكدية[5]، الذي كلّفه بترأس وفد يحمل رسالة إلى "كريم بلقاسم" رفقة كل من "مصطفى رعايلي" و"علي النمر"[6]، و"يوسف يعلاوي" وأحمد قادة، والصالح

---

[1] منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، أثبتت منطقة الأوراس جدارتها في ميدان القتال والتصدي لكل الحملات الفرنسية المتتالية عليها حيث رسمت معالم مسارها الكفاحي خاصة خلال سنوات 1848، 1858، 1864، 1870، 1879 و1916 فمما ورد في بعض الوثائق الأرشيفية، فقد كانت المنطقة بمثابة استقطاب لجميع الحركات التحررية الصادرة من أي نقطة في الجزائر، الأمر الذي حال دون تطورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية, أنظر: عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، ج2، مرجع سابق، ص59.

[2] الزوبير بوشلاغم، مرجع سابق، ص39.

[3] سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص63.

[4] لمين شعبان، مرجع سابق، ص08.

[5] إثر فرار بن بولعيد تم إرسال فرق تفتيش لمدة 48 ساعة، تابعة لفرقة مدرعات كانروبير, وقامت بحملة تفتيش في نواحي سيدي أرغيس للتأكد من المعلومات الواردة انطلاقا من المشتة المذكورة, لمدة أربع ليالي متتالية, للمزيد أنظر: حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص ص43-44.

[6] ولد في 16 مارس 1925 بمشتة أم الرخاء البلدية المختلطة بلزمة, حفظ القرآن منذ الصغر، وأدخل مدرسة الأهالي انقطع عن التعليم في نهاية الثلاثينات بسبب خلاف بينه وبين معلمه الفرنسي, انظم إلى صفوف الحركة الوطنية سنة 1943 وبقيّ يعمل في خلية باتنة، وهاجر بعدها إلى فرنسا سنة 1948 وواصل نضاله في مدينة "لالزاس لوران" كمسؤول حزبي هناك, وقبل اندلاع الثورة كلفه مصطفى بن بولعيد بمهام سياسية في أوساط الجماهير لتعبئتها ماديا ومعنويا، فألقي عليه القبض يوم 1954/11/11 وسجن حوالي ثلاثة أشهر، وقرر الالتحاق بصفوف ج.ت.و أوائل مارس 1955 ونظرا لقدراته على القيادة فقد عين في العديد من المسؤوليات أهمها: قيادة الناحية الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وعضو بالولاية

عبد الصمد، وموسى بن صفية[1]، للتباحث بشأن المناطق التي مازالت لم تلتحق بالثورة بعد مِثل "وادي لقبالة" و"أولاد إبراهيم" وغيرها، فتشكل الوفد من لجان ممثلة للدشرة أو الدوار، وقبل وصوله منطقة القبائل تمكن في الطريق من القضاء على مجموعة رفضت الاستجابة لنداء الجبهة، وعند وصولهم لم يتمكنوا من مقابلة كريم حيث قيل لهم بأنه غير موجود، وبعد انتظار فترة من الزمن تسلم "عميروش" الرسالة بدلا منه[2].

وفي فترة وجوده بمنطقة القبائل طلب "عميروش" من "العموري" المساعدة في تسوية مشكلة تتعلق بنشاط مجموعة من المصاليين تنشيط بناحية قنزات، تدّعي انتمائها للأوراس، الأمر الذي استدعى تنقله رفقة مرافقه إلى تلك الناحية والاتصال بتلك الجماعة، أين تم اللقاء بهم واصطحابهم أثناء العودة وتجاوز تلك المشكلة بالطرق السلمية بعد مكوثه هناك أكثر من أربعة أشهر حاملين رسالة من كريم إلى بن بولعيد مصطفى[3].

وفي طريق العودة وبحسب ما ذكره مصطفى مراردة، وقعوا في كمين نصبه المصاليون، وبعد سلسلة من المفاوضات بين الطرفين أطلق سراحهم في عملية تبادل للأسرى من الجانبين في منطقة القبائل، أما عن مصير الرسالة التي حملها العموري إلى مصطفى بن بوالعيد واالتي لم يعرف محتواها [4]، فقد اختلفت الروايات بشأنها يُذكر في إحداها بأن محمد لعموري وبعد وقوعه بيد المصاليين وخوفا من أن يعرف محتواها ابتلع الرسالة [5]، وبعد مشقة أيام من رحلة العودة إلى المنطقة تفاجئ باستشهاد بن بوالعيد وبدوامة صراعات حادة لم يعرف لها أول ولا آخر وخلافات حادة خاصة بعد أن أُتهِمَ "عاجل عجول"

الأولى سنة 1958 ونائبا لقيادة الولاية بالداخل، ورقيّ بعدها إلى رتبة صاغ أول (رائد)، استشهد يوم 04 جوان 1958، أنظر: عمار ملاح، قادة جيش التحرير، ج1، مصدر سابق، ص29.

(1) محمد عباس، مؤامرة لعموري، مرجع سابق، ص04.

(2) لمين شعبان، مرجع سابق، ص08.

(3) محمد عباس، المرجع السابق، ص14.

(4) مصدر سابق، ص49.

(5) مصدر سابق.

بتدبير عملية التصفية [1]دون الاستناد لأسباب موضوعية [2]؛ ويمكن اعتبار تلك المسألة من أحد أسباب عدم نشاركة المنطقة الأولى في مؤتمر الصومام المزمع عقده في منطقة القبائل لأنه لم يفصل بعد في أمر قيادة المنطقة.

تلقى "عمر بن بولعيد" دعوة للمشاركة في مؤتمر الصومام[3] فكان محمد العموري ضمن الوفد المرافق له[4] حيث توجه للمرة الثانية نحو القبائل برفقة بعض المسؤولين والحرس وفي الطريق تريّث وبصورة متعمدة، بحسب ما نقله محمد العربي مداسي بناءا على شهادة إبراهيم كوبويا، تدبّر عمر أموره بحيث لا يحضر المؤتمر، بعد أن أخّره دون سبب يذكر[5]، وفي رواية صالح قوجيل فانه خلال اللقاء الذي جمع عميروش وعمر بن بولعيد في ضواحي برج بوعريريج، وبعد أن أبلغ عميروش الجميع بانعقاد مؤتمر الصومام استاء عمر بن بولعيد لعدم الحضور والطريقة التي غيبت بها المنطقة، فاتخذ قرارا برفض نتائجه والتحق بعدها مباشرة بتونس أين يتواجد أحمد محساس[6].

---

[1] يعتبر "ايف كوريير" أن هذه العملية كانت عملية منظمة من طرف المصالح الفرنسية الخاصة، لغرب رأس القيادة في الأوراس، فمصلحة (Action) التابعة لـ (s.d.e.c.e) أعدت وخططت للعملية، وقد قام نقيب قائد إحدى الوحدات التابعة للفيلق بشرحها لرجاله بمخيم (منعة) «... سنذهب في عملية لعدة أيام، سنكون مراقبين من طرف عيونهم وذلك ما يهمنا ولن يجرؤوا على مهاجمتنا، وسنصعد إلى قمة الجبل للتمشيط، وفي أثناء ذلك ستلقي إلينا الطائرة بثلاث طرود، اثنان من الأرز أما الطرد الثالث فيوجد به جهاز راديو، لكنه سيسقط خارج نطاقنا، سيستولي عليه الفلاقة وبما أنه جهاز جد متطور سيحملونه من قبيل احترام النظام العسكري إلى أكبر قائد للمنظمة، ربما شيحاني، وربما عجول، وربما بن بولعيد وتمويها للعملية ستنطلق دورية من طرفنا كأنها تبحث لأجل استرجاع الجهاز، وستكون هناك جائزة لمن سيمكننا من استرجاعه وإعادته وهذا سبب قويّ لأخذه إلى قائدهم وحينئذ تكون هناك رغبة ملحة لتجريبه...» ، للمزيد أنظر:

- Yves Courrière, Op-cit, P308.

[2] مصطفى مراردة، مصدر سابق، ص58.

[3] بعد فراره من سجن الكدية يؤكد صالح قوجيل بأن مصطفى بن بولعيد أعطى تعليمات من أجل الإعداد لعقد مؤتمر ويكون مقره جبل واستيلي، وأوصى بضرورة توفير مستلزمات الاجتماع من مؤونة ومعدات كتابة، وتم توفير آلة رقن بالعربية أرسلها حوحو من جمعية العلماء، وأوصى بأنه إذا لم تتوفر ظروف عقد الاجتماع بوستيلي سيتم نقله إلى جبل كيمل مقر قيادة عجول، وهناك رأي آخر ربما بمنطقة سوق أهراس على الحدود مع تونس لكن ظروف استشهاده حالت دون ذلك، واكتشفت السلطات الفرنسية بعد عملية تمشيط لجبال الأوراس وعن طريق الصدفة كازمات المؤونة، وعلمت فرنسا بأن أمرا ما سيدبر وبأن مؤتمرا كبيرا سيعقد، فكثفت من عمليات الاستطلاع والتمشيط في تلك المناطق بعد ذلك.

[4] محمد عباس، مؤامرة العموري, مرجع سابق، ص14.

[5] محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص218.

[6] مصدر سابق.

وحسب المعلومات المتداولة بعد ذلك اللقاء فقد أخفى "عمر بن بولعيد" حقيقة استشهاد شقيقه، وتسلم هو بنفسه النياشين والرتب العسكرية، ونسب لنفسه رتبة عقيد[1] مكان أخوه، في حين أن معلومات أخرى تؤكد أن خبر استشهاد بن بولعيد كان معلومًا لكريم بلقاسم حيث يذكر مصطفى مراردة: « أن أعضاء المؤتمر كانوا في الحقيقة على علم باستشهاد سي مصطفى، لأنهم ذكروا في البيان الختامي أن وفد الولاية الأولى لم يحضر المؤتمر، ودون أن يتم ذكر حياة قائد الولاية، أو وفاته، والأمر الآخر الذي يدل على علمهم باستشهاده هو أنهم بعثوا بكل من إبراهيم مزهودي، وزيغود يوسف، ومصطفى بن عودة، إلى الولاية الأولى من تبسة وخنشلة لتبليغ مسؤوليها بقرارات مؤتمر الصومام وتصفية الخلاف الذي نشب بين قيادات الولاية، كما بعثوا أيضا بالقائد عميروش من جهة مسيلة وبريكة وباتنة لنفس الغرض »[2].

المطلب الثاني: موقفه من مؤتمر الصومام:

لم يعترض "محمد العموري" على قرارات مؤتمر الصومام فكان –إلى جانب بعض مجاهدي المنطقة صالح قوجيل، أحمد معاش، علي النمر..الخ حرصا على وحدة الصف وترك الخلافات جانبا لأن الثورة بحاجة إلى رجالاتها وإلى قوانين تحكمها، فكان وجود عميروش بمثابة أمل من أجل ترتيب بيت الأوراس وبقية المناطق في الولاية بعد أن أعاد توزيع قياداتها، فرقيّ محمد العموري إلى رتبة نقيب[3] وعُيّن قائدا للمنطقة التي تغطي غرب الولاية الأولى من باتنة إلى عين التوتة ومن سطيف إلى المسيلة[4]، وتجنبا للفوضى والغرق في مستنقع الخلافات، عقد بعض مسؤولي الولاية اجتماعا لرص الصفوف وتجنب التشتت، وقد ضم ذلك اللقاء إلى جانب "محمد العموري"، كل من "الحاج لخضر"، "حيحي المكي" مدور عزوي، الطاهر نويشي، مقترحين تعيين محمد العموري مسؤولا عن المنطقة الأولى باقتراح من الحاج لخضر، لكن العموري رفض الفكرة ودعم تولي الحاج لخضر للقيادة، وتحت الإلحاح الشديد وجد العموري نفسه مضطرا للقبول بالمنصب ينوبه الحاج لخضر كعسكري وحيحي المكي كسياسي، ويوسف يعلاوي للاتصال والأخبار[5].

بعد مرور أكثر من تسعون يومًا على انعقاد مؤتمر الصومام أواخر شهر ديسمبر 1956، وستون يومًا على مغادرة عاجل عجول الساحة والتحاق عميروش بالقبائل حاملا تقريرا عن الوضع في الأوراس

---

[1] الصاغ الثاني (Colonel) وشعاره ثلاث نجمات حمر.

[2] مصدر سابق، ص59.

[3] الضابط الثاني (قبطان) وشعاره نجمتان حمروتان.

[4] محمد عباس، مؤامرة لعموري، مرجع سابق، ص15.

[5] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص303.

إلى ل.ت.ت (CCE)[1]، تلقى العموري دعوة بالتوجه إلى الولاية الثالثة، مما جعله يطلب الاجتماع بالرفقاء وبعض مجاهدي المنطقة، وفي جبل واستيلي التقى مع كل من "مسعود بن عيسى"، "عمار معاش"، "أحمد نواورة"، "مصطفى رعايلي"، "محمد الشريف بن عكشة"، "مدور وأحمد عزوي"، وكان العموري هو من ترأس الاجتماع بمساعدة كل من الحاج لخضر وحيحي المكي في إدارة الأشغال[2].

وعن سر الاجتماع يذكر محمد زروال استنادا إلى ما ذكره الحاج لخضر: «... لم يكن أي واحد منا متحمسا للسفر إلى الولاية الثالثة، ذلك أن الذكرى السيئة التي تركها عميروش لا تزال تحز في النفوس... غير أن محمد العموري كان ينصح بعدم قطع العلاقات ووجوب الحفاظ على شعرة معاوية، وقد دام هذا الاجتماع يومين، وأخيرا فقد قبلت الدعوة وتم تعيين رجل اتصال ينتقل على جناح السرعة إلى الولاية الثالثة عن طريق السكة الحديدية لنقل المعلومات عن تاريخ ومكان الاجتماع »[3].

وصل محمد العموري إلى الولاية الثالثة ضمن وفد ترأسه هو شخصيا بعد رحلة دامت حوالي أسابيع وتحت حراسة مشددة مكونة من حوالي سبعين مجاهدًا عبر عدّة محطات قطعوا خلالها "بني أواسيف" وتوقفوا في "تاسلانت" غير بعيد عن آقبو في وسط أرض كثيرة المنحدرات، ووصل الوفد المكون من تسعة أعضاء بتاريخ 28 ديسمبر 1956 فكان في استقباله عميروش و امحمدي السعيد قائد الولاية[4]، وانعقدت أولى الاجتماعات في المكان المسمى "موقه" في ناحية إيغيل علي ترأسها محمدي السعيد بصفته ممثلا لـ ل.ت.ت، حيث اقتصر اللقاء على تقديم الاقتراحات، وتم فيه الاتفاق على ستة وثلاثين (36) نقطة أهمها وضع خريطة جغرافية عسكرية لكل ولاية، أما بقية الاقتراحات فقد نظمت حوالي 13 بندا أبرزها الدعوة إلى انخراط الحكومة الجزائرية في جامعة الدول العربية، والدعوة إلى فكرة إحياء وحدة الشمال الإفريقي[5].

أما الاجتماع الثاني فتم عقده بتاريخ 04 جانفي 1957 وقد حضره إلى جانب محمد العموري كلا من الضابط الأول "عبد الحفيظ طورش وحيحي المكي"، والملازم الثاني "الحاج لخضر، و أحمد قادري و السعيد عوفي و صالح عبد الصمد"، ونائب عن الضابط الأول "محمد الشريف بن عكشة المسمى "محمد

---

[1] محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص243.

[2] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص304.

[3] المرجع نفسه، ص304.

[4] نفسه، ص305.

[5] نفسه، ص306.

قادر"، و"الطاهر نويشي" والضابط الأول "تواورة أحمد وإبراهيم كابويا"، والملازم الثاني "علي النمر وعلي بن مشيش وعمار بن العقون"[1].

أما جدول الأعمال فقد تناول ستة نقاط وهي:

1. مسألة عاجل عجول.
2. الخلاف بين النمامشة والأوراسيين.
3. الحركة المصالية المناوئة للثورة.
4. حدود الولاية.
5. مسألة أحمد، وهو تاجر ساكن بدوار زلاطو.
6. قبطان بسكرة[2].

وكان الهدف من عقد هذا الاجتماع هو تشكيل مجلس للولاية الأولى، كما اتفق المجتمعون أن يوفدوا لجنة ممثلة عنهم إلى "سي الحواس" تقوم بإرساء القواعد الجديدة وتنفيذ قرارات مؤتمر الصومام[3]، كما تم تكوين لجنة مكونة من عميروش، الطاهر النويشي ومحمد العموري مهمتها الانتقال إلى الولاية الأولى عبر الولاية الثانية من أجل إعادة تنظيمها، ومراقبتها، وبعد ذلك تغادر اللجنة تراب الولاية باتجاه تونس حيث تجتمع مع قادة النمامشة هناك[4].

وفي نفس الفترة أرسل العموري رسالة ولاء، وبلهجة تنم عن تأييد مطلق إلى كريم بلقاسم قائد الحربية في تشكيلة ل.ت.ت بتاريخ 21 ديسمبر 1956: « سوف نبقى دائما وراء قادتنا في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ما دام هدفهم المنشود هو تحقيق الحرية والاستقلال»[5]؛ ويبدو من خلال هذه الرسالة أن محمد لعموري كان أشدّ ولاءا لـ:ل.ت.ت، الأمر الذي مكنّه فيما بعد من التدرج في المسؤوليات.

---

(1) عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص428.

(2) أكثر التفاصيل عن جدول أعمال اجتماع 04 جانفي 1957, عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص430-431, وأنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص307.

(3) المرجع نفسه، ص307.

(4) نفسه، ص308.

(5) محمد حربي، "مؤامرة العموري"، **مقال في مجلة نقدر للدراسات والنقد الاجتماعي**، التاريخ والسياسة، شركة النشر والتنشيط العلمي والثقافي، ع14 و15، الجزائر، 2001، ص13.

بتاريخ 05 جانفي 1957 عقد اجتماع ثاني بالولاية الثالثة بدأت جلسته الافتتاحية صباحا على الساعة التاسعة والنصف ترأسه امحمدي السعيد، وقد ركز جدول أعماله على العديد من النقاط البارزة ذات الأهمية البالغة وبحضور جميع المسؤولين[1].

فعرض تقارير بخصوص عدد الجنود، الأسلحة، الأعمال العسكرية، الجوسسة، اللقاء مع إ.ع.ع.ج[2]، الاتصالات بالجزائر العاصمة، الصحة، نظام الفداء، تبديل الجنود من ولاية إلى أخرى، اجتناب العنف مع المشوشين، رخص العمل بفرنسا، رخص الزواج والعديد من النقاط الأخرى التي تصب في مصلحة الثورة[3].

وبعد هذا الاجتماع بأسبوع وبحضور أحمد بن عبد الرزاق، ندد المجتمعون في رسالة موجهة للنمامشة متهمينهم بمحاولة إيقاظ النعرات الجهوية ومنعهم الرائد عميروش من دخول منطقتهم[4]، حيث استهل المجتمعون جدول الأعمال بتوجيه أسئلة إلى سي الحواس بعد التحاقه بجبهة التحرير الوطني أواخر سنة 1956 وتعيينه قائدا للمنطقة الصحراوية، فكانت كل التساؤلات تتعلق بالعمل في ناحية الصحراء وماضيه ونشاطه العسكري، وتاريخ انخراطه في ج.ت.و والمشاكل التي يعانيها جيش التحرير الوطني في مواجهته للحركة المصالية، وكذلك العلاقة التي تربطه مع بلونيس[5].

---

(1) محمد زروال، مرجع سابق، ص309.

(2) باركت ج.ت.و في وثيقة مؤتمر الصومام تأسيس (إ.ع.ع.ج) كرد فعل ضد الهيمنة والغطرسة والاستغلال الفرنسي من طرف نقاباته المختلفة، كما حرصت على انضمامه إلى الجماعة العمالية للنقابات الحرة بصفته هيئة دولية, يمكن للجبهة استغلال ذلك في الضغط على الحكومات المعادية للثورة لتعديل مواقفها لصالحها في المحافل الدولية, للمزيد أنظر: الغالي غربي، مرجع سابق، ص445, وأنظر: عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص326.

(3) للمزيد أنظر: عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص433-434.

(4) محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص13.

(5) ولد في برج منايل سنة 1912، درس في المدرسة الابتدائية الفرنسية، انضم إلى حزب الشعب سنة 1938 واعتقل عقب أحداث 08 ماي 1945، اتصل سنة 1947 في ناحية برج منايل بجماعات من "قطاع الطرق" لخوض الكفاح الوطني، واغتيال أناس من حزب الشعب خلال الانتخابات, وخلال شهر مارس 1957 تمت محاربته من عناصر ج.ت.و فتقهقرت مقاومته نحو الجنوب، وبعد مجزرة ملوزة لجأ إلى الجيش الفرنسي طالبا المساعدة للقضاء على ج.ت.و، وتقلد رتبة جنرال، وابتداء من 04 ماي 1958 دخل في خلاف مع الجيش الفرنسي ثم حدثت اشتباكات دامية بين المعسكرين بقصر الحيران، وبعد رفضه الاستجابة لإنذار من الجنرال سالان، تم قتله في 14 جويلية 1958, أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص ص329-330.

ومن بين الأسئلة أيضا الموجهة إلى سي الحواس، وجود عناصر نشطة بمنطقته لم يعرف توجهها وعلاقتها بالحركة الوطنية، ونذكر من بين تلك الشخصيات ريحاني والحاج لزادري[1].

وبعد نهاية هذا اللقاء أعلن امحمدي السعيد أن ل.ت.ت قد أخذت قرارها بتسيير الولاية الأولى مباشرة الأمر الذي أزعج محمد العموري ودهش له بعد تلقيه أمرا من ذات اللجنة بضرورة توجهه إلى تونس لتمثيل ولايته هناك، وقد علق الحاج لخضر على ذلك في قوله: « هنا شعرت كأنما تلقيت صفعة على وجهي فعندما كنا بصدد جمع أشلاء الولاية الأولى وتضميد جراحها، فإن الأمر صدر إلينا بنقل أحسن مسؤولينا إلى تونس وأكثرهم مقدرة وكفاءة عل التنظيم ألا وهو محمد العموري... لقد ندمنا ندمًا شديدًا على تلبية تلك الدعوة التي قادتنا إلى الولاية الثالثة»[2].

انتهى الاجتماع بعودة الوفد إلى معاقله بعد أن أوكل هيكل القيادة الجديدة إلى الحاج لخضر، بعد أن تنازل له حيحي المكي عن شارة القيادة، أما الآخرون فقد واصلوا المسير إلى الشلية لإخبار عمر وبن عيسى اللذين كثفا دعايتهما ضد ل.ت.ت، أما أحمد بن عبد الرزاق فقد شكل بمساعدة عميروش الولاية السادسة[3] التي تشمل عموم المنطقة الثالثة من الولاية الأولى، وبنيابة عمر إدريس[4].

---

(1) من خلال كثرة الأسئلة يبدوا أن هذا الاجتماع قد تم تخصيصه لأحمد بن عبد الرزاق بعد سلسلة الأسئلة التي أمطروه بها حيث تجاوزت 14 سؤالاً كان أهمها تأخير انضمامه للجيش، ونزعته المصالية، فكانت إجابته بالحرف الواحد (مجرد نميمة)، وفي الأخير تم الاتفاق معه على موضوع الحدود الجغرافية بين الصحراء ونواحي مشونش، وبريكة وعين التوتة التابعة للولاية الأولى، للمزيد أنظر: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص436 وأنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص312.

(2) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص312.

(3) منذ انطلاق العمليات الأولى للثورة كانت المنطقة السادسة حاضرة بعملياتها العسكرية، حيث كانت تحت قيادة الشهيد مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى وتسمى ناحية الصحراء، وفي مؤتمر الصومام كانت غائبة جسديا حاضرة ميدانيا حيث اقرّها المؤتمر ووضع حدودها الجغرافية مثل بقية الولايات الأخرى، ومع الخروج الاضطراري لأعضاء ل.ت.ت إلى تونس بعد « معركة الجزائر» أدى إلى تباطؤ هيكلة الولاية حتى سنة 1958، وفي هذه الفترة كانت تُعرف بالمنطقة الثالثة من الولاية الأولى, للمزيد أنظر: الهادي أحمد درواز، **من تراث الولاية السادسة التاريخية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

(4) ولد في 15 مارس 1931 بالقنطرة ولاية بسكرة، درس المرحلة الابتدائية في مسقط رأسه وتعلم اللغتين العربية والفرنسية وفي سنة 1955 التحق بالثورة في الأوراس، ومن بعده انتقل إلى الصحراء للعمل إلى جانب الشهيد زيان عاشور وواجه قوات الحركة الوطنية الجزائرية، عُين رائدا سنة 1957 في نفس السنة تحت قيادة العقيد سي الحواس الذي كلفه بحمايته رفقة العقيد عميروش في 29 مارس 1959 في طريقهما إلى تونس فجرح والقي عليه القبض، وأعدم في نواحي مدينة الجلفة, أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص316.

المطلب الثالث: رحلته إلى تونس:

بقيت الولاية الأولى بعد انعقاد مؤتمر الصومام تابعة للسلطة المباشرة ل.ت.ت، فرغم سعي عميروش إعادة الأمور إلى طبيعتها، إلا أن الانشقاقات بقيت متواصلة، وقد برز أثناء ذلك ما سميّ بالتشويش الذي عمّ حتى المنطقة الرابعة (أم البواقي، عين مليلة) التي كانت تحت قيادة رئيس الفوج قدور الملولي، وأيضا المنطقة السادسة تبسة والتي كان فيها قائد الفوج يوسف نصرة[1]، أما في منطقة أريس فقد وصل عدد المنشقين الذين انخرطوا في صفوف العدو الفرنسي زهاء 700 منشق، إضافة إلى كثرة المواجهات والتصفيات المباشرة بين الأشقاء بتحريض من السلطات الفرنسية التي وجدت المناخ ملائما لبث سمومها في الولاية الأولى، دون أن يعرف المجاهدون في الواقع حقيقة الأمر[2]، وبرغبة القيادة الجديدة لـ ل.ت.ت (CCE) لقطع الطريق أمام المشوشين أو المعارضين الذين ينتظرون في تونس من أمثال "لزهر شريط، عباس لغرور، عبد الحي"، ومباشرة المهام الجديدة المتمثلة في السيطرة على الأوضاع هناك وتنظيم الجيش وتنصيب القيادة الجديدة للولاية الأولى، ومن ثم السيطرة على الحدود الشرقية[3].

بعد مغادرة العموري كانت القيادة مشتركة بين حيحي المكي والحاج لخضر، فالأول يتقن اللغتين العربية والفرنسية، أما الثاني فبرغم تعيينه من طرف العموري وقبوله بعد إلحاح، إلا أنه أراد مشاركة حيحي المكي القيادة معه نظرا للاحترام الكبير الذي يكنه له، وبمجرد وصوله إلى تونس أرسل العموري جهاز إرسال واستقبال إلى القيادة في الولاية الأولى يغير موقعه بعد كل عملية إرسال وتحرسه كتيبه بأكملها، كما تم تبليغ الحاج لخضر وعلي النمر بتعينهما من طرف ل.ت.ت (CCE) على رأس الولاية الأولى إلى حين الفصل في أمرها هناك[4].

كان الخلاف بين إطارات الولاية الأولى مستفحلا فيما بينهم بدرجة أولى ثم بينهم وبين جماعة الصومام بدرجة ثانية، والمشكلة الأساسية التي خلقت الصراع بين الطرفين هو ارتباط بعض قيادات الولاية بابن بلة واستيلائهم على الحدود نتيجة العلاقات الطيبة التي كانت تربطهم مع صالح بن يوسف قبل الثورة، وأيضا نشأة الأحقاد بين بعض الإطارات الذين حاولوا إنشاء ولاية جديدة على الحدود لسد

---

[1] مصطفى مراردة, مصدر سابق، ص69.

[2] محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص247.

[3] سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص71.

[4] محمد العربي مداسي، المرجع السابق، ص248.

الطريق أمام قيادات الصومام وخاصة أوعمران وبن عودة الذين عملوا بكل قوة على إزاحة هؤلاء بكل الوسائل، بدل استعمال الحوار كلغة لحل تلك الخلافات والمشاكل العالقة[1].

ونتيجة لكل تلك الخلافات تنقل عميروش إلى تونس خلال شهر مارس 1957 في مهمة كُلف بها من طرف ل.ت.ت من أجل زيارة وتفقد الحدود الشرقية، وتنظيم الجيش برفقة محمد العموري بعد نهاية آخر اجتماع تم عقده في الولاية الثالثة وتعيين العموري ممثلا للأوراس في تونس، حيث تحرك موكب عميروش باتجاه تونس عبر الشمال القسنطيني، بسرعة لتخليص قاعدة تونس[2]، من تنازع سلطتين ومن فوضى عارمة أثرت علي إمدادات الأسلحة وعلى العلاقات مع السلطة التونسية[3]، وأيضا للمشاركة في الاجتماعات التي ستعقد تحت إشراف العقيد أوعمران مسؤول الشؤون العسكرية في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بهدف تسوية مشكلة القيادة بالولاية الأولى والتي أصبحت تسمى (الأوراس- النمامشة)[4].

1.3. جذور الخلافات في تونس:

منذ استقلال المغرب في 02 مارس 1956 وتونس في 20 مارس 1956 وجدت الثورة -ممثلة في جناحيها السياسي والعسكري جبهة وجيش التحرير- نفسها تتخبط في مشاكل داخلية، فسعت جاهدة من أجل ضمان قواعدها الخلفية بالاعتماد على المد الشعبي لهذين البلدين، فكان التونسيون والمغاربة يستقبلون اللاجئين الجزائريين ويسمحون لهم بعبور الأسلحة والذخيرة ويقبلون باستخدام أراضيهم كقواعد للهجوم والانسحاب، فكانت المشكلة بالنسبة لقادة الثورة هي توفير وسائل مواصلة الحرب واختيار الحلفاء

---

[1] مصطفى مراردة، مصدر سابق، ص76.

[2] شارك بعض الجزائريين في المقاومة ضد الاستعمار في تونس بداية من سنة 1951 ومنهم قمودي الطالب العربي الجيلالي بن عمر، السعيد عبد الحي, وعبد الكريم هالي وغيرهم، فكانت منطقة قفصة والجريد التونسي وشريط المناجم أكبر مركز للمقاتلين الجزائريين، وبعد اندلاع الثورة مباشرة قامت قيادة الأوراس بتكليف السعيد عبد الحي بإنشاء قاعدة تنظيمية بتونس العاصمة رفقة عبد الكريم هالي الذي كلف بالاتصال بالخارج لجلب السلاح عن طريق ليبيا أوائل سنة 1955 وتم إنشاء جسر جوي لقوافل السلاح من طرابلس إلى الجزائر مرورا بالتراب التونسي، حيث لعبت القاعدة في تونس دورا ايجابيا في تمويل وتموين الثورة بالسلاح والعتاد والمال, للمزيد حول موضوع القواعد الخلفية للثورة أنظر: محمد بلقاسم وآخرون, مرجع سابق، وأنظر: حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح، مرجع سابق.

[3] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف، مرجع سابق، ص65.

[4] محمد عباس، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص12.

والتصرف بحرية كاملة في القواعد الخلفية سواء في تونس أوفي المغرب، رغم تأكيد هاذين البلدين على سيادتهما وتوطيد دعائم الدولة فيهما[1].

ومع تسارع وتيرة أحداث الثورة رحل أوعمران إلى تونس وتبعه كل من كريم بلقاسم وبن خدة ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، أين اتخذوا قرارا بتنحية علي محساس -رغم تاريخه الثوري- من المسؤولية لأنه رفض قرارات مؤتمر الصومام، وترسيم أوعمران مكانه[2].

أما فوج عباس لغرور فقد اجتمع بعد وصوله إلى تونس في فيلا اسمها " لاكانيا " (Villa la Cania)[3] مع وفد السوافة[4] في غياب بن بلة وانتظار قدوم أحمد محساس الذي لم يتم التأكد من حضوره بعد[5] وأثناء الاجتماع حدث تبادل لإطلاق النار مات فيه "الزين عباد" على الفور وأصيب "شريط لزهر" في عينه و"فرحي ساعي" المدعو بابانا في ذراعه بينما أصيب "العيد بن الباهي" بكسر وأصيب "الوردي قتال" في بطنه وساعده، وتم نقله على جناح السرعة لأحد المستشفيات التونسية[6].

تم وصفها بالمؤامرة في تونس أو مؤامرة السوافة على قادة النمامشة، فبناء على دعوة من عباس لغرور وعبد الحي السعيد، حضر بعض القادة لاجتماع في الفيلا سابقة الذكر، وقد حضر كل من الوردي قتال ولزهر شريط، الباهي شوشان، حوحة بلعيد، سالم العدواني و عبد الكريم هالي، علي الشكيري وغيرهم ممن تم إرسال الدعوة لهم، وغاب القائد علي كافي عن الاجتماع الذي كان تحت حراسة مشددة من هجوم مفاجئ ووضع على الباب المجاهد أحمد راشدي الذي أعطيت له أوامر بعدم ترك أي شخص مغادرة المكان خوفا على سلامته[7].

أما عن تفاصيل اللقاء والحادثة فقد كتب عبد الحميد بّسر بناء على روايات وتفاصيل متعددة مايلي: «... قال الزين عباد بعد غلق الباب "لسنا في الحبس"، وهم بالخروج دون سماع لأي متكلم أثناء الاجتماع فأطلق أحمد راشدي النار منبها لا منتظرا، ولا آخذا أي أمر من أحد، فخرج الوردي قتال ولزهر

---

(1) Mohammed Harbi, **Le FLN Mirage et réalité**, édition Jeune Afrique, Paris, 1980, P186.

(2) الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص156.

(3) هي ملك لعائلة الشريف السوفية، أي أبناء وأحفاد الشيخ الهاشمي الشريف، وهو شيخ بأحد الزوايا القادرية، أهديت للثورة لاستعمالها قاعدة لإدارة التنظيم الثوري في العاصمة التونسية التي أمر بإنشائها القائد مصطفى بن بولعيد، وعين على رأسها عبد الحي السعيد، وهالي عبد الكريم, أنظر: عبد الحميد بسّر، مرجع سابق، ص285.

(4) نسبة إلى وادي سوف، أي الجماعة التي نزحت من وادي سوف، واستقرت في تونس.

(5) عمار جرمان، مرجع سابق، ص65.

(6) الوردي قتال، مصدر سابق.

(7) الوردي قتال, مذكرات، مصدر سابق, ص287.

شريط ثم لحقت به البقية ورجع كل منهم إلى مكانه من حيث أتى، وألغي الاجتماع الذي كان من المقرر عقده وامتلأت الرؤوس بالشكوك والاتهامات الوهمية لبعضهم البعض دون الرجوع إلى العقل السليم»[1].

ثم يواصل: «...من هنا بدأ الخلاف والصراع العنيف بين الأطراف وتبادل التهم بالتآمر على قادة النمامشة لاغتيالهم دون وجود أدلة وإثباتات قطعية، فألقت السلطات التونسية القبض على أحمد راشدي وسعدون، عبد الحي، ثم أطلق سراحهم لفقدان الأدلة بعد التحقيق»[2].

أما الوردي قتال فيوجز الحادثة في: « بعد توجيه الدعوة لنا من طرف القائد عباس لغرور، بأحد الزوايا القديمة والتي هي ملك للسوافة لاجتماع بين قادة النمامشة وقادة السوافة وبعد مدة من الجلوس انقطع التيار الكهربائي وإذا بصوت الرصاص يدوي من كل الجوانب، فهم الجميع بالفرار دون معرفة الوجهة فأصبت بالرصاص في بطني وخدوش في ذراعي، بينما مات الزين عباد، وجرح آخرون من بينهم الأزهر شريط الذي أصيب في عينه »[3]، ولما سألته عن مصدر ذلك الرصاص ومدبر العملية أجاب: «...لا اعرف مصدر الرصاص، لكنني متأكد من أن السعيد عبد الحي هو من دبر ذلك خوفا على منصبه في تونس ونشاطه هناك من قادة النمامشة، وبأنه المسؤول الوحيد على تلك المؤامرة»[4]، وللإشارة فقد قتل السعيد عبد الحي المدعو(خليفة) من طرف أقارب عباد لحبيب وهو مجاهد من النمامشة وبموافقة لزهر شريط في شهر نوفمبر 1956[5].

أما الجانب الفرنسي؛ ومن خلال أرشيف ما وراء البحار وبناء على ما ذكره حفظ الله بوبكر الذي نقل الحادثة بكل تفاصيلها تحت عنوان "حادثة تونس بين قادة الثورة 18 سبتمبر1956"، "فقد خلفت تداعيات كبيرة بين الجانبين النمامشة والسوافة من خلال ممثل الجبهة السعيد عبد الحي المتواجد في مكتب الجزائر بتونس إلى جانب قبي ناجي وحنافي بلقاسم وخليفة عبد الوهاب المؤيدين لعباس لغرور ضد الأغلبية الأخرى المؤيدة للثورة بتونس والمؤيدة للزهر شريط وجماعته[6]، الأمر الذي عجل بعقد اجتماع لحل الخلافات حيث ضم قادة الثورة من النمامشة والأوراسيين فكانت نتيجة تبادل إطلاق النار بين الطرفين بعد نقاش حاد، استدعى تدخل الحرس التونسي للتحقيق في الحادثة وصرّح بعده الحبيب

---

[1] عبد الحميد بسّر، مرجع سابق، ص288.

[2] المرجع نفسه، ص289.

[3] مصدر سابق.

[4] المصدر نفسه.

[5] حفظ الله بوبكر، التطورات العسكرية، مرجع سابق، ص178.

[6] المرجع نفسه، ص187.

بورقيبة أنه وفي حال لم يتم الاتفاق والتفاهم ستتخذ السلطات التونسية كافة الإجراءات بما فيها عدم استقبال الجرحى من جنود جيش التحرير في المستشفيات التونسية"[1].

انقسمت إدارة الثورة بتونس منذ أوائل شهر سبتمبر 1956 بين طرفين متنازعين هما:

- الأوراسيين بقيادة عباس لغرور.
- النمامشة بقيادة لزهر شريط.

وتعمقت الخلافات بين الطرفين أدت في الأخير إلى تلك الحادثة التي كانت لها تداعيات خطيرة على مستقبل الثورة بصفة عامة، وعلى الولاية الأولى بصفة خاصة[2]، فكانت عبارة عن تصفية حسابات وصراع مشكّل بين أقطاب ثلاثة خنشلة، تبسة، وادي سوف؛ بخطة موجهة من عباد الزين الذي قُتل في الحادثة، عيدودي بشير الذي قتل هو الآخر وهو سائق، يونس المدعو محمد الربعي قُتل وهو مقرب من العربي التبسي، وقتال الوردي أصيب في ذراعه وفي صدره [3]، في غياب الشريف محمود عن الاجتماع، حيث عاد بعد هذه العملية إلى الجزائر واستقر في الوادي الكبير[4].

أما عن أسباب الصراع فقد كان حول مسألة القيادة وعلاقة جماعة الأوراس بالنمامشة، كما أن السوافة كانوا من اشد المعارضين للاتجاه الذي يقوده لزهر شريط الذي يريد بحسب وجهة نظرهم بأن يجعل من منطقة تبسة تابعة له ويسيرها بمفرده مقصيا بذلك أطراف أخرى لها وزن كبير في المنطقة، الأمر الذي أوصل إلى عقد تحالف ضم بموجبه الأوراسيين جماعة السوافة إلى صفهم للتحكم في الجانب المالي للثورة[5].

في حين أن مصدر إطلاق النار بحسب التقارير الفرنسية فهم على التوالي، بن خليفة عبد الوهاب الذي يرجح أنه هو من قتل عباد الزين وكذلك فرحي ساعي الذي رمى بقنبلة يدوية تجاه جماعة شريط لزهر[6].

---

[1] حفظ الله بوبكر، التطورات العسكرية، مرجع سابق، ، ص186.

[2] المرجع نفسه ، ص188.

[3] نفسه ، ص189.

[4] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص187.

[5] المرجع نفسه، ص189.

[6] حفظ الله بوبكر، التطورات العسكرية، المرجع السابق، ص190.

2.3 ما بعد الحادثة:

اختلفت الروايات عن مصير القادة، ومن باب الحذر في الحصول على المعلومة من مصدرها المباشر نورد رواية الرائد عثمان سعدي الذي يقول: «... كنت في هذا الوقت بالداخل، بين الوحدات المقاتلة واتجه عباس ولزهر إلى الحدود للالتحاق بوحداتهم، فصدرت الأوامر من اللجنة بالقبض عليهما، أمر القائد جدي مقداد بإلقاء القبض عل لزهر، وأمر علي بن أحمد مسعي بالقبض علي عباس، فقررا تنفيذ الأوامر»[1].

ثم يواصل: «...أن علي بن أحمد عندما أبلغ عباس لغرور قائلا: سي عباس عندنا أمر بإلقاء القبض عليك، وعندما حاول جنود الوحدة الذين سمعوا هذا الكلام التحرك لحماية عباس، قال لهم هذا: ابقوا في أماكنكم أنا أنفذ الأمر وأتوجه إلى من دعاني من المسؤولين ولا أخاف من شيء، أما أنت يا سي علي بن أحمد فسر لي ونفذ الأمر الذي أعطيه إليك، وكذلك فعل لزهر شريط حيث استجاب لطلب والي قفصة الذي استضافه وأبلغه قرار مندوبية جبهة التحرير الوطني، ورد عليه بأنه سيسلم نفسه طائعا... وعندما وصل إلى المندوبية قذف به في السجن فوجد عباس قد سبقه هناك»[2].

كانت الوضعية في تونس كارثية، الأمر الذي أزعج بورقيبة مندّدا بالمخاطر الأمنية التي تهدد استقرار بلده، خاصة أن مجموعة معينة كانت تدعم خصمه اللدود صالح بن يوسف، مما أحدث انشقاقا كبيرا بين المجموعات المتصادمة من مختلف التوجهات كان أهمها المجموعة المتهمة بالاستحواذ على التجهيزات العسكرية المدعومة من قبل علي محساس[3]، الذي وجد نفسه ابتداءً من شهر جانفي 1957 مضطرا إلى مغادرة التراب التونسي[4] بعد وصول موفد ل.ت.ت عمر أوعمران، والمساعي التي قام بها

---

[1] عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك، مرجع سابق، ص183.

[2] المرجع نفسه، ص184.

[3] انتقل الأمين دباغين إلى تونس وشرح للرئيس بورقيبة وأعضاء الديوان السياسي التونسي حقيقة الوضع في الجزائر محاولا تفنيد افتراءات محساس حول قرارات مؤتمر الصومام، إلا أنه يستطيع كسب الموقف التونسي، وتم سجن محساس إلا أنه تمكن من الفرار وقدم شكوى إلى بورقيبة مفادها أن أوعمران يفكر في التحالف مع اليوسفيين وفي الانقلاب على نظامه، الأمر الذي استدعى أوعمران، ودباغين ويزيد في 15 أفريل 1957 لعقد مباحثات مع السلطات التونسية ممثلة في بورقيبة ووزير الداخلية المهيري، والمطالبة بتسليم محساس، لكن السلطات التونسية ظلت تماطل، إلى غاية سفر محساس خارج التراب التونسي, أنظر: عبد الله مقلاتي، محمود الشريف، مرجع سابق، ص ص66-67.

[4] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص117.

إبراهيم مزهودي من أجل لم شمل الأوراسيين والنمامشة، ومحو آثار الخلاف الذي عكر صفو المتخالفين في تونس والمتطاحنين في جبال الأوراس والنمامشة[1].

ورغم الوضع الذي وجد فيه محساس نفسه، والمصير المحتوم الذي دفعه إلى الفرار والمغادرة إلا لا يمكن إغفال الدور الذي لعبه منذ تواجده في تونس في تكوين القاعدة هناك لتموين الثورة في الداخل في ظرف أقل ما يقال عنه أنه صعب للغاية، فمنذ وصوله مكلّفا من الوفد الخارجي لتنسيق المواقف بينها مع قيادة المنطقة الأولى، ارتبط قادة الجبهة الشرقية به في معارضتهم لقرارات مؤتمر الصومام دون تنازلهم عن مهمتهم المتمثلة في عملية التمويل بالسلاح[2].

بات الأمر في تونس أكثر تعقيدا منذ لقاء الصومام وأصبح مصير الثورة معلقا في خلافات تكاد تعصف بجهود سنين مضت إعدادا وتفجيرا لها، فأصبحت اللغة الوحيدة هي تبادل التهم والمستفيد الأكبر هو الاستعمار، فبادر عميروش إلى امتصاص الغضب وبذل قصارى الجهد لإعادة الأمور إلى طبيعتها الأمر الذي أزعج عمار بن عودة، لذلك وجه إليه عميروش رسالة يطلب فيها عدم التدخل في صلاحياته لأن سبب قدومه هي المساعدة في حل مشاكل الناس التي هي مشاكل الثورة وبالتالي وجب على الجميع المساعدة في ذلك[3].

اختلفت الروايات حول الدور الذي لعبه عميروش وأوعمران في تونس، فمن جهة لم تغفل الكتابات الدور الايجابي له في السعي لتكوين قيادة الولاية الأولى، سواء أثناء المهمة الأولى التي كلف إليها بعد مؤتمر الصومام، أو المهمة الثانية لتنظيم الجيش على الحدود والمساهمة في التوفيق بين الفرقاء.

ويرى البعض الآخر بأن الغاية من سفره إلى تونس هي تزويد الولاية الثالثة بالسلاح، وبأن اصطحابه للعموري ما هو إلا تبرير بأن المهمة في تونس هي إرساء قواعد الانضباط داخل جيش الحدود هناك، والدليل على صحة الادعاءات شهادات لضحايا حملوا السلاح للولاية الثالثة، فالضحية الأولى واسمه الطيب بغامي المدعو الطيب زلماطي وهو كاتب شخصي لمسعود عايسي خرج معه إلى تونس للتفاهم مع جماعة (CCE)، حيث يصرح في روايته: «... وصلنا إلى تونس في 20 مارس 1957... فاتصل سي مسعود بن عيسى بعبد الحي والرائد قاسمي والرائد نوار و محمد لخضر سيرين، وأحمد

---

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق ص313.

[2] محمد بلقاسم وآخرون, مرجع سابق، ص142.

[3] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص ص118-119.

دراية[1]، و محمد الشريف مساعدية والحاج عبد الله؛ عقدنا معهم الاجتماع الأول في الصادقية وحضره جماعة لم أكن أعرفهم... عقدنا مع ممثلي (CCE) ومنهم أوعمران وبن عودة ثلاث اجتماعات صرح خلالها مسعود بن عيسى برفضه بروز جبهة التحرير، وتوليها القيادة على حساب جيش التحرير... جماعة (CCE) لما صرح لهم سي مسعود بن عيسى هذا الكلام اضمروا فيما بينهم القبض عليه هو ومن معه، لكنه أدرك ما يبيتون له فأخذ حذره واستعد له قبل أن يقدموا على تنفيذه »[2].

ويواصل: «...بعد قليل من الانطلاقة إذ برجال الدرك التونسي يطوقون المكان ومعهم رجال بالزيّ المدني من الجزائريين، كان أول من ألقي عليه القبض هو الطاهر معاليم، وكان معه أيضا الحاج الخير وكان المسؤول هو علي بن مشيش الذي كان معنا من قبل في كيمل وقد استغربت أن يقول لي: ما اسمك؟ فقلت له: من حقك أن لا تعرفني»[3].

أما الضحية الثانية يدعى بودوح السبتي والذي تعرض للإيقاف والتحقيق من طرف بن عودة عمار والحاج علي، ومحافظ الأمن التونسي "بن شعبان"، وبعد مدة تم تكليفه رفقة 13 مجاهدا بحمل السلاح نحو الداخل وبالضبط للولاية الثالثة عبر الولاية الثانية[4].

منذ وجوده في تونس حمل أوعمران على عاتقه بداية من سنة 1957 مهمة توفير الأسلحة القادمة من ليبيا نحو الجزائر، فكان يتفاوض مع الحكومة التونسية بخصوص هذا الجانب الهام بهدف الاستفادة من مساعداتها، والتنسيق بين الطرفين على محورين، المحور التونسي للقضاء على جيوب المعارضة اليوسفية والمحور الجزائري لإنهاء الخلاف بين جماعة الخارج ول.ت.ت والقضاء على جيوب التمرد في الداخل والخارج لإعادة النظام بالمناطق الحدودية ذات الموقع الاستراتيجي لتمرير السلاح إلى الداخل[5].

---

[1] ولد سنة 1929 بسوق أهراس، التحق بالثورة وأصبح ضابطا في جيش الحدود تابع للقاعدة الشرقية، كان من بين المتهمين بتدبير إنقلاب ضد الحكومة المؤقتة سنة 1958، اعتقل وسجن إلى غاية 1960 أين تم إرساله إلى الحدود المالية، تقلد عدّة مسؤوليات بعد الاستقلال من بينها مدير عام للأمن الوطني (1965-1977) توفي سنة 1988 بالجزائر العاصمة, أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص261.

[2] مصطفى مراردة, مصدر سابق، ص77.

[3] المصدر نفسه، ص ص77-78.

[4] محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص273.

[5] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف، مرجع سابق، ص67.

3.3. محمد العموري تحت قيادة محمود الشريف:

بعد دخوله التراب التونسي رفقة العموري والنويشي تكفل عميروش بتشكيل مجموعات لإمداد الولاية الثالثة بالسلاح، كما قام بزيارة إلى الوحدات العسكرية المرابطة على الحدود وأيضا الوقوف على وضعية الطلاب الجزائريين المتواجدين على التراب التونسي والذين يدرسون بجامع الزيتونة، حيث وفر لهم مستلزماتهم ومؤونتهم ومراكز لإيوائهم[1].

وبدوره قاد كل من مزهودي وبن عودة مساعي لتهدئة الأوضاع في محاولات لإقناع قادة النمامشة بتعيين قائد لولايتهم، وأشار إلى محمود الشريف الذي رأى بأنه الوحيد الذي بيده توطيد سلطته هناك وإبعاد القيادة القديمة عن الميدان وإمدادهم بالسلاح وكسب تعاون السلطة التونسية[2]، فوصلت استدعاءات إلى قيادة المناطق الثلاث بالولاية الأولى لحضور اجتماع للحسم في مصير قيادة الولاية وتعيينها، وهم: أحمد نواورة، علي النمر، سي الحواس، العموري، النويشي، محمد بن عكشة، عبد الحفيظ طورش، عمار بلعقون، عمر بن بولعيد، مسعود بلعقون، ابن شايبة وبعض مرافقيه، حيث رفضوا القيادة الجديدة، الأمر الذي أبقى الخلافات على حالها ولم يتم الحسم فيها أبدًا[3]، إلى غاية تعيين محمود الشريف بحضور كل من:

- العقيد أوعمران رئيسا ممثلا للجنة التنسيق والتنفيذ.
- محمود الشريف رفقة كل من صالح بن علي سماعلي، و الحبيب عباد ممثلين للمنطقة السادسة تبسة.
- إبراهيم كابويا كاتب الجلسة.
- الطاهر نويشي (نقيب) ممثل للأوراس.
- محمد العموري (ضابط ثاني) ممثل للمنطقة الأولى.
- أحمد نواورة (ضابط ثاني) ممثل للمنطقة الثانية.
- الحاج علي حمدي وعمار رجعي ومحمود قنز[4] ممثلين لمنطقة سدراتة.

قدم كل من محمود الشريف والحاج علي حمدي ومحمد العموري رؤية عامة وتصور للكيفية التي يجب أن تعالج بها مشاكل الولاية الأولى بالاتفاق على تشكيل لجنة تترأسها ل.ت.ت مكونة من: محمود

---

[1] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص117.

[2] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص65.

[3] مصطفى مراردة، مصدر سابق، ص ص79-80.

[4] مولود بتاريخ 12 مارس 1939 بمرسط ولاية تبسة ابن معمر ومحفوظي زعرة, حسب التقارير الفرنسية كانت فرقته دائمة النشاط والتنقل إلى تونس، وقد عانت بعض الإخفاقات ويبدوا أنها في شهر فيفري 1957 غادرت منطقة العمليات

الشريف، الحاج علي، محمد العموري والطاهر نويشي[1]، لتبدأ مرحلة أخرى من تاريخ الثورة في الولاية الأولى، لأن تعيين محمود الشريف آثار استياء الأوراسيين الذين كانوا يلومونه على عدم التحاقه بالثورة مبكرا إلا بعد التهديد، لكن وبعد أن شفع له النقيب سماعلي صالح بن علي من النمامشة، وبتزكية العقيد أوعمران باشر مهامه في فترة ازدادت فيها الصراعات بين العصب[2]، وفي زمن كانت فيه أشغال بناء خطي شال وموريس[3] على الجبهتين الشرقية والغربية جارية على قدم وساق في مسعى للقيادة العسكرية الفرنسية عزل المجاهدين عزلا تامًا وقطع الدعم عنهم[4].

كما أن وقائع المحاكمة العسكرية التي جرت بتاريخ 24 جويلية 1957 بطبرسق التونسية والتي انعقدت للنطق بحوالي 14 حكما بالإعدام من طرف مجموعة من الضباط من بينهم محمود الشريف في حق قياديين من الولاية الأولى، دفعت بمسؤولي هذه الأخيرة في الداخل إلى الثورة والتعنت أكثر ضد كل من لجنة التنسيق والتنفيذ والقائد الجديد محمود الشريف، ومن ثم مهاجمة كل القوافل والأرتال العسكرية المارة بالولاية الأولى بما فيها الفرنسية[5].

تم تكليف الحاج علي والطاهر نويشي كممثلين للولاية الأولى في تونس إلى جانب أن تتعهد المنطقة الأولى من الولاية الأولى بربط الاتصال مع الولاية الثالثة عن طريق مجاهدين يعرفون الطرقات والمسالك الجبلية، أما المنطقة السادسة (تبسة) فقد أوكلت لها مهمة مراقبة الحدود بمساعدة المنطقة الخامسة مع ضرورة وجوب الحصول على رخصة مرور في حال تمت مغادرة التراب التونسي للدخول إلى الجزائر، وتمنح الرخصة من المنطقة إلى الولاية[6].

أدت التغييرات على مستوى هرم القيادة في الولاية الأولى إلى تجاوزات كثيرة، رغم كل المساعي التي بذلها بعض المجاهدون لتهدئه الأوضاع من بينها محاولة المجاهد باسطة أرزقي حل مشكلة عباس

إلى تونس من أجل إعادة الهيكلة والبناء ثم العودة إلى الجزائر يوم 1957/03/25، وقد فضل القائد محمود قنز البقاء في مركز القيادة في تونس, أنظر: حفظ الله بوبكر، التطورات العسكرية، مرجع سابق، ص ص118-124.

[1] محمد زروال, إشكالية القيادة، مرجع سابق, ص315.

[2] محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص14.

[3] مهد العدو لإقامة الخطين, للقيام بعملية تمشيط واسطة دامت قرابة أكثر من شهر جند لها قوات ضخمة متبوعة بسبع وحدات من الهندسة العسكرية تقوم بالانجاز تحت حمايتها ولحراسة هذا الخط تم وضع نظام الكتروني يشتغل ليل نهار، للمزيد أنظر: محمد عباس، كفاح الدم والقلم, مرجع سابق، ص207, وأنظر: السعيد بلخرشوش، مصدر سابق ص487.

[4] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص235.

[5] باسطة أرزقي، مصدر سابق، ص ص482-483.

[6] محمد زروال، المرجع السابق، ص315.

لغرور وجماعته، إلا أن المحاولة باءت بالفشل بعد تدبير عملية اغتيال لأوعمران وجهت فيها أصابع الاتهام إلى جماعة لغرور (مخناش عبد الحميد وحمدي علي الحركاتي)، والغرض من ذلك إبقاء الحال كما هو عليه[1].

أما كريم بلقاسم فاستحدث وبموافقة ل.ت.ت محكمة عليا، وضع على رأسها علي مخناش[2] حكمت بالإعدام على العديد من المجاهدين من بينهم عباس لغرور وجماعته فيما بعد[3]، في حين سرعان ما بدأت مساعي محمود الشريف ودوره الايجابي يأتي ثماره، بعد أن تم القيام بفتح ثغرات في خط موريس شهر أفريل 1958 ودخول وحدات ج.ت.و إلى الداخل، كما تم إلغاء نظام الأفواج وتأسيس نظام الفيالق وعرقلة عملية بناء السدود المكهربة على طول الحدود الشرقية، وإسناد قادة المناطق والنواحي إلى مسؤولين لهم دراية بمناطق وأماكن تعيينهم فضلا عن خبرتهم الميدانية في مواجهة أساليب العدو القمعية[4]، وإنشاء هياكل تنظيمية قاعدية تشتمل على العديد من المصالح ذات الفاعلية الجيدة، ومنها:

أ. **مصلحة الإمداد والتموين:** أوكلت مسؤوليتها إلى الرائد الحاج علي الحركاتي حمدي ينوبه النقيب إبراهيم كابويا، مهامها السهر على توفير وتزويد الثورة بكل المستلزمات من ذخيرة وملابس وعتاد ومواد غذائية، وتوزيعها على مختلف المراكز والقواعد التابعة لها[5].

ب. **مصلحة ضبط الإيرادات والنفقات العامة والخاصة:** أسندت إلى شخص يدعى "زيتون عمارة"، تسجل في سجلين، الأول بالعربية والثاني بالفرنسية [6].

---

(1) عمر تابليت، الأوفياء يذكرونك، مرجع سابق، ص186.

(2) الواقع أن علي مخناش كان ينقل المعلومات التي يتحصل عليها من مكتب بلقاسم وينقلها لمصالح العدو مباشرة، ولم تتفطن مصالح الثورة لخيانته إلا بعد 19 مارس 1962 بفضل مصلحة الحماية العسكرية التي يشرف عليها بوصوف الأمر الذي أدى إلى القبض عليه، لكنه فرّ والتحق بميناء بنزرت الذي بقيّ تحت السيطرة الفرنسية، وتم نقله بواسطة الطيران الفرنسي إلى عنابة التي عقد بها ندوة صحفية شتم خلالها المجاهدين وأعلن تعاونه مع المصالح الفرنسية رفقة المدعو كروع الذي تقلد منصب أمين عام في وزارة الأسلحة, أنظر: الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص ص157-158.

(3) المصدر نفسه، ص157.

(4) السعيد بلخرشوش، مصدر سابق، ص ص143-144.

(5) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص316.

(6) المرجع نفسه، ص316.

ج. **مصلحة الصحة والشؤون الاجتماعية:** رشح لها السعيد عبيد[1] فكلف بربط الاتصال مع المستشفيات في تونس[2].

د. **القواعد الحدودية:** أُسندت إلى فرحي ساعي المدعو بابانا، فكلف بتأمين وإنشاء القواعد الخلفية على الحدود الشرقية الجزائرية التونسية لمراقبة العدو وتنظيم عملية الدخول والخروج من الجزائر على مساحة تمتد من "جبل سيدي أحمد" بالشمال التونسي إلى مدينة توزر في الجريد، كما أوكلت له مهمة جمع التبرعات بإنشاء لجان لإعانة ومساعدة المحتاجين سواء جزائريين أو تونسيين[3].

هـ. **مكتب التعداد:** أوكلت مسؤوليته إلى الملازم الأول "عبد العزيز زرداني" الذي كلف بتعداد وتسجيل أسماء المجاهدين وإحصاء الشهداء والفدائيين والمسبلين والمسجونين في سجلات خاصة بحسب انتماءاتهم إلى مناطقهم الأصلية[4].

و. **مصلحة الاستعلامات:** تولى مسؤوليتها الملازم الثاني يحي دربوش الذي حمل على عاتقه تكوين جهاز للاتصال وبث الأخبار والحصول على معلومات تتعلق بتحركات وأنشطة العدو في الداخل والخارج، وتكوين شبكة جوسسة من عملاء مجندين لصالح الثورة، وتنظيم المناطق داخل التراب التونسي[5].

حاول محمود الشريف امتصاص غضب الرافضين له، إلا أن مساعيه باءت بالفشل خاصة أن عملية التأطير جرت خارج الحيز الجغرافي للولاية الأولى، فسعى جاهدا كسب ود البعض متحاشيا استدعاء البعض الآخر مثل "عايسي مسعود" و"عمر بن بولعيد" و"عزوي أحمد" و"عبد الحفيظ السوفي" و"حوحة بلعيد وعبد الحي و الطالب العربي"[6] لرأب الصدع، إلا أن ذلك لم يشفع له ولأهليته في قيادة الولاية الأولى مكان مصطفى بن بولعيد نظرا للزاد البشري والكفاءات داخل تراب الولاية الأولى من أمثال محمد العموري[7].

---

(1) عُين قائدا للناحية العسكرية الأولى بعد الاستقلال.

(2) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص317.

(3) المرجع نفسه، ص317.

(4) نفسه، ص318.

(5) نفسه، ص319.

(6) محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص ص275-276.

(7) صالح قوجيل, مصدر سابق.

بقي جو التوتريخيّم على الأوصاع دون الوصول إلى نتيجة تذكر، ووسط أجواء مشحونة مازالت لغة الغضب هي القاسم المشترك بين بعض القيادات حيث وصل الأمر إلى حد التلاسن مثل ما وقع بين سي الحواس وصالح قوجيل بعد أن تناول الأول كلمة لتهدئة الأمور إلا أنه صفع بإتهام من طرف الثاني بانتمائه إلى الحركة المصالية، ومع اشتداد الملاسنات تدخل محمد العموري لتلطيف الأجواء خاصة أن دموع سي الحواس سبقته بعد أن خاطب صالح قوجيل قائلا: (ابني صالح أطلب منك أن لا تؤاخذني، فالمصلحة العامة هي التي فرضت علينا ذلك)، ثم انظم إليهم محمود الشريف فيما بعد أين غلبت المصلحة الوطنية على أي شيء آخر[1].

فاجأ قرار تعيين محمود الشريف الأوراسيين والنمامشة، ففي الوقت الذي كان الكل ينتظر فيه تعيين محمد العموري على رأس القيادة، تم إبلاغهم بأنه اختير ممثلا لهم في تونس، ومحاولة منه لتجاوز تلك الأحداث، ترأس العموري اجتماعا لمناقشة بعض النقاط أهمها:

- موقفهم من ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ.
- اطلاع الحاضرين على ظروف تشكيل الولاية.
- موقفهم من قيادة الولاية التي تكونت.
- دراسة التعليمات ثم تقديم الاقتراحات[2].

أما في الداخل وجدت منطقة سوق أهراس نفسها متحصلة على الاعتراف بها قاعدة للتموين بعد إقرارها بلجنة التنسيق والتنفيذ، بعد أن كانت تعاني من التهميش والمشاكل الجهوية، حيث أصبحت تحمل اسم القاعدة الشرقية على أن يقوم العقيد عمار بوقلاز بتوصيل الأسلحة إلى الولاية الثالثة والرابعة[3]، كما التحق بعد مدة كل من العموري ونواورة بالولاية الأولى كمبعوثين من طرف محمود الشريف للاجتماع مع القادة ودراسة الأوضاع العسكرية، ومحاولة جس النبض ومدى تجاوب المسؤولين في الداخل مع القيادة الجديدة، وعن الطرق الناجحة لمواجهة العدو، وتنظيم الوحدات القتالية، مع ضرورة تدوين تقرير بعد نهاية المهمة لرفعه إلى قيادة الولاية ومن بعده إلى ل.ت.ت[4].

---

[1] محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص276.

[2] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف، مرجع سابق، ص ص76-77.

[3] مصطفى هشماوي، "تحديات مؤتمر وادي الصومام"، **مقال في مجلة أول نوفمبر**، ع164، د.س.ن، ص26.

[4] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص78.

ومنذ شهر جوان 1957 وبعد إلقاء القبض على الطالب العربي قمودي من طرف السلطات التونسية ومحاكمته[1]، استطاعت ل.ت.ت أن تحكم قبضتها جيدا وتتحكم في الأوضاع، وتحقق نجاح جزئي تمثل في عودة الكثير من المشوشين إلى النظام، فيما تبقى الجزء القليل[2] ينشر دعاية مضادة للجبهة وللجنة التنسيق والتنفيذ متهمة إياهما بالانحراف عن مسار الثورة[3]، لتصل تلك الخلافات ببعض المعارضين طرح أسئلتهم على الدوريات القادمة من الولاية الثالثة والرابعة والتي كانت في طريقها إلى تونس للتزويد بالسلاح، إن كانوا من جبهة التحرير أو جيش التحرير فإن كانوا من الجبهة يتعرضون للمضايقات والتطرف والتصفية في بعض الأحيان، وإن كانوا من جيش التحرير يُخلى سبيلهم، مما دفع بالقيادة العسكرية للولاية الأولى مواجهتهم بالقوة فيما بعد[4].

المبحث الثالث: مؤتمر القاهرة وظروف تولي محمد العموري قيادة الولاية الأولى أوت 1957:

المطلب الأول: الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1957:

1.1. ما قبل الدورة، الأشهر الحرجة:

تلقت الثورة ضربتين موجعتين بعد مؤتمر الصومام، الأولى الاستيلاء على الباخرة آتوس[5] المحملة بالمعدات والأسلحة الحربية في طريقها إلى السواحل المغربية، أما الضربة الثانية فهي اختطاف طائرة الوفد الخارجي والقبض عليهم من طرف السلطات الفرنسية في طريقها من المغرب إلى تونس يوم

---

[1] إلى جانب الدعم في القضاء على الطالب العربي، ومحاكمة عباس لغرور وجماعة النمامشة، وإيمانا منها بالخطر الذي يهدد سلامة أرضها خاصة بعد إيهامها بنشاط معارضي الصومام داخل أرضها ومناصرتهم لصالح بن يوسف الذي كان يتلقى الدعم من السلطة المصرية، سعت الحكومة التونسية منذ وصول أعضاء القيادة الجديدة للثورة قادمة من الولاية الثانية والثالثة قاصدين الاستيلاء على قاعدة تونس للقضاء على علي محساس، فحاصر الحرس التونسي مراكز تواجده وسقط العديد من الضحايا من بينهم علي شكيري خريج كلية الحقوق بجامعة بغداد، وبذلك استولت القيادة على قاعدة تونس، أنظر: مصطفى هشماوي، تحديات مؤتمر وادي الصومام, مرجع سابق، ص26.

[2] منهم: مدور عزوي، محمد بن الهادي، أحمد عزوي، مسعود بن عيسى... إلخ.

[3] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص81.

[4] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص25.

[5] يقودها القبطان (بازيل موزس) وهو قبرصي يحمل الجنسية اليونانية، كانت مهمته الإبحار نحو الشواطئ المغربية لكن السلطات الفرنسية تمكنت من محاصرة الباخرة بعد أن اكتشفت أنها محملة بأنواع كثيرة من الأسلحة قادمة من مصر، وذلك بتاريخ 17 أكتوبر 1956، أي قبل أيام من اختطاف طائرة الوفد الخارجي مما خلق جوًا من الانزعاج الفرنسي تجاه الجانب المصري، وكان ذلك سببا في شنّ العدوان الثلاثي على مصر فيما بعد, للمزيد أنظر: فتحي الذيب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص249-250.

22 أكتوبر 1956، كما واجهت ج.ت.و في منطقة الجزائر مقر ل.ت.ت حملة شرسة تمثلت في دخول مضليي الجنرال ماسو إلى معركة الميدان في أحياء العاصمة أين تم مواجهتهم بتنظيم العديد من الأعمال الفدائية[1] فكانت العاصمة ابتداءً من 28 جانفي1957 مدينة أقل ما يقال عنها "ميتة"، وكانت الخسائر فادحة في الأرواح، في وقت كان على ج.ت.و مواصلة الكفاح خاصة بعد اقتحام مصلحة الشرطة الفرنسية المدينة ومهاجمة السكان واعتقال العديد منهم، في مظهر يدل على مدى حقد الوحدات الفرنسية للجزائريين، فكانوا مكدسين فوق بعضهم البعض في الشاحنات العسكرية تحت وابل الركل بأعقاب البنادق والعصيّ والأرجل[2].

وأمام هذا الضغط قررت ل.ت.ت يوم 27 فيفري 1957 ودون علم العسكريين مغادرة العاصمة باتجاه تونس المقر الجديد، حيث التحق كل من كريم بلقاسم وبن خدة بتونس، في حين وصل عبان رمضان ودحلب إلى المغرب ابتداء من 21 ماي 1957[3]، أما الشهيد العربي بن مهيدي فقد ظل وفيا لمبادئه التي صادق عليها أثناء المؤتمر عندما رفض الخروج مفضلا الموت في ساحة المعركة حتى يكون وقودًا للثورة التي لن تتوقف، وكان تصريحه هذا بعد الاجتماع الذي عقدته اللجنة يوم 1957/02/15[4].

وبعد حلولهم في تونس تدارس أعضاء ل.ت.ت الوضعية الحرجة التي تمر بها الثورة بعد معركة الجزائر[5] كما سعوا من أجل تنظيم قاعدة الثورة في تونس بالقضاء على بؤر التوتر هناك[6]، في وقت عبر فيه كل من بن بلة ومحمد بوضياف عن تضامنهم مع بن مهيدي الذي ألقي عليه القبض يوم 23

---

[1] ابتداء من 26 جانفي 1957 قام فدائيو جبهة التحرير الوطني بزرع القنابل في الأماكن العمومية التي يتردد عليها الفرنسيون، ثم تلا ذلك إضراب الثمانية أيام الذي خلق نوعًا من التوتر للسلطات الفرنسية خاصة أنه عم كافة التراب للتعبير عن وحدة وتلاحم الشعب الجزائري، كما تزامن تاريخ الإضراب ومناقشة هيئة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية, أنظر: عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص350.

[2] سعد دحلب، مصدر سابق، ص50.

[3] حكيمة شتواح، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص60.

[4] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص97.

[5] بتاريخ 28 ديسمبر 1956 شيعت جنازة أميدي فروجير، الذي سقط برصاص علي لابوانت، ومن ثم عمت المظاهرات المعادية لكل ما هو جزائري في مدينة الجزائر، وابتداءً من ديسمبر 1956 إلى غاية 1957 شهدت المنطقة معركة استبسل فيها رجال المقاومة والفدائيين الجزائريين في مواجهة وحدات المضليين، الذين سيطروا على العاصمة ومارسوا القمع بكل أنواعه خاصة منطقة القصبة التي شهدت هجمة شرسة ووحشية وضع خطتها العقيد (Trinquier), للمزيد أنظر: سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص97.

[6] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة، مرجع سابق، ص102.

فيفري 1957 وإعدامه في ظروف غامضة[1]، أما في الأمم المتحدة وبعد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها[2]، ازدادت سياسية القمع التي تنتهجها فرنسا كوسيلة للقضاء على الثورة في وقت عبرت فيه بعثة جبهة التحرير الوطني، مساندتها للشعب داعية إياه للالتفاف حولها بصفتها الممثل الشرعي والوحيد لها، وبأنها المؤهل للتفاوض باسم الشعب سواء على المستويين الداخلي أو الخارجي[3].

وابتداءً من أواخر سنة 1956 شرعت السلطات الاستعمارية في انجاز خط موريس المكهرب على طول الحدود التونسية الجزائرية من أقصى شمال مدينة الطارف إلى غاية نقرين بتبسة على مساحة تتجاوز 350 كلم بهدف محاصرة جيش وجبهة التحرير الوطني وعزله داخليا بهدف عدم حصوله على الأسلحة في وقت تم وضع خط مماثل على طول الحدود الغربية أطلق عليه خط شال، الأمر الذي صعب من مهمة وحدات جيش التحرير التي فقدت العديد من الشهداء وعطلت نشاطه لفترة من الزمن[4].

كما كشفت التطورات التي أعقبت المؤتمر وخروج ل.ت.ت إلى تونس واستشهاد العربي بن مهيدي استمرار عبان رمضان على نفس النهج السابق، بعد أن تغيرت الموازين بعض الشيء حيث استغل كريم بلقاسم وحلفاؤه الجدد الوضعية الجديدة لتوظيفها تحت غطاء العودة إلى شرعية الفاتح نوفمبر 1954 والتي لم يبقى منها سواه في الميدان[5].

بتاريخ 04 أفريل 1957 استحدثت هياكل جديدة عبارة عن وزارات مصغرة أوكلت مسؤوليتها إلى قادة عسكريون ومدنيون، تنقسم إلى العديد من الأقسام وهي: قسم حربي، قسم للأسلحة والتموين وآخر للمواصلات والاتصالات العامة، وقسم للعلاقات الخارجية، وقسم مالي، وقسم داخلي خاص بالتنظيم الإداري وآخر للشؤون الاجتماعية، وقسم للصحافة والأخبار، وتخضع كلها للإشراف المباشر للجنة

---

(1) العربي الزبيري، مرجع سابق، ص98.

(2) Alistair Horne, **Histoire de la Guerre d'Algérie**, édition Dahlab, Alger, 2007, P198.

(3) عقيلة ضيف الله, مرجع سابق، ص355.

(4) رأت بعثة ج.ت.و في الخارج ضرورة التنسيق مع الدول العربية خاصة السعودية التي كان لها دعم سياسي علني في السابق بتاريخ 05 جانفي 1955 بعد لفت انتباه هيئة الأمم المتحدة بالحالة التي تسود الجزائر، ومعاناة الشعب الجزائري من سياسة القمع الفرنسية، فكانت الاتصالات فيما بعد بين الوفد الخارجي والدول العربية التي كان لها وزن كبير في هيئة الأمم كافيا لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الهيئة التي انتهت دورة جمعيتها العامة المنعقدة في 1958 بقرار هام تمثل في التصريح بحق الجزائر والشعب الجزائري في الحرية والاستقلال, أنظر: مريم صغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص139-147.

(5) محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص238.

التنسيق والتنفيذ وتحت مسؤولية كل من كريم بلقاسم، وعبد الله بن طوبال، وعمر أوعمران وعبد الحفيظ بوصوف ومحمود الشريف وعبان رمضان[1].

كما قامت ل.ت.ت مع نهاية شهر جوان 1957م بسلسلة من النشاطات السياسية، أبانت عن توتر شديد بين عبان وكريم قبل شروعهما في توجيه الدعوات لعقد أول اجتماع عادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة[2].

لم ييأس عبان في مواجهته لخصومه فاستغل إشرافه المباشر على جريدة « المجاهد » وشن حملات عدائية وتحريضية ضد العسكريين، خاصة مفجري الثورة الأوائل ومنهم كريم بلقاسم، الأمر الذي عكر الجو بين الطرفين[3]، وفتح باب الصراع لعبان رمضان مع العسكريين بعد صراعه الأول مع الوفد الخارجي الذي اتهمه بالعمالة للقاهرة وإلى جمال عبد الناصر.

أدرك عبان أن الوضع السابق سيجعله خارج اللعبة، فسعى إلى ربط علاقاته مع الوفد الخارجي للتخفيف من حدة التوتر خاصة مع بن بلة وبوضياف، إضافة إلى أوعمران وبن طوبال وبوصوف ومحمود الشريف الذين كان لهم نفوذ في ولاياتهم[4]، لكن محاولاته باءت بالفشل ففقَد السيطرة على الأوضاع، ولم يبقى له سند في الداخل بعد تضاءل نفوذه في العناصر السياسية في الجزائر العاصمة وحتى أنصاره من المركزيين، ولا في الخارج سواء في أوروبا والتي لم تكن له فيها عناصر ذات فاعلية تذكر، ولا في تونس والمغرب ومصر نتيجة بعده عن الخط القومي العربي الإسلامي وتزايد عدائه خاصة مع الجانب المصري[5].

وفي العاصمة الجزائر وبعد القبض على عبد المالك تمام المكلف من طرف ل.ت.ت بمواصلة المهام مكانها هناك، رفقة إبراهيم شرقي المسؤول السياسي للمنطقة الحرة شهر جوان 1957، التقى

---

[1] علي زغدود، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2004، ص ص23-24.

[2] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص186.

[3] أنظر: **مقال في جريدة المجاهد**، عدد12، الصادرة بتاريخ 1957/11/15.

[4] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص27.

[5] المرجع نفسه، ص28.

أعضاء ذات اللجنة في مدريد باسبانيا في جويلية 1957، بعد تزايد الخلافات لاستدعاء م.و.ث.ج للقاهرة بهدف دراسة الوضع العام للثورة التي بدأت تتأم وضعيتها نتيجة المتغيرات الجديدة[1].

2.1. انعقاد المؤتمر:

شهدت صائفة 1957 مناورات حول ما جاء في أرضية الصومام، حيث دُعي إلى انعقاد م.و.ث.ج في الفترة ما بين 20 و28 أوت 1957 في ظل انقسام واضح بين الكتلتين:

- **الأولى:** تزعمها عبان رمضان بمساندة كل من بن خدة وسعد دحلب والصادق دهيلس.
- **الثانية:** أكثر عددا ودعما، حيث وجد كريم بلقاسم نفسه محاطا بحلفاء جدد في مقدمتهم محمود الشريف وبن طوبال وبوصوف، في حين خلق عبان جبهة أخرى ضده متكونة من قادة الولايات الأولى والثانية والخامسة[2].

3.1. جلسات المؤتمر:

بعد الانتقادات التي وجهت إلى بعض قرارات مؤتمر الصومام ومنها أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج وإلى مهندسه عبان رمضان، تقرر عقد اجتماع القاهرة الذي هندس له كريم بلقاسم وبرز فيه قائدين عسكريين جديدين هما لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، فكان ذلك المؤتمر على جانب كبير من الأهمية لأن صدور أية قرارات لقادة الثورة في القاهرة يعني مباركة جمال عبد الناصر له، مما يعطيهم مزيدا من القوة في الداخل والخارج لما يعنيه ذلك الاجتماع من مصداقية أكثر بعد إقرار مصر لكل ما يتخذ من قرارات، كما أنه سيكون لموقع القاهرة مقرا لقيادة الثورة رد فعل قوي لكل داعم لنظم الحكم الرجعية من جانب، واستفزاز لكافة القوى الاستعمارية من جانب آخر[3].

اقتصرت الجلسات الأولى للمؤتمر على كبار القادة من السياسيين والعسكريين، ثم كانت الجلسة الأخيرة العامة التي لم تدم سوى ثلاث ساعات[4]، سادها نقاش حاد ظهرت من خلاله تكتلات وترضيات بمنح أعضاء مجلس الثورة جميعهم العضوية الدائمة من أجل إنقاذ الثورة ومعالجة بعض الأوضاع والاختلالات التي جاء بها مؤتمر الصومام، إلا أنها لم ترضي عبان ومناصروه الذين رفضوا التصويت

---

[1] زهير إحدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)**، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص47.

[2] محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص239.

[3] فتحي الذيب، مصدر سابق، ص347.

[4] محمد عباس، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص235.

على لائحة المؤتمر الأول، والتحفظ على إبطال بندي (أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج)[1].

أشار محمد بجاوي أن خصوم عبان التقوا قبل ثلاثة أسابيع وقرروا عزله إلى جانب كل من بن خدة وسعد دحلب، والدليل على ذلك أن صلاحيات توجيه الدعوات كانت بيد عبان باعتباره المشرف على اللجنة السياسية والمالية في ل.ت.ت، إلا أن كريم بلقاسم كان صاحب الدور المحوري بمساعدة كل من بوصوف وبن طوبال في حشد أكبر عدد ممكن من القادة الميدانين لدعوتهم للحضور[2]، ونتيجة لذلك ذكرت بعض الكتابات التاريخية أن اجتماع القاهرة 1957 كان حركة تصحيح للمواقف السابقة التي انفرد فيها عبان رمضان بالزعامة المطلقة، وسعيّ إلى تثبيت العناصر الإصلاحية والشيوعية في مواقع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني[3].

واعتمادا على الوثائق الفرنسية فقد تم إعادة هيكلة م.و.ث.ج ول.ت.ت بعد اجتماع القاهرة بين 20 و28 أوت 1957 بحضور الأعضاء الآتية أسماؤهم: عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، لمين دباغين، عمر أوعمران، الشريف محمود، لخضر طوبال، سليمان دهيلس، عبد الحفيظ بوصوف، عمارة العسكري، العموري محمد بومدين، عمار بن عودة، مزهودي إبراهيم، فرحات عباس، أحمد فرنسيس، ثعالبي الطيب، توفيق المدني، يزيد امحمد، عبد الحميد مهري[4].

التكوين المشكل من:

- محمود الشريف: عقيد، قائد للولاية الأولى.
- بن طوبال: عقيد، قائد الولاية الثانية.
- كريم بلقاسم: عقيد، عضو ل.ت.ت.
- أوعمران عمر: عقيد، ملحق عسكري للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني كان متواجد في المغرب بتاريخ 30 جويلية.
- بوصوف عبد الحفيظ: عقيد، قائد الولاية الخامسة.
- بيطاط رابح: معتقل.
- عبان رمضان: عضول.ت.ت.

---

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص27.

[2] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص172.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص173.

[4] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص100.

- بن يوسف بن خدة: عضول.ت.ت.
- عيسات إيدير: (داخلي) ل.ت.ت.
- بوضياف محمد
- آيت أحمد حسين
- خيضر محمد
- بن بلة أحمد

(بوضياف محمد، آيت أحمد حسين، خيضر محمد، بن بلة أحمد: معتقلون بباريس)

- لمين دباغين: مبعوث جبهة التحرير الوطني بالخارج ما بين تونس والقاهرة، متواجد يوم 30 جويلية بالرباط.
- فرحات عباس: رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني، متواجد يوم 04 جويلية في القاهرة، وبتاريخ 15 جويلية في مونترو.
- توفيق المدني: رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني في الخارج.
- يزيد أمحمد: رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني في نيويورك كان يوم 04 جويلية في القاهرة ويوم 05 جويلية متواجد بتونس.
- بن عودة مصطفى: قائد مساعد عسكري لقائد الولاية الثانية متواجد في بعثة بتونس، كان في القاهرة يوم 04 جويلية[1].
- أمحمدي السعيد: عقيد، قائد الولاية الثالثة.
- دهيلس سليمان: عقيد قائد الولاية الرابعة.
- ملاح علي: عقيد، قائد الولاية السادسة- اغتيل- وتم تعويضه بسي الطيب الجغلالي الذي أعاد تنظيم الولاية السادسة.
- بن يحي: مندوب ج.ت.و بجاكرتا (اندونيسيا).
- بجاوي محمد
- دوم أحمد

(بجاوي محمد، دوم أحمد: معتقلين في الداخل، ومندوبي جبهة التحرير الوطني السابقين في فرنسا.)

- دحلب سعد: عضو ل.ت.ت، موجود بالقاهرة يوم 04 جويلية الاسم المستعار " السعيد ".
- محساس أحمد: مندوب ج.ت.و في غار ديماو.
- قائد مولود: الاسم المستعار "رشيد عبد العزيز" ممثل إ.ع.ع.ج في تونس.

---

[1] ينظر: الملحق رقم (24): تشكيلة ل.ت.ت وم.و.ث.ج أرشيف فانسان الفرنسي، علبة رقم: (1H1244/D1).

- الوانشي محمد الصالح: معتقل، ممثل جبهة التحرير في فرنسا.
- الثعالبي الطيب: مندوب ج.ت.و في المغرب.
- عبد الحميد مهري: مندوب ج.ت.و في سوريا.

4.1. بداية الاجتماع:

ترأس الاجتماع فرحات عباس وكان أهم قرار اتخذ فيه هو التفويض لـ: ل.ت.ت بتأسيس الحكومة المؤقتة في الوقت الذي تراه مناسبا لذلك، وقد ذكر أحمد توفيق المدني بأن الأوامر قد أعطيت قبل الاجتماع بضرورة السكوت، والالتزام بالقرارات التي ستصدر عن المؤتمر لما لها من ايجابية على مسار الثورة خاصة أنه ستقع تغييرات مهمة في هرم القيادة متعلقة بالسلطة العسكرية والقيادات الداخلية للثورة[1].

5.1. محضر اجتماع مؤتمر القاهرة أوت 1958:

بناءًا على ما ذكره محمد حربي في كتابه أرشيف الثورة الجزائرية فإنه وبعد المناقشات والمشاحنات التي دارت خلال اجتماع القاهرة فقد تقرر مايلي:[2]

- توسيع عضوية م.و.ث.ج ليصل إلى 54 عضو يجتمع مرة كل سنة في دورة عادية سواء بطلب من ل.ت.ت بأغلبية قليلة، أومن خلال دعوة ثلثي أعضاء م.و.ث.ج للاجتماع.
- إضافة إلى عبان رمضان، عباس، بن طوبال، بوصوف، كريم، الأمين، محمود، مهري، أوعمران تقرر إضافة الوفد الخارجي الموقوف في سجن الصحة الفرنسي، إلى ل.ت.ت[3].
- للمحافظة على وحدة الشعب يجب قيادة الثورة الجزائرية في الوضوح.
- إلغاء أولوية الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري.
- منح (م.و.ث.ج) كامل السلطة لـ (ل.ت.ت) لتعيين الأعضاء 20 الجدد عند اجتماع (م.و.ث.ج) القادم، كما منح عباس فرحات بصفته الأكبر سنا، وخلال 48 ساعة وضع الترشيحات من طرف أي عضو في (م.و.ث.ج) ليبدي رغبته في ذلك[4].

---

[1] حياة كفاح، مصدر سابق، ص ص490-491.

[2] سعد دحلب، مصدر سابق، ص75.

[3] ينظر: الملحق رقم (25): صورة لأعضاء ل.ت.ت أثناء انعقاد مؤتمر القاهرة أوت 1957, أرشيف فانسان الفرنسي، علبة رقم : (1H1244/D1).

[4] Mohammed Harbi, Les Archives, Op- cit, PP175-176.

اختلفت قرارات مؤتمر القاهرة عن تلك التي أقرها مؤتمر الصومام فبالرغم من ايجابيات مؤتمر 20 أوت 1956 والتي كان في مجملها يصب في صالح مسار الثورة، خاصة من ناحية التنظيم والهيكلة، إلا أن مؤتمر أوت 1957، كان بمثابة حركة تصحيحية كان لابد منها خاصة بعد سلسلة الإخفاقات التي عرفتها الثورة بين سنتي (1956-1957) نتيجة العديد من العوامل والتفاعلات كان أبرزها سجن الوفد الخارجي، ومغادرة ل.ت.ت إلى تونس ثم المصير الذي لقيه بعض قادة النمامشة المعارضين لقرارات الصومام بعد أن واجه القائد الجديد محمود الشريف ذلك الانشقاق بتشكيل محكمة عسكرية، عين بموجبها هو مدعيا برئاسة بن طوبال أين حكمت بالإعدام عليهم شهر جويلية 1957، وبناء على تعليماته السابقة فقد أشار كل من العموري ونواورة بعد تفقدهما للداخل إلى استحسان الوضع[1]، ومنه فقد وجب الانتظار إلى غاية نهاية 1958 لمحاولة السيطرة على الوضع أين توجه الحاج لخضر لمواجهة المشوشين مستعملا الحوار تارة والاصطدام المباشر معهم تارة أخرى من أجل إعادة النظام والقضاء على الانشقاق[2].

ومن جانب آخر فقد برزت أسماء جديدة بعد مؤتمر القاهرة على الساحة سواء كأعضاء دائمين ممثلين للولايات الداخلية وهم على التوالي: محمود الشريف عن الولاية الأولى، وبوصوف عن الخامسة وعمارة بوقلاز عن ولاية سوق أهراس، وغير دائمين وهم: محمد العموري عن الولاية الأولى، وهواري بومدين عن الولاية الخامسة في حين لوحظ غياب الاتحاد العام للعمال الجزائريين[3]، والعقيد عميروش عن الولاية الثالثة، أما عن هيكلة ج.ت.و فقد ذكر حفظ الله بوبكر أنه وبعد إنشاء ل.ت.ت تم إسناد مديرية الحرب إلى كريم بلقاسم، وكلف أوعمران بالتموين والتسليح في حين أسندت الارتباطات والاتصالات العامة لعبد الحفيظ بوصوف، وكلف الأمين دباغين بالعلاقات الخارجية وفرحات عباس

وللمزيد عن نتائج مؤتمر القاهرة أنظر: عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص506، وأنظر: حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور، مرجع سابق، ص ص102-103.

[1] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف، مرجع سابق، ص81.

[2] المرجع نفسه، ص83.

[3] تم إنشائه في 24 فيفري 1956 في الجزائر العاصمة بمبادرة من المناضلين النقابيين الجزائريين، بعد الموقف المتحفظ للنقابة الفرنسية من الثورة الجزائرية، بعد أن اتضح أن مصالح العمال الجزائريين لا يمكن الدفاع عنها إلا من خلال منظمة وطنية، وكان السيد عيسات إيدير أول أمين عام لها، أنظر: عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص326.

بالصحافة والإعلام[1]، ومحمود الشريف مكلف بالمالية والداخلية والتنظيم تحت إشراف لخضر بن طوبال، والشؤون الاجتماعية لعبد الحميد مهري[2].

باشرت المديريات مهامها العملية التي اختلفت في الأداء بين مديرية وأخرى، فتكلف فرحات عباس وبحكم علاقاته القديمة مع بورقيبة بمناقشة الاستفزازات مع القيادة التونسية، أما عبد الحميد مهري فقد كللت اتصالاته بعقد اجتماع طنجة ولقاء تونس فيما بعد، أما مديرية التسليح والتموين، فلم يكن لها أي دور، مما جعل رئيسها يتنازل عنها لصالح محمود الشريف[3].

أما لخضر بن طوبال فقد انشغلت دائرته على مباشرة العمل الإداري وربط الاتصال مع فدراليات الجبهة في تونس والمغرب وفرنسا[4]، في حين نشطت مديرية الحرب بشكل كبير، وقد دعمها كريم ببعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، حيث بدأت طلائعهم تصل إلى تونس والمغرب والقاهرة، في وقت اختفى فيه عبان عن الساحة واندمج مؤيدوه داخل الصفوف المؤيدة لكريم بلقاسم وكأن شيئا لم يقع[5].

فقَدَ عبان السيطرة على جريدة «المجاهد» التي أخذت تركز على شخصية كريم بلقاسم، خاصة بعد الحوار المتلفز الذي أجراه مع إحدى القنوات الأمريكية، موجها ندائه لواشنطن، بالكف عن دعمها لفرنسا في حربها مع الجزائر، وقد صادق نشر مقال عن ذلك اللقاء استشهاد عبان رمضان أواخر شهر ديسمبر 1957[6]، حيث تسببت عملية تصفيته في اشتعال أزمة حادة داخل ل.ت.ت خاصة بعد معرفة الأعضاء السياسيين (دباغين، عباس، مهري) للظروف التي تمت فيها العملية ، الأمر الذي عطل أشغال اللجنة أكثر من شهر، ولتجاوز الأزمة نشرت جريدة المجاهد وبأمر من كريم مقالا بتاريخ 29 ماي 1958 ينعي فيه استشهاد عبان في معركة على الحدود تتصدره صورة للفقيد، الأمر الذي أزم الوضع فيما بعد، خاصة بعد معرفة الحقيقة[7] فحسب رواية أوعمران علق لخضر بن طوبال على مقتل عبان: «إني أرى المستقبل أسود... منذ تصفية عبان ونحن في خلافات مستمرة حتى الاستقلال»[8].

---

(1) حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص101.

(2) المرجع نفسه، ص104.

(3) مصطفى هشماوي، تحديات، مرجع سابق، ص29.

(4) محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص246.

(5) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص28.

(6) محمد عباس، الثورة الجزائرية من الفكرة، مرجع سابق، ص246.

(7) المرجع نفسه، ص250.

(8) محمد عباس، **خصومات تاريخية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص174.

المطلب الثاني: تعيين محمد العموري قائدا للولاية الأولى:

بقيت مشكلة المشوشين مستفحلة في الولاية الأولى رغم الاجتماع التنظيمي المنعقد بتاريخ 29 أوت 1957، بحضور كل من محمد بوعرعار، نواورة، بلهوشات، عمار زيتوني، عشي عمار، إبراهيم مازوزي عبد المجيد عبد الصمد ومحمود الواعي[1]، خلص إلى نتيجة قرر بموجبها المجتمعون -بعد تزايد أزمة المشوشين- عزل مسعود بن عيسى الذي سعى إلى التسلط على السكان والاستيلاء على الاشتراكات بالقوة[2].

وبعد أن رقي محمود الشريف إلى عضوية ل.ت.ت، ومن أجل إعطاء نفس جديد للولاية فقد تقرر خلال اجتماع القاهرة منح قيادة الولاية إلى محمد العموري لمباشرة المهام للقضاء على التمرد فيها.

ومع مطلع سنة 1958 وبعد عودته إلى تونس كون مجلس ولاية جديد حافظ من خلاله على زميليه بلهوشات ونواورة مع إضافة عنصر جديد هو سماعلي صالح بن علي من تبسة[3].

وقد تشكلت القيادة الجديدة من القادة الآتية أسماؤهم :

- محمد العموري: قائد الولاية.
- السعيد عبيد: كاتب الولاية.
- أحمد نواورة: سياسي الولاية.
- عبد الله بلهوشات: عسكري الولاية.
- صالح بن علي: مكلف بالاتصال والأخبار.
- علي الحركاتي: مكلف بالتموين[4].

كما تمت ترقية العموري إلى رتبة صاغ ثاني (عقيد) في حين حمل كل من أحمد نواورة، وعبد الله بلهوشات رتبة صاغ أول، إضافة إلى عبيدي الحاج لخضر الذي أصبح عضوا لمجلس الولاية برتبة صاغ أول[5].

---

[1] الكاتب الخاص لمحمد العموري.

[2] محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص264.

[3] محمد عباس، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص13.

[4] مصطفى مراردة، مصدر سابق، ص94.

[5] مصطفى هشماوي، تحديات، مرجع سابق، ص30.

ومباشرة بعد تشكيل مجلس الولاية أوفد العموري لجنة لتقصي الحقائق ومحاولة تسوية الخلافات والاطلاع على الواقع الميداني، وقد تكونت الدورية من أحمد نواورة وعبد الله بلهوشات و السعيد عبيد، إضافة إلى أحد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي يدعى صالح نزار [1].

تمكنت اللجنة بعد دخولها إلى الجزائر مباشرة أعمالها في الولاية الأولى حيث كونت الفيالق في المنطقتين الأولى والثانية، كما حاصرت المتمردين في منطقة واستيلي، وتم إرسال قادة النواحي إلى أماكن متباعدة فوجه كل من أحمد الطيب معاش والحاج لخضر موستاش إلى تونس، وعُين الطاهر أوشن في ناحية عين التوتة كمسؤول عليها، في حين أسندت إلى محمد حجار المسؤولية العسكرية في ناحية بريكة التي عُين فيها حليس موسى مسؤول كتيبة، كما تم التوفيق بين مسؤول ناحية عين التوتة، والمنشقين الذين خرجوا عن صفه، وبعد أن استقرت الدورية في مهمتها حوالي شهر ونصف عادت بعدها إلى تونس حاملة تقريرها إلى القيادة[2].

وإدراكا منها بضرورة التنسيق بين الداخل والخارج عينت القيادة علي النمر كمنسق للولاية في الداخل مقره كيمل، من أجل إرسال وتلقي المعلومات عن طريق جهاز إرسال واستقبال لكن سرعان ما استشهد هذا الأخير في معركة شلية[3] ليخلفه الحاج لخضر فيما بعد[4].

قبل إطلاق سراح بقية رجال الولاية الأولى المسجونين في تونس -شهر سبتمبر 1957- استدعى محمد العموري جميع رجال عباس لغرور بغرض التحدث معهم حول شروط إطلاق سراحهم، فبرغم حالة اليأس والشك الذي انتاب بعض المسجونين، إلا أنهم اجتمعوا لأخذ القرار النهائي فمنهم من رفض المقابلة، ومنهم من رحب بها، حيث يذكر باسطة أرزقي بأنه تدخل من أجل توضيح الرؤى للمسجونين: «... قُلتُ لهم إن العقيد العموري الذي سبق لي أن التقيت به وتعرفت عليه هو رجل وطني وشاب، ألا ترون أنه أفضل من محمود الشريف العسكري السابق (ضابط صف) بالجيش الفرنسي الذي عارضتم

---

(1) مصطفى مراردة، مصدر سابق، ص95.

(2) المصدر نفسه، ص96.

(3) وقعت معركة جبال شلية في 05 جوان 1958 تحت قيادة الصاغ الأول علي النمر قائد الولاية الأولى بالنيابة، فكانت معركة حامية الوطيس بالناحية الثانية بالمنطقة الثانية، دامت من الصباح حتى جنى الليل، حيث شارك فيها قرابة 160 مجاهدا، استعمل العدو خلالها كل أنواع الأسلحة من مدفعية الميدان، والدبابات والطائرات محاولا منه الاستيلاء على ساحة المعركة، لكن جهود الأبطال من المجاهدين حال دون ذلك، حيث أوقعوا العديد من الخسائر في صفوف العدو قدرت بـ150 بين قتيل وجريح، كما تم إسقاط مروحية أما, المجاهدون فقد استشهد منهم 15 شهيدا وبعض الجرحى, أنظر: عمار ملاح، قادة جيش التحرير، ج1، مصدر سابق، ص190.

(4) مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص96.

تعيينه، أليس ما اقترح عليكم أفضل من المخاطرة بالفرار فأنتم عندما تخرجون من هنا ستكون لديكم الفرصة لكي تفكروا جيدا وتعيدوا النظر في المسألة »[1].

ثم يواصل: «أرى أن الفرصة قد سنحت لكم ويجب أن لا تضيعوها، لقد كنتم أجمعتم اللجوء إلى الجبال بشكل مخالف للقانون، والآن بمقدوركم العودة وأنتم أحرار في إطار القانون... وقد سررت بعدها عندما اتخذوا قرارهم النهائي حيث صعد عبد الحميد بيوض لينقل لهم الجواب... وفي مساء ذلك اليوم احتفل الجميع بتلك المناسبة وعمت الفرحة المكان، وزال حينها الخوف ولم يعد هناك قلق ولا حرب، ولا رجال يأتون ليلا لتصفية أحد»[2].

كانت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها بحاجة إلى ابتكار وتطور خاصة بعد التصعيد الفرنسي، وتطبيقا لميثاق مؤتمر الصومام بدأت القيادة في جلب الأسلحة وتدريب الجيش فأنشأت في أواخر سنة 1957 المدارس العسكرية، وفي مقدمتها المدرسة الحربية لإطارات الجيش، التي ساهمت في تخرج العديد من الإطارات والجنود الذين استفادت منهم الثورة في الميدان[3]، أمام احتدام وطيس الثورة في مجابهة رابع أكبر دولة عسكرية في العالم آنذاك.

لقد كانت زيارة محمد العموري لإحدى الوحدات القتالية المرابطة بالحدود الشرقية للمنطقة السادسة (تبسة) –والتي تعد أحد المناطق الإستراتيجية– كفيلة بإنشاء مدرسة عسكرية، نظرا لموقعها الجغرافي المميز الذي سهل فيما بعد من عمليات العبور لتموين الولاية الأولى وباقي الولايات بالمؤونة والذخيرة والسلاح[4].

بعد ترأسه لاجتماع مصغر لقيادة المنطقة السادسة وبحضور قائد المنطقة صالح بن علي، رفقة حسناوي خالدي و الصادق رزايقية وعبد السلام تواتي، اقترح العقيد محمد العموري إنشاء أول مدرسة عسكرية لتكوين الإطارات، نظرا للتطورات والمستجدات التي لابد من أخذها بعين الاعتبار لمواكبة سير الأحداث سياسيا وعسكريا وتنظيميا[5]، فتجسد المشروع على أرض الواقع وعين على رأسها "عباس غزيل" بمساعدة "آدمي بشير المدعو عبد الله" و"خالدي الحسناوي"، فكانت إضافة جديدة للثورة، خاصة أنها تقدم

---

[1]مصطفى مراردة ، مصدر سابق، ص483.

[2] المصدر نفسه، ص482.

[3] بجاوي محمد المداني، ذكرياتي، مصدر سابق، ص21.

[4] **مقال في مجلة المشعل**، "الثورة التحريرية تصنع أول مدرسة لتكوين إطارات جيش التحرير الوطني"، ع07، الجزائر، جويلية 2010، ص42.

[5] بجاوي محمد المداني, المصدر السابق, ص41.

الدروس النظرية والتطبيقية، وتتناول تكوين الجندي هيئة وهنداما سواء البذلة العسكرية أو المدنية وتنظيم السير الفردي والجماعي باللباس العسكري والمدني للجنود، والعلاقة التي تربط بين الجندي وأخيه وبينه وبين قائده وأيضا كيفية التعامل مع الناس[1].

المطلب الثالث: تأسيس المدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني:

اهتم محمد العموري بتطوير القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني على الحدود، وسعى جاهدا من أجل تنظيم العمل وتكوين إطارات الجيش استعدادا للحسم ومواجهة العدو الفرنسي الذي بدأ يطور آلته العسكرية بدعم من الحلف الأطلسي وأمريكا، لخنق الثورة وفصلها عن الخارج عن طريق بناء السدود المكهربة، وأيضا استصدار القوانين واستغلالها من أجل ارتكاب مجازر أكثر مثل ما حدث في الاعتداء على ساقية سيدي يوسف بالتراب التونسي يوم 08 فيفري 1958.

وسعيا منه بحكم المسؤولية الملقاة على عاتقه كقائد للولاية الأولى أثناء تنقلاته في تونس أنشأ محمد العمروري المدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف في تونس أواخر سنة 1957 على سفح جبل يبعد عن المدينة حوالي 04 كلم، في مكان محاط بأراضي صعبة وأشجار كثيفة صالحة للاختباء في حال تعرّض ج.ت.و إلى النيران الفرنسية، كما أن الأرضية التي أنشأت عليها المدرسة بتربتها الطينية ساعدت في تكوين الجندي من ناحية التعليم والتدريب خاصة أثناء السير أو الزحف في الأوحال والأشجار الشوكية[2]، فكان المجاهد بجاوي المداني بن العربي، ضمن الفوج الأول الذي تدرب وتخرج من المدرسة[3].

تم تدعيم المدرسة بمجموعة من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ذوي الكفاءة العالية في ميداني التدريب السياسي والعسكري؛ ومن هؤلاء الضباط نذكر: بوعنان جيلاني، عبد المجيد علاهم، عبد القادر شابو، سليمان هوفمان، خالد نزار، مختار مكركب، أحمد عقون، سليمان سعدي، عبد المالك

---

[1]بجاوي محمد المداني، ذكرياتي، مصدر سابق، ص24.

[2] بجاوي محمد المداني، **ذكريات بالمدرسة الحربية**، مقابلة خاصة في منزله بمدينة برج بن عزوز بولاية بسكرة يوم 20 أفريل 2018, على الساعة العاشرة صباحا.

[3] ولد في قرية برج بن عزوز بمدينة طولقة بتاريخ 14 جانفي 1935 من أبوين محافظين، حفظ القرآن مبكرا بعد التحاقه بالمدرسة القرآنية، وتلقى بعض العلوم إلى غاية اندلاع الثورة، التحق بالفرقة التي تشمل برج بن عزوز وكانت تدعى فرقة القيروان سنة 1956، وفي شهر نوفمبر1957 نقل إلى تونس، أي التحق بمدرسة الإطارات في 1957/12/01, للمزيد أنظر: بجاوي محمد المداني، **مذكرات مجاهد وشاهد ومسار**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

قنايزية، إلى جانب مجموعة أخرى متخرجة من الكليات الحربية العربية وخاصة مصر، ومنهم عبد الله آدمي، زروال محمد المدعو سي رمضان[1].

وأثناء فترة التكوين التي كانت تتسم بطابع الجدية والمرونة والنشاط المكثف للتدريب على استعمال أنواع الأسلحة والقتال بالاعتماد على حرب العصابات والهجومات الخاطفة، لم يغفل مسؤولوا الولاية وأعضاء ل.ت.ت عن زيارة هذه المدرسة لتشجيع إطاراتها، أما محمد العموري وأحمد نواورة فقد كانا يقضيان أيام العطل هناك، بل ويشاركان في النشاطات الرياضية خاصة كرة القدم للرفع من معنويات الجنود، والتطلع إلى جعلها مدرسة وطنية حربية لجيش التحرير[2].

اشتمل البرنامج التدريسي الذي تم إعداده من طرف مسؤولي المدرسة على:

- ✓ التكوين الوطني والروحي والمعنوي والتاريخي.
- ✓ التكوين العسكري والتقني والتكتيكي.
- ✓ التكوين البدني والرياضي.
- ✓ حرب العصابات، وحرب العصابات المضادة.
- ✓ فن القتال بجميع فروعه وأنواعه، وخاصة المستعمل من طرف العدو.
- ✓ التدريب على الأسلحة المتفجرات والألغام.
- ✓ بعض مبادئ الطبوغرافيا[3] واستعمال الخرائط.
- ✓ الإسعافات الأولية للجرحى والمرضى[4].

وقد ضمت قائمة الدورة الأولى لمدرسة الإطارات بالكاف[5] لسنتي (1957-1958) حوالي خمسين متخرجا[6]، كان لهم شرف دعم المجهود الحربي للثورة[7].

---

(1) الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص123.

(2) بجاوي محمد المداني، ذكرياتي، مصدر سابق، ص28.

(3) هي دراسة وضع عام لأي منطقة من جميع النواحي وبالنسبة للمدارس العسكرية فإنها تلجأ إلى تدريس مبادئ الطبوغرافيا العسكرية لتحديد الوضع الجغرافي للمناطق التي يحتمل أن تنشب فيها معركة مع العدو.

(4) **في مجلة المشعل**، مرجع سابق، ص45.

(5) ينظر: الملحق رقم (26)؛ صورة لعناصر الدفعة الأولى لمدرسة الإطارات بالكاف لجيش التحرير الوطني يتوسطهم قائد المدرسة عباس غزيل.

(6) ينظر: الملحق رقم (27)؛ قائمة لمتخرجي مدرسة الاطارات بالكاف من عناصر ج.ت.و لسنتي 1957 و1958.

(7) بجاوي المداني، مذكرات مجاهد، مصدر سابق.

استفادت الثورة بصفة عامة ومدرسة الإطارات بصفة خاصة من الضباط الذين تدربوا في المدارس العسكرية الفرنسية، حيث كان لهم الفضل في تدريب الجيوش القادمة من بقية الولايات الداخلية، الأمر الذي ساعد في تكوين ج.ت.و على الحدود الشرقية ليصبح بذلك جبهة قوية وموحدة في تنظيمها العسكري، مما مكنه من تشكيل وحدات كبرى على جبهات القتال في مواجهة العدو الفرنسي[1].

حضر قادة ل.ت.ت إلى المدرسة وتفحصوا قاعات الدراسة، كما كان لهم شرف مشاهدة مناورة عسكرية لإطاراتها، وعنها يقول بجاوي المداني: «...بعد حضورهم لقاعات الدراسة وسماعهم لإلقاء دروس تم برمجتها وتسميتها من طرف الجنود في مذكراتهم... جعلهم يطلقون عليها اسم المدرسة الحربية لجيش التحرير... وبداية من شهر مارس التحق بها العديد من المجاهدين من بعض الولايات لجمعهم وتحضيرهم للدورة الثانية بعد تخرجنا نحن بتاريخ 05 أفريل 1958 بدرجة مدرب[2]، وقد عينوا لنا المناطق التي نعمل بها وكنت ضمن المعينين بالمنطقة السادسة من الولاية الأولى بأمر من قائد الولاية سي محمد العموري[3] محملين بنسخة من القرار»[4].

كانت الدفعة الأولى بداية تحضير لدفعة أخرى ما إن انتهت واشرف على تخرجها ل.ت.ت وهيئة الأركان العامة[5]، حتى تم الشروع في إنشاء مدارس أخرى في الحدود الغربية يرجع الفضل في تكوينها إلى إطارات رفعت من ركائز الجيش الوطني الشعبي في مرحلة الجزائر المستقلة، ونذكر منهم: اللواء أحمد صنهاجي ومحمد زرهوني ومحمد بتشين وعبد العزيز طالبي وغيرهم[6].

سعى محمد العموري إلى بذل قصارى الجهد من أجل إعادة الأمور إلى سالف عهدها منذ انطلاق الثورة في الأوراس، كما كان له دور في تنظيم جيش الحدود في فترة صعبة انتهجت فيها سلطات الإدارة الاستعمارية سياسية القمع ضد الثورة بدءًا بإقامة المحتشدات وترحيل السكان وصولا إلى استعمال بناء الحواجز المكهربة، خاصة على طول الحدود الشرقية مع تونس، الأمر الذي أدى بالسلطات الفرنسية

---

(1) الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص124.

(2) ينظر: الملحق رقم (28)؛ إشعار بأداء الواجب لبجاوي محمد المداني، ممضى من طرف العقيد محمد العموري.

(3) ينظر: الملحق رقم (29)؛ صورة فوتوغرافية للعقيد محمد العموري، فترة وجوده بمدرسة الإطارات بالكاف.

(4) بجاوي محمد المداني، ذكرياتي، مصدر سابق، ص29.

(5) يديرها هواري بومدين بمساعدة رابح زراري (عز الدين) وسليمان (أحمد قايد) وعلي منجلي، مهمتها إدارة وحدات جيش التحرير المرابطة على الحدود، ومركز قيادته غار ديماو في الشرق أو في العوجة في الغرب، وقد تم اتخاذ قرار إنشاء هيئة الأركان خلال الدورة الثالثة للمجلس الوطني، لتفتح صفحة جديدة في عملية السيطرة على القوى المسلحة, أنظر: سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص118.

(6) في مجلة المشعل، مرجع سابق، ص46.

ممثلة في وزير الحربية[1] إلى تهجير كل سكان المناطق التي تقيم بالقرب من الحدود ووضع حد لنشاط وتحركات المجاهدين والمواطنين الذين دعموا الثورة بالسلاح.

سرعان ما وقفت ل.ت.ت على الصعوبات الكبيرة التي أصبحت تشكلها حواجز الموت والتي تزامن إنهاء الجيش الاستعماري من عملية انجازها مع انشغال قادة الثورة بخلافاتهم، فانخرط كريم بلقاسم بدءًا من سنة 1958 في محاولات لإعادة تنظيم جيش الحدود، وبعد شهرين فقط من ارتكاب فرنسا لمجزرة ساقية سيدي يوسف[2] تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة[3]، ليصبح الباءات الثلاث النواة الأكثر تأثيرا في صناعة القرار وترجم نشاط كريم بلقاسم بأن تقدم بمشروع لإنشاء قيادة عمليات حربية واحدة في الشرق والأخرى في الغرب، حيث لقي تأييدا ظاهريا فيه نوع من الحذر سرعان ما تطور إلى رفض، خاصة بعد إعلان أسماء قيادتي اللجنتين، الذين لم يكونا سوى امحمدي السعيد وسليمان دهيليس، وهما من ولاية واحدة ومنطقة واحدة، وسرعان ما تم احتواء الموقف بعد أن تخلى كريم عن سليمان دهيليس وقبول اقتراح رفقائه بضرورة أن يكون نائبا لهواري بومدين المعين في المغرب[4].

---

[1] شابان دالماس (Chaban Dalmas).

[2] بررت فرنسا ارتكابها للمجزرة بدعوى متابعة الثوار الجزائريين الذين جعلوا من الأراضي التونسية عامة وقرية ساقية سيدي يوسف خاصة قاعدة لهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى؛ فإن العمل العدائي الذي قامت بها فرنسا كان بمثابة إنذار شديد اللهجة للحكومة التونسية لمنعها تقديم الدعم للثورة الجزائرية، أنظر: عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص287.

[3] تم إعادة توزيع المهام بين قادة ل.ت.ت السابقة، فتولى كريم بلقاسم جيش التحرير الوطني، وعبد الحفيظ بوصوف المواصلات والمخابرات، لخضر بن طوبال جبهة التحرير الوطني، أوعمران أوكلت له مهمة التسليح كما تولى محمود الشريف المالية، وفرحات عباس تولى الإعلام، ولمين دباغين الشؤون الخارجية, فمن خلال هذا التشكيل الجديد بقي كريم محافظا على أنصاره خاصة بعد اختفاء عبان عن الساحة, أنظر: سعد دحلب، مصدر سابق، ص73 وأنظر: مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر1954 في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص105.

[4] مصطفى هشماوي، تحديات، مرجع سابق، ص29.

المبحث الرابع: عضويته في لجنة العمليات العسكرية أفريل 1958:

المطلب الأول: ظروف تأسيسها:

بعد الفترة العصيبة التي عاشتها الثورة وبعد الصدمة العنيفة في صفوف المجاهدين بعد اكتشاف تصفية عبان رمضان، وتنديد بعض القياديين بمقتله، ونخص بالذكر عمارة بوقلاز الذي أرسل خطابا شديد اللهجة إلى ل.ت.ت منددا فيه بالاغتيال الجبان لأحد رموز الثورة، وبعد أن اتسمت السياسة الفرنسية بالمزاوجة بين العمليات العسكرية والتنازلات البسيطة لصالح الجزائريين(1)، ومن أجل معالجة كل هذه المشاكل قررت القيادة تكوين هيئتين أو لجنتين أو قيادتين للعمليات العسكرية يوم 10 أفريل 1958 إحداهما في الشرق تحت قيادة امحمدي السعيد والأخرى في الغرب بقيادة هواري بومدين(2).

توحد الجيش تحت سلطة هاتين المؤسستين العسكريتين لقيادة الكفاح المسلح، خاصة بعد الخلافات بين الباءات الثلاث في تشكيل الكوم (COM)، حيث تم الوصول إلى تسوية من خلال مراعاة مبدأ التمثيل الجهوي وتمثيل كل الولايات(3).

فكان هدف إنشاء اللجنة هو المساعدة في دعم المجهود العسكري الذي تقوم به ل.ت.ت وأيضا همزة وصل بين قادة الولايات في الداخل وبين القيادة العليا في الخارج(4).

المطلب الثاني: قيادة العمليات العسكرية الشرقية والغربية:

1.2. لجنة الشرق:

أسندت قيادتها إلى العقيد امحمدي السعيد قائد الولاية الثالثة(5)، عُين محمد العموري نائبا له ممثلا للولاية الأولى وعمار بن عودة نائبا ممثلا للولاية الثانية وعمارة بوقلاز نائبا ممثلا للقاعدة الشرقية(6)، وتم عقد أول اجتماع لها مع العقيد امحمدي السعيد الذي أحاط نفسه بالعديد من المستشارين والمساعدين من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، دون إسناد أية مسؤولية لمساعديه الذين ابدوا استياءًا للأمر، مما دفعهم إلى تقديم اقتراح لهيكلة بديلة تم عرضها على الباءات الثلاث للنظر فيها(7).

(1) الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص119.

(2) Abbas Ferhat, Autopsie d'une guerre, Op- cit, P328.

(3) الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص121.

(4) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص375.

(5) الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص199.

(6) مصطفى هشماوي، تحديات، مرجع سابق، ص29.

(7) محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص227.

ففي شهادته يذهب العقيد عمار بن عودة إلى أن كريم بلقاسم وبعد مصادقته عل الهيكلة الجديدة للكوم تم إسناد التموين والتنظيم للعقيد محمد العموري فيما تولى عمارة بوقلاز العمليات العسكرية بينما تم منحه الاستخبارات، في وقت لم يعلق فيه العقيد امحمدي السعيد على هذا التوزيع مكتفيا بالصمت[1].

لم تكن الكوم ابتكارا جديدًا، بل يرى حربي بأنها نسخة عن تجربة قديمة تبناها كل من بن بلة وبوضياف وأحمد محساس سنة 1956 والشيء الايجابي أنها تمتلك شبكة اتصالات تسمح لها بأن تكون على تواصل مع الولايات في الداخل[2].

2.2. لجنة الغرب:

تحت قيادة العقيد هواري بومدين قائد الولاية الخامسة يساعده الصادق دهيلس قائد الولاية الرابعة، مقرها مدينة وجدة بالمغرب.

أما الشرقية فاتخذت من غار ديماو بتونس مقرا لها[3].

3.2. سير أعمالها:

بعد ترقية العقيد العموري وبوقلاز للعمل في ل.ع.ع تولى قيادة الولاية الأولى العقيد أحمد نواورة، أما القاعدة الشرقية فآلت إلى محمد عواشرية [4].

ورغم كل ما قيل عن الكوم بأنه لم يحقق أي تقدم في الميدان،بل كان حلبة لصراع متواصل بين امحمدي السعيد ونوابه في القيادة الشرقية، مما أدى إلى عملية إفلاس لنشاط جيش التحرير، إلا أن شهادة بن عودة تنفي بصفة قطعية كل ذلك، بدليل الهجوم الذي تبنته ذات اللجنة على الخط المكهرب، فرغم معارضة امحمدي السعيد إلا أن الميدان أثبت نجاح ونجاعة العملية إذ يرى بأن ما تناولته الصحف الفرنسية خاصة جريدة (Le Monde) بعد استهداف ونسف خط موريس المكهرب يوم 05 جويلية 1958 باستعمال سلاح «البنغالور»[5] هو دليل على نجاح الجيش بالحدود الشرقية[6]، في وقت كانت فيه العمليات في الجهة الغربية بسيطة جدا، ومرد ذلك أن جنود المنطقة ينتسبون إلى ولاية واحدة منسجمة مع

---

[1] مصدر سابق.

[2] Mohammed Harbi, Le FLN, Op- cit, P180.

[3] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص488.

[4] Mohammed Harbi, Op- cit, P184.

[5] عبارة عن أنابيب مشحونة بالمفرقعات.

[6] عمار بن عودة, المصدر السابق.

القيادة مباشرة دون حدوث أي مشاكل، في حين أن الوضع في الشرق يختلف لأن الجنود ينتمون إلى الولاية الأولى والثانية والثالثة والقاعدة الشرقية[1].

كان الهدف من استحداث لجنة العمليات العسكرية هو التنظيم والسيطرة على جميع وحدات جيش التحرير في الداخل والخارج[2]، وتسوية النزاعات والمشاكل التي تظهر بين الفترة والأخرى ،نتيجة عدم الانسجام والتنسيق بين قائد اللجنة الشرقية ونوابه مما زاد في تأزم الوضع أكثر، الأمر الذي عجل بحل اللجنة التي لم يمر على تأسيسها سوى خمسة أشهر.

4.2. مشاكل وعقبات لجنة العمليات الشرقية:

اصطدمت لجنة الشرق بالعديد من العقبات التي حالت دون نجاحها في الميدان، فلم تكن تعرف أي تنسيق عسكري، ولا دعم الولايات للتكيف مع الواقع الجديد للحرب، فكان كل قائد يكتفي بمنطقته وبما أن جيش الحدود هو عبارة عن خليط من عمال وفلاحين، فقد تجزأ إلى عدة قطاعات تنظم حسب الأقاليم وتسيّر بناءًا على الولاءات الشخصية فكل مفرزة تتبع ولايتها الأصلية[3]، أما الشيء الوحيد الذي كان يربطها هو لجنة توزيع الأسلحة والمالية فكانت النزاعات والخلافات تقف حاجزا في الاندماج والوصول إلى تحقيق مفاهيم مشتركة[4]، فكان لكل فئة نظامها الخاص، كما أن الوافدين الجدد من الجيش الفرنسي والمدمجين في ج.ت.و لا يزالوا حديثي العهد بروح الانضباط التي أخذوها وتربوا عليها في الجيش الفرنسي كانت كافية لنجاحهم، وبالتالي الاعتماد عليهم من طرف امحمدي السعيد في حين أن جنود ج.ت.و كانوا لا يعترفون إلا بالقائد الذي ينتسب إلى ولايتهم فعمت الفوضى وأصبحت السيطرة عليهم صعبة للغاية[5].

ولتوضيح الصورة أكثر عن تلك العقبات والخلافات التي عانت منها لجنة العمليات الشرقية، سأنقل ما كتبه محمد زروال بناءًا على تقرير يحتوي على أربع صفحات كتبها محمد الطاهر عواشرية حيث يقول كاتبه: « لقد كان واضحا مند البداية أن تشكيل لجنة العمليات العسكرية كان يحمل في طياته بذور موته العاجل وذلك بسبب عدم الانسجام والتنسيق بين أعضاء قيادته وكان العقيد امحمدي السعيد هو الذي أسندت إليه رئاسة هذه اللجنة ولكن عمار بن عودة كان يرى بأنه مؤهل أكثر من غيره لقيادة

---

[1] مصطفى هشماوي، تحديات، مرجع سابق، ص29.

[2] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص104.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص181.

[4] المرجع نفسه، ص182.

[5] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص30.

هذه اللجنة لأنه كان عضو في لجنة 22 التي هيأت لاندلاع الثورة، ولأنه أقدم في المسؤولية بعد اندلاع الثورة من امحمدي السعدي، لأجل ذلك كان يروج الإشاعات بأن القبائل مستأثرون بالسلطة»[1].

وتطابق كلام كاتب التقرير مع ما صرح به بن عودة خلال لقائي به، حيث كان يردد عبارة الأقدم في الثورة هو الأحق بالقيادة[2]، وبأن تاريخه النضالي كفيل بأن يكون قائدا للجنة العمليات الشرقية، نظرا لمعرفته الشاملة للمناطق الحدودية بكل كبيرة وصغيرة فيها، ثم إن امحمدي السعيد همش نوابه لما اعتمد على ضباط التحقوا حديثا بالميدان[3]، لكن الشيء المضحك -يذكر هشماوي- أن قيادة العمليات الشرقية طبقت في تدريباتها للجنود خططا لتدريب الإطارات دون مراعاة رتبهم ومسؤولياتهم ولا مستواهم التعليمي ولا الصحي، فمنهم من جرح في السابق ولازال لم يشفى بعد، ومنهم من كان حديث الانخراط في ج.ت.و أغلبيتهم من القرى والأرياف حتى أنه وأثناء التدريبات في حصص التربية البدنية والرياضية رفض البعض ارتداء السراويل القصيرة، والموقف الأكثر حساسية أن هناك من الجنود من وجد نفسه في الحصص الرياضية أمام ابنه الأمر الذي اعتبره هؤلاء مخجلا، ومما زاد الأمر تعقيدا فقد تجد المجند نفسه- إضافة إلى البرنامج العسكري- مسؤولا على نظافة المعسكر[4].

---

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق, ص377.

[2] بناء على تقرير يتكون من صفحتين كتبه احد المسؤولين في الولاية الثانية في مدينة غار ديماو التونسية، رفع إلى العقيد أمحمدي السعيد الذي ترجمه إلى اللغة الفرنسية وأرسله إلى وزير القوات المسلحة تحت عنوان « تقرير عن الوضعية العامة» وابتدأه صاحبه عن الشكاوي التي كانت تصدر من عمار بن عودة وأحقيته بقيادة لجنة العمليات العسكرية، حيث سطره كاتب التقرير المدعو سي اليزيد، بأن موقف عمار بن عودة جعله يتحالف مع بوقلاز والعموري، حيث كان هؤلاء كثيري التركيز في دعاياتهم حول أمحمدي السعيد بأنه متقاعس عن حرب العدو، وبأنه ينتمي إلى تنظيم بربري على مستوى ج.ت.و ضم إلى جانبه كلا من عمار أوعمران، قاسي، الرائد عبد الرحمان ميرة، والرائد إيدير، وبأن عمار أوعمران وكاتبه الناصر أولوا عناية خاصة إلى التلاميذ القبائل دون سواهم الذين يدخلونهم إلى الكليات الحربية والمدنية، أما أبناء الفلاحين فكانوا يرسلونهم إلى الجبال، ومما يؤكد ذلك الادعاء بأن عمار أوعمران في إحدى زيارته للولاية الأولى لقيّ بعض التلاميذ القبائل هناك فأرسلهم إلى القاهرة للتعليم، أما أمحمدي السعيد وفي زيارته لقفصة بتونس وجد كاتبين من القبائل من الولاية الأولى والثالثة فاصطحب هذا الأخير معه وأرسله إلى القاهرة, أنظر: المرجع نفسه، ص383.

[3] عمار بن عودة، مصدر سابق.

[4] أنشأت في وقت سابق، وهي عبارة عن مزارع ملك لعائلات جزائرية مقيمة في تونس، أصبحت فيما بعد معسكرات تدريب للمتطوعين الجدد خاصة الوافدين من أوروبا أومن مختلف المعاهد في الخارج، وكان يشرف على تدريباتهم إطارات متخرجة من المدارس والكليات الحربية في البلدان العربية، ومن أهم تلك المراكز نذكر مركز باجة والكاف، فالمدربون

أعطيت لهم الأوامر للمجندين القيام بالعديد من الأعمال الأخرى التي اعتبرها هؤلاء إنقاصا من قيمتهم أو محاولة لخذلانهم بأي طريقة[1]، فرغم قبول البعض الدخول في تلك المعسكرات على مضض فإن البعض الآخر رفض الدخول إلى التدريب والانصياع للأوامر، ليصل الأمر بتمرد بعض الوحدات، ونذكر منها التمرد الذي حصل في جبل الشعانبي بالأراضي التونسية أين تمركزت وحدات من الولاية الأولى تحت قيادة الرائد جيلالي عثمان[2].

وهناك أمر آخر زاد في تعقيد الأمور وهو إفراغ الوحدات العسكرية من إطاراتها واستدعائهم لتدريب الجنود، وإعادة تشكيل تلك الوحدات من جديد تحت قيادة ضباط فارين من الجيش الفرنسي، فعلى سبيل المثال تمت إعادة تسمية إحداها، بالوحدة المستقلة رقم 09 تحت قيادة عبد القادر شابو فهي لا تخضع للقيادة المحلية بل تتلقى الأوامر مباشرة من مديرية الحرب التي يشرف عليها الرائد مولود إيدير، لكن سرعان ما فشل هؤلاء القادة الجدد في مهامهم، نظرا لما أشيع من أخبار عن علاقة بعضهم بالمخابرات الفرنسية[3].

إن طبيعة وعقلية المجاهد الجزائري الذي كان يعيش في الريف ولم يتلقى تدريبا في المدارس العسكرية اصطدمت مع طموح بعض القادة الذين أرادوا استغلال الموقف من أجل تطويعه، ومحاولة تلقينه دروس عسكرية بعد مضي اربع سنوات على الكفاح المسلح الذي اكتسب فيه المجاهدون فنونا قتالية في حرب العصابات ومواجهة الاستعمار ببنادق صيد وأسلحة خفيفة على الرغم من محدوديتها إلا أنها أثبتت لهؤلاء الضباط مدى كفائتهم العالية في الحروب المضادة ضد الوحدات العسكرية الفرنسية، فنتيجة للاختلاف والتباين وعدم التنسيق نظرا للمعطيات السابقة فشل الضباط الفارون من الجيش الفرنسي في التحكم في الأوضاع وتطبيق نهجهم العسكري الذي اكتسبوه بعد تكوينهم في المدارس العسكرية الفرنسية بعد مشاركتهم إلى جانبها في حروبها الخارجية، فكان التباين واضحا في النهج وفي طريقة تلقين الدروس التي اعتبرها المجاهدون انقاصا منهم بعد أن كسبوا المعركة الميدانية في مجابهة ومواجهة الاستعمار الفرنسي الذي أحس بنكسة وسوء طالع لأن المتفوق في هذه الحرب هم أناس ترعرعوا وسط المداشر والأرياف التي همشت وحوصرت طيلة أكثر من قرن،لكنها استطاعت في اللأخير أن تغرس

الجدد، وكنوع من الإيثار كانوا لا يترددون في الكف عن ألسنتهم عن الطعن في معلومات من سبقهم واتهام الدول التي دربتهم بالتخلف والجهل، أنظر: مصطفى هشماوي, تحديات، مرجع سابق، ص30.

[1]مصطفى هشماوي, تحديات، مرجع سابق، ص29.

[2] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص488.

[3] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص30.

العزيمة والإرادة في قلوب أبنائها الذين امنوا بفكرة النصر أو الشهادة طريقا لبلوغ أمل منشود تمثل في الحرية والاستقلال.

ساهم ذلك الأمر في الحد من المبادرة في الميدان، وعدم التنسيق بين قيادات اللجنة الشرقية التي يرى فيها عواشرية ويؤكد –من خلال كتابته للتقرير– مدى اتساع الهوة بينهم فبعد أن وجهت إلى امحمدي السعيد تهمة الجهوية[1] وحب السلطة ونفوره من العمل مع نوابه، وكذا أحقية بن عودة في القيادة، انطلى هذا الادعاء على العموري وبوقلاز اللذين اقتنعا بأن عضويتهم هذه، ما هي إلا محاولة إبعادهم وعن قصد عن قيادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية[2]، رغم تفانيهم وبكل جدية وإتقان في العمل ومساهمة فعالة في لجنة العمليات العسكرية الشرقية، إيمانا منه بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم في مصلحة النقل[3] للولاية الأولى والقاعدة الشرقية وجيش الحدود والتموين والتسليح العام[4].

ساد جو التوتر في كوم الشرق سوءا فيستطرد عواشرية في تقريره: « عندما ذهبت ذات يوم إلى تونس طلب مني كل من امحمدي السعيد وقاسي أن أقوم بهجومات عسكرية على بعض مراكز العدو في الحدود، بل واحتلها وكان هدفهما من ذلك هو إحداث جو سياسي متوتر بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية، وقد وعدني امحمدي السعيد أنه سيضع تحت تصرفنا الأسلحة الثقيلة خاصة منها البازوكات والمدافع الرشاشة من عيار 12.7 ملم التي تمكنا من تنفيذ هذه الهجومات تنفيذا ناجحا»[5].

ثم يواصل: «...ولأننا كنا جاهزين للقيام بهذه الهجومات، فقد نفذناها بما كان متوفر لنا من إمكانيات حربية متواضعة، وقد استشهد لنا في هذه الهجومات أكثر من 100 شهيد... وعندما التقيت

---

(1) وعن تهمة الجهوية والمحاباة التي اتهم بها بعض القادة بحكم انتماءاتهم واستغلالهم لمناصبهم فقد وجهت إلى كريم بلقاسم ومحمود الشريف أيضا مثل هذه التهم، فالأول أعيب عليه إرساله لابنه إلى القاهرة للتعليم في طائرة خاصة، بينما اتهم محمود الشريف بتبذير أموال الثورة باستغلاله لمنصبه وإرساله أقاربه إلى القاهرة للتعليم، وإنفاق مال الثورة عليهم، كما أتهم بعض أعضاء ل.ت.ت باللهث وراء النساء والتجول في سيارات فخمة، ورغم كل هذه الإشاعات إلا أنها لم تفد شيئا، وفي المقابل فقد وجهت إلى أوعمران وقاسي وعبد الرحمان ميرة حسب تقرير سي اليزيد احد مسؤولي الولاية الثانية في غار ديماو بتونس بأن هذا الثلاثي قاموا بحملة مضادة استهدفت أحمد بن بلة، وكان هدفهم هو الحط من قيمته السياسية والأخلاقية قصد تعويض هذا الأخير بكريم بلقاسم، وقد لقيت هذه الحملة نوعًا من النجاح حسب كاتب التقرير دائما, أنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص384.

(2) المرجع نفسه، ص377.

(3) ينظر: الملحق رقم (30)؛ تعليمات صادرة من محمد العموري أثناء عضويته في الكوم.

(4) عمار جرمان، مرجع سابق، ص147.

(5) محمد زروال، المرجع السابق، ص377.

أعضاء لجنة العمليات العسكرية في تونس، وأعلمتهم بنتيجة تلك الهجومات فإنني فوجئت بأنهم كانوا لا يعلمون عنها شيئا»[1].

يبدو من خلال هذا التقرير أن عدم التنسيق بين القائد امحمدي السعيد ونوابه ظاهرا للعلن، ودليل ذلك أن حتى الهجومات التي نفذت ضد مراكز العدو كانت في سرية تامة، وبما أن الفشل كان نتيجتها، فحتما استفحل الخلاف أكثر، لكن السؤال المطروح لماذا وعد امحمدي السعيد بتوفر الأسلحة الثقيلة في بداية الأمر، لكن وبعد تنفيذ تلك العملية بيومين صرح بان التونسيين رفضوا أن يسلموا له الأسلحة المخزنة لديهم؟.

تطورت الأحداث أكثر في سنة 1958 خاصة بعد مجيء ديغول إلى الحكم وفرض حلوله الاستسلامية تحت العديد من المسميات "سلم الشجعان"[2] و"مشروع قسنطينة"[3] و"القوة الثالثة"[4] ومخططات الجنرال شال ثم الإيحاءات الخبيثة عن تورط قادة الثورة في صراع الأجنحة على السلطة الفرنسية، وما قضية إعدام الأسرى الفرنسيين بعد بيان ج.ت.و والمؤرخ في الثامن ماي 1958 بتونس إلا إشارة إلى الاتهام سابق الذكر، في حين تناسى الجميع أن إعدامهم جاء كرد فعل على المجازر التي ارتكبها الفرنسيون في حق المدنيين في المناطق الشرقية[5].

---

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة, مرجع سابق، ص378.

[2] ابتدع الماريشال بيجو الصيغة الأولى له, أما الصيغة الثانية فقد عبر عنها الجنرال ديغول في خطابه يوم 03 أكتوبر 1958 حيث قال: «.. يجب أن نبني، أوقفوا هذه المعارك وستجدون السجون تفرغ والأمل يزدهر والمستقبل ينفتح »، أنظر: مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، 1984، ص316.

[3] من الجدير بالذكر أن الجنرال ديغول وبعد تعيينه بحوالي ثلاث أسابيع اعتمد على الجيش في تسيير الشؤون السياسية والإدارية، فالمتمعن في المراسيم والنصوص التشريعية التي صدرت في عهده يلاحظ أن جل قراراته تمحورت حول السلطات المركزية من جهة والسلطات اللامركزية من جهة أخرى, فتم منح اختصاصات اقتصادية واجتماعية واسعة للولاة خاصة بعد خطابه الشهير في قسنطينة والذي أعلن فيه عن ما أصبح يعرف بـ"مخطط قسنطينة" (Plan de Constantine), للمزيد أنظر: عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص326.

[4] منذ أن تسلم ديغول مقاليد الحكم سعى بكافة أساليبه الكذب على الشعب الجزائري بإتباع أوجه متعددة لمراوغة جيش وجبهة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب معتمدا على مشاريع سياسية واقتصادية وأيضا عسكرية، كما سعى إلى إنشاء قوة ثالثة تأخذ مكان جبهة التحرير الوطني، متكونة من العملاء وغلاة المعمرين ليتولوا مقاليد الحكم في الجزائر وتحت الرعاية المباشرة لفرنسا، وذلك من أجل غلق الطريق أمام ج.ت.و, للمزيد أنظر: عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص150. وأنظر: رابح لونيسي، **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ط2، منشورات كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص209.

[5] محمد عجرود، مرجع سابق، ص ص52-53.

احتفظ امحمدي السعدي ومساعدوه من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بالقيادة وعدم التواصل والتنسيق مع نوابه رغم أن المجموعة بعد هيكلتها من طرف الباءات الثلاث عقب اجتماع 26 أفريل 1958، حددت لنفسها مجموعة من المهام من بينها تدمير خط موريس وتخريب أنابيب النفط، والقضاء على أنصار بلونيس، ودراسة وضعية الضباط الفارين وتسويتها دون أخد رتبهم السابقة بعين الاعتبار للمساهمة في تنشيط الكفاح المسلح[1]، لكن الأمر اختلف نوعًا ما ليجد هؤلاء الضباط أنفسهم في هرم القيادة إلى جانب امحمدي السعيد[2] فتطور الخلاف أكثر، خاصة بعد حلول هذا الأخير إلى مدينة سوق الأربعاء بتونس أين أعلمه كل من أحمد دراية والعيساني ومحمد عواشرية بأنهم في أمس الحاجة للسلاح لتنفيذ هجومات على خط موريس، ومواصلة تمويل الثورة في الداخل، وتم إبلاغه بأنهم مضطرين مراسلة قادة الولايات في الداخل عن الجمود الذي يخيم على اللجنة في الحدود، وهنا أجابهم امحمدي السعيد بأن الولاية الثالثة على استعداد لمد بعض الوحدات في الحدود بالفائض من السلاح الذي تتوافر عليه بعد أن غنمته من إحدى المعارك مع العدو[3].

وفي خضم هذه الخلافات والنقص الفادح للسلاح واجه جيش الحدود معضلة أخرى تمثلت في محاولة اجتياز الكتائب لخط موريس، أين اكتشفت مصالح العدو ذلك، ووقعت معركة سوق أهراس الكبرى كما سجل ثوار القاعدة الشرقية ابتداءً من تاريخ 18 ماي إلى غاية 18 ديسمبر 1958 حوالي تسعة عشر (19) عملية اختراق في كل من الماء الأبيض الكويف العوينات ونقرين وبوشقوف ومداوروش وسوق أهراس استشهد خلالها حوالي 243 ومجاهد[4].

وصل الأمر ببعض القيادات المتواجدة بتونس إلى محاولة شراء ذمم المجاهدين، حيث يذكر التقرير السابق لمحمد عواشرية: «...تلقيت استدعاءًا من قاسي، فذهبت إلى مدينة تونس حيث قال لي هذا الأخير في معرض حديثه، كن رجلا، إننا نعول عليك، حذار من عمارة بوقلاز، أبعد عناصره، وإن لجنة التنسيق والتنفيذ تقف إلى جانبك، وإننا ذاهبون إلى القاهرة وقيادة لجنة العمليات العسكرية، ولكننا لن نعود أبدا، ولتعلم أن كريم بلقاسم لا يثق في أي شخص كما يثق في امحمدي السعيد، يجب عليك أن تنسق معه، وإنك ستنجح في مهمتك، لأن امحمدي السعيد سيعود من القاهرة وسيكون هو المسؤول الوحيد

---

[1] محمد عباس، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص14.

[2] عمار بن عودة، مصدر سابق.

[3] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص378.

[4] محمد عجرود، مرجع سابق، ص ص102-103.

عن لجنة العمليات العسكرية في الشرق الجزائري، أما بقية الأعضاء فإنني سأتصرف معهم التصرف الذي أراه مناسب لهم عندما يكونون في القاهرة»[1].

من خلال هذا التقرير، نرى بأن هناك نية مبيتة للإيقاع ببقية العناصر المشكلة للجنة الشرق ونقصد العموري، بوقلاز، بن عودة، وبالتالي تتأكد المزاعم التي تم من خلالها اتهام امحمدي السعيد بالتسلط، لكن هل هي البداية للتخلص من هذا الكابوس الذي سببه هؤلاء القادة لمحمدي السعيد، أم أن الأمر لا يعدوا إلا أن يكون مجرد خلاف بسيط، أو سحابة صيف عابرة؟.

والسؤال الآخر والأشد خطورة والذي طرحه الرائد هلايلي محمد الصغير ماذا لو أن قادة الولاية الأولى أعماهم التهور والغرور وراحوا يحاولون فرض سيطرتهم على منطقة القبائل، والجزائر العاصمة؟ وهل أن القادة الأربعة الذين قاموا بمهمة التدخل الغير مرضي سابقا في الأوراس (أوعمران، محمدي السعيد، عميروش، الرائد قاسي، السعيد يا زواران...) سيعتبرون الأمر عاديا، ويستسلمون له كأمر واقع؟[2].

بدأت الصورة تتضح أكثر يوما بعد يوم بعد فشل قيادة العمليات العسكرية في إيجاد حلول لاختراق السدود بعد فقدانها لحوالي 6000 مجاهد (من أفريل إلى جوان 1958)[3]، كما أن تأسيس قيادة العمليات من قبل ل.ت.ت لم توضح فيه طبيعة العلاقة بينهما مما أدى إلى تعرض عمل الأجهزة لخلل ما نتيجة وقوع مشكلة سياسية كانت بدايتها ما آثاره محمد العموري الذي بدأ في انتقاد أداء قيادة لجنة العمليات العسكرية في اجتماع 02 جوان 1958، ليتحول الأمر فيما بعد إلى مواجهة مباشرة مع ل.ت.ت بعد استشارة هذه الأخيرة لقيادات الداخل حول مشروع إنشاء الحكومة المؤقتة[4].

وافقت قيادة العمليات العسكرية على الانشغال الذي طرحه محمد العموري خاصة بعد إثارته لمشكلة تتعلق بعمل المؤسسات حيث بعث برسالة إلى ل.ت.ت يطلب منها تقديم توضيحات حول مشروع إنشاء الحكومة ودور المجلس الوطني للثورة فيما إذا كان سيستثار في هذا الأمر أم لا[5].

بدأت بوادر حل اللجنة تظهر شيئا فشيئا إلى العلن خاصة بعد أن استخلصت ل.ت.ت عدم جدوى العمل الذي تقوم به، في فترة دامت خمسة أشهر عانت خلالها العديد من المشاكل، كان أهمها

---

(1) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص378.

(2) مصدر سابق، ص301.

(3) الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص210.

(4) المصدر نفسه، ص211.

(5) محمد حربي، مؤامرة العموري, مرجع سابق، ص16.

غياب الثقة بين قادتها بعد أن شهدت تحالفات بين العقداء (العموري وبوقلاز وبن عودة) ضد (امحمدي السعيد) المتهم بتدعيم الضباط الفارين من الجيش الفرنسي على حساب قياديي الداخل وعلى رأسهم الرائد إيدير مدير ديوان كريم بلقاسم، ثم إن أنصاره اتهموا العموري بالسعي من أجل خنق الولايتين الثالثة والرابعة فحسب قولهم: «كان يستعمل عملاءه الخاصين ويرعاهم على حساب أموال الثورة من أجل القيام بدعاية حاقدة ضد كل ما هو قبائلي، وضد الإخوة القبائل في ل.ت.ت»[1].

منذ أواخر شهر جوان 1958 تحصلت ل.ت.ت على تقرير سري أكد فيه أوعمران على نجاح الجنرال ديغول في مسعاه من أجل السيطرة على الأوضاع داخل الجزائر بعد أن فقدت الثورة بريقها ميدانيا، وتأزم الأمور بعد سلسلة الإخفاقات السياسية خاصة بعد وفاة عبان رمضان[2] فوجب على قيادة العمليات الشرقية بذل المجهودات من أجل تحقيق نجاح على الميدان، إلا أن الوضع الجديد وحالة الفوضى التي أصبحت تعم جميع المناطق الحدودية الشرقية وقفت حاجزا أمام ذلك وصلت حتى داخل المواطنين التونسيين حيث كثرت التجاوزات وعمت الفوضى وفقدت السلطة سيطرتها على كافة المستويات، الأمر الذي أدى بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى الدعوة لانعقاد اجتماع عاجل أياما قبل إعلانها تأسيس الحكومة المؤقتة، نتج عنه حل قيادة الأركان الشرقية وتسليط عقوبات متفاوتة على أعضائها[3]، كانت بالنسبة إلى بعضهم- العموري- مجحفة، دون السماع لوجهة نظره، مما ترتب عليه فيما بعد ما اصطلح عليه تاريخيا بمؤامرة العموري والعديد من التسميات الأخرى والتي أصبحت مثار جدل للكثير من المؤرخين.

المطلب الثالث: حل لجنة العمليات العسكرية:

في شهر سبتمبر 1958 اتخذت ل.ت.ت في اجتماع لها بالقاهرة آخر قرار لها قبل تعويضها بالحكومة المؤقتة يقضي بإلغاء قيادة العمليات العسكرية، بعد أن استدعي قادة كوم الشرق إلى القاهرة ظنا منهم أن الأمر يتعلق باجتماع م.و.ث.ج، لكن المفاجأة كانت كبيرة، حيث وبمجرد وصولهم تفاجئوا بوقوفهم فيما يشبه المحاكمة أمام ل.ت.ت والتي أصدرت في حقهم عقوبات متفاوتة[4]، بعد سحب

---

[1] محمد حربي، مؤامرة العموري, مرجع سابق، ص17.

[2] Alistair Horne, Op.Cit, P330.

[3] مصطفى هشماوي، تحديات، مرجع سابق، ص31.

[4] محمد عباس، كفاح الدم والقلم، مرجع سابق، ص209.

جوازات سفرهم لحظة الوصول، وأدرك العموري بأن امحمدي السعيد خطط وبدعم من كريم للإيقاع بقادة الكوم، واتهامهم بالتقصير في أداء مهامهم[1].

يروي العقيد علي كافي في مذكراته بحكم صداقته مع محمد العموري بعد الاجتماع الذي عقد في تونس خلال شهر ديسمبر 1957: «... لأول مرة يحدثني بطريقة غريبة، شعرت وكأنه تغير، كان ينتقد القيادة ويتهم البعض منها بالجهوية، يصفهم بالطماعين في زعامة الثورة، نبهته إلى خطورة ما يقول... لم يسمع لنصيحتي واتهم كريم بلقاسم وأوعمران بالجهوية... ولشدة حبي للعموري قلت له إذا ما تماديت في الحديث بهذه الطريقة عن مسؤوليك فإنك ستدفع الثمن غاليا»[2].

استغرقت إقامة أعضاء الكوم في القاهرة حوالي خمسة عشر يومًا ليقرر كريم وأعضاء ل.ت.ت إعادة النظر في تنظيم ج.ت.و وحل قيادة العمليات العسكرية[3]، وفي نفس الاجتماع وبعد التخلص من العناصر الخارجة عن السيطرة (بوقلاز والعموري) قام أعضاء ل.ت.ت بالتمهيد لأول انقلاب على المؤسسات الشرعية للثورة بإعلانهم تأسيس الكومة المؤقتة، دون الرجوع إلى م.و.ث.ج بصفتها أعلى هيئة في الثورة، وهي من تقرر ذلك[4].

بعد قرار حل الكوم تم استجواب القادة على شكل محاكمة، حيث سأل كريم وبوصوف وبن طوبال كلا من بوقلاز وبن عودة والعموري:

- **س:** لماذا لم تشعروا رئيس الكوم بعملية الهجوم على خطيّ شال وموريس ؟
- **ج:** لقد أخبرناه ولم يأت.

وطلب منهم تقديم تقارير تشرح أسباب فشل « قيادة العمليات العسكرية»[5]، وفي 13 سبتمبر 1958 اجتمعت ل.ت.ت لتنزل العقوبات في حق القيادة، كالآتي:

- امحمدي السعيد: تعليق كل نشاط لمدة شهر بسبب التقصير في أداء مهامه القيادية مع الإقامة القسرية في القاهرة.
- عمار بن عودة: تعليق كل نشاط لمدة ثلاثة أشهر بسبب تصرف مناف لوظائفه، مع الإقامة القسرية في لبنان.

---

(1) عمار بن عودة, مصدر سابق.

(2) مذكرات: مصدر سابق، ص269.

(3) محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص16.

(4) فارس بوحجيلة، "مؤامرة العقداء أثناء حرب التحرير", **مقال في يومية الفجر**, ع2852, الجزائر، 2010، ص10.

(5) محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص228.

- بوقلاز عمارة: توقيفه عن ممارسة أي نشاط عسكري وإنزال رتبته إلى عقيد مع الإقامة القسرية بالعراق نتيجة اتهامه بإثارة الشقاق.
- محمد العموري: تم إنزال رتبته إلى نقيب، مع تعليق كل نشاطه لفترة غير محددة بسبب إثارة الشقاق والجهوية مع الإقامة القسرية بجدة[1].

كان الحكم قاسيا على قائدي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، فزاد من نقمة إطاراتها والتي رأت أن اللجنة اعتمدت على الصرامة في تطبيقها للعقوبات في حق كل من العموري وبوقلاز في حين تم التساهل مع البقية[2]، حيث يرى الشاذلي بن جديد بأن عمارة بوقلاز هو من دفع العموري إلى رفض قرارات الحكومة المؤقتة مفضلا استعمال أسلوب آخر للإطاحة بالعسكريين بالتنسيق مع أحمد نواورة خليفته على رأس الولاية الأولى، ومحمد الطاهر عواشرية قائد القاعدة الشرقية[3].

أما عن تهم إثارة الشقاق فقد كتب العموري في تقريره: «لقد اضطررنا داخل الولاية الأولى إلى محاربة عمر بن بولعيد، ورجاله لأنه كان متعصب وجهوي النزعة، واتهمني حينئذ أنني قبائلي، لقد سقط أكثر من 200 جندي للقضاء على هذا الرجل من المؤسف حقا أن يضطر المرء إلى ذكر عدد القبائليين في مناصب قيادية في الولاية الأولى»[4].

تم تنصيب الحكومة المؤقتة من طرف الباءات المتحالفين، الأمر الذي جعلهم يسيطرون على قيادة الثورة في ظل معارضة وتهميش أغلب أعضاء م.و.ث.ج[5]، وقبل تأسيسها بحوالي أسبوع أبلغ كريم بلقاسم بتاريخ 14 سبتمبر 1958 قادة كوم الشرق بالعقوبات المسلطة عليهم، وبعد أن طال غيابهم في القاهرة أحسّ أنصار العموري بالخوف من أن يتعرض زملائهم إلى مكيدة، الأمر الذي أدى بالعقيد أحمد نواورة قائد الولاية الأولى إلى توجيه رسالتين إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس مطالبا إياه بعودة العموري، مؤكدا أن ما تعرض له القياديين (العموري، بوقلاز) ما هو إلا تصفية حسابات وترجمة لروح المحسوبية لدى أعضاء ل.ت.ت ودليل ذلك أن العقيدين لا يحظيان بحماية من طرف أعضاء اللجنة على عكس امحمدي السعيد وعمار بن عودة فالأول يحظى بحماية كريم والثاني يدعمه بن طوبال[6]، أما

---

[1] محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص17.
[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص182.
[3] مصدر سابق، ص123.
[4] محمد حربي، مؤامرة العموري، المرجع السابق، ص17.
[5] فارس بوحجيلة، مرجع سابق، ص09.
[6] محمد حربي، مؤامرة العموري، المرجع السابق، ص17.

العموري فيبدوا أنه ونتيجة لعدم وجود سند قوي له بات يفكر في حلول كثيرة من أجل استرجاع حق يراه بأنه من واجب الماضي الثوري بإعادة الاعتبار له مهما كلفه ذلك من ثمن.

المبحث الخامس: اجتماع الكاف والمحاكمة، الظروف والملابسات:

المطلب الأول: محمد العموري في القاهرة:

وصل محمد العموري إلى القاهرة وتمت معاقبته بإنزال رتبته العسكرية ونفيه إلى السعودية، فاستاء لهذه العقوبة التي اعتبرها ظالمة له متناسين تاريخه النضالي في الحركة الوطنية وأثناء الثورة، وبين أخذ ورد امتنع عن تنفيذ أوامر كريم بلقاسم مطالبا بمحاكمة علنية، ومبديا استعداده تحمل كل ما تقرره المحكمة إذا ثبتت إدانته، إلا أن كريم بلقاسم راوغه في بداية الأمر، وفي الأخير قرر إبعاده إلى السعودية بالقوة لكن محمد العموري لم يبالي بالأمر وبقي على اتصال بمناصريه تحيينا لفرصة مناسبة للتخلص من الوزراء العسكريين[1].

تنوعت التسميات التي تناولتها بعض الكتابات التاريخية والتي وعلى الرغم من قلتها، إلا أن غالبيتها وصفت ما قام به محمد العموري هو انقلاب، أو مؤامرة، في حين تذهب بعض الروايات الأخرى إلى اعتبار ذلك قضية تبناها محمد العموري ردا لاعتباره هو بدرجة أولى، وحفاظا على المكاسب التاريخية التي حققها طيلة نشاطه العسكري رفقة معاونيه سواء في الولاية الأولى أو القاعدة الشرقية بدرجة ثانية.

ودون الوقوع في فخ التحيز لهذا أو ذاك وبعيدا عن الذاتية في دراسة مثل هذه المواضيع الحساسة جدا وجب إعادة قراءة متأنية للأحداث بطريقة موضوعية، بناءًا على ما كتبه المؤرخون أومن خلال الشهادات الحية سواء المحفوظة، أو التي تكلم فيها أصحابها ممن عايشوا الحدث بطريق أو بأخرى، وذلك من خلال اللقاءات الشخصية معهم، ليترك للقارئ بعد ذلك حق إعطاء العنوان المناسب للعملية، والحكم في الأخير إن استدعى الأمر ذلك.

أدى حل لجنة العمليات العسكرية إلى ردود فعل متباينة ومتناقضة نتيجة التحيز في إصدار الأحكام على أعضائها، وبنبرة الغضب عبر محمد العموري عن عدم رضاه ورفضه لتلك الأحكام مبديا استعداده لتحمل التبعات إن تسبب في أي خطأ كان نتيجته ردة فعل عكسية أثرت على مسار الثورة، لكن الأمر لم يكن في صالح العموري نظرا لأن القرار اتخذ ويجب عليه أن ينفذه وفي أقرب فرصة، لأن ل.ت.ت تنتظرها تحديات ورهانات أخرى في فترة عصيبة تعيشها الثورة على المستويين الداخلي والخارجي خاصة بعد سلسلة المناورات الديغولية في الداخل، فقررت ل.ت.ت، وبدون إزعاج نفسها

---

[1] فتحي الذيب، مصدر سابق، ص406.

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي وعلى الرغم من الترحيب بها من طرف الدول الصديقة والشقيقة، إلا أنه تم الاعتراف بها من طرف الحكومة المصرية على مضض، الأمر الذي جعلها تستغل فرصة معارضة محمد العموري لها من أجل الإطاحة بها حيث يرجح بن طوبال دوافع الرئيس عبد الناصر لمساعدة العموري لعدم ثقة القاهرة في شخصية فرحات عباس الذي أبدى باسم الثورة الجزائرية ميولات مغاربية في مؤتمر طنجة (أفريل 1958)، بعد أن قررت الأحزاب المغاربية الثلاث تشكيل جبهة موحدة تحول دون تزعمه للقومية العربية[1]، ويضيف بن طوبال أن انزعاج الحكومة المصرية من قادة الثورة بدأ منذ سنة 1956 بمجرد اطلاع جمال عبد الناصر على وثيقة مؤتمر الصومام حيث اعتبر أن الثورة الجزائرية اصطبغت بالماركسية وبأن الأمر أصبح ثورة شيوعية، ولم يعد يتعلق بثورة وطنية، وحسب بن طوبال دائما فقد كان المصريون يسعون لاستعمال الثورة الجزائرية ضد بورقيبة، الأمر الذي يؤكد نصح جمال عبد الناصر للعموري وجماعته بالانقلاب على الحكومة المؤقتة[2].

نضجت الفكرة عندما التقى العموري بمصطفى لكحل في القاهرة، وقد كان هذا الأخير معروف في الأوساط المصرية باسم جمعي سعدية[3] وقد أصدر في حقه عبد الناصر إعلانا فور وصوله إلى القاهرة إلى كافة مسؤولي ج.ت.و المتواجدين على الأراضي المصرية بأن أي اعتداء على مصطفى باليسترو هو اعتداء على الحكومة المصرية[4].

يذكر كريم بلقاسم بأنه كان محبطا من علمه باستقبال العموري من طرف مسؤولين ساميين مصريين، بمن فيهم جمال عبد الناصر نفسه وبأن العموري وبعض الضباط الآخرين وجهوا اتهامات خطيرة لفرحات عباس وحكومته الواقعة تحت تأثير الغرب المعارض للقومية العربية، وهو عنصر أساسي

---

(1) ح.ع، "بن بلة كان يرغب في إبقاء تبعية الثورة للمخابرات المصرية"، **مقال في الخبر اليومي**، 13 نوفمبر 2012، الجزائر، ص19.

(2) المرجع نفسه، ص20.

(3) شارك إلى جانب علي خوجة في كل المعارك التي عرفتها الولاية الرابعة ودخل في خلاف مع قائده سليمان دهيليس الذي همشه، وأرسله إلى الخارج، حيث تم نقله إلى الجبهة الليبية بقيادة مولود إيدير الذي دخل معه في صراع بعدما ساوره شك في عدم رغبته مقاومة الاحتلال ووجد له مناصرا يُدعى لخضر بلحاج من الولاية الأولى، وكان من المعنيين بمؤامرة العموري، وبعد فشله خلق جبهة في ليبيا التحق بعدها مصطفى لكحل بالقاهرة، بعدما افلت من قبضة رجال بوصوف ووضع نفسه تحت حماية المصريين, أنظر: محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص18.

(4) الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص195.

في إيديولوجية عبد الناصر الذي أمرهم بقلب الحكومة المؤقتة لصالح حكومة أخرى أكثر انفتاحًا لأفكاره[1].

وفي أول لقاء معه قدم مصطفى لكحل محمد العمري إلى فتحي الذيب حيث تم عقد اجتماع معه أكثر من مرة، وفي شهر أكتوبر اتصل الرجلان بعبد الحفيظ بوصوف ليبلغانه عن سعيهما للإطاحة بشخص كريم بلقاسم، وحسب محمد زروال فإن كل من بوصوف وبن طوبال كانا دائمي الاتصال بمحمد العموري في الفترة التي كان يخطط فيها للإطاحة بالحكومة المؤقتة[2]، ويؤكد هذه التصريحات فتحي الذيب حيث يقول: «تبين لنا من تحرياتنا الدقيقة أن بوصوف وبن طوبال كانا على اتصال وثيق بالعموري واليوزباشى مصطفى الأكحل المؤيد للعموري والمبعد أيضا إلى القاهرة، وأن الاتصال تم بالقاهرة ودون علم أعضاء الحكومة»[3].

لكن لماذا تم هذا الاتصال؟ وما هي الغاية منه؟

يجيب فتحي الذيب: «...تبين أن بوصوف أراد بموقفه هذا ضمان تأمين مستقبله إذا ما نجح انقلاب العموري الذي يدعمه كل قادة الجبهة الشرقية بالإضافة إلى الاستفادة من الفرصة التي سيمنحها له القدر ليتخلص من كريم بلقاسم ومحمود الشريف... كما ثبت لنا مساعدة بوصوف للعموري ومصطفى لكحل وتزويده لهما بجوازي سفر جديدين، وكان قد لمح لي بوصوف في حديثه إلى أنه على اتصال بقادة الجبهة الشرقية وأنهم طلبوا منه التخلص من كريم ومحمود الشريف وأنصارهما، مبديين استعدادهم لتأييده»[4]، ويواصل: «وراوغني حينما استفسرت منه عما ينوي فعله في هذا الصدد، وتأكد لنا أن بوصوف عقد جلسة سرية هو وبن طوبال مع العموري، والأكحل قبل سفر الأخيرين لتونس استغرقت ثلاث ساعات»[5].

قبل رحيله إلى القاهرة عين محمد العموري الرجال الذين يثق بهم في مناصب حساسة في الولاية الأولى، وكانوا دائمي الاتصال به ومنهم نواورة، بلهوشات، ملوح، صالح قوجيل، عمار بلعقون، بلحاج، بلخرس...[6]، كما أنه وبعد تشكيلها لم يرضى محمد العموري بوجود فرحات عباس على رأس الحكومة،

---

[1] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص163.

[2] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص388.

[3] مصدر سابق، ص406.

[4] المصدر نفسه، ص407.

[5] نفسه، ص405.

[6] فرحات عباس، **تشريح حرب**، تر: أحمد منور، دار المسلك، الجزائر، 2010، ص327.

وبطرق كريم بلقاسم التي يعتبرها تسلطية، خاصة بعد أن عاقبه بصفة قاسية بعد فشل لجنة العمليات العسكرية، مما حتم عليه الأمر البقاء في القاهرة وعدم المغادرة إلى السعودية[1].

يذكر عمار بن عودة [2] أنه التقى بالعموري في فندق فيكتوريا بالقاهرة حيث كانا يقيمان، وبعد أن ركبا السيارة في اتجاه المطار، لم يتوقف محمد العموري في التعبير عن سخطه من العقوبة، ومن فرحات عباس... حيث يقول: «في حواري مع العموري ذكرني بأنه التقى بشخص يُدعي محمد الهادي عرعار، وكان لهذا الأخير علاقات بفتحي الذيب وأقنعته بأن إقدامه على الانقلاب هو مجازفة وخطأ فادح لا يغتفر، ونصحته بتنفيذ العقوبة، وبقيت معه في قاعة المطار، ثم ذهبت لأتمم إجراءات السفر، وبعد العودة لم أجد العموري فسألت عون الاستقبال، أين ذهب العموري؟ فأجاب بأنه غادر رفقة رجلين وبعد وصفهما، أدركت بأن الشخصين هما مصطفى لكحل وجمال قنان، وأؤكد بأن كلا من جمال قنان ومحمد الهادي عرعار والوردي قتال، كانت لهم علاقات مباشرة بفتحي الذيب، وبحكم عملي السابق كنا نسجل كل من كانت له علاقات خارج الثورة مع أي كان– في سجل خاص»[3].

أما بوقلاز الذي غادر باتجاه العراق فقد أكد بأنه هو صاحب فكرة رفض القرارات التعسفية رفضا سياسيا، حيث كان ينوي عقد مؤتمر صحفي يعلن فيه إسقاط صفة تمثيل الثورة عن بعض وزراء الحكومة المؤقتة تنديدا بتصرفاتهم التي لا تخدم مصلحة الثورة، وكان يرفض إقحام السلطات المصرية في هذا الموضوع لأنه يتعلق في مشكلة بين مسؤولين جزائريين[4]، وبأنه على علم بنوايا العموري حيث يقول: «... كان يعتزم اللجوء إلى استعمال القوة كوسيلة للضغط على كتلة العسكريين في قيادة الثورة، وحملهم على التراجع عن قراراتهم وإصلاح ما كنا نعتبره جميعا استبدادا بالرأي وتجاوزات تعود إلى حسابات شخصية»[5].

ومن خلال هذا التصريح لشاهد عيان فقد أبعد بوقلاز نيّة المؤامرة أو الانقلاب، وأن الأمر يتعلق سوى بالضغط للتراجع عن قرار، وربما تكون مجرد حيلة استعملها العموري لدفع القيادة في الحكومة المؤقتة للنظر في طلبه المتمثل في المحاكمة والرجوع إلى الجزائر لكن كثرة الانتقادات والاحتجاجات

---

(1) بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص459.

(2) ينظر: الملحق رقم (31): صورة للباحث مع المجاهد عمار بن عودة بمنزله بمدينة عنابة بتاريخ: 2017/01/31.

(3) مصدر سابق.

(4) محمد عباس، كفاح الدم والقلم، مرجع سابق، ص210.

(5) المرجع نفسه، ص210.

وتوجيه أصابع الاتهام إلى الباءات الثلاث بعلاقتهم بتصفية عبان متبوعة بتنظيم يوم حداد، اعتبرته قيادة العمليات إهانة لها بصرف النظر عن الموقف من شخصية عبان[1].

ويؤكد عمار بن عودة أنه قبل مغادرته باتجاه بيروت علم بأن العموري سيتوجه إلى طرابلس،رفقة كل من مصطفى لكحل وجمال قنان، بعد أن غادروا القاهرة باتجاه الأراضي الليبية، ففي الوقت الذي استقر فيه كل من العموري ولكحل بطرابلس رجع جمال قنان إلى مصر، بينما غادر الاثنان باتجاه الأراضي التونسية[2].

أما الوردي قتال المتواجد بالقاهرة في تلك الفترة فقد صرح بأن العموري اتصل به محتجا على تصرفات كريم بلقاسم معه ومع قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وطلب منه الانضمام إليهم لمعاقبة بعض وزراء الحكومة المؤقتة، وإعادة الاعتبار للولاية الأولى، إلا أن الوردي رفض الأمر ونصح العموري بأن لا يجازف لأن العواقب ستكون وخيمة[3].

أما عن الكيفية التي تم بها كشف علاقة العموري وجماعته بالقاهرة وبرجل مخابراتها فتحي الذيب، يؤكد عمار بن عودة، بناءًا على ما أورده سليم سايح نقلا عن شهادة هذا الأخير في إحدى الصحف الوطنية[4] حيث يقول: « اتصل بي فتحي الذيب عن طريق محمد الهادي عرعار، الذي نقل لي بأن فتحي الذيب يريد مقابلتي في مكتبه، لأمر حساس وهام وسري للغاية، وبعد إشعار الأمر إلى كريم وبن طوبال، سمحا لي بالمقابلة، فطلب مني العمل معه لتغيير الحكومة المؤقتة أو على الأقل رئيسها فرحات عباس وتعويضه بأحمد بن بلة وهمس فتحي الذيب في أذني بأنه على علم بمعارضتي للحكومة، وقد أجبته بأن هذه المسألة جزائرية داخلية، ولا شأن للمصريين بها ونقلت الأمر للقيادة، وبعد هذا اتصل محمد الهادي عرعار ببوقلاز وأقنعه بلقاء فتحي الذيب لنفس الغرض، وسارعت إلى أخذه إلى مطار القاهرة لترحيله إلى بغداد»[5].

---

[1] عمار بن عودة , مصدر سابق.

[2] المصدر نفسه.

[3] **مقال في جريدة الشروق اليومي**، ع2479، 14 ديسمبر 2008، الجزائر، ص09.

[4] سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص120.

[5] يذكر الوردي قتال بأن محمد العموري فاجأه في الليلة الأخيرة التي سيسافر فيها إلى ليبيا، وأبلغه بأنه قرر السفر على متن سيارة سوداء من نوع مرسيدس هي ملك لكريم بلقاسم، وأن الشخص الذي سيقود السيارة هو (عمار قرام) السائق الشخصي لكريم، فقلت له بأن هذه مغامرة مفضوحة تقودنا إلى السجن مباشرة، ولكنه أصر على موقفه، وتمسكت أنا برأيي،

من خلال الشهادة السابقة لبن عودة، أرى أنه وقع خلط بين شخصيتيّ بوقلاز والعموري، فتارة يؤكد بأن بوقلاز هو من كان معه في السيارة أثناء رحلته إلى المطار، ومرة أخرى يصرّح بأن المرافقين له هما العموري وجمال قنان؛ ربما عامل الزمن وكبر السّن لهما دور في الإدلاء بهذا التصريح بعد أن تم الخلط بين الشخصيات.

يؤكد الوردي قتال أنه دعم فكرة عودته رفقة محمد العموري إلى الجزائر، وقدم مقترحه بعد الاتفاق على كل شيء إلى عمر البوقصي، لكن هذا الأخير رفض الفكرة رفضا مطلقا خاصة بعد أن علم بأن ترتيبات العودة تتم بالتنسيق مع فتحي الذيب وبالتالي لا يمكن التشجيع على هذه العملية التي ستتسبب في إراقة دماء الجزائريين[1].

ومن جانب آخر تنفي شهادة باسطة أرزقي المثيرة للجدل كل ذلك حيث يقول: «إذا كانت تلك العملية (مؤامرة العقداء) قد منيت بالفشل، فإن للجنة التنسيق والتنفيذ –التي تحولت إلى الحكومة المؤقتة– أن توعز فضل ذلك إلى مصالح مكافحة التجسس الفرنسية المتمركزة بالقاهرة، بمثل ما حدث في عملية تحويل الطائرة التي كانت تحمل بداخلها بن بلة وبقية قادة الخارج... والذي انجر عن اعتقالهم إنهاء الخلاف الذي وقع بين ل.ت.ت وممثلية الجبهة بالقاهرة، وبالطبع الفرنسيون لم يفعلوا ذلك من أجل إسداء خدمة للجزائريين، بل كان غرضهم تحقيق مصالحهم الذاتية بعد فشلهم»[2].

وقبل الخوض في تفاصيل رحلة العودة وما ستخبأه الأقدار لمحمد العموري وبقية القادة من الأوراس والقاعدة الشرقية، وجب التذكير أن لعبة ما تحاك ضد مصالح الثورة، وهو أمر لم ينتبه له محمد العموري، لكن صراع من نوع آخر نتيجة عدم التوافق أو الاختلاف الايديولوجي بين طرفين متصارعين مصري وتونسي، ذهب فيه محمد العموري ومن معه ضحية سوء تقدير لا أكثر ولا أقل، بيدا أن المصالح الفرنسية استغلت بعض الثغرات لنفث سمومها لمحاولة استعادة السيطرة على الأوضاع وتحقيق انتصار جزئي في تلك المرحلة.

بقيّ محمد العموري في اتصال مع فتحي الذيب سرًا وجهرا من أجل التسريع في تنفيذ المخطط بمساعدة مصطفى الأكحل إلى جانب الدعم الايجابي الذي كسبه من المناضل العروبي التونسي صالح

ولما لم نصل إلى وسيلة للتفاهم ودعته وانصرفت, أنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص391، أنظر: الوردي قتال، مذكرات، مصدر سابق، ص154.

(1) مصدر سابق.

(2) مواقف وشهادات: مصدر سابق، ص 517.

بن يوسف المعارض السياسي للحبيب بورقيبة للإطاحة به مما يسمح بإشراك تونس في الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في إطار فكرة جيش تحرير المغرب العربي التي كان وراءها عبد الكريم الخطابي[1].

ثم إن اتهام العموري بعلاقته مع بن يوسف كانت من أحد الأسباب لخلق أزمة بين بورقيبة وج.ت.و، وقد غذت فكرة الخلافات بينهما خط الأنابيب النفطي العابر للجنوب التونسي الذي كان بورقيبة يرغب من خلاله تحقيق عائد مالي سنوي يقدر بـ12 مليار لكن وبعد القبض على حركة المعارضة التي قادها العموري، اضطر بورقيبة إلى التراجع ومحاولة التقارب مع الدول العربية وخاصة علاقته مع ج.ت.و حيث تم تقاسم الرسوم المحصلة على خط الأنابيب بصورة عادلة بين تونس وج.ت.و[2].

وعلى كل فقد هيأ محمد العموري نفسه بعد أن اتصل بالقادة في الداخل، للسفر إلى طرابلس الليبية وأثناء وصوله طلب كل من عبد الله بلهوشات وأحمد نواورة من عمار قرام[3]، التوجه إلى طرابلس في مهمة لم يكن هذا الأخير على علم بها من أجل جلب محمد العموري إلى الكاف بتونس[4] أين سيتم عقد اجتماع بينه وبين بعض قيادات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، في محاولة تصحيح للأوضاع من أجل إعادة الاعتبار للعموري أولا وللولاية الأولى والقاعدة الشرقية ثانيا.

---

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، مرجع سابق، ص30.

[2] كانت محاكمة الوزراء السابقين (وقت الحماية) من أبرز الأحداث في تونس، فنذكر على وجه الخصوص محاكمة الطاهر بن عمار رئيس الوزراء السابق والذي صدر في حقه حكم بالسجن أربعة أشهر مع وقف التنفيذ وأربعين مليون (40) غرامة، قد خلف بعض الانزعاج في الأوساط الأرستقراطية، كما أنه وعندما تم القبض على الطاهر بن عمار المعارض الشديد لتوقيع معاهدة الاستقلال، فإن رئيس الحكومة دخل في نوبة غضب زادة خلافه الشديد مع السيد بشير بن أحمد مدير صحيفة (عمل الدستور الجديد) الأسبوعية بعد انتقاده على عمل الحكومة، الأمر الذي جعل بورقيبة يخشى أكثر من اليوسفيين أو التونسيين الذين أصيبوا بخيبة أمل، وأيضا رجال ج.ت.و. أنظر: الملحق رقم (32): التقرير الفرنسي الخاص حول الوضعية في تونس المؤرخ في 09 ديسمبر1958، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، علبة رقم: (A.N.O.M FC27046).

[3] هو عمار بن السبتي مولود بتاريخ 18 جانفي 1925 بمدينة أم البواقي، التحق بالثورة سنة 1956 على مستوى الجبهة الخارجية بتونس، كان مسؤولا عن إبرام صفقات جلب الأسلحة من ثكنة العزيزية بليبيا رفقة الليبي سالم شلبك، التحق كعامل بوزارة القوات المسلحة سنة 1958 وعمل كسائق شخصي لوزير الدفاع كريم بلقاسم، وعاش في تونس وليبيا ومصر، للمزيد أنظر: مونيا ساكر، **المجاهد عمار قرام، الجبهة الخارجية قصة كفاح من الجزائر إلى تونس، ليبيا ومصر**، دار المنتهى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

[4] Zoubir Khelaifia, Ammar guerram brise le silence, Le complot des colonels, **Journale Mimouria publié**, le 18 Mai 2017, Alger, P13.

المطلب الثاني: أسباب وظروف اجتماع الكاف:

بعد النشاط الذي لعبه محمد العموري في القاهرة من خلال اتصالاته بفتحي الذيب وعلاقته مع النقيب علي زغداني قرر العودة -رغم الحظر المفروض عليه- إلى الجزائر، وبناء على شهادة كاتبه الخاص محمد الواعي فإن العموري كان دائم الاتصال به فترة إقامته في القاهرة، وكان يرسل إليه المال، وعندما وصل إلى طرابلس هتف إلى قيادة الولاية للإسراع بإرسال سيارة " لاندروفير" لنقله إلى التراب التونسي[1]، فتم ابلاغ أفراد القيادة بالأمر فتم نصحه بأن إرسال سيارة إليه ستتسبب في اكتشاف أمره، وأفصحوا له أن يتدبر أمره فيدخل إلى الأراضي التونسية كمواطن عادي، ثم يتوجه بعد ذلك إلى إحدى هاتين المدينتين: تاجروين أو القلعة الجرداء [2].

كانت الحكومة المؤقتة تتابع تحركاته بواسطة عيونها على امتداد الطريق من القاهرة إلى تونس[3] حيث توجه قبل الالتحاق بالمجتمعين إلى مدينة طرابلس حاملا رخصة بالية ممضاة من طرف العقيد أوعمران[4] في حين التحقت البقية بالكاف[5].

يذكر الشادلي بن جديد أن محمد الطاهر عواشرية عقد سلسلة من الاجتماعات في القاعدة الشرقية بالمنطقة الأولى والثانية والثالثة في انتظار وصول عميروش وسي الحواس، كان خلالها الجو مشحونا للغاية ممزوجا باتهامات تتلخص في مجملها حول حالة البؤس التي تعيشها مناطق الداخل في حين أن الحكومة المؤقتة تتمتع بامتيازات خاصة، كما أن فكرة استبدال فرحات عباس بالأمين دباغين طرحت أثناء هذا الاجتماع، إضافة إلى الاحتجاج حول مقتل عبان رمضان[6].

ويؤكد فرحات عباس في كتابه تشريح حرب عن المؤامرة التي كان يخطط لها العموري: «...كنت في أوروبا حينما دخل العموري تونس وفي ليلة 14 و15 نوفمبر 1958 حضر الانقلاب العسكري رفقة مجموعة من المناضلين... فشلت العملية بفضل أحد المناضلين المخلصين لها»[7].

قبل الدخول في تفاصيل رحلة عودة العموري إلى الداخل وجب التذكير بأنه ومنذ منتصف شهر أكتوبر 1958 تلقى رسالة عن طريق المدعو عمر دردور، وهو من جمعية العلماء، مفادها بأن الجماعة

---

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص390.

[2] المرجع نفسه، ص331.

[3] محمد عباس، الثورة الجزائرية من الفكرة، مرجع سابق، ص483.

[4] يبقى أمر العقيد أوعمران يطرح تساؤلات عدة حول إبعاده وتهميشه بعد أن كان له دور قيادي في السابق.

[5] محمد حربي، مؤامرة العموري, مرجع سابق، ص19.

[6] مذكرات: مصدر سابق، ص123.

[7] مصدر سابق، ص327.

جاهزة لاستقباله على الحدود التونسية ولخطورة الأمر يذكر -عبد الرحمان مهري (شقيق عبد الحميد مهري)- فقد تكتم أصحابها عليها فلم يسلموها له، ولا إلى الحكومة المؤقتة[1].

وسط صحراء قاسية بين مصر وليبيا سافر محمد العموري في رحلته الأخيرة لمحاولة قلب الأوضاع لصالحه في انتظار ما يخبأه القدر له، ليدخل التراب الليبي في اتجاه مدينة طرابلس الليبية، وفور وصوله إلى ليبيا أقام في منزل أحد المناضلين الليبيين واسمه سالم شلبك[2]، وكان هذا الأخير يحسن اللهجة البربرية، ومن المناضلين الأوفياء والداعمين للثورة الجزائرية مثله مثل بقية الليبيين الشرفاء الذين بذلوا قصارى جهدهم ومالهم من أجل الوقوف جنب إخوانهم الجزائريين.

وأثناء مهاتفته تكلم العموري مع جماعته[3] حول برنامج اللقاء ومكان الاجتماع ففهم شلبك الحوار جيدا وتأكد بأن أمرا ما سيقع، وإحساسا منه وغيرة على مصالح الثورة التي يكن لها الاحترام والتقدير ونظرا للظروف العصيبة التي مستها تحرك شلبك بسرعة وأبلغ القيادات بكل ما سمعه مما جعلهم يتتبعون اتصالاته لإلقاء القبض عليه[4].

يذكر سايح سليم بناءً على شهادة عمار قرام أثناء مقابلة خاصة معه بمسقط رأسه في مدينة أم البواقي أن هذا الأخير تسلم رخصة مرور من نواورة وبلهوشات- علما أن قرام كان سائقا سابقا لهذا الأخير- لنقل مجموعة من الإخوة الذين ينتظرونه بمقهى التجارة بطرابلس، ومن ثم نقلهم إلى تاجروين مقر قيادة الولاية الأولى مرورًا بقفصة[5]، وعندما اقترب الجميع من الحدود التونسية أوضح العموري لعمار قرام بأنهم تحت مسؤوليته، وعليه أخذ الحيطة والحذر بسلك الطرق الآمنة[6].

---

[1] سليم سايح، **القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس (1954-1962)**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة قالمة، 2018/2017، ص185.

[2] كان ممثلا للثورة في ليبيا من مواليد مدينة نالوت الليبية تقع على الحدود الغربية مع الجزائر، يملك مستودع لسيارات الشحن الكبيرة في العاصمة طرابلس، على اتصال وثيق بقادة الثورة, أنظر: عيسى محمد البجاحي، **مساهمة الليبيين ودورهم في حرب التحرير الجزائرية، سالم شلبك أنموذجا**، بحث غير منشور، نالوت، ليبيا، 2010.

[3] تكلم محمد العموري مع الرائد أحمد نواورة، وطلب منه إرسال سيارة تنقله إلى الكاف بتونس، ومع الثقة العمياء لشخص سالم شلبك إلا أن هذا الأخير أبلغ كل ما سمعه من الحوار، وكان العموري يجهل معرفة الليبي للهجة الأمازيغية، وأبلغ سالم (أحمد بودة) الذي بدوره ابلغ القيادة عن كل الحديث الذي جرى بين العموري ونواورة وعن سفره إلى الكاف، فتم تلبية طلبه واستجاب مع عبد الله بلهوشات لطلبه وأرسل له عمار قرام في سيارة لاندروفر لينقله من ليبيا إلى الكاف, أنظر: عمار جرمان، مرجع سابق، ص152.

[4] علي كافي، مصدر سابق، ص209.

[5] سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص127.

[6] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص401.

أدرك قرام بأن أمرا خطيرًا سيدبر، فأوقف السيارة حينها وقام بإسدال الستار الخلفي، ثم غير مسلكه باتجاه طريق مَجْرَدَة، حيث يسيطر أنصار صالح بن يوسف على هذه المنطقة، مما مكنه من الإفلات من الحواجز التي نصبها رجال الحرس التونسي له متخذا الطريق نحو مدينة الكاف مسلكا آخر حيث يتواجد أنصار محمد العموري الذين تم القبض عليهم فيما بعد[1].

يؤكد صالح قوجيل بأن عمار قرام هو من أبلغ القيادة بأمر العموري مدعيا بأنه أنقذ الثورة والحكومة المؤقتة من محاولة انقلاب كانت ستدبر ضدها، ولكنه كان يجهل بأنه تسبب في القضاء على أنبل القيادات في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية[2].

رغم تصريحات قرام بأنه أنقذ الثورة من مكيذة مدبرة لها فهل يمكن التسليم بأنه هو من أبلغ بالفعل عن مخطط العموري، أم أن رواية سالم شلبك هي من كشفت عن المخطط، أم أن مخابرات الحكومة المؤقتة كانت يقظة جدا إلى درجة أنها كانت تتابع تحركات العموري من القاهرة إلى غاية دخوله التراب التونسي؟

اختلفت الروايات حول هذه المسألة، فمن بينها قصة سالم شلبك السابقة الذكر، وهناك رواية أخرى تؤكد بأن عمار قرام لم يكن يعلم بمهمته الحقيقية حيث طلب منه إيصال البريد، ولكنه عندما التقى العموري علم السائق بالأمر فلبى طلبه[3]، وهناك رواية أخرى ذكرها عمار جرمان وأكدها صالح قوجيل أثناء شهادته، وربما هي الأقرب إلى الصحة، حيث يُقال أن عمار قرام وبعد وصوله إلى مدينة الكاف ترك هناك محمد العموري، ثم اتجه مباشرة إلى العاصمة التونسية وما إن التقى أخاه بلقاسم وهو تاجر بتونس أبلغه بكل التفاصيل التي حدثت معه، فنصحه أخوه بالإبلاغ عن الحادثة واتجها الاثنان إلى كريم بلقاسم وأبلغاه بوصول العموري إلى الكاف[4]، لأن عمار قرام بعد تلك الحادثة أصبح هو السائق الشخصي لكريم الذي لا يثق في أي أحد سوى حاشيته بحكم منصبه الحساس جدا، ويُعتقد بأن قرام

---

[1] سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص127.

[2] مصدر سابق.

[3] عمار جرمان، مرجع سابق، ص153.

[4] صالح قوجيل، مصدر سابق.

حصل على هذا المنصب كمكافأة على وشايته، ودليل ذلك أن سيارة المرسيدس[1] التابعة لكريم احتفظ بها قرام بعد الاستقلال[2].

قبل اكتشاف الاجتماع بأيام كان كل من كريم بلقاسم امحمد يزيد قد وصلا إلى مقر قيادة الولاية الأولى في مدينة "القصرين"[3]، وفي لقاءه مع صالح بن علي بدأ كريم يشرح الظروف السياسية الخطيرة التي تسبب فيها العموري وأنصاره، ودون زيادة للكلام الذي دار بين الاثنين سأنقل ما كتبه محمد زروال حرفيا: «قال كريم لصالح بن علي، إن مصير الثورة بين يديك أننا نعول على الله وعليك في أن تنقذ الثورة من الخطر الذي يحدق بها، ثم طأطأ رأسه[4] يريد أن يقبل قدم مخاطبه، ولكن هذا الأخير سحب رجله وقال له "حاشا لله يا سي بلقاسم" إننا كلنا في خدمة الجزائر، وإذا كنت تطلب مني أن أقف إلى جانب الحكومة في هذه الظروف العصيبة، فإني أطلب منك أن تستصدر لي أمرا من رئيس الحكومة نفسه، وآخر من كل وزير، يطلب مني فيه كل واحد من هؤلاء جميعا تأييدي للحكومة على البعض من هؤلاء الذين يعملون للإطاحة بها عنوة واقتدار»[5].

وبالفعل فقد نفذ كريم ما طلبه منه صالح بن علي حيث وابتداء من مساء غد اللقاء وصل المدعو "الأخضر لاك" إلى مقر الولاية حاملا رسائل تأييد صالح بن علي للحكومة التي تمكنت فيما بعد من إفشال ما قام به العموري بمشاركة المنطقة السادسة، وعرفانا بما قدمه بن علي من دعم فقد عرض على هذا الأخير منصب قيادة الولاية الأولى، لكنه رفض ذلك في رد قاسي لكريم بلقاسم: «إنني لا أرث

---

[1] من خلال شهادة عمار قرام، فإن قصة هذه السيارة تعود إلى سنة 1956, فبعد حادثة توقيف قادة الثورة في عملية القرصنة الجوية، صدرت قرارات صارمة بعدم استعمال الطائرة نهائيا، وقد تم تكليفه بشراء سيارة من نوع مرسيدس لاستعمالها في التنقلات في مختلف المهام، أما إشكالية السيارة فقد كان في عملية تسجيلها، وبما أنه معروف ومراقب من طرف السلطات التونسية يصرّح قرام فقد تم تسجيلها على اسم أخي صالح لإبعاد الشبهات عنها، وكنت انقل فيها القادة يقول قرام وعلى وجه الخصوص كريم بلقاسم، حيث باتت تُعرف باسمين أولهما سيارة قرام، وثانيها هي سيارة كريم, للمزيد أنظر: مونيا ساكر، مرجع سابق، ص ص31-32.

[2] عمار جرمان، مرجع سابق، ص154.

[3] مدينة تونسية تبعد عن الحدود الشرقية الجزائرية بحوالي 50 كلم من ولاية تبسة.

[4] أثناء سرد سيرته النضالية يؤكد عمار قرام بأن كريم بلقاسم اتصف بالشجاعة المطلقة والخطوات الثابتة في كل ما يُقدم عليه، كان سياسيا، قائدا ومجاهدا كبيرا، له من المواقف ما تتشرف الثورة الجزائرية به، وتشرف الوطن حتى أنه كان محل متابعات واهتمام كبير من طرف السلطات الاستعمارية، للمزيد أنظر: مونيا ساكر، المرجع السابق، ص51.

[5] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص392.

المسؤولية»، وهي كلمة شديدة المعنى وقاسية جدا ستترك نتائج وخيمة على صالح بن علي ومحمود الشريف والولاية الأولى فيما بعد[1].

1.2. وصول العموري إلى الكاف وتسيير الاجتماع:

فور دخول العموري إلى مدينـة الكاف خرج في استقبالهم شخص يدعى علي حموش فكان محمد العموري مرتديا قشابية، وبعد أن ناوله القهوة وصل عبد الله بلهوشات بصحبة صهره " الصادق محتالي"[2]، فسلم عبد الله بلهوشات مبلغًا ماليا إلى الاثنين –حموش وصهره– من أجل تسليمها إلى المسؤول العام بجبل الشعابني[3] لتوزيعها على المجاهدين بمعدل خمسة آلاف فرنك لكل مجاهد، كهدية من الولاية الأولى[4]، وفي الطريق يروي علي حموش: « قلت لصاحبي هل تعلم أننا سنسأل ذات يوم عن هذه الدراهم... إن النظام سيتهمنا بعد ذلك أننا مشاركون في هذه العملية... ولكي لا نقع في ورطة فإننا عندما نصل إلى جبل الشعانبي فإننا سنقول للمسؤول العام هناك إن هذه هدية من الحكومة المؤقتة بمناسبة تشكيلها»[5].

بدأ الاجتماع بإحدى عمارات مدينة الكاف في الطابق التاسع وتم تكليف "داودي عبد السلام" بالحراسة[6]، وفي الثاني عشر من شهر نوفمبر 1958 حضر كل من نواورة، بلهوشات وصالح السوفي عن الولاية الأولى، وعواشرية، أحمد دراية، شويشي العيساني ومحمد الشريف مساعدية من القاعدة الشرقية[7]، لكن ما هو برنامج الاجتماع وما هي أهم نقاطه؟

اكتشف محمود الشريف صدفة عودة محمد العموري إلى تونس والمخطط الذي تم الإعداد له ونيّته من وراء الاجتماع بقادة الولاية والقاعدة الشرقية، وسعيه للانقلاب على ح.م، فسارع للاستنجاد ببوصوف لكن هذا الأخير لم يكترث للأمر فأسرع وأبلغ كريم فوجده مترددا حيث اختار التهدئة والتقليل من خطورة المتآمرين، وبعد إلحاح شديد قرر كريم وبن طوبال إيقاف العموري ومن معه[8]، حيث يؤكد

---

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص392.

[2] المرجع نفسه، ص395.

[3] من أعلى المرتفعات الجبلية في تونس بارتفاع يبلغ 1544م يقع في الوسط الغربي التونسي وبالضبط في ولاية القصرين التي تبعد عن تونس بحوالي 20 كلم على الحدود مع الجزائر.

[4] محمد زروال، المرجع السابق، ص395.

[5] المرجع نفسه، ص395.

[6] الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص197.

[7] محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص19.

[8] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف، مرجع سابق، ص143.

حربي أنه بعد اتصال محمود الشريف بكريم بلقاسم وبعد إبدائه عدم المقدرة على توقيف المؤامرة طلب المساعدة من لحبيب بورقيبة الذي وضع قوات الشرطة تحت تصرفه[1]، أما عن ما قيل أثناء الاجتماع فقد أورد فرحات عباس ما يلي:

- عدم رضا الحكومة المصرية على تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبأنها لا تمثل الشعب حق تمثيل.
- إن عمار بن عودة المتهم بسوء الأخلاق نجا من العقوبة لأنه مدعوم من قبل بن طوبال، في حين تمت معاقبته رفقة بوقلاز لأنهما غير مدعومين من أي وزير[2].

ثم تلا خطابا بما سيبدأه بلهجة خطابية حادة: «إعلموا يا إخوتي إن عدونا اللدود هو محمود الشريف الذي ينوي اقتلاع كل عناصرنا ورمينا خارج الميدان لإعطاء حكم منطقتنا للقبائل، وإعلموا كذلك أن بن طوبال هو الذي اغتال زيغود يوسف ليأخذ مكانه هل تقبلون أن يقودكم أناس كهؤلاء؟... إعلموا كذلك أنني عبرت في القاهرة عن سخطي الشديد على قتل عبان رمضان دون محاكمة عادلة، وإن اجتماع المجلس الأعلى للثورة الجزائرية هذا أمر غير مقبول على الإطلاق، إنكم تلاحظون كيف أن كل مبادئ ثورتنا المجيدة قد مُرّغت في التراب»[3].

ويأخذ بعده عبد الله بلهوشات الكلمة مخاطبا: «إنه قد قطع صلاته مع الوزير المسؤول، وأنه فقد ثقته بعد ضربة القاهرة وقضية العقوبات بالإقامة الجبرية، قال إنه تحدث إلى وزيره وقال بصراحة إن خضوعه للأوامر مرهون بإلغاء العقوبات المذكورة، وإنه إن جاء أحدهم إلى الحدود التونسية التي هي تحت مسؤوليته سيودعه السجن، ولا اتفاق ولا حوار إلا بعد إلغاء العقوبات»[4].

أما عن مسألة الانقلاب على الحكومة المؤقتة فيؤكد محمود الواعي بأنها لم تكن في جدول اجتماع القادة ولا حتى فكروا بمثل هذا العمل العسكري، ويؤكد كلامه بصفته كان يحرر مطالب القادة بالتخفيف من العقوبات المسلطة عليهم باللغة العربية في حين كان السعيد عبيد يكتبها باللغة الفرنسية[5].

وتذهب بعض الكتابات إلى أن منهاج العموري كان يقتضي:

---

[1] Mohammed Harbi, Gilbert Meynier, **Le FLN Les Documents Et Histoire (1954-1962)**, Casabah édition, Algerie, 2004, P504.

[2] تشريح حرب، مصدر سابق، ص328.

[3] المصدر نفسه، ص329.

[4] نفسه، ص329.

[5] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص395.

- عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة.
- جر الوزراء وسجنهم في مكان بعيد.
- الاستيلاء على كل مراكز الحدود التونسية شمالا وجنوبا وإدارتها بصفة مستقلة[1].

استقبل الحبيب بورقيبة كريم بلقاسم الذي أوعز له عن المخطط الذي يدبّر على الأراضي التونسية، وأوغر إليه أن العموري له علاقات مع صالح بن يوسف وأن كلا من العموري وصالح بن يوسف سيقومان بانقلاب ضد الحكومة المؤقتة الجزائرية وضد لحبيب بورقيبة نفسه وبأن كريم كان يريد القبض على المجتمعين في مدينة الكاف بعد أن استدعى فيلقًا من جنود الولايات يخضع لسلطته لإتمام المهمة، لكن الرئيس التونسي رفض أن يتقاتل الإخوة فيما بينهم على أرضه وبالتالي فإن المهمة سيتولاها الحرس الوطني التونسي[2]، فكانت الضربة قاسية حين داهم الحرس العمارة التي عقد بها الاجتماع يوم 16 نوفمبر 1958 واعتقل المجتمعون باستثناء ثلاثة تمكنوا من الفرار[3]، ويتعلق الأمر بكل من أحمد دراية وعبد السلام الذوادي والنقيب بن ديدي (صالح السوفي)، هذا الأخير الذي أعلن عن تبرئه من هذا الانقلاب لأنه لم يكن على علم به، بينما عاد عبد السلام إلى (ق.ش) بعد إصابته بجروح على مستوى يده، وأبلغ الاثنان (عبد السلام، أحمد دراية) الرائد عبد الرحمان بن سالم بما جرى فتعاطف هذا الأخير مع قائده عواشرية ومع العقيد العموري ونواورة[4].

طوق الحرس التونسي تحت قيادة محجوب بن علي المكان على رأس قوة عسكرية بعد تكليف من بورقيبة، بعد أن أوهمهم بأنه يريد دخول العمارة للتفتيش عن بعض التونسيين[5]، ولما سُمح له بذلك ألقي القبض على أفراد المجموعة واحد بواحد ثم سلموا فيما بعد إلى قيادة الثورة التي زجت بهم في سجن

---

[1] محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص23.

[2] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص ص202-203.

[3] وفي رواية أخرى لاذ مصطفى الأكحل أيضا بالفرار بعد أن قيد حارسين تونسيين ثم اختفى بعد ذلك لدى احد الأهالي (أصله من عين البيضاء) مدة عشرة أيام، وسلم بعد ذلك نفسه لقيادة الثورة، وتم أسر ثمانية وعشرون رجلا، أما السعيد عبيد فقد أطلق سراحه أحمد بن الشريف لأنه كان صغير السن، وتذهب بعض الروايات أن أحمد دراية وقت وصوله إلى الفيلق الرابع المرابط بالقاعدة الشرقية صرح بأن الجيش التونسي يهاجم الجزائريين، الأمر الذي اغتاظ منه الجنود، وبعد فترة وصل الطاهر الزبيري كمبعوث من الحكومة المؤقتة ليعيده إليها، تم تقييده من طرف حمّة لولو (قيادي بالقاعدة الشرقية) واسمعه كلاما، وبعدها عُقد اجتماع ضم إطارات القاعدة في مقر قيادة عبد الرحمان بن سالم وبشيء من الحكمة والتبصر استطاع هذا الأخير معالجة الموقف واقنع الحاضرين بتسليم أحمد دراية, أنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص ص396-397.

[4] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص203.

[5] بعد سماع دوي صوت الرصاص داخل العمارة، تمت مداهمة المكان واحتجاز المجتمعين بحجة وجود جاسوس تونسي مبعوث لاغتيال بورقيبة، أنظر: الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص197.

"طبرسق"[1] وبعد أيام شرع الحرس التونسي في نقل الجنود الجزائريين لمحاصرة القاعدة الشرقية وقطع التموين عنها فوجدت تلك المنطقة نفسها بين مطرقة جيش الحدود بقيادة علي منجلي وسندان الجيش الفرنسي[2].

بعد القبض على المجموعة حوالي الساعة الحادية عشر ليلا[3]، تم تحويلهم لاحقا إلى ثكنة الحرس الجمهوري بمنطقة القبة بتونس العاصمة وبعد مُضي يوم تمت المناداة على محمد العموري وأحمد نواورة، ومحمد عواشرية، وبلهوشات وصالح قوجيل، وتم نقلهم بواسطة شاحنة عسكرية -بعد تقييدهم- إلى ثكنة "قبلاط"[4] أين تم حجزهم في غُرف منعزلة تحت حراسة جنود شبان تم تجنيدهم من طرف علي منجلي، وبعد المكوث في السجن مدة يومين: تمت زيارتهم من طرف كريم بلقاسم ومحمود الشريف وبن طوبال، وبلهجة غاضبة وجه كريم كلامه إلى المجموعة «أنتم من أردتم أن تصلوا إلى هذه الوضعية»، أما بن طوبال فبدأ بضرب المسجونين بواسطة عصا أين تم إيقافه من طرف عمار بلعقون حينما عاتبه بهذه العبارة «سي بن طوبال، لما كنت عندنا في الأوراس اعتنينا بك أكثر من ذلك، والآن تضربنا» فترك بن طوبال العصا وغادر القاعة.

وبدأت بعد ذلك مرحلة الاستجواب من طرف التونسيين[5].

2.2. أسباب اكتشاف الحادثة:

بعد القبض على العموري وبقية إطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، اعتبرت الحكومة المؤقتة ما أقدم عليه هؤلاء انقلاب وتآمر على قادة الثورة وبدعم أجنبي (مصر)، وهي حادثة خطيرة في تاريخ الثورة الجزائرية بينما يذهب البعض إلى اعتبار أن تسمية مؤامرة العقداء أو قضية العموري، ما هي إلا عبارة خاطئة لسوء تفاهم حصل بين الجيش وجماعة من المسؤولين[6].

---

[1] عمار جرمان، مرجع سابق، ص153.

[2] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص124.

[3] بعد الاتفاق الذي تم بين الحكومة المؤقتة، والطيب المهيري وزير الداخلية التونسي من أجل التدخل لإيقاف المتآمرين، نجح الأمر دون إراقة الدماء، ويذكر أن محمد العموري أعطى أمرا إلى جماعته بأن لا يُطلق أي رصاصة داخل العمارة، أنظر: مصطفى بن عمر، **الطريق الشاق إلى الحرية**, دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر، 2013، ص231.

[4] تقع الثكنة في مدينة قبلاط وهي مدينة من المدن التونسية تتبع إداريا إلى ولاية باجة في الإقليم الشمالي الغربي لتونس.

[5] صالح قوجيل، مصدر سابق.

[6] الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص131.

بعد تخلصها من العناصر الخارجة عن سيطرتها بالقبض عليهم عن طريق تدخل قوات الحرس التونسي اغتنمت القوات المذكورة الفرصة لإلقاء القبض على عدد من الضباط من غير المتآمرين[1] ومنهم النقيب على منجلي من الولاية الثالثة، كما استولت على الأرشيف[2].

أما عن أسباب اكتشاف مكان الاجتماع وفشله فنوجزها فيمايلي:

- قدرة وفعالية جهاز المخابرات التابع للثورة في معرفة تفاصيل الاجتماع وموعده.
- عدم اشتراك بعض القيادات التابعة للولاية في المخطط بل وتهميشهم ومنهم صالح بن علي سماعلي.
- عدم التنسيق بين جماعة الأوراس وجماعة النمامشة بسبب الخلاف القديم[3].

ويؤكد محمد الواعي كاتب محمد العموري أن أهم أحد الأسباب التي أدت إلى اكتشاف خيوط ما كان سيقدم عليه المجتمعون الخلاف القديم بين بلقاسم قرام وأحمد نواورة حيث أن الأول اشتكى إلى قائد الولاية عن حدوث مشكلة خطيرة تتعلق بمصير الثورة ويجب التحقيق فيها، فوعده أحمد نواورة بذلك، وبعد التحقيق تبين أن قرام بلقاسم لم يدرك الأمر جيدا، وبعد أن التقى الاثنان مرة أخرى، وقع نقاش أكد فيه قرام صدق إدعاءاته، بينما نفى نواورة ذلك، ووسط جو مشحون صفع نواورة بلقاسم قرام على خده الأيمن، الأمر الذي حزّ في قلب هذا الأخير،تحينا لفرصة مناسبة للرد، وقد تحقق له ذلك بعد الوشاية على محمد العموري لدى كريم بلقاسم[4].

وهناك شهادة أخرى على لسان المجاهد الطيب بغامي المعروف بـ"الطيب زلماطي" حيث يقول: «... بعد تعيين محمد العموري عضوا في لجنة العمليات العسكرية، انتقل إلى الحدود حيث صار يعمل ضد جماعة الحكومة المؤقتة، ولذلك تم فصله هو وزملاؤه ونفيه إلى الخارج... اتصل محمد العموري من ليبيا هاتفيا بكل من أحمد نواورة وعبد الله بلهوشات اللذين بعثا إليه (عمار قرام) فرجع مخبأ في صندوق من صناديق الأسلحة، لكن بلهوشات وشي بالعموري، فتم القبض على جميع من كانوا معه بمن فيهم بلهوشات نفسه لكي لا ينكشف أمره»[5].

---

[1] على مدار الأيام الأخرى شن الحرس التونسي حملة اعتقالات واسعة شملت أكثر من 25 شخص ليست لهم علاقة بالاجتماع، وهو مجموع ما أعلنت عليه كلا من السلطتين الجزائرية والتونسية, كما جرى احتلال مقرات لجيش التحرير في الكاف، في ردة فعل لم يكن الشريف محمود ليتوقعها فتمت مصادرة المحفوظات لاسيما تلك الخاصة بدوائر بوصوف، وإضافة إلى إلقاء القبض على علي منجلي، فقد شمل القبض أيضا الرائد ميرة، وتم وقف قوافل السلاح والتموين، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص189، وأنظر:

- Gilbert Meynier, **Histoire Intérieure di FLN,** Casbah édition, Alger, 2003, PP420-421.

[2] محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص19.

[3] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص398.

[4] المرجع نفسه، ص399.

[5] محمد زروال, المرجع السابق، ص400.

أما عمار قرام فيقول: «... توجهت إلى مدينة تونس على متن سيارة لاندورفر، ولكن رجال الأمن التونسيين ألقوا القبض عليّ في المكان المسمى "مجاز الباب" فوضعوني في القيد ونقلوني مباشرة إلى مقر الديوان السياسي حيث وجدت الطيب المهيري[1]، والباهي الأدغم[2]، فألقيا عليّ هذا السؤال، ما هي الطريق التي سلكتها عندما كنت راجعًا من الأراضي الليبية ؟ فقلت لهما: لقد سلكت الطريق العادية، ولكنهما لم يصدقاني، وما هي إلا لحظات قصار حتى فتح باب إحدى الغرف المجاورة للغرفة التي كنا فيها وإذا برئيس الحكومة (فرحات عباس)[3]، وبلقاسم كريم وعبد الحفيظ بوصوف، والتيجاني هدام ولخضر بن طوبال يدخلون علينا، ويلقون علي نفس السؤال، عندئذ أدليت لهم بالحقيقة، وهي أن بلهوشات عبد الله وأحمد نواورة هما من منحاني رخصة المرور للقيام بمهمة في الأراضي الليبية، وقد اطلعت الجميع على جواز السفر ورخصة المرور»[4].

3.2. الاستجواب والتحقيق:

بعد نهاية الاجتماع والقبض على القيادات، قرر كريم بلقاسم تنحية رصاع مازوز من قيادة المنطقة الأولى بالقاعدة الشرقية نظرا للعلاقة العائلية التي تربط هذا الأخير بعمارة بوقلاز، وأرسل عبد القادر شابو ومحمد علاق إلى المنطقة أين تم تعيين الشاذلي بن جديد قائدا عليها[5].

ومن أجل تجنب تأزم العلاقة بين الإخوة سافر الشاذلي بن جديد وعبد الرحمان بن سالم والزين نوبلي رفقة امحمدي السعيد إلى تونس أين كانت الجماعة مسجونة[6]، وتمت مقابلة كريم وبن طوبال اللذين أقنعا العموري أن يطلب منا العودة إلى الشرعية حيث قال هذه الكلمات مترجيا: «باسم الأخوة باسم المجاهدين، باسم مبادئ الثورة ارجعوا إلى النظام، وخلّونا أحنا بين يدي الحكومة المؤقتة»[7].

---

[1] وزير الداخلية التونسي في تلك الفترة.

[2] رئيس الحكومة التونسية في تلك الفترة.

[3] في كتابه تشريح حرب، يؤكد فرحات عباس أنه كان في أوروبا أثناء تدبير المحاولة الانقلابية وبأنه لا يدري إن كانت السلطة العسكرية بالقاهرة قد صرحت له بذلك أم لا, أنظر: مصدر سابق، ص325.

[4] محمد زروال، مرجع سابق، ص401.

[5] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص125.

[6] تم نقلهم إلى معسكر (الدندان) أين كان في استقبالهم إطارات الأوراس والقاعدة الشرقية التي دعيت لسماع الموقوفين وأمام بن طوبال وكريم تحدث الموقوفون إلى قيادات المنطقتين وبعد انتهاء اللقاء أعيد العموري ورفاقه إلى سجن (قبلاط) أنظر: سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص ص134-135.

[7] الشادلي بن جديد, مصدر سابق، ص126.

ويؤكد الشاذلي بن جديد أنهم حاولوا إقناع الحكومة المؤقتة عن حقيقة الاجتماع الذي هو مجرد اجتماع استشاري لإصلاح الأوضاع، لكن كريم وبن طوبال أصرا على أن ما أقدم عليه العموري هو انقلابا خدمة لمصالح أجنبية، وأكدوا على أنه سيتم الإبقاء عليهم في السجن وعدم إعدامهم[1].

بدأت مرحلة الاستجواب الأوّلية من طرف الشرطة التونسية وعلى مدار ساعات متتالية، فكان أول المستجوبين قائد المجموعة محمد العموري المتهم بالتخطيط رفقة صالح بن يوسف للانقلاب على الرئيس الحبيب بورقيبة إلى جانب التهمة الأخرى وهي المؤامرة ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبعد البحث والتحري والتحقيق تأكدت الشرطة التونسية بأنه لا علاقة لهذه المجموعة بتهمة الانقلاب على الرئيس التونسي وبأن الأمر مجرد ادعاء باطل لا أكثر ولا أقل، وبأنه شأن داخلي بالنسبة للجزائريين[2].

وبعد فترة من سجنهم وقبل تسليمهم للحكومة المؤقتة أرسل الحبيب بورقيبة قائد حرسه "محجوب بن علي" لتقديم عرض لمحمد العموري يتمثل في توفير الحماية له، إلى غاية استقلال الجزائر ومنحه مهلة 48 ساعة للتفكير.

بعد التشاور بين العموري وصالح قوجيل الذي أوعز إلى العموري بأنهم سيقتلونه لا محالة، رد العموري برفض العرض التونسي، لأن ذلك يعتبر إهانة بالنسبة إليه، مفضلا الموت على أن يبقى لاجئا، لأن التاريخ سيكتب وسيسجل ذلك آجلا أم عاجلا[3]، وفي رواية أخرى للدكتور العربي الزبيري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر، ونقلا عن محمد الشريف مساعدية فقد عرض بورقيبة على المحكوم عليهم وهم في السجن التدخل بواسطة قوات من الجيش التونسي لإخراجهم ونقلهم إلى سويسرا حيث يقيمون لدى السفارة التونسية إلى أن تستقل الجزائر، غير أن العموري ومن معه رفضوا هذا العرض[4].

وبإسرار من الحكومة التونسية وقبل تسليمها الموقفين للحكومة المؤقتة تم إعداد ملفات لتقديمهم إلى محاكمة عسكرية فيما بعد[5].

أقدم لخضر بن طوبال على تعذيب العموري في سجنه، وتحت وطأة التعذيب كتب على حائط زنزانته «الله، محمد، الوطن»[6]، ثم قدم رفقة المجموعة إلى الحكومة المؤقتة، التي أبقيت على سجنهم في

---

(1) الشادلي بن جديد, مصدر سابق ، ص126.

(2) صالح قوجيل، مصدر سابق.

(3) المصدر نفسه.

(4) مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص407.

(5) صالح قوجيل، المصدر السابق.

(6) الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص198.

سجن "قبلاط" تحت إشراف وحراسة مسؤول الجيش عبد المجيد علاهم[1]، في حين تولى أحمد بن الشريف[2] عملية البحث والاستجواب (بالمكتب الثاني)[3].

لم يكن أحمد بن الشريف رحيما بمحمد العموري حيث أذاقه كافة أنواع العذاب بحسب تصريحات قوجيل دون رحمة أو شفقة[4]، ويؤكد الشاذلي بن جديد صحة هذا القول بعد أن شاهد آثار التعذيب الذي مورس على وجه العموري من طرف مخابرات الباءات الثلاث، أما محمد عواشرية فقد التفت إلى عبد الرحمان بن سالم وقال «أوصيك بالأولاد يا سي بن سالم»، وما وصيته هذه إلا إحساس منه بالمصير الذي ينتظره[5].

والشيئ المؤسف الذي يحز في النفس ودون حساب لعواقب الأمور، أن تقع مثل تلك القيادات المجاهدة ذات الكفاءة العالية في مستنقع صراع ضحيته الأولى هم أبناء الجزائر والثورة الجزائرية.

حاول كل من بوصوف وبن طوبال ومحمود الشريف إقناع كريم بلقاسم باتخاذ قرارات عاجلة بموافقة أعضاء الحكومة لتصفية وإعدام مدبري محاولة الانقلاب إلا أن كريم رفض ذلك، على أن تباشر التحقيقات لمعرفة ملابسات وحيثيات القضية[6].

تولى عملية التحقيق الحاج عزوط إلى جانب أحمد بن الشريف وهو من رجال جهاز مخابرات بوصوف وتحت إشراف وزير الداخلية بن طوبال، حيث تعرّض خلالها الموقوفون إلى شتى أنواع

---

(1) صالح قوجيل، مصدر سابق.

(2) ولد في أفريل 1927 بالجلفة، التحق بالجيش الفرنسي، ورقيّ إلى رتبة ملازم سنة 1957، وفي شهر جويلية من نفس السنة فرّ من الفرقة الأولى للقناصة الجزائريين (RTA) وانظم إلى صفوف الثورة، مصحوبا بقسم من كتيبته, وانتقل إلى تونس وبقي مدة سنتين على الحدود، وانهمك في تدريب رجال ج.ت.و. عُين على رأس قيادة معسكر الدندان حيث كان خصوم الحكومة المؤقتة محتجزين بتهمة تدبير انقلاب ضدها, عُين عضوا للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في جانفي 1960 وفي شهر جويلية 1960 عُين على رأس الولاية الرابعة، تمكن من اجتياز الحاجز المكهرب ووقع أسيرا بيد القوات الفرنسية إلى غاية أفريل 1962 أين أطلق سراحه، للمزيد أنظر: سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة، مرجع سابق، ص ص334-335.

(3) صالح قوجيل، المصدر السابق.

(4) المصدر نفسه.

(5) مصطفى مراردة، مصدر سابق، ص126.

(6) إن مبرر إسراع بوصوف في التصفية هو إحساسه وخوفه من أن ينكشف أمره لعلاقته بمدبري محاولة الانقلاب، كونه كان على اتصال مع المتآمرين، أما بالنسبة لمحمود الشريف فالأمر يتعلق بكراهية شخصية أراد إشباعها، وبعد مدة انتشرت أخبار المؤامرة ومشاركة بوصوف فيها وسط الجالية الجزائرية المقيمة بالقاهرة وتونس، أنظر:

التعذيب، بالكهرباء الكي بواسطة السجائر والضرب بالسوط[1].

كان الأمل متوقفا على زيارة عميروش لأنه لو وصل لتغير الأمر تماما، نظرا لعلاقته مع العموري يؤكد صالح قوجيل ذلك، لكن القدر كان أقوى، حيث استشهد عميروش بعد تنفيذ حكم الإعدام على العموري بعد أكثر من أسبوع بتاريخ في 29 مارس 1959[2].

بدأ الاستجواب مع محمد العموري بحضور الباءات الثلاث، حيث مارس أحمد بن الشريف وبأمر مباشر من كريم بلقاسم كل أنواع التعذيب دون رحمة أو شفقة، وفي فترة التعذيب وقع حوار بين كريم والعموري:

- بسيجارة مشتعلة هدد كريم، محمد العموري، وطلب منه التكلم معه كرجل، محاولا وضع السيجارة في عين العموري.
- العموري: لم أكن أريد أي مؤامرة، ولم أكن أريد العيش خارجًا، بل كنت أريد العودة إلى الميدان في ولايتي كجندي وسط رفاقي.
- كريم: منحناك سيارة مرسيدس مع سائق خاص وتتقاضى مرتب شهري يقدر بـ35 ألف فرنك، رغم أن الرئيس فرحات عباس يتقاضى مثلك هذا المرتب، وليست له سيارة، إلا أنك قمت بدعاية مغرضة ضدنا.
- أما لحضر بن طوبال فقد وجه كلامه إلى العموري مخاطبا إياه: «إنك تدعي أننا نتردد على المقاصف، ونتناول الكحول ونأكل لحم الخنزير، أما تذكر أنك بنفسك كنت قد ذهبت إلى مقصف؟ إنني لم أقل هذا الكلام أمامهم كي لا أخجلك، ولكن لأنني كنت معك ولأنني أكثر صراحة منك فإنني أذكرك به الآن قل لهم إن كنت مخطئا»[3].
- العموري: رافعا رأسه، لستم أنتم من سيغفر لي فالله فقط هو الغفار[4].

-Mohammed Harbi, Gilbert Meynier, Le FLN Les Documents, Op- cit, P505.

[1] يذكر مصطفى هشماوي أنه تناقش مع هذا الشخص والذي كان مكلفا بالتحقيق، فأبلغه أن التهمة كانت جاهزة، وحين لم يوافق عليها وجه له تهديدا فالتجأ إلى مسؤوله المباشر بوصوف الذي بسط عليه حمايته, أنظر: إبراهيم لونيسي، القضاء العسكري خلال الثورة، مرجع سابق، ص150.

[2] سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص135.

[3] Mohammed Harbi, Gilbert Meynier, Le FLN Les Documents, Op- cit, P507.

[4] Op- cit, P507.

- كريم: بالعربية؛ أنت لا شيء، وبالفرنسية لن أرحمك[1].

بعد البحث والتحريات لمدة ثلاثة أشهر توصل خلالها بن طوبال من جمع الأدلة التي تثبت تورط محمد العموري في مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة[2] قدم بعدها كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة ملفا ضخما حول القضية طالبا من زملائه الإذن بإنشاء محكمة عسكرية لمحاكمة المتآمرين[3]، وأغلق الملف نهائيا في انتظار المحاكمة.

حيث تم الاعتماد على تصريحات المتهمين بمن فيهم محمد العموري وعلى عدد هائل من الشهادات التي أدلى بها إطارات كانوا ينتظرون الترقية[4]، لينتهي ملف العموري في قاعات التحقيق والاستجواب بعد أن أشرف على إعداده النقيب أحمد بن الشريف، في حين تكفل الملازم الثاني عبد المجيد علاهم بالحراسة في سجن قبلاط، أما الرائد إيدير مدير الشؤون العسكرية لدى ديوان الوزير كريم فقد قام بالتعاون مع ديوان عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والتموين والمخابرات بتوفير مختلف الوسائل المادية والإدارية[5].

ومهما قيل عن الدوافع التي أدت بمحمد العموري إلى المجازفة غير محسوبة العواقب والتي أدت إلى القبض عليه لعدة اعتبارات تطرح أكثر من سؤال، إلا أن النتيجة كانت واحدة وهي اكتشاف الأمر رغم أن الأمر بالنسبة إليه كان محاولة رد اعتبار لا أكثر بدعم مجموعة من الأنصار، دون وقوع أحداث تؤثر مباشرة على مسار الثورة، إلا أن أمر محاكمته قد حُسم فيها بعد جمع أكثر من دليل بطريقة أو بأخرى صحيحة أو خاطئة أصبح ملف العدالة والمحاكمة ثقيل بما فيه الكفاية، والحكم واحد لا بديل عنه.

المطلب الثالث: المحاكمة وسير المرافعات:

بعد أن انتهى التحقيق مع محمد العموري تم ترتيب ملف الإدانة وتقديمه إلى كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع، الذي طلب الإذن بتنظيم محكمة عسكرية لمحاكمة العموري وبقية المجموعة[6]، ويبدو أن الملف أغلق بعد الحصول على اعترافات العموري ومصطفى لكحل بتورط المخابرات المصرية في عملية المؤامرة المزعومة- لكن في أية ظروف تم أخذ تلك الاعترافات؟[7].

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص402.
[2] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص179.
[3] محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص483.
[4] محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص20.
[5] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص205.
[6] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مصدر سابق، ص587.
[7] محمد حربي، المرجع السابق، ص20.

بتاريخ 20 جانفي 1958 شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عُليا للنظر في تلك القضية تألفت من هواري بومدين (محمد بوخروبة) كرئيس، وأحمد قائد[1] وسليمان دهيليس كمستشارين، ومن عدد من المساعدين الممثلين للولايات وقد شغل علي منجلي[2] من الولاية الثانية منصب وكيل عام للثورة، في حين تم تعيين الطاهر الزبيري[3] للدفاع بمساعدة عدد من المجاهدين من عدّة ولايات[4].

أثناء المحاكمة وجه هواري بومدين سؤاله إلى محمد العموري: لماذا تتمرد على النظام؟ أما كنا في قيادة واحدة، فلماذا نفذنا نحن الأوامر ورفضتها أنت؟

ليجيب العموري: أنت عُينت قائدا للأركان في الناحية الغربية أما نحن فأي خطأ ارتكبناه لتخفض رتبنا العسكرية ونعاقب مثل هذه العقوبات[5].

أما الزبيري فقد رافع مذكرا بالأزمات التي مرت وتمر بها الثورة خاصة الولاية الأولى بدءا بموت شيحاني إلى غاية تمرد العديد من المسؤولين وظهور المشوشين من أمثال مسعود بن عيسى، مطالبا خلال مرافعته بالكف عن إراقة الدماء خدمة لصالح الثورة[6].

ليختتم الأمر في الجلسة الأخيرة بإعلان الرئيس انتهاء المحاكمة ورفع الجلسة دون إصدار أي حكم، الأمر الذي جعل هيئة الدفاع والحضور والمتهمين يظنون بان هناك جلسة أخرى، غير أن الأمر حسم وأطلع على الأحكام الصادرة من خلال إحدى النشريات التابعة لجبهة التحرير[7].

---

[1] يصفه لخضر بورقعة بأنه قائد ممتاز، صريح وصادق إلى جانب ذكاءه ووقاره ورجولته يتميز بحزم شديد، ويعرف ما يريد وعبر عن رأيه بشجاعة ووضوح، أنظر: شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

[2] ولد سنة 1922 بعزابة، مستشار بلدي، ناضل في حزب الشعب وح.إ.ح.د التحق بالثورة بعد اندلاعها، وفي أواخر سنة 1956 التحق بتونس كقائد سياسي- عسكري للولاية الثالثة ومساعد لبن طوبال عُين عضوا في م.و.ث.ج سنة 1957، وعُين فيما بعد بقيادة ناحية الحدود التونسية الجزائرية بعد تأسيس هيئة الأركان العامة عين نائبا لهواري بومدين, أنظر: شارل أنري فافرود، مرجع سابق، ص ص222-223.

[3] في مذكراته يؤكد الطاهر الزبيري بأن العقيد العموري هو من طلب توكيله وقد تم إبلاغه عن طريق كريم بلقاسم، في وقت تساءل فيه عن الطريقة التي سيدافع بها عن مجموعة تعتبرهم الحكومة المؤقتة متمردين ومتآمرين، وبأنه شخصيا أدان هذا التمرد لأنه أساء للثورة، وبعد تردد قبل مهمة الدفاع بعد أن طمأنه كريم بلقائم بأن الأمر لا يدعو للقلق، لكن يبقى السؤال مطروحا: لمذا اتهم محمد حجار في شهادته بأن الطاهر الزبيري أغرق العموري بعد الدفاع عنه؟ أنظر" مصدر سابق، ص203، وشهادة محمد حجار، مصدر سابق.

[4] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص459.

[5] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص404.

[6] المرجع نفسه، ص405.

[7] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص205.

وبناء على هذه التهم الموجهة إليه وللمجموعة يذكر هشماوي مصطفى أن الأحكام التي ستصدر قد أمليت مسبقا على المحكمة[1]، التي قيل عنها الكثير، وبحق المحاكمة الصورية التي لا ينكرها أحد[2]، أما عن التهمة المتعلقة بالتأمر مع دولة أجنبية (مصر) فقد أورد بن طوبال في مذكراته مؤكدا ما كتبه إيف كوريير، أن دوافع الرئيس عبد الناصر لاستعمال العموري وجماعته للإطاحة بالحكومة المؤقتة هي عدم ثقته في الرئيس فرحات عباس، وحسب تصريح المتمردين والتي تم استيفائها من المحاكمة فإن عبد الناصر يكون قد نصحهم القيام بانقلاب يتم بموجبه توقيف الباءات الثلاث ومحمود الشريف، ليشكلوا بعدها محكمة يترأسها لمين دباغين لمحاكمتهم[3].

جرت محاكمة العموري في جلسة خاصة حسب ما صرح به صالح قوجيل رافع خلالها الدفاع رغم علمه بالحكم مسبقا، لكن الزبيري يؤكد بأنه سعى من أجل إقناع هيئة المحكمة بأن مثل هذه الأخطاء وقعت في العديد من مراكز المسؤولية في قيادة الثورة[4].

وفي مداخلته في قاعة المحكمة اتهم محمد العموري غريمه كريم بلقاسم باستغلال سلطته ومكانته التاريخية بصفته أحد الستة المفجرين للثورة، كما تم توجيه اتهام له بتغليبه للنزعة الجهوية ومحاولة فرض سيطرة قيادات وإطارات الولاية الثالثة على جميع الهياكل الحساسة للثورة، أما امحمدي السعيد فقد وصفه العموري بعدم تحكمه في قيادة الكوم وأن كريم هو من يحاول تغطيته، بحكم الانتماء الجهوي، أما محمود الشريف تم انتقاده بسبب الترقيات السريعة في ظرف أقل من سنة بعد التحاقه بالثورة[5].

من خلال الاتهامات المتبادلة فقد بينت هذه المحاكمة حدة العداوات الشخصية التي كانت قائمة، ومدى سعيّ كل خصم الانتقام من الآخر[6]، وعلى امتداد خمسة عشر يوما من الجلسات والمرافعات وبحضور الصحافة، وبعد أن وصف وكيل الثورة علي منجلي ما قام به العموري تآمر وخطأ لا يغتفر، طلب تسليط أقصى العقوبات على المتآمرين[7].

---

[1] إبراهيم لونيسي، القضاء العسكري خلال الثورة، مرجع سابق، ص151.

[2] عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص73.

[3] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص180.

[4] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص204.

[5] المصدر نفسه، ص204.

[6] محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص20.

[7] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص204.

قبل الخوض في تفاصيل الحكم الذي أصدر في حق محمد العموري وجب التطرق إلى بعض التفاصيل السابقة والاتهامات التي مسّت أحد أعضاء الحكومة ونقصد عبد الحفيظ بوصوف، للوصول إلى نتيجة تبرر ما أقدم عليه العموري في ما اصطلح عليه بالمؤامرة بحسب تصريحات أعضائها والأحكام التي صدرت في حقه، ونحن نتحدث عن هذه القضية وجب طرح السؤال التالي: هل أن الاتهام الذي وجهه فتحي الذيب إلى بوصوف عن ضلوعه في التسريع بإعدام العموري بناءًا على تصريحات العموري نفسه بأن بوصوف نسّق معه، بل وساعده في استصدار جواز السفر للعبور صحيح؟ أم أن المخابرات المصرية وبحكم معارضتها للحكومة تريد تشويه صورة وزرائها وزرع الدسائس والفتنة بينهم من أجل تحقيق المخطط الذي كانت تريده القاهرة بتبعية الثورة الجزائرية لها، وإبعاد كل من له علاقة بالغرب وبفرنسا على الخصوص؟

وللإجابة عن هاذين التساؤلين وجب التذكير بما يلي: إن المنصب الحساس لبوصوف قد ساعده في كشف أعضاء الانقلاب بناءًا على تقارير المخابرات التابعة لمصالحه[1]، وحتى لو سلمنا بصدق الرواية المصرية، فما هي المخططات المستقبلية التي أعدها بوصوف لإنقاذ نفسه من ورطة ثانية مع كريم بلقاسم؟

في كتابه عبد الناصر وثورة الجزائر ذكر فتحي الذيب: «حضر إلى مكتبي الأخوان كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ليبلغاني بأن مجلس الثورة أجمع بأغلبية أعضائه تشكيل الحكومة المؤقتة... واختتما الجلسة بطلبهما لقاء جمال ليعرضا عليه موضوع تشكيل الحكومة واعتراف الجمهورية العربية المتحدة بها بما في ذلك من أثر في مسارعة باقي الحكومات العربية لتحذو حذو مصر ورغبتها في مطالبة الرئيس لتوجيه كلمة بمناسبة تخرج أول دفعة من المجاهدات الجزائريات يتناول فيها سيادته الاستفتاء على الدستور الذي أعلنه ديغول بالنقد ولرفع معنويات جيش التحرير وأفراد الشعب للقضاء على إثر الدعاية الفرنسية التي تحاول إيهام الشعب الجزائري بتخلي الرئيس جمال عبد الناصر عنه بعد توقيعه للاتفاق الاقتصادي مع فرنسا»[2].

كل ما ذكره فتحي الذيب جيد جدا، لكن كيف للشعب الجزائري وقادة الثورة أن يثقوا في سيادة (عبد الناصر) بعد توقيع هذا الاتفاق؟ أم أن مصلحة الدولة المصرية تقتضي الدوس على كل الشعارات

---

[1] محمد شبوب، مرجع سابق، ص29.

[2] عبد الناصر وثورة الجزائر, مصدر سابق، ص396.

القومية من أجل تحقيق غاية اقتصادية فيها منفعة للشعب المصري؟ ونحن هنا لا ننكر دور مصر الفعال والايجابي في دعم الثورة، ونفس الشيء بالنسبة للأشقاء التونسيين والمغاربة، لكن النتيجة واحدة وهي: عندما يصل الأمر إلى تحقيق عائدات مالية للبلد يجب التخلص من كل الشعارات السياسية السابقة، لأن المصلحة الوطنية تقتضي التخلي عن كل المبادئ خدمة لمصالح الشعب فتوقيع الرئيس التونسي على خط الأنابيب له مبرراته بالنسبة للرئيس الحبيب بورقيبة، والاتفاق الاقتصادي الفرنسي المصري له مبرراته أيضا، لكن أن يصل الأمر إلى دعم أي محاولة لزرع الفتنة بين الإخوة المجاهدين الجزائريين في الداخل فهذا خط أحمر بالنسبة لقادة الثورة، رغم كل ما قيل عن التهم الموجهة لمحمد العموري ومن وقف بجانبه، ثم إن الصراع السياسي التونسي المصري له ما يبرره، لكن أن يؤثر على الثورة الجزائرية فذلك هو الخطأ بعينه، أما الجانب الفرنسي فقد استفاد من الوضع السياسي العسكري الذي تعيشه الثورة داخليا خاصة خلال الأشهر الأولى من سنة 1958، في وقت اهتمت مصالح ج.ت.و بالجانب التمويني، وأهملت الجانب الأهم وهو مخططات السلطات الفرنسية لاستعمال أي وضع يخدم مصالحها العسكرية، بعد أن استمرت في إثارة الاضطرابات الاجتماعية وخلق حركات مسلحة ذات إيديولوجية ماركسية لقلب الأوضاع لصالحها وفرض أنظمة ذات طابع ديكتاتوري شمولي في البلدان التي استعمرتها[1].

وقد كان هذا الشعور عامًا في أوساط قياداتها العسكرية التي كانت تريد أن تستثمر التجربة الفيتنامية من خلال شن حرب مضادة[2]، اعتمادًا على تدعيم مجموعات مسلحة، لكن قادة ج.ت.و اعتمدوا على جماهير الشعب واستثمروا في الرجال بهدف تشتيت قوات المستعمر وإرغامه على التراجع، إلا أن أهم شيء تم إهماله هو اتخاذ الحيطة والحذر من خلق ثورة مضادة إذا ما توفرت الشروط الأزمة لها[3].

أدت العزلة التي فرضتها فرنسا على الثورة في الداخل بعد تشييد خطيّ شال وموريس، وزرع حواجز بين الداخل والخارج[4] إلى مزيد من العقبات وتفاقم المشاكل بسبب اختناق الداخل جراء توقف وصول الأسلحة عنه[5]، كما قامت كل من تونس والمغرب بتوجيه تهديدات غير مباشرة إلى قادة الثورة

---

[1] فتحي الذيب, مصدر سابق، ص367.

[2] الغالي غربي، مرجع سابق، ص366.

[3] محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص21.

[4] لمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع أنظر:

- Ammar Boudjellal, **Les Barrages de la Mort (1957-1959) le front oublié**, édition du centre nationale d'etudes et de recherche sur le mouvernent national et la révolution de 1er Nonembre, 1954, Alger, 2011.

[5] عبد النور خيثر, مرجع سابق، ص187.

عن طريق التضييق على ج.ت.و في القواعد الحدودية، حيث بلغ التوتر ذروته في الجبهة الغربية في أوت 1958 إلى حدوث صدامات مسلحة بين ج.ت.و والقوات الملكية المغربية[1]، ثم إن عجز قيادة العمليات العسكرية بعد معركة سوق أهراس الكبرى، أدى إلى عدم استيعاب المتغيرات العسكرية وعدم حل إشكاليات الولاءات الشخصية، وتنافر أعضاء قياداتها لأسباب تم ذكرها سابقًا.

إن تطور الأحداث التاريخية في الجزائر بعد مؤتمر الصومام بدءًا بمعركة البترول[2] ثم العمليات العسكرية الفرنسية، ومن بعدها المواجهة مع المصاليين وصولا إلى الحرب النفسية المضادة، ومن بعدها خط موريس[3] كل هذه الأحداث خلقت تراكمات داخلية أثرت على الوضع، إلى درجة أن ل.ت.ت عوض أن تخوض بعمق في مناقشة الإستراتيجية العسكرية وربطت نفسها في جدل حول مسؤولية القيادات على مستوى أدنى، خاصة في بناء الخطين المكهربين لإعفاء نفسها من أي مسؤولية بعد ذلك[4].

لقد تضرر ج.ت.و في محاولة منه لقلب المعادلة، فرغم خسائره إلا أنه كان بعيدا عن الاستسلام، فأصبح الجيش يشكوا من افتقار لإطاراته إلى جانب شكواه من نقص السلاح والذخيرة، وبدأ الأمر يزداد عسرًا كلما طالت مدة الحرب[5]، مما أثر سلبا على السير الحسن للواقع الثوري داخليا وخارجيا، كطرد إطارات كفئة من مناصبها وتعويضها بإطارات غير مرغوب فيها، خاصة ما حدث في الولاية الأولى، أين قامت الإطارات الجديدة بإشاعة جو من الجوسسة بإرسال رسائل مغرضة داخل الولاية وخاصة في المنطقة السادسة في ممارسات جهوية قادها أحمد بن الشريف للتضييق على اللاجئين وعلى الجنود في كل مكان[6].

---

[1] عبد النور خيثر, مرجع سابق، ص180.

[2] منذ سنة 1956 تاريخ اكتشاف النفط في الصحراء وحتى قبل هذا التاريخ سارعت السلطات الفرنسية إلى تجنيد طاقاتها البشرية من منظرين ومشرعين وسياسيين عسكريين من أجل إثارة ملف الصحراء الجزائرية، باعتبارها مورد اقتصادي وذات أثر حيوي على المدن الفرنسية حاضرا ومستقبلا، فخصصت اعتمادات مالية هائلة للاستثمار في البترول الجزائري بتمويل الدراسات والبحوث في مجال التنقيب والحفر، فأدى تدفق النفط الجزائري إلى توجيه الأنظار نحو إستراتيجية جديدة عبر عنها ديغول بأن مسألة احتفاظ وحفاظ فرنسا على الآبار البترولية ومراكز التجارب ما هي إلا مسألة تندرج ضمن الالتزامات الوطنية، للمزيد أنظر: عبد المجيد بوجلة، "التفتيت السياسي للجزائر في الإستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة"، **مقال في مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، مج07، ع02، 2014، جامعة تلمسان، الجزائر.

[3] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص54.

[4] محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص21.

[5] فرحات عباس، تشريح حرب, مصدر سابق، ص ص355-356.

[6] عمار جرمان، مرجع سابق، ص157.

طرحت قضية العموري مشكلة الاستقطاب الجهوي واتهامه لبعض القيادات الفاعلة في الحكومة المؤقتة بها، فمنذ نشأتها كرست ج.ت.و -من خلال إنشائها للمناطق ثم الولايات- الاستقلالية الجهوية خوفًا من تكرار تجربة مصالي الحاج وخطر الزعامة الوطنية[1] فردد محمد العموري منذ صائفة 1957 انتقاداته إلى ل.ت.ت كما تخلى عن تحالفه مع كريم حامي محمود الشريف والنمامشة، وساند عبان ضد الباءات الثلاث، ليتقرب بعد موت عبان من بن بلة عن طريق الدكتور التيجاني هدام، وكل ذلك من أجل العمل على إقامة نظام جديد يستفيد منه قادة الأوراس بشكل مباشر[2].

ارتكز العموري في تبرير ما أقدم عليه عن عدم مصداقية الحكومة المؤقتة، خاصة بعد اعتمادها على قوات الحرس التونسي لإحباط المؤامرة التي ادعتها عناصرها الوزارية، في وقت جازف فيه في اختياره لمدينة الكاف مكانا للاجتماع مما طرح العديد من التساؤلات من بينها:

هل أن اختياره كان نتيجة ثقته التامة في نجاح مهمته؟ وهل فعلا أن اكتشاف مكان تواجده والمخطط الذي كان سينفذه هو صدفة؟ وما هو المصير الذي ستواجهه الحكومة المؤقتة بعد تصفية محمد العموري؟

1.3. الديباجة:

لأن نص الحكم يتعلق بقضية عسكرية نظرت فيها المحكمة سأذكر ما كتبه حربي حرفيا:

- بعد تأسيسها بموجب قرار حكومي صادر بتاريخ 20 جانفي 1959 طبقا للقانون الداخلي لجيش التحرير الوطني، وذلك للحكم في قضية خطيرة تتعلق بتدبير مؤامرة ضد الثورة، فإن الحكومة العليا وحرصا منها على إقامة أسس عدالة في مستوى القضية موضوع المحكمة:

قررت رسم إطار هذه المحاكمة بمقتضى المبادئ الأساسية للثورة الآتية:

1. المصلحة العليا للثورة.
2. حماية الوحدة الوطنية.
3. النطق بحكم فاصل.

قررت ترك الحرية للحكومة حتى تستخلص كافة النتائج الضرورية بشأن الأسباب وتداعيات الوضع السابق الذي تمخضت عنه المؤامرة بناءًا على الملفات ومحضر المداولات وأشرطة التسجيل[3].

2.3. قرار المحكمة:

عام ألف وتسعمائة وتسعة وخمسون في العشرين من شهر فبراير على الساعة التاسعة والنصف مساءًا، وأمام المحكمة العليا المتكونة من:

---

[1] محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص23.

[2] المرجع نفسه، ص24.

[3] محمد عباس، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص27.

- العقيد بومدين: رئيسا.
- العقيد الصادق: قاضيا.
- الرائد سليمان: قاضيا.
- الملازم زرداني عبد العزيز: محلفا.
- الملازم الأول فلاح محمد: محلفا.
- بمساعدة المرشح روابح أحمد: كاتب ضبط.
- بحضور النقيب علي منجلي: محافظ الحكومة.

مثل محمد العموري برتبة نقيب عضو سابق في قيادة العمليات العسكرية للشرق بصفة عقيد(1). بمساعدة هيئة الدفاع المتكونة من:

- الرائد الزبيري الطاهر: محاميا.
- الملازم الأول شريفي عبد المالك: مساعدا.
- المرشح شبيلة محمد: مساعدا.

تحت طائلة التهم الآتي ذكرها:

أ. العمل على إثارة الشقاق.

ب. خفض معنويات الجيش.

ج. رفض الطاعة.

د. إفشاء أسرار مع سبق الإصرار.

هـ. تبديد أموال.

و. التلبس بجريمة التآمر ضد الثورة.

هذه الأفعال التي يُعاقب عليها قانون الانضباط العام والقضاء العسكري لجيش التحرير الوطني بموجب الباب الثاني، الفصل الثالث، الفقرة (ج) تتراوح العقوبات المقررة لها من تنزيل الرتبة والمروق من الوطنية إلى الإعدام(2).

3.3. حيثيات القضية:

- حيث أن المتهم قد نُصّب في واحد من أعلى مستويات المسؤوليات.

(1) محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص26.

(2) المرجع نفسه، ص27.

- حيث أنه لم يرق إلى مستوى منصبه حتى لا يتصرف إلا بحكم المصلحة الوطنية.
- حيث أن اختياره للإطارات بالولاية التي كان قائدها قد قام على أساس انتمائهم إلى منطقة معينة.
- حيث أنه أقصى كل عنصر كفء لنفس السبب.
- حيث أن كلامه ينم عن نعرة جهوية قوية.
- حيث أن أفعاله وأقواله المذكورة أعلاه كانت السبب العميق للضرر الواقع بالمنطقة التي كان يقودها.
- حيث أنه أشاع افتراءات وأقوال غير مؤكدة ضد مسؤولين ساميين بغرض الإساءة إلى سمعتهم.
- حيث أن هذه الأفعال موصوفة باتصالها بالنيل من معنويات الجيش في وقت الحرب.
- حيث انه رفض تنفيذ الأمر بالاستسلام بمكان حددته السلطة العليا الشرعية للأمة[1].
- حيث أنه قام باتصالات بسلطات قوة أجنبية ادعى فيها حدوث انشقاقات على مستوى القيادة الوطنية.
- حيث أنه استغل ثقة السلطات على مستوى ولاية معينة حتى ترسل إليه مبلغًا هامًا من الأموال بطريقة غير شرعية.
- حيث تم توقيفه في الوقت الذي كان يُصدر فيه أوامر بتدمير السلطة الشرعية عن طريق القوة.
- حيث أن هذه الأفعال، لو تحققت الخطط المترتبة عنها، كانت ستتسبب في عواقب وخيمة على الوحدة والثورة واستمرار الحرب على حساب الشعب بعد أربع سنوات من المقاومة الدامية[2].

المطلب الرابع: الحكم والإعدام:

باسم الشعب الجزائري، باسم الثورة، باسم جيش التحرير الوطني، باسم الشهداء، تقرر الحكم على العموري محمد برتبة نقيب بما يلي:

أ. نزع رتبته العسكرية.

ب. الإعدام[3].

يبدوا أن التهمة التي وجهت إلى محمد العموري مبالغ فيها، وتجاوز خطير غير مبرر حيث يرى مصطفى هشماوي بأن عامل إقصاء وتجاهل إطارات القاعدة الشرقية وجلب امحمدي السعيد، أدى إلى

---

(1) Mohammed Harbi, Gilbert Meynier, Le FLN Les Documents, Op- cit, P511.

(2) Op- cit, P517.

(3)Op- cit, P518.

حدوث مثل هذه الانزلاقات[1]، من خلال العقوبة القاسية للعموري ورفاقه الثلاثة (نواورة، عواشرية، لكحل)، وبأن الأمر تجاوز حد التأديب والعقاب، ليظهر في صورة أشد وأقصى وهي الانتقام[2].

يذكر المجاهد صالح قوجيل أن منفذ حكم الإعدام هو أحمد بن الشريف[3]، ففي صورة بشعة تنم عن حقد دفين تمت التصفية باستعمال سلك معدني لف حول عنق العموري والبقية، وتم دفنهم في حفرة داخل مقر ثكنة قبلاط ووضع الملح فوق جثثهم[4]، مما مكن الكلاب الضالة أن تنهش قبورهم وأكل جثثهم، الأمر الذي حرك ضمير المجاهد محمد سنان المكلف بالحراسة بإعادة حفر قبر للعموري ورفاقه بعد أن اشترى أربعة أكياس من الملح الخشن وتم نثره فوق جثثهم لتحفظ من التعفن[5].

كانت الأوامر أن ينفذ حكم الإعدام رميا بالرصاص، إلا أن الأمر تغير فيما بعد، حيث أقدم أحمد بن الشريف على تكبيل أيدي محمد العموري ورفاقه الجاثمين على ركبهم، وقام بالتبول عليهم قبل إعدامهم[6]، وتم تنفيذ الحكم منتصف شهر مارس في حدود 16 مارس 1959 بحضور كل من والي ولاية الكاف والمدعي العام التونسي، لينتظر هؤلاء الأربعة فرصة المصالحة مع التاريخ، فعلى هامش الاحتفالات بالذكرى الثلاثين للثورة التحريرية، أصدر الشادلي بن جديد -بعد إبلاغه من طرف محمد الشريف مساعدية الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في تاريخ 24 أكتوبر 1984- أمرا رئاسيا وقرارا ثوريا بضرورة إعادة الاعتبار لهم ولكل المجاهدين المدفونين خارج الجزائر[7]، حيث أقيمت لهم

---

[1] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر1954، مرجع سابق، ص151.

[2] عبد السلام فيلالي، **الجزائر الدولة والمجتمع**، ط1، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص375.

[3] في كتابه شاهد على اغتيال الثورة يؤكد لخضر بورقعة بأنه في نهاية شهر جويلية 1962 أثناء أزمة الصائفة تآمر أحمد بن الشريف رفقة شخص آخر يدعى مصطفى قتال، على الولاية الرابعة لتسهيل دخول قوات بومدين إلى العاصمة، إلا أنه وقع أسيرًا بين يدي الجنود الذين قيدوه رفقة زميله، وبعد تدخل لخضر بورقعة تم فك الأسر نظرا للماضي الذي شغله بن شريف بصفته ضابط ج.ت.و، وقد ألقى بعد ذلك كلمة وسط جموع من المجاهدين رافعا يديه إلى السماء مجهشا بالبكاء وقال: « أرأيتم هاتين اليدين اللتين بقيتا عشر ساعات مقيدتين بالحبال، لقد رفعتهما في مؤتمر طرابلس لأعلن بهما بطولاتهم وتضحياتهم في هذه الولاية الشهيدة...»، أنظر: ص ص136-137.

[4] صالح قوجيل, مصدر سابق.

[5] حقائق صادمة حول اغتيال قادة الولاية التاريخية الأولى، أوراس- النمامشة، **فيديو متاح على اليوتيوب**، عبر الانترنت على الرابط: www.ennahertv.net/er/uptoad تاريخ الزيارة 2016/06/21, على الساعة التاسعة مساءا.

[6] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص404.

[7] صالح قوجيل، المصدر السابق.

جنازة رسمية بمستوى ما قدموه للثورة ليتم دفنهم بمربع الشهداء بمقبرة العالية، بعد أن تم إعادة الرتب العسكرية التي تقلدوها سابقا[1].

انتهت المحاكمة وتم تنفيذ الأحكام وكان المستفيد الأكبر هي السلطات الفرنسية التي تخلصت من بعض الإطارات الذين شكلوا خطرًا على مصالحها الخاصة، ودليل ذلك أنها عنونت في إحدى برقياتها الخاصة عن الحادثة بأنها انقسام وحركة معارضة لجبهة التحرير الوطني في تونس تسبب في نزاع بين الأشقاء[2].

أما الحكومة المؤقتة وبعد الاعترافات التي أدلى بها العموري حول علاقة عبد الناصر بالمؤامرة طلبت موعدا لمقابلة هذا الأخير، وبقيت تنتظر الرد لعدة شهور دون جدوى الأمر الذي جعلها تتصل بالرئيس السوري شكري قوتلي للتوسط، حيث تم إقناع جمال عبد الناصر باستقبال الوفد الجزائري بما فيه فرحات عباس نفسه، فبعد اقتراحهم تشكيل لجنة مختلطة للاطلاع على محضر الاستنطاق، رد الرئيس المصري بكلمة واحدة كانت كافية لإنهاء الموضوع وغلقه نهائيا: « أنه كانت هناك مبالغة في القطيعة»، فاحتجت الحكومة المؤقتة عن هذا الرد، وكتعبير عن عدم رضاها قامت بنقل مقرها من القاهرة إلى تونس[3].

---

[1] صالح قوجيل، المصدر السابق.

[2] أنظر: الملحق رقم (33)؛ حركة معارضة جبهة التحرير في تونس، إشارة إلى قضية العموري، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي، علبة رقم: (A.N.O.M 93/274).

[3] محمد حربي، مؤامرة العموري مرجع سابق، ص22.

الفصل الرابع

محمد عواشرية ودوره في الثورة الجزائرية، وانعكاسات المحاكمة والإعدام داخلا وخارجا

المبحث الأول: ترجمة شخصية لمحمد الطاهر عواشرية

المبحث الثاني: ظروف التحاق محمد عواشرية بالثورة التحريرية 1956م

المبحث الثالث: مساهمة محمد عواشرية في القاعدة الشرقية 1958م

المبحث الرابع: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/09/19م

المبحث الخامس: محاكمة وإعدام محمد عواشرية 1959م

المبحث السادس: ردود الفعل الداخلية والخارجية على المحاكمة والإعدام 1959-1962م

انتهت المسيرة النضالية لمحمد العموري في فترة أقل ما يقال عنها أنها صعبة للغاية، وفي وقت لا تزال فيه المناورات الديغولية تسير على قدم وساق من أجل إجهاض الثورة، فخلف تنفيذ حكم الإعدام ردود فعل متباينة في الداخل والخارج.

فإلى جانب كل من العموري ومصطفى لكحل وأحمد نواورة – وهم شخصيات عسكرية تم اتهامهم بتدبير مؤامرة ضد مصالح الثورة– هناك شخصية أخرى لا تقل أهمية من حيث المكانة والتموقع عن الشخصيات السابقة، أنه محمد عواشرية قيادي بالقاعدة الشرقية سنتي (1957–1958)، كان له دور بارز في تأمين قوافل السلاح وتنظيم القاعدة الشرقية التي كانت بمثابة قلب نابض للثورة الجزائرية،فبرز اسمه في العديد من المعارك التي خاضها ج.ت.و في منطقة سوق أهراس كان أهمها معركة البطيحة أين انظم إلى صفوف الثورة وخاض العديد من المعارك الأخرى، ثم برز كشخصية قيادية معنية باجتماع الكاف الذي كان نتيجته محاكمته وإعدامه.

فمن هو محمد عواشرية؟ وما هو نشاطه العسكري في القاعدة الشرقية؟ وكيف انتهى مصيره إلى المحاكمة والإعدام؟

ملاحظة: نظرا لشح المادة والتي تكاد تنعدم حول شخصية محمد عواشرية، فسأكتفي بما تحصلت عليه من مادة علمية، حول التحاقه بالثورة ونشاطه في القاعدة الشرقية.

المبحث الأول: ترجمة شخصية لمحمد الطاهر عواشرية:

المطلب الأول: مولده ونشأته:

ولد محمد عواشرية ابن العربي، وابن سلاطنية اليامنة يوم 09 أوت 1927[1] في قرية الناظور بشرق ولاية قالمة وبالضبط بمنطقة بني مزلين، وسط عائلة فقيرة متواضعة تعيش على الفلاحة ورعي الماعز والأغنام، وهي الحياة التي يحياها أغلب سكان القرية[2].

كان أصغر أخويه امتلك والده قطعة أرض صغيرة استغلها في الفلاحة ورعي بعض العنزات، ورغم تلك الحالة فقد قرر سي العربي إرسال ابنه محمد الطاهر إلى المدرسة الوحيدة المتواجدة بالمنطقة والخاضعة للإدارة الاستعمارية، وبها أكمل دراسته الابتدائية وبتفوق[3].

أما المرحلة المتوسطة فقد عجز عن الالتحاق بها لأن الاستعمار الفرنسي كان يقف حاجزا أمام تفوق أبناء الجزائريين ويمنعهم من التدرج في المسار الدراسي الذي بقي حكرًا لفئة قليلة أغلبها من أبناء القياد، والطبقة الثرية[4]، وهناك سبب آخر منعه من مواصلة الدراسة وهو بعد المتوسطة عن مقر إقامته حيث كانت متواجدة بمدينة قالمة، فعجزت العائلة عن توفير تكاليف النقل اليومية لمزاولة الدراسة[5]، فاضطر مساعدتها في فلاحة الأرض والرعي [6].

بتاريخ 08 ماي 1945، شهدت الجزائر عامة ومناطق الشرق خاصة (قالمة، سطيف، خراطة)، مجازر ارتكبها المستعمر الفرنسي في حق الشعب الجزائري، فتركت أثارا سلبية وانطباعا سيئا غير مجرى حياة محمد عواشرية، بعد أن عايش الأحداث عن قرب بمدينة قالمة التي كانت مسرحا لوقائع مؤلمة تفنن من خلالها المستعمر الفرنسي في تعذيب الجزائريين، حيث سمح لآلياته وكتائبه العسكرية تصفية وقتل آلاف الأبرياء، متخليا عن وعوده السابقة بمنحهم الاستقلال في حالة الانتصار على ألمانيا النازية في معركة كان فيها المجند الجزائري هو الرابح والخاسر الوحيد في الدفاع عن فرنسا أثناء ح.ع.2[7]، فكانت

---

[1] ينظر: الملحق رقم (34)؛ بطاقة استعلامات فرنسية لمحمد عواشرية، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي علبة رقم: (A.N.O.M 66/274).

[2] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص317.

[3] المرجع نفسه، ص318.

[4] الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة، مرجع سابق، ص95.

[5] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص318.

[6] الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة، المرجع السابق، ص06.

[7] المرجع نفسه، ص97.

فرحة الانتصار وانتظار وفاء فرنسا بعهدها بمثابة حلم تبخّرلشعب أعزل قوبل بالنار وإطلاق الرصاص الحيّ ثمنا باهظا للحرية بعد أن آمن بقضية وطن مستقل[1].

لم تقف صدمة محمد عواشرية عند هذا الحد، بل كان نبأ وفاة والدته بمثابة بركان خامد أجج في قلبه انفجارًا وثورة داخلية وحزنا عميقا لم يكن يحسب له أي حساب[2]، في أرض عاش فيها المعمر الفرنسي حياة السيد الآمر الناهي مقارنة بحياة السكان الأصليين أصحاب الأرض، لتطرح تلك المعاناة جدلية في مخيلة محمد عواشرية الذي راح يطرح الأسئلة على نفسه لعله يجد حلا وإجابة مقنعة لها[3].

وبعد تفكير عميق ومن أجل وضع حد لمعاناته قرر المغامرة لتغيير حياته نحو الأفضل والتطلع نحو مستقبل مجهول لعله يجد بابا يُفتح له للخروج من العزلة والفقر والولوج إلى الحياة من أوسع أبوابها[4]، فقرر سنة 1949 السفر رفقة بعض من شباب القرية إلى مدينة عنابة لتحقيق جزء من أحلامه على الرغم من أن سفره لم يكن مخططا له من قبل، لكن الطموح والإرادة خلق في قلبه عزيمة لتحقيق أهدافه[5].

المطلب الثاني: التحاقه بالجيش الفرنسي:

منذ وصوله إلى مدينة عنابة قرر محمد عواشرية الانخراط في الجيش الفرنسي، فكان ذلك الاختيار بالنسبة إليه حلا لتجاوز محنته، واكتسابا لمهارات الحرب وفنون القتال وكسب لقمة العيش[6]، لكن طموحه أوصله إلى التورط في صراع ليس له فيه لا ناقة ولا جمل فشارك في حرب الهند الصينية مدافعًا عن مصالح فرنسا الاستعمارية خارج الجزائر، فعاش ذلك الجحيم ثلاث سنوات اكتسب خلالها مهارة القتال كرها وقهرا، فتزود بخبرة واسعة في مجال الحرب ثم عاد إلى الجزائر سنة 1952[7].

بعد عودته من الهند الصينية قرر الزواج مباشرة، وتزوج بالفعل، وبعد سنة تم استدعائه ثانية للجيش الفرنسي من أجل تكوين عسكري، نظرا للصرامة والبسالة والاستعدادات الحربية التي تميز بها فتم ترحيله إلى الحدود الفرنسية–الألمانية في فترة استقبلت فيها عائلته ابنته البكر نادية سنة 1953، فمكث

---

(1) الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص319.

(2) الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة، مرجع سابق، ص97.

(3) المرجع نفسه، ص98.

(4) الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص319.

(5) المرجع نفسه، ص320.

(6) الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة، المرجع السابق، ص98.

(7) الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، المرجع السابق، ص320.

هناك مدة سنتين رقي على إثرها إلى رتبة رقيب، وهي أول رتبة رفيعة يتحصل عليها جزائري منتسب للجيش الفرنسي[1].

عُومل عواشرية باحترام ومعاملة حسنة من قبل الجيش الفرنسي نظرا لما امتاز به من خبرة وكفاءة عالية في الميدان، وقد تزامنت تلك الفترة مع اندلاع الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954[2].

عاد للجزائر سنة 1955 بعد أن عين بمركز البطيحة العسكري الذي يبعد بضع كيلومترات عن مدينة سوق أهراس ليسارع بنقل عائلته الصغيرة للإقامة بمدينة عنابة حتى يتمكن من زيارتها والاهتمام بها ورعايتها بانتظام[3].

وخلال تنقله بين مكان عمله ومدينة عنابة وقع الاتصال به من طرف قياديين من الثورة التحريرية عارضين عليه فكرة الاتصال والانضمام إلى صفوف الثورة شارحين له أهداف الثورة وحاجة الجزائر إلى أبنائها في مثل تلك الظروف الصعبة، وبما أنه اكتوى بذلك الألم فقد اهتدى محمد عواشرية إلى فكرة الالتحاق بالثورة في حدث بطولي بعد معركة البطيحة التي كانت البداية الأولى لانخراطه في صفوف جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية[4].

---

(1) عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص148.

(2) المرجع نفسه، ص148.

(3) نفسه، ص149.

(4) نفسه، ص150.

المبحث الثاني: ظروف التحاق محمد عواشرية بالثورة التحريرية 1956

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لناحية سوق أهراس:

تقع سوق أهراس[1] في المنطقة الشرقية من الوطن، وتحديدا في الشمال الشرقي، ذات تضاريس جبلية وعرة المسالك تتألف من سلسلة جبلية يصل ارتفاع بعضها إلى 1400م من بينها جبل كاف الشهبة وبني صالح، يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب جبل بوخضرة، أما من الشرق الحدود التونسية من المريج (تبسة) إلى عين باب الحر، أما الناحية الغربية فتمتد مع خط السكة الحديدية إلى غاية الناضور فالكاف الأعكس ثم سدراته[2].

يغلب على المنطقة الطابع الجبلي الذي يمتاز بكثافة أشجاره العالية خاصة في الجزء الشمالي الذي هو عبارة عن أدغال يصعب الوصول إليها[3]، تتخللها أحراش وهضاب وأودية يصب جميعها في البحر الأبيض المتوسط، ومن أهم تلك الأودية وادي مجردة الذي ينبع من منطقة سوق أهراس، ويصب في اتجاه الشرق نحو الأراضي التونسية[4].

تنوعت التضاريس الجبلية ذات الأشجار الكثيفة فوفرت غطاءًا وحماية للمجاهدين أثناء الثورة، حيث أقام بها ج.ت.و وبنى مراكزه العسكرية، فكانت أغصان الأشجار هي الفراش والغطاء وكانت الجهة ككل معبرا للقوافل من وإلى تونس مما خفف العبء والضغط قليلا على الداخل[5].

المطلب الثاني: دور ناحية سوق أهراس في الثورة

عند انطلاقة الثورة ليلة أول نوفمبر 1954 كانت منطقة سوق أهراس تابعة إلى المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) تحت إشراف ديدوش مراد، وبمساعدة باجي مختار الذي استشهد يوم 18 نوفمبر 1954، مما خلق وضعًا حرجًا في المنطقة، الأمر الذي اضطر قيادة الأوراس إلحاق منطقة سوق أهراس

---

[1] بقيت هذه المنطقة بما فيها القالة والونزة, منطقة تجاذب نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام باعتبارها أهم نقطة لتمرير السلاح نظرا لطبيعتها مقارنة بالمناطق الجنوبية العارية, أنظر: الطاهر جبلي، **مقال في مجلة المصادر**، ع09، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر **(قرص مضغوط)**.

[2] الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص45.

[3] عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص10.

[4] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص18.

[5] عمر تابليت، المرجع السابق، ص10.

تحت نفوذها بعد تسوية مع المنطقة الثانية، إلا أن الأمر ازداد تأزما وكثرت الصراعات بين القادة المحليين والوافدين مما أثر بصورة سلبية على الثورة في المنطقة[1].

لعب باجي مختار دورا هامًا بصفته قائد لناحية سوق أهراس التي قسمها إلى أربعة أقسام وعين مسؤولا لكل قسم على النحو التالي:

- قسم الونزة؛ تحت رئاسة بوبكر الصديق بن زينة.
- قسم المشروحة؛ أوكلت مهمته إلى القائد أحمد أمسرار.
- قسم بوشقوف؛ عين على رأسه سليمان بلعشاري.
- قسم الناضور؛ عين على رأسه عبد الله نواورة[2].

كانت الانطلاقة الأولى للثورة في المنطقة مشجعة، خاصة بعد اتصال باجي مختار بجماعته المرابطة بالجبال، وإعطائهم الأوامر لبدء العمل المسلح ضد الوجود الفرنسي، بقطع خطوط الكهرباء والهاتف والهجوم على منجم "بوادي الشحم" أين تم الحصول على المتفجرات وكمية من البارود وغنم بعض المعدات، كما تم تفجير السكك الحديدية مما أحدث عطبا تمثل في انحراف قطار الشحن وانقلابه عن مساره بمنطقة "مجاز الصفا"، فقامت عناصر الجيش الفرنسي بملاحقة ومحاصرة حوالي 25 مجاهدا تحت قيادة باجي مختار وبعد اشتباك استبسل فيه المجاهدون طيلة يوم كامل الحقوا من خلاله خسائر في صفوف العدو، سقط القائد وبقية المجاهدين شهداء في ميدان الشرف، ونجا عبد الله نواورية بأعجوبة من ذلك الحصار[3].

فقدت ناحية سوق أهراس قائدها الميداني، ولم يعد عمار بن عودة الذي أسندت إليه قيادة المنطقة (عنابة، سوق أهراس) قبل اندلاع الثورة، قادرا على السيطرة والتكفل بهذه الناحية، كما أن المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) عجزت عن بسط نفوذها على منطقة تعد جزءًا من قطاعها الجغرافي، وذلك بسبب المشاكل التي كانت تتخبط فيها منذ البداية، فبقي مجاهدو سوق أهراس يبحثون عن موقع لهم في الخارطة السياسية للوطن[4]، شعورا منهم بتخلي المنطقة الثانية عنهم، بدليل عدم تجديد الهياكل النضامية للناحية بعد استشهاد باجي مختار، فاتصل جبار عمر بإدارة المنطقة الأولى منتصف سنة

---

[1] عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص10.

[2] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص55.

[3] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص62.

[4] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص335.

1955، فأرسلت أحمد الأوراسي على رأس فصيلة متكونة من أربعين مجاهدًا، في مهمة استطلاعية[1] هدفها الأول التعرف على جبال الناحية، والهدف الثاني خلق بؤر أخرى للتوتر لفك الحصار المفروض عليها[2].

لم يطمأن ذلك الإجراء بعض مسؤولي الناحية ومن بينهم عمارة بوقلاز، فسعوا إلى التخلص من أحمد الأوراسي والارتباط بالمنطقة الثانية مجددا[3].

بقي الأمر على حاله لفترة معينة إلى غاية أن أرسلت المنطقة الأولى المجاهد الوردي قتال على رأس جيش من منطقة تبسة للإشراف على الناحية وتنظيمها، غير أن خلافات أخرى بدأت تبرز بظهور عناصر معروفة في الجهة رأت في نفسها الكفاءة والقدرة على التسيير[4]، مما استدعى إيفاد لجنة من قبل قيادة الثورة في الأوراس للتحقيق في الموضوع، كان نتيجتها تصفية جبار عمر في ظروف غامضة، ومغادرة الوردي قتال المنطقة التي بقيت هياكلها مفككة وغير مستقرة بعد أن جمع مجاهديها ونصحهم بالالتفاف حول قيادتهم[5].

أما عمارة بوقلاز الذي كان قد شارك إلى جانب زيغود يوسف في هجومات الشمال القسنطيني، وسعيا منه لتنظيم وتأطير الناحية –خاصة بعد احتدام الصراع نتيجة حساسية تلك الجهة والبعد الاستراتيجي للحدود الشرقية، والصراعات الخفية خاصة في رحلة البحث عن الغطاء والشرعية[6]– فقد اتصل به مجاهدو سوق أهراس وتم الاتفاق على انضمامها إلى ولاية الطارف تحت قيادته واتفق الجميع

---

[1] في الحقيقة أن فوج أحمد الأوراسي لم تكن مهمته استطلاعية أو استكشافية كما روّج له البعض، لأن المنطقة قريبة من الأوراس وسبق أن زارها قادة أمثال مصطفى بن بولعيد، وشيحاني بشير، قبل الثورة وبعدها والتقوا بباجي مختار وغيره بحكم أن سوق أهراس كانت أكثر ارتباطا بالأوراس قبل الثورة وبعدها وكانت محجا لعبد الله نواورية وجبار عمر أكثر من مرة، ثم إن سوء التفاهم بين بعض قادة الناحية (نواورية) وبين قادة الشمال القسنطيني لاسيما زيغود يوسف، إضافة إلى ضعف المنطقة من ناحية التموين جعلها ترتبط بالأوراس أكثر من المنطقة الثانية, أنظر: عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص32.

[2] مسعود عثماني, الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص ص336–337.

[3] عمر تابليت، المرجع السابق، ص33.

[4] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص338.

[5] المرجع نفسه، ص339.

[6] سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص196.

على تسمية هذه الولاية الجديدة بولاية سوق أهراس[1]، حيث تم تشكيلها ابتداء من سنة 1956 على النحو التالي:[2]

عمار بوقلاز، قائدا ينوبه ثلاث نواب الأول مكلف بالشؤون العسكرية، والثاني بالاتصال والأخبار، والثالث مكلف بالشؤون السياسية[3].

المطلب الثالث: عمارة بوقلاز ودوره في إعادة تنظيم الناحية:

حاول بوقلاز تعميم النظام الثوري الذي أقامه بالقالة[4] رغم اصطدامه بالعديد من العقبات، من بينها قلة الانضباط الإداري والعسكري، مما دفعه إلى إعادة ترتيب الأمور رغم العزلة التي فرضت عليه نتيجة الوضع الجديد بصفته قائدا للناحية معينا بعد اجتماع قادة منطقة سوق أهراس بولاية الكاف التونسية في زاوية "سيدي قدور"، فلا هو تابع للمنطقة الأولى التي تعيش صراعات داخلية بعد استشهاد بن بولعيد، ولا للمنطقة الثانية التي كانت منهمكة في التحضير للمشاركة في مؤتمر الصومام[5].

حاول عمارة بوقلاز في فترة الإعداد لمؤتمر الصومام استغلال الفرصة للمشاركة فيه وعرض الوضعية العامة التي تعيشها المنطقة بعد أن أعد تقريرا مفصلا عن كل شيء على إثر اجتماعه مع مجموعة من المجاهدين بالماء الأحمر[6]، حيث كتب تقريرين سياسي وعسكري باللغتين الفرنسية والعربية، أرسلت نسخة منه إلى قيادة الثورة بالخارج ونسخة أخرى إلى مؤتمر الصومام حمله مبعوثان من ناحية القالة وسوق أهراس، وهما عمار بن زودة عن ناحية القالة ورماضنية الحفناوي من ناحية سوق أهراس،

---

[1] جدير بالذكر أنه جرت اجتماعات ماراطونية لتجسيد فكرة الولاية فبعد اجتماع الماء الأحمر شهر جوان 1956، واجتماع أولاد بشيح وبني صالح وفي مزرعة المقراني، ومن بعده في تونس حيث تم الاتفاق على الإعلان عن ولاية سوق أهراس التي ضمت القالة، وسدراته وشمال تبسة، وعين البيضاء والقالة, أنظر: الطاهر جبلي، "مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية"، **مقال في مجلة المصادر**، ع09، الجزائر، 2004، ص208.

[2] مصطفى هشماوي، "التدريب والتسليح أثناء الثورة التحريرية"، **مقال في مجلة أول نوفمبر**، ع173، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2009، ص34.

[3] المرجع نفسه، ص35.

[4] كانت تحت قيادة المجاهد محمد الهادي عرعار الذي أرسل من طرف القيادة لجلب الأسلحة والذخيرة من تونس ثم إلى طرابلس التي بقيّ فيها ممثلا لجبهة التحرير الوطني إلى غاية 1962، فالتحق عمارة بوقلاز بالمجاهدين المتواجدين بكاف الشهبة بالقرب من مدينة القالة، وانطلق بالثورة، فنظمها نظاما عسكريًا محكمًا وجند المجاهدين باعتباره مسؤولا على الناحية الثانية, للمزيد أنظر: الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص197.

[5] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص177.

[6] المصدر نفسه، ص209.

وعند وصولهما إلى المنطقة الثانية قيل لهما بأن المؤتمر قد انتهى ولا داعي للاتصال، وإذا كانت هناك تقارير فيجب تسليمها، وتذكر بعض المصادر أن الشخصين هما عمار بن عودة والطاهر بودربال[1].

تشير بعض التقارير بناءًا على شهادة عمارة بوقلاز مدعمة بشهادة أخرى للمجاهد صالح شلبي (بوشقرون) أن مبعوثي الناحية إلى مؤتمر الصومام قد تم تضليلهما لتفويت الفرصة على الوفد للمشاركة فيه، في حين أن تقرير المنظمة الوطنية للمجاهدين على هامش الملتقى الجهوي للقاعدة الشرقية في شهر فيفري 1996 قد أزال اللبس عن فرضية التضليل عندما أشار إلى فكرة تأجيل المؤتمر، وهو ما يوافق المعطيات التاريخية المرتبطة بتاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، علما أن وفد المنطقة وصل إلى الشمال القسنطيني شهر جوان 1956[2].

ساهم الطموح والخبرة العسكرية التي اكتسبها بوقلاز من سنوات خدمته في القوة البحرية الفرنسية، وكثرة تنقلاته بين مختلف دول العالم، من توسيع دائرة أفقه العسكري والسياسي، كما كان لعلاقته بالقادة التونسيين وانخراطه في الحزب الدستوري التونسي قبل الثورة، أن فتح له باب تونس على مصرعيه مستثمرا تلك العلاقات في إقامة مراكز دعم وإسناد وتموين داخل تونس، وتثبيت أركان قاعدته، حيث كانت جسرًا رابطا بينها وبين الجزائر لتموينها بالسلاح[3].

---

[1] مسار القيادات التاريخية للقاعدة الشرقية، **قرص (رقم324)**, ملحقة متحف المجاهد لولاية الطارف, تاريخ الاطلاع 30 جويلية 2017.

[2] عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص13.

[3] الطاهر جبلي، مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص210.

المطلب الرابع: عملية البطيحة:

عرفت الناحية الشرقية عموما وناحية سوق أهراس خصوصا العديد من الصعوبات عشية انطلاق الثورة، فبعد استشهاد باجي مختار وفشل الناحية في الاتصال بالوفد الخارجي للحصول على السلاح اعتمدت الأفواج على نفسها لشراء الأسلحة، وبعد تولي عمارة بوقلاز المسؤولية حقق انجازات هامة في الناحية بإشراكه للشعب في الثورة، وانتهاجه أسلوب الصرامة والعزم للقضاء على كل المعوقات التي تقف حاجزا أمام الثورة، فالتحق عدد كبير من الشباب بالعمل المسلح بفضل الأفواج التي تم تشكيلها ميدانيا لمواجهة أي طارئ فرنسي، ومن بين تلك الأفواج فوج العيساني، وفوج حسن نصيب، وفوج سي علاوة[1].

ومنذ منتصف سنة 1955 تم إرسال وفد إلى المشرق العربي للحصول على السلاح متألفا من رصاع مازوز المسؤول السياسي بناحية القالة، وتريدي علي كمرافق له، الأمر الذي مكنهم من الحصول على حوالي 200 قطعة من السلاح الأوتوماتيكي الذي ساهم في تسليح الأفواج، كما أن التحاق بعض المجاهدين المجندين في الجيش الفرنسي، قد عزز من قوة الثورة في المنطقة التي استفادت كثيرا منهم في مجال التعبئة والتنظيم[2]، ومن بين هؤلاء المجندين نذكر على سبيل الذكر لا الحصر، المجاهد عبد الرحمان بن سالم، ومحمد عواشرية بعد عملية البطيحة. فيا ترى ما هي ظروف وملابسات العملية ؟ وما هي نتائجها؟

وإجابة على السؤال فضلنا، استقاء المعلومات من مصادرها المباشرة والتي كان لها دور بارز في هذه العملية من خلال شهادتهم وإلمامهم بحيثياتها وعملية الفرار الجماعي للجنود الجزائريين، ونذكر منهم الرائد على بوخدير الذي يوجز تلك العملية في: «...غادرنا الهند الصينية وبلغنا أرض الوطن أواخر عام 1954... وتقدمت بطلب لقيادة الوحدة أبديت فيه رغبتي في النقل إلى عنابة، متذرعا بأسباب عديدة فوافقوا على طلبي، وتم تحويلي لنفس الكتيبة التي يوجد بها عبد الرحمان بن سالم بمدينة عنابة، وكان هدفي الأساسي هو من أجل إتمام العهد الذي قطعناه على أنفسنا بالهند الصينية، ومنذ هذه اللحظة أصبح همنا الوحيد هو كيفية التحاقنا بإخواننا المجاهدين، وبالفعل قمنا بعدة محاولات من أجل تمهيد السبيل المؤدي إلى ذلك»[3].

---

[1] عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص27.

[2] المرجع نفسه، ص28.

[3] الزوبير بوشلاغم، "فقيد الثورة الرائد عبد الرحمان بن سالم"، **مقال في مجلة أول نوفمبر**، ع46، المنطقة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1980، ص23.

إن التفكير في كيفية الإعداد للفرار من الجيش الفرنسي والانضمام للثورة كان بمثابة مجازفة حقيقية وسيناريو لعملية تمت على عدة مراحل، تجنبا لأي خطأ أو حدوث أي طارئ.

فنظرا للممارسات الوحشية التي كانت تقوم بها الكتائب الفرنسية، وتضامنا مع الثورة تم الاستجابة لقرارات ج.ت.و خاصة ما تعلق بالتدخين، الأمر الذي أثار شك السلطات الفرنسية، ثم إن المعاناة اليومية للجزائريين قد فجرت في قلوب المجندين في الجيش الفرنسي من الجزائريين غيظا وألما، أوصل في الأخير إلى ضرورة التفكير بالإسراع في عملية الفرار، لكن مفاجأة الترحيل إلى مكان آخر والعودة إلى نقطة الصفر، كانت سببا كافيا لإعادة التفكير من جديد للاتصال بخلايا الثورة، بعد ضياع الجهود السابقة[1].

في صيف 1955 وإثر عملية لجيش التحرير تم تخريب ضيعة لأحد المعمرين الفرنسيين بمدينة موريس (مرسى بن مهيدي حاليا) مما اضطر بصاحبها للاستنجاد بالسلطات الفرنسية طلبا للحماية، فتم تكليف كتيبة من الجزائريين بهذه المهمة، وعلى الرغم من الجدية في أداء العمل، إلا أن صاحبة الضيعة كانت متمادية في سب وشتم الجزائريين بأبشع الصفات الأمر الذي عز في نفوس الجنود الجزائريين، فازداد إصرارهم على التفكير مليا في الهروب[2].

كان من بين الجنود المكلفين بالحراسة عبد الرحمان بن سالم وبوخذير وعواشرية محمد وكانت مهمة هؤلاء هي العمل على توعية المجندين من أجل الالتحاق بالثورة في أقرب فرصة ممكنة رغم بعض الصعوبات التي واجهتهم من بينها صدور أوامر الترحيل بين الفينة والأخرى،لكن رغم ذلك لم يفقد هؤلاء الأمل في التفكير عن كيفية للإلتحاق بالثورة [3].

في شهر جانفي 1956 تم نقل الوحدة إلى مركز عين الكبيرة بنواحي سوق أهراس، ومنذ تلك اللحظة بدأت الأمور تأخذ مجراها الطبيعي، ورجع الأمل من جديد لتحقيق الهدف الذي أصبح قريب المنال[4].

لم يمضي وقت طويل حتى تم ربط الاتصال بأحد المواطنين القاطنين قرب المركز، وعندما تم الإعداد لعملية الهروب فرّ أحد الجنود من وحدة الكويف واسمه بكاي والتحق بالثورة، مما استدعى بالقوات الفرنسية القيام بحملة تمشيط وترويع للسكان، بعد تحويل الوحدة إلى مركز البطيحة الذي يبعد على مدينة

---

[1] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص519.

[2] الزوبير بوشلاغم، المرجع السابق، ص24.

[3] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص520.

[4] الزوبير بوشلاغم، فقيد الثورة، مرجع سابق، ص24.

سوق أهراس بحوالي 07 كلم، وفي هذا المركز تم الاتصال بالثورة من خلال رسائل متبادلة كان أهمها البرهان على الرغبة في الانخراط في صفوف ج.ت.و، بالقيام بعملية لتأكيد حسن النوايا بحسب قوانين ج.ت.و [1].

أما الجانب الفرنسي وحرصا منه على عدم ترك الفرصة لأي كان للانضمام للثورة، والفرار من صفوف الجيش الفرنسي فقد قام بتعذيب الشباب على مرآى السكان، ليكونوا عبرة لأي محاولة من شأنها الخروج عن النهج الفرنسي، كما سعت جاهدة للقضاء على المجاهدين المرابطين بسفوح الجبال من خلال الطلعات الجوية العسكرية المتكررة وسد ثغرات خط موريس المنفذ الذي يعبره المجاهدين إلى داخل التراب التونسي[2].

كانت البداية بالنسبة للكتيبة المرابطة بالبطيحة إجراء استطلاع عسكري بالناحية، حيث صدرت الأوامر إليها بعد خمسة (05) أيام بحراسة قافلة تموين قادمة من سوق أهراس، فتم ربط الاتصال بشخص من أهالي القرية كان بمثابة الأمل الوحيد للاتصال بالقيادة، وبعد مدة قصيرة بادرت هذه الأخيرة بإرسال مكتوب على ورق غلاف السكر من شخص يُدعى دوايسية الهادي جاء فيه :« إذا كانت الرغبة صادقة فيجب القيام بالمبادرة»، الأمر الذي جعل عبد الرحمان بن سالم يسرع في كتابة الرد مؤكدا العزم والرغبة الشديدة في الالتحاق بالثورة.

ارتكز المجاهد عبد الرحمان بن سالم في إعداده لعملية الفرار على محورين:

- الأول خارجي كُلف به كل من عبد الرحمان بن سالم ومحمد عواشرية، والثاني داخلي كلف به علي بوخذير [3].

أخفقت الاتصالات أكثر من مرة نتيجة عامل الثقة لأن الوشاية نتيجتها الموت، لكن رغم ذلك فقد ربط بن سالم وعواشرية الاتصال بجبار عمر في انتظار اللحظة الحاسمة لتنفيذ المهمة[4].

وفي نهاية الأسبوع الأول من شهر مارس 1956، قامت القوات الفرنسية بما فيها الكتائب الجزائرية بقيادة بن سالم بعملية تمشيط واسعة مدة يومين بحثا عن المجاهدين وأماكن تواجدهم، ورغم أن الفرصة كانت مناسبة للهرب، إلا أن التصميم على إلحاق الضرر والخراب بالعدو والاستيلاء على السلاح

---

[1] مسعود عثماني، الثورة التحريرية, مرجع سابق، ص521.

[2] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص192.

[3] الزوبير بوشلاغم، المرجع السابق، ص25.

[4] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص523.

والذخيرة هو الأهم، فتم توزيع المهام بتكليف محمد عواشرية بالمناوبة وبوخذير بمهمة المفاتيح، وبن سالم الإشراف العام والتنسيق وتم الاتفاق على كيفية الفرار وكلمة السر[1].

المطلب الخامس: التحاق محمد عواشرية بالثورة:

قبيل تنفيذ المهمة، وقع حادث كاد أن يتسبب في كشف عملية البطيحة بعد خيانة أحد الحراس فحسب رواية بوخذير فقد دب الهلع والخوف على أحدهم ولاذ بالفرار إلى قائد المجموعة لإبلاغه بالأمر وبمجرد رؤيته للمجاهدين أشعل الأنوار الكاشفة، غير أن حكمة محمد عواشرية وتدخله في الوقت المناسب أنقذ الموقف بعد إقناعه لقائد المركز بأن ما رآه الجندي هي مجموعة أحمرة تتحرك في محيط الثكنة، وبأن الجندي أصابه الهوس، ولا وجود للفلاقة في محيط الثكنة، وبعد استطلاع قصير عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي[2].

بعد تغيير الحراسة ليلا، حوالي الساعة التاسعة تم توزيع الأسلحة على الجنود، لبداية تنفيذ المهمة، فكانت البداية بتخريب المركز ثم إعدام الجنود الفرنسيين، وكل الخونة المتطوعين في صفوف الجيش الفرنسي واستغرقت خلالها العملية حوالي ثلاث ساعات[3] فتم فرار 106 مجاهد جزائري بعد أن قضي على 20 جنديا فرنسيا من بينهم جزائري يعمل في جهاز الإرسال والاستقبال، وهو الذي أخبر المراكز المجاورة بالحدث، بعد أن تم غنم العديد من الأسلحة المتنوعة [4] وهي 200 قطعة سلاح من نوع "قارة" و130 قطعة نوع "طومسون" و70 مسدس رشاش و06 مدافع هاون عيار 80 ملم، و12 مدفع رشاش "فامبار" و09 بازوكا و10 صناديق من القذائف و40 ألف خرطوشة، وما بين 07 إلى 09 جهاز إرسال واستقبال، نقلت كلها على متن 48 بغلا باتجاه جبال " دهوارا " أين تم توزيع القطع الزائدة[5].

كان تاريخ 07 مارس 1956 حدثا عسيرا ومشؤوما على المستعمر الفرنسي بعد عملية البطيحة أين أقدم مجاهدون جزائريون بقتل ضباط فرنسيين وتجريد الثكنة من كل الأسلحة ثم الالتحاق بالثورة، التي حققت من خلال تلك العملية مكاسب كثيرة أهمها التأكيد على تعلق الشعب الجزائري بثورته، ومدى فاعلية جيش وجبهة التحرير في الميدان من خلال اختراق الصفوف الفرنسية وتجنيد الجزائريين، فكانت عملية البطيحة بمثابة رد فعل مباشر على كل الادعاءات الفرنسية التي تؤكد على محدودية ج.ت.و، بعد أن

---

[1] الزوبير بوشلاغم, فقيد الثورة، مرجع سابق، ص26.

[2] مسعود عثماني، الثورة الجزائرية, مرجع سابق، ص524.

[3] المرجع نفسه، ص525.

[4] الزوبير بوشلاغم، المرجع السابق، ص26.

[5] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص525.

التحقت المجموعة الفارة بالثورة، فكان في استقبالهم مجموعة محمود قنز الذي ضمهم إلى كتيبته، ومن هنا بدأ اسم محمد عواشرية يبرز في الثورة رفقة المجاهد الراحل عبد الرحمان بن سالم[1]، فشكلت عملية البطيحة نكسة للقوات العسكرية الفرنسية التي نظمت حملة استنفار ومطاردة واسعة بطائرات الهيلكوبتر والطيران والمدفعية، بهدف القضاء على التمرد فورا دون أن ينكشف أمر العملية التي قامت بها الوحدة بصفتها الأولى التي تنظم إلى صفوف الثورة[2]، ولكي تحفظ ماء وجهها سارعت القيادة الفرنسية تحت قيادة بيجار إلى إعلانها القبض على الجنود الفارين واسترجاع الأسلحة، كما أعطى أمره باكتساح القرى والمداشر وشن حملات عشوائية تمت خلالها عمليات الإبادة الجماعية التي راح ضحيتها الشيوخ والنساء والأطفال، في وقت التحق الثوار الجدد بقواعد جيش التحرير بسوق أهراس، وتم تعيين محمد عواشرية كمساعد عسكري مسؤول عن الشؤون الصحية لقائد القاعدة الشرقية التي أسست رسميا بقرار من لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر أفريل 1957[3].

بعد مضي حوالي شهر من العملية التحقت بالثورة العديد من الإطارات والمجاهدين المجندين في الصفوف العسكرية الفرنسية من ذوي الكفاءات والقناصة الجزائريين الذين تم الاعتماد عليهم فيما بعد، خاصة بعد أن ارتقى الكثير منهم في مراتب عليا، في صفوف الجيش الفرنسي الذي كون منهم جنودا مهرة، وفقد الثقة في بقية العناصر المجندة فيما بعد[4].

---

(1) الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة، مرجع سابق، ص97.

(2) زدرا فكوبيكار، مرجع سابق، ص80.

(3) الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص97.

(4) زدرا فكوبيكار، المرجع السابق، ص81.

المبحث الثالث: مساهمة محمد عواشرية في القاعدة الشرقية:

المطلب الأول: ظروف تأسيسها

رفضت منطقة سوق أهراس قرارات مؤتمر الصومام، فاتهمت بالخروج عن القانون كما رفضت ل.ت.ت دعمها بأي مساعدة مادية أو عسكرية، وضرب عليها حصار اقتصادي خانق فاضطر المجاهدون والأهالي الخروج إلى تونس للاعتماد على أنفسهم في التموين[1].

وابتداءً من سنة 1957 وصل العقيد أوعمران إلى تونس فوجد مناطق الحدود الشرقية في ناحية سوق أهراس أكثر تنظيما وتطورًا وهيكلة، كما أنها تقوم بواجبها الثوري تحت قيادة عمارة العسكري، فعقد اجتماعا مع قادة الفصائل والنواحي في مدينة باجة التونسية، من أجل تبليغ قرارات مؤتمر الصومام وأبعادها المستقبلية على الثورة، ثم استمع بعد ذلك لمطالب القادة المحليين[2].

وقبل ذلك اتصل عمار بن عودة بعمارة بوقلاز ونصحه بالذهاب إلى عبد الله بن طوبال في الولاية الثانية لأن سوق أهراس تابعة للشمال القسنطيني، إلا أن بوقلاز رفض الأمر معتبرا نفسه مسؤولا على المنطقة، بعد أن رشحه رفقاء السلاح لهذا المنصب، وأن أي مسؤولية جديدة ستسلم إلا لمبعوثين من لجنة التنسيق والتنفيذ[3]، كما حلّ زيغود يوسف رفقة بن عودة للإشراف على الحدود، وبمنطق فرض الرأي الذي تعامل به إبراهيم مزهودي مع مجاهدي المنطقة سقط العديد من الجنود الأبرياء، وترك انطباعا بخيبة أمل وإقصاء وتهميش كبيرين، مما دفعهم إلى إنشاء ولاية مستقلة عن الولايتين الأولى والثانية[4].

أعجب العقيد أوعمران بحسن التسيير في سوق أهراس بعد معاينته الميدانية للمنطقة مما دفعه إلى تقديم تقرير مفصل إلى: ل.ت.ت، عن حقيقة الوضع في المنطقة ناصحا بتفادي فكرة الاستقلال، ومدعما لفكرة إنشاء ولاية جديدة بعيدًا عن التقسيم الإقليمي الذي تم الاعتماد عليه في مؤتمر الصومام، وضرورة التفكير في كسب الجهة وإيجاد حل توافقي يرضي اللجنة من جهة وقادة المنطقة من جهة أخرى[5].

ونظرًا لأهمية الحدود الشرقية ودورها في إمداد الثورة بالسلاح وذلك باعتراف المخابرات الفرنسية يوم 1957/03/04: «إن في كل شهر تجتاز الحدود التونسية الجزائرية ألف قطعة من السلاح تقريبا

---

[1] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص89.

[2] محمد عجرود، مرجع سابق، ص73.

[3] عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص62.

[4] الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص90.

[5] محمد عجرود، المرجع السابق، ص74.

لتأخذ طريقها إلى الثوار»[1]، فقد كانت من ضمن أولويات القيادة التي رأت بوجوب الاعتماد عليها كمركزا للعبور نظرا لأهميتها بصفتها قاعدة خلفية لجيش التحرير[2].

ازداد الوضع على الحدود سوءا، وفي التراب التونسي كارثي مما دفع بالرئيس التونسي بورقيبة إلى التنديد والتحذير من المخاطر الأمنية التي تهدد استقرار بلده، وبأن مجموعة معينة تدعم خصمه صالح بن يوسف[3] في ظل وضع متردي ومواجهات داخل التراب التونسي بين الرافضين لقرارات مؤتمر الصومام والتنظيم العسكري الجديد الذي يقوده أوعمران، الأمر الذي جعل بورقيبة يتدخل شخصيا لفض الخلافات ودفعه بمحساس إلى مغادرة تونس باتجاه ألمانيا في ظروف مأساوية[4].

منذ نهاية سبتمبر 1956 كان عمارة بوقلاز يحضّر لإنشاء ولاية جديدة بعد تشكيل لجنة تضم الطاهر الزبيري، يوسف بن الصيد، عبد الرحمان بوراوي ومحمد عبادة، وقابلت هذه اللجنة ممثلين عن بلهوشات وصالح السوفي في منطقة تدعى الكاف لعكس وتم رسم الحدود وطلب من جماعة بلهوشات عدم الدخول[5]، بعد أن سادت فكرة الجهوية والعروشية والعصبية القبلية بالولاية الأولى وانتشرت بالمناطق الحدودية واختلطت الطموحات بالواجب الثوري، فوجد عمارة بوقلاز نفسه ومن واجبه تجاه الثورة أن يواصل أداء مهمته وهي التموين بالسلاح للولايات في الداخل[6].

ومع تردي الوضع وجد أوعمران الفرصة سانحة لتسوية الأوضاع، يقول بوقلاز: «لدي الوثيقة التي تعترف فيها لجنة التنسيق والتنفيذ بجعل منطقة سوق أهراس قاعدة للتموين بمثابة ولاية، هي بإمضاء بن خدة وكريم ودحلب ورفضت لجنة التنسيق والتنفيذ زيادة عدد الولايات ولذلك كان على ولاية بلهوشات أن تنتهي، بعد أن رقيت سوق أهراس إلى قاعدة شرقية»[7].

التقى أوعمران –بصفته موفدا من كريم بلقاسم– بعمارة بوقلاز ونوابه وشرحوا له موقف مجاهدي المنطقة[8]، وتم الاتفاق في الأخير على وضع حد للانشقاق وسحب البساط من أقدام المناوئين للثورة، وتم تسمية المنطقة بالقاعدة الشرقية التي انتقلت مهامها من الخصوصية المحلية إلى الواجب الوطني، وعين عمارة بوقلاز قائدا عاما لها، ينوبه كل من محمد عواشرية، الطاهر عروكة، سليمان بلعشاري، وفي

---

[1] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص216.
[2] المرجع نفسه، ص217.
[3] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص117.
[4] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص91.
[5] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص179.
[6] محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية، مرجع سابق، ص182.
[7] عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص63.
[8] الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص91.

جانفي 1958 أصبحت تنظيما حربيا واجه الترسانة العسكرية الفرنسية مكتملا ومتمرسًا، وقسمت إلى ثلاث مناطق وهي:[1]

1. القالة: (شويسي العيساني).
2. سوق أهراس: (عبد الرحمان بن سالم).
3. الونزة: (الطاهر الزبيري)[2].

1-2- التنظيم:

بعد نهاية مؤتمر الصومام، تم تنظيم منطقة سوق أهراس والقالة وتقسيمها إلى ثلاث مناطق مقسمة بدورها إلى ثلاث نواحي وكل ناحية مقسمة إلى ثلاث أقسام[3]، وبعد زيارة أوعمران رقيت إلى القاعدة الشرقية التي خاض مجاهدوها العديد من المعارك وساهموا مساهمة فعالة في دعم الثورة بعد أن تشكلت قيادتها تحت رئاسة عمارة بوقلاز[4] بمساعدة عواشرية محمد وسليمان بلعشاري، وتم تنظيم المناطق على النحو التالي:

- المنطقة الأولى: قادها شويشي العيساني بمساعدة بشايرية علاوة كنائب عسكري، ورصاع مازوز نائب سياسي والحاج خمار نائب استعلامات.
- المنطقة الثانية: أسندت قيادتها إلى عبد الرحمان بن سالم ينوبه ثلاث نواب هم لخضر ورتي ورماضنية الحفناوي وجبار الطيب.

---

(1) محمد عجرود، مرجع سابق، ص ص74-75.

(2) ولد بدوار الكباريت ولاية سوق أهراس في 04 أفريل 1929، لم يساعفه الحظ في التعليم فاشتغل بمنجم الونزة، ثم انخرط بعد ح.ع.2 في الحركة الوطنية وأصبح مناضلا في منطقتي تبسة والونزة، وبعد اندلاع الثورة التحق بصفوفها، وتقلد بعض المسؤوليات من بينها عضوا في القاعدة الشرقية، وهيئة الأركان، وقائدا للولاية الأولى سنة 1960 رفقة علي سواعي أنظر: عمار ملاح، قادة جيش التحرير، ج1، مصدر سابق، ص ص268-269.

(3) الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص95.

(4) بتاريخ 15 ديسمبر 1956 وبعد اطلاع بوقلاز على وثائق مؤتمر الصومام، اجتمع مع عبد الله بلهوشات ومسعود بن عيسى وعمر بن بولعيد والباهي شوشان ولزهر شريط، لمناقشة تلك القرارات، حيث تم في الأخير الاتفاق على بعض النقاط كان أهمها إبعاد عمار بن عودة ومزهودي إبراهيم من تونس وتجديد الثقة في شخص أحمد محساس كممثل للثورة في قاعدة تونس، كما تم الشروع في تنظيم القاعدة الشرقية وإعداد خطط للتدريب والتجنيد, للمزيد أنظر: فتحي الذيب، مصدر سابق ص292، وأنظر: الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص94.

– المنطقة الثالثة: تم تكليف الطاهر الزبيري بقيادتها بمساعدة السبتي بومعراف، ولحواسنية موسى ومحمد لخضر سيرين[1].

خاض مجاهدوا القاعدة الشرقية معارك كبيرة ضد الوحدات العسكرية الفرنسية، بعد تشكيل الفيالق العسكرية الثلاثة في تلك المرحلة، أين ساهم محمد عواشرية رفقة جنود القاعدة بعملية تموين وتزويد الثورة بالأسلحة والذخيرة القادمة من تونس في اتجاه الداخل، وتوزيعها على بقية الولايات التي تعاني من العزلة وعدم الكفاية في السلاح[2]، في فترة عرفت فيها الثورة ردة فعل عسكرية أثرت على مجرى أحداثها داخليا منتصف 1957 بعد مخلفات معركة الجزائر وشروع القيادة العسكرية الفرنسية في تطويق الداخل بالسد الكهربائي على الحدود الشرقية والغربية، مما استلزم الاعتماد على القاعدة الشرقية لتجاوز تلك الأزمات خاصة بعد أن طرح بوقلاز في 16 سبتمبر 1957 فكرة توحيد شبكات الدعم اللوجستيكي تحت إدارة القاعدة الشرقية، إلا أن مقترحه تم رفضه من طرف كريم بلقاسم[3].

شكلت الحواجز الفرنسية صعوبات كثيرة لاجتياز الحدود، بعد أن تم إسنادها بوحدات المدفعية والمشاة والخيالة المدعمة بوحدات المضليين، والإسناد الجوي للقواعد المتمركزة في عنابة وتبسة، وأيضا الإسناد البحري، مما أدى إلى سقوط العديد من الشهداء الذين برهنوا على مدى إيمانهم وصلابتهم رغم كل العقبات[4]، فكانت المحاولات جارية على قدم وساق لتنفيذ هجومات ضد المواقع الفرنسية، وكمثال على تلك العمليات الهجوم على المنطقة المحرمة الواقعة بين سوق أهراس وساقية سيدي يوسف يوم 20 أكتوبر 1957 المجهزة بمراكز لمراقبة تحركات ج.ت.و، وكذلك نصب كمين في جبل أعلاهم في شهر جانفي 1958 وأسر أربعة جنود فرنسيين[5]، بعد محاولات لاجتياز الخطوط الشائكة المكهربة والعديد من المعارك العنيفة الأخرى ضد المواقع الفرنسية[6].

---

(1) الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص95.

(2) الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة، مرجع سابق، ص98.

(3) الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص206.

(4) محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، مرجع سابق، ص205.

(5) ينظر: الملحق رقم (35)؛ مجموعة صور للأسرى الفرنسيين الأربعة بالقاعدة الشرقية, سلمت لي من طرف المجاهد لمين بشيشي, على هامش الندوة التاريخية المخلدة لأحداث ساقية سيدي يوسف, يوم 08 فيفري 2018 بمركز البحث بالأبيار, الجزائر العاصمة.

(6) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص206.

2-2- تشكيل الفيالق العسكرية:

قبل نشأة القاعدة الشرقية تم تشكيل ثلاث فيالق عسكرية، أسندت قيادة الأولى إلى النقيب شويشي العيساني بينما الثانية كلف بها النقيب عبد الرحمان بن سالم في حين تم تكليف الطاهر الزبيري قيادة الفيلق الثالث[1]، وقد انقسم الفيلق إلى ثلاث أو أربع كتائب، وكل كتيبة قسمت إلى ثلاث فصائل وكل فصيلة إلى ثلاثة أفواج[2]، وبعد نشأتها تمتعت القاعدة الشرقية بنفس حقوق وواجبات الولايات الأخرى على أن تتحمل مسؤولية إدخال الأسلحة إلى الولايات الداخلية خاصة الثانية والثالثة، وهي المهمة التي كللت بالنجاح رغم الآثار المترتبة عنها، فبواسطة عدة قوافل ترأسها ضباط وعدد من صف الضباط برهنت القاعدة على نجاح وفعالية جنودها بعد أن سلحت الولاية الثانية والثالثة بالأسلحة الأوتوماتيكية بمعدل لا بأس به تقريبا 90% من أسلحة الولاية[3].

أما الفيلق الرابع فتكون سنة 1958 وأسندت قيادته إلى محمد الوهراني الذي ساهم في تكوين وتدريب المجاهدين[4] بعد استشهاد غالبية الجنود التابعين للفيلق الثالث من أمثال السبتي بومعراف والشريف ملاح وجبار الطيب، وتشكلت قيادته من محمد لخضر سيرين، ويوسف لطرش وأحمد درايعية وعلي باباي وبدأت عملية تشكيل وحداته منذ شهر فيفري 1958، وتم جمع عناصره خلال شهر مارس بمنطقة عين مازن، فكان مزودا بأحدث الأسلحة وتعداد عناصره لم يتجاوز 900 مجاهد[5].

وفي ربيع 1958 تم تشكيل الفيلق الخامس داخل التراب التونسي وأسندت قيادته إلى الطيب جبار، يضم في صفوفه ثلاث كتائب (13-14-15) مهمتها حماية قوافل الإمداد في رحلة عبور خط موريس، وكذلك القيام بعمليات عسكرية ضخمة داخل التراب الوطني بالقاعدة الشرقية[6].

وبعد أن تأسست هيئة الأركان العامة تحت قيادة العقيد هواري بومدين قسمت القاعدة الشرقية إلى قسمين شمالية وجنوبية امتازت من خلالها هذه المرحلة بتنظيم عسكري دقيق ومعصرن، انعكس ايجابيا على مردود ج.ت.و الذي تطور بفعل الديناميكية والنفس الجديد من خلال نشاط هيئة الأركان العامة

---

(1) مصطفى هشماوي، التدريب والتسليح، مرجع سابق، ص35.

(2) الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص53.

(3) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص36.

(4) الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص86.

(5) محمد عجرود، مرجع سابق، ص ص78-79.

(6) **الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص289.

بحيث أصبح يعتمد على المواجهة المباشرة، مما جعله يتحول الى جيش يحارب تحت إشراف قيادة مركزية هي أعلى سلطة عسكرية لجيش التحرير الوطني[1].

ضمت ولاية سوق أهراس ومن بعدها القاعدة الشرقية ثلاث مناطق عسكرية أولها القالة وثانيها بني صالح وثالثها سوق أهراس التي أسندت قيادتها للطاهر الزبيري متشكلة من كتائب متعددة أهمها الكتيبة رقم 07 تحت قيادة شليس محمد الصالح ونائبه ورتي مبروك، والكتيبة رقم 08 المتمركزة بأولاد سوكياس تحت قيادة السبتي معارفيه، والكتيبة رقم 09 تحت قيادة الزين نوبل، وأخيرا كتيبة الأسلحة الثقيلة والتي تضم حوالي 80 جنديا يمتلكون مدفع مورس، و02 مدفع رشاش و10 بنادق (PM) و60 بندقية حربية[2].

من خلال هذه الهيكلة تم الاعتماد على الصرامة في مفتاح التطور بالنسبة لجيش التحرير الوطني خاصة أن القيادة العسكرية عرفت بالانضباط والتكوين سواء في المواجهات مع القوات الفرنسية بالاعتماد على حرب العصابات، أو من خلال النشاط الذي تلقاه هؤلاء لما كانوا جنودا في المعسكرات الاستعمارية.

امتاز محمد عواشرية بالصرامة وعدم التسامح خاصة مع الأخطاء التي تشكل خطرا على مصالح الثورة وعلى الانضباط العام في حقوق ج.ت.و، حيث يذكر الطاهر الزبيري حادثة كادت تتسبب في مقتل نواورية على يد محمد عواشرية، ففي الفترة التي أعدم فيها جبار عمر، خشي عبد الله نواورية أن يتم اغتياله فهرب إلى المنطقة الثانية، واحتمى بها، لكن الجنود ألقوا عليه القبض واتهموه بأنه من المتسببين في انفصال ناحية سوق أهراس عن المنطقة الثانية، فجرد من سلاحه وألقوه عندهم بضعة أشهر ثم أخلوا سبيله، وقفل راجعا بعد ذلك إلى القاعدة الشرقية أين انضم إلى مركز عبد الرحمان بن سالم الذي شك في ولائه للمنطقة الثانية التي تسعى لضم القاعدة الشرقية إليها، فأراد عواشرية تصفية نواورية بعد أن وطأت أقدامه مركز بن سالم وعلامات التهجم بادية على وجهه، ولو لا تدخل الزبيري وبوقلاز لكان مصير نواورية موتا حقيقيا، فأرسل إلى المنطقة الثالثة في القاعدة الشرقية، أين مكث بها لمدة معينة قبل أن يستقر به الأمر في مركز السلوم على الحدود الليبية المصرية الذي اتخذه جيش التحرير مركزا لتجميع الأسلحة القادمة من مصر[3].

---

[1] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص39.

[2] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير، مرجع سابق، ص ص171-172.

[3] الطاهر الزبيري, مصدر سابق، ص ص181-182.

تطور نشاط القاعدة الشرقية بين سنتي 1957 و1958 بفضل الحنكة العسكرية والقدرة التنظيمية التي اتصف بها بوقلاز بعد الظروف الصعبة التي مرت بها، لكن رغم ذلك فقد أنشأت مصالح حيوية هامة، إضافة إلى المهام السياسية والعسكرية، ومن بين تلك المصالح نذكر التموين والاتصالات والصحة، ومراكز للتكوين أصبحت فيما بعد القلب النابض للثورة[1]، بعد الدعم والمجهود الذي قدمته القيادة التونسية في إنشاء تلك المراكز التي امتدت على طول الحدود الجزائرية التونسية، ومنها غار ديماو، وتاجروين والكاف وساقية سيدي يوسف، وكان لها دور ايجابي تجسد على أرض الواقع أكثر بعد تأسيس هيئة الأركان العامة التي كان لها دور كبير في تنظيم الجيش على الحدود[2].

تم تفعيل دور بوقلاز بعد استدعائه لاجتماع م.و.ث.ج بالقاهرة شهر أوت 1957، ليصبح فيما بعد عضوا في قيادة العمليات العسكرية الشرقية والتي شكل تأسيسها نقطة تحول كبرى في مسار وعمر القاعدة الشرقية[3].

فبعد تعيين امحمدي السعيد قائدا لعملياتها في الشرق، أبدى بوقلاز عمارة نوعًا من القلق بعد تجريده من بعض صلاحياته، وحرمانه من الإشراف على مخازن الإمدادات[4]، فبعد إنشاء ل.ت.ت ممثليات لها في تونس مكلفة بالإشراف على استقبال قوافل التموين وتوريدها إلى الداخل، زادت مخاوف وشكوك قيادة قادة الشرق في أبعاد إنشاء ل.ع.ع حيث بات من المؤكد أن المستهدف الأول هو قادة الشرق، وهو أمر أكده محمد عواشرية بعد إرساله تقريرا مكتوبا إلى عمارة بوقلاز، مبينا له فيه وضعية المنطقة وما يدبر ضدها[5].

3-2- المشاركة في أهم المعارك:

دارت العديد من المعارك في القاعدة الشرقية بين القوات الفرنسية وج.ت.و رغم كل الإجراءات التي اتخذتها فرنسا لسد الطريق أمام الثوار، فعلى مدار السداسي الأول من سنة 1958 خاضت ج.ت.و وخاصة في ق.ش والولايتين الأولى والثانية الحدوديتين عمليات كبرى رغم حالة الطقس الشتوي في تلك الفترة، والذي لم تكن أشهره للراحة، بل لاشتباكات عنيفة وضارية دفاعا عن الأرض والعرض[6].

---

(1) الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص114.

(2) السعيد بلخرشوش، مصدر سابق، ص388.

(3) سليم سايح، القاعدة الخلفية، مرجع سابق، ص113.

(4) محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص226.

(5) سليم سايح، المرجع السابق، ص114.

(6) محمد عجرود، مرجع سابق، ص40.

فبعد سنة من مرابطة القوات المسلحة على الحدود الشرقية وبالضبط بتاريخ 20 أكتوبر 1957 قام بوقلاز بإعطاء الإشارة لفيالقه الثلاث للتحضير للهجوم على المراكز الفرنسية الواقعة في منطقته (الهجوم على مركز المشري، معركة القواره)[1]، لتأتي سنة 1958 بمآسيها بعد استشهاد العديد من المجاهدين الأبطال، حيث شهدت منطقة الحدود الشرقية أكثر من 38 عملية عسكرية داخل التراب الوطني دون احتساب المناوشات والمعارك في المناطق العازلة المحررة[2]، في الفترة ما بين الفاتح جانفي إلى غاية أفريل، لتكون معركة سوق أهراس الكبرى بتاريخ 26 أفريل 1958 أم المعارك في المنطقة حيث استمرت مدة أسبوع كامل، امتدت من جبل بوصالح شرقا إلى حدود ولاية قالمة غربا، شاركت فيها أعنف وأشرس الفرق الفرنسية العسكرية وأكثرها ترتيبا خلال الحرب العالمية الثانية وحرب الهند الصينية، بعد أن ضمت وحداتها القتالية الفيالق 26، 151، 152 مشاة ميكانيكية، والفيلقان 09، و14 للمضليين، وأيضا الفيلقان 8، 28 للمدفعية البعيدة المدى وفرق اللفيف الأجنبي[3].

فرغم التضحيات البليغة وسقوط العديد من الشهداء إلا أن معركة سوق أهراس كانت ملحمة بحق قادها الفيلق الرابع بالقاعدة الشرقية والذي فنّد كل صور الدعاية الفرنسية بأن قواته لا تقهر بعد أن فقد أكثر من 300 قتيل كان على رأس قائمتها جان بيار العقيد الأسطورة [4]، فجندت فرنسا كافة طاقاتها البشرية والعسكرية لإجهاض الثورة، إلا أن ردة الفعل كانت مفاجئة ومخيبة لآمال الفرنسيين، بحيث تعاملت كتائب ج.ت.و –مع الخطوط المكهربة ومع الألغام المزروعة– بحذر شديد، فكانوا يقومون بالحفر تحت الأسلاك الشائكة، ورفعها عن الأرض بواسطة ألواح خشبية،واستعمال المقص العازل الذي سهل كثيرا من مهام المجاهدين سواء في حمله أو استعماله[5]، مما أصاب القوات العسكرية الفرنسية بحالة هستيريا حقيقية، كانت بدايتها مهاجمة القرى والبيوت وترهيب السكان ثم القيام بمجزرة شنيعة استهدفت قرية ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958 في محاولة منها للقضاء على مراكز ج.ت.و في عمق التراب التونسي الشقيق بعد توظيف كافة الإمكانيات الممكنة والمتاحة للقيام بدوريات مراقبة

---

[1] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص185.

[2] محمد عجرود، مرجع سابق، ص41.

[3] **معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 58**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954, العالمية للطباعة والخدمات، تيبازة, الجزائر، 2014، ص47.

[4] محمد عجرود، المرجع السابق، ص914.

[5] جمال قندل، **خط موريس وشال على الحدود الجزائرية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957–1962)**، ط1، دار ضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص112.

دائمة ثم نصب الكمائن، وتطويق المنطقة، والزّج بعناصر مخابراتية للكشف عن مجموعات الدعم والإسناد والتموين، ثم اختراق التراب التونسي ومجال ق.ش للقيام بعمليات سرية تم الإعداد لها مسبقا بتوظيف جميع عامليها في مكاتب الاستعلامات العسكرية التي تديرها عناصر الوحدات العملياتية للوقاية (DOP) والفرق الإدارية المختصة (SAS) وفرق الحركى والقوم، التي تم الاعتماد عليها كمبدأ للتدخل الفوري، وكأسلوب مقتبس من طريقة بيجار أو الحرب المضادة لحرب العصابات[1]، وكل ذلك من أجل تأمين الحدود لمنع وحدات ج.ت.و من القيام بالمبادرة والتحرك وحصر نشاطه العسكري بالاعتماد على وحدات الحصار الملقبة بـ «الفرق التوازنية» المتنقلة عبر الأقاليم إعدادا للضربة القاضية وإلحاق الضرر به واستغلال كل مشاكله الداخلية، إلا أن كل ذلك لم يجدي نفعا فباءت كل المحاولات بالفشل على الرغم من الإمكانيات التي وفرتها السلطات العسكرية الفرنسية لذلك[2].

4-2- محمد عواشرية قائدا للقاعدة الشرقية:

مع تسارع وتيرة الأحداث وأمام الوضع الذي وصلت إليه الثورة على كل الأصعدة لم تستفد قيادة ج.ت.و من فترة هدوء وراحة لتقييم أوضاعها وترتيبها بناءًا على المتغيرات السياسية بانهيار الجمهورية الرابعة ووصول ديغول إلى الحكم، أو المتغيرات العسكرية التي أدت إلى تغيير معطيات الصراع والضغوط المتكررة التي مارستها فرنسا على كل من تونس والمغرب، ودون انتظار لمناورات ديغول لعزل جيش وجبهة التحرير الوطني[3]، وشعورا منها بالمسؤولية الملقاة على عاتقها سارعت ل.ت.ت إلى تأسيس لجنة العمليات العسكرية شهر أفريل 1958، فاستدعى عمارة بوقلاز قائد ق.ش إلى عضويتها للمساهمة في تموين العمليات العسكرية على الجبهة الشرقية باعتبارها شريان حيوي واستراتيجي لعبور القوافل المحملة بالأسلحة والمؤونة[4]، وأسندت مسؤولية ق.ش إلى نائبه محمد عواشرية الذي بدوره كان يتطلع إلى تولي قيادة أركان الشرق بدل امحمدي السعيد وهذا بحسب التقرير الموقع من طرف اليزيد (بن يزار) ضابط الولاية الثانية بغار ديماو، حيث اعتبر أن كلا من بوقلاز وعواشرية رؤوس فتنة ومصدر أذى، ناصحا كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة للتعجيل بوضع حد لهم، وإن تطلب الأمر الاستعانة ببوصوف وعلي منجلي لتنفيذ ذلك[5].

---

[1] محمد عجرود، مرجع سابق، ص ص59-60.

[2] محمد تقية، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص392.

[3] محمد عجرود، المرجع السابق، ص100.

[4] الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص146.

[5] محمد عباس، كفاح الدم والقلم، مرجع سابق، ص495.

بعد إبعاد بوقلاز إلى المشرق دخل عواشرية محمد في دوامة خلاف مع ل.ت.ت بعد أن أصبح قوي الجانب في قاعدته، فبحسب التقرير بدأ يبث دعاية مغرضة تركز على الفكرة البربرية التي ستجرف الجميع مثلما جرفت محمد العموري وبوقلاز اللذين أدينا إدانة ثقيلة على عكس البقية، وبأن القاعدة العسكرية أصبحت بأيدي القبائل وهو كلام أشار إليه عواشرية أثناء زيارته للفيلق الأول بالقاعدة الشرقية[1].

(1) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص384.

المبحث الرابع: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/09/19م

المطلب الأول: ظروف تأسيسها:

منذ انعقاد مؤتمر الصومام سعت ل.ت.ت إلى بذل المجهودات لتنظيم الثورة، غير أنها لقيت العديد من الصعوبات بدءًا من معركة الجزائر التي اضطرتها للمغادرة إلى الخارج (تونس)، وصولا إلى ظهور نوع من الصراع بين كل من كريم وعبان مما استدعى إلى تدخل عباس فرحات لإذابة الجليد بينهما، حيث تم حل الأزمة مؤقتا بعد انعقاد مؤتمر القاهرة شهر أوت 1957[1].

وفي الوقت الذي كان فيه الجميع يطالب بتعزيز النضال وجمع القوى وتأطير الجماهير وتعبئتها والعمل على تأمين وتسريع وصول السلاح إلى الولايات وتنمية العمل الدبلوماسي[2] عاشت ل.ت.ت أجواء مريبة، زادها تفاقم حدة الخلافات والصراعات التي تهدد نسف وحدتها خاصة بعد حادثة مقتل عبان رمضان في 27 ديسمبر 1957 بالمغرب[3]، واستكمال فرنسا بناء خطيّ شال وموريس المكهرب، هذا المشروع الذي دام شهورا عديدة وأصبح بمثابة كماشة تقبض على عنق الثورة وتمنع عنها عناصر الإمداد والتزويد بالعتاد والذخيرة العسكرية[4]، إضافة إلى وقوع حوادث في صفوف الثورة قلصت من العمليات العسكرية ضد مراكز العدو، الأمر الذي استدعى تكوين هيئة للعمليات العسكرية في الشرق والغرب لتقديم الإضافة في الميدان إلا أن عدم التنسيق والانسجام في الحدود الشرقية عجل بحل اللجنة ليزداد الضغط أكثر بعد المعارضة التي لقيتها ل.ت.ت من العقيدين العموري وبوقلاز وأنصارهما، على خلفية العقوبة المسلطة عليهما.

ومع عودة ديغول إلى الحكم بدأت مناوراته على مختلف الجوانب والاتجاهات، فمنذ صائفة 1958 شرع في تحضير استفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية، المجمع إجراؤه يوم 26 سبتمبر 1958، وفي هذه الظروف شعرت ل.ت.ت بخطر ما سيقدم عليه ديغول فأسرعت في التفكير

---

[1] عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958-جانفي 1960)**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص23.

[2] سليمان الشيخ, مرجع سابق، ص100.

[3] محمد عجرود، مرجع سابق، ص44.

[4] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص25.

بضرورة تحولها إلى حكومة مؤقتة لمواجهة سياسة ديغول داخليا وخارجيا سواء عسكريا أو سياسيا[1].

المطلب الثاني: رهاناتها:

تشكلت الحكومة المؤقتة[2] بتاريخ 19 سبتمبر 1958، لتجاوز الشلل الذي تعاني منه القيادة على الصعيدين السياسي والعسكري، في وقت كانت ل.ت.ت عاجزة على التحكم في مجريات الأحداث، وفي فترة حرجة ازدادت فيها وضعية الشعب الجزائري سوءا في الداخل أو على الحدود الشرقية والغربية، ومع تزايد الضغوط التي تعرضت لها الثورة من نظام الجارتين تونس والمغرب بسبب إعلان فرنسا لمتابعة ج.ت.و عبر الحدود، خاصة بعد انعقاد مؤتمر طنجة بتاريخ 27 أفريل 1958[3].

تأسست الحكومة المؤقتة التي تمثل فيها الجيش عبر الباءات الثلاث مشكلين بذلك مركز القيادة، حيث جرى استبعاد أوعمران ومحمود الشريف سعيا من كريم بلقاسم لترأس الحكومة، إلا أن مساعيه لم تنجح[4]، وعن هذه النقطة بالذات يذكر فرحات عباس: «...في الوقت الذي كان فيه الجنرال ديغول يحضر لاستفتاء حول تقرير المصير، كنا نتدارس أمر تشكيل الحكومة المؤقتة... كلفنا مجموعة من رجالنا بإخبار شركائنا من الحكام العرب... وتم الأمر بعد موافقة جميع رجالنا مع خلق الحكومة المؤقتة،

---

[1] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص25.

[2] كلف كريم بلقاسم –إضافة إلى منصبه كنائب للرئيس– وزيرا للقوات المسلحة، وأحمد بن بلة نائبا للرئيس إضافة إلى المسجونين فقد اعتبروا وزراء دولة، إلى جانب لمين دباغين وزيرا للشؤون الخارجية، ومحمود الشريف وزيرا للتسليح والتموين، ولخضر بن طوبال وزيرا للخارجية، وبوصوف وزيرا للعلاقات العامة والاتصالات، وأحمد فرنسيس وزيرا للمالية، وعبد الحميد مهري وزيرا لشؤون لشمال إفريقيا، وأمحمد يزيد وزيرا للإعلام، وبن خدة كلف بحقيبة الشؤون الاجتماعية وتوفيق المدني وزيرا للثقافة، وكلا من لمين خان (الولاية الثانية) وعمر أوصديق (الولاية الرابعة) ومصطفى اسطنبولي (الولاية الخامسة) أمناء الدولة في الداخل أنظر:

- Abbas Ferhat, Autopsie d’une guerre, Op- cit, P32

[3] في واقع الأمر أن الأهداف الحقيقية من وراء هذا المؤتمر تتعلق بإعطاء الغرب ضمانات بأن الثورة الجزائرية لن تذهب في نفس اتجاه الجمهورية العربية المتحدة التي عقدت تحالفات مع المعسكر الاشتراكي، فكان التعهد بمساعدة ج.ت.و. حبرا على ورق، ومما يؤكد ذلك أنه وبعد شهرين فقط بتاريخ 20 جوان 1958 تم عقد اتفاق بين تونس وفرنسا أدانته ج.ت.و نتيجة ضخ نفط العجيلة إلى المرفأ التونسي السخيرة بين الشركة الفرنسية للنفط (GEP) وبين ستاندار أويل الأمريكية المتعلقة باستثمار نفط الصحراء الشرقية، فقد أثارت مسألة تمرير خط الأنابيب "أوجيل" (EDJEL) في الأراضي التونسية، غضب قادة ج.ت.و، حيث أن بورقيبة أعطى موافقته رغم التهديدات، مفضلا المصلحة التي يوفرها هذا الاتفاق للاقتصاد التونسي، على غضب القادة الجزائريين، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص177, وأنظر: سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص102.

[4] Mohammed Harbi, Le FLN, Op- cit, P186.

فكانت الإشكالية حول رئاسة هذه الحكومة، واقترحت أنا كلا من كريم والدكتور دباغين، إلا أن الأول تم الاعتراض عليه من طرف بوصوف وبن طوبال بحجة أنه من الأفضل أن يبقى الثلاثي على قدم المساواة، أما دباغين فقد اعترضت عليه مجموعة بن بلة، بسبب الحاجة إليه في قطاع الصحة... وهكذا تم ترشيحي أخويا وتزكيتي لتشكيل الحكومة المؤقتة، واقترحت أن تحوي الحكومة ممثلين من مختلف الكتل الممثلة للجبهة»[1].

من خلال ما ذكره فرحات عباس حول الجدل الذي كان قائما على من سيتولى رئاسة الحكومة، خاصة بعدما تم تزكية كريم بلقاسم إلا أن المعارضة التي لقيها هذا الأخير من حليفيه التقليديين بن طوبال وبوصوف بحجة العمل المشترك بين الثلاثي، أبانت عن بداية خلاف من نوع آخر وهذه المرة بين الثلاثي القوي، فهل هي بداية لفك الارتباط، أم أن الأمر لا يعدوا إلا أن يكون مجرد مناورة؟

تشكل أول فريق حكومي من حوالي تسعة عشرة (19) شخصية سياسية، منها مناصب نيابية مُنحت للوفد المسجون في فرنسا إلى جانب الوزراء العشر الآخرين الفعليين ومنهم رئيس الحكومة نفسه وثلاث كتابات للدولة تم منحها لكل من الأمين خان وعمر أوصديق ومصطفى إسطنبولي، لكن معالمها كانت غامضة بشكل يسمح بالقبول بها كهيئات داخل الجهاز التنفيذي الجديد للثورة[2].

إن الظرف الذي تم فيه الإعلان عن هذه الحكومة كان بمثابة تحد واضح وصريح لكل الادعاءات الفرنسية، من خلال مناوراتها السياسية بأنها لم تجد طرفا جديا تتفاوض معه للوصول إلى حل من أجل إيقاف الحرب، فكان الإعلان عنها بمثابة إعادة بعث للدولة الجزائرية، وإقناع للرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، وله رغبة في الاتصال بالحكومة الفرنسية ضمن مفاوضات رسمية وبمقتضى شروط يتم الإعلان عنها من طرف الثورة الجزائرية ممثلة في قياداتها السياسية[3].

وفي أول تصريح للحكومة الجديدة جاء مايلي: «إن هذا الإعلان الذي وقع باسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله، قد بعث الدولة الجزائرية التي أتعبها الاحتلال الحربي سنة 1830... إن الحكومة المؤقتة المنبثقة من إرادة الشعب شاعرة في هذه الناحية بكل مسؤولياتها وإنها تستطيع بها جميعا، وأول هذه الواجبات وأقدسها هو أن تقود الشعب والجيش حتى يتحقق التحرير الوطني... أما

---

(1) Abbas Ferhat, Autopsie d’une guerre, Op- cit, P320.

(2) عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص197.

(3) خضير إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962)**، ج02، دار الغرب، الجزائر، 2013، ص268.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فهي مستعدة للمفاوضات، وبالتالي فهي مستعدة لمقابلة ممثلي الحكومة الفرنسية في أي وقت...»[1].

يتضح من خلال هذا الإعلان الاتجاه الذي تريد أن يسلكه قادة الثورة في فترة استرجعت فيها القيادة العسكرية الأنفاس بعد خيبات الأمل المتتالية التي فرضها الواقع الداخلي من جهة، وسياسة التطويق الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة من جهة أخرى[2].

ويبدو أن التاريخ الذي تم فيه الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة كان مناسبا خاصة مع الأزمة التي عاشتها ل.ت.ت الثالثة في كيفية التعامل مع بعض القيادات الداخلية الفاعلة والتي أحست بالظلم في تعامل ذات اللجنة معها، وبالتالي وجب إعادة النظر في تلك العقوبات، الأمر الذي لم يهضمه الثلاثي كريم وبوصوف وبن طوبال، فوجب الانتظار إلى مرحلة ما بعد الحكومة المؤقتة ليظهر صراع آخر قاده محمد العموري لمواجهة بعض وزراء الحكومة المؤقتة.

من الناحية الزمنية ومن أجل تجاوز المرحلة الثورية، فقد بينت الرسائل المتبادلة بين الوفد الخارجي و عبان رمضان[3]، ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة من أجل مبادرة العملية السياسية، فتساءل كل من حسين آيت أحمد وبن بلة عن أسباب التأخر في الإعلان عنها، وقد استهجن هذا الأخير الفكرة المروجة من المصادر الفرنسية حول إنشاء «لجنة تحرير» بدل الحكومة[4]، الأمر الذي ألح عليه الوفد الجزائري في مؤتمر طنجة، حيث تولى عبد الحميد مهري في اليوم الأول من الأشغال إثارة الموضوع وقد دعم موقفه أحمد بومنجل موضحا بأن تطور الأحداث والعمليات العسكرية الفرنسية يستوجب تكوين حكومة في القريب العاجل توجب الدعم والاعتراف بها من البلدان الصديقة والشقيقة على غرار المغرب

---

[1] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص58.

[2] الواقع أن كل التغيرات والتحويلات التي دأبت عليها القيادة العسكرية الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة قد فشلت بسبب الأساليب القتالية البدائية التي لا تتوافق مع حرب العصابات التي انتهجها جيش التحرير الوطني، فبعد أن راهنت على الحرب الكلاسيكية واعتمدت على الأساليب والتكتيكات العسكرية، ثم حرب التهدئة وإعادة الأمن لجأت إلى الاعتماد على الحرب المضادة، فنتجت حركات مسلحة تخدم إيديولوجيتها لكن كل تلك الأساليب فشلت في مواجهة الثورة لتسقط كل الحكومات المتعاقبة من ماندس فرنس إلى حكومة ادغارفور ثم قي مولي، ومن بعده بورجيس مونوري وأخيرا حكومة قايار، أنظر: الغالي غربي، مرجع سابق.

[3] للاطلاع على تلك الرسائل، أنظر: مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة 1954-1956)**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ن.

[4] محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص258.

وتونس ومصر[1]، وبتاريخ 17 سبتمبر 1958 وبمقر ل.ت.ت بغاردن سيتي[2] في القاهرة اجتمع قادة الثورة، وبعد ثلاثة أيام من النقاش توجهت كل الأنظار إلى عبد الحميد مهري اصغر الأعضاء في ل.ت.ت الذي أعلن أمام الجميع بعد قراءة الورقة التي يحملها بين يديه، وقرأ على الجميع تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) تحت رئاسة فرحات عباس[3].

المطلب الثالث: ردود الفعل حول تشكيل الحكومة المؤقتة:

كان يوم 19 سبتمبر 1958 يوما تاريخيا اجتمع فيه رجال الصحافة من مختلف وكالات العالم في إحدى عمارات شارع التحرير المصرية، حضره كل من سفير العراق بالقاهرة رفيق السامرائي الذي اعترف بالحكومة المؤقتة، وتلاه كل من سفير ليبيا، وسفير دولة باكستان ففي ظرف خمسة دقائق اعترفت خمس دول بالحكومة ما بين الواحدة وخمس دقائق زوالا إلى غاية الواحدة وعشر دقائق، وفي مساء ذلك اليوم وعلى الساعة السادسة جاء اعتراف دولة اليمن تأكيد على التضامن العربي مع القضية الجزائرية[4].

إن الاعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان بمثابة ضربة قاضية للعدو الأول وهو فرنسا،الذي حاول جاهدا بعد مجيئ جنراله شارل ديغول المناورة باحداث القطيعة بين الجزائريين مستغلا الظروف الصعبة التي عاشتها الثورة بعد مؤتمر الصومام، وفي محاولة لقطع الطريق أمام سياسته الماكرة كان الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة بمثابة صفعة على الوجه،أعادت إلى ذاكرته بأنه يواجه شعبا امن بقضية وحدة ووطن، رغم سلسلة الاخفاقات العسكرية المتتالية نتيجة سوء الطالع وعدم التنسيق في مرة أولى ثم كثرة بعض النعرات التي حاولت جاهدة قتل الطموح في قلوب الجزائريين،الا أنها فشلت لأن الجبهة أثبتت كفائتها في معركة الميدان السياسية.

ومزامنة مع هذا الاعلان وبعد الجولات التي قام بها أعضاء ل.ت.ت السابقة لاطلاع الدول الشقيقة والصديقة بقرار تأسيس الحكومة المؤقتة من أجل الحصول على التأييد والاعتراف[5]، رحبت كل

---

[1] محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص259.

[2] أحد الأحياء العريقة للعاصمة المصرية القاهرة.

[3] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص176.

[4] أحمد توفيق المدني، حياة الكفاح، مصدر سابق، ص ص580-581.

[5] اتصل عبد الحميد مهري بفتحي الذيب، وقام لمين دباغين وبوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية، كما أبلغ كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف الحبيب بورقيبة بقرار التأسيس، إضافة إلى هذه الجولات قدم بيان عن الحكومة المؤقتة إلى كل السفارات الممثلة للدول العربية بالقاهرة والى جمال عبد الناصر, أنظر: عمر بوضربة، مرجع سابق، ص46.

من تونس والمغرب وسوريا[1]، فيما التزمت السلطات المصرية الصمت إلى غاية 20 سبتمبر، الأمر الذي دفع بالوفد الجزائري إلى زيارة القاهرة، للاستفسار عن الموضوع.

كان لتأسيس الحكومة المؤقتة صدى داخلي في الأوساط السياسية والعسكرية وعامة الشعب الجزائري الذي كان يتطلع إلى تمثيل له، آملا في جلب الدعم للثورة على الصعيد الدولي.

وفي الوقت الذي لقي فيه قرار تأسيس الحكومة المؤقتة تجاوبا كبيرا من عامة الشعب، نجد هناك بعض الاحترازات من بعض قادة الداخل خاصة القاعدة الشرقية حول عدم إشراكهم في الموضوع بصفتهم أعضاء م.و.ث.ج، معلقين على ذلك بعدم شرعية وقانونية القرار،بعد أن شكل الإعلان مفاجأة لهم، وفي الوقت الذي ذهب فيه البعض إلى رفض فكرة التأسيس جملة وتفصيلا، يرى البعض الآخر بأن إسناد الرئاسة لفرحات عباس ما هو إلا تكريس لمبدأ أولوية الخارج على الداخل الذي يواجه الهجمات المكثفة من طرف الاستعمار، مما سيؤدي إلى انشقاق بين العسكريين والسياسيين وبين الداخل والخارج[2].

أما عن العلاقة مع السلطات المصرية فبحسب شهادة حسين آيت أحمد ،كان أحمد بن بلة من أشد المدافعين على ضرورة خلق روابط بين الثورة الجزائرية ومصر[3]، إلا أن مؤتمر الصومام أكد على أن علاقة الثورة مع السلطات المصرية هي علاقة تحالف رئيسية لا تبعية، لأن المصريين لم يكن في حوزتهم تصور شامل للثورة، وفي كثير من الأحيان يتصرفون وفق تصورات ضيقة، فقد ضلوا يرددون بأن فرحات عباس لا يصلح في ج.ت.و لأنه اندماجي، وينظرون إلى عبان بأنه بربري وليس عربي، فكانوا يمقتونه لأنه لا يخدم توجهاتهم الناصرية القائمة على الأمة العربية[4].

لم يكن تحفظ القاهرة على التأسيس أو التشكيل بل أن الأمر كان يتعلق بشخص رئيس الحكومة الذي لم يبذل من قبل أي جهد في التودد والتقرب إلى جمال عبد الناصر، حيث يذكر محمد عباس بأن

---

[1] خلال انعقاد مؤتمر طنجة تم طرح مسألة تأسيس ح.م ومسألة الاعتراف بها فتم الاتفاق على التأسيس لكن الاختلاف كان حول مسألة التوقيت، فحدد الوفد المغربي موقفه على لسان عبد الرحيم بوعبيد بقوله: « نحن مستعدين للاعتراف بالحكومة المؤقتة مع تكوينها، إذا رأيتم في ذلك وسيلة ناجعة للتعجيل باستقلال الجزائر... نحن لسنا ضد المبدأ، لكن مع دراسة التوقيت المناسب وتوفير شروط النجاح »، أما الباهي الأدغم ممثل الوفد التونسي فقد طرح نفس الفكرة إضافة إلى أنه أثار دراسة الجوانب القانونية للموضوع، مع ضرورة اختيار الرجال الأكفاء المعروفين على الساحة الدولية، أنظر: محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص259، وأنظر: معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي- دراسة تحليلية تقييمية**، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

[2] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص52-53.

[3] Mohammed Harbi, Le FLN Mirage, Op- cit, P182.

[4] ح.ع، مرجع سابق، ص19.

سعد دحلب مثلا وفي رد له على سؤال صحفي في القاهرة حول علاقته بعبد الناصر: « كيف يمكن أن نتفاهم ونحن لا نتحدث نفس اللغة»[1].

لقد كان المصريون ينظرون إلى المسائل المتعلقة بعلاقتهم بالثورة من زاوية علاقتهم الدبلوماسية مع فرنسا، حيث حدث في بعض الأوقات إن قرروا توقيف بث برامج الثورة التي كان يبثها « صوت العرب»، وقد تم إعادة بثها بعد تدخل بن بلة وخيضر لدى أنور السادات وأحمد سعيد مسؤول البرنامج الذي أقر بأن قرار الإيقاف جاءه من السلطات العليا[2].

رفض حسين آيت أحمد أن يكون بن بلة رجل مخابرات مصري ويرى بأنه حبيس تصوره للثورة، وما حقيقة الصراع إلا مواجهة للاستعمار الفرنسي، ولا دخل للسياسة فيه على الرغم من أن القيادة المصرية وعلى لسان رجل مخابراتها فتحي الذيب خلال مشاركة الوفد الجزائري المتوجه إلى باندونغ للحضور في قمة عدم الانحياز[3]، رد على أحمد بن بلة بتصريح يؤكد ما أشيع عن التوجه المصري: «أنتم كذلك تريدون أن تهتموا بالسياسة مثل صالح بن يوسف»، حيث أن مصر كانت تعول على هذا الأخير لإحداث انقلاب على نظام بورقيبة بعد أن أبدى ميولات معادية للقومية العربية[4].

ما إن تشكلت الحكومة المؤقتة وبدأت في سير أعمالها حتى انفجرت أزمة قيادة أخرى ذكرها محمود الشريف في تقريره حيث يقول: « بعد عدة أسابيع من ذلك الإعلان، ظهر جليًا وأن تلك الصيغة لم تكن سليمة، حيث وبالإضافة إلى نقص التعاون الواضح كان موقف الرئيس الخائف قد كشف عن «لعبة بيت الأيدي» لجميع وزرائه، مما جعل من كل وزارة تنظيما مستقلا يستأثر به مسؤوله تحديدًا ولا يمكن لغيره أن يعلم أو يدلي برأيه، علاوة على حدوث اعتداءات وتجاوزات جسيمة صدرت عن وزارة القوات المسلحة ووزارة الداخلية اللتين أرادتا توسيع سلطتيهما على حساب باقي الوزارات»[5].

---

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص582.

[2] ح.ع، مرجع سابق، ص19.

[3] إن تسميات مثل العالم الحر، العالم المتقدم، العالم الرأسمالي أو العالم الشيوعي والكتلة الاشتراكية أخفت العديد من الحقائق المؤلمة التي كشفت حروبا أخرى في العالم الآخر، وقد لعبت الثورة الجزائرية دورا مهما في انتشار مصطلح العالم الثالث، وبينما احتفظ هذا المصطلح بحرارته وطابعه النضالي ونزعته الثورية دخل مصطلح عدم الانحياز في التسويات السياسية، وأصبح تعبيرا عن الاختلاط في الأفكار والمصطلح الأكثر تعبيرا عن وضوح الهدف, أنظر: سعيد الصافي، **سنوات المتاهة**، ط1، در نفوس عربية، تونس، 1994، ص ص179-180.

[4] ح.ع، المرجع السابق، ص19.

[5] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف، مرجع سابق، ص142.

اجتمعت الحكومة المؤقتة بالقاهرة بتاريخ الفاتح أكتوبر 1958، وقررت إعادة الاعتبار لقائدي لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية المنحلة، فكلف امحمدي السعيد القائد السابق المعاقب بجهة الشرق بمساعدة كل من أحمد نواورة من الولاية الأولى، ومحمد عواشرية نائبا عن القاعدة الشرقية وعلي منجلي نائبا بالنيابة من الولاية الثانية، في حين تم تكليف هواري بومدين بقيادة لجنة الغرب[1].

وفي 08 أكتوبر ترأس كريم بلقاسم اجتماعا آخرا ضم كلا من امحمدي السعيد ونواورة وعواشرية، حيث قرر فيه كريم إدخال القوات المسلحة المرابطة على الحدود إلى الداخل في أجل أقصاه 25 أكتوبر[2] وتحطيم خط موريس المكهرب.

وأمام استحالة تنفيذ تلك الأوامر بقي امحمدي السعيد قائدا بدون جيش وغير مرغوب فيه حتى في مركز قيادته[3]، واضطر إلى التوجه إلى هيئة أركانه المتواجدة بغار ديماو بسبب التهديد الذي كان يسببه فيلق النقيب عبد الرحمان بن سالم، وفي 03 أكتوبر جمع العقيد نواورة قيادة أركانه بتاجروين لإبلاغ رسالة للحكومة المؤقتة برفضه لأوامرها، خاصة تلك التي تتعلق بعملية الاختراق لأنها صعبة التنفيذ، كما أشار نواورة إلى الفرق الذي تم اعتماده في التعامل بين امحمدي السعيد والعموري وبوقلاز، منددا بالعنصرية وبقضية اغتيال عبان، وختم تدخله بإبلاغ مرؤوسيه قرار إعادة العموري وبأنه قد أرسل إليه مبلغًا ماليًا قدره ثلاثة آلاف فرنك جديد[4]، وفي 21 أكتوبر 1958 أقدم الرائد محمد عواشرية على جمع أنصاره على مستوى قيادة القاعدة الشرقية لإبرام اتفاق مع الولاية الأولى على الأسس التالية:

- عدم التخلي عن القاعدة الحدودية؛ وتحديد المسؤوليات فيما يخص خط موريس.
- توحيد فصائل إيصال المواد والأسلحة تحت مسؤولية كلا من القاعدة الشرقية والولاية الأولى.
- الوقوف على الأسباب التي أدت إلى إنشاء قيادة العمليات العسكرية، ثم حلها وأسباب إبعاد ثلاثة من أعضائها وعودة القائد فقط لمنصبه.
- ضرورة عودة الثلاثة المبعدين ومحاكمتهم من طرف ج.ت.و إن اقتضى الأمر ذلك.
- توضيح الأسباب التي أدت إلى تصفية عبان رمضان؛ وأسباب التمييز بين الجزائريين.
- عقد اجتماع مع الحكومة المؤقتة بحضور كريم نفسه[5]

---

(1) مصطفى هشماوي، تحديات، مرجع سابق، ص30.

(2) محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص17.

(3) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص30.

(4) محمد حربي، المرجع السابق، ص30.

(5) محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص ص302-303.

المبحث الخامس: محاكمة وإعدام محمد عواشرية 1959م

المطلب الأول: سجنه:

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة بدأت تظهر إلى العلن مسألة التحالفات السلطوية، خاصة بعد حل لجنة العمليات العسكرية وإصدار ل.ت.ت أحكاما قاسية في حق قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية التي لم يستسغ جنودها إبعاد قادتهم معتقدين أنهم مستهدفين من قبل كريم بلقاسم للسيطرة على جيش الحدود[1]، فحرصت الحكومة على تفعيل العمل المسلح من خلال إعادة القياديين العسكريين في الشرق والغرب، فبدأت تظهر بوادر التمرد كعدم تطبيق القرارات تأخذ في الأخير مجرى آخر، ومنعرجا خطيرا.

ففي 21 أكتوبر صرّح محمد عواشرية بأن كريم بلقاسم جاء ليضطهد الولاية الأولى والقاعدة الشرقية بصفتهما قاعدة شرعية لمراقبة الوضع على الحدود[2]، حيث أصدر قرارا بمنع توريد الأسلحة إلى الداخل وإيقاف قوافل السلاح، ومنع أي شخص أجنبي عن القاعدة الشرقية الدخول إليها، وتلغيم المسلك الذي كان سيسلكه امحمدي السعيد للدخول إلى ق.ش في محاولة من أحمد نواورة ومحمد عواشرية الضغط على القيادة للتراجع على قرارها القاضي بإسناد قيادة منطقة الحدود إلى علي منجلي، وبقاءها تحت تصرفه لضمان اجتياز الخط المكهرب وتمرير قوافل السلاح، وكانا يقولان: «إن على الذين يصدرون إلينا مثل هذه الأوامر، أن يعطوهم المثل في اختراق السد المكهرب»[3].

وازداد الأمر تعقيدا بعد توجيه كريم بلقاسم استدعاءات لكل من أحمد نواورة ومحمد عواشرية وعلي كافي، فرفض هذا الثلاثي الاستجابة لتلك الاستدعاءات متذرعين بذرائع مختلفة في بداية الأمر، إلا أنهم قبلوا في الأخير الاجتماع به في مدينة الكاف يوم 08 نوفمبر1958، بدافع ربح الوقت إلى غاية عودة محمد العموري، فتظاهر كل من محمد عواشرية ونواورة باستجابتهم لوزير القوات المسلحة[4].

كان حل لجنة العمليات العسكرية بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، حيث فهمت طبيعة العقوبات بأنها مناورة لإبعاد القيادات العسكرية عن مراكز قيادتها، فخلف ذلك نوعًا من الاضطراب

---

[1] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف، مرجع سابق، ص142.

[2] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص393.

[3] المرجع نفسه، ص394.

[4] نفسه، ص395.

والفوضى بعد أن أخذت القضية أبعادًا أخرى لم يكن يحسب لها حساب بعد التصادم الذي وقع بين الحكومة المؤقتة الفتية وأهم قادة ق.ش والولاية الأولى[1].

منذ قدومه إلى مدينة الكاف التونسية أين عقد اجتماعه مع إطارات ولايته والقاعدة الشرقية، أصبح محمد العموري بالنسبة لكريم بلقاسم وحلفائه بمثابة العقل المدبر للإطاحة به وبالحكومة المؤقتة بمساعدة محمد عواشرية وأحمد نواورة ومصطفى لكحل، فكانت عملية القبض عليهم رفقة القيادات الأخرى بمثابة انتصار تحققه ح.م لضرب أي عمل أو مؤامرة تقف حاجزا أمامها في تحقيق أهدافها المسطرة قبل التأسيس، خاصة أن الوقت لم يكن مناسبًا لحدوث أي طارئ أو انشقاق يستفيد منه الطرف الفرنسي لقلب المعادلة في صالحه بعد الحصار المفروض على الثورة داخليا وعجز قيادة العمليات العسكرية الشرقية على تقييم موضوعي للأحداث واستيعاب المتغيرات العسكرية بعد سلسلة الخلافات داخل قادتها من جانب، واعتبار بعض قادة ق.ش مسؤولين مسؤولية مباشرة على معركة سوق أهراس، لأن أمر عبور الفيلق الرابع حمل مسؤولية مشتركة لقادة ق.ش ممثلة في شخص محمد عواشرية بصفته قائدا للقاعدة وعبد الرحمان بن سالم مسؤول عسكري، و محمد لخضر سيرين قائدا للفيلق[2].

بعد سجن محمد عواشرية، اتصل كريم بلقاسم بقيادات فيالق ق.ش عن طريق الطاهر الزبيري لتوضيح الأمور ورفع اللبس عن الأمر الذي كان يُدبر ضد الحكومة المؤقتة، وبأنه يملك دليل إدانة هؤلاء القادة وبإمكانه عرضه عليهم[3]، في محاولة لتهدئة الوضع والسيطرة على غضب جنود الفيالق، وكسب الوقت لترتيب وتهدئة الأوضاع، بعد أن أعلم عبد السلام وأحمد دراية الرائد عبد الرحمان بن سالم بما جرى في الكاف، فتعاطفوا مع قائدهم ومع العقيد أحمد نواورة ومحمد العموري[4].

توجه الطاهر الزبيري والرائد العشاري و عبد العزيز زرداني مكلفون بمهمة من كريم بلقاسم للاتصال بعبد الرحمان بن سالم، أين تأثر هذا الأخير بعد سماعه خبر اعتقال رفيقه في عملية البطيحة، وبعد أخذ ورد قبل الالتقاء بكريم بلقاسم من أجل تسوية الأمور، وإنقاذ حياة محمد عواشرية[5]، ويبدو أن موفد كريم بلقاسم قد نجح في مهمته بعد أن عرف كيف يعالج الوضع، وبشيء من الحكمة والتبصر أقنع

---

(1) محمد عجرود، مرجع سابق، ص104.

(2) المرجع نفسه، ص102.

(3) عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص73.

(4) الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص203.

(5) عمر تابليت، المرجع السابق، ص74.

الحاضرون بتسليم أحمد دراية بشرط أن لا يلحق به أي ضرر أو يمسه أي سوء أو مكروه، ووفى بعهده[1] وتم العفو عن دراية فيما بعد، بينما نفذ حكم الإعدام في البقية ومن بينهم محمد عواشرية[2].

أما مهام الولاية الأولى فقد تم إسنادها إلى صالح بن علي سماعلي[3]، في حين أشرف امحمدي السعيد على ق.ش مع بقاء الطاهر الزبيري وبطلب من كريم بلقاسم فيها مؤقتا إلى غاية أن تتبين معالمها، لكن الزبيري رفض العرض بسبب كثرة المشاكل والتمردات داخل وحدات المجاهدين المرابطين على الحدود الشرقية مع تونس[4].

المطلب الثاني: محاكمته:

1.2. سير المرافعة:

بعد القبض على المجتمعين، وإضافة إلى بعض قيادات الولاية الأولى فقد مست العملية أيضا قيادات من القاعدة الشرقية، فبالإضافة إلى محمد عواشرية نجد كلا من العيساني شويشي و أحمد دراية ومحمد الشريف مساعدية، فبعد أن سجن الجميع في مقر ثكنة الحرس الوطني التونسي بالقبة، بدأ استدعاء العموري ونواورة وعواشرية وبلهوشات وصالح قوجيل بداية الأمر لنقلهم إلى ثكنة الحرس بقبلاط أين تم حجز الموقوفين في زنزانات متفرقة، فسجن عواشرية رفقة صالح قوجيل في زنزانة خاصة تحت حراسة جنود تم استدعائهم من الحدود بعد أن تم تجنيدهم من طرف علي منجلي[5].

يذكر محدثي صالح قوجيل أنه وبعد المكوث في السجن مدة يومين إلى ثلاثة أيام تمت زيارتنا من طرف كريم بلقاسم ومحمود الشريف وبن طوبال، أين عبر كريم عن تذمره واستياءه من الوضعية التي تم الوصول إليها، وغادر الزنزانة، وبعد ذلك بدأ التونسيون في التحقيق مع الموقوفين انفراديا للتأكد من التهمة المنسوبة للجميع وهي العلاقة بحركة صالح بن يوسف أين تبين بأنه لا توجد أية صلة بين

---

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص397.

[2] عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص74.

[3] المدعو سي صالح بن علي بن صالح، وحدّة بنت الساسي مولود في 01 جويلية 1925 بدوار تازبنت بلدية تبسة، وبناءًا على التقارير الفرنسية، فقد أصبح جناح سماعلي صالح منذ سنة 1957 يشكل قوة في جيش التحرير بعد أن أسندت له قيادة المنطقة السادسة– تبسة–، التي أصبحت من اشد المناطق نشاطا في مواجهة القوات الفرنسية بعد تمركز قواته على الحدود الجزائرية التونسية مزودة بأحدث الأسلحة والألبسة, للمزيد أنظر: حفظ الله بوبكر، التطورات العسكرية، مرجع سابق، ص ص123–158.

[4] محمد زروال, المرجع السابق، ص397.

[5] صالح قوجيل، مصدر سابق.

الموقوفين والحركة اليوسفية، وبأن الأمر لا يتعدى إلا أن يكون أمر داخلي يجب معالجته بين الجزائريين أنفسهم [1].

تم التحقق مع الموقوفين وكما تم ذكره في الفصل السابق فقد حضر جلسات التحقيق في مركز الدندان– في أحد أحياء مدينة تونس وبصفته مشرف على التحقيق– قائد الفيلق الثاني العقيد أحمد بن الشريف، حيث خضع عواشرية كغيره من الموقوفين للاستجواب، أين تم إعداد ملف قضائي قدّم للمحكمة التي أوكلت رئاستها لهواري بومدين بتاريخ 20 جانفي 1959[2].

وعلى مدار أسبوعين امتدت الجلسات والمرافعات التي وصف فيها وكيل الثورة علي منجلي ما جرى بالخطأ الجسيم الذي لا يمكن السكوت عليه ولا غفرانه، بعد أن نعت مدبريه بأبشع الصفات، وبأن مخططهم كان يهدف للقضاء على الثورة، مطالبا بتسليط أقصى العقوبات على هؤلاء المتآمرين بحسب وصفه[3].

وفي رده على التهمة المنسوبة إليه ذكر محمد الطاهر عواشرية الحاضرين بعملية هروبه من ثكنة البطيحة على رأس كتيبة من مركز القوات الفرنسية، حيث نسبها إلى نفسه أكثر مما نسبها إلى عبد الرحمان بن سالم، كما دافع عن ق.ش وبأنها غير ممثلة تمثيلا يليق بها في لجنة التنسيق والتنفيذ مقارنة ببقية الولايات[4].

وبعد إحالة الكلمة لعميد المحامين (الطاهر الزبيري) الذي رافع من أجل تخفيف الأحكام عن المعتقلين، أعلنت المحكمة انتهاء جلساتها في انتظار الأحكام التي ستصدر في حق المتهمين عامة ومحمد عواشرية خاصة[5].

2.2. نص الحكم الصادر عن المحكمة:

في كتابه جبهة التحرير الأسطورة والواقع يذهب كلا من محمد حربي وجلبير مينييه إلى التفصيل في حيثيات القضية التي حوكم من أجلها محمد عواشرية والتي جاءت على النحو التالي:

حيث أنه رفض الالتحاق بقاعدته بتاريخ 1958/10/25 وراوغ مرؤوسيه بالامتناع عن تطبيق قرارات الحكومة المؤقتة والتي اعتبرتها ذات أهمية بالغة بالنسبة للثورة، كما أنه خلق توترا وجوا مكهربا

---

[1] صالح قوجيل، مصدر سابق.

[2] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص402.

[3] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص204.

[4] محمد زروال، المرجع السابق، ص403.

[5] المرجع نفسه، ص404.

بالقاعدة الشرقية نتج عنه التهديد المباشر لقائد هيئة أركان الشرق[1]، وعرقله عن ممارسة مهامه العسكرية، وحيث أنه حمل سلطة مجاورة على اتخاذ القرارات المعتمدة في القاعدة الشرقية وذلك في اجتماع يتعارض مع مبادئ سلم المسؤوليات بالنظر إلى جدول أعماله، كما اعترض على كافة القرارات الحكومية وسمح بإثارة الشقاق والتشجيع عليها على مستوى القاعدة المسؤول عنها وتم اعتقاله في وقت كان يقوم فيه، وفي كامل قواه العقلية وعن دراية تامة بدور في مسؤولية تدمير السلطة الشرعية عن طريق القوة[2].

المطلب الثالث: إعدامه:

مثل محمد عواشرية القائد بالقاعدة الشرقية أمام المحكمة بمساعدة الملازم الأول أوشارف محمد والذي تم تعيينه كمحامي عن المعني تحت طائلة تهم تتمثل في:

أ. عدم الامتثال ورفض القرارات الحكومة.

ب. القيام بتمرد وتهديد ضد السلطة العليا للثورة[3].

ج. إغراء سلطة مجاورة.

د. الاعتراض على قرارات حكومية.

هـ. إثارة الشقاق.

و. التلبس بجريمة التآمر على الثورة.

تهم يُعاقب عليها قانون الانضباط العام والقضاء العسكري لجيش التحرير الوطني بموجب الباب الثاني الفصل الثالث الفقرة (ج) حيث تتراوح العقوبة المقررة لإحكام القانون بتنزيل الرتبة العسكرية والتجريد من الوطنية إلى الإعدام[4].

وبناءًا عليه فقد قررت المحكمة القضائية العليا، وباسم الشعب الجزائري وباسم الثورة وباسم جيش التحرير الوطني وباسم الشهداء الحكم على محمد عواشرية بنزع رتبته العسكرية ثم الإعدام[5].

وتم تنفيذ الحكم في الليلة 16-17 مارس 1959 رفقة محمد العموري وأحمد نواورة ومصطفى لكحل، وقد نفذ حكم الإعدام العقيد أحمد بن الشريف.

---

[1] Mohammed Harbi, Gilbert Meynier, Le FLN Les Documents, Op- cit, P512.

[2] محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص29.

[3] Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Op- cit, P513.

[4] محمد حربي، المرجع السابق، ص ص28-29.

[5] المرجع نفسه، ص34.

يذكر مهدي الشريف الأمين العام السابق لقيادة أركان الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال، عن حقائق صادمة طالت هؤلاء القادة إذ يؤكد أن أحمد بن الشريف وعبد المجيد علاهم قاما بشنقهم بواسطة سلك حديدي، فبعد التعليمات التي أمر بها كريم بلقاسم وبوصوف بضرورة استعمال الرصاص الصامت، إلا أن بن الشريف خالف ذلك الأمر فبعد أن قام بخنق كل من العموري ونواورة ومصطفى لكحل فرّ منه عواشرية محمد، وبقيّ يدور في فناء الثكنة فتم اللحاق والمسك به وضربه ثم تنفيذ الحكم فيه وحفر قبر لهم ودفنهم فيه جميعا[1].

أما الحاج عزوط وهو أيضا أمين عام في وزارة الخارجية بعد الاستقلال فيؤكد أن توجيه تهمة الخيانة العظمى من طرف بومدين لهؤلاء القادة ليس لها أي أساس من الصحة، والهدف منها هو التخلص منهم لتهيئة نفسه للحكم[2].

لكن لماذا لم يصدر هواري بومدين حكمه بعد نهاية المداولات مباشرة، وفي قاعة المحكمة بما أنه رئيس للجلسة وأي حكم سيصدر منه لن يعارضه أي أحد لأنه صاحب السلطة التشريعية؟.

---

[1] حقائق صادمة حول اغتيال قادة الولاية التاريخية الأولى، أوراس– النمامشة، مرجع سابق.

[2] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص405.

المبحث السادس: ردود الفعل الداخلية والخارجية على المحاكمة والإعدام 1959-1962

المطلب الأول: ردود الفعل الداخلية:

1.1. خطة الرائد إيدير:

أدى حادث اعتقال قادة الأوراس والقاعدة الشرقية إلى حالة استنفار وتذمر وروح انشقاق استيقظت من جديد تسببت في ردود أفعال كثيرة، وصعوبات برزت إلى الوجود خاصة بعد تعيين الضباط القادمين من الجيش الفرنسي[1] في مراكز قيادية، وتحكمهم في زمام الأمور وتهميش دور بعض المجاهدين الذين استبسلوا في ميادين القتال في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

ففي نهاية سنة 1958 وضع الرائد إيدير[2] خطة تهدف إلى تكوين جيش عصري مجهز بأحدث التجهيزات وذو كفاءة عالية في ميدان القتال بالاعتماد على أسلوب المواجهة المباشرة مع العدو الفرنسي، حيث تبنى كريم بلقاسم الخطة دون استشارة أحد خاصة بعد الخسائر التي تكبدها المجاهدين نتيجة مخطط شال في الداخل وعلى الشريط الحدودي، لكن هذه الخطة رفض تطبيقها من طرف الجنود[3]، حيث كانت توحي إلى إعادة تدريب المجاهدين الأوائل الذين حملوا السلاح ليلة أول نوفمبر 1954.

وفي محاولة لعزل الجيش بالداخل رفض امحمدي السعيد تزويده بالسلاح خوفًا من ردة فعل مباشرة خاصة بعد حادثة الكاف، مفضلا تسليم بعض الوحدات إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، فنصب فيلقًا بقيادة محمد بوتلة، وفيلقا آخر بقيادة سليمان هوفمان، وفيلقا ثالثا يقوده سليمان سعدي[4]، مما ضيق الخناق على الفيالق القديمة المرابطة بالقاعدة الشرقية ومحاصرتها في الداخل بين الفيالق

---

(1) اختار هؤلاء الضباط طواعية المساهمة في العمل المسلح لتحرير الوطن، بعد أن تم اختيارهم من قبل السلطات العسكرية الفرنسية بناءًا على كفاءاتهم وعلى مواصفات ومقاييس خاصة، فكان شرط انضمامهم للثورة القيام بعمليات نوعية، بعد أن اعتقد الكثير بأنهم عناصر اختراق، ومما زاد من صعوبة اندماجهم أنهم أرادوا الاحتفاظ برتبهم الأصلية خلافًا لما هو متعارف عليه عند المجاهدين الذين تدرجوا في الترقيات, أنظر: مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص507.

(2) كان رائدا في الجيش الفرنسي، التحق بصفوف ج.ت.و بعد فراره من الكتائب الفرنسية، فتم تعيينه مسؤولا عسكريا عن الحدود الجزائرية الليبية، وبعد ذلك تم تعيينه رئيسا للمكتب العسكري لكريم بلقاسم سنة 1958، وبعد القضاء عل نفوذ كريم بلقاسم تم تعيينه سفيرا في باكستان سنة 1960, أنظر: العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2, مرجع سابق، ص125.

(3) الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص127.

(4) المصدر نفسه، ص128.

الجديدة، والحرس التونسي على الحدود، والفيالق الفرنسية بقيادة الجنرال فانكسان، فأصبحت فيالق المناطق الثلاث في حالة من التذمر والفوضى بفعل التقسيمات الجديدة[1].

لم يتمكن الرائد إيدير من تطبيق مخططه على أرض الواقع نتيجة عدم تمكن كريم بلقاسم من تمريره لعدم حصوله على الموافقة الجماعية، وتضامن ضباط ج.ت.و لإجهاض المشروع، وسد الطريق أمام هؤلاء الضباط[2].

أراد كريم بلقاسم من خلال مباركة مخطط إيدير تبرير الفشل الذريع الذي مُنيّ به ج.ت.و عند الحدود في شتاء 1958 نتيجة سوء التنظيم العسكري، محاولا من خلال هذا المشروع توجيه الأنظار إلى مشروع عسكري ضخم لتثبيت موقعه كقائد أعلى للجيش[3]، لكن النتيجة كانت عكس ما توقعه الجميع بعد وقوع حالات تمرد وعصيان لم يحسب لها أي حساب[4]، فاتضح أن المستهدف الأول من المخطط هم المجاهدون بدرجة أولى بعد أن استغل الرائد إيدير طيبة وإخلاص مسيرة امحمدي السعيد لتطبيق خطته باستغلال الصداقة بينه وبين كريم بلقاسم[5].

أبان المخطط عن مشاعر إهانة تجسدت على أرض الواقع خاصة بعد رفض حمة لولو[6] تطبيق الأوامر بعد استجابته بداية الأمر لنداء قيادة جيش الحدود في تونس، غير أنه تفاجئ بعد أن نتج عن المخطط وضع جنوده في شحنات وإرسالهم إلى مراكز التدريب، ونتيجة للوساطات المتكررة لإقناعه للعدول عن الأمر عن طريق عبد الرحمان بن سالم والطاهر الزبيري إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل لينجح الشاذلي بن جديد في الأخير في إقناعه بالعودة إلى النظام[7].

---

(1) الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص129.

(2) العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص125.

(3) عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص225.

(4) كان عدد الفارين يوميا من الفرقة الواحدة من 05 إلى 06 أفراد، وكان أكثر العناصر يدعون المرض، ففي أول زيارة طبية تم تسريح أكثر من 160 جنديا، كما أصبحت حالات الكسل منتشرة بل وصل الأمر ببعضهم إلى البحث عن عمل آخر، ووصل الأمر واعترضا على خطة الرائد إيدير أن مزق الجنود أحذيتهم مطالبين بأحذية جديدة فعلق الساخرون بأن الحكومة المؤقتة غنية جدًا، ليتطور الوضع أواخر سنة 1959 بمغادرة الجنود لثكناتهم في كتائب كاملة, للمزيد أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص ص193-194.

(5) الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص130.

(6) عُين قائدا للفيلق السادس في القاعدة الشرقية الذي تم تشكيله سنة 1958، وكان مجال نشاطه المنطقة الحدودية من جبل سيدي أحمد جنوبا إلى ساقية سيدي يوسف شمالا, أنظر: عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص69.

(7) الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص ص128-129.

2.1. تمرد علي حنبلي:

من بين الأسباب التي ترتبت عن الخلافات التي عرفتها الثورة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، ذلك التمرد الذي قاده النقيب علي حنبلي الذي كان يعمل تحت قيادة عبد الله بلهوشات في الولاية الأولى، حيث اتهم الحكومة بتهميش وإهمال جيش التحرير محتجا بذلك على سوء التسيير والقيادة، مما دفعه إلى الاعتكاف رفقة 600 مجاهد في جبل سيدي أحمد على الحدود الجزائرية التونسية[1] ذات التضاريس الوعرة التي يصعب الوصول إليها، وفي تعليق على ذلك يؤكد العقيد بوحارة أن ما أقدم عليه حنبلي جاء بعد أزمة خانقة أدت إلى تدهور الأوضاع على الحدود الشرقية التي أصبحت خارج السيطرة بفعل الفوضى السائدة والتي أدت إلى عدم قدرة القيادة على فرض سلطتها على قوات جيش الحدود[2].

ويضيف بوحارة بأن الخطوة التي أقدم عليها حنبلي –ذلك المقاتل المحبوب– ما هي إلا نتيجة تراكمات قديمة بينه وبين بعض القادة كان من بينها إعطاءه أوامر من طرف كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة باجتياز الأسلاك المكهربة، فنظرا لخطورة الوضع وتأكيد حنبلي بأن حظوظ نجاح العملية ضئيل جدا، رفض المهمة، وبعد إلحاح تحول الرفض إلى تمرد[3]، فحاول امحمدي السعيد رئيس هيئة الأركان الشرقية إقناعه بالعدول عن تمرده، إلا أنه رفض الامتثال للأوامر[4]، وفي محاولة أخرى للاتصال به وإقناعه للانضمام إلى صفوف ق.ش أو العودة إلى الولاية الأولى بحكم علاقة الصداقة أيام الصغر يذهب الطاهر الزبيري إلى القول بأن كل محاولاته باءت بالفشل[5]، ورغم سعي امحمدي السعيد استمالته بإعطائه المؤونة والألبسة والمنح للجنود إلا أن ذلك لم يُثنه عن عزمه في تصفية حساباته مع خصومه[6]، فدخل حنبلي في اشتباكات مسلحة مع ج.ت.و ومع الحرس الوطني التونسي، مما خلف جوا من التوتر اشتكت منه السلطات التونسية خاصة بعد إقدامه على ابتزاز المواطنين التونسيين والاستيلاء على المؤن والمواشي[7].

---

[1] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص461.
[2] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص529.
[3] المرجع نفسه، ص530.
[4] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص461.
[5] مصدر سابق، ص210.
[6] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص530.
[7] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص210.

ونظرا لصعوبة الوصول إليه، شكل امحمدي السعيد وحدات مسلحة بعد أن استقدم قوات دعم من عدة مناطق ومراكز تدريب خاضعة لسيطرة ج.ت.و، فتمت محاصرته من الجهة التونسية بعد محاصرة القوات الفرنسية له داخل القطر الجزائري وقطع التموين عنه بعد أن علمت بالتمرد[1].

عزز امحمدي السعيد صفوف قوات ج.ت.و المدعمة بالأسلحة الثقيلة بعد يأسه من إمكانية دمج هذا الفيلق وإعادته إلى النظام، فدكت تلك الوحدات المقاتلة معاقل جيش حنبلي[2] الذي كان قد بعث إنذارا إلى امحمدي السعيد طالبا منه رفع الحصار عنه وعن جنوده، وإلا فإنه سيسلم نفسه إلى الفرنسيين، لكن امحمدي السعيد لم يسمح بالتحاور معه، بل وأخذ بنفسه رشاشا من نوع 12/7 وأطلق النار باتجاه الجبل[3].

بعد الحصار والمواجهة تشتت عناصر جنود حنبلي، وهرب هو إلى قوات الاستعمار رفقة عدد من الجنود بتاريخ 21 مارس 1959[4]، فكانت عملية الاستسلام بمثابة انجاز حققه الجيش الفرنسي تحت شعار «سلم الشجعان»، بعد أن قامت طائرته برمي مناشير تحذر من الباءات الثلاث، وتصور لمين دباغين في شكل نسر كاسر[5]، موظفة الموقف لصالحها ومستغلة الوضع بجميع خبراتها العسكرية التي توافرت لها لملاحقة جنود ج.ت.و بعد الأزمة النفسية التي وقع فيها حنبلي، والتي تم خلالها استسلام ما يقارب 200 جندي جزائري دفعة واحدة،فروجت السلطات الاستعمارية للوضع في كافة وسائل الإعلام في مشهد تم استغلاله أبشع استغلال حيث قيل أنه كان وراء الهجومات على مراكز ج.ت.و في غار ديماو، فكانت وحدات الجيش الفرنسي تطوف به في الأسواق والمدن لإقناع السكان بالعدول عن محاربة فرنسا[6]، لكن علي حنبلي المجاهد الثائر في جيش التحرير والذي صوره الاستعمار على أنه خائن، قرر التوبة والعودة مع بعض الحركى ظنا منه أنه استطاع إقناعهم الالتحاق بالثورة، إلا أنه صفي في الليلة التي قرر فيها الهرب إلى الجبال من طرف هؤلاء الحركى الذين أبلغوا الفرنسيين عن محاولته الرجوع للثورة[7].

---

[1] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص531.

[2] الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص210.

[3] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص133.

[4] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص531.

[5] الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص133.

[6] المصدر نفسه، ص134.

[7] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص210.

3.1. تمرد جبل الشعابني:

بعد ثورة فيالق ق.ش الثلاث وتدخل الطاهر الزبيري كوسيط بين قادتها (محمد معزوز وعبد الرحمان بن سالم والزين نوبلي وكريم بلقاسم) لإعادة الأمور إلى طبيعتها، جاءت معارضة أخرى سنة 1959 قادها عثماني جيلالي، أين اعتكف حوالي ألف مجاهد أغلبهم من الولاية الأولى بجبل الشعابني معبرين عن سخطهم وتذمرهم من الحكومة المؤقتة وقادتها بعد معاقبة قادتهم من الولاية الأولى ونقص التموين والسلاح بالجهة[1].

ورغم تدخل اللجنة المكونة من امحمدي السعيد والحاج لخضر عبيدي و عبد الرزاق بوحارة لعدول هؤلاء المجاهدين عن قرارهم، إلا أن الأمور لم تسير كما كان متوقعا إلى غاية تأسيس هيئة الأركان العامة التي أعادت النظام إلى الجهة الشرقية، رغم الجهود الذي قامت به ذات اللجنة التي كلف من خلالها بوحارة بتدريب المجاهدين وإعادة دمجهم والرجوع بهم إلى الداخل لمواصلة الكفاح، وتعيين النقيب محمد زرقيني الذي خلفه محمد بوتلة فيما بعد كمشرف على مخيم المتمردين، ومن بعده الرائد عز الذين الذي فشل أيضا في مهمته على الرغم من زيارة كريم بلقاسم وبن طوبال للمخيم وبقائه هناك مدة ثلاثة أشهر[2].

4.1. وتستمر ردود الأفعال:

بعد محاكمة وإعدام قادة القاعدة الشرقية والولاية الأولى وسجن البقية، ظهر بالولاية ما اصطلح عليه بظاهرة « الخارجين على جيش التحرير »، وكان أكثرهم من المنطقة الثانية " أريس " حيث تراوح تعدادهم بحسب تقديرات الحاج لخضر ما بين ألف (1000) وألف ومائة (1100) مجاهد مسلح[3]، كما استغلت السلطات التونسية حالة الفراغ والفوضى الذي عاشته المناطق الشرقية المتاخمة لحدودها فاستحوذت على الكثير من الأرشيف السري التابع لمركز التصنت في مدينة الكاف[4]، كما تعرض الجزائريون من المجاهدين أو المدنيين إلى مضايقات متعددة فتم إيقاف وتجريد من السلاح لمالا يقل عن ألف مجاهد وإيقاف الكثير من المدنيين والزج بهم في سجن الدندان[5].

---

[1] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص462.

[2] المرجع نفسه، ص462.

[3] محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص484.

[4] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص406.

[5] المرجع نفسه، ص408.

ومن خلال تصرفات السلطات التونسية المتمادية يبدوا أن تلك العمليات كانت بإيعاز من قادة الثورة بعد قضية محمد العموري، حيث أصبحت تشك في كل وافد من الأراضي المصرية باتجاه الولاية الأولى أو القاعدة الشرقية، خاصة الذين تلقوا تدريبات عسكرية هناك، على أن يتم التحقيق معهم وإجراء تحريات معمقة للتأكد من ضلوعهم في المؤامرة أو محاولاتهم القيام بأي عمل يعرقل الثورة.

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل قامت السلطات التونسية بإيقاف قوافل التموين القادمة الى الداخل، مما شكل خطرا على مستقبل العمل الثوري في ولاية كانت قبل اندلاع الثورة المورد الرئيسي لبقية مناطق الوطن بالسلاح، وتحملت عبء الثورة لأكثر من سنة بعد اندلاعها نتيجة الظروف العسيرة والصعبة التي عاشتها بقية المناطق.

لكن: ما هو مبرر تصرفات الحرس التونسي، خاصة أن الأمر بقي في تطور مستمر، وفي ظل صمت القيادة السياسية والعسكرية للثورة ؟

عاشت الثورة التحريرية تطورات وردود أفعال داخلية وخارجية خطيرة سواء في صفوف المجاهدين أو بين وزراء الحكومة المؤقتة، فعجز امحمدي السعيد عن التحكم في الفوضى نتيجة اعتبارات عديدة نوجزها فيمايلي:

- انفراده بالقيادة نتيجة عدم توفره على مكاتب لقيادة الأركان تقدم له النصح والإرشاد لاتخاذ الإجراءات الضرورية، والتصدي لأي طارئ[1].
- كانت زياراته إلى وحداته، وبحسب ما ذكره اللواء حسين بن معلم تتلخص في هذا التحريض الحماسي « قولوا نموتوا »[2].
- افتقاره للكفاءات الضرورية للقيادة، خاصة بعد قضية العموري، حيث لم يتمكن من مواجهة الوضع المعقد الذي أصبحت تعيش فيه قيادة أركانه[3].
- إن شخصية امحمدي السعيد الرجل الفاضل، المسلم المخلص شيخ الزاوية الرائع، ليس مؤهلا أن يكون قائدا حربيا الأمر الذي سيستفيد من بعده قائد هيئة الأركان العامة هواري بومدين، لإعادة الأمور إلى طبيعتها، باتخاذ التدابير المستعجلة التي تفرض نفسها[4].

---

[1] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص194.

[2] المصدر نفسه، ص194.

[3] نفسه، ص195.

[4] نفسه، ص196.

لم تقف متاعب الحكومة المؤقتة عند هذا الحد بل انتقلت عدوى المعارضة حتى داخل القيادات الممثلة في الثورة، وخير دليل على ذلك ما أقدم عليه العقيد عميروش في رسالته لأعضاء الحكومة المؤقتة شهر ديسمبر، أي بعد القبض على العموري وجماعته مباشرة، ففي شهر ديسمبر انتقد عميروش ما اصطلح عليه بالممارسات البرجوازية التي ميزت القادة في الخارج، مطالبا من خلال رسالته الدعوة إلى اجتماع عاجل نتيجة تدهور الأوضاع بسبب نقص الأسلحة والذخيرة[1].

كما عبر قادة الداخل –المجتمعون بتاريخ من 6 إلى 12 ديسمبر 1958 في اجتماعهم بالولاية الثانية ناحية الميلية– استيائهم نتيجة انشغال قادة الخارج بمسائل سياسية أدت إلى مضاعفة أزماتها الداخلية نظرا لصعوبة التواصل بين الداخل والخارج بعد مد خطي موريس وندرة الأسلحة، الأمر الذي نتج عنه وبحسب تقديرات الحاج لخضر وجود حوالي 600 مجاهدا في ناحية باتنة يتحركون دون سلاح[2].

حضر الاجتماع قادة الولاية الأولى (الحاج لخضر) والثالثة العقيد عميروش والرابعة (أمحمد بوقرة)، والسادسة (أحمد بن عبد الرزاق)، وتغيب عنه قادة الولاية الثانية والخامسة، وكانت أبرز نقطة سجلت في جدول أعمال هذا اللقاء هي محاولة تكوين هيئة تنسيق بين الولايات في الداخل[3] خاصة بعد نجاح مصالح الاستعلامات الفرنسية في اختراق وحدات الولاية الثالثة والرابعة (حادثة الزرق) بتجنيدها لعملاء أمثال حسن غندريش وأحمد هاني مما صعب على قادة الداخل التحكم في الوضع وظهور تململ وسط قياداتها شعورا منها بتقصير الحكومة المؤقتة في تموين الثورة بالسلاح[4].

وبعد مصادقة المجتمعين على محضر الاجتماع تقرر إرسال نسخة منه إلى الحكومة المؤقتة للاطلاع عليه والتقيد بما اتفق عليه، عن طريق عمر أوصديق كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة[5].

تضمن محضر الاجتماع نقدا لاذعا للطريقة التي تم بها تأسيس الحكومة المؤقتة، إذ يؤكد العربي الزبيري على أن قادة الداخل وبعد توبيخهم لقادة الخارج المتواجدين على الأراضي التونسية، وجهوا دعوة بالعودة للمبادئ التي تم الاتفاق عليها ووضعها خلال مؤتمر الصومام ومن أهمها أولوية الداخل على الخارج، والاتفاق على مبدأ القيادة الجماعية، كما اتفقوا على تأسيس لجنة تنسيق فيما بين الولايات[6].

---

[1] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص188–189.

[2] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص418.

[3] رابح لونيسي، الصراعات الداخلية، مرجع سابق، ص50.

[4] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص ص418–419.

[5] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص487.

[6] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص127.

وفي ردّه عن أهداف الإجتماع وموقف المجاهين من قيادة الخارج فقج صرّح عمر أوصدّيق بأن هدف الولاية الرابعة هو إزالة العقبات الحدودية مع الولاية السادسة وتصفية قضية الأسلحة مع الولاية الثانية، والمطالبة في الإسراع بعقد مؤتمر وطني عاجل وجعل م.و.ث.ج أكثر تمثيلا[1].

أما امتناع الولاية الثانية عن الحضور فيؤكد علي كافي بأن المشاركون في الاجتماع سيصدرون قرارات ملزمة، في حين يرى أوصديق بأن اللقاء كان فرصة للوصول إلى حلول ممكنة لمواجهة الوضع الراهن نتيجة ضعف الحكومة لحل مشاكلها العالقة وتزويد الداخل بالسلاح[2].

وعن التقصير في التموين بالسلاح فينقل أوصديق أن الولاية الرابعة مثلا كانت تطالب بمليار واحد من بين الاثني عشر التي كانت بحوزة الحكومة المؤقتة المتهمة من طرف الداخل بأنها تعيش حياة ترف وبذخ[3]، وأن النقطة التي أثارت استياء العقيد عميروش ودعوته لضرورة التنسيق والمساعدة العسكرية بين الولايات، هي ظاهرة المشبوهين المشوشين المندسين في صفوف ج.ت.و، فتم تكليف الملازم الأول مصطفى مراردة بالتحقيق في صحة وجودهم وسط المجاهدين، وكانت النتيجة أن أكثرهم هم من الناقمين على تسيير الحاج لخضر نفسه نتيجة صرامته المفرطة[4]، حيث تقرر إرسال قوات من الولايتين الثالثة والرابعة إلى الولاية الأولى لإعادة النظام بها[5].

أما المصالح الفرنسية وفي إطار حربها الدعائية فقد استغلت هذا الاجتماع، وقدمته على أنه مؤامرة مدبرة ضد الحكومة المؤقتة التي اكتفت باستلام نسخة من المحضر بتاريخ 12 مارس 1959 بالقاهرة، ونتيجة للضغوطات التي تعرض لها العقيد عميروش بعد مؤامرة الزرقاوية فقد اضطر للسفر إلى تونس رفقة العقيد سي الحواس لفرض مطالبه، وإيجاد حل لمشاكل الداخل، إلا أن مصالح العدو الفرنسي نصبت له كمينا، استشهد بعد معركة دامية بالقرب من بوسعادة بتاريخ 29 مارس 1959[6]، ليتأجل بذلك حل الخلافات إلى وقت لاحق.

---

[1] شاوش حباسي، "من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959) القسم الثاني"، **مقال في مجلة دراسات إنسانية،** ع02، السنة الثانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002، ص281.

[2] المرجع نفسه، ص281.

[3] نفسه، ص281.

[4] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص423.

[5] سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص143.

[6] المرجع نفسه، ص144.

واصل المنشقون هجماتهم في الولاية الأولى وقاموا بتعذيب بعض المناضلين، رغم مساعي الحاج لخضر الذي اقترح عليهم هدنة، لكنه لم يصل معهم إلى حل، بل وضاعفوا من مناوشاتهم إلى درجة قطعهم الاتصالات بين النواحي ووصل بهم الأمر أنهم كانوا يقبلون العودة إلى ج.ت.و، لكن لا يلبثون أن يغادروه بعد أن يستحوذوا على الأسلحة والمؤونة، حتى أنهم انشؤوا ولاية سموها الولاية السابعة، وأمام هذا الوضع المتأزم غادر الحاج لخضر الولاية باتجاه تونس مطلع ربيع 1959[1].

5.1. قضية عميرة علاوة:

في الوقت الذي تزايدت فيه الضغوطات على الثورة داخليا، وعلى الحكومة المؤقتة في الخارج ظهرت إلى السطح قضية أخرى، كادت أن تقضي على نشاط الحكومة المؤقتة في فترة حرجة ازدادت فيها المخاوف نتيجة النشاط الكثيف والمناورات المتعددة التي جاء بها ديغول منذ وصوله إلى سدة الحكم فكانت حادثة عميرة علاوة [2]، بمثابة امتحان عسير ورهان صعب للحكومة المؤقتة لمواصلة نشاطاتها.

بتاريخ 10 فيفري 1959 تعرض عميرة علاوة إلى حادث أدى إلى وفاته مما خلف جوا مكهربا داخل الحكومة المؤقتة التي اتهم فيها فرحات عباس بتصفية عميرة نتيجة عوامل كثيرة من بينها عدم ارتياحه لوجود عباس على رأس الحكومة، بل ومعارضا لوجوده أصلا، ووصفه بالاندماجي الذي يريد الاستيلاء على الثورة ثم قام بتحريفها خدمة لأسياده الفرنسيين حسب تعبيره[3].

عمل عميرة علاوة في مكتب جبهة التحرير بمدريد في إسبانيا، وكان من المفروض أن يتوجه إلى المغرب بناءًا على طلب من قائده بوصوف إلا أنه رفض الأمر، وبناءًا على طلب من وزارة الخارجية تم استجوابه من طرف مسعود بوقادوم، حيث تم تبرئته، وتم نقله إلى القاهرة ليعينه الأمين دباغين مندوبا للثورة ببيروت[4]، غير أن عميرة بقي دائم الانتقاد لفرحات عباس حيث باشر حملة تشوية ضده انطلاقا من بيروت[5] في حملة تجمع بين الثرثرة إلى التنديد السياسي، الأمر الذي أثار استياء رئيس الحكومة، فاستدعته الدوائر الخاصة لبوصوف وتم استجوابه بعد تفتيش دقيق لغرفته، ولم تمر ساعات حتى وجد ميتًا أمام مقر الحكومة المؤقتة بالقاهرة[6].

---

[1] محمد العربي مداسي، مرجع سابق، ص ص267-268.

[2] مسؤول سابق عن حزب الشعب في سطيف وصديق مقرب وحميم للامين دباغين.

[3] محمد شبوب، مرجع سابق، ص56.

[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص485.

[5] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص190.

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص203.

تذهب الكتابات إلى أن عميرة علاوة سقط من نافذة الشقة المتواجدة في الطابق الخامس أثناء الملاسنة، فأعلنت الحكومة المؤقتة النبأ، إلا أن الأمين دباغين لم يصدق الرواية حيث اتهم فرحات عباس بتصفيته[1].

أما محمد حربي فيذهب إلى القول بأن المخابرات المصرية استغلت الحادثة لضرب فرحات عباس والحكومة المؤقتة، بعد اتهام كريم بلقاسم والأمين دباغين لكل من عباس وبوصوف بتدبير عملية الاغتيال[2]، فكان دباغين يدافع عن ذكرى صديقه، أما عباس وبوصوف فقد وضعا في قفص الاتهام ليجد كريم بلقاسم الجو مناسبا وملائما للمطالبة برئاسة الحكومة، إلا أن كل محاولاته باءت بالفشل رغم توصله لإقناع بن طوبال وبوصوف لخفض نشاط الحكومة المؤقتة بسبب الانقسامات التي عرفتها[3].

ونتيجة لتلك الصراعات والخلافات التي بدأت تخنق الثورة بفعل الانقسام الداخلي وتكريس المناقشات وتباين المواقف وانعدام الحوار، قدم الأمين دباغين استقالته[4]، بعد أن أشعر بها كريم بلقاسم قبل شهر مارس 1959 ثم بعث بها في 15 مارس 1959[5].

أما فرحات عباس وفي رده على الحادثة التي وقعت يوم 10 فيفري 1959 فيصف عميرة علاوة بالمناضل الشاب، ثم يتهمه بالسخط على نشاط العقداء الذين اتهمهم باغتيال عبان رمضان، وكان يمدح مصالي الحاج متأسفا على عدم قيادته للثورة، بل ويذهب إلى أبعد من ذلك متهما عميرة بانتمائه إلى جماعة الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) التي قضى عليها عميروش في سطيف، وبعد القبض عليه واستجوابه رفض المثول للحساب وفضل الانتحار مبرئا بذلك أجهزة بوصوف من التهمة[6].

بلغ الصراع بين الباءات الثلاث أوجه عام 1959 داخل الحكومة المؤقتة بعد حادثة عميرة علاوة، حيث استغل كريم الوضع لتذكير الجميع بأنه الوحيد المتبقي من ضمن التاريخيين التسعة الذين أشعلوا فتيل الثورة، مستفيدا من ولاء ولايات الداخل خاصة الثالثة والرابعة والأولى، والولاية الخامسة التي

---

[1] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص461.

[2] حميد عبد القادر, مرجع سابق، ص190.

[3] محمد حربي، مصدر سابق، ص203.

[4] للاطلاع على نص الاستقالة وأسبابها، أنظر: علي كافي، مصدر سابق، ص291.

[5] المصدر نفسه، ص290.

[6] فرحات عباس، تشريح حرب، مصدر سابق، ص ص340-341.

كانت تحتوي على عناصر مواليه لكريم بلقاسم، ومنها النقيب الزوبير الذي تمرد على قيادة الولاية في نفس السنة وفي عز أزمة الحكومة المؤقتة[1].

لم ترى خطط كريم النور بسبب معارضة بوصوف وبن طوبال له، في وقت كانت الحكومة المصرية تسعى فيه إلى تفكيك الحكومة المؤقتة بسبب استياء عبد الناصر من قيادتها إذ يعتبرها بعيدة عن أطروحاته العربية الإسلامية[2]، ولم يكن بوصوف وبن طوبال وحدهما من عارضا كريم ورفضا مخططه، بل أن محمود الشريف حليفة السابق رفض خطة الانقلاب المزعومة[3] بإنقاذ الثورة من مخالب السياسيين حيث كلفه ذلك عداء كريم الذي اتهمه بعدم الكفاءة في تسيير مهمة التسليح في وزارته ثم تنحيته من مهامه فيما بعد[4].

وأمام اختلال التوازن بين الباءات الثلاث داخل أجهزة الثورة لم يكن أمام الحكومة المؤقتة إلا اللجوء والاحتكام إلى عقداء الثورة العشر لحل الانسداد[5]، بعد إنذارات الثلاثي، بناءا على حساباتهم الخاصة للانقضاض على السلطة، لكنهم خضعوا أخيرا لتحكيم العسكريين في قضية صراعاتهم الداخلية[6].

ونتيجة لكل تلك الخلافات وردود الأفعال بعد الأحكام القاسية القاسي التي عوقب بها العموري وعواشرية وبقية القادة بات واضحا سعي كل فرد لتحقيق طموحاته الشخصية ونقصد العسكريين الذين تحكموا وهيمنوا على جيش الحدود محاولين التخلص من منافسيهم الذين من شأنهم أن يعرقلوا هذا المخطط الذي بدأ بإعدام الأربعة وانتهى بتأسيس هيئة الأركان العامة ابتداءً من سنة 1960[7].

---

(1) رابح لونيسي، الصراعات الداخلية، مرجع سابق، ص30.

(2) محمد شبوب، مرجع سابق، ص52.

(3) لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع، أنظر: تقرير محمود الشريف حول أزمة الحكومة المؤقتة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959، عبد الله مقلاتي، محمود الشريف، مرجع سابق، ص185.

(4) المرجع نفسه، ص144.

(5) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص32.

(6) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص203.

(7) عبد الله مقلاتي، "محمد العموري ومؤامرة العقداء، محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية"، **مقال في مجلة أفكار وآفاق**، مج04، ع05، الجزائر، 2015، ص90.

المطلب الثاني: ردود الفعل الخارجية:

1.2. الدعم التونسي للثورة الجزائرية:

على الرغم من الانجازات التي حققتها الثورة الجزائرية منذ انطلاقها على الصعيدين العسكري والسياسي نتيجة الدعم المتزايد من الأشقاء العرب بصفة عامة ومصر وتونس بصفة خاصة، إلا أن ذلك لم يمنع أن تكون سنة 1959 من أصعب السنوات بالنسبة لـ ج.ت.و الذي حُرم من الجزء الأكبر من الدعم بعد فقدانه للعديد من أجهزة اتصالاته واستشهاد الإطارات ذات الكفاءة والخبرة والتجربة، فأصبحت القيادة الشابة تواجه مصيرها المحتوم بتجربتها المحدودة[1].

فما أن انتهت قضية العموري حتى طفت على السطح بوادر تفكك وروح انشقاق نتيجة التأييد المباشر لقادة الولاية الأولى وق.ش، فنتيجة لتواجدها على الأراضي التونسية وتأسيسها للنظر في تلك القضية، حكمت المحكمة حكمها السابق الذكر مما خلق جوا من التوتر سرعان ما تمت السيطرة عليه نتيجة الإرادة التي تحلى بها المجاهدون في المحافظة على المكسب المحقق وهو الثورة ضد الاستعمار الفرنسي، فلم تكن الحكومة المؤقتة والشعب الجزائريين المعنيين بالقضية، بل أن تونس ومصر بصفة خاصة كان لهما ردة فعل مباشرة وغير مباشرة بعد تلك الأحداث ويكفي أن نذكر دعم الدولتين للثورة منذ الفاتح نوفمبر، لنصل إلى حقيقة واحدة وهي أن تونس ومصر كان لهما ردة فعل بعد تصفية محمد العموري، ومحمد عواشرية ومصطفى لكحل وأحمد نواورة.

فتونس وبحكم العلاقة التي تربطها بالجزائر والتي لم تكن وليدة مرحلة الثورة فقط، بل لعدة اعتبارات أخرى أولها الموقع الجغرافي بحكم أن تونس متاخمة للحدود الشرقية مع الجزائر، وآخرها الإرث التاريخي المشترك خاصة بعد الدعم الجزائري للثورة التونسية بمشاركة أبنائها إلى جانب التونسيين في ثورتهم ضد الاستعمار الفرنسي، وأيضا الدعم التونسي للثورة الجزائرية بعد اندلاعها، حيث فتحت حدودها على مصرعيها لمرور قوافل السلاح القادمة من مصر، البلد الشقيق الذي دعم الثورة أيضا بالعدة والعتاد، مما سهل المهمة في البداية لمواصلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار.

كما لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته تونس كقاعدة خلفية للثورة بعد تنقل الجرحى والمقعدين من المجاهدين عبر الحدود بحثا عن العلاج في أماكن خصصت خصيصا لهم التماسا للراحة، أو الالتحاق بمراكز للتكوين والإيواء، حيث أصبح هذا البلد وعلى طول امتداده مركزا للإمداد والدعم[2]، وجد فيه

[1] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، مرجع سابق، ص228.

[2] محمد بلقاسم وآخرون، مرجع سابق، ص139.

الشعب ضالته ووجدت فيه القيادة السياسية والعسكرية للثورة سندا قويا ومركزا ثانيا لهالا يمكن تجاهله بعد ردة فعل الطرف التونسي بعد حادثة الكاف، وبعد الضغط الفرنسي الذي هدد أكثر من مرة وفي أكثر من حدث القيادة السياسية التونسية، باعتبارها شكلت بؤرة توتر ساهمت في زيادة العمل العدائي ضد المصالح الفرنسية في الداخل الجزائري بحسب تقديرات الطرف الفرنسي، ثم إن تونس كانت من أهم البلدان التي قدمت الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية منذ اندلاعها، حيث تم الاعتماد على الإخوة التونسيين في مجال الإمداد بالسلاح، خاصة بعد استقلال تونس[1]، أين لعب أحمد محساس دورا مهما وفعالا أثناء تواجده هناك لتكوين قاعدة لتموين الداخل رغم المشاكل والخلافات على الجبهة الشرقية[2]، كما لا يجب نسيان أو تجاهل الدعم الدبلوماسي تجاه القضية الجزائرية بإقناع العالم الغربي، والطرف الفرنسي بضرورة الإسراع في إيجاد حل سياسي تفاوضي للقضية الجزائرية، والاعتراف بحق تقرير المصير، وذلك من خلال الخطابات والتصريحات للرئيس التونسي لحبيب بورقيبة الذي كان يؤكد دوما بأنه لا معنى لاستقلال تونس في وقت مازالت الجزائر بلدا محتلا[3].

تجسد تلاحم الشعبين الجزائري والتونسي بعد قنبلة الفرنسيين لقرية ساقية سيدي يوسف الحدودية يوم 1958/02/08 فشكل ذلك الحدث رغم مآسيه، خيرا على الثورة الجزائرية بعد عقدها تحالفا مع حكومتي تونس والمغرب الأقصى بمناسبة انعقاد مؤتمر طنجة بالمغرب في أفريل 1958[4].

وفضلا عن ذلك فلا يمكن إغفال الدور الذي لعبه الرئيس التونسي باعتباره أول مسؤول عربي، بل على المستوى العالمي الذي تطرق إلى قضية الجزائريين وثورتهم في أروقة هيئة الأمم المتحدة، للتعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها والتعرض إلى المعاناة وحرب الإبادة والتصفية التي مارسها الاستعمار الفرنسي ضد شعب أعزل، منتقدا سكوت العالم والأمم المتحدة على تلك الجرائم[5].

---

[1] عامر رخيلة، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، **مقال في مجلة المصادر**، ع01، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999، ص280.

[2] محمد بلقاسم وآخرون، مرجع سابق، ص142.

[3] عبد الله مقلاتي، **دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص119.

[4] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص138.

[5] حبيب حسن اللولب، "الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين 1955-1962 التحديات والرهانات"، **مقال منشور في مجلة دفاتر السياسية والقانون**، ع16، تونس، 2017، ص142.

2.2. الدعم المصري للثورة الجزائرية:

لعبت مصر دورا فعالا في دعمها للثورة الجزائرية في كفاحها المسلح، وإمدادها بالمعونات المادية والمعنوية وقد تجسد ذلك الموقف حتى قبل الثورة بعد تأسيس مكتب المغرب العربي الذي انطلق في ممارسة نشاطه السياسي متخذا من القاهرة مقرا له في 16 فيفري 1947، ومساهما بطريقة ايجابية من خلال سعي الأمير عبد الكريم الخطابي في كسب الدعم الرسمي المصري لتوجه حزب الشعب الجزائري، وتجسد ذلك الواقع بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في 05 جانفي 1948 والذي أقر مبدأ استقلال كافة أقطار المغرب العربي ورفض المساومات الفرنسية التي كانت تدعوا إلى ضرورة الدخول في الاتحاد الفرنسي في إطار فكرة السيادة المزدوجة[1].

وبعد اندلاع الثورة مباشرة أعلنت مصر بكافة هيئاتها الرسمية السياسية والحكومية والجمعيات بدعمها اللامتناهي لثورة التحرير بدءًا بمجلس الأمة المصري، والاتحاد القومي والاتحادات النسائية والتنظيمات النقابية والطلابية وغيرها، في مشهد أقل ما يقال عنه إبداء روح التضامن من القيادة المصرية تجاه الشعب الجزائري وثورته، هذا دون أن ننسى المظاهرات الصاخبة التي عمت شوارع القاهرة تنديدا بفرنسا وتأييدا للثورة، حيث انطلقت حملات التبرع بالدم للثورة والعمل الفدائي الجزائري[2]، والتزام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتوفير كافة الاحتياجات الضرورية لمواصلة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وضرورة الإسراع بدعم قدرات الولايات الشرقية خاصة، بصفتها ممرا آمنا للإمداد بالسلاح خاصة منطقة جبال الأوراس[3].

كانت وكالات الأنباء المصرية صدى صوت الجزائر على المستويين العربي والإقليمي، وكان لجمال عبد الناصر دور في توحيد صفوف التكتلات السياسية الجزائرية بعد الاجتماع المنعقد بتاريخ 19 جانفي 1955 والذي انتهى إلى توقيع ميثاق جبهة التحرير الوطني الذي أذيع على أمواج إذاعة صوت العرب[4]، وكذلك احتضانها لمؤتمر القاهرة سنة 1957 الذي جاء ليصحح الأخطاء الإستراتيجية والمنهجية التي وقع فيها اجتماع الصومام المنعقد في 20 أوت 1956[5].

---

[1] محمد بلقاسم وآخرون، مرجع سابق، ص ص166-167.

[2] رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، مؤتمر الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1996، ص141.

[3] فتحي الذيب، مصدر سابق، ص58.

[4] محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص170.

[5] مريم صغير، مرجع سابق، ص195.

ورغم الموقف الذي اتخذته القاهرة بتوجيهها اتهامات مباشرة للرئيس التونسي بإثارة الشقاق والفتن مع القادة الجزائريين، إلا أن الرئيس المصري وابتداء من شهر سبتمبر 1958 أصدر أمرا بمواصلة انتهاج نفس السياسة السابقة دون أي تغيير، وهي تزويد الثورة الجزائرية بالعتاد العسكري، وتجسد ذلك على أرض الواقع بعد تسلم المندوب الجزائري لشحنة عسكرية تحتوي على كميات من الأسلحة والذخيرة بتاريخ 02 جانفي 1959[1].

3.2. انعكاسات المحاكمة والاعدام على العلاقات الجزائرية التونسية أثناء الثورة:

كان للأحداث التي وقعت على الأراضي التونسية ردود أفعال أثرت بشكل سلبي ومباشر على العلاقات بين تونس والجزائر، فبما أن انتهت العملية بتدخل الحرس التونسي الذي اعتقل الإطارات المجتمعة بمدينة الكاف لعب الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة دورًا ايجابيا في دعم الحكومة المؤقتة في عملية الاعتقال والمحاكمة بعد الأخبار المروجة عن وقوف جمال عبد الناصر ودعمه للتمرد، وكذا علاقة محمد العموري بحركة صالح بن يوسف التونسية المعارضة لسياسته وتوجهاته، بحيث لم تتوانى بعض القيادات الثورية والقيادة التونسية في توجيه أصابع اتهامها إلى المسؤولين المصريين وعلى رأسهم فتحي الذيب ضابط المخابرات المصري بالوقوف وراء العملية الانقلابية التي قادها العقيد محمد العموري وجماعته[2].

انتهج الرئيس التونسي أسلوب المراوغة للاستفادة من الفرصة التي رآها مناسبة لتحقيق بعض نواياه، خاصة بعد الضغط الفرنسي المتزايد عليه بعد حادثة ساقية سيدي يوسف، للقضاء على الثورة فباشرت تونس ضغوطاتها، لتترك آثار تبدوا واضحة على مسار الصراعات داخل الجهاز الجديد للثورة، وهو الحكومة المؤقتة التي حاولت من جهة إخراج العمل المسلح من ورطته بعد مجيء الجنرال ديغول، وتبني السلطات الفرنسية لإستراتيجية جديدة، وأيضا الصراعات الداخلية بين القادة الميدانيين والقادة السياسيين الذين أصبحوا في نظر الأوائل ملوثين بالفساد من جهة أخرى[3].

ظهر نوع من السيطرة السياسية المعنوية من الجانب التونسي على بعض مسؤولي الحكومة المؤقتة، ونقصد هنا كريم بلقاسم الذي أصبح يرفض أي أمر للرئيس التونسي[4]، حيث يؤكد فرحات

---

[1] فتحي الذيب، مصدر سابق، ص409.

[2] مصطفى دالع، "كريم بلقاسم يتهم القاهرة بإثارة الفتنة داخل الثورة"، **مقال في جريدة الخبر اليومي**، الصادرة يوم 28 ديسمبر، الجزائر، 2012.

[3] أحميدة عياشي، "الحكومة والثورة، صراع على القوة"، **مقال نشر في الجزائر نيوز**، يوم 2010/01/02.

[4] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص407.

عباس بأن هذا الأخير وبتاريخ 06 ماي 1959 وبعد استقباله لبعض وزراء الحكومة الجزائرية أبدى استياءً وغضبا شديدا، حيث وصل به الأمر إلى رفض الشكر والعرفان من الطرف الجزائري عن كل ما قدمه التونسيون للثورة، في ردة فعل مفاجئة وصلت إلى حد التصريح بأن تونس لم تعد تطق ذرعا لبعض التصرفات –خاصة أن بلاده فعلت ما عليها للجزائر–[1] منذ انطلاق الثورة وكانت أراضيها مركزا لجيش الحدود، الذي مارس فيما مضى الضغط على التونسيين لدعم الثورة[2]، بل ووصل إلى حد استخدام القوة من أجل الحصول على الدعم المادي، وهاهم اليوم يطلقون الرصاص على عناصر الجيش التونسي يقول بورقيبة[3].

مارس الرئيس التونسي نوعًا من الضغط لإثارة الفتنة بين الجانب الجزائري والمصري بعد عدم مبالاة الطرف الجزائري للمعونة المصرية بحسب تصريحات محمود الشريف وبوصوف، اللذين أكدا عدم حاجتهم للسلاح لأن لهم ما يكفيهم لمواصلة الكفاح لسنين طويلة[4]، فاستغل الطرف التونسي الوضعية الحرجة والصعبة التي تعيشها الحكومة المؤقتة التي تظاهرت بالقوة والانسجام داخل عناصرها، ودليل ذلك حضور الأمين دباغين الوزير المستقبل لاجتماعاتها بين شهري سبتمبر وأكتوبر 1959، والجدية التي اتسمت بها تصريحات قادة ج.ت.و في محاولة منها لتجاوز المحنة، ومسايرة الرئيس التونسي لترتيب أوضاع الثورة من جديد[5].

رفع صالح السوفي مسؤول القطاع الأول في الحدود التونسية تقريرا إلى علي منجلي قائد الحدود عنونه بحوادث 16 نوفمبر 1959 ومكتوب باللغة الفرنسية جاء فيه التأكيد على الممارسات السلبية التونسية، إذ يؤكد خضوع المكاتب والمصالح الإدارية المختلفة للثورة في مدينة تاجروين التونسية، لعمليات تفتيش قامت بها عناصر الحرس التونسي، بناءًا على أوامر صادرة عن مصالح حكومتها[6]، بإجبار الكثير من جنود ومسؤولي ج.ت.و مغادرة المكان على متن شاحنات عسكرية باتجاه مدينة "مقطر" أين تعرضت تلك الآليات بعد عبورها الشوارع الرئيسية للمدنية لهتافات تونسية مدعمة للجيش التونسي، حيث ردد التونسيون: «يحيا الجيش التونسي» الذي زادته تلك الهتافات إصرارا على ممارسة نوع

---

(1) فرحات عباس، تشريح حرب، مصدر سابق، ص346.

(2) حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح، مرجع سابق، ص197.

(3) فرحات عباس، المصدر السابق، ص347.

(4) فتحي الذيب، مصدر سابق، ص409.

(5) عمر بوضربة، مرجع سابق، ص142.

(6) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص408.

من التسلط والقوة على هؤلاء الجنود، إذ وبمجرد وصولهم، خضعوا إلى عمليات تفتيش دقيق، وجردوا من أسلحتهم، تحت أنظار الحاكم التونسي الذي كان يحمل السلاح في يده[1].

إضافة إلى الجنود لم تسلم إطارات مهمة في الثورة من عمليات الإيقاف، حيث تعرض كل من عبد الرحمان ميرة، وعلي منجلي للتوقيف لمدة ثلاث أيام بمدينة الكاف، رفقة جنود تم سجنهم ونقلهم فيما بعد إلى قواعدهم مكرهين وتحت أنظار الشعب التونسي الذي كان شبابه يلتقط صورا لتلك الممارسات، في مشهد أقل ما يقال عنه إهانة وإساءة للجزائريين ككل[2].

لكن إلى هذه الدرجة سلم الطرف الجزائري بالأمر الواقع، قابلين الإهانة، أم أن الأمر لا يتعدى إلا أن يكون تظاهر بالرضوخ، إلى غاية أن تحين الفرصة المناسبة لردة فعل مفاجئة ؟

لم يتجاهل كريم بلقاسم الضغوطات والتهديدات التونسية المتكررة ودليل ذلك تصريحه: «...إن وضعيتنا العسكرية جد متردية فالضغوط التونسية لم يسبق لها مثيل، فمنذ ستة أشهر لم يعد بمقدورنا إدخال الأسلحة إلى التراب التونسي، إنهم يريدون معرفة تعدادنا وحتى ما نأكله... التونسيون يريدون لعب دور الوسيط بالضغط علينا بمساعدة الأمريكيين، أما المغاربة فإنهم يلوموننا على استقرارنا في تونس... يجب أن نقول لهؤلاء، وأولئك إذا أردتم لعب دور الوساطة أعطونا الأسلحة»[3]، مدعما ذلك بالتقرير الذي أرسله علي منجلي بتاريخ 19 نوفمبر1959 إليه يشكو فيها تلك المضايقات: «...وفي أثناء الطريق تم اقتيادنا إلى مقر ولاية الحاكم العام التونسي الذي أدخلنا ليسألنا... إننا جزائريون، فسألنا عن مهمتنا، فأجبناه (قائد منطقة الحدود)، فإنه قرر توقيفنا طلبنا منه أن نهتف إلى وزير القوات المسلحة، ولكنه منعنا من ذلك... أمر أن يعين أربعة حراس ليوقفونا... وفي غضون ذلك تدخل حارس له وقال: كفانا منكم، لقد تحملناكم أربع سنوات، فقلنا له، إننا سننقل كلامك هذا إلى مسؤولك... تظاهر الحاكم التونسي بأنه يجهل كل شيء، وأنه لا ينفذ إلا الأوامر التي وصلت إليه مؤخرا من حكومته»[4].

إن التفسير الوحيد للتصرفات التونسية خاصة بعد سيطرة الحرس التونسي على الحدود الفاصلة بين البلدين (الجزائر وتونس) مرده إلى احتمالين لا ثالث لهما، وهما:

- نتيجة الضغط الفرنسي المتزايد خدمة لأغراضه الدنيئة ومحاولة منه لعزل الثورة داخليا عن كل من تونس والمغرب.

---

(1) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص408.

(2) المرجع نفسه، ص408.

(3) عمر بوضربة، مرجع سابق، ص141.

(4) محمد زروال، المرجع السابق، ص409.

- أو الانتقام من الجزائريين المتهمين بتأييدهم لجمال عبد الناصر الخصم اللدود للرئيس التونسي لحبيب بورقيبة المتهم من طرف الجانب المصري بميولاته الغربية[1].

وهو ما أكده لخضر بن طوبال عشية اجتماع الحكومة المؤقتة يوم 1959/10/03 حيث صرح في هذا الشأن: «يجب أن نكون حذرين لأننا بصدد مواجهة توجه دولي غربي، وبورقيبة يُعد فيه مجرد حلقة، بهدف أن يكون الحل غربيا... لذلك علينا أن نتقرب من المغرب الأقصى لما يعيشه من ظروف داخلية مساعدة لنا، وتشجيعه للذهاب إلى باريس»[2].

استنزف الجزائريون كافة المحاولات مع الطرف التونسي منذ بدء معاكساته ومضايقاته، كان أولها الاجتماع المنعقد بتونس يوم 30-31 ديسمبر 1958 في مقر المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد، حيث ضم ممثلين عن كلتا الحكومتين، التونسية برئاسة الباجي قائد السبسي ممثلا لوزارة الداخلية والجزائرية بقيادة بوزيدة مسؤول العلاقات الخارجية،حيث تناول فيه الطرفان إيجاد حل للجو المكهرب على طول الحدود، وكذا الصعوبات الناتجة عن التدخلات الغير مبررة لبعض من أفراد السلطة التونسية التي استعانت بهم الحكومة المؤقتة للقضاء على حركة التمرد التي حاول محمد العموري القيام بها[3].

وآخرها قرار الحكومة المؤقتة بضرورة مصارحة بورقيبة بالأمر، وتذكيره بأن نجاح العملية السياسية مرهون برفع الحظر عن مخازن الأسلحة التابعة لجيش التحرير، والمستولى عليها منذ أفريل 1959[4].

لم تقف الحكومة المؤقتة مكتوفة الأيدي نتيجة المعطيات الراهنة والوضعية الحرجة وحاجتها الماسة للسلاح، بل ذهب بعض من أعضائها لاقتراح واتفاق على حلين لا بديل لهما، وهما:

إما استرجاع الأسلحة بالقوة في عمليات منظمة لـ ج.ت.و وهو طرح توصل إليه كريم بلقاسم وفرحات عباس، أو الاستغناء عن تونس في ميدان الدعم، وإيجاد بديل لذلك يتمثل في المعسكر الاشتراكي (الصين والاتحاد السوفياتي)، وهو طرح أكده وزير الداخلية، من أجل خلق الظروف الملائمة لقلب الموازين لصالح الثورة، بعد أن وصلت الجرأة واللامبالاة وتجاوز الحدود للرئيس بورقيبة بأن أصبح يتدخل في شؤون الثورة بطلبه من ح.م معارضة ممارسات ج.ت.و[5].

---

(1) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص410.

(2) عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص142-143.

(3) محمد زروال، المرجع السابق، ص ص409-410.

(4) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص141-142.

(5) المرجع نفسه، ص ص143-144.

4.2. انعكاسات الحادثة على العلاقات الجزائرية المصرية أثناء الثورة

في الفترة التي تمكن من خلالها أحمد بن بلة من إقناع القيادة المصرية وبأسلوبه الصادق دعم الثورة الجزائرية بعيدا عن أية ميولات شخصية، وبذل بذلك جهدا كبيرا متنقلا بين القاهرة وليبيا وأوروبا من أجل الحصول على السلاح، رغم العراقيل التي تعرضت لها ورغم تعرضه إلى العديد من محاولات الاغتيال المتتالية في روما وطرابلس والقاهرة[1]، وعلى الرغم من الصعوبات التي عرفتها الثورة على الصعيد الداخلي والخارجي نتيجة الأحداث التي نتجت عن قضية محمد العموري، والتي اتهم فيها الطرف المصري بالدعم والوقوف ورائها، إلا أن السياسة المصرية بقيت محافظة على تقاليدها، على الرغم من الانعكاسات التي عرفتها القضية سالفة الذكر والتي نتج عنها ردود فعل معاكسة خاصة من الطرف الجزائري والتي نوجزها فيما يلي:

يؤكد فتحي الذيب بأنه وبعد أحداث قضية محمد العموري ونتيجة لتطور الوضع فقد رفع تقريرا للرئيس المصري بناءًا على المعلومات المتوفرة والتي مفادها أن ما حدث كان نتيجة لسخط ج.ت.و على ح.م التي تلاعب بعض وزرائها وانحرفوا عن مبادئ الثورة، وبأن بوصوف شجع ذلك للتخلص من غريمه المباشر كريم بلقاسم، مستعملا بذلك الحيلة والاحتياط لاحتمال فشل العملية، حيث كانت اتصالاته سرية لتضليل رجل المخابرات المصرية حتى لا يكون شاهدا على المؤامرة[2].

أما عن موقف القاهرة ونتيجة التقرير الذي اطلع عليه جمال عبد الناصر يوم 01 ديسمبر 1958، والمرفوع إليه من طرف فتحي الذيب والداعي إلى ضرورة تحديد دور القاهرة في الصراع الدائر داخل الثورة، مع انتهاز أي فرصة لمواجهة ح.م ومصارحتها بموقفها من الجمهورية المتحدة، وموقفها السلبي بعد اتهام بورقيبة لها بإثارة الفتنة بين المسؤولين الجزائريين ومعرفة حقيقة نواياهم بالنسبة للمستقبل[3]، فقد بقي الحال كما كان عليه الأمر في السابق متجسدا في دعم الثورة رغم كل الخلافات حيث تسلم المندوب الجزائري عرعار الخميسي أول شحنة من السلاح في 02 جانفي 1959، وبتاريخ 07 فيفري 1959 تسلم شحنة أخرى تحتوي على أسلحة مختلفة وذخيرة[4].

أما الطرف الجزائري فلم يمنعه هذا الدعم من تعكر صفو علاقاته مع الجانب المصري، حيث كان أول قرار لها هو نقل مركزها من القاهرة إلى تونس، والاكتفاء بمكتبها المركزي لوزارة الشؤون

---

(1) حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح، مرجع سابق، ص212.

(2) فتحي الذيب، مصدر سابق، ص ص408-409.

(3) المصدر نفسه، ص410.

(4) حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص216.

الخارجية[1]، بعد زيارة الوفد المكون من عباس فرحات وبوصوف وبن طوبال للرئيس المصري لتوضيح دور مصر في دعم الانقلاب على الحكومة المؤقتة[2].

ورغم تصدي الأمين دباغين للتيار المعادي للقاهرة، لما سيترتب عليه من نتائج، إلا أن أعضاء الحكومة المؤقتة ونتيجة للآراء التي لقنهم إياها بورقيبة قد دفعهم –يؤكد فتحي الذيب– إلى تشكيل لجنة برئاسة فرحات عباس كلفت بالاتصال بالحكومات العربية المعارضة لسياسة مصر متهمة من خلالها القاهرة ومسؤوليها السياسيين للسيطرة على الثورة والتقاعس في إمدادها بالسلاح[3]، أما عن نقل مقر الحكومة إلى تونس فهو مجرد تحصيل حاصل، فبالإضافة إلى الأجواء المشحونة فإن القرار اتخذ حتى تكون الحكومة قريبة من ساحة العمليات، لكن السلطات المصرية اعتبرت ذلك ميلا واضحا إلى بورقيبة ذو التوجهات الغربية[4]، إلى درجة اتهام فتحي الذيب للحكومة المؤقتة واللجنة التي شكلها فرحات لنقل مقر الحكومة بتشويه سمعة مصر بكل الافتراءات والادعاءات الباطلة التي لا تستند إلى الواقع والحقيقة بصلة[5].

أما جمال عبد الناصر وفي محاولة منه لتهدئة الوضع بعد لقائه بفرحات عباس وبوصوف، واتهام الوفد الجزائري لفتحي الذيب يوم 06 فيفري 1959 بأنه المخطط الرئيسي لمؤامرة محمد العموري، فقد نفى الرئيس المصري نفيا قاطعا ذلك الاتهام، ومن أجل تهدئة الوضع المشحون فقد صرح: «بخصوص شكواكم من الأخ فتحي الذيب فإنني أحيلكم من الآن على الاتصال بالسيد كمال رفعت في كل ما يتعلق بشؤونكم»[6]، أما فتحي الذيب فيؤكد أنه قدم لفرحات عباس وكريم بلقاسم بحضور بن طوبال وبوصوف وثائق أحضرها من غرفة العموري وعليها خط بوصوف متهما إياه بتسهيل سفر هذا الأخير إلى تونس بعد أن سلمه جواز سفر جديد[7].

باتت العلاقات بين القاهرة والحكومة المؤقتة بعد القضية يخيم عليها نوع من الفتور الذي كان يزول تارة ويرجع تارة أخرى، حيث عاود هذا الفتور الظهور مرة أخرى بعد استشارة الحكومة الجزائرية

---

(1) عمر بوضربة، مرجع سابق، ص150.
(2) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص407.
(3) مصدر سابق، ص415.
(4) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص150.
(5) المصدر السابق، ص415.
(6) مصطفى دالع، مرجع سابق.
(7) فتحي الذيب، مصدر سابق.

للرئيس المصري بشأن المبادرة التي أطلقها الرئيس الفرنسي شارل ديغول والمعروفة باسم « حق تقرير المصير »، حيث عاتبها جمال عبد الناصر بسبب تأخرها في الاستشارة أي قبل ساعة واحدة من إذاعة بيان الحكومة على عكس بورقيبة الذي أرسل له البيان قبل 24 ساعة، ورغم ذلك فقد أكد الرئيس المصري على دعمه اللامتناهي والمتواصل للثورة الجزائرية[1].

المطلب الثالث: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في رحلة بحث من أجل تجاوز أزماتها الداخلية:

3-1- الاحتكام للعقداء العشر:

على الرغم من سيطرة الباءات الثلاث على الوضع داخليا بإجهاض المحاولة التصحيحية التي قام بها محمد العموري ورفقائه، إلا أن وضع كريم بلقاسم ازداد تعقيدا بعد أن فقد سمعته الطيبة التي كان يتمتع بها في الداخل حيث تحول معظم ضباط جيش التحرير إلى خصوم، وسعوا بكل ما توفر لهم من وسائل على طرده، بعد مرحلة الفوضى التي دخلت فيها الثورة في الأراضي التونسية[2]، وبعد الشلل الذي أصاب الحكومة المؤقتة بعد استقالة لمين دباغين على إثر حادثة عميرة علاوة وكذا الخلافات التي انفجرت داخلها نتيجة الوضعية المأساوية للجزائريين في تونس، وخاصة اللاجئين منهم، وأيضا الآثار السلبية التي أثرت على معنوياتهم بعد الدعاية الفرنسية النشطة من طرف العدو الذي اتخذ من مدينة بنزرت التونسية قاعدة له[3]، كما اعتبر ج.ت.و في الداخل بأن القادة في الخارج لم يستجيبوا بما فيه الكفاية لتوفير حاجياتهم من مؤونة وسلاح، ومتغاضين عما يعانيه هؤلاء المقاتلون الذين أصبحوا عرضة للضربات الاستعمارية الموجعة، خاصة بعد تشييد خطي شال وموريس[4] ففي غضون ثلاثة أشهر فقدت الولاية الثالثة بعد عملية المنظار حوالي خمسة آلاف مجاهد[5].

أما في الولاية الأولى -وقبل خروجه إلى تونس- اتخذ العقيد الحاج لخضر جملة من الإجراءات التنظيمية كان أهمها نقل مصطفى مراردة إلى قيادة المنطقة الثانية (باتنة- أريس) وإنابته على الولاية

---

[1] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص150-151، وأنظر: رضا مالك، **الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية (1956-1962)**، ط1، تر: فارس غصوب، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2003، ص66.

[2] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص128.

[3] علي كافي، مصدر سابق، ص308.

[4] السعيد بلخرشوش، مصدر سابق، ص446.

[5] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص191.

الأولى، وكذلك إجراء بعض التعديلات ما بين المناطق وإلى الولاية السادسة، غير أن إجراءاته زادت الوضع تعقيدا وتدهورًا[1].

ورغم كل تلك الآثار والمشاكل إلا أن كريم بلقاسم لازال يناور القيادة موهما إياها بأن الأسلاك الشائكة لا تشكل أي حاجز في وجه قوات ج.ت.و، وكل ذلك هروبا من المأزق الذي وضع نفسه فيه لتجاوز أي محنة تقف أمام طموحه في زعامة الثورة خاصة بعد تصادم موقفه والتقرير الذي وجهه العقيد أوعمران مسؤول التسليح سنة 1958 إلى القيادة والذي يعكس تماما كل التصريحات التي أدلى بها وزير القوات المسلحة، حيث جاء فيه: «إن جيش التحرير الوطني الذي بلغ أوج قوته من حيث العدّة والسلاح، يُصاب حاليا بخسائر فادحة، إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من ستة آلاف مجاهد في منطقة عنابة وحدها، وإذا كنا في العام الماضي قد أوصلنا إلى الداخل أسلحة كثيرة، فإن تجديدها وتزويدها بالذخيرة، فقد أصبح الآن صعب جدا بسبب الأسلاك المكهربة، وما تشتمل عليه فجواتها من حقول الألغام »[2].

شعرت الولايات الداخلية بأنه تم التخلي عنها من قبل الخارج فكانت دائمة الاتهام للحكومة المؤقتة بتسببها في الوضعية المزرية التي آلت إليها أوضاع ج.ت.و، وخاصة الوحدات المعسكرة في الحدود[3]، في وقت أثرت فيه أزمة القيادة سلبيا على عمل الحكومة، حيث أصبح كريم بلقاسم يطالب بحقه في انتقال الزعامة إليه بدل فرحات عباس[4]، فاحتدمت الصراعات بين العسكريين والسياسيين من جهة وبين الباءات الثلاثة من جهة أخرى، أي بين بن طوبال وبوصوف من جانب، وكريم بلقاسم من جانب آخر، في بسط النفوذ والسيطرة على الجيش باعتبارهم الشخصيات القوية في الحكومة[5].

أما المجلس الوطني للثورة الجزائرية فيبدوا أنه أيضا يعاني من نفس المشاكل ونفس الوضعية، ليكون بذلك أول تدخل وتداخل للسلطة العسكرية في الشؤون السياسية[6].

ومن أجل تجاوز كل الخلافات، فقد احتكم الفرقاء إلى العقداء، حيث استدعي في شهر أفريل 1959 قادة الولايات إلى اجتماع في تونس للتحكيم في الخلافات التي فجرت أزمة داخل الحكومة المؤقتة

---

[1] محمد عباس، في كواليس التاريخ, مرجع سابق، ص82.
[2] محمد شبوب، مرجع سابق، ص34.
[3] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص185.
[4] محمد شبوب، المرجع السابق، ص47.
[5] حسين بن معلم، المصدر السابق، ص185.
[6] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص433.

للجمهورية الجزائرية، بعد أن أبرقت الدعوات إلى رؤساء الولايات في الداخل، الذين فقدوا عقيدين بعد استشهاد كل من عميروش وسي الحواس يوم 29 مارس 1959 في طريقهما لحضور الاجتماع[1].

وإضافة إلى الأسباب السالفة الذكر والتي دعت إلى عقد الاجتماع، يرى الشاذلي بن جديد أن الأسباب الرئيسية التي استدعت لاجتماع العقداء تتلخص في الصراع بين بعض ولايات الداخل والقاعدة الشرقية، وكذا قضية إعدام العقداء المتهمين بمحاولة الانقلاب، وما نتج عنه من آثار سلبية وأيضا تمرد وحدات القاعدة الشرقية والولاية الأولى[2].

وقبل بداية الاجتماع اقترح بن خدة فكرة نقل الحكومة المؤقتة إلى الداخل وتطوير برنامج وأهداف الثورة لكن فكرته تم رفضها من طرف القادة العسكريون وخاصة بوصوف، لتظهر هنا الحقيقة وبأن ما تحدث عنه العقيد عميروش في رسالته عن الروح البرجوازية التي تحلى بها هؤلاء، لم تكن مجرد أفكار بل هي واقع انساق وراءه القادة في الخارج[3].

المعنيين بالاجتماع:

حضر الاجتماع الحاج لخضر عن الولاية الأولى وعلي كافي عن الولاية الثانية والسعيد يازوران عن الولاية الثالثة، أما الولاية الرابعة فقد حضر عنها سليمان دهيليس المدعو الصادق، والخامسة العقيد لطفي المدعو علي بودغن، أما الولاية السادسة فلم تكن في وضعية تسمح لها بالمشاركة نتيجة شغور منصب قائد الولاية فيها، هذا بالإضافة إلى العقداء الخمسة، امحمدي السعيد، وهواري بومدين قائدي أركان الشرق والغرب والباءات الثلاث[4].

الاجتماع وسير أعماله:

دام اجتماع العقداء العشرة حوالي أربعة أشهر بداية من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959[5]، متخذا من مقر وزارة الاتصالات العامة والمواصلات بشارع بارمونتيي (Parmentier) بالعاصمة التونسية، مكانا له[6]، فتضمن جدول أعماله نقطتين أساسيتين هما: تنظيم الجيش، وأزمة الحكومة المؤقتة، حيث افتتح الجلسة الباءات الثلاث بكلمة تمهيدية كان من ضمنها إشعار من قبل أعضاء الحكومة بأنها تعتبر

---

[1] علي كافي، مصدر سابق، ص ص308-309.
[2] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص ص147-148.
[3] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص192.
[4] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص433.
[5] السعيد بلخرشوش، مصدر سابق، ص447.
[6] مصطفى بن عمر، مرجع سابق، ص240.

في حالة استقالة، وهي تضع مشكلتها بين أيدي العقداء للنظر في القرارات التي يرونها مناسبة لحل الأزمة[1].

كانت الجلسة الأولى مشحونة بعد توجيه العقيد لطفي كلامه للباءات الثلاث قائلا لهم: «في الحكومة أزمة أنتم دعوتم القادة العسكريين إلى فض النزاع، وهنا أعضاء من الحكومة هم في ذات الوقت قضاة وأطراف في النزاع، أسألكم عن مكانتكم هنا إما أن تخرجوا وتتركونا نقوم بالتحكيم وإما أن تقوموا باستدعاء كل أعضاء الحكومة»، فغادر كريم القاعة رفقة كل من بوصوف وبن طوبال، وبعد وساطات وأخذ ورد تم استدعائهم مرة أخرى للمشاركة[2].

تمثلت رزنامة عمل الباءات الثلاث في ثلاث نقاط: أولها بلورة برنامج عمل وثانيها وضع نظام داخلي لجبهة التحرير، وثالثها تعديل المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3].

أما العقداء السبع فقد كانوا أقرب الناس إلى الحكمة عندما تفطنوا إلى ضرورة أن تطرح القضية على م.و.ث.ج، وهو الرأي الذي تم الاتفاق عليه لتتحول هكذا لجنة العقداء من لجنة تحكيم إلى لجنة توجيه وتنظيم وإعداد لاجتماع م.و.ث.ج[4]، فانقسم العقداء المجتمعون إلى دائرتين، الأولى تميل إلى كريم بلقاسم وتضم (الحاج لخضر، دهيليس، يازوارن، امحمدي السعيد)، والثانية موالية لبوصوف وبن طوبال وتضم (علي كافي، بومدين ولطفي)[5].

استغرق الاجتماع 110 يوم تخلله الكثير من الانقطاعات والأزمات فبعد اثني عشر يوما من الانقطاع استأنف الاجتماع بعد وساطة القادة (بن خدة، أوصديق، أوعمران، مبروك بلحسين)[6]، وقد فهم العقداء من مداخلات كريم بلقاسم أنه مازال يترأس الحكومة المؤقتة بصفته الزعيم التاريخي الوحيد الذي أتيحت له أكبر وأطول فرصة في خدمة الثورة، فلقي طموحه ذلك معارضة بعد أن تصدت له أطراف أخرى كانت ترى عكس ذلك[7].

---

[1] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص440.

[2] محمد شبوب، مرجع سابق، ص59.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص205.

[4] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص440.

[5] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص193.

[6] محمد حربي، المصدر السابق، ص206.

[7] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص441.

خطط كريم وبعيدا عن العقداء ليبقي على زعامته، وفي ثورة غضب عارمة موجهة للعقيد علي كافي الرافض لقيادة عسكرية تدار خارج التراب الوطني قال: «أنت شخصيا لابد أن تحاكم في محكمة عسكرية والحكم معروف مسبقا»، ليرد عليه علي كافي بصرامة كذلك: «إنك تلعب لعبة أقوى منك ومن إمكانياتك وتسعى للحكم والسيطرة على الثورة»[1].

وقع كريم بلقاسم في الفخ الذي نصبه لنفسه، فكان عليه إما أن يتخلى عن طموحه وإما اللجوء للثورة التي لم تعد لديه وسائل الاضطلاع بها، خاصة بعد عجزه عن فرض رأيه على الثلاثي كافي ولطفي وبومدين، اللذين كانوا يحظون بدعم من بن طوبال وبوصوف[2]، وأدرك علي كافي أن كريم كان يخطط لاغتياله فسارع إلى تحذيره، كما حاول اختطاف الثلاثة بمساعدة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وقد اكتشف المؤامرة الملازم بن يازار مسؤول الاتصال في الولاية الثانية [3]، حيث التقط محادثة لتدبير واختطاف هؤلاء، وجرى تبليغ بن طوبال بالأمر، حيث سارع إلى بيت كريم لتحذيره فوجده بصحبة الرائد إيدير والنقيبين بن شريف وزرقيني، والملازمين هوفمان وشابوا فأخذ فكرة المؤامرة على محمل الجد[4].

وتزامنا مع الاجتماع كان الكفاح متواصلا، وضربات العدو تزداد أكثر فأكثر والشعب يعاني ويتألم والمناورات الديغولية تزداد أكثر فأكثر ويمكن للثورة أن تنهار وتنطفئ في أية لحظة[5]، ونظرا لميزان القوى الجديد بعد الاجتماع الذي سادته الفوضى والاستياء من القيادة، ومخافة حدوث أي خلافات بعد انشقاق العديد من الوحدات على الحدود لم يبقى أمام كريم بلقاسم سوى الخضوع[6].

قراراته:

انتهى الاجتماع إلى عدة قرارات كان أهمها تعيين مجلس وطني جديد، وتوجيه الدعوات إلى عقد دورة ثالثة بطرابلس الليبية ابتداءً من منتصب شهر ديسمبر 1959 كحل نهائي للأزمة[7]، وقد أبعد عن المجلس الجديد بعض الشخصيات الفاعلة وهي: أحمد توفيق المدني الذي عوّض بالشيخ محمد خير

---

[1] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص193.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني, مصدر سابق، ص207.

[3] محمد شبوب، مرجع سابق، ص64.

[4] محمد حربي، المصدر السابق، ص208.

[5] سعد دحلب، مصدر سابق، ص105.

[6] محمد حربي، المصدر السابق، ص209.

[7] محمد شبوب، المرجع السابق، ص69.

الدين، ومحمود الشريف والدكتور لمين دباغين[1]، ومحمد لبجاوي وصالح الونشي، عبد الله تمام، فأتهم توفيق المدني بإفشاء مداولات الحكومة المؤقتة، أما محمود الشريف بسبب فقدان نفوذه على الولاية الأولى في حين كان تمام ولبجاوي والوانشي في السجن منذ سنة 1957[2].

وقد تضمن جدول أعمال الدورة نقاطا كان أهمها:

- برنامج عمل المرحلة القادمة، القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني، تشكيل حكومة جزائرية جديدة[3].

لينتهي الاجتماع باتخاذ م.و.ث.ج جملة من القرارات من بينها تعديل الحكومة المؤقتة، وإنشاء لجنة وزارية مشتركة للحرب، داخل الحكومة نفسها ترتبط بها مباشرة هيئة أركان حرب متكونة من بوصوف وبن طوبال وكريم بلقاسم[4].

كان كريم الضحية الرئيسية للتعديل، حيث أصبح وزيرا للشؤون الخارجية في حين حافظ فرحات عباس على منصبه كرئيس للحكومة المؤقتة وتم إلغاء وزارة القوات المسلحة، فاعتبر هذا التعديل كنوع من الإصلاح الرديء الذي لابد منه[5]، غير أن الجديد الذي جاء به الاجتماع هو قرار توحيد أركان الجيش ليعين على رأس قيادتها هواري بومدين يساعده كل من قايد أحمد وعلي منجلي ورابح زراري وكان مقره غار ديماو على الحدود الجزائرية التونسية[6].

3-2- هيئة الأركان العامة ودورها في الثورة:

بعد انعقاد م.و.ث.ج بمدينة طرابلس الليبية في الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960 والذي دعا إلى ضرورة تجاوز الخلافات الداخلية للمحافظة على مصالح مؤسسات الثورة السياسية والعسكرية، فثبت فرحات عباس رئيسا لثاني حكومة جزائرية مؤقتة واضعًا بذلك حدًا لطموح كريم بلقاسم في الرئاسة[7]، كما تم الاتفاق على توحيد الجيش فكانت الدعوة ماسة إلى ضرورة إنشاء هيئة أركان عامة لتجاوز أي نفوذ من شأنه أن يعطل المسار العسكري للثورة، خاصة بعد فترة أحداث أثرت سلبا على

[1] مسعود عثماني، الثورة التحريرية, مرجع سابق، ص444.
[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني, مصدر سابق، ص206.
[3] مسعود عثماني، الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص445.
[4] السعيد بلخرشوش، مصدر سابق، ص448.
[5] محمد حربي، المصدر السابق، ص211.
[6] السعيد بلخرشوش، المصدر السابق، ص448.
[7] سليم سايح، العقيد محمد عموري، مرجع سابق، ص149.

وضعية ج.ت.و بين سنتي (1958–1959) بعد أن عرفت تدهورا معنويا نتيجة قضية العقداء، وفشل كريم بلقاسم على الحدود إثر المشروع الذي قدمه الرائد إيدير[1]، كما أن الوضع في الداخل يزداد حرجًا بفضل استخدام القوات الفرنسية لوحداتها المنقولة جوا، في وقت تزايد فيه عدد الوافدين إلى تونس والمغرب أكبر من العائدين إليها بعد أن طبق الفرنسيون مخططاتهم الجهنمية بالمحافظة على مراكز الكادرياج، وإصدار الأوامر للوحدات العسكرية بأن تكون دائمة الحركة وتراقب باستمرار كل التحركات الموجودة في الجزائر[2].

أبرزت دورة م.و.ث.ج الاختلاف العميق حول سير الثورة ومشاكل التنظيم وكل ما يتعلق بالقضايا ذات الطابع العسكري والتنظيمي فتم الاتفاق على قيادة الأركان العامة التي أخذت صفة المسؤولية، فأصبحت قيادة مشكلة قانونا، مهمتها إعادة تنظيم الجيش ورفع معنوياته المتدنية خاصة في المدة الأخيرة[3].

التحق هواري بومدين بغار ديماو في ظروف صعبة وشاقة لاستدراك الوضع والسيطرة عليه قبل انفلات الأمور[4]، في وقت ارتفعت فيه معنويات الجنرال شال بعد تهنئته من طرف الجنرال ديغول، حيث صرح إلى جريدة لوموند الفرنسية بأنه اخذ بزمام الأمور وبأن الانتصار العسكري قريب ولاشك فيه[5]، فأوكلت إلى رئيس هيئة الأركان العامة مهمة فك الحصار المفروض على الحدود عبر خط موريس، وتموين ولايات الداخل بالذخيرة والسلاح، نظرا للخبرة والحنكة التي يتمتع بها في هذا الجانب، حيث وظف كامل إمكانياته ومؤهلاته وتجربته الناجحة في لجنة العمليات العسكرية الغربية، مستفيدا من دعم بوصوف وبن طوبال[6].

استلمت الهيئة مهامها يوم 23 جانفي 1960 وصدر المرسوم الحكومي بتاريخي 31 جانفي 1960 والذي حدد صلاحيات قائد الأركان العامة وقعه كل من رئيس الحكومة وأعضاء اللجنة الوزارية المشتركة للحرب[7].

---

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص369.

[2] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص197.

[3] علي كافي، مصدر سابق، ص257.

[4] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص149.

[5] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص133.

[6] السعيد بلخرشوش، مصدر سابق، ص449.

[7] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص196.

لم تكن وضعية الثورة تدعوا إلى الاعتزاز بشيء، بل كانت كارثية، وبالتالي بات لزاما على القائد هواري بومدين ومساعديه قايد أحمد وعلي منجلي، الاضطلاع بمسؤوليات عديدة كان من أهمها تموين وتمويل الداخل بالعتاد الحربي خاصة، ودعمه بالأموال والإطارات والتكوين العسكري وإعداد معسكرات للراحة وتنشيط خدمة الشرطة العسكرية، ومصلحة الصحة التي تمارس نشاطها في مناطق محددة[1].

كان من بين الإجراءات المتخذة هي إرغام المئات من الجنود المتواجدين في تونس والمغرب العودة إلى الحدود، وتغيير بعض القيادات العسكرية واستبعاد أنصار الرائد إيدير وتكوين جيش تقليدي ذو كفاءة عالية في ميدان القتال[2].

ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج أطلق سراح الكوادر المسجونة في تونس (الدندان، باجة، تاجروين) للاستفادة من خبراتهم ومن بينهم المتهمين والمحكوم عليهم في قضية محمد العموري ومنهم الرواد بلهوشات، وأحمد دراية ومحمد الشريف مساعدية وإرسالهم مع النقيب عبد العزيز بوتفليقة إلى الحدود الجزائرية المالية لبدأ النشاط الثوري في مناطق الجنوب الكبير، وسط سكان الهقار وقورارة وتوات، وتيديكلت في الصحراء الواسعة الأرجاء[3].

أهم انجازات قيادة الأركان العامة:

إن أهم قرار اتخذته هيئة الأركان العامة هو تنظيم الحدود الشرقية والغربية، فالجهة الشرقية تم تقسيمها إلى منطقتين وهما:

- المنطقة الأولى في الشمال أسندت قيادتها إلى عبد الرحمان بن سالم والشاذلي بن جديد وعبد القادر شابو.
- أما المنطقة الثانية ففي الجنوب تحت قيادة صالح السوفي يساعده كل من السعيد عبيد ومحمد علاق[4].
- أما الجهة الغربية فقد تدعمت بمديرية للتدريب العام والتي أسندت قيادتها إلى النقيب محمد علاهم، وكانت مزودة بأربع مراكز للتكوين، تعاقب على قيادتها كل من بوشناق خلادي، الحاجي محمد، وارشي محمود، بوعمامة...[5].

وبحكم أن الخطر كان أكثره في الحدود الشرقية فقد تم تدعيم المنطقة العملياتية الشمالية باثني عشرة (12) فيلقا (21، 25، 29، 11، 13، 24، 15، 56، 17، 19، 39، 10)، وأربع (04) كتائب

---

[1] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص197.

[2] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص287.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص217.

[4] السعيد بلخرشوش، مصدر سابق، ص450.

[5] حسين بن معلم، المصدر السابق، ص201.

ثقيلة (1، 2، 3، 6)، أما المنطقة العملياتية الجنوبية فقد تدعمت بسبع فيالق (07) (45، 43، 53، 68، 72، 71، 75) وكتيبتان (02) للمنطقة الرابعة والخامسة[1].

كما جهزت الهيئة لنفسها واستعدادا لأي طارئ، خمسة (05) مكاتب وهي:

1. مكتب الإمداد والتموين.
2. مكتب الاستعلامات.
3. مكتب العمليات.
4. مكتب الجنود والمستخدمين.
5. مكتب الإعلام والتربية[2].

وبهذا التنظيم والتشكيل استطاعت ذات الهيئة فرض الانضباط في صفوف وحداتها العسكرية لمعرفة تعداد جنودها بدقة، وتوحيد إدارتها وإحكام السيطرة على الوضع، حيث ما لبث أن حقق هواري بومدين نتائج ملموسة علي الصعيد العسكري، من خلال تقريره الذي أعدته الهيئة شهر جويلية 1960[3]، فقد وقعت معارك كبرى ميزتها الصرامة الثورية، كما أقامت نظاما للمراقبة لتتمكن من الاطلاع باستمرار على وضع الوحدات في مختلف الجوانب، حيث ارتأى هذا النظام على إجبارية عقد اجتماعات أسبوعية تضم أهم المسؤولين على مستوى الفيالق والكتائب[4].

نجح بومدين في فرض الانضباط وتجاوز بعض الخلافات السابقة نتيجة النعرات الجهوية والقبلية، بعد أن مزج الجنود والضباط وأعاد نشرهم في مناطق جغرافية متفرقة وجديدة، مما ساعد على احتكاكهم ببعض وترسخت لديهم فكرة واحدة وهي محاربة الاستعمار دون سواه، والإيمان بقضية الوطن[5]، رغم الخلافات الداخلية مع الحكومة المؤقتة التي لا زالت تعيش حالة فوضى مالية، وخارجية

---

[1] حسين بن معلم، مصدر سابق، ص199.

[2] محمد عباس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص554-555.

[3] المرجع نفسه، ص ص555-556.

[4] عبد الرزاق بوحارة، **منابع التحرير**، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص303.

[5] الشادلي بن جديد، مصدر سابق، ص151.

مع الحكومة التونسية التي تحاول حشر أنفها في كل شيء خاصة بعد قضية الطيار الفرنسي[1]، حيث وصل الأمر إلى حد تقديم هيئة الأركان لاستقالتها فيما بعد بتاريخ 15 جويلية 1961[2].

مشاكلها وأزماتها الداخلية:

في الوقت الذي بدأت فيه هيئة الأركان العامة السيطرة على الوضع بعد الهجومات التي شنها الجنرال شال ضد وحدات ج.ت.و في الداخل وخاصة في الولايات الأولى والرابعة والخامسة، بدأت بوادر الإحباط النفسي الذي ساد الجميع تنتشر، وهو ما يفسر اتصال الولاية الرابعة بديغول بتاريخ 1960/06/10 بقصر الإيليزي[3]، بعد أن فقدت الأمل في التزويد بالسلاح[4]، وزاد الأمر سوءًا بعد حادث إسقاط الطائرة الفرنسية المطاردة، فكان ذلك الحادث بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس وزادت الطين بلة، فكان قرار الاستقالة[5]، بداية لوقوع الهيئة في متاهات وخلافات مع الحكومة المؤقتة[6].

ففي الوقت الذي أصبحت فيه الهيئة منذ إنشائها مركز تلاقٍ بين قوى متعارضة، من مجاهدين كانوا يخشون أن يقع للجزائر مثلما وقع لتونس عشية استقلالها وضباط تم استرجاعهم بعد فرارهم من الجيش الفرنسي وتم الاستفادة منهم لصالح الثورة من أجل تنفيذ مشروع إعادة تنظيم جيش الحدود

---

[1] بتاريخ 21 جوان 1961 قامت طائرة استطلاع فرنسية بالتحليق على الحدود الشرقية الجزائرية التونسية، فتصدت لها مدفعية الميدان الجزائرية وأسقطتها فوق وادي ملاق وتم أسر الطيار الفرنسي فوق التراب التونسي، فخلف ذلك حالة من التوتر الشديد بين الطرفين الجزائري والتونسي بعد الضغط الفرنسي على لحبيب بورقيبة الذي طالب بتسليمها الطيار، وأمام تهديدات الطرفين الجزائري والتونسي، أي الحكومة المؤقتة والرئيس التونسي، قرر هواري بومدين تسليمه دون موافقة مساعديه، مما خلف جوا مشحونا داخل الهيئة, للمزيد أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني, مصدر سابق ص224.

[2] المصدر نفسه، ص225.

[3] تعرف في أدبيات الكتابات الفرنسية بتسميات عديدة مثل "قضية سي صالح" و"لقاء الإيليزيه"، وفضلت مؤلفات العسكريين تسميتها بـ"عملية تلست" (Opération Tilist)، وهي عبارة عن مناورة سياسية دوغولية للإيقاع بين طرفي قيادة الثورة في الخارج والداخل، وعلى أنها عملية اختراق ناجحة لصفوف الثورة في الولاية الرابعة بهدف دفعها وإرغامها للقبول بحلول انفرادية مع السلطات الفرنسية, للمزيد أنظر: سعاد يمينة شبوط، "نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية، قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960-1961) أنموذجا"، **مقال في مجلة كان التاريخية**، ع23، مارس، 2014.

[4] أحمد مسعود سي علي، **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص38.

[5] قدمت بتاريخ 1961/07/15 وتم رفضها من طرف رئيس الحكومة المؤقتة.

[6] حمود شايد، مرجع سابق، ص311.

وعصرنته[1]، ظهرت قضية خلاف أخرى بين المؤسستين حيث تحكمت الظروف والتطورات التي عرفتها الثورة التي انتقلت من مرحلة التنظيم العسكرية والعلاقات مع تونس إلى مرحلة أخرى بعد المفاوضات حيث سيبلغ الخلاف أوجه تحت غطاء ما عُرف بقضية المكتب السياسي[2].

ومما زاد من تعقيد للأمور أن اللجنة الوزارية للحرب بدأت تشعر بأن ما حققته هيئة الأركان من تقدم وتنظيم يُعد طعنة لها في طرق تسييرها للجيش، فسعت إلى تحجيم صلاحياتها، وبدأت تتباطأ في إمدادها باحتياجاتها العسكرية[3]، بل واتخذت قرار صارما بإعطاء أوامرها لجيش التحرير وقادته للدخول إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961.

ومعنى ذلك هو أن تختار الهيئة بين أمرين إما تنفيذ الأوامر وفي ذلك عدم فرض لسلطتها على جيش الحدود، وإما الرفض والقبول بالأمر الواقع لأن اجتياز خط موريس بنجاح أمر في غاية الصعوبة، والتالي فقدان المصداقية[4]، ولم تتوقف اللجنة عند هذا الحد بل أصدرت أوامرها بمنع قيادة الأركان من تجنيد الجنود ووقف كل الاتصالات معها[5].

3-3- صراع هيئة الأركان والحكومة المؤقتة:

بات الخلاف بين اللجنة وهيئة الأركان ظاهرا للعلن خاصة بعد رفض اللجنة إشراك هواري بومدين في عضويتها، ليمتد إلى اجتماع طرابلس المنعقد في الفترة بين 02 إلى 27 أوت 1961، بدءا بقيام قايد أحمد وعلي منجلي بشن هجوم على الحكومة المؤقتة وعلى كريم بلقاسم الذي سعى ونجح في إضعاف هيئة الأركان[6]، وصولا إلى رفض المجلس للمشروع الذي قدمه بومدين والذي يقضي بتكوين هيئة قيادية مكونة من قيادة الأركان والباءات الثلاث[7]. الأمر الذي بقي يهدد مصير الحكومة المؤقتة ويزعزع مصير الثورة في أول مرحلة تمر بها منذ اندلاعها.

---

(1) عبد الحميد براهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958-1999)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص46.

(2) أحمد مسعود سي علي، مرجع سابق، ص46.

(3) المرجع نفسه، ص47.

(4) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص499.

(5) المرجع نفسه، ص500.

(6) محمد زروال، إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص54.

(7) مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص186.

لم يأخذ هواري بومدين بعين الاعتبار تحذيرات الضباط المتخرجين من الأكاديميات العسكرية العربية، بل زاد في اعتقاده أن توحيد مركز قيادة الجيش على الحدود سيكون ورقة رابحة له[1]، متناسيا الضغوطات الداخلية التي تفرضها السلطات الفرنسية لجر الحكومة المؤقتة إلى طاولة مفاوضات غير محسوبة العواقب.

فرغم أن هيئة الأركان حققت الانتصارات وعززت تمركزها في الشريط الحدودي، وتنوي توسيع سلطتها في الداخل إلا أنها اصطدمت بأهم العواقب المتمثلة في رفض اللجنة الوزارية لأهم قراراتها في الداخل نتيجة الثقل الذي يشكله الباءات الثلاث المتمتعين بسلطة معنوية داخل ح.م، إضافة إلى أنهم نصبوا رؤساء قادة في الداخل موالين لهم، مما حتم على قيادة الأركان بأن تقتصر صلاحياتها على الوحدات المتموقعة في الخارج فقط، فبدأت اللهجة تتصاعد وبقيت كل هيئة متشبثة بمواقفها[2].

ورغم أن ضباط الجهة الغربية درسوا التطورات التي وصلت إليها هيئة الأركان وصوتوا على لائحة لدعمها، ثم أرسلوا وفدا منهم إلى تونس لدعوة ضباط الشرق لتبني نفس الموقف، وهو ما حدث فعلا إلا أن اجتماع م.و.ث.ج أطاح برئاسة فرحات عباس للحكومة المؤقتة التي أسندت رئاستها إلى بن يوسف بن خدة[3]، ورجعت قيادة الأركان إلى مقرها، وأصبح رئيس الحكومة المؤقتة هدفا رابعا لها[4] بعد الباءات الثلاث[5]، وقد تجسد ذلك ميدانيا بعد خروج الزعماء الخمس من السجن بعد قرار وقف إطلاق النار[6]، حيث عارضت قيادة الأركان الحكومة المؤقتة في اتفاقيات إيفيان بعد أن اتهم قايد أحمد الحكومة بالخيانة وبقبولها الاتفاقيات التي ربطت استقلال الجزائر بالتعاون مع الحكومة الفرنسية خاصة فيما تعلق بالصحراء وثرواتها[7].

---

(1) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص50.

(2) المرجع نفسه ص51.

(3) حمود شايد، مرجع سابق، ص314.

(4) بعد استقالة هيئة الأركان، سافر أعضائها لألمانيا، أين التقوا بعمر بوداود، وهو عنصر بارز وهام في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، حيث نصحهم بالعدول عن الاستقالة فقاموا بمراسلات مع السجناء الخمس لاطلاعهم على الوضع ثم رجعوا إلى المغرب فيما بعد، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص266.

(5) مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص156.

(6) فاتح شباح، **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1960-1962)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، معهد التاريخ والآثار، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2003/2002، ص116.

(7) المرجع نفسه، ص117.

ليتجدد الصراع من جديد بين رفقاء السلاح في الدورة الأخيرة والسادسة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962، لتطفوا إلى السطح كل القضايا العالقة التي شهدتها الثورة، وتتوج بأزمة جديدة عرفت بأزمة صائفة 1962 التي كادت أن تعصف وتنسف جهود السنوات الماضية بمآسيها وأحزانها لولا الحكمة والتعقل الذي ميّز بعض القادة السياسيين حفاظا على لحمة ووحدة الصف، لتجاوز كل الخلافات خدمة لمصلحة الشعب والوحدة الوطنية[1].

[1] أحمد مسعود سي علي، مرجع سابق، ص46.


خـــاتمـــة

مرّت الثورة التحريرية بظروف صعبة للغاية نتيجة سوء التنظيم وخلل في التسيير في المنطقة التاريخية الأولى التي مرّت بمرحلة انتكاسة حقيقية بعد أن أدى غياب واستشهاد بن بولعيد إلى صراع زعامة اشتد في المنطقة، لينتشر بعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ويشمل بعض قادة الثورة نتيجة قرار أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، نظرا لعدم تجانس الأفكار، ورفض بعض القيادات لنتائج الاجتماع فبدأت حرب الكواليس تأخذ منحنى آخر، وبدأ صراع خفي انتهى إلى مصير مأساوي لبعض قيادات النمامشة بعد أن أعدمت في تونس سنة 1957.

1. نشطت بعض القيادات العسكرية المساندة لـ ل.ت.ت في مسعاها لإيجاد حل توافقي في الولاية الأولى، والقاعدة الشرقية، فأبان محمد العموري عن حسه ووعيه الوطني في مد يد العون للمساعدة في تجاوز محن ونكبات الولاية الأولى، ولعب محمد عواشرية دورًا رياديًا في تأسيس الفيالق العسكرية في القاعدة الشرقية التي شكلت قلبا نابضا للثورة في تموينها بالأسلحة والعتاد الحربي عبر الحدود الشرقية مع تونس، فمنح محمد العموري شرف قيادة الولاية الأولى وعضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1957، وأصبح محمد عواشرية قائدا للقاعدة الشرقية سنة 1958 بعد استدعاء عمارة بوقلاز لعضوية لجنة العمليات العسكرية الشرقية.
2. منذ صغره ساهمت تربية وتعليم محمد العموري باللغتين العربية والفرنسية ثم الدراسة في معهد ابن باديس في بناء شخصية ذات أفق عالي تجسد نشاطها وحركيتها وذكائها على أرض الواقع فنجح سياسيا بعد تأسيسه لخلايا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الداخل والخارج، وساهم في الإعداد وتعبئة الجماهير بعد الثورة التي التحق بصفوفها كجندي أثبت مهارة وكفاءة عالية في العمل العسكري وكقائد مثقف، الأمر الذي جعله يصطدم أثناء وجوده في تونس بأفكار وتوجهات وإيديولوجية العسكريين الذين استغلوا شرعيتهم التاريخية لقيادة الثورة، رغم مسايرته لهم في البداية ليتطور إلى صراع بين نخبتين، نخبة مثقفة متعلمة باديسية التكوين، ونخبة عسكرية متشبعة بروح القيادة.
3. أثناء جلسة المحاكمة صرح محمد عواشرية بأنه الوحيد الذي قاد التمرد ضد الجيش الفرنسي بعد معركة البطيحة متجاهلا دور صديقه عبد الرحمان بن سالم في تلك العملية، فسقط سهوا في فخ الغرور وحب السلطة فكان اجتماع الكاف بمثابة أمل وحيد لتحقيق ذلك الحلم، لكن النتيجة كانت عكسية، الأمر الذي جعله يناشد هيئة المحكمة للعفو عنه ومحاولة تبرئة ذمته للخروج من المأزق الذي أوقع نفسه فيه.

4. لم تأخذ القضية حقها من الكتابات التاريخية وحتى الشهادات الحيّة التي اتفقت في مجملها على أن المحاكمة غير شرعية بل هي شكلية وبأن الأحكام قد تقررت مُسبقا.
5. إنّ مصير محمد العموري ومحمد عواشرية يمكن اعتباره نتيجة حتمية لتورطهما في مسايرة قرارات ل.ت.ت التي حاول البعض تخوينها نتيجة اتخاذها لقرارات حاسمة عجلّت بمحاكمة وإعدام معارضي الصومام من قادة النمامشة الذين كان لهم دور فعال وايجابي في بداية مشوار الثورة،على الرغم من بعض التجاوزات التي ارتكبت نتيجة سوء التقدير دون الأخذ في الحسبان عاقبة الأمور.
6. شهدت الثورة التحريرية حالة غليان كبرى بعد المحاكمة فتمردت بعض فيالق القاعدة الشرقية، وكثرت الانشقاقات في الولاية الأولى، وساد جو التوتر إلى درجة أن مسيرة أربع سنوات من الكفاح أصبحت على المحك.
7. تعاظمت أزمة الحكومة المؤقتة بعد المحاكمة، فكانت قضية عميرة علاوة بداية لصراع داخل القيادة السياسية ووزراء الحكومة بعد أن قدم الأمين دباغين استقالته منددا بتعرض صديقه عميرة علاوة إلى تصفية اتهم فيها عباس فرحات نفسه بالتنسيق مع الباءات الثلاث للسيطرة على الحكومة المؤقتة التي وجدت نفسها في حالة انسداد استدعى انعقاد م.و.ث.ج وإعادة تشكيل حكومة مؤقتة جديدة وتأسيس هيأة أركان للجيش، وسحب البساط من تحت أقدام تحالف كريم وبوصوف و بن طوبال.
8. قبل اجتماع الكاف وجد محمد العموري نفسه ضحية لقرارات ل.ت.ت التي عاقبته بعد احتجاجاته المتكررة واتهامه لكريم بلقاسم الكيل بمكيالين في طريقة التعامل مع العقوبات التي رأى فيها جهوية مقيتة ليظهر الخلاف للعلن بعد تأسيس الحكومة المؤقتة التي اعتبرها العموري غير شرعية، فسقط بعد معاقبته ضحية للمخابرات المصرية التي استغلت ظروفه لتوريطه في صراعات مصر ضد الحكومتين، الجزائرية التي اتهم رئيسها بولائه لفرنسا، والتونسية التي كان لرئيسها الحبيب بورقيبة الدور الأكبر في إفشال الاجتماع، فاتخذت القاهرة موقفا سلبيا من الرئيس التونسي متهمة إياه بإثارة الفتنة بين الجزائريين في مسعى لجرّهم إلى طاولة الحوار مع فرنسا والقبول بتسوية سياسية على نفس النهج التونسي.
9. على الرغم من الدعم المصري للثورة الجزائرية إلا أن جمال عبد الناصر وفي إطار مسعاه القومي العربي استغل الوضع لصالحه، فكان العموري ضحية للصراع المصري التونسي بعد أن دعمت القاهرة حركتي المعارضة في تونس بقيادة صالح بن يوسف وفي الجزائر بدعم محمد العموري،

ونتيجة للمخطط الفاشل احتجت الحكومة المؤقتة الجزائرية لدى السلطات المصرية منددة بتدخل مصر في الشأن الداخلي للجزائر، لينتهي الأمر في الأخير بنقل مقر الحكومة من القاهرة إلى تونس.

10. أخذت قضية تصفية محمد العموري ومحمد عواشرية طريقا آخر، فعلى الرغم من أن ما حدث أمر طبيعي حصل في كثير من ثورات التحرر في العالم، إلا أن ما وقع في الجزائر تم استغلاله استغلالا بشعا، زاده سوءًا توظيف القضية للإساءة للثورة الجزائرية، بعد أن ساهم المستعمر الفرنسي في زرع الفتنة بين صفوف المجاهدين والقيادات العسكرية، التي أصبحت تتصرف دون إدراك لعواقب الأمور.

11. إن تحلّي بعض قادة الثورة بالحكمة والتعقل جنب الثورة الوقوع في مآزق كثيرة، بعد أن تم احتواء بعض الأزمات، والتفكير في طريقة مثلى وناجحة لإعادة الأمور إلى طبيعتها والاتفاق على أن العدو واحد وهو الاستعمار.

12. إن التسليم بأن ما أقدم عليه العموري ورفاقه هو انقلاب أو مآمرة أمر يطرح العديد من التساؤلات خاصة إذا علمنا أنه وبناء على ما صرّح به هو شخصيا، وأكده فتحي الذيب في تقاريره بأن بعض عناصر الحكومة المؤقتة كانت حليفة له (بن طوبال، بوالصوف) وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن المحاكمة والإعدام ليست تصفية للعموري ورفاقه فقط، بل لكل من تسول له نفسه منافسة وإزاحة بعض القيادات البارزة في الثورة التحريرية.


الملاحـــق

الملحق رقم (01): مذكرة استعلامات حول نشاط جمعية العلماء المسلمين

P.R.G

N° 2698

ALGER, le 6 AVRIL 1955

COPIE

-= RENSEIGNEMENT =-

SERVICES HISTORIQUES TERRE ARCHIVES

Objet : a/s Association des OULAMA
Source : B/2 -

Depuis le départ au CAIRE du Cheikh BRAHIMI Bachir, une sourde rivalite oppose les chioukh KHERREDINE et Larbi TEBESSI, tous deux Vice-Presidents de l'Association des OULAMA.

Cette lutte d'influence interne, connue seulement de quelques rares membres du Comite Directeur, tels TOUFIK EL MADANI et Cheikh SOULTANI EL GANTRI, a pour cause l'ambition de ces deux dirigeants OULAMA, qui espèrent prendre chacun la direction algérienne du Mouvement.

Le Cheikh LARBI TEBESSI qui a réussi à combler les vacances qui existaient dans les différents medersa par des professeurs favorables à sa cause, s'efforce actuellement de faire nommer à la direction du journal "EL BASSAIR" et à celle de l'imprimerie, le nommé MAHFOUDI Mohamed, ancien membre du Comite Directeur M.T.L.D. à BLIDA, ex-elève du Cheikh à TEBESSA rallié depuis peu à l'Association des OULAMA.

Cheikh KERREDINE, qui s'est rendu compte de cette manoeuvre en a avisé ses amis, Cheikh SOULTANI EL GANTRI, HAMZA BOUKOUCHA et TOUFIK EL MADANI.

Ces personnalités OULAMA laissent entendre que Cheikh LARBI TEBESSI qui avait ète traite il y a deux ans, dans la Metropole dans une clinique psychiatrique, ne jouissait plus actuellement de toutes ses facultes mentales.

De plus, une lettre exposant cette situation et demandant l'intervention du Cheikh BRAHIMI BACHIR a eté envoyée au CAIRE par le Cheikh KERREDINE./.

LE COMMISSAIRE DIVISIONNAIRE, CHEF
DE LA POLICE DES RENSEIGNEMENTS GENERAUX
DU DISTRICT D'ALGER,

Signé : J.M. GONZALEZ./.

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة.

الملحق رقم (02): قواعد وسلوك وواجبات المجاهد

SECTEUR ALGER SAHEL 4 2 1 6 D.O.P./Z.N.A

Document récupéré le 22/1/58 au cours de l'O.P.S. K.J.27 et appartenant à ZEBBOUDJ dit " SI DHAMANE " U.G.T.A.

- 1 -

REGLES DE CONDUITE ET DEVOIRS
DU MOUDJAHED

L'observation des règles relatives à la tenue et à la conduite est la manifestation extérieure de la discipline dans l'Armée.

Ces règles qui précisent les devoirs des combattants sont la base de l'éducation militaire et s'imposent aux soldats de tous grades; à tous les degrés de la hiérarchie, les chefs doivent donner l'exemple du respect de ces règles: ils les font observer en toutes circonstances par leurs subordonnés.

DEVOIRS DES COMBATTANTS ENVERS EUX-MEMES ET LEURS CAMARADES :

Tout combattant doit accepter avec courage et bonne humeur, les fatigues et les travaux qui lui sont imposés pour remplir utilement son devoir envers la Patrie.

Conscient de représenter l'A.L.N. auprès du Peuple, le Moudjahed doit avoir le souci constant d'en donner une image flatteuse. Pour cela, il devra être toujours propre et rasé de près. Sa tenue sera toujours correcte et décente.

Il se montre serviable envers tous ses camarades, évitant tout propos qui pourrait blesser ceux qui vivent avec lui et amener des rixes qui seront sévèrement réprimées.

DEVOIRS ENVERS LE DRAPEAU :

Le drapeau est l'emblème, le symbole de la Patrie. Aussi chaque unité combattante doit-elle posséder le sien et lui rendre les honneurs chaque jour, matin et soir.

DEVOIRS ENVERS LES SUPERIEURS :

Tout chef détenant de la REVOLUTION l'autorité dont il est investi, l'obéissance qui lui est due par ses subordonnés n'est autre qu'un acte de soumission envers la REVOLUTION, expression de la Volonté Nationale.

Mais si le subordonné doit obéissance à ses chefs, il faut aussi qu'il ait en eux une confiance absolue. Il n'hésite donc pas à leur demander conseil, même pour des questions d'ordre privé. Les chefs ont de leur côté le devoir de se montrer des guides bienveillants et obligeants.

Marques extérieures de respect :

Tout Moudjahed doit en toutes circonstances, des marques extérieures de respect à ses supérieurs. Le subordonné parle à son supérieur avec déférence; le supérieur s'adresse au subordonné avec correction.

a) Salut : Le salut est la plus fréquente des marques extérieures de respect. Il est obligatoirement dû à tout supérieur, à quelque branche qu'il appartienne. Le subordonné doit saluer le premier son supérieur. Celui-ci, quel que soit son grade, a pour devoir de rendre le salut. A grade et rang égal, le salut est dû aux combattants décorés, par ceux qui ne le sont pas. LE PORT DU GRADE EST OBLIGATOIRE.

b) Manière de se présenter à un supérieur :

Le Moudjahed qui se présente à un supérieur pour lui faire une communication ou lui remettre un pli, se met au "garde-à-vous", salue et transmet le message dont il est chargé.

c) Visite d'un supérieur dans les lieux occupés par la troupe :

Lorsqu'un supérieur arrive devant une troupe placée sous ses ordres, le gradé qui commande cette troupe se présente, rend compte de la situation de son unité, de son effectif, expose le travail en cours et prend les ordres de son chef.

Lorsqu'un supérieur autre que le chef de corps arrive dans un lieu occupé par la troupe, le gradé ou le soldat qui l'aperçoit le premier commande "garde-à-vous"; les soldats se lèvent, gardent le silence et l'immobilité jusqu'à ce que le supérieur soit sorti ou ait commandé "repos ! ".

INSTITUTION D'UN CAHIER D'APPEL

Chaque unité devra tenir un cahier où seront mentionnés les noms de tous ses hommes. Chaque soir, le caporal ou le sergent chargé de la tenue de ce cahier, procédera à l'appel, mentionnera les absences et leurs motifs.-

— — oOo — —

— LA PROPAGANDE ET L'ARMEE —

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة.

الملحق رقم (03): الدعاية أثناء الثورة

ANNEXE I

-=-=-=-=-=-=-=-

PROPAGANDE

La propagande représente, après la collecte des fonds, la mission essentielle du militant politique ou syndical.

Elle prend deux formes principales :

- la distribution d'imprimés :
  - le Moudjahid
  - les tracts
  - les journaux politiques
- la diffusion de slogans ou mots d'ordre provenant
  - du F.L.N.
  - des syndicats.

Le "MOUDJAHID" rédigé et ronéotypé à l'échelon CCE par des responsables de haut rang est diffusé par des filières particulières vers les secteurs.

Les "tracts", normalement ronéotypés à l'échelon "secteur" sur directives de la zone, sont répartis par des boites aux lettres et des transports clandestins dépendant du Secteur.

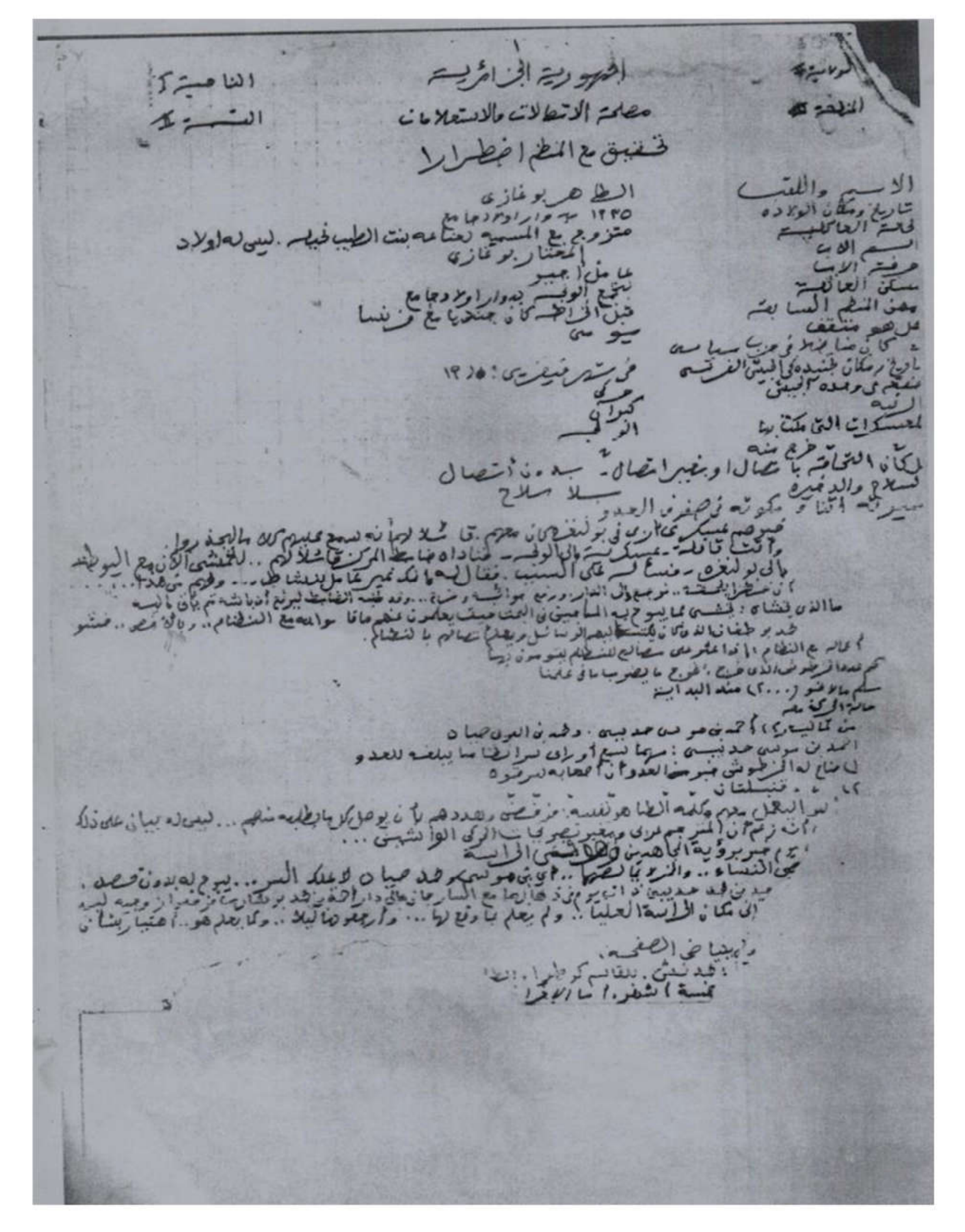
Une exception s'est produite pendant la grève : 10.000 tracts ont été tirés par la zone (Cette erreur de cloisonnement a eu des conséquences désastreuses pour ses dirigeants).

Point remarquable : Nous n'avons trouvé trace nulle part de "cours" de formation politique ou technique. Les matières traitées hors des réunions clandestines avaient plus l'aspect de discours électoraux que d'endoctrination systématique. La ligne politique du mouvement est discutée par les dirigeants; mais on ne trouve aucune volonté d'instruire les masses sur le plan politique.

.../...

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة.

الملحق رقم (04): التحقيق مع المنظم حديثا لجيش التحرير الوطني



الجمهورية الجزائرية

مصلحة الاتصالات والاستعلامات

تحقيق مع المنظم اضطرارا

الولاية 2

المنطقة

الناحية 2

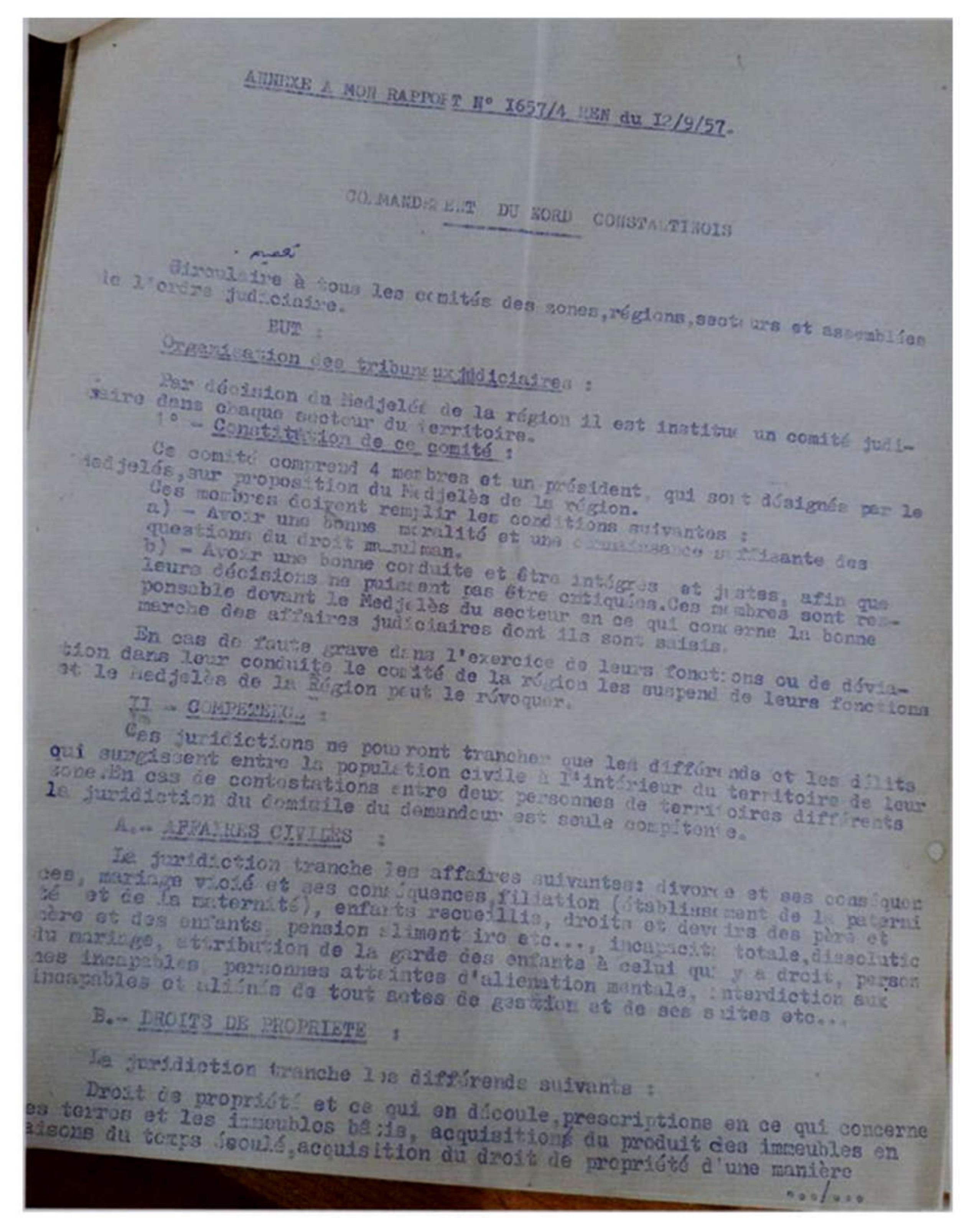
القسمة

الاسم واللقب	الطاهر بوغازي
تاريخ ومكان الولادة	1935 بدوار اولاد جامع
الحالة العائلية	متزوج مع المسمية ... بنت الطيب ... ليس له اولاد
اسم الاب	المختار بوغازي
حرفة الاب	عامل اجير
مسكن العائلة	تجمع الوفاء بدوار اولاد جامع
مهنة المنظم السابقة	قبل التحاقه كان جنديا مع فرنسا
هل هو مثقف	

المصدر:

- المتحف الجهوي للمجاهد سكيكدة.

الملحق رقم (05): تنظيم المحاكم القضائية لقيادة الشمال القسنطيني



ANNEXE A MON RAPPORT N° 1657/4 REN du 12/9/57.

COMMANDEMENT DU NORD CONSTANTINOIS

تعميم .

Circulaire à tous les comités des zones, régions, secteurs et assemblées de l'ordre judiciaire.

BUT :

Organisation des tribunaux judiciaires :

Par décision du Medjelès de la région il est institué un comité judiciaire dans chaque secteur du territoire.

1° - Constitution de ce comité :

Ce comité comprend 4 membres et un président, qui sont désignés par le Medjelès, sur proposition du Medjelès de la région.

Ces membres doivent remplir les conditions suivantes :

a) - Avoir une bonne moralité et une connaissance suffisante des questions du droit musulman.

b) - Avoir une bonne conduite et être intègres et justes, afin que leurs décisions ne puissent pas être critiquées. Ces membres sont responsable devant le Medjelès du secteur en ce qui concerne la bonne marche des affaires judiciaires dont ils sont saisis.

En cas de faute grave dans l'exercice de leurs fonctions ou de déviation dans leur conduite le comité de la région les suspend de leurs fonctions et le Medjelès de la Région peut le révoquer.

II - COMPETENCE :

Ces juridictions ne pourront trancher que les différends et les délits qui surgissent entre la population civile à l'intérieur du territoire de leur zone. En cas de contestations entre deux personnes de territoires différents la juridiction du domicile du demandeur est seule compétente.

A.- AFFAIRES CIVILES :

La juridiction tranche les affaires suivantes: divorce et ses conséquences, mariage vicié et ses conséquences, filiation (établissement de la paternité et de la maternité), enfants recueillis, droits et devoirs des père et mère et des enfants, pension alimentaire etc..., incapacité totale, dissolution du mariage, attribution de la garde des enfants à celui qui y a droit, personnes incapables, personnes atteintes d'aliénation mentale, interdiction aux incapables et aliénés de tout actes de gestion et de ses suites etc...

B.- DROITS DE PROPRIETE :

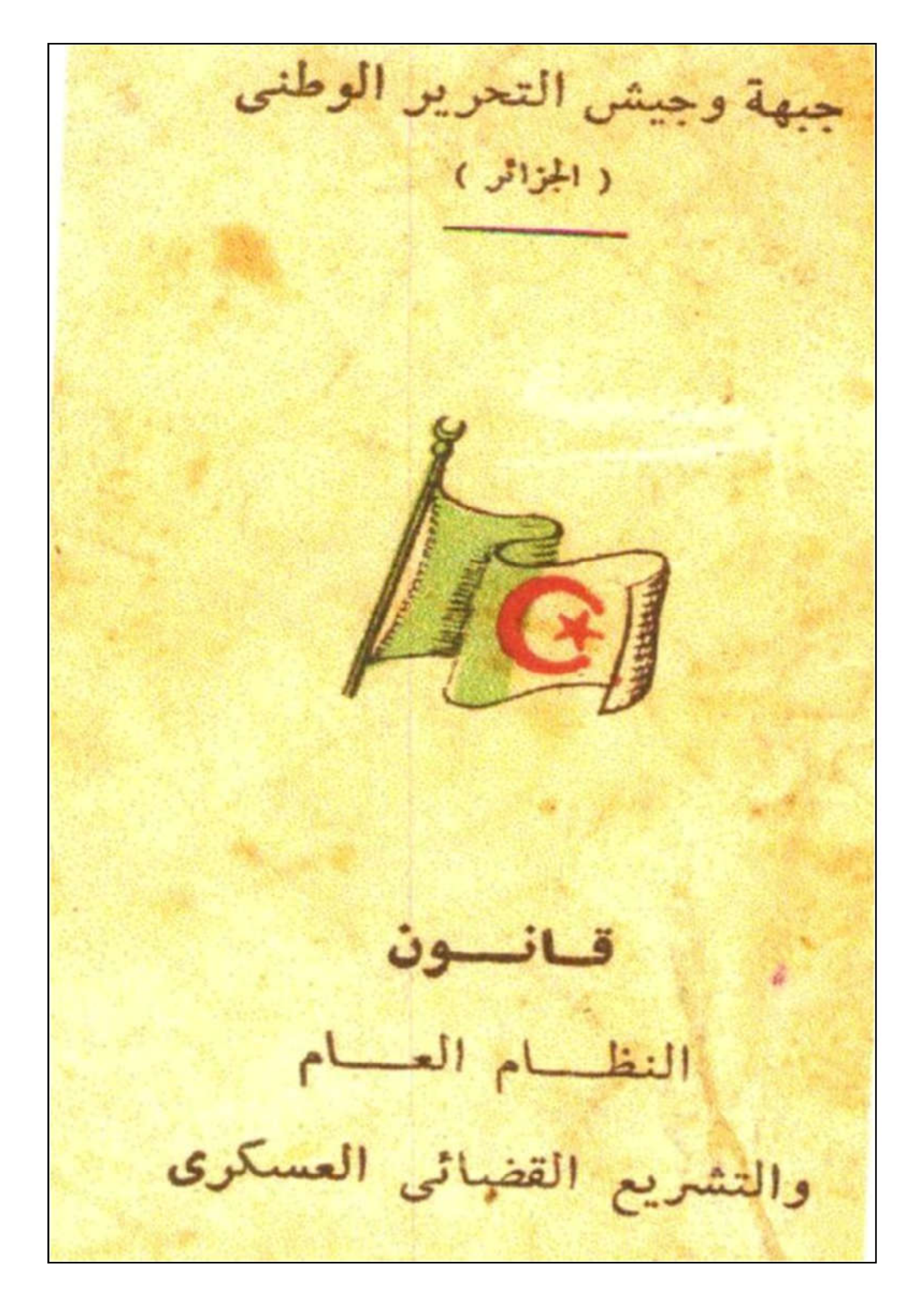
La juridiction tranche les différends suivants :

Droit de propriété et ce qui en découle, prescriptions en ce qui concerne les terres et les immeubles bâtis, acquisitions du produit des immeubles en raisons du temps écoulé, acquisition du droit de propriété d'une manière

.../...

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة.

الملحق رقم (06): قانون التشريع القضائي العسكري الصادر عن لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 12 أفريل 1958 بتوقيع كريم بلقاسم



جبهة وجيش التحرير الوطنى
(الجزائر)

قانون
النظام العام
والتشريع القضائى العسكرى

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ ـ اثناء اجتماعها المنعقد بتاري
افريل ١٩٥٨ ـ بان التوجيهات الآتية المتعلقة بحفظ النظام الع
لتشريع القضائي العسكري ، يقع تطبيقها في جميع صفوف جيش
تحرير الوطني فور نشرها :

الباب الاول

دليل المجاهد

الفصل الاول

حقيقة المجاهد :

يعتبر مجاهدا كل جزائري التحق بمحض ارادته في صفوف
حدات النظامية لجيش التحرير الوطني ، للمساهمة في تحرير
راب الوطني بواسطة السلاح .

كل مجاهد يعد متطوعا طوال مدة الحرب التحريرية .

والمجاهد يتمتع بين صفوف جيش التحرير الوطني بحقوق ، كم
ملزم بواجبات .

يجب ان يكون سلوك المجاهد قويما بعيدا عن كل خدش ومؤاخذة
زيادة على الصفات الفكرية والجسدية التي تتماشى مع مهمت
حريرية ،. فان المجاهد لا يقبل ـ مبدئيا ـ في صفوف جيش
حرير الوطني الا اذا بلغ عمره ١٨ عاما على الاقل ، و ٤٠ على الاكثر

الفصل الثاني

واجب المجاهد نحو وطنه :

يتحتم على المجاهد ان يكون قد ركز في نفسه حب الوطن كما يجب ان يقدم الدليل على التفاني الكامل الذي يصل به الى حد التضحية بحياته في سبيل تحرير بلاده والدفاع عنها ·

ويجب على المجاهد ان يكون كله عطف ومراعاة نحو شعبه الذي منه نشا ومن اجله يكافح

يجب ان تكون علاقات المجاهد مع الشعب مصبوغة بطابع الاحترام والتقدير · كما يجب على المجاهد ان يحمل في قلبه حبا عميقا للسكان ، وان لا يتردد في التضحية بنفسه لدفع كل اذى عنهم ·

فاستمالة الشعب بالمجاملة ، وبذل الذات ، يتحتم ان تكون من صفات المجاهد الذي يجب عليه ايضا ان يربي في نفسه على الدوام ، اكبار الشهداء ، واجلال العلم ·

واجبات المجاهد مع نفسه :

على المجاهد ان يحترم نفسه · واول ما يحترم به المجاهد نفسه هو النظافة البدنية · وعليه ان يمحو من نفسه كل شعور انانی ، كما يجب ان يركز فيها بصورة عالية راسخة، صوت الضمير والاحساس بالواجب · ويجب ان لا يكون المجاهد سهلا مع نفسه بل عليه ان يحاسبها كل يوم في كل شيء ·

على المجاهد ان يرفض كل اعتبار يؤدي به الى الانفعال او التأثر نتيجة حب الذات ، بل عليه ان يكون طاهرا صريحا مخلصا ·

ويطلب من كل مجاهد القيام بالشعائر الدينية الاسلامية كما يطلب منه ان يحب رؤساءه ، ورفاقه وسلاحه ·

ان مصلحة الوطن يجب ان تكون رائده في الحياة ·

واجبات المجاهد نحو اخوانه :

على المجاهد ان يكون متفانيا فى خدمة اخوانه ، وان يشاطر كلا منهم آلامه ، كما يطلب منه ان يحاول التخفيف عن كل من اصيب منهم بنائبة . وعلى المجاهد ان يكون مثالا للسيرة الحميدة ، وانشجاعة لجميع اخوانه . وان مساعدته لهم فرض عليه خاصة فى احلك اوقات الكفاح المشترك .

واجبات المجاهد نحو رؤسائه :

احترام الرؤساء والامتثال لهم واجب على كل مجاهد الذى يتحتم عليه ان يولى ثقته الكاملة لرؤسائه ، وان يطيعهم فى جميع الظروف وفى كل مكان.

التحية هى العلامة الظاهرة التى تدل على الاحترام ولذا وجبت تحية كل ضابط فى جيش التحرير الوطنى .

على المجاهد ان لا يحيد عن الهيئة العسكرية امام قادته ، وليس له ان يناقش اى امر . كما لا حق له فى الاعتراض على الاوامر الا بعد تنفيذها .

واجبات الرئيس نحو مرؤوسيه :

يجب ان يكون الرئيس او القائد مثالا للتضحية ، والشجاعة ، والعدل ، والتفانى فى خدمة مرؤوسيه .

يجب عليه ان يكون صارما وابويا فى وقت واحد ، كما يجب ان يكون قادرا كل المقدرة على الابتكار والاضطلاع بالمسؤوليات .

وان السهر على راحة مرؤوسيه المادية والمعنوية فرض عليه ، فى كل الظروف والاحوال . ويجب عليه كذلك ان يصغى بكل اهتمام

وتعقل لمطالب مرؤوسيه ، وان ينزل عند رغباتهم اذا كانت جديرة بالاعتبار .

الفصل الثالث

حقوق المجاهد

المادة الاولى : يتكفل جيش التحرير الوطنى بالقيام بشؤون المجاهد كلها .

المادة الثانية : تعطى لعائلة المجاهد منحة حسب امكانيات الجيش .

المادة الثالثة : اذا استشهد مجاهد فان الجيش يواصل دفع المنحة لعائلته حتى اليوم الذى تحدد فيه الحكومة الجزائرية اعطاء منحة دائمة

المادة الرابعة : يحصل المجاهد على مرتب لانفاقه فى شؤونه الخاصة

المادة الخامسة : اذا جرح المجاهد او مرض او حكم عليه بانه صار غير صالح لمواصلة الخدمة العسكرية ، فان الجيش يدفع له مرتبه باستمرار .

المادة السادسة : العلاج الطبى للمجاهدين الجرحى او المرضى يتكفل به جيش التحرير الوطنى .

المادة السابعة : المجاهدون الذين لم يعودوا صالحين للخدمة العسكرية من جراء مرض او جرح لهم الاولوية فى احتلال بعض المناصب القارة التى تتماشى مع معلوماتهم وملكاتهم .

المادة الثامنة : لا يجوز للمجاهد ان يتزوج الا بعد اذن كتابى من طرف السلطات العليا .

الباب الثانى

حفـظ النظـام العـام

الفصل الاول

حفظ النظام العام :

بما ان النظام هو الدعامة الاساسية والقوة الاولية للجيوش ، فان على كل مسؤول ان يحصل من مرؤوسيه على طاعة تتسم بالدقة والكمال · كما ان على المجاهد ان ينفذ اوامر قادته بدون تردد ولا مدمة · ان السلطة التى صدرت الاوامر هى وحدها المسؤولة عن ذلك الاعتراض على الاوامر لا يخول الا بعد التنفيذ · اما الاعتراضات الجماعية فهى ممنوعة بصورة باتة ·

الفصل الثانى

المكافئات :

المكافاة هى شهادة استحسان على ما قام به المجاهد من اعمال بطولية ، او على سيرة قويمة ·

والمكافئات التى يمكن ان يتحصل عليها المجاهد هى :

أ) الرخص

ب) التشكرات والتهانى قولا او كتابة ·

ج) الشهادة الكتابية ، التى تقرأ امام ملا من الجنود ·

د) الاوسمة ·

ذ) رفع الرتبة العسكرية ·

٧

الفصل الثالث

العقوبات :

العقوبة قصاص على الاخطاء المرتكبة . وغايتها تقويم مـا اعوج من سيرة المجاهد ، ومنعه من نسيان واجباته .
وقد قسمت انـواع الاخطـاء في جيش التحرير الوطني الى ثلاثة اقسام :

أ ـ الاخطاء البسيطة :

١) الطبع الرديء .
٢) كل شيء يدل على عدم احترام رفيق ما .
٣) قلة التبصر .
٤) تاخير العمل او اهماله .
٥) القذارة .
٦) التكاسل .
٧) الخصام .
٨) لباس مشوش .
٩) عدم الاعتناء بالمواد المحفوظة .

ب ـ الاخطاء الخطيرة :

١) محاولة الاغتيال .
٢) العبث بحفظ النظام .
٣) تضييع السلاح .
٤) افساد الذخائر بصفة اختيارية .
٥) الغش في المحاسبات ، واختلاس الاموال .
٦) التزوير واستعماله .
٧) تضييع رسالة او عدم تسليمها .

٨) التاخير في تنفيذ الاوامر ·
٩) السرقة ·
١٠) التعدى على السلم النظامي العسكري ·
١١) التغيب في المناداة ·
١٢) السكر ·
١٣) الحط العلني من جيش التحرير الوطني او من القادة ·
١٤) التجاوز في السلطة ·
١٥) الامتناع من اداء التحية ·
١٦) التنقل بدون اذن ·

ج ـ الاخطاء الفاحشة :

١) القتل المتعمد ·
٢) الفرار من صفوف الجيش ·
٣) التواطؤ مع العدو والخيانة ·
٤) تعمد كشف السر ·
٥) بث روح الهزيمة ·
٦) الانشقاق والتألب ·
٧) نشر الدعاية الطائفية ·
٨) شق عصا الطاعة ·
٩) الاعتداء على الحرمات ·
١٠) اللواط ·
١١) تبذير الاموال ·
١٢) اخفاء ارزاق الثورة ·
١٣) التخلي عن المركز ·
١٤) الجبن امام العدو ·
١٥) العمل على حط معنويات الجيش ·
١٦) جريمة الزنا ·

٩٠

تحديد العقوبـات

ا ـ الاخطاء البسيطة :

(ويحدد المعاقبة عليها ، الجنود الاولون او ضباط الصف)

يقتص من الاخطاء البسيطة بما يلى :

* الانذار
* تسخير المخطىء للقيام باعمال متعبة ٠
* تعيينه للحراسة لوقت اضافى ٠
* اللـوم ٠
* قطع المرتب ٠

ب ـ الاخطاء الخطيرة :

(ويحدد المعاقبة عليها الضباط) ٠

* نزع السلاح ٠
* نقل الجندى ٠
* الغاء الرخص ٠
* خفض الرتبة ٠
* نزع الرتب كلها ٠

ج) الفاحشة :

تجر الاخطاء الفاحشة الذين ارتكبوها امام المحـاكم العسكريـة ، ويقتص من المخطئين بعقوبـات تبتـدىء من السجن ونـزع الرتبـة العسكرية ٠ وخلع الجنسية الوطنية الى حكم الاعدام ٠

لا يصدر حكم الاعدام الا فى الجرائم التى ثبت اقترافهـا ٠ وكل شك ـ مهما كان ضئيلا ـ يكفى ليتوقف صدور هذا الحكم ٠

المحاكم العسكريـة تصـدر احكامهـا على كـل جزائرى ارتكب خطأ فاحشا سواء كان ذلك الجزائرى موجودا داخـل التراب الوطنى او خارجه ٠

جريمة الزنا والاعتداء على الحرمات تنظر فيها محكمة الولاية مهما كانت رتبة المتهم ٠

١٠

الباب الثالث

القضـــاء العسكـرى

١ ـ المحاكم العسكرية :

الاخطاء الخطيرة جدا تجر الذين اقترفوها امام المحاكم العسكرية لتحكم عليهم .

٢ ـ المحاكم المختلطة :

أ) المحكمة القضائية العليا (لمحاكمة الضباط الساميين) .

ب) محكمة الولاية (لمحاكمة الضباط) .

ج) محكمة المنطقة (لمحاكمة ضباط الصف والجنود) .

٣ ـ كيفية تكوين المحاكم :

أ) **المحكمة القضائية العليا** : تتكون بقرار من هيئة القيادة بعد اذن من لجنة التنسيق والتنفيذ . وتتكون من :

* صاغ ثانى : رئيس
* ضابطان ساميان ، كلاهما عضو فى المجلس الوطنى للثورة الجزائرية .
* ثلاثة حكام مساعدين تكون لكل منهم درجة ضابط .
* مفوض عن الجيش .
* كاتب قضائى .
* مدافع يختاره المتهم ، او يعين بدون استشارة .

١١

أ) **محكمة الولاية** : تتكون بقرار من مجلس الولاية بعد اشارة من هيئة القيادة · وتتكون محكمة الولاية من :

* صاغ اول : رئيس ·
* ضابطان ·
* ثلاثة حكـام مساعدين (احـدهم ضابط والاخر ضابط صف ، والثالث جندى) ·
* مفوض عن الجيش ·
* كاتب قضائى
* مدافع ·

ج) **محكمة المنطقة** : وتتركب من :

* ضابط اول ، او ملازم ثانى للمنطقة ·
* ضابطان من درجة ثانوية (ملازم ثانى او ملازم)
* ثلاثة حكام مساعدين (ضابط وضابط ثانوى الدرجة وجندى)
* مفوض عن الجيش ·
* كاتب ·
* مدافع ·

٤ ـ شكوى للاحالة امام المحكمة العسكرية :

اذا اقترف الجنـدى خطـا خطيرا ، يجب على رئيسـه المبـاشر او السلطة التى عاينت الخطا ان ترسل فى اسرع مـا يمكن الى المسؤول الذى له حق تعيين اعضاء المحكمة العسكرية ، شكوى ترمى الى احالة المتهم على المحكمة العسكرية ·

(انموذج الشكوى (رقم «١») موجود مع هذه النسخة)

وتكون الشكوى مصحوبة بتقرير مفصل عن الخطا او الاخطاء المرتكبة ·

وفيما اذا انعدم ذلك ، تصطحب الشكوى بوثائق مؤيدة للتهمة ·

ومن المتحتم ان يحتوى التقرير على المسائل التالية :

* الاعمال المؤاخذ عليها ، او الخطا الخطير الذى ارتكب ·
* سوابق المتهم ·
* ملاحظة حول كيفية قيام المتهم بواجباته عادة ·
* مجموع العقوبات التى تعرض لها المتهم فى السابق ، وكذلك خلاصة عن شهادة مدة الخدمة (قدمه ـ اوسمة ـ شهادات) تضاف كلها الى التقرير ·

٥ ـ البحث :

فور وصول شكوى احالة امام محكمة عسكرية الى السلطة التى يهمها الامر يعين ضابط بحث يساعده كاتب قضائى لدرس القضية ·

وتسلم القضية والتقرير الخاص بالمتهم او المتهمين الى ضابط البحث الذى يتولى استنطاقهم طوال المدة التى يراها ضرورية لتثبيت الحقيقة ·

وستوزع اوراق مطبوعة خاصة فى كيفية استنطاق المتهمين والشهود ، الذين يوقعون على تلك الاوراق ، كما يوقع عليها الضابط او الجندى الذىقام بمهمة كاتب قضائى · ويحمل محضر البحث حتما ملاحظات ضابط البحث حول ثبات التهمة او براءة المتهم ·

يجب ان يكون الاستنطاق خاليا من كل ضغط حسى او معنوى · وان التعذيب بجميع انواعه محرم بتاتا ·

١٣

ويرسل كل ملف انتهى درسه الى المسؤول الذى امر ببحث القضية وهو يسلمه بدوره الى الضابط المعين لرئاسة المحكمة. ويتصل ايضا بالملف كل من الضابط المعين كمفوض عن الجيش ، ولسان الدفاع الذى اختاره المتهمون .

المحكمة العسكرية :

ان السلطة التى يدخل فى اختصاصها تعيين المحاكم العسكرية تتولى – بتقرير كتابى – تعيين اعضاء المحكمة لمحاكمة المتهم او المتهمين ، وموضوع الشكوى (نموذج التعيين رقم «٢» يوجد مع هذه النسخة) .

ويستدعى المتهم امام المحكمة العسكرية فى التاريخ الذى تحدده السلطة التى عينت المحكمة المذكورة . وبعد فتح الجلسة من طرف رئيس المحكمة ، يأتى بالمتهم محاط بجنديين اثنين . ثم يقرأ الكاتب القضائى على مسمعه قرار الاتهام وبعد ذلك تلقى عليه اسئلة ، من طرف رئيس المحكمة او مساعديه اذا وجدوا ، كما تلقى اسئلة على الشهود اذا كان هناك شهود . ثم تحال الكلمة الى المفوض عن الجيش فتتلوه مرافعة لسان الدفاع .

كيفية القضاء :

بعد سماع المتهمين والشهود ولسان الاتهام، ولسان الدفاع ينفرد رئيس المحكمة بمساعديه فيتشاورون ثم يصرحون بادانة المتهم او براءته ، وفى كلتا الحالتين يحاط من يهمهم الامر علما – فى الحال – ويكونون قد عادوا الى مقر المحكمة .

٤

كل حكم صدر عن المحاكم العسكرية لا اعادة فيه ·

المحكوم عليهم بالاعدام لا يجوز ذبحهم بل ينفذ فيهم الحكم رميا بالرصاص ·

لا حق لكل محكمة عسكرية قد تتكون بصورة مخالفة للتراتيب والتوجيهات المنصوص عليها آنفا فى الانعقاد ولا فى اصدار اى حكم ·

الاحكام :

يسلم المحكوم عليهم الى مركز حراسة المساجين حالا لتنفيذ الاحكام التى صدرت ضدهم · واذا كان هؤلاء من هو محكوم عليه بالاعدام فعلى الضابط المكلف بتنفيذ الحكم ان يقدم محضرا متعلقا بتنفيذ حكم الاعدام ·

المحاضر :

والخلاصة ان ملفات القضاء العسكرى يجب ان تحتوى على :

١ ـ الشكوى :

أ) شكوى فوق ورق عادى ·

ب) الوثائق المؤيدة للتهمة ان كانت هناك وثائق ·

ج) شهادة عن مدة الخدمة (تاريخ انخراطه فى جيش التحرير او فى الجبهة ، جراح اصيب بها فى ميدان الشرف، اوسمة او شهادات)

١٠

د) تقرير عن كيفية قيام المتهم بواجباتـه في المـاضي وكذلك عن سوابقه.

٢) مطلب باحالة امام محكمة عسكرية (نموذج رقم «١»)

٣) محضر تعيين محكمة عسكرية (نموذج رقم «٢»)

٤) محضر تعيين ضابط بحث (نموذج رقم «٣»)

٥) محضر استنطاق الشهود (نموذج رقم «٤»)

٦) محضر استنطاق المتهم (نموذج رقم «٤» مكرر)

٧) محضر الجلسة (نموذج رقم «٥»)

٨) محضر تنفيذ حكم الاعدام (ان وقع ذلك) (نموذج رقم «٦»)

يجب ان تكون كل هذه المحاضر في ثلاث نسخ تحفظ احداهـا في خزانة المحفوظات وترسل الاخريان الى القيادة العسكريـة والى لجنـة التنسيق والتنفيذ.

في ١٢ افريل ١٩٥٨

عن لجنة التنسيق والتنفيذ، المسؤول عن دائرة الشؤون العسكرية

كريم بالقاسم

١٦

المصدر:

- عالم مليكة، مرجع سابق، ص383.

الملحق رقم (07): صورة تنصيب محكمة عسكرية من طرف قيادة الأركان العامة، تليها صورة للوكيل الذي يلقي قرار الاتهام





المصدر:

- حمود شايد، مرجع سابق، ص322.

الملحق رقم (08): مذكرة استعلامات عسكرية فرنسية

-o-o-o-o-o-o-o-o-

9 OCTOBRE 1956

-:- NOTICE INDIVIDUELLE -:-

Nom : KRIM Belkacem ben Hocine ben Hamou - (alias "SI AHMED", "SI RABAH").

Né le : 15 Décembre 1922, au douar OULED YAHIA MOUSSA (C.M. de DRA-EL-MIZAN).

Famille : Modestes paysans kabyles, son père était garde-champêtre du douar. Cousin de l'Agha DAHMOUNE, Caïd dudit douar, abattu à ALGER en 1956.

Quatre enfants, dont trois filles et un garçon.

Domicile : Au maquis depuis 1947.

Belle famille et épouse domiciliées au douar MAATKAS (TIZI-OUZOU).

SERVICE MILITAIRE : Engagé en 1943. Démobilisé avec le grade de Caporal-Chef le 4 Octobre 1945. Bien noté.

INSTRUCTION : lit et écrit le français.

Antécédents judiciaires : Condamné par défaut à TIZI-OUZOU, le 4 Mars 1948 à deux ans de prison pour atteinte à la Souveraineté Française.

Condamné par contumace par la Cour d'Assises de TIZI-OUZOU, le 6 Mars 1951, aux travaux forcés à perpétuité pour vol qualifié et coups et blessures volontaires.

et le 5 Mai 1951 aux travaux forcés à perpétuité pour tentative de meurtre.

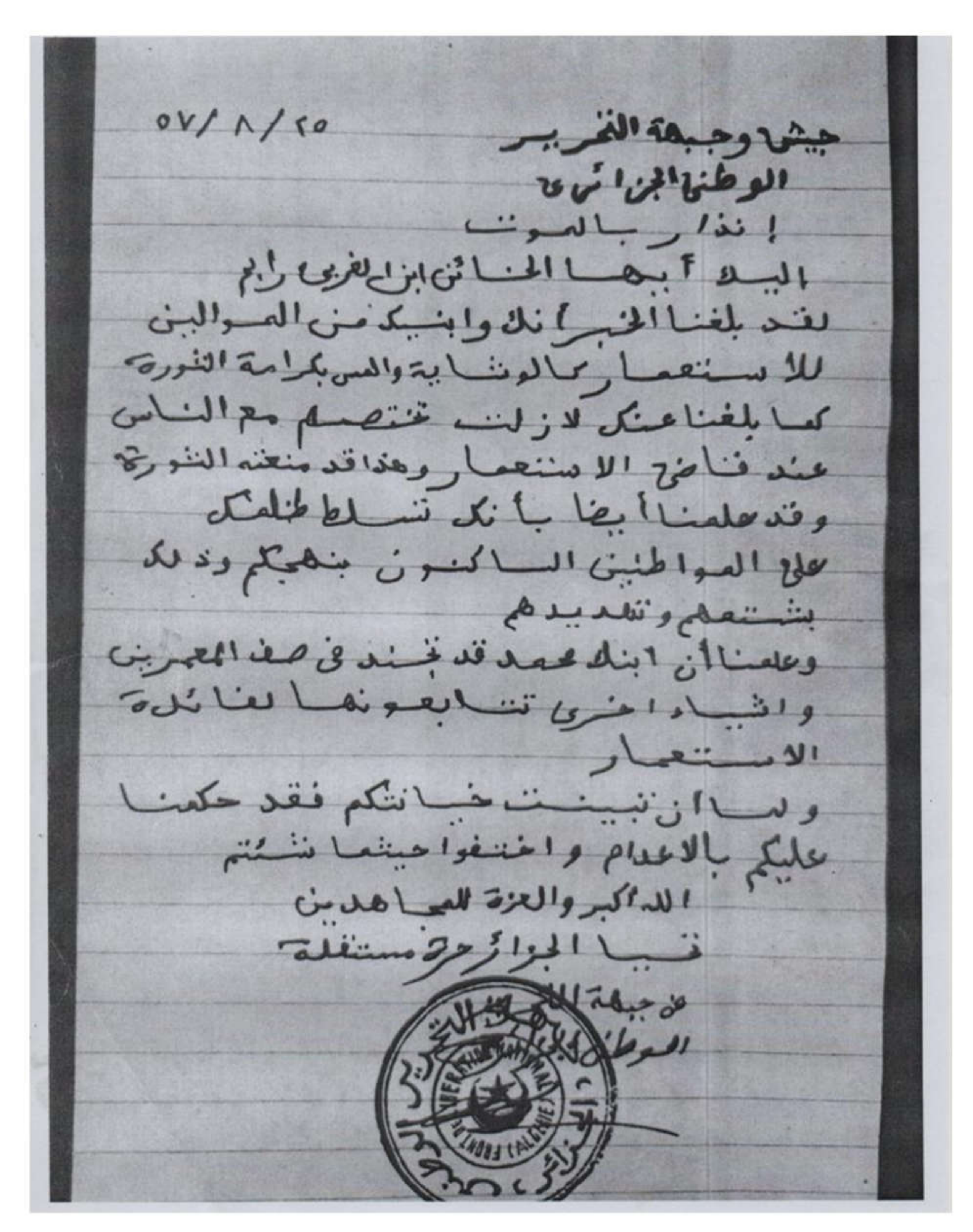
Condamné par défaut, à TIZI-OUZOU, le 18 Octobre 1951, à 5 ans de prison, 120.000 francs d'amende, 5 ans d'interdiction de séjour, pour atteinte à la Sûreté Extérieure de l'Etat.

Et le 15 Janvier 1952 par la Cour d'Appel, à la même peine, sous le même chef d'inculpation.

Condamné par contumace, par la Cour d'Assises de TIZI-OUZOU, le 14 Novembre 1951, à la peine de mort pour assassinat et tentative commis le 25 Décembre 1947 respectivement sur les personnes du Garde-Champêtre MOHAMMEDI et de l'Agha DAHMOUNE

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (09): وثيقة إنذار بالموت

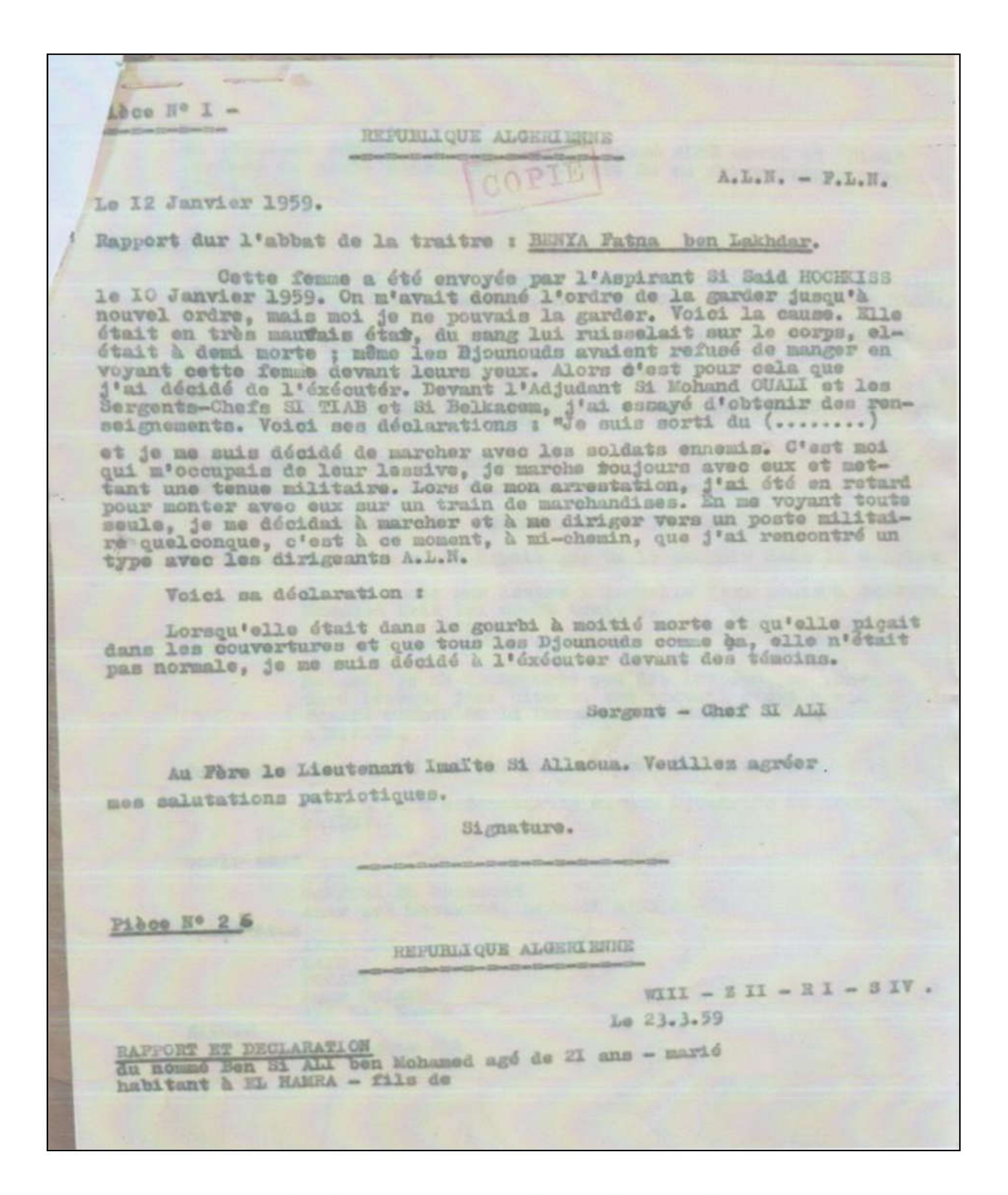


٢٥/٨/٥٧

جيش وجبهة التحرير
الوطني الجزائري
إنذار بالموت
إليك أيها الخائن ابن الغربي رابح
لقد بلغنا الخبر أنك وابنيك من الموالين
للاستعمار وللوشاية والمس بكرامة الثورة
كما بلغنا عنك لا زلت تختصم مع الناس
عند فاضح الاستعمار وهذا قد منعته الثورة
وقد علمنا أيضا بأنك تسلط ظلمك
على المواطنين الساكنون بنجعكم وذلك
بشتمهم وتهديدهم
وعلمنا أن ابنك محمد قد تجند في صف المعمرين
وأشياء أخرى تتابعونها لفائدة
الاستعمار
ولما أن تبينت خيانتكم فقد حكمنا
عليكم بالإعدام واختفوا حيثما شئتم
الله أكبر والعزة للمجاهدين
فيحيا الجزائر حرة مستقلة
عن جبهة التحرير
الوطني الجزائري

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (10): تقرير عن ذبح خائنة



Pièce N° I -

REPUBLIQUE ALGERIENNE

COPIE

A.L.N. - F.L.N.

Le 12 Janvier 1959.

Rapport dur l'abbat de la traitre : BENYA Fatna ben Lakhdar.

Cette femme a été envoyée par l'Aspirant Si Said HOCHKISS le 10 Janvier 1959. On m'avait donné l'ordre de la garder jusqu'à nouvel ordre, mais moi je ne pouvais la garder. Voici la cause. Elle était en très mauvais état, du sang lui ruisselait sur le corps, elle était à demi morte ; même les Djounouds avaient refusé de manger en voyant cette femme devant leurs yeux. Alors c'est pour cela que j'ai décidé de l'éxécutér. Devant l'Adjudant Si Mohand OUALI et les Sergents-Chefs SI TIAB et Si Belkacem, j'ai essayé d'obtenir des renseignements. Voici ses déclarations : "Je suis sorti du (........) et je me suis décidé de marcher avec les soldats ennemis. C'est moi qui m'occupais de leur lessive, je marche toujours avec eux et mettant une tenue militaire. Lors de mon arrestation, j'ai été en retard pour monter avec eux sur un train de marchandises. En me voyant toute seule, je me décidai à marcher et à me diriger vers un poste militaire quelconque, c'est à ce moment, à mi-chemin, que j'ai rencontré un type avec les dirigeants A.L.N.

Voici sa déclaration :

Lorsqu'elle était dans le gourbi à moitié morte et qu'elle pigait dans les couvertures et que tous les Djounouds comme ça, elle n'était pas normale, je me suis décidé à l'éxécuter devant des témoins.

Sergent - Chef SI ALI

Au Frère le Lieutenant Imaïte Si Allaoua. Veuillez agréer mes salutations patriotiques.

Signature.

Pièce N° 2 б

REPUBLIQUE ALGERIENNE

WIII - Z II - R I - S IV .

Le 23.3.59

RAPPORT ET DECLARATION
du nommé Ben SI ALI ben Mohamed agé de 21 ans - marié habitant à EL HAMRA - fils de

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (11): صورة للباحث مع المجاهد الوردي قتال بمنزله بولاية تبسة بتاريخ:

2017/12/26



المصدر: عدسة الباحث

الملحق رقم (12): نماذج لمحاكمات عسكرية في حدود الولاية الأولى

PIECE A/9

FRONT DE LIBERATION
NATIONAL
ALGERIEN

ARMEE DE LIBERATION
NATIONALE
ALGERIENNE

TRIBUNAL MILITAIRE
DE LA WILAYA N°1 DE LA FRONTIERE

C'est dans le devoir de chaque djoundi de connaître tout ce qui se passe dans la WILAYA et d'en faire une leçon.

1°/- Tribunal militaire de la WILAYA 1 a condamné ATHMANE MEBAREK, à être fusillé le 5.5.57 ZONE 2 pour avoir refusé l'ordre qui lui a été donné par le " Nédam " (organisation).

2°/- Le tribunal militaire de la WILAYA 1 a condamné à être fusillé le Sergent-Chef Salah DJILANI le 20.5.57, ZONE 1 pour avoir tiré dans un complot un djoundi.

3°/- Le tribunal militaire de la WILAYA 1 a condamné à mort le Djoundi BENAMAR Salah 25.5.57 pour qu'ayant un certificat de bonne santé de la part du docteur il s'est fait malade et a refusé les ordres dictés.

4°/- Le tribunal militaire de la WILAYA 1 a condamné SEGHIR Aïssa pour provoquation d'un désaccord au sein de DJICH il a été condamné à un mois de prison;
- changement à la zône du Sahara
- désarmé de l'arme moderne et ne peut prendre que les fusils Statti.
- le Djoundi faisant une autre chose comme celle-ci dans le présent il sera exécuté.

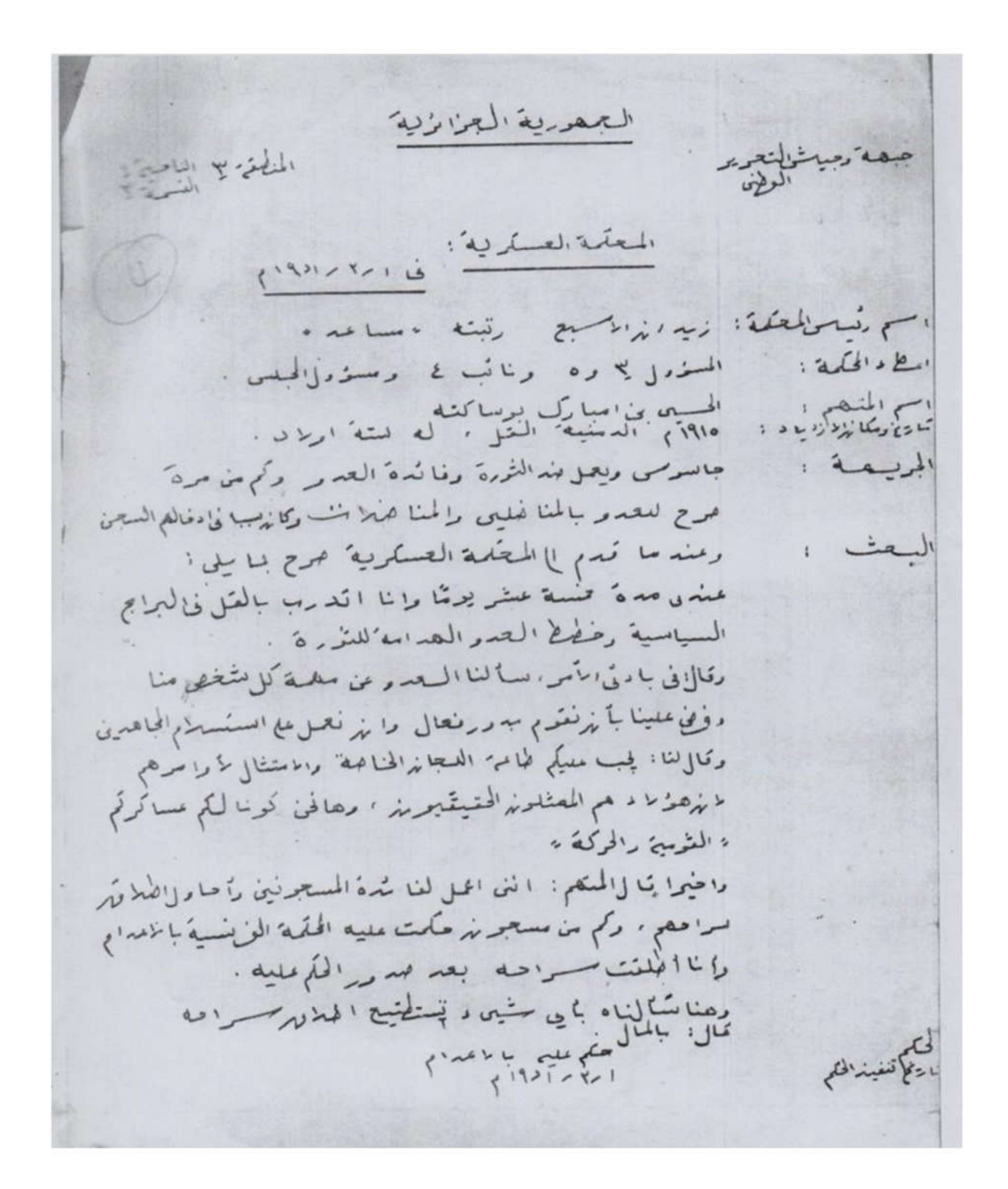
5°/- Le tribunal militaire de la WILAYA 1 a condamné le nommé DOUADI ELGHARBI 2.8.57 pour avoir provoqué un désaccord. " Téchouida " au sein du DJICH :
a) 1 mois de prison
b) changement à la zône 3 et avec lui 3 djounouds qui seront dépourvus d'armes modernes et ne prennent que les fusils Statti
c) et s'ils font une erreur dansle présent ils seront exécutés
d) Le nommé MEZIANE Amar a été changé à la ZONE du SAHARA et enlevé de ses fonctions de responsable et un rapport détaillé a été envoyé au responsable zonal pour mauvaise conduite dans le DJICH.

Séance terminée,

VIVE L'ALGERIE LIBRE ET INDEPENDANTE.

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (13): نموذج لمحاكمة عسكرية



الجمهورية الجزائرية

جبهة وجيش التحرير الوطني

المنطقة 3 الناحية [illegible] القسمة [illegible]

المحكمة العسكرية:

في 1/2/1961م

اسم رئيس المحكمة: زيدان ابن الأسبع رتبته مساعد.

أعضاء المحكمة: المسؤول 3 و5 ونائب 4 ومسؤول الحبس.

اسم المتهم: الحسين بن امبارك بوساكنة

تاريخ ومكان الازدياد: 1915م الدمنية القل، له ستة أولاد.

الجريمة: جاسوس ويعمل ضد الثورة ولفائدة العدو وكم من مرة صرح للعدو بالمناضلين [illegible] وكانوا سببا في دخالهم السجن

البحث: وعندما قدم الى المحكمة العسكرية صرح بما يلي:

عندي مدة خمسة عشر يوما وانا اتدرب بالعمل في البرامج السياسية وخطط العدو الهدامة للثورة.

وقال في بادئ الأمر، سألنا العدو عن مهنة كل شخص منا ووضح علينا بأن نتقدم [illegible] وان نعمل مع [illegible] المجاهدين

وقال لنا: يجب عليكم طاعة اللجان الخاصة والامتثال لأوامرهم لان هؤلاء هم الممثلون الحقيقيون، [illegible] لكم عساكرتم في القومية والحركة.

وأخيرا قال المتهم: انني اعمل لفك شدة المسجونين واحاول اطلاق سراحهم، وكم من مسجون حكمت عليه المحكمة الفرنسية بالاعدام وانا اطلقت سراحه بعد صدور الحكم عليه.

وهنا سألناه بأي شيء تستطيع اطلاق سراحه

قال: بالمال.

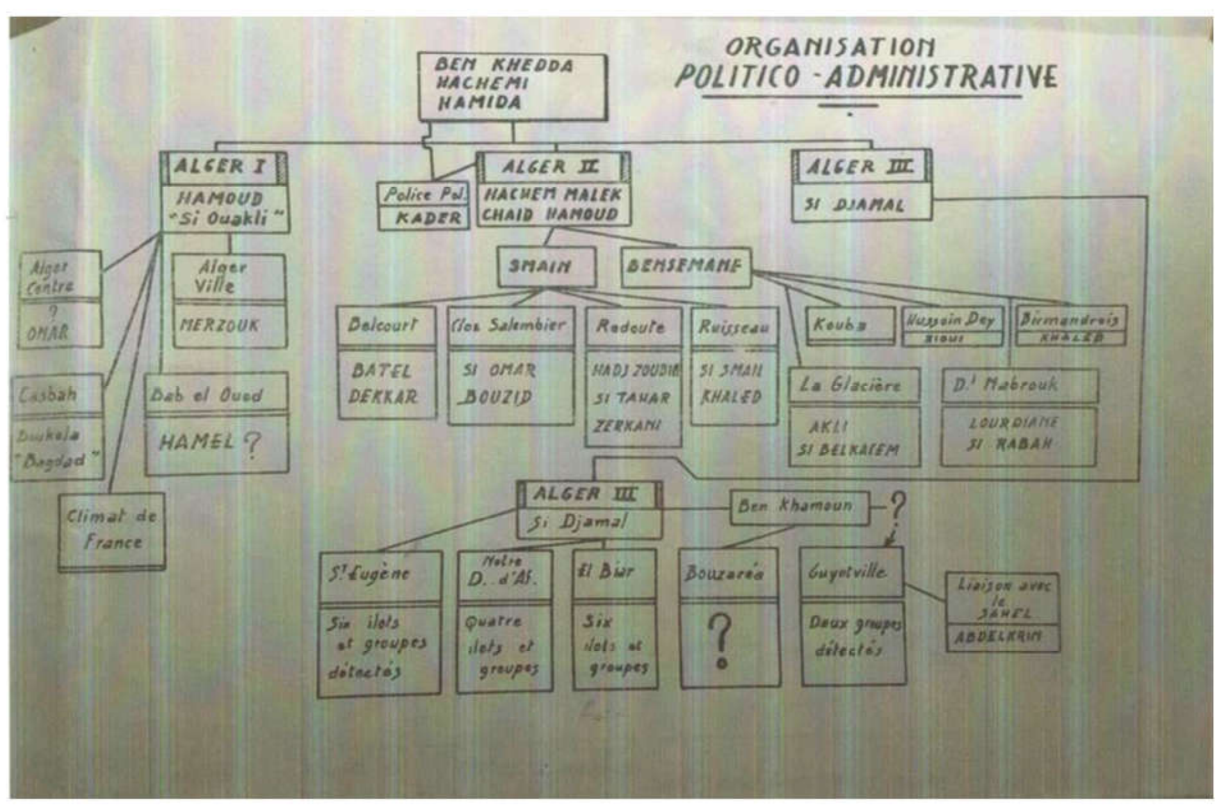
الحكم: حكم عليه بالاعدام

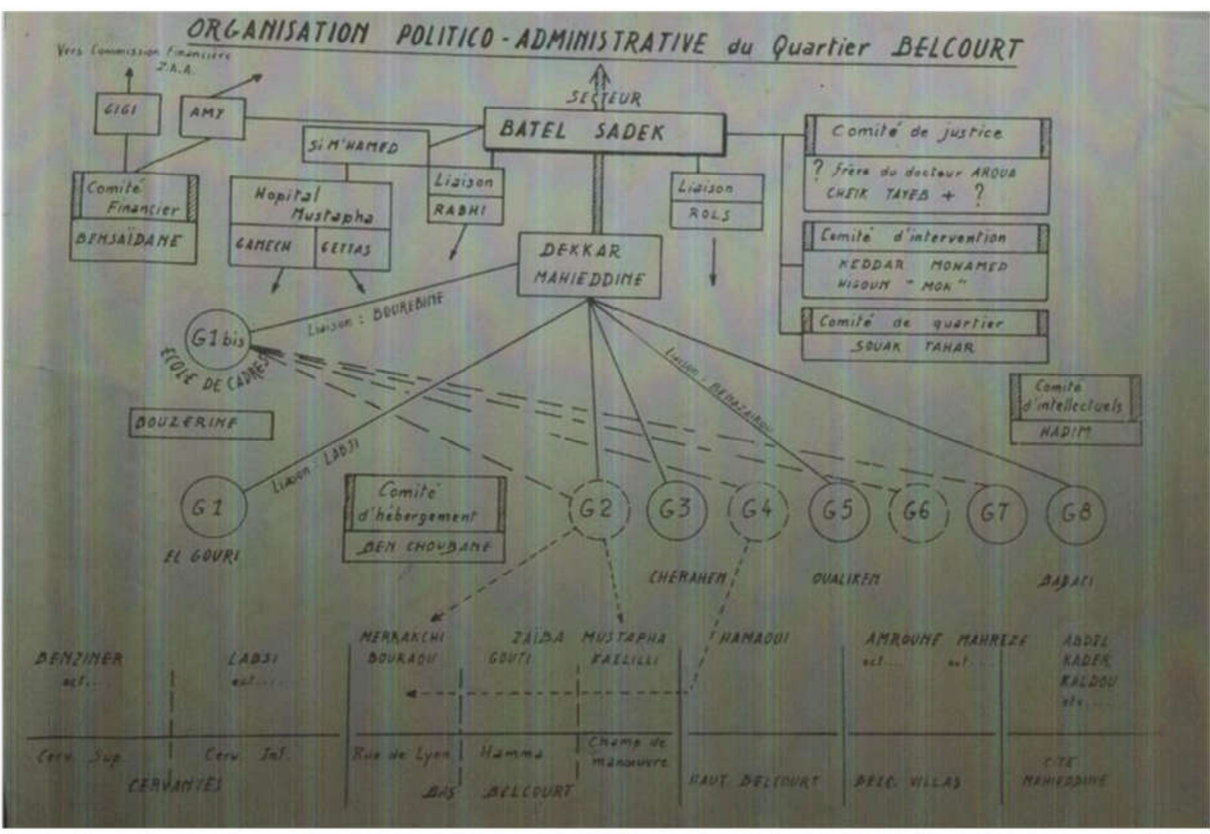
تاريخ تنفيذ الحكم: 1/2/1961م

المصدر:

– المتحف الجهوي للمجاهد سكيكدة.

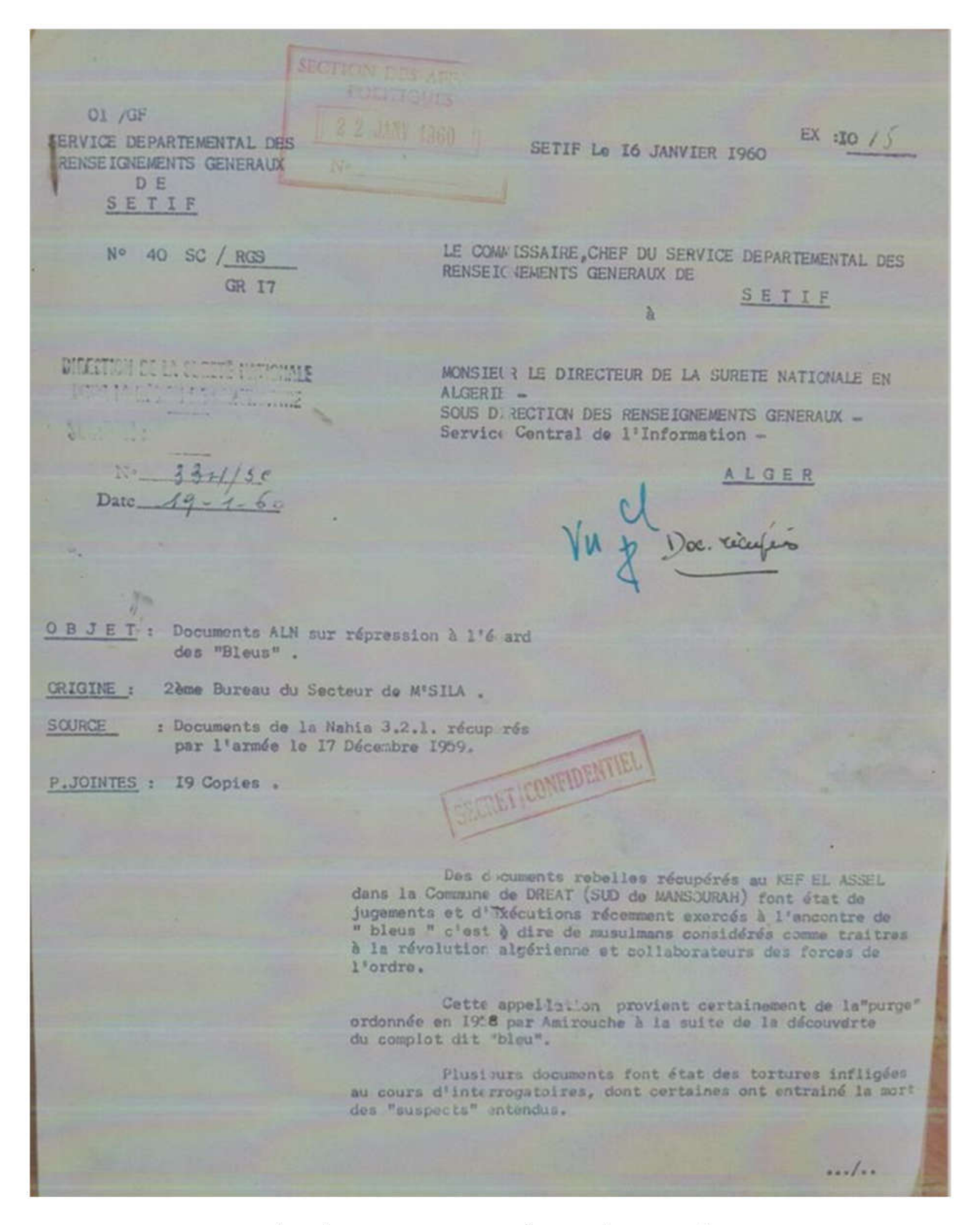
الملحق رقم (14): هيكلية المنطقة المستقلة (ZAA)





المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (15): وثائق جيش التحرير حول القمع ضد الزرق



SECTION DES AFF. POLITIQUES
22 JANV 1960
N°

01 /GF
SERVICE DEPARTEMENTAL DES
RENSEIGNEMENTS GENERAUX
DE
SETIF

SETIF Le 16 JANVIER 1960

EX :10 / 15

N° 40 SC / RGS
GR 17

LE COMMISSAIRE, CHEF DU SERVICE DEPARTEMENTAL DES RENSEIGNEMENTS GENERAUX DE
SETIF
à

DIRECTION DE LA SURETE NATIONALE

N° 331/5C
Date 19-1-60

MONSIEUR LE DIRECTEUR DE LA SURETE NATIONALE EN ALGERIE -
SOUS DIRECTION DES RENSEIGNEMENTS GENERAUX -
Service Central de l'Information -
ALGER

Vu Doc. récupérés

OBJET : Documents ALN sur répression à l'égard des "Bleus".

ORIGINE : 2ème Bureau du Secteur de M'SILA.

SOURCE : Documents de la Nahia 3.2.1. récupérés par l'armée le 17 Décembre 1959.

P.JOINTES : 19 Copies.

SECRET/CONFIDENTIEL

Des documents rebelles récupérés au KEF EL ASSEL dans la Commune de DREAT (SUD de MANSOURAH) font état de jugements et d'exécutions récemment exercés à l'encontre de " bleus " c'est à dire de musulmans considérés comme traitres à la révolution algérienne et collaborateurs des forces de l'ordre.

Cette appellation provient certainement de la "purge" ordonnée en 1958 par Amirouche à la suite de la découverte du complot dit "bleu".

Plusieurs documents font état des tortures infligées au cours d'interrogatoires, dont certaines ont entrainé la mort des "suspects" entendus.

.../..

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (16): شهادة وجود بالسجن للسيد عرباجي محمود بتاريخ 1957/02/08

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

المديرية العامة لحقوق الإنسان
مديرية التشريع والدراسات القانونية
المديرية الفرعية للوثائق
رقـــم : 2003/229

شهادة الوجود بالسجن
--*

إن المدير الفرعي للوثائق، الممضي أسفله، يشهد أن :

السيد (ة) : عرباجي محمود --
المولود (ة) في: 1934/11/22 بالجزائر ولاية الجزائر ----------------------------
ابن (ة) : مسعود بن عامر وفاطمة بنت يحي ----------------------------
كان مسجونا : بسجن الحراش --
تحت رقم : 3039 من 1962/01/11 إلـى 1962/05/03 ------------------------
حكم على المسمى أعلاه من طرف محكمـة القـوات المسلحة بالجزائـر بتـاريخ 1957/11/21 بعقوبة الأعمال الشاقة المؤبدة ------------------------
-أفرج عنه بموجب المرسوم المورخ في 1962/03/22 المتضمن العفو الشامل--------
لأجل : تكوين جمعية الأشرار والمساس بأمن الدولة الخارجي والمشاركـة فـي وضـع المتفجرات في الطريق العمومي ----------------------------------
كان مسجونا من قبل : بسجن سركاجي من 1957/02/08 إلى 1957/11/25 إيـداع (7608) وسجن الحراش من 1957/11/25 إلى 1957/12/17 إيـداع (3039) وسـجن لامبيـس مـن 1957/12/18 إلى 1962/01/09 إيداع (6858) تاريخ تحويله مرة ثانية إلى سـجن الحـراش بنفس الإيداع. --------------------------------

الجزائـر. في 25 يونيو 2003

عن وزير العدل، حافظ الأختام
المدير الفرعي للوثائق

ك. قـارة بنلـي

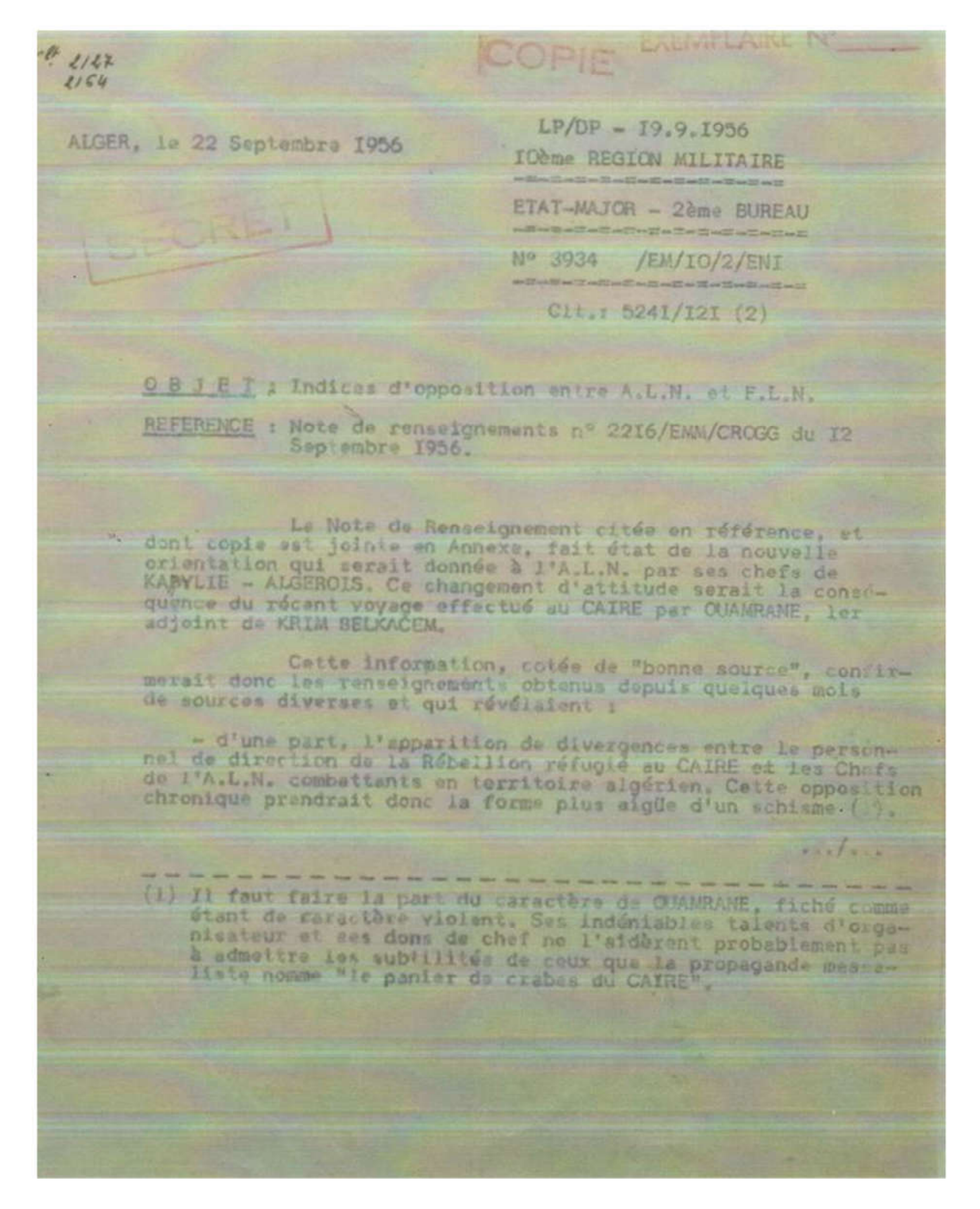
الإسم واللقب بالأحرف اللاتينية :

Nom : ARBADJI
Prénom :MAHMOUD

المصدر:

- عرباجي محمود.

الملحق رقم (17): مؤشر الخلافات بين السياسيين والعسكريين



COPIE EXEMPLAIRE N°

2147
2164

ALGER, le 22 Septembre 1956

SECRET

LP/DP - 19.9.1956
10ème REGION MILITAIRE
ETAT-MAJOR - 2ème BUREAU
N° 3934 /EM/10/2/ENI
Cit.: 5241/121 (2)

OBJET : Indices d'opposition entre A.L.N. et F.L.N.

REFERENCE : Note de renseignements n° 2216/EMM/CROGG du 12 Septembre 1956.

La Note de Renseignement citée en référence, et dont copie est jointe en Annexe, fait état de la nouvelle orientation qui serait donnée à l'A.L.N. par ses chefs de KABYLIE - ALGEROIS. Ce changement d'attitude serait la conséquence du récent voyage effectué au CAIRE par OUAMRANE, 1er adjoint de KRIM BELKACEM.

Cette information, cotée de "bonne source", confirmerait donc les renseignements obtenus depuis quelques mois de sources diverses et qui révélaient :

- d'une part, l'apparition de divergences entre le personnel de direction de la Rébellion réfugié au CAIRE et les Chefs de l'A.L.N. combattants en territoire algérien. Cette opposition chronique prendrait donc la forme plus aigüe d'un schisme. (1).

.../...

(1) Il faut faire la part du caractère de OUAMRANE, fiché comme étant de caractère violent. Ses indéniables talents d'organisateur et ses dons de chef ne l'aidèrent probablement pas à admettre les subtilités de ceux que la propagande messaliste nomme "le panier de crabes du CAIRE".

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (18): هيكلة ل.ت.ت وم.و.ث.ج

- article 16 - A l'exception de la ville d'ALGER et de prôche banlieue et des organisations F.L.N. se trouvant à l'étranger chaque unité structurale groupe l'ensemble des organisations du F.L.N. sous la direction d'un poste de commandement (P.C.)

- article 17 - Le P.C. est composé d'un chef politique militaire, représentant l'autorité centrale du F.L.N. et de trois officiers ou sous-officiers adjoints à ce chef, responsables chacun d'une des trois branches : militaire - politique renseignements - liaisons .

- article 18 - Le P.C. est responsable de toutes les branches et organisations du F.L.N. et de l'organisation générale du peuple.

- article 19 - Dans chaque P.C. le chef politique militaire doit veiller au maintien de l'équilibre entre les différentes branches de l'organisation.

- article 20 - Dans les délibérations du P.C. la voix du chef politique militaire est prépondérante.

LES ORGANISMES DE DIRECTION

V. - LE CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (C.N.R.A.) -

- article 21 - LE C.N.R.A. est l'organisme supérieur du F.L.N. durant la guerre d'indépendance. Il se réunit, en principe, une fois par an. Il peut être convoqué en réunion extraordinaire soit par le C.C.E. (comité de coordination et d'exécution) soit à la demande de la moitié plus un de ses membres.

- article 22 - Le C.N.R.A. est composé par moitié de membres titulaires et de membres suppléants. Les chefs politico militaires des Wilaya sont en principe, de droit, membres titulaires du C.N.R.A. . Leurs adjoints (un par Wilaya) en sont en principe de droit, membres suppléants.

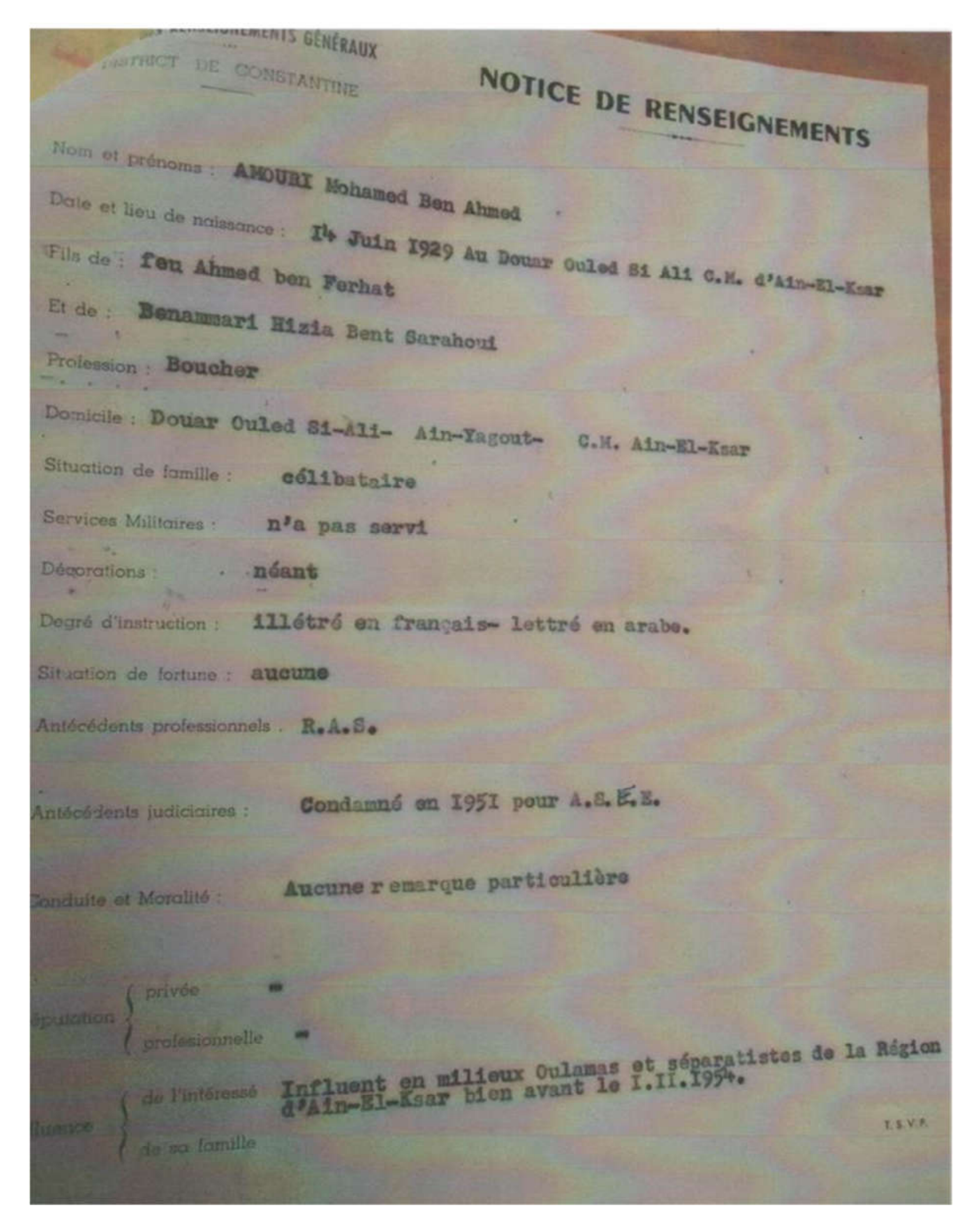
- article 23 - Les membres du C.N.R.A. sont désignés pour la première fois par une réunion nationale des responsables. Dans cette désignation, il est tenu compte d'un équilibre entre les diverses branches du F.L.N. et les anciennes tendances du mouvement national afin d'assurer l'unité totale du F.L.N. entre les responsables de l'intérieur et de l'extérieur.

- article 24 - Les membres du C.N.R.A. sont désignés pour la durée des hostilités. Lorsque des vacances ne concernant pas les membres de droit, se produisant il est pourvu au remplacement des membres manquants sur proposition de membres du C.N.R.A. Le remplacement d'un membre titulaire se fait automatiquement par un membre suppléant.

/.....

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (19): مذكرة استعلامات فرنسية



...ENSEIGNEMENTS GÉNÉRAUX
DISTRICT DE CONSTANTINE

NOTICE DE RENSEIGNEMENTS

Nom et prénoms : AMOURI Mohamed Ben Ahmed

Date et lieu de naissance : I4 Juin I929 Au Douar Ouled Si Ali C.M. d'Ain-El-Ksar

Fils de : feu Ahmed ben Ferhat

Et de : Benammari Hizia Bent Sarahoui

Profession : Boucher

Domicile : Douar Ouled Si-Ali- Ain-Yagout- C.M. Ain-El-Ksar

Situation de famille : célibataire

Services Militaires : n'a pas servi

Décorations : néant

Degré d'instruction : illétré en français- lettré en arabe.

Situation de fortune : aucune

Antécédents professionnels : R.A.S.

Antécédents judiciaires : Condamné en I95I pour A.S.E.E.

Conduite et Moralité : Aucune remarque particulière

Réputation { privée -
professionnelle - }

Influence { de l'intéressé
de sa famille } Influent en milieux Oulamas et séparatistes de la Région d'Ain-El-Ksar bien avant le I.II.I954.

T.S.V.P.

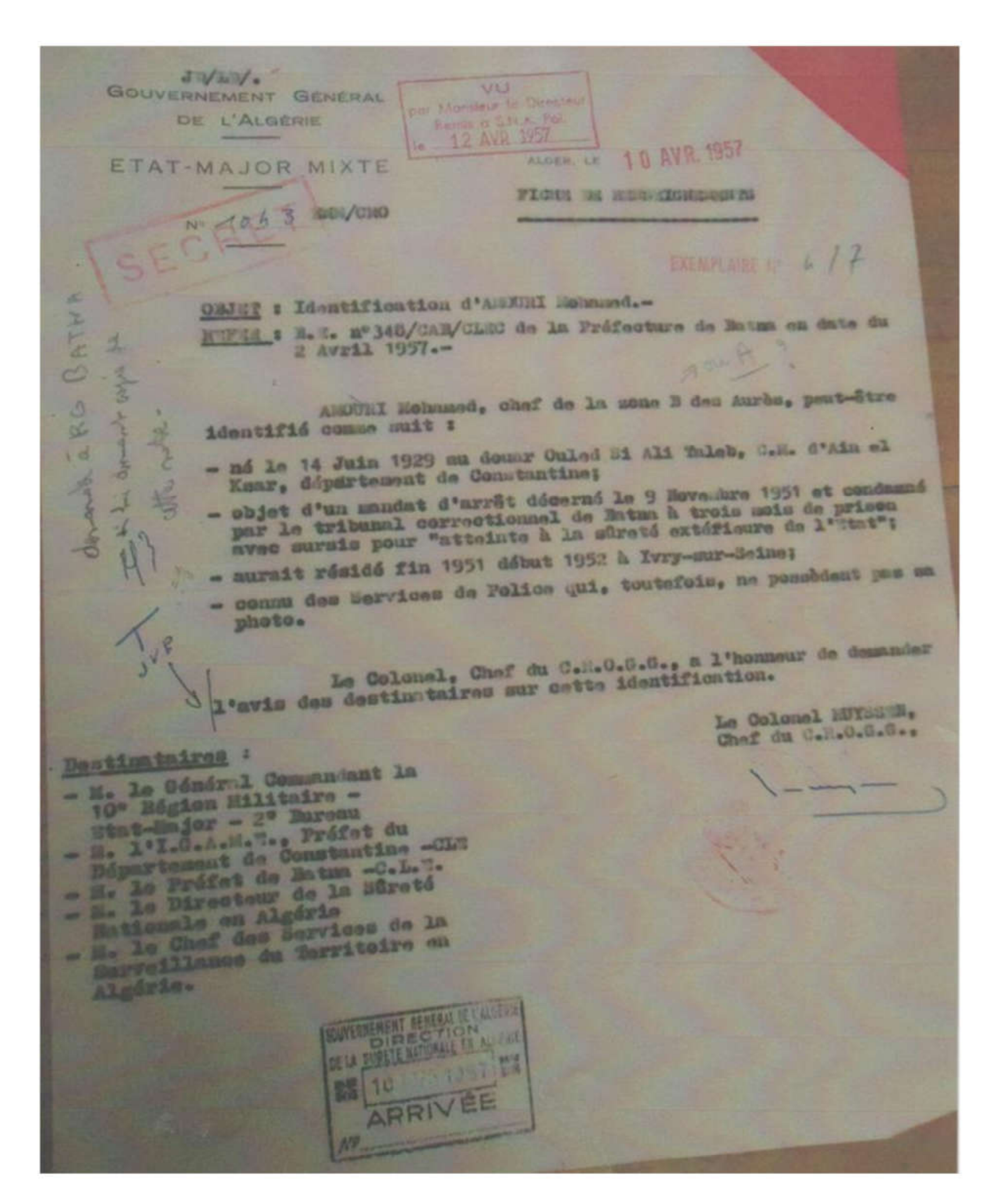
المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (20): صورة للباحث مع صالح قوجيل بمقر مجلس الأمّة الجزائر العاصمة يوم: 2016/12/24م.



المصدر: عدسة الباحث

الملحق رقم (21): النشاط السياسي لمحمد العموري من خلال الوثائق الفرنسية



JB/LB/.
GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGÉRIE

ETAT-MAJOR MIXTE

N° 1063 EMM/CRO

SECRET

VU
par Monsieur le Directeur
Remis à S.N.A. Pol.
le 12 AVR 1957

ALGER, LE 10 AVR. 1957

FICHE DE RENSEIGNEMENTS

EXEMPLAIRE N° 6/7

OBJET : Identification d'AMOURI Mohamed.-
REFER : R.E. n°348/CAB/CLRC de la Préfecture de Batna en date du 2 Avril 1957.-

AMOURI Mohamed, chef de la zone B des Aurès, peut-être identifié comme suit :

- né le 14 Juin 1929 au douar Ouled Si Ali Taleb, C.M. d'Aïn el Ksar, département de Constantine;
- objet d'un mandat d'arrêt décerné le 9 Novembre 1951 et condamné par le tribunal correctionnel de Batna à trois mois de prison avec sursis pour "atteinte à la sûreté extérieure de l'Etat";
- aurait résidé fin 1951 début 1952 à Ivry-sur-Seine;
- connu des Services de Police qui, toutefois, ne possèdent pas sa photo.

Le Colonel, Chef du C.R.O.G.G., a l'honneur de demander l'avis des destinataires sur cette identification.

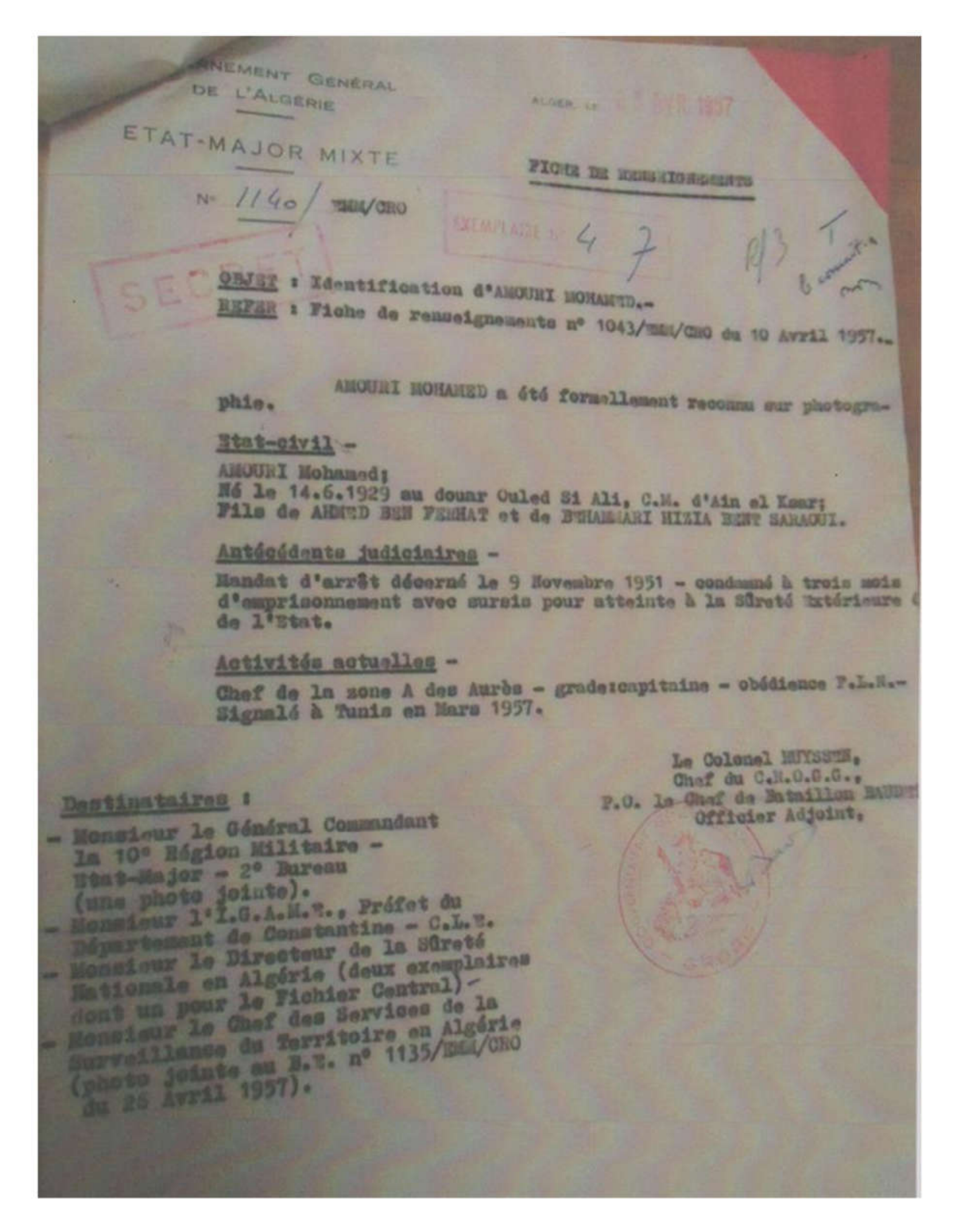
Le Colonel MUYSSEN,
Chef du C.R.O.G.G.,

Destinataires :
- M. le Général Commandant la 10° Région Militaire - Etat-Major - 2° Bureau
- M. l'I.G.A.M.E., Préfet du Département de Constantine -CLT
- M. le Préfet de Batna -C.L.T.-
- M. le Directeur de la Sûreté Nationale en Algérie
- M. le Chef des Services de la Surveillance du Territoire en Algérie.

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
DIRECTION
DE LA SÛRETÉ NATIONALE EN ALGÉRIE
10 AVR 1957
ARRIVÉE
N°

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (22): تقارير إدانة ومتابعة لمحمد العموري



…NEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGÉRIE

ETAT-MAJOR MIXTE

N° 1140/ EMM/CRO

ALGER, LE … AVR. 1957

FICHE DE RENSEIGNEMENTS

SECRET

EXEMPLAIRE N° 4 7

OBJET : Identification d'AMOURI MOHAMED.-
REFER : Fiche de renseignements n° 1043/EMM/CRO du 10 Avril 1957.-

AMOURI MOHAMED a été formellement reconnu sur photographie.

Etat-civil -

AMOURI Mohamed;
Né le 14.6.1929 au douar Ouled Si Ali, C.M. d'Ain el Ksar;
Fils de AHMED BEN FERHAT et de B'HAMMARI HIZIA BENT SARAOUI.

Antécédents judiciaires -

Mandat d'arrêt décerné le 9 Novembre 1951 - condamné à trois mois d'emprisonnement avec sursis pour atteinte à la Sûreté Extérieure de l'Etat.

Activités actuelles -

Chef de la zone A des Aurès - grade:capitaine - obédience F.L.N.-
Signalé à Tunis en Mars 1957.

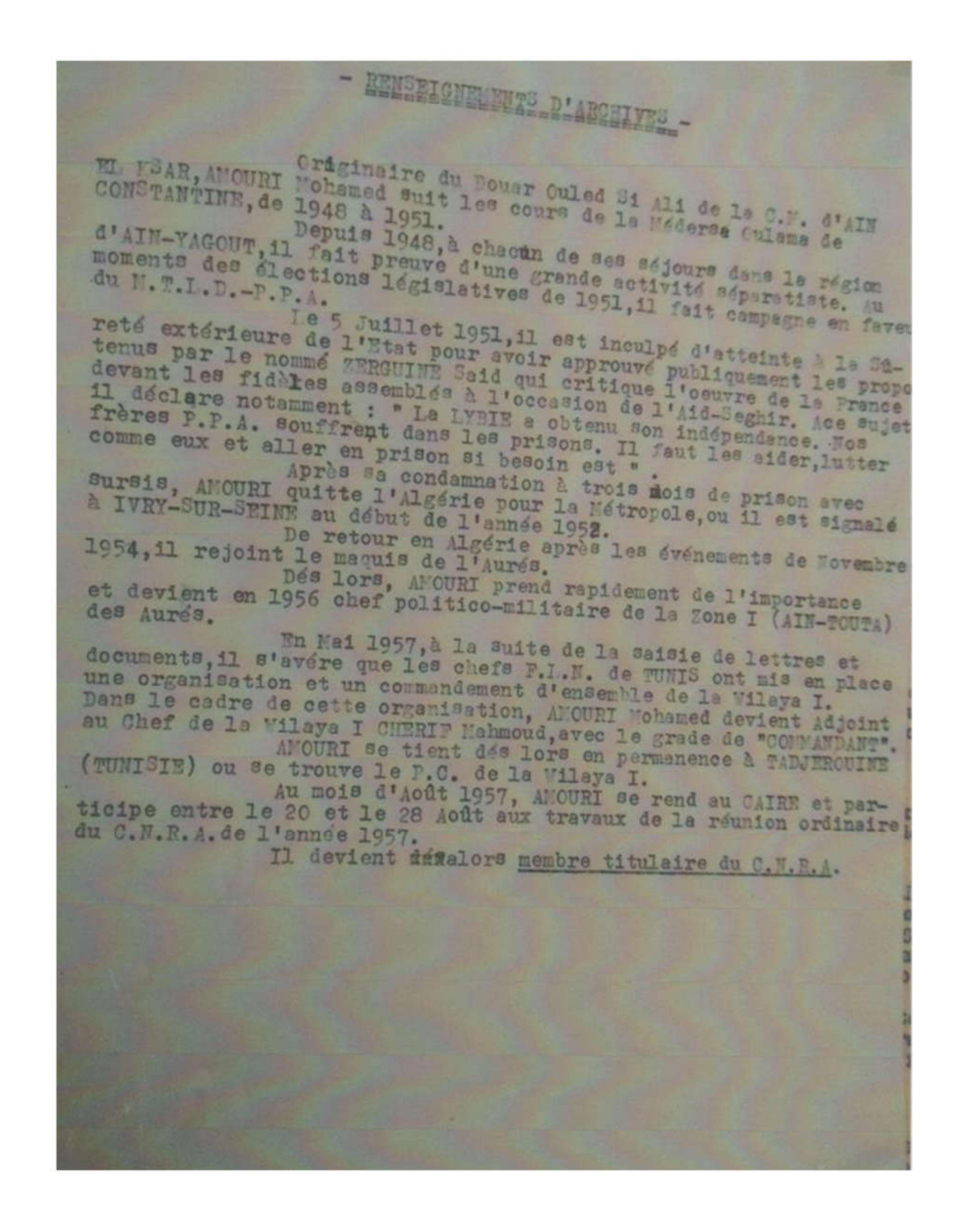
Le Colonel HUYSSEN,
Chef du C.R.O.G.G.,
P.O. le Chef de Bataillon BAUD…
Officier Adjoint,

Destinataires :

- Monsieur le Général Commandant la 10° Région Militaire - Etat-Major - 2° Bureau (une photo jointe).
- Monsieur l'I.G.A.M.E., Préfet du Département de Constantine - C.L.E.
- Monsieur le Directeur de la Sûreté Nationale en Algérie (deux exemplaires dont un pour le Fichier Central) -
- Monsieur le Chef des Services de la Surveillance du Territoire en Algérie (photo jointe au B.E. n° 1135/EMM/CRO du 25 Avril 1957).

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (23): مذكرات توقيف وأحكام قضائية



- RENSEIGNEMENTS D'ARCHIVES -

Originaire du Douar Ouled Si Ali de la C.M. d'AIN EL KSAR, AMOURI Mohamed suit les cours de la Médersa Oulema de CONSTANTINE, de 1948 à 1951.

Depuis 1948, à chacun de ses séjours dans la région d'AIN-YAGOUT, il fait preuve d'une grande activité séparatiste. Au moments des élections législatives de 1951, il fait campagne en faveu du M.T.L.D.-P.P.A.

Le 5 Juillet 1951, il est inculpé d'atteinte à la Sûreté extérieure de l'Etat pour avoir approuvé publiquement les propo tenus par le nommé ZERGUINE Said qui critique l'oeuvre de la France devant les fidèles assemblés à l'occasion de l'Aid-Seghir. Ace sujet il déclare notamment : " La LYBIE a obtenu son indépendance. Nos frères P.P.A. souffrent dans les prisons. Il faut les aider, lutter comme eux et aller en prison si besoin est " .

Après sa condamnation à trois mois de prison avec sursis, AMOURI quitte l'Algérie pour la Métropole, ou il est signalé à IVRY-SUR-SEINE au début de l'année 1952.

De retour en Algérie après les événements de Novembre 1954, il rejoint le maquis de l'Aurés.

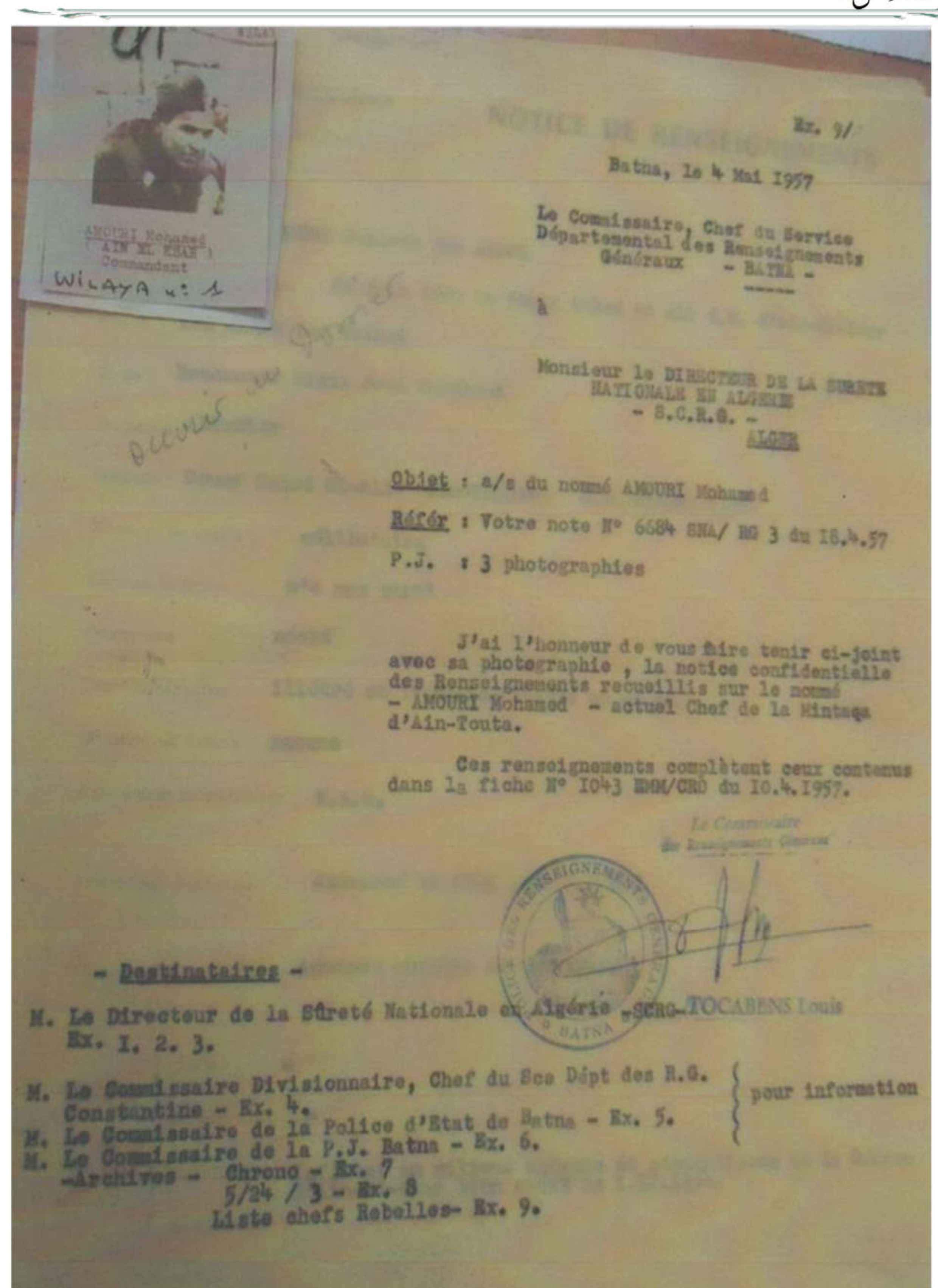
Dés lors, AMOURI prend rapidement de l'importance et devient en 1956 chef politico-militaire de la Zone I (AIN-TOUTA) des Aurés.

En Mai 1957, à la suite de la saisie de lettres et documents, il s'avére que les chefs F.L.N. de TUNIS ont mis en place une organisation et un commandement d'ensemble de la Wilaya I. Dans le cadre de cette organisation, AMOURI Mohamed devient Adjoint au Chef de la Wilaya I CHERIF Mahmoud, avec le grade de "COMMANDANT".

AMOURI se tient dés lors en permanence à TADJEROUINE (TUNISIE) ou se trouve le P.C. de la Wilaya I.

Au mois d'Août 1957, AMOURI se rend au CAIRE et participe entre le 20 et le 28 Août aux travaux de la réunion ordinaire du C.N.R.A. de l'année 1957.

Il devient alors membre titulaire du C.N.R.A.



AMOURI Mohamed
(AIN EL KSAR)
Commandant
WILAYA n° 1

Ex. 9/

Batna, le 4 Mai 1957

Le Commissaire, Chef du Service
Départemental des Renseignements
Généraux - BATNA -

à

Monsieur le DIRECTEUR DE LA SURETE
NATIONALE EN ALGERIE
- S.C.R.G. -
ALGER

Objet : a/s du nommé AMOURI Mohamed

Référ : Votre note N° 6684 SNA/ RG 3 du 18.4.57

P.J. : 3 photographies

J'ai l'honneur de vous faire tenir ci-joint avec sa photographie , la notice confidentielle des Renseignements recueillis sur le nommé - AMOURI Mohamed - actuel Chef de la Mintaqa d'Ain-Touta.

Ces renseignements complètent ceux contenus dans la fiche N° I043 RMM/CRO du I0.4.1957.

Le Commissaire
des Renseignements Généraux

TOCABENS Louis

- Destinataires -

M. Le Directeur de la Sûreté Nationale en Algérie -SCRG-
Ex. I. 2. 3.

M. Le Commissaire Divisionnaire, Chef du Sce Dépt des R.G. Constantine - Ex. 4.
M. Le Commissaire de la Police d'Etat de Batna - Ex. 5.
} pour information
M. Le Commissaire de la P.J. Batna - Ex. 6.
-Archives - Chrono - Ex. 7
5/24 / 3 - Ex. 8
Liste chefs Rebelles- Ex. 9.

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (24): تشكيلة ل.ت.ت وم.و.ث.ج

I

S E C R E T

ANNEXE II

-=o=O=o=-

CONSEIL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (C.N.R.A.)

(ancienne composition)

TITULAIRES

CHERIF Mahmoud, Colonel, Commandant la Wilaya I

BENTOBAL Lakhdar, Colonel, Commandant la Wilaya II

KRIM Belkacem, Colonel, Membre du C.C.E.

OUAMRANE Amar, Colonel, Attaché militaire aux délégations FLN à l'extérieur. Etait au Maroc le 30 Juillet

BOUSSOUF Abdelhafid, Colonel, Commandant la Wilaya V - P.C. environs d'OUJDA

BITAT Rabah (détenu)

ABANE Ramdane (~~membre du C.C.E~~)

BENKHEDDA Benyoucef, ~~membre du C.C.E.~~

AISSAT Idir (interné) ~~CCE~~

BOUDIAF Mohamed
AIT AHMED Hocine
KHIDER Mohamed
BENBELLA Mohamed
} détenus à PARIS

LAMINE-DEBAGHINE, Chef des délégations F.L.N. à l'extérieur-Habituellement à TUNIS et au Caire. Le 30 Juillet à RABAT.

FERHAT ABBAS, Chargé de Mission F.L.N.- Le 4 Juillet était au CAIRE, puis vers le 15 à MONTREUX

TOUFIK EL MADANI, chargé de mission F.L.N. à l'extérieur

YAZID Mohamed, chargé de mission FLN à NEW-YORK. Etait le 4 Juillet au CAIRE, le 5 à TUNIS

SUPPLEANTS

BENAOUDA Mostefa, Commandant, Adjoint militaire au commandant de la Wilaya II. En mission en Tunisie. Se trouvait au Caire le 4 Juillet.

Secret

S E C R E T

.../...

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (25): صورة لأعضاء ل.ت.ت أثناء انعقاد مؤتمر القاهرة أوت 1957



المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (26): صورة لعناصر الدفعة الأولى لمدرسة الإطارات بالكاف لجيش التحرير الوطني يتوسطهم قائد المدرسة عباس غزيل.



المصدر:

- بجاوي محمد المداني

الملحق رقم (27): قائمة لمتخرجي مدرسة الاطارات بالكاف من عناصر ج.ت.و

لسنتي 1957 و1958

قائمة الدورة الأولى لمدرسة الاطارات لجيش التحرير الوطني بالكاف تونس

لسنتـــي 1957 و 1958 ابــان ثـورة التحريـــر

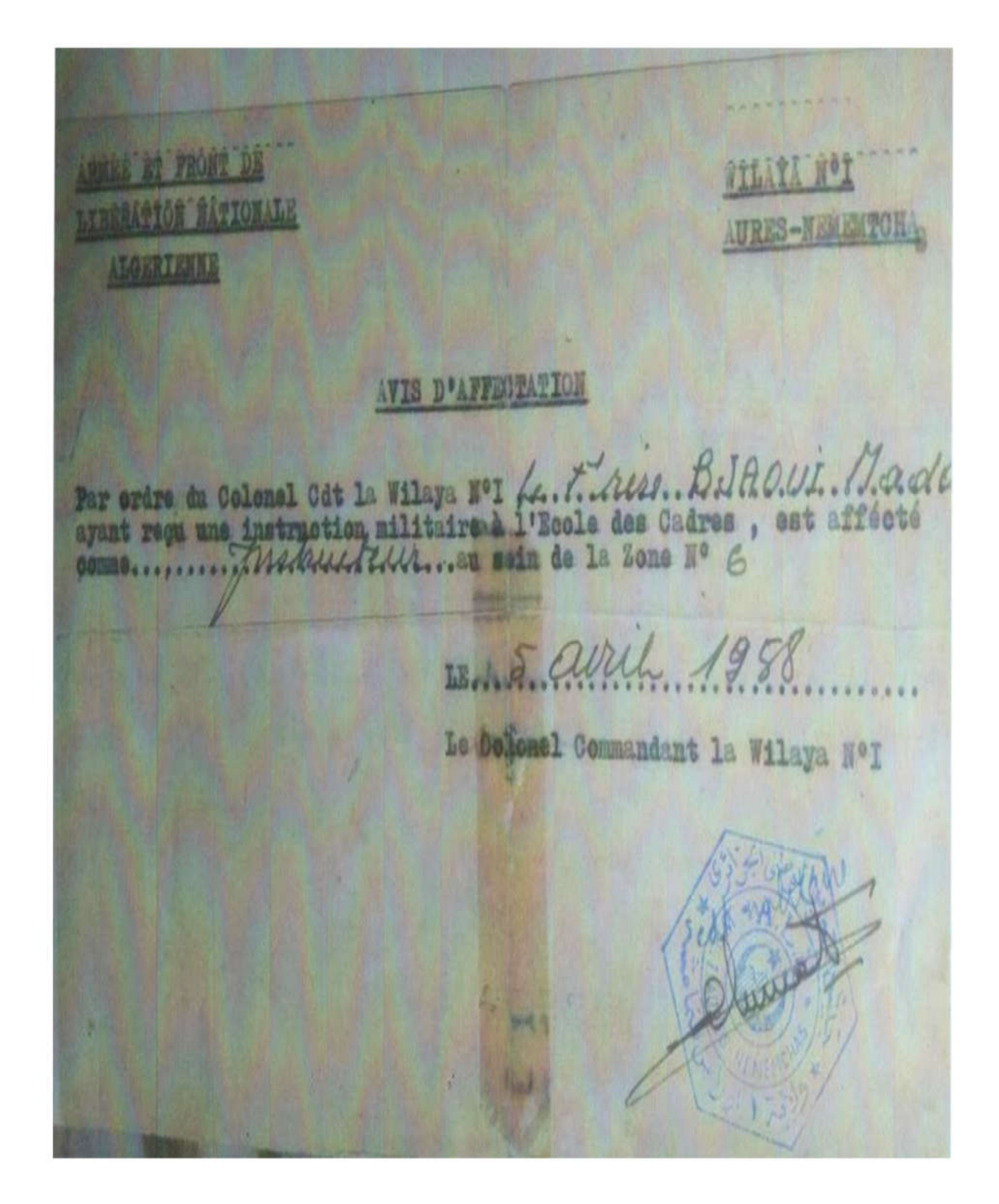
1- لخضر مراد
2- الصادق عبد الصمد
3- محمد معمر
4- محمد الطاهر معمر
5- توفيق كاتب
6- السعيد دماغ
7- عبد الحميد بوطمين
8- محمد الطاهر علواني
9- احمد فارس
10- محمد حاجي
11- عبد المجيد بوعتورة
12- رابح ماضوي
13- محمد الشريف شابي
14- محمود مشيش
15- عمر لعجال
16- الشريف سويعي
17- الساسي رابح
18- ابراهيم بوستة
19- عبد القادر بوشعيب
20- ~~الساسي دبيح~~
21- احمد فتح الله
22- عمار معرف
23- عمار لندوشين
24- شلغوم عمر
25- لزهر مباركية
26- الشريف حمداد
27- السعيد خشعي
28- عبدو حسين
29- ابراهيم
30- بشير تبيب
31- عمار دريج
32- رضا
33- المسعود قبون
34- فضيل معلم مقدم
35- بشير بليليطة
36- الصغير بعلوج
37- محمد جدي
38- مدني بجاوي
39- التارزي بجاوي
40- بشير مرابط
41- عبد العزيز طالبي
42- احمد طالب
43- الشريف شريف
44- بلقاسم غضبان
45- الطاهر نوار
46- السعودي رايس
47- مسعود قوقة
48- لمين غريب
49- يونس عثمانية
50- لصادق دبابش

إعداد بجاوي مدني

المصدر:

- بجاوي محمد المداني

الملحق رقم (28): إشعار بالواجب لبجاوي محمد المداني، ممضى من طرف العقيد محمد العموري


ARMEE ET FRONT DE
LIBERATION NATIONALE
ALGERIENNE

WILAYA N°I
AURES-NEMEMTCHA

AVIS D'AFFECTATION

Par ordre du Colonel Cdt la Wilaya N°I Lt. Triss. BJAOUI. Mada
ayant reçu une instruction militaire à l'Ecole des Cadres , est affécté
comme..........Instructeur....au sein de la Zone N° 6

LE..5 avril 1958..........

Le Colonel Commandant la Wilaya N°I

المصدر:

- بجاوي محمد المداني

الملحق رقم (29): صورة فوتوغرافية للعقيد محمد العموري، فترة وجوده بمدرسة الإطارات بالكاف



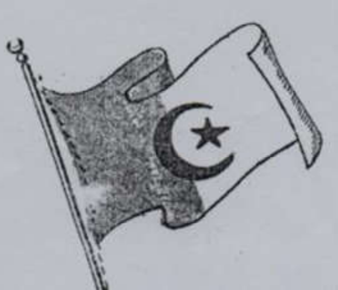
المصدر:

- بجاوي محمد المداني

الملحق رقم (30): تعليمات صادرة من محمد العموري أثناء عضويته في الكوم

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE

COMMANDEMENT OPERATIONNEL MILITAIRE
(Branche I)



جيش وجبهة التحرير
الوطني الجزائري

القيادة للعمليات العسكرية

Objet : règlement
intérieur

N° S/T/00I

Le 26 juillet I958

Du C . O . M .
au responsable des services
(Service du transport) Mr BOUTEMEDJET BRAHIM.

REGLEMENT INTERIEUR

I°/ Aucun véhicule affecté au service de transport ne peut et ne doit se déplacer sans ordre et autorisation préalables du chef du service du transport.

2°/ Tout élément affecté à une voiture enn est entièrerement responsable .

3°/ Toute voiture se déplaçant pour un long parcours doit dès son retour regagner le garage pour les vérifications techniques.

4°/ Chaque voiture sera munie d'un carnet de bord qui sera tenu à jour . Ce carnet comportera entre autres points le kilométrage mais il est essentiel que l'esprit d'économie devra animer chaque conducteur, l'intérêt général l'exige.

5°/ En cas d'accidents le garage en sera immédiatementement avisé par tout moyen.

6°/ Le conducteur est responsable du chargement qu'il transporte du lieu de la rpise en charge à sa destination.

7°/ Les conducteurs seront munis d'une carte de circulation permanente délivrée par l'Organisation.

8°/ Dans les déplacements, les conducteurs seront logés et nourris au lieu qui leur sera indiqué avant le départ .

9°/ Chaque véhicule disposera d'une large réserve d'essence pour parer à toute éventualité ;il sera muni d'une pompe à incendie.

10°/ Aucun véhicule ne doit transporter une quantité de marchandises inférieure à la moitié de tonnage ou supérieure à son tonnage.

II°/ Chaque conducteur tiendra compte de tous les incidents de route et doit être en mesure de fournir toutes les explications.

.../...

G/T/OOI (suite)

I2°/ Le conducteur et le convoyeur sont appelés à aider au chargement et déchargement des marchandises.

I3°/ Il est essentiel que les autorités tunisiennes soient respectées, notre intérêt l'éxige- Pour les retards dont les autorités tunisiennes seraient responsables, fournir un rapport ce retard en mentionnant le lieu de l'arrêt, sa durée le nom et grade du responsable de cet arrêt ainsi que le matricule de son véhicule.

14°/ Les états mensuels seront fournis le 24 de chaque mois.

I4°/ Les règlements de l'ALN-FLN et les Principes de la Révolution sont applicables pour tous et valables pour tous.

DIRECTIVES POUR LE GARAGE.

I°/ Aucune voiture ne sera réparée sans autorisation préalable du chef du service de transport.

2°/ Toute voiture réparée ne sera restituée que sur ordre du responsable du service de transport.

3°/ Pour toute voiture réparée il sera fait mention de la responsabilité du conducteur et du garage s'ils sont la cause du dommage qui a nécessité la réparation .-Il sera fait mention également des dépenses engagées pour cette réparation et du retard qui s'en est suivi.

4°/ Aucune voiture ne prendra le départ sans ordre du responsable du service du transport.

5°/ Le conducteur est seul responsable de la propreté de sa voiture et pour chaque réparation qu'elle subit il sera présent.

6°/ Le conducteur sans mission doit aider et seconder le "garage" ou participer à un autre travail.

7°/ Les règlements de l'ALN-FLN et les Principes de la Révolution sont valables pour tous et applicables pour tous.

Pr/ Le C. O. M. (branche I)
le Colonel Amouri Mohamed

DESTINATAIRES:
- archives
- responsable des services
- Département Militaire (C.C.E.)

المصدر:

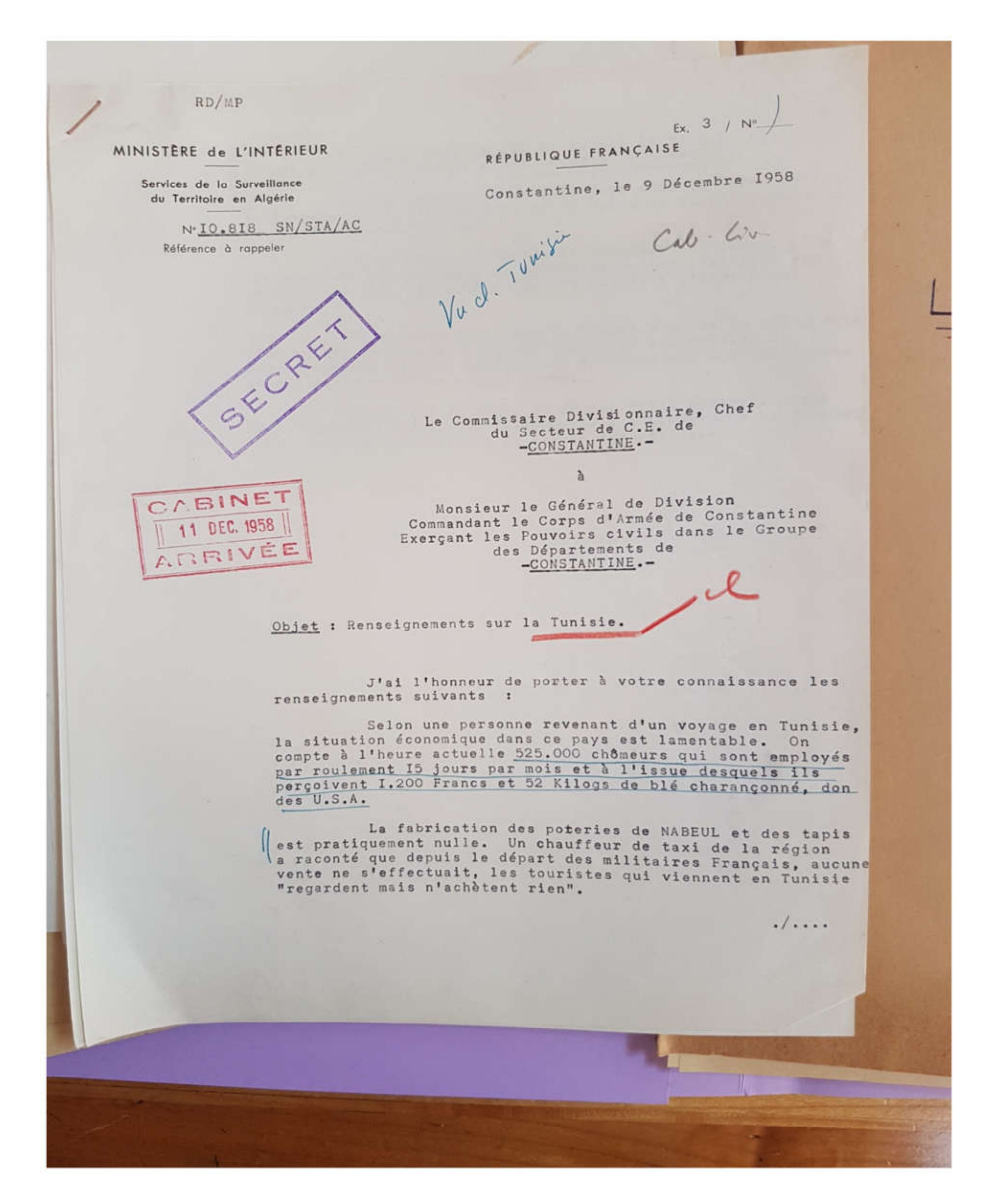
- **عمار عموري**

الملحق رقم (31): صورة للباحث مع المجاهد عمار بن عودة بمنزله بمدينة عنابة بتاريخ: 2017/01/31.



المصدر: عدسة الباحث

الملحق رقم (32): التقرير الفرنسي الخاص حول الوضعية في تونس المؤرخ في 09 ديسمبر 1958



RD/MP

Ex. 3 / N° 1

MINISTÈRE de L'INTÉRIEUR

Services de la Surveillance du Territoire en Algérie

N° 10.818 SN/STA/AC

Référence à rappeler

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Constantine, le 9 Décembre 1958

Vu cl. Tunisie

Cab - Civ

SECRET

CABINET 11 DEC. 1958 ARRIVÉE

Le Commissaire Divisionnaire, Chef du Secteur de C.E. de -CONSTANTINE.-

à

Monsieur le Général de Division Commandant le Corps d'Armée de Constantine Exerçant les Pouvoirs civils dans le Groupe des Départements de -CONSTANTINE.-

Objet : Renseignements sur la Tunisie.

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance les renseignements suivants :

Selon une personne revenant d'un voyage en Tunisie, la situation économique dans ce pays est lamentable. On compte à l'heure actuelle 525.000 chômeurs qui sont employés par roulement 15 jours par mois et à l'issue desquels ils perçoivent 1.200 Francs et 52 Kilogs de blé charançonné, don des U.S.A.

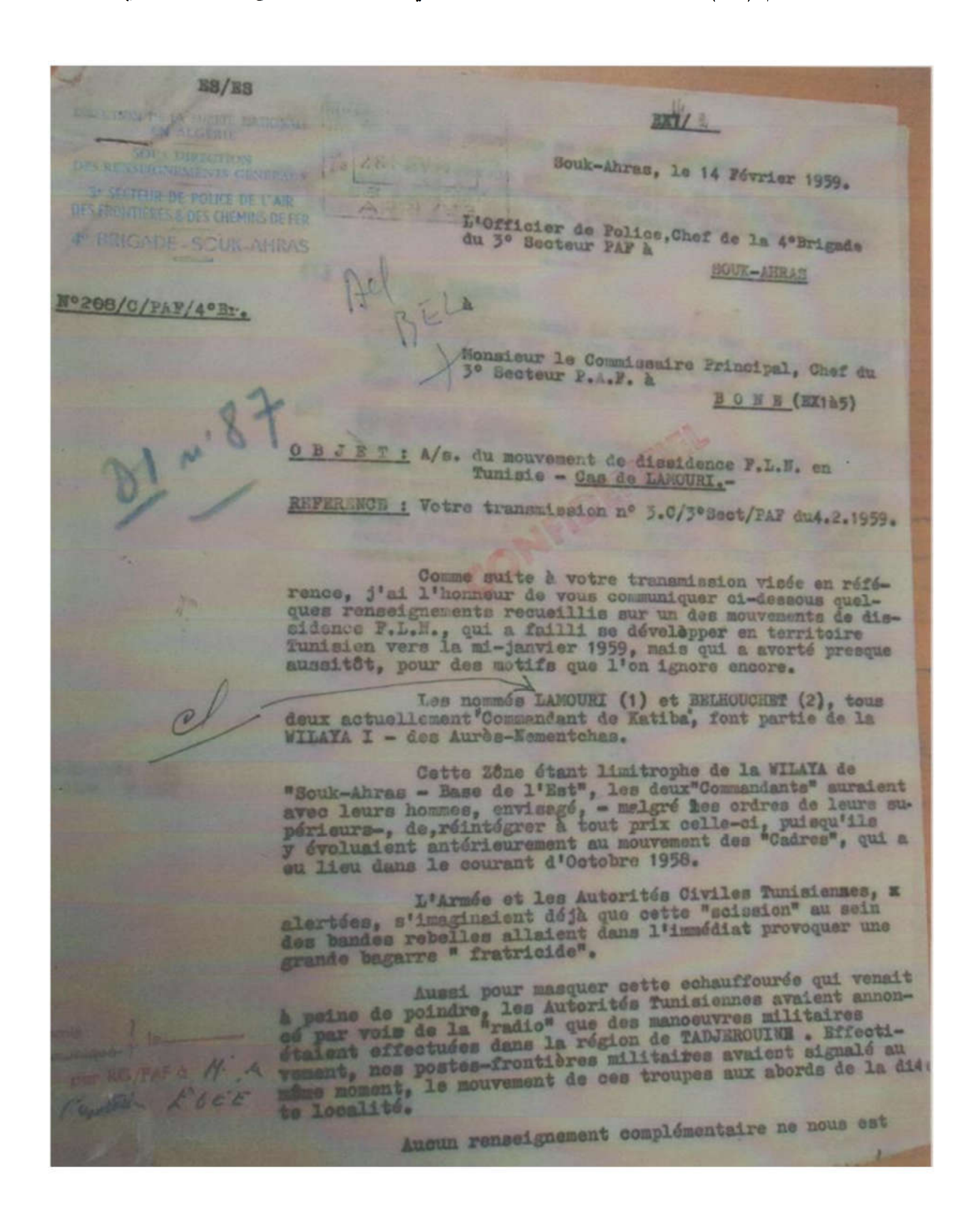
La fabrication des poteries de NABEUL et des tapis est pratiquement nulle. Un chauffeur de taxi de la région a raconté que depuis le départ des militaires Français, aucune vente ne s'effectuait, les touristes qui viennent en Tunisie "regardent mais n'achètent rien".

./....

المصدر:

- A.N.O.M، Op.Cit، Boite N°: (FC27046).

الملحق رقم (33): حركة معارضة جبهة التحرير في تونس، إشارة إلى قضية العموري



ES/ES

DIRECTION DE LA SURETE NATIONALE EN ALGERIE
SOUS-DIRECTION DES RENSEIGNEMENTS GENERAUX
3e SECTEUR DE POLICE DE L'AIR DES FRONTIERES & DES CHEMINS DE FER
4e BRIGADE - SOUK-AHRAS

EXI/

Souk-Ahras, le 14 Février 1959.

N°268/C/PAF/4°Br.

L'Officier de Police, Chef de la 4°Brigade du 3° Secteur PAF à
SOUK-AHRAS

à

Monsieur le Commissaire Principal, Chef du 3° Secteur P.A.F. à
B O N E (EX1à5)

O B J E T : A/s. du mouvement de dissidence F.L.N. en Tunisie - Cas de LAMOURI.-

REFERENCE : Votre transmission n° 3.C/3°Sect/PAF du4.2.1959.

Comme suite à votre transmission visée en référence, j'ai l'honneur de vous communiquer ci-dessous quelques renseignements recueillis sur un des mouvements de dissidence F.L.N., qui a failli se devèlopper en territoire Tunisien vers la mi-janvier 1959, mais qui a avorté presque aussitôt, pour des motifs que l'on ignore encore.

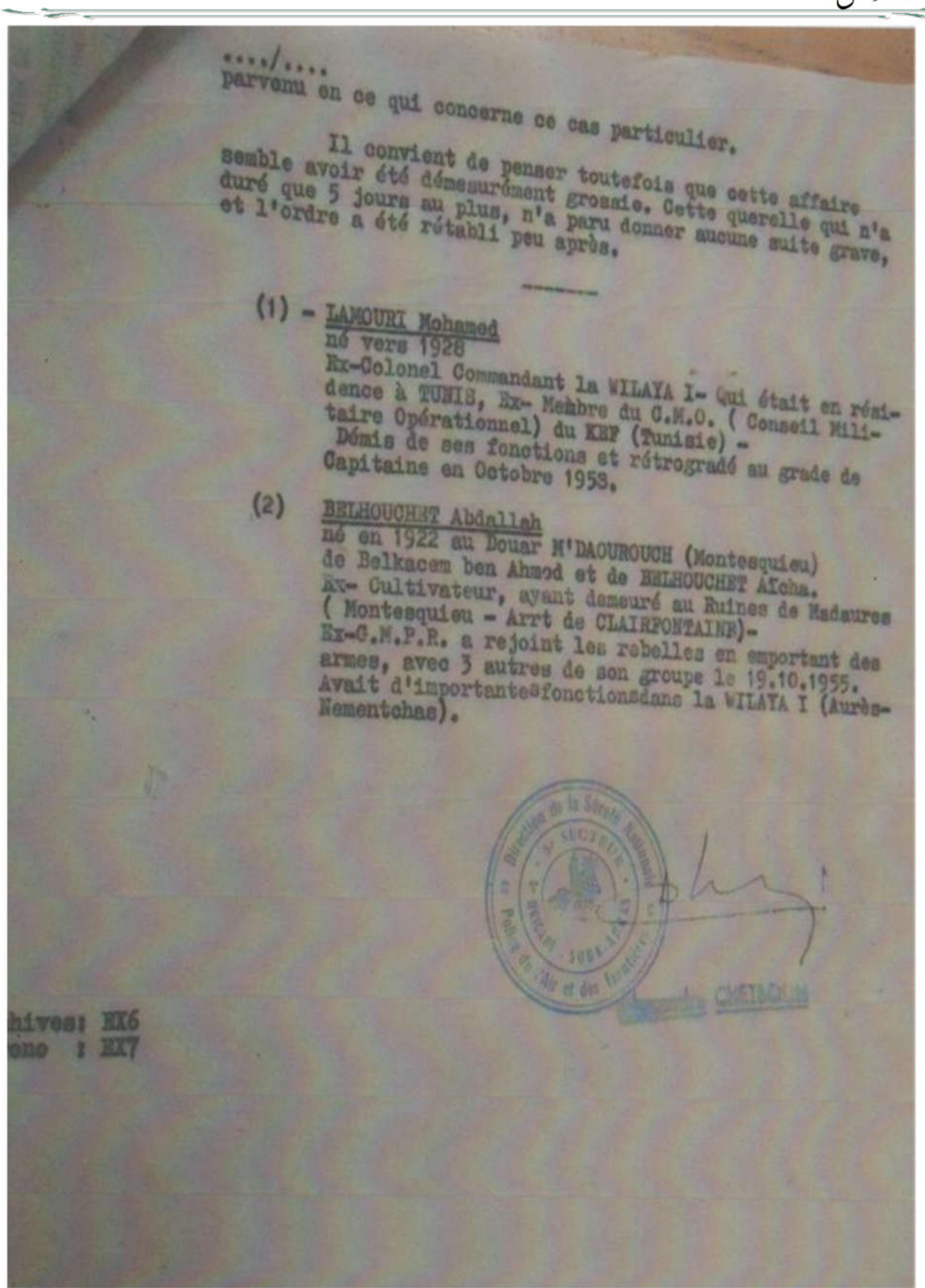
Les nommés LAMOURI (1) et BELHOUCHET (2), tous deux actuellement "Commandant de Katiba", font partie de la WILAYA I - des Aurès-Nementchas.

Cette Zône étant limitrophe de la WILAYA de "Souk-Ahras - Base de l'Est", les deux "Commandants" auraient avec leurs hommes, envisagé, - malgré les ordres de leurs supérieurs-, de, réintégrer à tout prix celle-ci, puisqu'ils y évoluaient antérieurement au mouvement des "Cadres", qui a eu lieu dans le courant d'Octobre 1958.

L'Armée et les Autorités Civiles Tunisiennes, alertées, s'imaginaient déjà que cette "scission" au sein des bandes rebelles allaient dans l'immédiat provoquer une grande bagarre " fratricide".

Aussi pour masquer cette echauffourée qui venait à peine de poindre, les Autorités Tunisiennes avaient annoncé par voie de la "radio" que des manoeuvres militaires étaient effectuées dans la région de TADJEROUINE. Effectivement, nos postes-frontières militaires avaient signalé au même moment, le mouvement de ces troupes aux abords de la dite localité.

Aucun renseignement complémentaire ne nous est



..../....
parvenu en ce qui concerne ce cas particulier.

Il convient de penser toutefois que cette affaire semble avoir été démesurément grossie. Cette querelle qui n'a duré que 5 jours au plus, n'a paru donner aucune suite grave, et l'ordre a été rétabli peu après.

---

(1) - LAMOURI Mohamed
né vers 1928
Ex-Colonel Commandant la WILAYA I- Qui était en résidence à TUNIS, Ex- Membre du C.M.O. (Conseil Militaire Opérationnel) du KEF (Tunisie) -
Démis de ses fonctions et rétrogradé au grade de Capitaine en Octobre 1958.

(2) BELHOUCHET Abdallah
né en 1922 au Douar M'DAOUROUCH (Montesquieu)
de Belkacem ben Ahmed et de BELHOUCHET Aïcha.
Ex- Cultivateur, ayant demeuré au Ruines de Madaures (Montesquieu - Arrt de CLAIRFONTAINE)-
Ex-G.M.P.R. a rejoint les rebelles en emportant des armes, avec 3 autres de son groupe le 19.10.1955.
Avait d'importantesfonctionsdans la WILAYA I (Aurès-Nementchas).

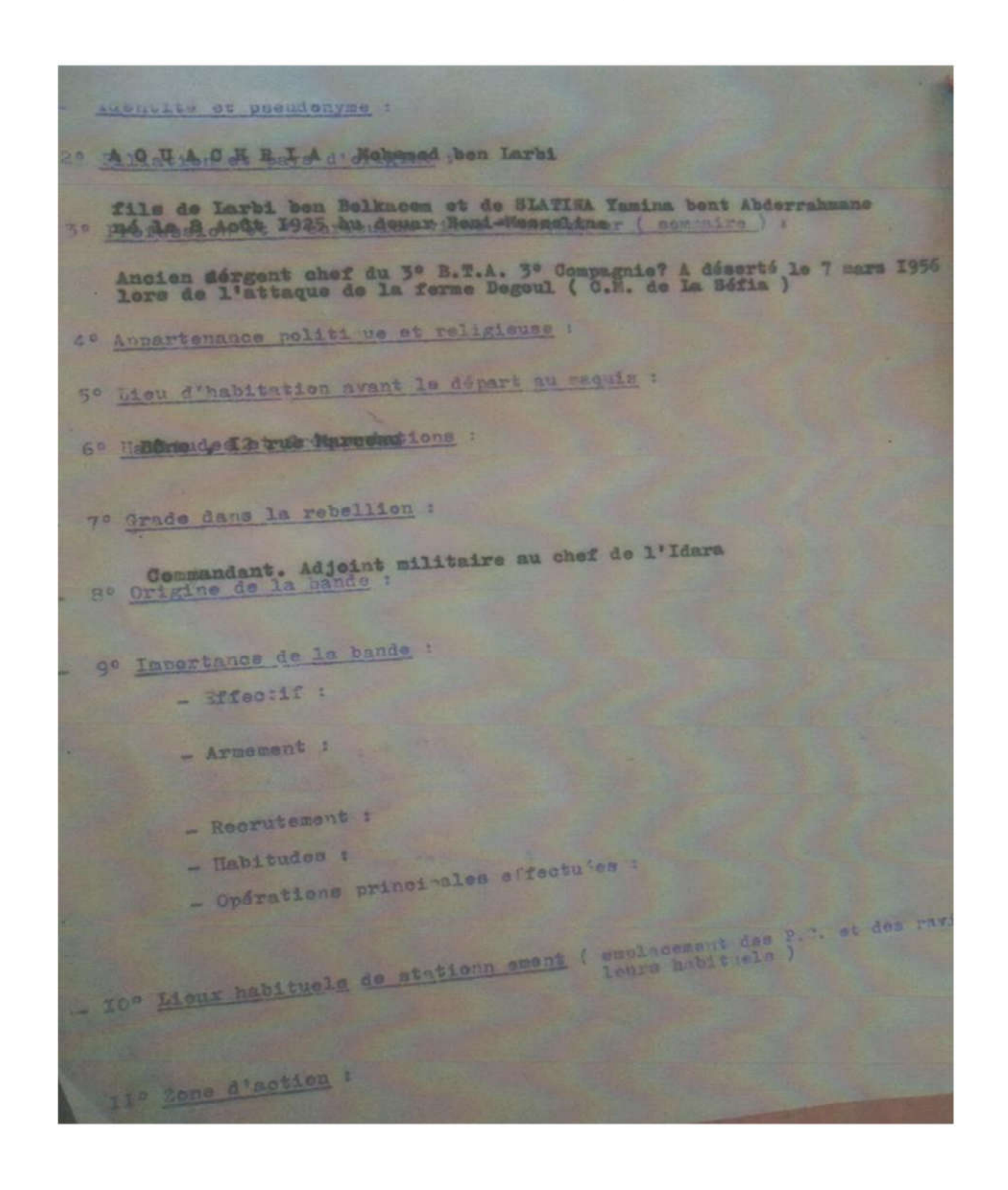
Direction de la Sûreté Nationale ... Secteur ... Souk-Ahras ... Police de l'Air et des Frontières

... CHETBOUM

...hives: EX6
...ono : EX7

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (34): بطاقة استعلامات فرنسية لمحمد عواشرية



- Authenticité et pseudonyme :

2° A O U A C H R I A Mohamed ben Larbi

fils de Larbi ben Belkacem et de SLATINA Yamina bent Abderrahmane
né le 8 Août 1925 au douar Beni-Messaline

3° (sommaire) :

Ancien sérgent chef du 3° B.T.A. 3° Compagnie? A déserté le 7 mars 1956
lors de l'attaque de la ferme Degoul (C.M. de La Séfia)

4° Appartenance politi ue et religieuse :

5° Lieu d'habitation avant le départ au maquis :

6° Ha...tions : Bône, 12 rue Marceau

7° Grade dans la rebellion :

Commandant. Adjoint militaire au chef de l'Idara

8° Origine de la bande :

9° Importance de la bande :

- Effectif :
- Armement :
- Recrutement :
- Habitudes :
- Opérations principales effectuées :

10° Lieux habituels de stationnement (emplacement des P.C. et des ravi... leurs habituels)

11° Zone d'action :

<u>RG LAMY 21 du 16 Janvier - B/1 (Cl. R.G.)</u>

LASKRI Amara et un autre chef rebelle qui pourrait être AOUACHRIA, arrêtés lors de la mutinerie qui avait eu lieu au sein de l'A.L.N., se trouveraient actuellement en Egypte.

المصدر: سلمت لي من طرف الأستاذ حفظ الله بوبكر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تبسة

الملحق رقم (35): مجموعة صور للأسرى الفرنسيين الأربعة بالقاعدة الشرقية



في منتهى الانشراح

خلال أول زيارة للأسرى بالرائد محمد عواشرية نائب قائد القاعدة الشرقية



صورة تذكارية في ختام الزيارة

الرائد محمد عواشرية يتوسط الأسرى الفرنسيين الأربعة



Mr DEPREUXيشرح للرائد محمد عواشرية أسلوب العمل في شل هذه الحالات.

يرى في الصورة في أقصى اليمين لملازم صالح مشتل

في أقصى اليسار الممرض جلول خطيب الذي صار بعد الاستقلال أمينا عاما لرئاسة الجمهورية في عهد الرئيس هواري بومدين.



وفد هيأة الصليب الأحمر الدولييحل بالقاعدة الشرقية

في الصورة رئيسه M^r DEPREUX متحدثا إلى الرائد عواشرية، وعلى يساره نائبه M^r HOFFMANN

كما يظهر في الصورة مبعوث دائرة الإعلام الأمين بشيشي

المصدر:

- **سلمت لي من طرف المجاهد والوزير السابق لمين بشيشي، على هامش الندوة التاريخية المخلدة لأحداث ساقية سيدي يوسف، يوم 08 فيفري 2018 بمركز البحث بالأبيار، الجزائر العاصمة.**

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللّغة العربية:

1/ الوثائق غير المنشورة:

1. Archives. Aix- en Provence Outre- mer.

2. Archives. Vnicennes، Armée de Terre

3. أرشيف المتحف الجهوي للمجاهد العقيد علي كافي- سكيكدة.

2/ المصادر:

1. أمحمد يوسفي، **منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية**، تر: عبد المجيد بوجلة، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

2. إبراهيم راس العين، "**مذكرات مجاهد**"، **من مقعد الدراسة إلى ملحمة الثورة بالجزائر**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2011.

3. أحمد بن الشريف، **حديث المقاتل**، تر: أحمد سبع، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

4. أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح، مذكرات مع ركب الثورة التحريرية**، مج3، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

5. ادغارفور، **مذكرات ادغارفور رئيس وزراء فرنسا الأسبق**، ج1، ط1، تر: حافظ الجمالي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، 1986.

6. باسطة أرزقي، **مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009.

7. بجاوي المداني بن العربي، **ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي (1957-1958)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

4. بجاوي المدني بن العربي، **مذكرات مجاهد وشاهد ومسار**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

5. بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

6. تامي مجبر، **تجاه الحائط أو مذكرات محكوم عليه بالإعدام**، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

7. الجنرال أوساراس، **شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة (الجزائر1957-1959)**، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2001.

8. حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق وتع: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.

9. الرائد عز الدين، **الفلاقة**، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

10. الرائد هلايلي محمد الصغير، **(مذكرات)، شاهد على الثورة في الأوراس**، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، 2013.

11. رضا مالك، **الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية (1956-1962)**، ط1، تر: فارس غصوب، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2003.

12. ساحي أحمد تيجيني، **بلوغ سن السابعة عشر في الفاتح نوفمبر1954**، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

13. سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

14. السعيد بلخرشوش، **(مذكرات)، من قلب الثورة**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2016.

15. الشادلي بن جديد، **مذكرات الجزء الأول 1929-1979**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

16. الطاهر الزبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

17. الطاهر سعيداني، **(مذكرات)، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

18. عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936**، منشورات السائحي، الجزائر، 2010، ج1.

19. عبد الرزاق بوحارة، **منابع التحرير**، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

20. علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

21. عمار بن تومي، **الدفاع عن الوطنيين**، تر: مراد وزناجي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2012.

22. عمار جرمان، **من حقائق جهادنا**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009.

23. عمار ملاح، **قادة جيش التحرير الوطني، الولاية الأولى**، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.

24. عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 2012.

25. فتحي الذيب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

26. فرحات عباس، **تشريح حرب**، تر: أحمد منور، دار المسلك، الجزائر، 2010.

27. لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

28. اللواء حسين بن معلم، **مذكرات**، ج1، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014.

29. مالك بن نبي، **شهادات حول ثورة التحرير**، تقديم الصادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2010.

30. مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة 1954-1956)**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ن.

31. المجاهد محمد الشريف عبد السلام، **(مذكرات)، قبسات من الثورة التحريرية بالأوراس، ناحية جبل أحمر خدو**، دار الأوراسية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

32. محمد بجاوي، **حقائق عن الثورة والجزائر**، دار الفكر الحديث، الجزائر، 1976.

33. محمد تقية، **الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز، المال**، تر: فتحي سعيدي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

34. محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، موفم للنشر، الجزائر، 1997.

35. محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والوقع (1954-1962)**، ط1، تر: كيمل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983.

36. محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2003، ج2.

37. مصطفى مراردة، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي"، شهادات ومواقف عن مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2003.

38. الوردي قتال عراسة، **مذكرات المجاهد والقائد الميداني الوردي قتال غراسة**، ط1، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان، الجزائر، 2017.

3/ المراجع:

1- الكتب:

39. إبراهيم سلطان شيبوط، **زيغود يوسف الذي عرفته**، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2004.

40. إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2015.

41. إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

42. إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

43. أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007.

44. أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1996.

45. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)**، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2009.

46. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج3، عالم المعرفة، الجزائر، 2007.

47. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج7، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.

48. أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ن.

49. أبو عمران الشيخ وآخرون، **معجم المشاهير المغاربة**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

50. أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

51. أحمد بن محمد نصر الدين النقيب، **المذهب الحنفي**، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، د.س.ن.

52. أحمد بن نعمان، **جهاد الجزائر، حقائق التاريخ ومغالطات الجغرافيا**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

53. أحمد توفيق المدني، **أبطال المقاومة الجزائرية**، مج7، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

54. أحمد توفيق المدني، **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، 2001.

55. أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مج8، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

56. أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الأمام محمد البشير الإبراهيمي (1929-1954)**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، 1997.

57. أحمد منصور، **الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار الثورة الجزائرية**، ط1، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2007.

58. أمقران بوبشير محند، **النظام القضائي الجزائري**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

59. باتريك أفينو جون نلانشايس، **حرب الجزائر ملف وشهادات**، ج1، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، رويبة، الجزائر، 2013.

60. بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، ط2، دار النفائس، لبنان، د.س.ن.

61. بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

62. بسام العسلي، **الله أكبر... وانطلقت ثورة الجزائر**، ط2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986.

63. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

64. بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية معالمها الأساسية**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

65. بوعلام نجادي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، زمن المجازر حقبة التحريف**، تر: بن فرحات مباركة، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

66. بيار بيان، **سطو على مدينة الجزائر، تحقيق في عملية نهب جويلية 1830**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013.

67. جاك فرجاس، **جرائم الدولة، الكوميديا القضائية**، قرا وتع: موسى زمولي، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر، 2013.

68. جمال قنان، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار- دراسات في التاريخ المعاصر**، المجلد السادس، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

69. جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر- دراسات في المقاومة والاستعمار**، المجلد الرابع، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

70. جمال قندل، **خط موريس وشال على الحدود الجزائرية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)**، ط1، دار ضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

71. جمال يحياوي، **التسليح أثناء الثورة**، أعمال الندوة الوطنية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، المنعقدة في باتنة شهر ماي 2005.

72. جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية**، باتنة، الجزائر، 1999.

73. جوان غليسبي، **الجزائر الثائرة**، ط1، تر: منيري حماد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1991.

74. جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)**، تر: عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، 2013.

75. الحسن عيسى، **أعظم شخصيات التاريخ**، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

76. حسين بوزاهر، **العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830-1962)**، تر: بوجلة عبد المجيد، دار هومة، الجزائر 2011.

77. حفظ الله بوبكر، **التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي**، ط1، سوهام للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

78. حفظ الله بوبكر، **التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)**، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

79. حفظ الله بوبكر، **نشأة وتطور جيش التحرير الوطني (1954-1958)**، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

80. حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2001.

81. حميدة عميراوي، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر، 2007.

82. حمود شايد، **دون حقد ولا تعصب**، تر: كابوية عبد الرحمان، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

83. خضير إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)**، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2013.

84. رابح بلعيد، **الحركة الوطنية الجزائرية (1945-1954)**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

85. رابح لونيسي، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة، بين الاتفاق والاختلاف (1920-1959)**، ط2، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012.

86. رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

87. رابح لونيسي، **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ط2، منشورات كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

88. رافائيلا برانش، **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، تر: أحمد بن محمد بكلي، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2010.

89. رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، مؤتمر الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1996.

90. زدرافكوبيكار، **شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر**، تر: فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

91. زهير إحدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)**، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

92. زوبير رشيد، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)**، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

93. سارج مورو، **محامون بلا حدود، مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير**، تق: علي هارون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

94. سعاد يمينة شبوط، **الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2015.

95. سعيد الصافي، **سنوات المتاهة**، ط1، در نفوس عربية، تونس، 1994.

96. سعيد بن عبد الله، **العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم**، ج1، مؤسسة ميسو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

97. سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

98. سليمان بارو، **حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد**، الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

99. شارل أنري فافرود، **الثورة الجزائرية**، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

100. شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، ط2، تر: عيسى عصفور، دار المكتبة الجامعية، الجزائر، 1982.

101. الصادق مزهود، **تاريخ القضاء في الجزائر، من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني**، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

102. صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008.

103. صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م، 1962)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

104. صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005.

105. الطاهر آيت حمو، **صنعوا التاريخ « لقاء مع يوسف بن خدة »**، الدار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2011.

106. الطاهر جبلي، **دور القاعدة الشرقية في الثورة (1954-1962)**، دار الأمة، الجزائر، 2014.

107. الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شخصية قومية جديدة**، ط2، دار المعارف، تونس، د.س.ن.

108. عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

109. عامر رخيلة، **08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن.

110. عبد الحميد براهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958-1999)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

111. عبد الحميد بسر، **الشهيد القائد الطالب العربي قمودي**، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2014.

112. عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)**، مج2، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

113. عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، مج7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

114. عبد الحميد عمراني، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، د.س.ن.

115. عبد السلام فيلالي، **الجزائر الدولة والمجتمع**، ط1، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

116. عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

117. عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

118. عبد الله مقلاتي، **دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية**، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

119. عبد الله مقلاتي، **قاموس أعلام شهداء أبطال الثورة الجزائرية**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

120. عبد الله مقلاتي، **محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013.

121. عبد الوهاب شلالي، **المنظمة الخاصة و" مؤامرة تبسة " دراسة تاريخية موثقة**، ط1، د.د.ن، الجزائر، 2016.

122. عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962)**، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

123. علي بشيريرات، **ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر 1830-1962**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

124. علي تابليت، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958**، الكرامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

125. علي زغدود، **ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2004.

126. علي محمد محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي**، ط2، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2016.

127. عمار بلخوجة، **الاستعمار جرائم دون عقاب**، ط1، منشورات ألفا، الجزائر، 2015.

128. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

129. عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1990.

130. عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958- جانفي 1960**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

131. عمر تابليت، **الأوفياء يذكرونك يا عباس لغرور**، ط2، الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

132. عمر تابليت، **القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف**، د.د.ن، الجزائر، 2010.

133. عيسى محمد البجاحي، **مساهمة الليبيين ودورهم في حرب التحرير الجزائرية، سالم شلبك أنموذجا**، بحث غير منشور، نالوت، ليبيا، 2010.

134. الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

135. فرانس بيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج3، ط1، دار أسامة للنشر، الأردن، 2003.

136. فرحات عباس، **الشاب الجزائري**، تر: أحمد منور، المسك للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

137. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط1، دار الشعب للطباعة والنشر، الجزائر، 1991.

138. كلود ليزو، **الاستعمار والقانون والتاريخ**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

139. كمال كاتب، **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962**، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

140. لخضر شريط وآخرون، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2012.

141. لمياء بوقريوة، **تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها (1958-1959)**، للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013.

142. مارسيل بيجو، **محاكمة شبكة جونسون**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

143. مالك بن نبيّ، **فكرة الإفريقية الآسياوية في ضوء مؤتمر باندونغ**، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2001.

144. محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951)**، ج2، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

145. محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بينور، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

146. محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر**، دار منى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

147. محمد الشريف ولد الحسين، **من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.س.ن.

148. محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)**، ط3، د.د.ن، د.س.ن.

149. محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984.

150. محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.

151. محمد العربي مداسي، **مغربلو الرمال، الأوراس النمامشة (1954-1959)**، منشورات ANEP، الجزائر، 2011.

152. محمد العربي ولد خليفة، **المحنة الكبرى**، موفم للنشر، الجزائر، 2016.

153. محمد بلقاسم وآخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، الجهة الشرقية (1954-1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر54، الجزائر، 2007.

154. محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914)**، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013.

155. محمد دراجي، **مواقف الأمام الإبراهيمي والإسلام في الجزائر في عهد الاستعمار**، عالم الأفكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

156. محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية- الولاية الأولى أنموذجا**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د.س.ن.

157. محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده**، محاضرات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، 2000.

158. محمد عباس، **الحلم والتاريخ (1930-1962)**، ط2، دار هومة، الجزائر، 2014.

159. محمد عباس، **الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر**، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

160. محمد عباس، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

161. محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

162. محمد عباس، **خصومات تاريخية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

163. محمد عباس، **فرسان الحرية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

164. محمد عباس، **فصول من ملحمة التحرير**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

165. محمد عباس، **في كواليس التاريخ دوغول... والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

166. محمد عباس، **كفاح الدم والقلم**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

167. محمد عجرود، **أسرار حرب الحدود (1957-1958)**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014.

168. محمد علوي، **قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)**، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، فرع ولاية بسكرة، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، 2013.

169. محمد عيساوي، نبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)**، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

170. محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

171. محمد لحسن زغيدي، معراج جديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني (1947-1954)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.

172. محمد ودوع، **الدعم الليبي للثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

173. محند الشريف ساحلي، **تخليص التاريخ من الاستعمار**، تع: محمد الشريف بن دالي حسين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.

174. مريم صغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.

175. مسعود عثماني، **الأوراس مهد الثورة**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2017.

176. مسعود عثماني، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013.

177. مسعود عثماني، **مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث**، ط4، للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013.

178. مسعود عثماني، **من اغتال بن بولعيد**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2015.

179. مسعود معداد، **حرب الجزائر، أحداث تاريخية وتعاليق**، تر: حروش موهوب، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

180. مسعودة مرابط يحياوي، **المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين**، مج1، تر: محمد المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

181. مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

182. مصطفى بن عمر، **الطريق الشاق إلى الحرية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

183. مصطفى خياطي، **حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي**، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.

184. مصطفى خياطي، **سجناء سياسيون خلال حرب التحرير**، تر: قندوز عباد فوزية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

185. مصطفى خياطي، **معسكرات الرّعب أثناء حرب الجزائر**، تر: قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

186. مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، 1984.

187. مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

188. **معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 58**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العالمية للطباعة والخدمات، تيبازة، الجزائر، 2014.

189. معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي- دراسة تحليلية تقييمية**، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

190. معمري خالفة، **عبان رمضان المحاكمة الزائفة**، منشورات المهيدي، الجزائر، 2013.

191. مليكة القرصو، **الجزائر 1954-1962، التعذيب في ميزان النقاش، ملف جن مولير**، تق: بيار شولي، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

192. **من أمجاد الجزائر (1830-1962)**، سلسلة تاريخية ثقافية تصدر عن وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010.

193. منى صالحي، **نظام القضاء أثناء الثورة التحريرية (1954-1962) الولاية الأولى أنموذجا**، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 2015.

194. مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

195. مونيا ساكر، **المجاهد عمار قزام، الجبهة الخارجية قصة كفاح من الجزائر إلى تونس، ليبيا ومصر**، دار المنتهى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

196. **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

197. نوارة حسين، **المثقفون الجزائريون بين الأسطورة والتحول العسير**، تر: سعيدي فتحي، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

198. نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015.

199. الهادي أحمد درواز، **من تراث الولاية السادسة التاريخية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

200. هارتموت إلزنهانس، **فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

201. الهاشمي جيار، **مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومرّه**، تر: حضرية يوسفي، منشورات ANEP، الجزائر، 2014.

202. هرفي هامون وباتريك روتمان، **حملة الحقائب**، تر: كابوية عبد الرحمان، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

203. هنري كوبون، **محامي الفلاقة**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

204. وليم سبنسر، **الجزائر في عهد " رياس البحر"**، تع وتق: عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

205. وهيبة سعيدي، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)**، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

206. يحي بوعزيز، **الايدولوجيا السياسية للحركة الوطنية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

207. يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة**، منشورات دار الأمة، الجزائر، 2004.

208. يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرين**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

209. يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

210. يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين (1919-1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

211. يوسف مناصرية، **دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية (1954-1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية:

212. أحسن بومالي، **مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة (1954-1956)**، رسالة ماجستير في الإعلام معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1985/1984.

213. أحمد مسعود سي علي، **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001.

214. آمال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005.

215. الأمير بوغدادة، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، كلية الآداب والعلوم القانونية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

216. باهي التركي، **القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية الجزائرية- جمع ودراسة**، رسالة ماجستير، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009.

217. حكيمة شتواح، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

218. رياض بودلاعة، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006/2005.

219. سليم سايح، **العقيد محمد عموري (1929-1959) مسار ومصير**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، 2011/2010.

220. سليم سايح، **القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس (1954-1962)**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة قالمة، 2018/2017.

221. سمير بوعبد الله، **الخلافات داخل التيار الثوري الاستقلالي وأثرها على النضال في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسة العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر03، 2011/2010.

222. الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008-2009.

223. عبد المالك بوعريوة، **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006/2005.

224. عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2006/2005.

225. عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1914) (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014.

226. علاق محمد، **الأمير عبد القادر في كتابات العسكريين الفرنسيين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2012/2011.

227. فاتح شباح، **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1960-1962)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، معهد التاريخ والآثار، جامعة باتنة، الجزائر، 2003/2002.

228. فدوى الذويب، **المحكمة الجنائية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2013-2014.

229. فضيلة علاوي، **موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من بعض القضايا الوطنية والثورة (1946–1956)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008.

230. محمد شبوب، **اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية 54–62، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2010/2009.

231. مليكة عالم، **التنظيم القضائي الثوري (1954–1962)، الولاية الرابعة نموذجا**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014/2013.

232. ناصر بالحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912–1916)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، 2005/2004.

3- المجلات والدوريات العلمية:

233. "تقارير الملتقيات الولائية لتاريخ الثورة"، **مجلة أول نوفمبر**، ع65، الجزائر 1984.

234. "من تقارير الملتقيات الولائية تاريخ الثورة"، **مجلة أول نوفمبر**، ع64، وزارة المجاهدين، الجزائر 1984.

235. أبو رمضان عبد القادر، "من نظم الثورة التحريرية الجزائرية، النظام الإداري وتطوره (1954–1962) (منطقة جيجل أنموذجا)"، **مجلة المصادر**، ع28، السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2016.

236. أحسن بومالي، "أحزاب 28 جانفي 1957، إجماع وطني عبر عنه الشعب الجزائري على الرفض والتحدي"، **مجلة الذاكرة**، ع04، الجزائر 1996.

237. أحمد مطاطة، "نظام الإدارة والقضاء في عهد الأمير عبد القادر"، **مجلة الذاكرة**، السنة الثالثة، ع04، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

238. أحميدة عياشي، "الحكومة والثورة، صراع على القوة"، **الجزائر نيوز**، يوم 2010/01/02.

239. البشير الإبراهيمي، **جريدة البصائر**، 1948.

240. بليل محمد، "اندلاع الثورة بعمالة وهران في الفاتح نوفمبر 1954، الصعوبات والتحديات"، **مجلة المصادر**، ع24، السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2011.

241. بومدين طاشمة، "التنظيم السياسي والإداري في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية إرساء الدولة الوطنية 1962"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع25، السداسي الأول، الأبيار، الجزائر 2012.

242. ح.ع، "بن بلة كان يرغب في إبقاء تبعية الثورة للمخابرات المصرية"، **الخبر اليومي**، 13 نوفمبر 2012، الجزائر.

243. حبيب حسين اللولب، "الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين (1955-1962) التحديات والرهانات"، **مجلة دفاتر السياسية والقانون**، ع16، تونس، 2017.

244. حفظ الله بوبكر، "إستراتيجية جيش التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي"، **حولية المؤرخ**، ع7 و8، السداسي الأول، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2010.

245. رابح لونيسي، "الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري"، **مجلة إنسانيات**، ع25 و26 جويلية- ديسمبر، الجزائر، 2004.

246. رمضان بورغدة، " الأقضية الكمية والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، قالمة، ع29، جوان 2008.

247. رمضان بورغدة، "جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع04، الجزائر 2009.

248. الزوبير بوشلاغم، "الشهيد سي محمد العموري (1929-1959)"، **مجلة أول نوفمبر**، ع165، الجزائر، د.س.ن.

249. الزوبير بوشلاغم، "فقيد الثورة الرائد عبد الرحمان بن سالم"، **مجلة أول نوفمبر**، ع46، المنطقة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1980.

250. سعاد يمينة شبوط، "الثورة الجزائرية في مرحلة المخاض (1953-1954)"، **دورية كان التاريخية**، ع21، السنة السادسة، سبتمبر 2013.

251. سعاد يمينة شبوط، "نتائج وانعكاسات السياسة الاستعمارية الديغولية على الثورة الجزائرية، قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960–1961) أنموذجا"، **مجلة كان التاريخية**، ع23، مارس 2014.

252. شاوش حباسي، "من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959) القسم الثاني"، **مجلة دراسات إنسانية**، ع02، السنة الثانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002.

253. صالح الخوري، "المنظمة الوطنية للمجاهدين"، **مجلة أول نوفمبر**، ع10، الجزائر، أفريل 1975.

254. صالح فركوس، أبو رمضان عبد القادر، "التنظيم العسكري والسياسي للثورة التحريرية بمنطقة جيجل (1954–1962)"، **مجلة المصادر**، ع26، السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر 2012.

255. صايغي مبارك، "الجانب التشريعي للثورة الجزائرية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع41، جوان 1999، منشورات جامعة منتوري قسنطينة.

256. الطاهر جبلي، "الواقع العسكري للثورة الجزائرية في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) (1954–1956)"، **مجلة المصادر**، ع27، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2016.

257. الطاهر جبلي، "الواقع العسكري للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954–1956)"، **دورية كان التاريخية**، ع21، سبتمبر 2013.

258. الطاهر جبلي، "تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية (1954–1962)"، **مجلة المصادر**، ع25، السداسي الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2012.

259. الطاهر جبلي، "مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية"، **مجلة المصادر**، ع09، الجزائر، 2004.

260. الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) (1954–1956)، **مجلة المصادر**، ع27، السداسي الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر 2016.

261. عابد صالح، "عبان رمضان والطموح القاتل لقيادة الثورة (1955–1957)"، **مجلة كان التاريخية**، ع27، السنة الثامنة 2015.

262. عامر رخيلة، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، **مجلة المصادر**، ع01، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999.

263. العايب معمر، "التباين الإيديولوجي لقيادات مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة يوهن مشروع مستقبل وحدة المغرب العربي السياسية"، **مجلة المصادر**، ع24، السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2011.

264. عبد القادر كرليل، "التدويل والتفاوض في وثيقتي بيان أول نوفمبر 1954، وأرضية مؤتمر الصومام"، **مجلة المصادر**، ع23، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، 2016.

265. عبد الله مقلاتي، "محمد العموري ومؤامرة العقداء، محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية"، **مجلة أفكار وآفاق**، مج04، ع05، الجزائر، 2015.

266. عبد المجيد بوجلة، "التفتيت السياسي للجزائر في الإستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، مج7، ع2، 2014، جامعة تلمسان، الجزائر.

267. عبد الوهاب شلالي، "القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني (1954-1958)، منطقة المناجم الشرقية نموذجًا"، **مجلة المصادر**، ع28، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الثاني، الجزائر 2016.

268. علي زغدود، "شروط الانضمام إلى جيش التحرير الوطني"، **مجلة أول نوفمبر**، ع61، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1983.

269. عمار بخوش، "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني"، **مجلة الذاكرة**، ع03، السنة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995.

270. فارس بوحجيلة، "مؤامرة العقداء أثناء حرب التحرير"، **يومية الفجر**، ع2852، الجزائر، 2010.

271. لمين شعبان، "في الذكرى 39 لثورة نوفمبر الخالدة"، **مجلة الأوراس**، ع09، الجزائر، 1993.

272. ليلى تيتة، "تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع17، جامعة باتنة، الجزائر، 2014.

273. محمد حربي، "مؤامرة العموري"، **مجلة نقدر للدراسات والنقد الاجتماعي**، التاريخ والسياسة، شركة النشر والتنشيط العلمي والثقافي، ع14 و15، الجزائر، 2001.

274. محمد شاطو، "واقع المعتقلات أثناء الثورة من خلال التقارير السرية للإدارة الاستعمارية معتقل « سان لو» نموذجا"، **مجلة المصادر**، ع23، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الأول، الجزائر، 2011.

275. محمد عباس، "مؤامرة العموري، عقوبة قاسية لثائر بدون تغطية"، **جريدة الشروق اليومي**، ع1633، الجزائر 2006.

276. محمد كشود، **مجلة أول نوفمبر**، ع181 و182، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2016.

277. مصطفى دالع، "كريم بلقاسم يتهم القاهرة بإثارة الفتنة داخل الثورة"، **جريدة الخبر اليومي**، الصادرة يوم 28-12، الجزائر، 2012.

278. مصطفى سعداوي، "عناصر المنظمة الخاصة واستكمال شروط النقلة الثورية (1953-1954)"، **حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين، ع09 و10، السداسي الثاني، الجزائر، 2010.

279. مصطفى عبيد، "القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة عصور الجديدة**، ع11 و12، مخبر تاريخ الجزائر، وهران، د.س.ن.

280. مصطفى هشماوي، "التدريب والتسليح أثناء الثورة التحريرية"، **مجلة أول نوفمبر**، ع173، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2009.

281. مصطفى هشماوي، "تحديات مؤتمر وادي الصومام"، **مجلة أول نوفمبر**، ع164، د.س.ن.

282. **جريدة الشروق اليومي**، ع2479، 14 ديسمبر 2008، الجزائر.

283. **جريدة المجاهد**، ع12، الصادرة بتاريخ 1957/11/15.

284. **مجلة المشعل**، "الثورة التحريرية تصنع أول مدرسة لتكوين إطارات جيش التحرير الوطني"، ع07، الجزائر، جويلية 2010.

285. ناصر الدين سعيدوني، "أحداث الثامن ماي 1945 ذكرى وتضحيات جسيمة، وعبرة كفاح مريرة"، **مجلة الذاكرة**، ع02، السنة 02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

286. نظيرة شتوان، "التنظيم العسكري والإداري والسياسي في الولاية الرابعة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)"، **حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين، ع11 و12، السداسي الأول، الجزائر، 2012.

287. يوسف مناصرية، "نشاط بعض خلايا فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا خلال (1959-1960) من خلال تقرير محاكمة بعض أعضائها"، **حولية المؤرخ**، ع13 و14، اتحاد المؤرخين الجزائريين، السداسي الثاني، الجزائر.

4- الندوات والملتقيات:

288. إبراهيم لونيسي، **القضاء العسكري خلال الثورة التحريرية مع إشارة إلى محاكمة لعموري وزملائه**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

289. بوعلام بلقاسمي، **القضاء إبان الثورة التحريرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

290. جمال يحياوي، **القضاء الثوري (1954-1962) خصائص ومرجعيات**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

291. حسنة حماميد، **شهادات وحقائق عن نضال جميلة بوحيرد**، الملتقى الدولي الخامس حول تاريخ الثورة الجزائرية دور المرأة الجزائرية إبان الثورة، المنعقد يومي 25 و26 أكتوبر 2010، بجامعة 20 أوت 1955، بسكيكدة، الجزائر، 2010.

292. شخوم سعيدي، **قراءة تحليلية للدليل العام للمجاهد الصادر بتاريخ 1958/04/12**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

293. فارح رشيد، **التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين المبدأ العام والتميز**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

294. محمد السعيد خياري، **القضاء إبان الثورة التحريرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

295. محمد موفق، **القضاء إبان الثورة التحريرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

296. مصطفى بن عبيد، المدعو عبيد مسعود، **القضاء أثناء الثورة التحريرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

297. **الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

298. الهادي درواز، **القضاء إبان الثورة التحريرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

299. هدى معزوزي، **التنظيم الإداري والقضائي أثناء الثورة التحريرية**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 16 و17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

300. يوسف مناصرية، **القضاء في الثورة من خلال بعض النصوص، إستراتيجية القضاء في الثورة وأهدافه**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

4/ الويبوغرافيا:

1- المواقع الإلكترونية:

301. https://bahrianForms.com
302. https://m.amayom24.com
303. www.ennahertv.net/er/uptoad

2- الأقراص الممغنطة:

304. الطاهر جبلي، **مجلة المصادر**، ع09، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 أول نوفمبر، الجزائر (**قرص مضغوط**).

305. **القرص الضغوط**، تاريخ الجزائر (1830-1962)، وزارة المجاهدين، 28 جويلية 2017.

306. المجاهد محمد حجار، حياة الشهيد محمد العموري، **شهادة حية مسجلة في قرص مضغوط**، من طرف منظمة المجاهدين بباتنة، بتاريخ 2004/10/12، محفوظ بملحقة متحف المجاهد لولاية الطارف.

307. مسار القيادات التاريخية للقاعدة الشرقية، **قرص (رقم324)**، ملحقة متحف المجاهد لولاية الطارف، تاريخ الاطلاع 30 جويلية 2017.

308. عموري الدراجي، شهادة حيّة بتاريخ 12 أكتوبر 2004 من طرف المنظمة الولائية للمجاهدين، باتنة، **قرص مضغوط**، محفوظ بملحقة متحف المجاهد بالطارف، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 08 جويلية 2017.

5/ المقابلات الشخصية:

309. بجاوي المدني، **ذكريات بالمدرسة الحربية**، مقابلة خاصة في منزله بمدينة برج بن عزوز بولاية بسكرة يوم 20 أفريل 2018، على الساعة العاشرة صباحا.

310. صالح قوجيل، **قضية محمد العموري**، مقابلة شخصية يوم 24 ديسمبر 2016 بمقر مجلس الأمة، الجزائر العاصمة على الساعة الحادية عشر صباحًا.

311. عمار بن عودة، **مسيرة نضال**، شهادة حية مقابلة شخصية بمنزله بمدينة عنابة بتاريخ 31 جانفي 2017 على الساعة العاشرة صباحا.

312. عمار عموري بن علي، **مقابلة خاصة**، بعين ياقوت، بتاريخ 20 جوان 2017.

313. الوردي قتال، **معركة الجرف مسيرة بطل**، مقابلة شخصية معه بمنزله بمدينة تبسة، بتاريخ 26 ديسمبر 2017 على الساعة الواحدة زوالا.

ثانيا: باللّغة الأجنبية:

1- Sources:

314. Abbas Ferhat، **Autopsie d’une guerre**، L’aurore. édition garnier fières، Paris، 1981.

315. Abd el Kader Ouagouag، **Les Grands forcés**، ENAG، Réghiaia، Algérie، 2011.

316. Alistair Horne، **Histoire de la Guerre d’Algérie**، édition Dahlab، Alger، 2007.

317. Ben Abdaallah Said، **La justice du FLN pendant la lutte de libération**، E.N.A، Alger، 2006.

318. Bainjamane Stora، **Histoire de la guerre d’Algerie (1954-1962)**، édition la découverte، Paris، 2004.

319. Benjamane Stora، **Histoire de l’Algérie Coloniale (1830-1954)**، édition; rahma، Algerie، 1996.

320. Bernard Droz، Evelyne lever، **Histoire de la guerre d’Algérie (1954-1962)**، éditions du Seuil، Paris 1982.

321. Belhocine Mabrouk، **Le Courrier Alger-Le Caire (1954-1956)**، édition casabah، Alger، 2000.

322. Charles henri Favrod، **La Révolution Algerienne**، édition Dahlab، Algerie، 2007.

323. Charles Robert Ageron، **Les Algériens musulmans et la francé (1871-1919)**، T1 Puf، Paris، 1968.

324. Gilbert Meynier، **Histoire Intérieure di FLN**، Casbah édition، Alger، 2003.

325. Mohammed Harbi، **Le FLN Mirage et réalité**، édition Jeune Afrique، Paris، 1980.

326. Yves Courrière، **La guerre d’Algérie**، édition casabah، Alger، 2005.

2- Documents:

327. Ammar Boudjellal، **Les Barrages de la Mort (1957-1959) le front oublié**، édition du centre nationale d’etudes et de recherche sur le mouvernent national et la révolution de 1er Nonembre، 1954، Alger، 2011.

328. Claude Paillat، **Deuxième dossier secret de l’Algérie (1954-1958)**، Presse de la cité، T1، Paris، 1961.

329. Malika Rahal، Ali Boumendjel، **Une affaire française، une histoire Algérienne**، édition les belles lettres، Paris، 2010.

330. Mohamed Guentari، **Organisation politique administrative et militaire de la révolution Algérienne de (1954-1962)**، Volume1، office publicitaire aniversitaire، Alger، 1996.

331. Mohammed Harbi، Gilbert Meynier، **Le FLN Les Documents Et Histoire (1954-1962)**، Casabah édition، Algerie، 2004.

332. Mohammed Harbi، **Le FLN Mirage et réalité les origines du ponvoir (1954-1962)**، édition Paris، 1985.

333. Mohammed Harbi، **Les Archives de la révolution algérienne**، postface de chrles- Robert ageron، édition dahlab، Alger، 2010.

334. Oliver le cour Grandmaison، **de l'indigénat، Anotomie d'un « Monstre » juridique le droit colonial en Algérie، et dans l'empire français**، saihi édition، Alger، 2011.

335. Pierre Vidal-Naquet، **Les Crimes de l'armée française Algérie (1954-1962)**، EDIF، Alger، 2010.

336. Raphaëlle Branche، **La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie (1954-1962).** Paris، Gallimard، 2001.

337. Zoubir Khelaifia، Ammar guerram brise le silence، Le complot des colonels، **Journale Mimouria publié**، le 18 Mai 2017، Alger.

فهرس الأعلام

رتبت حسب الحروف الهجائية دون اعتبار "أل" التعريف


فهرس الأماكن

فهرس الأماكن:

رتبت حسب الحروف الهجائية دون اعتبار "أل" التعريف

فهرس المحتويات

الفصل التمهيدي: النظام القضائي في الجزائر من الاحتلال إلى غاية اندلاع الثورة (1830–1954)

الفصل الأول: واقع القضاء في الجزائر المستعمرة خلال الثورة التحريرية (1954–1962)

الفصل الثاني: بعض أحداث وتطورات الثورة التحريرية في المنطقة والولاية الأولى (1954–1958)

الفصل الثالث: محمد العموري من النضال إلى الإعدام (1929-1959)

الفصل الرابع: محمد عواشرية ودوره في الثورة الجزائرية وانعكاسات المحاكمة والإعدام داخلا وخارجا